٣

الأصبهانية

شرح عقيدة شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن محمود بن عباد الأصبهاني الأشعري
(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

يطبع كاملاً لأول مرة

الجزء الأول

دار العمرية للنشر والتوزيع

وَكَذَاكَ شَرْحُ عَقِيدَةٍ لِلأَصْبَهَا   نِي شَارِحِ «المَحْصُولِ» شَرْحَ بَيَانِ
فِيهَا النُّبُوَّاتُ الَّتِي إِثْبَاتُهَا   فِي غَايَةِ التَّقْرِيرِ وَالتِّبْيَانِ
وَاللهِ مَا لِأُولِي الكَلَامِ نَظِيرُهُ   أَبَدًا وَكُتْبُهُمُ بِكُلِّ مَكَانِ
وَكَذَا حُدُوثُ العَالَمِ العُلْوِيِّ وَالسُّـ   ـفْلِيِّ فِيهِ فِي أَتَمِّ بَيَانِ

الأَصْبَهَانِيَّة

ح دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1445هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
الأصبهانية
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية عبدالله علي السليمان - ط 1 - الرياض ، 1445 هـ
478 ص؛ 17×24 سم
ردمك: 978-603-05-1303-1 (مجموعة)
ردمك: 978-603-05-1304-8 (ج1)
1- العقيدة الاسلامية 2- التوحيد أ. السليمان ، عبدالله علي (محقق) ب. العنوان
ديوي 240 1445/23924

رقم الإيداع: 1445/23924
ردمك: 978-603-05-1303-1 (مجموعة)
ردمك: 978-603-05-1304-8 (ج1)

الطبعة الثانية
2024م/ 1445هـ

دار العمرية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض
00966 532 012 171 @dar_alomariah
dar.alomariah@gmail.com

الأصبهانية

مختصر

شرح عقيدة شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن محمود بن عباد الأصبهاني الأشعري
(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

يطبع كاملاً لأول مرة

الجزء الأول

دار العمرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين؛ محمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابته أتمُّ الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

أمَّا بعدُ: فهذا كتابٌ جليلٌ وسِفرٌ فخمٌ، وجوهرةٌ مكنونةٌ ودرَّةٌ مصونةٌ، وعِلمٌ عريضٌ مُعجِبٌ، صنَّفه شيخُ الإسلام تقي الدِّين أبو العبَّاس ابن تيميَّة جوابًا لسؤالِ من سأله أن يشرحَ **عقيدةَ** الشَّيخِ شمس الدِّين محمَّد بن محمودِ بنِ محمَّدِ بنِ عبَّادٍ الأصفهانيِّ (ت: ٦٨٨هـ)، وهي **عقيدةٌ مختصرةٌ** اشتملت على أصول المسائل في «**التَّوحيد**» و«**النُّبُوَّات**» و«**المَعاد**»؛ فأتى شرحًا حافلًا حاويًا جُلَّ مَطالب الفنِّ، بل أربى عليها، ومن أنعم النَّظر فيه علم صدق ذلك؛ فقد حرَّره الشَّيخُ ودقَّقه، وعُني فيه بتأصيل المسائل وإقامة الدلائل، وذكر القواعد والفوائد، وحكاية المذاهب والمقالات، والكشف عن مواضع الخلاف، مع مناقشات ومحاكمات، وفحصٍ وسبرٍ، فجلَّى نفيسها، وزيَّف دخيلها، وأبطل بهرجها.

وهو إلى ذاك جامِعٌ بين طيَّاته خلاصة آرائه وتحريراته، على وَجازةٍ وتوسُّطٍ في حجمه، فلا جرم أن كان -بهذا الاعتبار- أجلَّ كتب الشَّيخ وأجمعَها، ومن أحسن ما يُعتمد في باب المعتقد؛ شمولًا ودقَّة وتحريرًا(١).

وهذا صاحبُه العارفُ به العلَّامة أبو عبد الله ابن القيم ينوِّه بالكتاب وعظيم شأنه، ويُطنب في الثناء عليه ومدحه؛ لما فيه من تقرير «**التوحيد**»

---

(١) انظر في الكلام على مزايا الكتاب وقيمته العلمية: (ص٤٨).

و«**النبوات**» بما لا نظير له في كتب المتكلِّمين، **حيث قال**[(١)]:

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ني شارحِ المحصول شرحَ بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتُها في غاية التَّقرير والتِّبيانِ
واللهِ ما لأُولي الكلام نظيرُه أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوثُ العالَم العُلويِّ والسْـ ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

وقد كان ذلك سببًا لتشوُّف العلَّامة محمَّد جمال الدِّين القاسميِّ للكتاب وتطلُّبه له، واستحثاثه لذلك صاحبَه العلَّامة أبا المعالي محمود شكري الآلوسيَّ[(٢)]؛ حتى تمَّت لهما النعمة بالوقوف عليه، فاغتبطا به ونهضا لنشره سنة (١٣٢٩هـ) بمطبعة كردستان العلميَّة بالقاهرة، وكان عماد الطبعة على نسختين: **الأولى** بخطِّ الآلوسيِّ؛ وهي من فروع نسخةٍ **أصليَّةٍ** من نسخ الكتاب في طوره الأوَّل (= النسخة الصغيرة/ النسخة المصرية)، **والأخرى** بتصحيح القاسميِّ؛ وهي من فروع نسخةٍ **مختصرةٍ** من نسخ الكتاب في طوره الثاني (= النسخة الكبيرة/ النسخة الشامية)[(٣)]، وهي أُولى طبعات الكتاب، ثم توالت عنها عامَّة الطبعات؛ حتى جاءت طبعةُ دار المنهاج بالرِّياض سنة (١٤٣٠هـ) فزادت على الطَّبعات السَّابقة حجمًا وجودةً -رغم النَّقص الواقع في النُّسخ المعتمدة في العمل-، وبذل محقِّقُها فضيلةُ الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويُّ -أجزل الله له الأجر والثواب- جهدًا مشكورًا وجِدًّا مبرورًا، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء. وكان من فضائل هذه النَّشرة -وهو السَّببُ وراء زيادة حجمها على الطَّبعات

---

(١) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).
(٢) انظر ما سيأتي (ص٥٣).
(٣) انظر في الكلام على زمن تأليف الكتاب ومراحله: (ص٣١).

السَّابقة- إضافةُ نسخةٍ[١] **أصليَّةٍ** من نُسخ الكتاب في طوره الثاني (= النسخة الكبيرة/ النسخة الشاميَّة)؛ فليست نسخةً مختصرةً ولا صغيرةً؛ إلا أنه عكَّر صفوها وكدَّر منهلها نقصُها وانقطاعُها؛ حيث انقطعت النسخة (ص٤٥٠).

وهذه الطَّبعة -التي بين يديك- جاءت متمِّمةً للجهود السَّابقة؛ لمَا يسَّر الله لكاتبه من الوقوف على نسخةٍ خطيَّةٍ عتيقةٍ للكتاب، امتازت بعدَّة أمور، **من أبرزها**:

١- أنَّها أتمُّ نُسَخِ الكتاب، بل هي النُّسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

٢- أنَّها آخِرُ النُّسَخِ عهدًا بالمؤلِّف.

٣- أنَّها انفردت بزياداتٍ مهمَّةٍ وكثيرةٍ أضافها المؤلِّف أخيرًا في مواضع متفرِّقةٍ من الكتاب[٢]، وأحال في بعضها على تصانيفَ متأخِّرةٍ، كـ«**توحيد الفلاسفة**» (ص١٧١)، و«**درء تعارض العقل والنَّقل**» (ص١٥٧).

٤- أنَّها عالجت كثيرًا من المواضع المحرَّفة أو المستغلقة أو المشكلة في بقيَّة النُّسَخ، واستدركت كثيرًا من السَّقط الواقع فيها[٣].

وممَّا امتازت به هذه الطبعة:

١- استدراك النَّقص الواقع في الطَّبعات السَّابقة في مواضع متعدِّدة ومتفرِّقة من الكتاب، وبعضها بالصَّفحات، أهمُّها وأطولها (ص٥٣٦-٥٧٢)، وهي في «**التحسين والتقبيح**»، وهذا الموضع من مفاريد الكتاب؛ إذ فيه من المناقشة الموسَّعة والمطوَّلة لمفصَّل حجج النفاة ما لا نظير له في مصنَّفاته الأخرى.

---

(١) وهي نسخة (د)، وسيأتي وصفها (ص٧٥).
(٢) انظر على سبيل المثال: (ص١٥٧-١٥٨، ١٦٠-١٦٤، ١٧١، ٥٨٤-٥٨٥).
(٣) انظر على سبيل المثال: (ص١٣٦، ١٦٥-١٦٦، ١٨٩، ٢٤٧، ٤٤٧).

٢- حلُّها ومعالجتُها للمواضع المشكلة والمستغلقة في الطَّبعات السَّابقة، وتصحيحها لما وقع فيها من تحريفٍ وتصحيفٍ وسقطٍ.

٣- تمييز الزيادات(١) الواردةِ في النُّسَخ الكبيرة (= الشاميَّة)، أو في بعضها.

٤- العناية بالنصِّ وتدقيقه وتقويمه.

٥- العناية بتنسيق النَّصِ وتنظيمه وتفقيره.

٦- خدمة النصِّ بالتَّعليق والتَّوثيق وربطِ كلام الشَّيخِ بعضِه ببعض داخلَ الكتاب وخارجَه، والفهارسِ العلميَّة والفنيَّة الكاشفة عما تضمَّنه الكتاب من علومٍ ومسائل وفوائد وتحقيقاتٍ.

بالإضافة إلى أنَّ المطبوع (ط. المنهاج) قد اعتمد في قريبٍ من نصفه على نسخةٍ وحيدةٍ؛ فكثر فيه التَّحريف والسَّقط، بخلاف هذه الطبعة فقد اعتمد في ذلك المقدار على نسخةٍ أخرى؛ فانحلَّ الإشكالُ واستقام النصُّ وانجلى المعنى.

فهي بذلك -إن شاء الله-: **أوَّلُ طبعةٍ كاملةٍ** للكتاب تُحقَّق وتُدقَّق على عِدَّة نُسخ خطيَّة، ولله الحمد.

وكتب
عَبْدُاللهِ بْنُ عَلِي السُّلَيْمَان آل غَيْهَب
الرياض
البريد الإلكتروني: a..a.q2@icloud.com
الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

(١) ولا يخفى ما في تمييز الزِّيادات من فوائدَ جمَّةٍ، وأثر ذلك في معرفة المتقدِّم والمتأخِّر من آراء الشَّيخ، وزمن تأليف مصنَّفاته، وغير ذلك من الأمور.

التَّعريف بالنَّص المحقَّق

أوَّلًا: التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلِّفه:

- ترجمة الأصبهانيِّ.
- التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة).

ثانيًا: التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخَطِّيَّة المعتمدة:

- توثيق نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه.
- تحرير عنوان الكتاب.
- تاريخ النَّصِّ المحقَّق.
- قيمة الكتاب العلميَّة ومنزلته.
- موضوعات الكتاب.
- منهجه.
- موارده.
- الأصول الخَطِّيَّة للكتاب.
- النَّشرات السَّابقة للكتاب.
- منهج التَّحقيق.
- نماذجُ من صور الأصول الخَطِّيَّة المعتمدة.

التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلفه

ترجمة الأصبهانيِّ[1]

اسمه ونسبه:

شمسُ الدِّين، أبو عبد الله، محمَّدُ بنُ محمودِ بنِ محمَّدِ بنِ عبَّادٍ الأصفهانيُّ[2].

---

(1) الترجمة مستقاة من المصادر التالية -وقد حرصت على تتبع ما ورد في غير مظانِّه، ولم أقتصر على ما ذُكر في ترجمته-: «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-مجموع الفتاوى**» (2/ 243)، «**الانتصار**» (ص142)، «**النبوات**» (2/ 647)، «**الدرء**» (1/ 377)، «**بيان تلبيس الجهميَّة**» -مخطوط- (125/و)، «**ذيل مرآة الزَّمان**» (4/ 104)، «**البحر المحيط**» لأبي حيَّان (1/ 16)، «**تاريخ الإسلام**» (15/ 619)، «**العبر**» (3/ 367) كلاهما للذَّهبي، «**فوات الوفيات**» (4/ 38)، «**الوافي بالوافيات**» (5/ 9) (8/ 162)، «**الذيل لطبقات الفقهاء الشافعية**» للمطري (ص324-326)، «**مرآة الجنان**» (4/ 157)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» للسبكي (8/ 100)، «**البداية والنهاية**» (17/ 620)، «**طبقات الشَّافعيين**» (ص932) كلاهما لابن كثير، «**المقفى**» للمقريزي (7/ 79)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» لابن قاضي شهبة (2/ 199)، «**حسن المحاضرة**» (1/ 542)، «**شذرات الذَّهب**» (7/ 710)، «**الأصبهانية**» نسخة (د، ك)، مجموع خطي رقم (471) بمكتبة عاشر أفندي، مخطوط رقم (827) بمكتبة جار الله (10/ظ، 55/و).

(2) هذا هو المشهور والمتَّفق عليه في كتب التَّراجم والثَّابت بخطِّه -كما سيأتي-. وقد زاد بعضُهم في نسبه: «العِجْليُّ» -نسبةً إلى بني عِجْل بن لجيم، بطنٌ من بكر بن وائلٍ-؛ حيث قيل إنَّ نسبه ينتهي إلى الشَّاعر الأديب أبي دُلَف القاسم بن عيسى العِجْليِّ. انظر: «**المقفى**» للمقريزي (7/ 79)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» لابن قاضي شهبة (2/ 199).

تنبيهات:

1- «عباد» تصحفت في بعض المصادر إلى: «عياد».

2- وصف الذهبيُّ الأصبهانيَّ في ترجمته بـ«الكافي»؛ حيث قال: «... بن عباد، الكافي العلامة...»؛ فتحرفت في بعض المصادر إلى: «... بن عبد الكافي» أو: «... بن عباد السلماني». =

مولده:

ولد بأصبهان سنة (٦١٦هـ).

نشأته وحياته وأعماله:

نشأ بأصفهان، حيث كان والده نائبَ السَّلطنة هناك؛ فاشتغل فيها بجملةٍ من العلوم في حياة أبيه؛ حتَّى تفنَّن وفاق نظراءَه.

ثُمَّ لمَّا استولى العدوُّ على أصفهانَ رحل إلى بغداد، فأخذ في الاشتغال في «**الفقه**» على الشَّيخ سراجِ الدِّين النَّهْرُقُلِّيِّ(١)، وبالعلوم على الشَّيخ تاجِ الدِّين الأرمويِّ.

ثُمَّ ذهب إلى الرُّوم فأخذ عن الشَّيخ أثيرِ الدِّين الأبهريِّ «**الجدلَ**» و«**الحكمةَ**».

ثُمَّ قدم الشَّام بعد سنة (٦٥٠هـ)، وناظر الفقهاءَ، واشتهرت فضائلُه، وسمع الحديثَ بحلب.

ثُمَّ ولي القضاءَ بمَنْبِج في أيَّام النَّاصر.

ثُمَّ دخل القاهرة، وولي قضاء قُوص؛ فباشره مباشرةً حسنةً.

ثُمَّ ولي قضاء الكَرَك مدَّةً طويلةً.

ثُمَّ رجع إلى القاهرة، وولي تدريسَ الصَّاحبيَّة وأعاد وأفاد، وولي تدريس مشهد الحسين، وتدريسَ الشَّافعيِّ، وتخرَّج به خلقٌ ورحل إليه

= ٣- يقال: «الأصبهاني» و«الأصفهاني» -بالباء والفاء- نسبة إلى مدينة «أصبهان» أو «أصفهان» من بلاد فارس، وذلك أن اسم البلدة بالعجمية «أسپهان» بباء فارسية، فتعرَّب تارة باءً خالصة، وتارة فاء. انظر تعليق العلامة المعلمي على كتاب «**الأنساب**» للسمعاني (١/ ٢٨٤).

(١) تحرفت في بعض المصادر -كـ«**طبقات الشافعية**» لابن شهبة- إلى: «الهرقلي».

الطَّلبةُ. فلمَّا ولي التَّدريسَ الشَّيخُ ابنُ دقيقٍ العيدُ عزل نفسه، وقال: (بطن الأرض خيرٌ من ظهرها).

صفاته وما قيل عنه:

قال ابن السُّبكيِّ: (كان إمامًا في «**المنطق**» و«**الكلام**» و«**الأصول**» و«**الجدل**»، فارسًا لا يُشَقُّ غبارُه، متديِّنًا لبيبًا ورعًا نزهًا، ذا نعمةٍ عاليةٍ، كثيرَ العبادة والمراقبة...، وكان من دينه أنَّ الطَّالب إذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ويقول: لا، حتَّى تمتزج بالشَّرعيَّات امتزاجًا حقيقيًّا جيِّدًا).

ولمّا قرأ نورُ الدين الإسنائيُّ عليه «**الأصولَ**»؛ أراد أن يقرأ عليه «**الفلسفة**»، فقال له الأصبهانيُّ: (حتَّى تمتزج بالشَّرعيَّات امتزاجًا جيِّدًا).

وحكى عنه ابنُ قرباص أنَّه لما رأى معه كتابًا من كتب ابن عربيٍّ؛ قال له: (إن اقتنيت شيئًا من كتبه فلا تجئ إليَّ!)، أو ما هذا معناه.

وكان مهيبًا قائمًا في الحقِّ قامعًا للظَّلَمة، له في ذلك حكاياتٌ.

وكان وقورًا في درسه، أخذ عنه العلم جماعةٌ، وذكروا أنَّ ابنَ دقيقٍ العيدَ كان يحضر درسه بقُوصٍ.

وقد انتهت إليه الرِّياسةُ في «**الأصلينِ**»، بل قيل: (إنَّه لم يدخل إلى الدِّيار المصريَّة أحدٌ من رؤوس علماء الكلام مثلُه)، ونعَتَه شيخُ الإسلام ابن تيمية بـ(شيخ النُّظَّار بمصرَ)، وأنَّه كان ممَّن تُشدُّ إليه الرِّحال في الاشتغال عليه في الكلام، وأنَّه كان من أعقلِ القوم وأفضلِهم.

وقال الشَّيخ تاج الدِّين الفزاريُّ: (لم يكن بالقاهرة في زمانه مثلُه في علم الأصول).

وقال ابن الزَّملكانيِّ: (اعتنى بعلم أصول الفقه، واشتغل النَّاس عليه

ورحل إليه الطَّلَبَةُ، وكانت له يدٌ في علم «**أصول الفقه**» و«**الخلاف**» و«**المنطق**»).

وقال الذَّهبيُّ: (صاحبُ التَّصانيف، له «**القواعد**» في العلوم الأربعة، وله يدٌ طُولَى في «**العربيَّة**» و«**الشِّعر**»، وتخرَّج به المصريُّون، وتخرج به خلقٌ، ورحل إليه الطَّلبةُ، وكتب عنه الحديث عَلَمُ الدِّين البرزاليُّ وغيرُه).

وفي «**ذيل**» المطري: (وقرأ [أي: تلميذه ابن الأنصاري] عليه: «**المحصول**» و«**المحصَّل في أصول الدين**»، و«**القواعدَ**» التي من مؤلفاته المشتملةَ على أربعة علومٍ: الأصلين، والمنطق، والجدل -على طريقِ العميديِّ-، وكان يقصد أنْ يضيف إليها علمَ الفقه ليكمل خمس علومٍ فما اتَّفق له ذلك، فقال له: أذنتُ لك أن تُكمل الفنَّ الخامسَ).

وكانت له معرفةٌ جيِّدةٌ بالعربيَّة والأدب والشِّعر؛ لكنَّه كان قليلَ البضاعة من الفقه والسُّنَّة والآثار؛ كما ذكر ذلك عنه جمعٌ ممَّن ترجمه.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في «**الانتصار**»: (وحدَّثني ثقةٌ أنَّه تولَّى مدرسةَ مَشْهَد الحسين بمصر بعضُ أئمَّة المتكلِّمين -رجلٌ يسمَّى شمسَ الدِّين الأصبهانيَّ، شيخُ الإيكيِّ-؛ فأعطوه جزءًا من الرَّبْعَة، فقرأ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الْمَص»؛ حتَّى قيل له: أَلِفْ لَام ميمْ صادْ).

وقال في «**بيان تلبيس الجهميَّة**»: (فلقد حدَّثَنا الثِّقات أنَّ قومًا في مثل الشَّام وغيرها، ممَّن هو مُصدَّرٌ للإفتاء، والتَّدريس، والتَّصنيف في أصول الدِّين، وفروعه، دع غيرها من البلاد= لا يفرِّق بين القرآن وغيره... وآخَرُ كان ممَّن تُشدُّ إليه الرِّحال في الاشتغال عليه في «**الكلام**»، وكان مع هذا من أعقل القوم وأفضلهم= قرأ في المصحف: ﴿الٓمٓصٓ﴾ -أوَّل الأعراف-، فجعل يقرأ: «اَلْمَص» على وزن «جَعْفَر»).

شيوخه:

من أبرز شيوخه:

١- سراجُ الدِّين عمر بن بركة -أو: علي- النَّهْرُقُلِّيُّ.

٢- تاجُ الدِّين الأُرمويُّ (ت: ٦٥٣هـ).

٣- طغريل بن عبد الله المحسنيُّ (ت: ٦٥٨هـ).

٤- أثيرُ الدِّين الأبهريُّ (ت: ٦٦٣هـ).

تلاميذه:

من أبرز تلاميذه:

١- جلالُ الدِّين أحمد بن عبد الرحمن الدِّشْناويُّ (ت: ٦٧٧هـ).

٢- علاء الدين أبو العباس أحمد بن يحي ابن الزَّكيِّ القُرشيُّ (ت: ٦٨٠هـ).

٣- الحسين بن أبي بكر بن عياض السَّبتيُّ القُوصيُّ (ت: ٦٨٢هـ).

٤- شمسُ الدِّين محمد بن أبي بكر الفارسيُّ الإيكيُّ (ت: ٦٩٧هـ).

٥- عزُّ الدِّين إسماعيل بن هبة الله بن عليِّ بن الصَّنيعة الحميريُّ الإسنائيُّ (ت: ٧٠٠هـ).

٦- تقيُّ الدِّين ابن دقيقٍ العيد (ت: ٧٠٢هـ).

٧- شمس الدِّين محمد بن يوسف الجزريُّ (ت: ٧١١هـ).

٨- تاجُ الدِّين محمَّد بن عليِّ البارنباريُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧١٧هـ).

٩- أحمد بن أبي بكر بن عرام الأسوانيُّ (ت: ٧٢٠هـ).

١٠- نور الدين إبراهيم بن هبة الله بن علي بن الصَّنيعة الحميريُّ الإسنائيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٢١هـ).

١١- نجم الدِّين أحمد بن محمد ابن صصرى الرَّبعيُّ (ت: ٧٢٣هـ).

١٢- زين الدِّين إسماعيل بن موسى السَّفْطي الشافعي (ت: ٧٣٩هـ).

١٣- علم الدِّين القاسم بن محمد البرزاليُّ (ت: ٧٣٩هـ).

١٤- شمس الدِّين أبو المعالي محمَّد بن أحمد بن إبراهيم ابن القمَّاح القرشيُّ (ت: ٧٤١هـ).

١٥- أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيُّ (ت: ٧٤٥هـ).

١٦- ضياء الدِّين محمد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن المناوي (ت: ٧٤٦هـ).

١٧- شمس الدِّين محمد بن أحمد ابن عدلان (ت: ٧٤٩هـ).

١٨- شهاب الدِّين أحمد بن محمد ابن الأنصاري (ت: ٧٤٩هـ)

١٩- علاء الدِّين أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم بن قرباص الحمويُّ.

مؤلفاته:

١- «**الكَاشِفُ عَنِ المَحصُولِ**»(١)، وهو أشهر كتبه؛ حتَّى إنَّه يُعرَّف به عادةً، فيقال: «الأصبهانيُّ شارح المحصول».

٢- «**القَوَاعِدُ الكُلِّيَّةُ فِي جُملَةٍ مِنَ الفُنُونِ العِلمِيَّةِ**»(٢)، وهو من أشهر كتبه؛ ورُبَّما عُرِّف به فقيل: «صاحب القواعد»، وقد أقرأه مرارًا؛ وممَّن قرأه عليه: ابن الزَّكيِّ، وابن القمَّاح القرشيَّان، وأبو حيَّان الأندلسيُّ، وابن الأنصاري.

---

(١) مطبوع، دار الكتب العلمية.

(٢) مطبوع بتحقيق د. منصور كوشينكاغ/ د. بلال تاشقين، دار ابن حزم.

٣- **العَقِيدَةُ الحَقَّة**= عقيدةٌ مختصرةٌ، وهي التي شرحها شيخُ الإسلام ابن تيمية، وسيأتي الكلام عليها.

٤- «**غَايَةُ المَطلَبِ**» في المنطق.

٥- «**المُوجَزُ**» في علم الخلاف -مخطوط-.

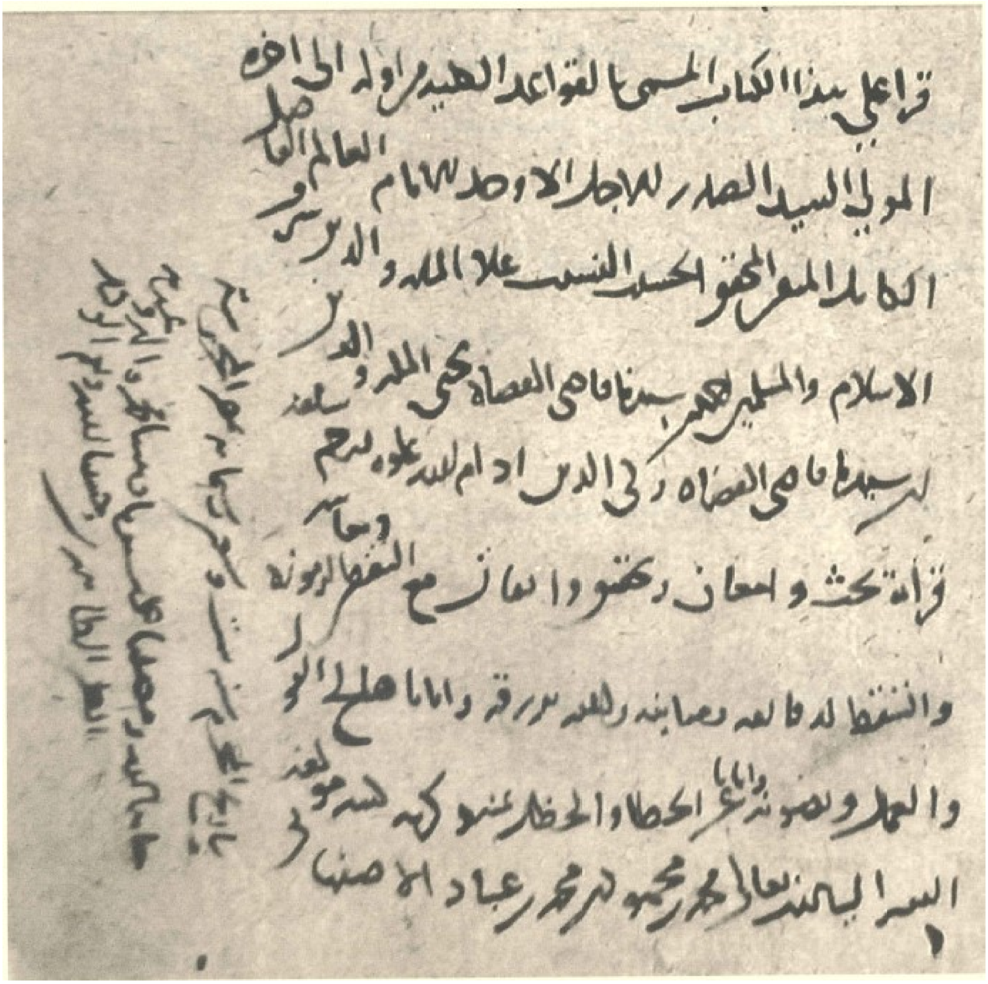
٦- رسالةٌ في كيفيَّة المناظرة وترتيب البحث -مخطوط-.

٧- فصلٌ في الإرشاد إلى الصَّحيح من النُّكت والفاسد منها -مخطوط-.

٨- رسالةٌ في الأصول التي يضطرُّ إليها المعلِّل في مباحثاته ويفتقر إليها المعترِضُ في مناظراته -مخطوط-.

وفاته:

توفِّي بالقاهرة في العشرين من رجب سنة (٦٨٨هـ)، ودفن بالقرافة.



خطُّ شمس الدِّين الأصبهانيِّ[١]

(١) من المجموع رقم (٤٧١) (ق٩٦)، مكتبة عاشر أفندي، وسيأتي وصفه (ص٨٨).

التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة)

أورد التَّاج السُّبكيُّ في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣) هذه **العقيدة** في خاتمة ترجمته شمسَ الدِّين الأصبهاني؛ فقال: (فصلٌ يشتمل على عقيدةٍ مختصرةٍ من كلامه مع الإشارة فيها إلى الأدلَّة، وهي: الحمد لله حق حمده... إلخ)، ثُمَّ ذكر **العقيدة** بتمامها(١).

وهي عقيدةٌ مختصرةٌ، اشتملت على أصولِ المسائل في «**التَّوحيد**» و«**النُّبُوَّات**» و«**المَعَاد**».

استهلَّها الأصبهانيُّ بحمد الله والصَّلاة على رسوله ﷺ.

ثُمَّ ابتدأ بتقرير إثبات الخالق سبحانه، وذِكْر وحدانيَّتِه، وأسمائه الدَّالَّة على الصِّفات السَّبع، ثُمَّ استدلَّ لتلك المسائل بأدلَّةٍ عقليَّةٍ، سوى مسألة الكلام والسَّمع والبصر، فقد استدلَّ لها بأدلَّةٍ سمعيَّةٍ.

ثُمَّ ذكر مسألة «**النُّبُوَّات**»، فقرَّر أنَّ نبوَّة الأنبياء إنَّما تُعرف بـ«**المعجزات**»، وذكر أنَّ معجزة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ هي «**القرآنُ**» المعجِزُ نظمُه ومعناه.

ثُمَّ ختمها بمسائل «**المعاد**»، فقرره واستدلَّ له بدليل السَّمع.

---

(١) ووقفت لها على نسخة خطية عتيقة بخط تلميذ الأصبهاني -سيأتي وصفها: (ص٨٨)-، جاء في أولها: (... أمَّا بعد: فإنَّا نورد في هذه الورقة خلاصةَ العقيدة الحقَّة، مع الإشارة إلى أدلَّتِها المجرَّدة عن الاعتراضات والشُّكوك، وذلك بالتماس بعض الطَّالبين السَّالكين، فنقول: للعالم خالقٌ...) وآخرها: (... فيلزم صدقه. والله الموفِّق. هذا آخر العقيدة الحقَّة...).

وهي من المتون العقدية الأشعريَّة المختصرة على طريقةِ أبي عبد الله الرَّازي، ومؤلِّفُها (= الأصبهانيُّ) من أبرز المتابعين والممثِّلين لهذه الطَّريقة والمدرسة (الأشعرية الفلسفية)، وكان شيخ النُّظَّار بمصر، وإليه المنتهى في الأصلينِ، وهو شارحُ «**المحصول**»، ومصنِّف «**القواعد**» -وهو كتاب ذائع الصِّيت-.

ولم أقف على شرحٍ -أو ذِكرِ شرحٍ- لها سوى شرح شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لكن يظهر أنَّه كان **للعقيدة** رواجٌ في عصر مؤلِّفها وبلدِه؛ حيث طُلب من الشَّيخ أن يشرحها.

وقد ذكر الشَّيخُ أنَّ الأصبهانيَّ قد بالغ في اختصارها، ولم يسلك فيها سبيلَ متأخِّري الأشعريَّة كالجوينيِّ والغزاليِّ ونحوهما؛ فضلًا عن أئمَّتهم ومتقدِّميهم كالباقلانيِّ وذويه؛ فضلًا عن المصنِّفين في العقائد على مذهب السَّلف.

كما أنَّه لم يَذكر ما تتميَّز به الأشعريَّةُ عن المعتزلة، ولم يستوف **الأحكامَ والأصولَ** التي تُذكر في مختصرات المعتقدات، ولا **دلائلَ** ما ذكره منها، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى بعضها إشارةً مختصرةً. بل يشبه أن يكون اعتقادًا مشتركًا بين المعتزلة والأشعريَّة وغيرِهم من الطَّوائف؛ ولهذا كان أصحابُ هذه الطَّريقة -رغم انتسابهم إلى الأشعريِّ- فإنَّما هم في باب «**الصِّفات**» مقرُّون بما تقرُّ به المعتزلة من الإثبات، لا يقرُّون بما تقرُّ به الأشعريَّة من الزِّيادات.

كما أنَّ كلامه في «**التَّوحيد**» ليس مبنيًّا على أصول الأشعريَّة ولا أصول المعتزلة، بل على أصول المتفلسفة، فهو متردِّدٌ بين الفلسفة والاعتزال(١).

---

(١) انظر: (ص١٤٨-١٥٠، ٥٩٧-٦٠١).

وأبرز وجوه النَّقد الموجَّهة إلى الأصبهاني في الشَّرح:

- عدم استيفائه المسائلَ التي تُذكر عادةً في مختصرات المعتقدات.
- عدم استيفائه دلائلَ ما ذكره من المسائل، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى بعضها إشارةً مختصرةً.
- أنه بنى كلامه في «**التَّوحيد**» على أصول المتفلسفة، واستدل بدليل «**التَّركيب**» الفلسفيِّ.
- إغفاله لمسألة «**حدوث العالم**»، وذلك لِمَا رأى فيها من الاضطراب، لا سيَّما فيما عنده من طريقة الرَّازي وأمثالِه؛ فإنَّ كلامَهم فيها يوجب الحيرة والشَّكَّ.
- سلوكه في إثبات الصِّفات السَّبعِ مسلكَ الرَّازيِّ؛ فقد أثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة **بالعقل**، وأثبت السَّمع والبصر والكلام **بالسَّمع**. بخلاف طريقة أئمَّة المتقدِّمين من الصِّفاتيَّةِ؛ فقد أثبتوا جميعَ هذه الصِّفات **بالعقل**. فضلًا عن سلف الأُمَّة وأئمَّتها؛ فإنَّهم يثبتونها **بالعقل** كما ثبتت **بالسَّمع**.
- عدم إثباته شيئًا من الصِّفات الخبريَّةِ. بخلاف طريقة أئمَّة الصِّفاتيَّة المتقدِّمين؛ فإنَّهم يثبتونها في الجملة. فضلًا عن سلف الأمَّة وأئمتها؛ فإنَّهم يثبتون جميعَ ما ورد به **السَّمع**، ومنه الصِّفات الخبريَّةُ.
- قصوره في التَّقرير والاستدلال في مسألة «**الكلام**»؛ حيث أطلق أنَّ الله «**متكلِّمٌ**»، دون أن يُثبِتَ أنَّه متكلِّمٌ حقيقةً بكلامٍ يقوم بنفسه -أو أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ-، كما أنه لم يستدل على ذلك بالدليل **العقلي**، وإنما اقتصر على الدَّليل **السَّمعيِّ** فقط، ثم إنَّه في استدلاله بذلك يستدلُّ بالأمر والنَّهي خاصَّةً، مع كون الخبر يدلُّ أيضًا على أنَّه متكلِّمٌ بهذه الطَّريق. فضلًا عن الطُّرق الأخرى -**السَّمعيَّة والعقليَّة**-.

• قرَّر أنَّ نبوَّة الأنبياء إنَّما تُعرف بـ«**المعجزات**» فقط.

والتَّحقيقُ: أنَّ العلم بـ«**النُّبوَّة**» يحصل بطرقٍ متعدِّدةٍ.

• أثبت «**المعاد**» **بالسَّمع** فقط. ومذهبُ السَّلَف وغيرِهم أنَّه يثبت **بالعقل** أيضًا.

❁ ❁ ❁

التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخطيَّة المعتمدة

توثيقُ نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه

صرَّح الشَّيخُ في «**النُّبوَّات**» (٢/ ٦٤٧-٦٤٨) بشرحه عقيدةَ الأصبهاني، **وأحال** على هذا **الشَّرح** في مواضعَ عديدةٍ -كما سيأتي-.

وذكرَ **الشَّرحَ** ضمن مصنفات الشَّيخ: ابنُ رشيِّق وابن عبد الهادي والبزَّار وابن القيِّم والصَّفدي وابن شاكر الكتبي وابن رجب وغيرهم[(١)].

وجاءت نسبةُ هذا **الشَّرح** الذي بين أيدينا (= **النص المحقق**) إلى الشَّيخ صريحةً في الأصول الخطيَّة.

وورد في «**النَّصِّ المحقَّق**» تسميةُ جملةٍ من مصنَّفاته والإحالة عليها، **منها**[(٢)]:

١- «**توحيد الفلاسفة**»[(٣)].

٢- «**درء تعارض العقل والنقل**»[(٤)].

٣- «**تفسير سورة الإخلاص**»[(٥)].

٤- «**جواب أهل العلم والإيمان**»[(٦)].

٥- «**الرَّدُّ على المنطقيِّين**»[(٧)].

---

(١) انظر: «**الجامع لسيرة شيخ الإسلام**» (ص٣٦٤، ٣٧٩، ٤٦٨، ٤٥٥، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥٩٨)، «**العقود**» (ص٥٧)، «**الأعلام العلية-ضمن العقود**» (ص٧٤٧، ٧٥٤).

(٢) اقتصرت على ما سمَّى فيه مصنَّفه؛ وإلا فثَمَّ إحالاتٌ وإشاراتٌ أخرى؛ بعضُها محتملٌ للإحالة، وبعضُها الآخر صريحٌ في الإحالة، لكن دون تسمية للمصنَّف.

(٣) انظر: (ص١٧١).

(٤) انظر: (ص١٥٧).

(٥) انظر: (ص١٦٨).

(٦) انظر: (ص١٦٨).

(٧) انظر: (ص٥٧٧-٥٧٨).

٦- «**الكيلانيَّة**»[(١)].

هذا سوى إحالاته الأخرى على مواضع قد بَسَطَ فيها القول -دون أن يُسمِّي فيها كتابًا بعينه-، وذلك في مسائلَ قد عُلم أنَّ له فيها كلامًا مشهورًا.

كما أنَّه أحال في مصنَّفاته الأخرى على «**الأصبهانيَّة**»، وذلك فيما يتعلَّق بـ«**النُّبوَّات**»، و«**دليل التَّركيب**» الفلسفيِّ، ومذهب «**الحرنانيِّين**»، و«**الحركة**» عند ابن سينا، والرَّدِّ على من أنكر «**قدرة الرَّبِّ**»، ومسألة «**القادر المختار**»، وغير ذلك. وهذه المواضع المحال عليها موجودةٌ في «**النَّصِّ المحقَّق**»[(٢)].

بالإضافة إلى أسلوبه الذي لا يخفى على من له أدنى نظر في تراثه.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (ص٧٢٨).

(٢) انظر: «**الرد على المنطقيين**» (ص٢٥٤) «**الأصبهانية**» (ص٦٥٧)، «**الرد على المطقيين**» (ص٣١٤) «**الأصبهانية**» (ص١٧٠-١٧١)، «**النبوات**» (٢/ ٦٤٧) «**الأصبهانية**» (ص٦٥٧)، «**الدرء**» (٩/ ٢٤٨) «**الأصبهانية**» (ص٤١٤)، «**الفتاوى**» (٨/ ٧) «**الأصبهانية**» (ص٤٧٩)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٧٢) «**الأصبهانية**» (ص٣٥٢).

تحريرُ عنوانِ الكتاب

أشار عامَّة من ترجم الشَّيخَ إلى شرحه لعقيدة الأصبهانيِّ؛ وذكروا ضمن مصنَّفاته[١]: «**شرحَ عقيدة الأصبهانيِّ**»، أو: «**شرح العقيدة الأصبهانيَّة**»، أو: «**شرح الأصبهانيَّة**»، أو: «**الأصبهانية**»[٢].

وكذا الحال عند عامَّة من أشار للكتاب أو نقل منه أو أحالَ عليه[٣].

وكذا أيضًا في النسخ الخطية؛ ففي غاشية (م)[٤]: «**شرح العقيدة للأصفهانيِّ**»، وفي بعض التَّكريسات: «**شرح العقيدة**»، وفي (ك)[٥]: «**شرح شيخ الإسلام لعقيدة الأصفهانيِّ**»، وفي غاشية (ل): «**شرح العقيدة الأصفهانيَّة**».

أما الشَّيخُ؛ فإنَّه في المواضع التي أحال فيها على الكتاب أشار له بـ«**شرح الأصبهانيَّة**».

وأمَّا ابنُ عبد الهادي؛ فإنَّه حين ذكر الكتاب صرَّح بالتَّسمية فقال: (يُسمَّى: «**الأصبهانيَّة**»).

وما سبق هو إلى الوصف أقرب منه إلى اللَّقب؛ سوى «**شرح الأصبهانيَّة**» و«**الأصبهانيَّة**».

---

(١) انظر: ما سبق (ص٢٧) (ت١).

(٢) مع التنبيه إلى أنه ورد بالباء والفاء (الأصبهاني/الأصفهاني، الأصبهانية/الأصفهانية)، وقد سبق الإشارة إلى القول في ذلك (ص١٣).

(٣) انظر: ما سيأتي (ص٤٩).

(٤) وهي بخط متأخر -والظاهر أنه المفهرس-، كما سيأتي في وصف النسخة (ص٧٠).

(٥) في طرَّة النسخة -في أولها-، كما سيأتي في وصفها (ص٨٠).

أمَّا «**شرح الأصبهانية**»؛ فهو محتملٌ للتَّسمية العلَمية ومحتملٌ أيضًا للوصفيَّة. وهذا نظير إحالته على «**الجواب الصَّحيح**» بـ«**الرَّدِّ على النَّصارى**»، و«**منهاج أهل السُّنَّة**» بـ«**الرَّدِّ على الرَّافضيِّ -أو: الرافضة-**»، ونحو ذلك.

وأمَّا «**الأصبهانيَّة**»؛ فهو صريحٌ في التَّسمية؛ كما قد عُرف من طريقة ابن عبد الهادي في ذكره للأسماء الواردة لمصنَّفات الشَّيخ[1]. كما أنه جارٍ على سَنن أسماء كثير من مصنَّفاته، التي تنسب إلى السائل، أو المرسل إليه، أو بلده، أو صاحب الكتاب المردود عليه -و«الكتاب المشروح» في معناه-، كـ: الإخنائية، والزملكانية، والسبعينية، والهولاكونية، والحموية، والتدمرية، والواسطية، والمدنية.

وعليه يُقال: ما دام أنه قد ورد للكتاب عنوان صريح عند أحد تلاميذ المصنف والمعتنين بضبط مصنفاته؛ فالأولى اعتماده وتقديمه على غيره من الأوصاف أو العناوين المحتملة. **أو يقال -ولعله الأظهر-**: إن هذا من باب تعدد الأسماء للكتاب الواحد، فمنها الاسم المطول ومنها المختصر، وجميعها لكتاب واحد، وهذا وارد في التراث عامة وفي تراث الشَّيخ خاصة، مثل: «**تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**»= «**التدمرية**».

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «**العقود الدرية**» (ص٥١-٥٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١-٦٢، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ١٠٣، ٤٣٥).

تاريخُ النَّصِّ المحقَّق

۞ سببُ التَّأليف:

يمكن إعادة سببِ تأليف «**الأصبهانية**» وباعثه إلى **أمورٍ ثلاثة**:

الأوَّل -وهو سبب التأليف من حيث الأصل-: أنَّه طُلب منه أن يشرح **العقيدة**؛ فأجاب لذلك؛ فأتى شرحه جوابًا لسؤالٍ وتلبيةً لطلبٍ، كما ورد في مقدمة **الشَّرح**، وذكره أيضًا في «**النُّبوَّات**» (٢/ ٦٤٧-٦٤٨)، كما أنَّه في تضاعيف **الشَّرح**[1] قد وصفه بـ«الجواب» و«جواب سؤالٍ» -ونحو ذلك-.

الثَّاني: حالُ **العقيدة**؛ فهي متنٌ عقديٌّ ينتمي إلى مدرسة الرَّازيِّ (الأشعريَّة الفلسفيَّة)، والتي طالما فوَّقَ الشَّيخُ إليها سهامَهُ.

الثَّالث: حالُ صاحب **العقيدة** ومكانته العلميَّة؛ فقد وصفه الشَّيخ بأنَّه «شيخُ النُّظَّار بمصر» -وهي البلد الذي طُلب فيها من الشَّيخ أن يشرح **العقيدة**-، وأنَّه من أبرز المتابعين لطريقة الرَّازي (= الأشعريَّة الفلسفيَّة) والنَّاسجين على منواله.

۞ زمن التَّأليف، ومراحله:

جاء ذكر تاريخ التَّأليف ومكانه منصوصًا عليه في مقدمة النُّسختين (د، ك)؛ حيث قال: (سُئل شيخ الإسلام... وهو مقيمٌ بالدِّيار المصريَّة، في شهور

(١) انظر: (ص١٢٣، ٢٦٢، ٢٨٩، ٣٧٨، ٤٧٥، ٥٩٠، ٦٥١، ٦٨٦، ٧٨٦).

سنة اثني عشر[١] وسبعِ مئةٍ؛ أنْ يشرح عقيدةً مختصرةً... فأجاب إلى ذلك).

ولعلَّ الزمان المذكور -مصر (٧١٢هـ)- يوافق أصلِ التَّأليف -وهي النُّسخة «**المصريَّة**» من الكتاب-؛ فإنَّه بعد عودته إلى الشَّام أعاد النَّظرَ في الكتاب غير مرَّة، وأصلح فيه إصلاحاتٍ كثيرةً، وزاد فيه زياداتٍ مطوَّلةً -وهي النُّسخة «**الشَّامية**» من الكتاب- رُبَّمَا بلغت ضِعفَي أصلِه تقريبًا.

والظاهر أنه عند ابتدائه للشَّرح قَصَدَ الإيجاز ورامَ الاختصار؛ مراعاةً للمقام كونِه جوابًا لسؤالِ من سأله أن يشرحها. إلا أنَّه في آخر الشَّرح وسَّع الكلام على «**النُّبوَّات**»، ونبَّه على مسلك الغزاليِّ وتأثُّره بالفلاسفة في الباب وناقشه في ذلك -وربما كان لحداثة عهده بـ«**الصَّفديَّة**» أثرٌ في ذلك، فهي أُولى لبناته في الباب، كما سيأتي-.

ثُمَّ إنَّه بعد عودته للشَّام زاد وتمَّم ووسَّع الكلام، خاصَّةً في مبحثي «**التَّوحيد**» و«**القادرية**» -وقد يكون للاعتراضات الواردة على الكتاب أثرٌ في ذلك كما سيأتي-.

وعلى هذا: يمكن أن نستظهر أنَّ للكتاب أصلينِ رئيسينِ: أصلٌ مصريٌّ، وأصلٌ شاميٌّ.

□ **فـ«الأصل المصريُّ»**: هو نسخةُ الكتاب في **طَورِه الأول** حين ألَّفه في مصر، وكان حجمُ الكتاب حينها على الثُّلُث -تقريبًا- من حجمه فيما بعدُ، وذلك قبل أن يصلح فيه الإصلاحاتِ الكثيرةَ، ويزيد عليه تلك الزِّيادات المطوَّلة في الشَّام.

ويُعبَّر عنه بـ«**النُّسخة المصريَّة**» -باعتبار المكان-، و«**النُّسخة الصَّغيرة**» -باعتبار الحجم-.

---

(١) قوله: «اثني عشر» كذا في الأصلين (د، ك)، والجادة: «اثنتي عشرة».

ويمثِّله من النُّسخ المعتمدة: (ل).

□ و«**الأصلُ الشَّامِيُّ**»: هو نسخةُ الكتاب في **طَورِه الثَّاني** بعد الإصلاح والزِّيادات المطوَّلة التي نيَّفت على مثليه.

ويُعبَّر عنه بـ«**النُّسخة الشَّاميَّة**» -باعتبار المكان-، و«**النُّسخة الكبيرة**» -باعتبار الحجم-.

ويمثِّله من النُّسخ المعتمدة: (م، د، ك).

والظَّاهر أنَّه أعاد النَّظَرَ في الكتاب غير مرَّةٍ؛ فإنَّ نسخة (م) انفردت بزياداتٍ متفرِّقةٍ -في أوَّلِ الكتاب ووسطِه وآخِره-، وتضمَّنت إحالاتٍ على بعض كتبه المتأخِّرة كـ«**توحيد الفلاسفة**» و«**الدَّرء**».

۞ طبيعةُ الزِّيادات (الحجم والمقدار/ النَّفَس والأسلوب/ الموضوعات):

سبق الإشارة إلى أنَّ مجموع الزِّيادات يعادل مثلي حجم الكتاب -تقريبًا- في حالته الأولى. **وهذه الزِّيادات على ثلاثة أنواعٍ -باعتبار الحجم والمقدار-**:

□ **زياداتٌ قصيرةٌ**: كزيادة كلمةٍ أو جملةٍ ونحو ذلك.

□ **زياداتٌ متوسِّطةٌ**: كزيادة فقرةٍ، أو صفحةٍ، أو أكثرَ؛ حتَّى (٥) صفحاتٍ.

□ **زياداتٌ مطوَّلةٌ**(١): وهي ما زاد عمَّا سبق. وقد وردت في موضعينِ: فالأوَّلُ بلغ عدد صفحاته (٢٨٩) صفحة(٢)، والثَّاني (٩١) صفحة.

---

(١) ومثل هذه «الزيادة المطولة» -والتي غيرت هيئة الكتاب من جهة الحجم- معهودة في بعض تصانيفه، ومن نظائر ذلك: «**كلِّيَّات المنطق والخلل فيه**» فقد طبعت في «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥-٢٦٥) عن نسخة متقدِّمةٍ مصريَّةٍ بخطِّ الشَّيخ، وهي في نسختها المتأخِّرة المزيدة تربو على أصلها الضِّعفَ أو أكثرَ -والزِّيادة بخط الشَّيخ أيضًا-، يسَّر الله نشره.

(٢) حيث زاد (٢٣) صفحة، ثم بعدها بيسير زاد (٢٦٦) صفحة.

أمَّا النَّفَس والأسلوب؛ فيُلاحظ أنَّ نفَس الشَّيخ وأسلوبَه في أصل الشَّرح مختلِفٌ عنه في «الزِّيادات المطوَّلة»، فهو في الأول يميل إلى الإيجاز، وفي الثاني على العكس من ذلك؛ ففيه ميلٌ إلى التَّفصيل والإسهاب والاستطراد وحشد الآثار والنُّقول، بلْهَ المناقشة المسهبة لبعض الأعلام؛ كمناقشته لابن سينا في مسألة «**الحركة**»، والرَّازيِّ في مسألة «**القادر المختار**» -وما تبعها من مسائل الباب- من كتاب «**الأربعين**»؛ وهذا لم يقع منه في أصل الشَّرح إلا نادرًا[١]، وليس سَمتًا عامًّا فيه.

وأمَّا الموضوعات؛ فإنَّ «الزِّيادات المطوَّلة» وقعت في مباحث «**التَّوحيد**» و«**القادرية**»، وجاءت في موضعينِ متتاليَينِ:

الموضع الأوَّل: عند شرحه لدليل الأصبهانيِّ على وحدانيَّة الخالق (= **دليل التَّركيب**) (ص١٧٦-١٩٩، ٢٠٩-٤٧٥)، وهي على النحو التالي:

- (ص١٧٦-١٩٩) وهي في تتميم أحد أوجه[٢] فساد «**حُجَّة التَّركيب**».
- (ص٢٠٩-٤٧٥) وهي في الكلام على «**التَّوحيد**» وأقسامِه وأدلَّتِه.

وذلك أنَّه بعد فراغِه من الكلام على دليل الأصبهانيِّ على وحدانيَّة الخالق (= **دليل التَّركيب**) تمَّم الكلام على «**التَّوحيد**» وزاد هذه الزِّيادة؛ حيث استهلَّ (ص٢٠٩-٢١٠) بالتَّنبيه على اضطراب متأخِّري النُّظَّار في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّتِه العقليَّة، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٢١١-٢٢١) في بيان «**التَّوحيد**» وأنواعِه الثَّلاثة، والكلام على النَّوع الأوَّل (= **توحيد الصِّفات**) وانحراف النُّفاة فيه، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٢٢٢-٢٦٢) في الكلام على النَّوع الثَّاني (= **توحيد الرُّبوبيَّة**) وفيه الكلام على «**دليل التَّمانع**»، ثُمَّ عقد فصلًا

(١) وهو مناقشته للغزالي في مسلكه في «**النُّبوَّات**» في كتاب «**المنقذ**»، كما سبق الإشارة إليه.
(٢) وهو الوجه الرابع.

(ص٢٦٣-٣٧٨) في مسألة «**حدوث العالم**»، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٣٧٩-٤٧٢) في طرق أهل الكلام في «**إثبات الصَّانع**»، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٤٧٣-٤٧٥) في طريقة القرآن في «**إثبات الصَّانع**».

الموضع الثَّاني: عند شرحه لدليل الأصبهانيِّ على قدرة الخالق (ص٤٨١-٥٧٢). وذلك أنَّه بعد فراغه من الكلام على دليل الأصبهانيِّ على قدرة الخالق؛ تمَّم الكلام على المسألة وزاد هذه الزِّيادة؛ وهي في الكلام على مسألة «**القادر المختار**» وما تبعها من مسائل الباب كـ«**الحكمة والتَّعليل**» و«**التَّحسين والتَّقبيح**».

أغراضُ الإصلاحات والزِّيادات وغاياتُها:

للإصلاحات والزيادات أغراضٌ وغاياتٌ متعدِّدة، من أبرزها:

١- التَّفسير والبيان والإيضاح.

٢- التَّقييد والاحتراز.

٣- التَّحرير والإصلاح= تحرير الموضع وتقويم العبارة.

٤- التَّوسُّع والإتمام.

وربما اختصت «الزيادات المطولة» ببعض الأسباب والدوافع، منها: استشكال موافق، واعتراض مخالف.

ميراث الإصلاحات والزِّيادات:

لهذه الإصلاحات والزِّيادات آثارٌ في بعض المواضع، **منها**[1]:

١- **التَّكرار الموضوعي**: إذ يُلاحظ أنَّ تلك الإصلاحات والزِّيادات رُبَّما أورثت نوعَ تكرار (= التَّكرار الموضوعيَّ)؛ ككلامِه على معاني

---

(١) وثمَّ آثارٌ وظواهرُ أخرى يأتي الكلام عليها بحول الله في دراسةٍ مفردةٍ عن طريقة الشَّيخ في التَّأليف ومنهجه في الكتابة؛ وإنَّما اقتصرت هنا على ما ورد منها في هذا الكتاب.

«**التَّركيب**» (ص١٧٧) (ص٢٠١)، ومذهبِ الفلاسفة في المفاضلة بين النَّبيِّ والفيلسوف (ص٦٩٣) (ص٨٢٣).

وباستحضار السَّبب[(١)] وملاحظته؛ يدرك القارئ سبب وقوعِ مثل ذلك في الكتاب خاصَّةً وفي مصنَّفات الشَّيخ عامَّةً -كـ«**الصفدية**» و«**الدرء**» وغيرهما-.

٢- النتوءات: فمما أورثته تلك الإصلاحات والزِّيادات أيضًا: نتوء بعض الكلمات والعبارات عن السِّياق العامِّ للكلام؛ كما ورد في (ص٦٩٣) حيث وقعت الزِّيادة بين جملة الشرط وجزائه فتأخَّر الجزاء والتبس المراد، ولا سيَّما أنَّها جاءت مصدَّرة بصيغة الإفراد؛ مع أن سباق الكلام ولحاقه بصيغة الجمع.

وباستحضار السَّبب وملاحظته؛ يدرك القارئ سبب وقوعِ مثل ذلك في الكتاب خاصَّةً وفي مصنَّفات الشَّيخ عامَّةً -كـ«**الحموية**»[(٢)]-.

۞ العلائق:

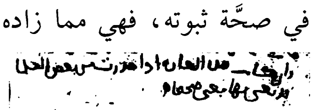
١- العلاقة بين «نقضِ الاعتراض» و«الزِّيادات المطولة»:

ذكر الصَّفديُّ أنَّ لبعض المشارقة اعتراضًا على «**الأصبهانيَّة**»، وأنَّ للشَّيخ «**نقْضُ الاعتراض عليها**»، وأنَّه في أربع كراريس[(٣)]! فهل «الزِّيادات

---

(١) وهو كونُه موضعًا مزيدًا بأخرةٍ.

(٢) إذ قد يغلب على الزيادة -مع تراخي الزمان- عدم التئامها التام مع السِّياق العامِّ، فتكون بنفَس مغاير لأصل السِّياق، مما يسبب اللبس لدى القارئ في سلامة الموضع أو توهُّم الإقحام. ولذا توارد المعاصرون على نفي الزِّيادة الواردة في «**الحموية**» (ص١٨٦)، وهي قوله: (وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحًا)، وهي مما لا ينبغي أن يُشكَّ في صحَّة ثبوته، فهي مما زاده الشَّيخُ -بخطِّه- بأخَرَة.



(٣) انظر: «**أعيان العصر-الجامع**» (ص٤٦٨)، «**الوافي بالوفيات-الجامع**» (ص٤٩٠).

المطوَّلة» صدًى وانعكاسٌ لهذا الاعتراض؟ هذا محتملٌ[١]، وربَّما استروحنا ذلك من بعض الأمارات، **منها**:

أ- **الموضوع**؛ فالمعترض مشرقيٌّ[٢]، والمقدار المزيد في «**التَّوحيد**» و«**القادرية**»، وكِلَاهما مظنَّةُ اعتراضٍ مِن مثله.

ب- **الحجم**؛ فالمقدار المزيد في «**التَّوحيد**» فقط لا يقل عن أربعِ كراريسَ.

ج- **البدايةُ**؛ فالزِّيادة المطوَّلة في «**التَّوحيد**» (ص١٧٦-١٩٩، ٢٠٩-٤٧٥) ابتدأتْ بذكر إيرادٍ؛ حيث قال: (فإذا قال القائل: أنَا أقول: إنَّ كُلَّ واحدٍ من المتلازمَيْنِ مفتقرٌ إلى الآخر؛ كافتقار المشروط إلى شرطه المستلزِم له...)، ثُمَّ جاءت «الزِّيادة المطولَّة» على إثرها بصفحات يسيرةٍ، وأولها: (وممَّا ينبغي أن يُعلم: أنَّ كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار اضطربوا في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّته العقليَّة... **فصلٌ**: والكلام في «**التَّوحيد**» يتضمَّن ثلاثةَ أنواعٍ...).

٢- بين «الشَّرح» و«الدَّرء» و«قاعدةِ الأفعال»:

لا تخطئ عينُ النَّاظر في الكتاب وجودَ نوع شَبَهٍ وتَكرارٍ في مواضعَ منه مع «**الدَّرء**» و«**قاعدة الأفعالِ**»، وعلى وجه الخصوص (ص٢٩٥-٣٣٥)، وذلك في وحدة النُّقول، وترتيبها، بل وفي التَّعقيب عليها أحيانًا.

أمَّا «**قاعدةُ الأفعال**»؛ فلا شكَّ أنَّها متقدِّمةٌ على «**الدَّرء**» و«**الشَّرح**»؛ فإنَّها مِن قواعدِ الشَّيخ المصريَّة[٣]، ولذا نجد أنَّها أوفى -نسبيًّا- في مواضع من النَّقل المشترك؛ بخلاف «**الدَّرء**» و«**الشَّرح**».

---

(١) ومن نظائره: إصلاحات الشَّيخ وزياداته على فتيا الطلاق التي اعترض عليها السبكي وغيره، على أنَّه أجاب على اعتراضه بمصنَّفات مفردة.

(٢) ويَكثر في المشارقة سلوكُ طريقة الرَّازي -والتي تنتمي لها هذه العقيدة وصاحبها-.

(٣) فقد وردت في المجموع رقم (٦٩) من مجاميع العمرية، وهو بخط الشَّيخ، ويقع في =

وممَّا يدلُّ أيضًا على كونها هي الأصلُ في بعض **النُّقولات المشتركة**: ورودُ زيادةٍ في أصلِ «**قاعدة الأفعال**» بعد قول ابن الهيصم -في النقل المشترك من كتابه «**جمل الكلام**»-: (... وكذلك سائر الكتب)[(١)]؛ حيث كتب الشَّيخ جملةً ثُمَّ ضرب عليها -وهي بمقدار ثلاثةِ أسطُرٍ تقريبًا-؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه كان ينقل حينها من المصدر مباشرةً[(٢)].

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="4">النقول المشتركة بين «الأصبهانيَّة» و«الدَّرء» و«قاعدة الأفعال»</th></tr>
<tr><th colspan="2">الأصبهانية</th><th>الدَّرء</th><th>قاعدة الأفعال (ضمن الفتاوى)</th></tr>
<tr><td rowspan="2">(ص٣٢٠-٣٢٣، ٣٢٥-٣٣٥)</td><td>(ص٣٢٠-٣٢٣)</td><td>(٢/ ٧٤-٧٨)</td><td>(٦/ ١٥٨، ١٦٢-١٦٣، ١٧٧-١٧٨)</td></tr>
<tr><td>(ص٣٢٥-٣٣٥)</td><td>(٢/ ٩٥-٩٨، ٤٥-٥٦)</td><td>(٦/ ١٨١-١٨٤)</td></tr>
</table>

أمَّا «**الشَّرح**»؛ فأصلُ تأليفه في مصر سنة (٧١٢هـ) -كما سبق-.

وأمَّا «**الدَّرء**»؛ فيُقدَّر زمنُ تصنيفِه سنة (٧١٣-٧١٨هـ)[(٣)].

= (٣٢٨) ورقة، ويحوي جملة من القواعد والفصول ممَّا كتبه الشَّيخُ حَالَ إقامته بمصر (٧٠٥-٧١٢هـ)، كما نُصَّ على ذلك في التعليق الوارد في (١٤٦/ و) من المجموع نفسه، ونصُّه: «قواعدُ مصريَّةٌ للإمام العلامة -بخطِّه- تقي الدين ابن تيمية».

(١) «**الأصبهانية**» (ص٣٢٩)، «**الدرء**» (٢/ ٤٨)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٨٤).

(٢) ونظيره أيضًا نقله عن ابن حامد: «**الأصبهانية**» (ص٣٢٠)، «**الدرء**» (٢/ ٧٦)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٦٢).

(٣) أما كونه بعد (٧١٢هـ) فقد ذَكر ابن قاضي الجبل فيما قرأه على الشَّيخ من تصنيفه: (كتاب «**درء تعارض العقل والنَّقل**» أربعةُ مجلَّداتٍ، وقد **حضرتُ ابتداءَ سؤالِه**...)، وهو من تلاميذه الدِّمشقيِّين، وأوَّل لقائِه بالشَّيخ -كما نصَّ هو على ذلك- في دمشق سنة (٧١٢هـ) (وذلك بعد وروده [أي الشيخ] من القاهرة **بمدَّةٍ يسيرة**) -ويشاركه في هذا كثيرٌ من تلاميذ الشَّيخ الدِّمشقيين كابن القيِّم، وذلك أنَّ قدومَ الشَّيخ إلى دمشق كان في ذي القعدة (٧١٢هـ)-. فعلى أقلِّ تقديرٍ يكون قد فرغ من تأليفه في أوائل (٧١٣هـ).

وأمَّا كونه قبل (٧١٩هـ) فقد ذُكر أنَّ لكمال الدِّين ابن الشَّريشِيِّ اعتراضًا على «**الدَّرء**»، وابن الشَّريشيِّ تُوُفِّيَ في سلخ شوَّال سنة (٧١٨هـ). فعلى أقصى تقديرٍ يكون قد اطَّلع على «**الدَّرء**» في سنة وفاته (٧١٨هـ) فور فراغ مصنِّفه منه، ثُمَّ كتب عليه اعتراضَه. =

ومن أوجه التَّشابُه بين «الشَّرح» و«الدَّرء»:

١- وحدةُ النُّقول؛ إذ المقاطع المنقولة متَّفقةٌ في المبدأ والمنتهى والتَّرتيب:

الأصبهانية		الدرء
(ص٢٩٥-٣٣٥)	(ص٢٩٥-٣٠٦)	(٢/ ١٥٩-١٧٣)
	(ص٣٠٧-٣٠٨)	(٢/ ٢١-٢٢)
	(ص٣٠٨-٣١٣)	(٢/ ٢٠-٢١، ٢٣-٢٩)
	(ص٣١٣-٣١٤)	(٢/ ٢٢-٢٣)
	(ص٣١٥-٣١٩)	(٢/ ٢٩-٣٠، ٣٧-٤٥)
	(ص٣٢٠-٣٢٣)	(٢/ ٧٤-٧٨) وبعضه في الفتاوى (٦/ ١٥٨، ١٦٢-١٦٣، ١٧٧-١٧٨)
	(ص٣٢٥-٣٣٥)	(٢/ ٩٥-٩٨، ٤٥-٥٦) وبعضه في الفتاوى (٦/ ١٨١-١٨٤)

٢- اتِّفاقُ النُّقول في التَّرتيب مع كونها في المصدر المنقول منه بترتيبٍ آخرَ:

المصدر	الأصبهانية	الدرء
المعتبر (٣/ ٤٧)	(ص٣٠٣)	(٢/ ١٧١)
خلق الأفعال (٣٨٠)	(ص٣١٩)	(٢/ ٤٥)

= **فائدة**: قولُه (وقد حضرتُ ابتداءَ سُؤاله...) يُؤخذ منه سببُ تأليفِه للكتاب. لكن هل يُفهم منه أنَّه كان جوابَ استفتاءٍ أو أنَّه سُئل أن يؤلِّف في هذه المسألة؟ يحتمل، والله أعلم.

٣- اتِّفاقُ التَّعقيبات على النُّقول:

الأصبهانية	الدرء
(ص٢٩٨)	(٢/ ١٦٤)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٧)
(ص٣٠٥)	(٢/ ١٧٢)
(ص٣١٦)	(٢/ ٤٠)
(ص٣٢٠)	(٢/ ٧٦) الفتاوى (٦/ ١٦٣)
(ص٣٢٢)	(٢/ ٧٦) الفتاوى (٦/ ١٧٧)

٤- اتِّفاقُ النُّقول في البياضات والسَّقط والتَّحريف؛ مع كونها في مواضع أخرى من كتب الشَّيخ على الصَّواب:

الأصبهانية	الدرء
(ص٣١١)	(٢/ ٢٦)

وثَمَّ قرائنُ تفيد أنَّ «**الدَّرءَ**» هو الأصلُ و«**الأصبهانيَّةَ**» هي الفرعُ في المواضع المشتركة بينهما، **منها**:

١- أنَّ السَّقطَ والتَّحريفَ في هذه النُّقول المشتركة عادةً ما يكون في «**الأصبهانيَّة**».

٢- أنَّه وقع في «**الأصبهانيَّة**» سقطٌ في تعقيب الشَّيخ على أحد النُّقول.

٣- أنَّه رُبَّما اختصر أو تصرَّف في مواضع من النُّقول المشتركة، وغالبًا ما يكون هذا في «**الأصبهانيَّة**».

٤- أنَّه رُبَّمَا أدرج في أثنائِها عباراتٍ تفسيريَّةً وتوضيحيَّةً، وعادةً ما يكون هذا في «**الأصبهانيَّة**».

السَّقط والتَّحريف	
الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٢)
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٣)
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٣)
(ص٢٩٨)	(٢/ ١٦٤)
(ص٢٩٩)	(٢/ ١٦٥)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٦)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٧)
(ص٣٠١)	(٢/ ١٦٨)
(ص٣٠٢)	(٢/ ١٦٩)
(ص٣٠٣)	(٢/ ١٧٠)
(ص٣٠٤)	(٢/ ١٧١)
(ص٣٠٤)	(٢/ ١٧١)
(ص٣١٣)	(٢/ ٢٩)
(ص٣٢٣)	(٢/ ٧٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٧٨)
(ص٣٢٥)	(٢/ ٩٥)
(ص٣٢٦)	(٢/ ٩٦)
(ص٣٢٧)	(٢/ ٩٧)
(ص٣٢٨)	(٢/ ٤٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٣)
(ص٣٢٩)	(٢/ ٤٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٣)
(ص٣٢٩)	(٢/ ٤٩)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٤)
(ص٣٣٠)	(٢/ ٤٩)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٤)

الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٣٣١)	(٢/ ٥١)
(ص٣٣١)	(٢/ ٥١)
(ص٣٣١)	(٢/ ٥١)
(ص٣٣٢)	(٢/ ٥١)
(ص٣٣٣)	(٢/ ٥٢)
(ص٣٣٣)	(٢/ ٥٣)
(ص٣٣٣)	(٢/ ٥٣)
(ص٣٣٤)	(٢/ ٥٣)
(ص٣٣٤)	(٢/ ٥٣)
(ص٣٣٥)	(٢/ ٥٦)

موضع السَّقط الذي وقع في التَّعقيب		
الأصبهانية	الدرء	قاعدة الأفعال-الفتاوى
(ص٣٣٠)	(٢/ ٤٩)	(٦/ ١٨٤)

مثال العبارات التَّفسيريَّة	
الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٣٠٤)	(٢/ ١٧١)
(ص٣٢٠)	(٢/ ٧٦)

فالحاصل: أنَّ «**الأصبهانيَّة**» متقدِّمةٌ على «**الدَّرء**» من جهة **أصل التَّأليف**؛ فقد أُلِّفت في (مصر ٧١٢هـ)، وأما «**الدَّرء**» فأُلِّف في (الشام ٧١٣-٧١٨هـ).

وأمَّا المقدار المزيد في «**الأصبهانيَّة**»؛ فهو متأخِّر عن تصنيف «**الدَّرء**»؛ وذلك أنَّ المواضع المشتركة بين الكتابينِ قد وردت في المقدار المزيد، والتي ظهر أنَّ «**الدَّرء**» هو الأصل فيها، و«**الأصبهانية**» هي الفرع. والله أعلم.

تنبيهٌ: وقد يشكل على هذا ورود إحالةٍ في «**الدَّرء**» (٩/ ٢٤٨) على موضعٍ من المقدار المزيد في «**الأصبهانيَّة**»[١] -وهي مسألةُ «**الحركة**» عند ابن سينا-.

والذي يظهر أنَّ هذا الموضع مزيدٌ في «**الدَّرء**»؛ فإنَّ «**الدَّرء**» ممَّا قُرئ على الشَّيخ وممَّا زاد فيه أخيرًا[٢]. والمجلد التَّاسع من «**الدَّرء**» -الذي وردت فيه الإحالةُ- اعتُمد في نشره على نسخةٍ وحيدةٍ، وهذا من مواطن الاشتباه؛ فقد يصعب أو يتعذَّر في مثل ذلك معرفة المواضع المزيدة، فلا يمكن الجزمُ بأنَّ الموضع المرادَ نصٌّ أصيلٌ في «**الدَّرء**» وليس نصًّا مزيدًا. وهذا من حيث الأصل؛ فكيف إذا وُجد في النُّسخة ما يدلُّ على كونِها نسخةً مزيدةً؟! فإنَّها تنفرد بزياداتٍ في مواضع الاشتراك مع النُّسخ الأخرى.

٣- بين «الشَّرح» وتاريخ الكتابة في مسألة «النُّبوَّات»:

لمبحث «**النُّبوَّات**» مكانةٌ من كتاب «**الأصبهانيَّة**» خاصَّةً، ومن كتابات الشَّيخ في الباب عامَّةً.

فعندما ذكر ابن القيِّم هذا الشَّرح، نوَّه على مبحث «**النُّبُوَّات**» فيه؛ **فقال**[٣]:

---

(١) وثَمَّ إحالةٌ أخرى في «**الدَّرء**» (٨/ ٢٢) لم يصرِّح فيها بالإحالة على «**الأصبهانيَّة**»، لكن يحتمل أنَّها هي المرادة، فقد ذكر خلاصةً عن التَّحسين والتَّقبيح، وذكر أنَّه بسط الكلام عليها؛ وما ذكر في الخلاصة يشبه أن يكون خلاصةَ ما فصَّله هنا في الشَّرح.
والجواب عن ذلك نظيرُ الجواب المذكور أعلاه هنا. والمجلد الثَّامن من «**الدَّرء**» -الذي وردت فيه الإحالة- اعتُمد في نشره على نسختينِ فقط، وهما من النُّسخ التي تنفرد بزياداتٍ في مواضع الاشتراك مع النسخ الأخرى.

(٢) فقد ذكره ابن قاضي الجبل فيما قرأه على الشَّيخ من تصنيفِه، بل وحال نُسَخِه شاهدة على ذلك، فقد وقع في بعضها زياداتٌ على بعضها الآخر.

(٣) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ... ني شارحِ المحصول شرحَ بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتُها ... في غاية التَّقرير والتِّبيانِ
واللهِ ما لأُولي الكلام نظيرُه ... أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوثُ العالَم العُلويِّ والسْـ ... ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

وكان الكلام على «**النُّبوَّات**» قد استغرق ما يزيد على نصفِ الكتاب في نسخته الأُولى(١) -النُّسخة «**المصريَّة**» أو «**الصَّغيرة**»-.

وقد أرَّخ الشَّيخ لمراحل كتابته في هذا الباب (= **النُّبوَّات**)، وأشار إلى الباعث على الكتابة فيه، حيث قال:

(... **والمقصود هنا**: الكلامُ على «**النُّبُوَّةِ**»؛ فإنَّ المتكلِّمين المبتدعين تكلَّموا في «**النُّبُوَّات**» بكلامٍ كثيرٍ لبَّسوا فيه الحقَّ بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير «**النُّبوَّات**»؛ كـ«**الإلهيَّات**»، وكـ«**المعاد**». وعند التَّحقيق: لم يعرفوا «**النُّبُوَّةَ**»، ولم يثبتوا ما يدلُّ عليها؛ فليس عندهم لا هُدًى، ولا بيِّناتٌ...

والله تعالى أنزل الكتاب هُدًى للنَّاس، وبيِّناتٍ من الهدى والفرقان. والقرآنُ أثبت الصِّفات على وجه التَّفصيل، ونفى عنها التَّمثيل؛ وهي طريقةُ الرُّسُل...

فذكرنا هذا ونحوَه ممَّا يبيِّن أنَّ الهُدى مأخوذٌ عن الرَّسول، وأنَّه قد بيَّن للأُمَّة ما يجب اعتقادُه من أصول الدِّين **في الصِّفات، وغيرِها**. فكان الجواب خطابًا مع من يقرُّ بنبوَّتِه، ويشهد له بأنَّه رسولُ الله. **فلم يُذكَر فيه دلائلُ النُّبُوَّةِ**، وذُكِرَ أنَّ الشُّبهات العقليَّة التي تُعارِضُ خبرَ الرَّسول باطلةٌ، وذُكِرَ في ذلك ما هو موجودٌ في هذا الجواب.

(١) فنسخة (ل) في (٧٨) ورقة، ومباحث «**النُّبوَّات**» (ق٣٥-٧٦).

ثُمَّ بعد ذلك حدثتْ أمورٌ أوجبت أن يُبسط الكلام في هذا الباب، ويُتكلَّم على حجج النُّفاة، ويُبيَّن بطلانُها، ويُتكلَّم على ما أثبتوه؛ من أنَّه يجب تقديمُ ما يزعمون أنَّه معقولٌ؛ على ما عُلِم بخبر الرَّسول. وبُسِطَ في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس هذا موضعه، **وتُكُلِّمَ** مع الفلاسفة والملاحدة الذين يقولون: «إنَّ الرُّسُلَ خاطبوا خطاباً قصدوا به التَّخييل إلى العامَّة ما ينفعهم، لا أنَّهم قصدوا الإخبار بالحقائق».

وهؤلاء لم يكن وقتَ الجواب قصدُ مخاطبتهم؛ إذ كان هؤلاء في الحقيقة مكذِّبين للرُّسل، يقولون إنَّهم كذَبوا لما رأوه مصلحةً؛ بل كان الخطابُ مع من يقرُّ بأنَّ الرَّسول لا يقول إلا الحقَّ -باطنًا وظاهرًا-.

ثُمَّ بعد هذا: طُلب الكلام على تقرير «**أصولِ الدِّين**» بأدلَّتها العقليَّة، وإن كانت مستفادةً من تعليم الرَّسول، **وذُكر فيها ما ذُكر من دلائل النُّبُوَّةِ** في مصنَّفٍ يتضمَّن شرحَ عقيدةٍ صنَّفها شيخُ النُّظَّار بمصرَ شمسُ الدِّين الأصبهانيُّ. **فطُلِبَ منِّي شرحُها؛ فشرحتها، وذكرتُ فيها من الدَّلائل العقليَّة ما يُعلم به «أصولُ الدِّين»**.

وبعدها جاء كتابٌ من النَّصارى يتضمَّن الاحتجاج لدينهم بالعقل والسَّمع، واحتجُّوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يُرَدَّ عليهم... **وبُيِّن الجوابُ الصَّحيح لمن حرَّف دين المسيح**. وهم لم يطالبوا ببيان دلائلِ نبوَّة نبيِّنا، لكن اقتضت المصلحةُ أن يُذكر من هذا ما يناسبُه، ويُبْسَط الكلامُ في ذلك بسطًا أكثرَ من غيرِه)(١).

فتبين من هذا النَّصِّ:

- الباعثُ على كتابة الشَّيخ في هذا الباب.

---

(١) «**النبوات**» (٢/ ٦٤٣-٦٤٩).

• سببُ التَّأخُّر النِّسبيِّ لكتابته في هذا الباب.

• التَّرتيبُ الزَّمَنِيُّ لكتابته في هذا الباب، وهو:

١- الصَّفديَّةُ[١].

٢- الأصبهانيَّةُ.

٣- الجواب الصَّحيحُ.

٤- النُّبوَّاتُ.

ولذا؛ يحسن بمن أراد استيعاب كلام الشَّيخ في هذا الباب أن يجمع بين كلامِه فيها.

٤- بين «الشَّرح الصَّغير» و«الشَّرح الكبير»:

علَّق ناسخ (ل) في غاشية النُّسخة تحت العنوان: (وهو الشَّرح الصَّغير)، وفي خاتمتها: (تمَّ الشَّرح الصَّغير وهو الجواب المختصر)؛ فهل يُفهَم من هذا أنَّ للشَّيخ شرحينِ على عقيدةِ الأصبهانيِّ[٢]؟

الجواب: ليس الأمر كذلك؛ إذ لم يُشِرِ الشَّيخُ ولا أحدٌ ممَّن ذكر الكتاب على كثرتهم لهذا -أو إلى ما يُفهم منه هذا-؛ فإنَّ الشَّيخ قد أحال على «**الأصبهانيَّة**» في (٦) مواضع، ولم يُشِر فيها إلى شرحينِ أو إلى ما يفيد المغايرة -كما هو الحال في «**الرَّدِّ على المنطقيِّينَ**» مَثَلًا[٣]-.

---

(١) وعلى هذا؛ فنسخة «**الصفدية**» التي بين أيدينا -نسخة برتو باشا- هي نسخةٌ مزيدةٌ -والله أعلم-؛ لذا ورد فيها إحالاتٌ على كتبٍ متأخِّرةٍ، ممَّا سبَّب لبسًا لدى بعض الفضلاء في تقدير زمن تأليفِها.

(٢) ورد في خاتمة نسخة الإفتاء (٦٩/ ٨٦) ترجمة للأصبهاني وللشَّيخ وللشَّرح، وهي لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي وبخطه، وفي (ق٦٦/و) قال: (وكان على ظَهر النُّسخة الأولى [وهي النُّسخة (ل)] أنَّ هذا الشَّرح هو الصغير، فَفُهِم منه أنَّ للشَّيخ شرحينِ: صغيرٌ وكبيرٌ، ولم نسمع بذلك، ولا رأينا من نبَّه عليه، وكان على الشَّارح أن يُنَبِّه على ذلك في أوَّل هذا الشَّرح، ولم يتبيَّن لنا حقيقةُ الأمر...).

(٣) ففي كلامه وإحالاته -وكذا عند مترجميه- ما يفيد ذلك؛ مثل: قوله في «**الصَّفديَّة**» =

وممَّا يزيد الأمرَ جلاءً أنَّ الشَّيخ حين أحال على «**الأصبهانيَّة**»؛ كانت غالب إحالاته على مواضع وردت في المقدار المزيد -أي في النُّسخ «**الشَّاميَّة**» أو «**الكبيرة**»-؛ **ومنها**[1]: بحثُه في «**الحركة**» عند ابن سينا، ومذهب الحرنانيِّين، ومسألة «**القادر المختار**». بالإضافة إلى إحالته على مبحث «**النُّبُوَّات**» وهو من أصل الشَّرح، وليس من المقدار المزيد.

وهو في جميع ما سبق من إحالات لم يخصص أو يقيِّد الشَّرح لا بصغيرٍ ولا كبيرٍ= فدلَّ على أنَّ المراد كتابٌ واحدٌ.

فالمسألة كما يظهر مسألةُ تعدُّد نُسَخٍ وزياداتٍ، لا تعدُّد مصنَّفاتٍ وشروحاتٍ.

وما ذكره النَّاسخ إنَّما يُستفاد منه التَّفريق بين النُّسخ باعتبار حجمِها فقط.

۞ ۞ ۞

= (ص٥٣٢): (كما قد كتبنا بعضَ كلام النُّظَّار في ذلك في غير هذا الموضع؛ في الكلام على «**المحصَّل**» وعلى منطق «**الإشارات**» وعلى «**المنطق اليونانيِّ**» -**مصنَّف كبيرٌ ومصنَّفٌ مختصرٌ**- وغير ذلك).

(١) انظر: ما سبق (ص٢٨).

قيمةُ الكتاب العلميَّة ومنزلته

يُعدُّ هذا الكتاب من أجمع ما كُتب في بابه وأوعبِه، ومن أدقِّ الكتب وأكثرها تحريرًا، وهو من أنفع وأحسن ما كتب الشَّيخُ وحرَّر. **ومن أهمِّ ما امتاز به:**

❏ **الشُّمول مع الإيجاز**: فقد حوى جُلَّ مَطالب الفنِّ، بل أربى على ذلك، وجاء بتحريراتٍ وتدقيقاتٍ وفوائدَ، رغم وَجازته ولَطافة حجمِه؛ إذ ليس بالمبسوط ولا بالمختصر، بل هو متوسِّط الحجم، فهو **بهذا الاعتبار** أجلُّ كتب الشَّيخ وأجمعُها.

❏ **السَّبْك**: فقد اتَّسم الكتاب -في الجملة- بما تتَّسم به الشُّروح وكتب الدَّرس من الصِّياغة العلميَّة، وذلك بما هو معروفٌ في تميُّز لغتها وأسلوبِها وحسن تقريرِها وتقعيدها ودقَّتِها وجزالة عبارتها وحسن سَبكها.

❏ **التَّحرير**: فمما امتاز به الكتاب أن الشَّيخ قد أعاد النَّظَرَ فيه غيرَ مرَّةٍ وحرَّره.

❏ **التَّفرُّد**: فممَّا انفرد به الكتاب: بحثُه مع ابن سينا في «**الحركة**» ومناقشته لحججه، وبحثه الموسَّع في مسألة «**القادر المختار**» وما تبعها من مسائلَ كـ«**الحكمة والتَّعليل**» و«**التَّحسين والتَّقبيح**»، وكذا تحريرُه وتأصيلُه في «**النُّبوَّات**».

❏ **الشرح النقدي**: فالكتابُ شرحٌ أثريٌّ نقديٌّ لعقيدة متكلِّمٍ أشعريٍّ.

وهذا النَّمط من التَّصنيف غيرُ معتادٍ عند أهل السُّنَّة والأثر، والمصنَّفاتُ فيه نادرةٌ أو معدومةٌ.

كما أنَّ فيه **كشفًا** لمواضع الخلاف على جهة التَّفصيل، **وبيانًا** لِمَا في مقالات المخالفين من بهرجٍ وزيفٍ، **وتقريرًا** لِمَا يجب اعتقادُه.

❁ ❁ ❁

وقد اشتغل به جملةٌ من العلماء، وأشاد به آخرون، ونقلوا منه، وأحالوا عليه؛ **فممَّن قرأَهُ -أو أقرأه- واشتغل به:**

١- شمسُ الدِّين محمَّد بنُ عليٍّ الحمويُّ الفَلُّوجيُّ الشَّافعيُّ الواعظ (ت: ٩٥٢هـ)[١]؛ فقد قرأ الكتاب **قراءة بحثٍ وتحقيقٍ وتدقيقٍ** على قاضي القضاة بالقُدس الشَّريف شهابِ الدِّين أحمدَ الميليِّ المالكيِّ[٢]، وأجازه بذلك[٣].

٢- العلَّامة شمسُ الدِّين محمَّدُ بن أحمد السَّفَّارينيُّ (ت: ١١٨٨هـ)؛ وله قيدُ قراءةٍ ومطالعةٍ على نسخة (د) قال فيه: (أنهاه مطالعةً **مرارًا** مالكُه الفقيرُ إليه تعالى الحاجُّ محمَّدُ السَّفَّارِينِيُّ الحنبليُّ عفا عنه بمنِّه وكرمه، آمين آمين)[٤].

٣- العلَّامة أبو المعالي محمود شكري الآلوسيُّ (ت: ١٣٤٢هـ)؛ فقد قرأ الكتاب عليه العلَّامةُ محمَّد بنُ عبد العزيز ابن مانع (ت: ١٣٨٥هـ)[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: «**الكواكب السائرة**» (٢/ ٤٨)، «**شذرات الذهب**» (١٠/ ٤٢١).

(٢) ورد ذكره في: «**المطالع البدرية**» (ص٣١٨)، «**الكواكب السائرة**» (٢/ ١٢١)، «**النعت الأكمل**» (ص١٧١).

(٣) كما في خاتمة النسخة (د)، انظر: (ص٧٧).

(٤) انظر: (ص٧٦).

(٥) كما في «**مشاهير علماء نجد**» (ص٢٦٩).

٤- العلَّامة عبدُ الرحمن بن ناصر السَّعدي (ت: ١٣٧٦هـ)؛ فقد قرأ الكتاب عليه العلَّامةُ محمدُ بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)[١].

٥- ورد في طرر إحدى النُّسخ[٢] تعليقاتٌ لخير الدِّين نعمان الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ) -وهي منقولة من خطِّه-، ولأبي المعالي محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ) -وهي بخطِّه-.

٦- ورد في طرر نسخة (م) تصحيحاتٌ واستظهاراتٌ وتعليقاتٌ وتهميشاتٌ لأحد القُرَّاء، ويظهر من خلالِها فضلُه واشتغالُه بالكلام والفلسفة؛ إذ لم تقتصر تصويباتُه على تقويم النَّصِّ من جهة النَّظم والتَّركيب فقط، بل على المعنى ونحو ذلك.

وثَمَّ خطٌّ آخرُ في طرر النُّسخة أيضًا؛ اعتنى بالعَنونة لبعض المَطالب والتَّعليق على بعض المواضع.

وممَّن أفاد من الكتاب أو أحال عليه أو أشاد به:

١- أبو حفصٍ عُمَرُ بنُ عليٍّ البزَّارُ (ت: ٧٤٩هـ)، قال في «الأعلام العليَّة»[٣]:

(حدَّثني غيرُ واحدٍ من العلماء الفضلاء النُّبلاء، الممعنين بالخوض

---

(١) كما في «**شرح الكافية الشافية**» (٣/ ٣٦٣).

(٢) نسخة الإفتاء (٦٩/ ٨٦)، بخط إبراهيم بن عبد الله البغدادي الحنفي، تاريخ النسخ (٢/ ٣/ ١٣٢٩هـ)، وقيد المقابلة بخطِّ أبي المعالي الآلوسي (٧/ ٣/ ١٣٢٩هـ)، وفي خاتمتها بخطه أيضًا تعريفٌ بالأصبهانيِّ والشَّيخ و«**الشَّرح**»، والظَّاهر أنَّه لغرض النَّشر. وهذه النسخة هي التي ذكرها الآلوسي في إحدى رسائله إلى القاسمي في (٢٢/ ٤/ ١٣٢٩هـ): (وقبل أيَّام طلب منِّي بعضُ المثرين النَّجديِّين استكتابَ «**شرح عقيدة شمس الدِّين الأصفهانيِّ**» للشَّيخ؛ فاستكتبته وصحَّحتُه بكمال الجدِّ والاجتهاد، وأرسلته إليه، وقد التمستُ منه أن يطبعه بمطبعة بولاق، نسأله تعالى أن يسهِّل ذلك) «**الرسائل المتبادلة**» (ص١٤٩).

(٣) «**الأعلام العلية-ضمن العقود**» (ص٧٥٣-٧٥٤).

في أقاويل المتكلِّمين، لإصابة الثَّواب، وتمييز القِشر من اللُّباب: أن كُلًّا منهم لم يزل حائرًا في تجاذُب أقوالِ الأصوليِّين ومعقولاتِهم، وأنَّه لم يستقرَّ في قلبه منها قولٌ، ولم يَبِنْ له من مضمونِها حقٌّ، بل رآها -كُلَّها- موقعةً في الحيرة والتَّضليل، وجلُّها مذعنٌ بتكافؤ الأدلَّة والتَّعليل، وأنَّه كان خائفًا على نفسه من الوقوع بسببها في التَّشكيك والتَّعطيل، حتَّى منَّ الله تعالى عليه بمطالعته مؤلَّفات هذا الإمام، أحمدَ ابنِ تيمية شيخِ الإسلام، وما أورده من النَّقليَّات والعقليَّات في هذا النِّظام، فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها، فرآها موافقةً للعقل السَّليم وعلمها، حتَّى انجلى ما كان قد غشيه من أقوال المتكلِّمين من الظَّلام، وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشَّكِّ وظفر بالمرام.

ومن أراد اختبار صحَّة ما قلته؛ فليقف بعين الإنصاف، العريَّة عن الحسد والانحراف:

- إن شاء على **مختصراته** في هذا الشَّأن: كـ«**شرح الأصبهانيَّة**» ونحوها.

- وإن شاء على **مطوَّلاته** كـ: «**تخليص التَّلبيس من تأسيس التَّقديس**»، و«**الموافقة بين العقل والنَّقل**»، و«**منهاج الاستقامة والاعتدال**».

فإنَّه والله يظفر بالحقِّ والبيان، ويستمسك بأوضح برهانٍ، ويزن حينئذٍ ذلك بأصحِّ ميزانٍ).

فقد عدَّه في مقدَّم كتب الشَّيخ المبرهِنة على ما ذكر من حالٍ ووصفٍ.

٢- شمسُ الدِّين أبو عبد الله محمَّدُ بن أبي بكرِ ابن قيِّم الجوزيَّة (ت: ٧٥١هـ).

فقد نوَّه على «**الأصبهانيَّة**» أثناء تعداده لمصنَّفات الشَّيخ؛ فقال(١):

(١) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ... ني شارح المحصول شرح بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتها ... في غاية التَّقرير والتِّبيان
والله ما لأولي الكلام نظيرُه ... أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوث العالَم العُلويِّ والسْـ ... ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

٣- شهابُ الدِّين أحمد بن يحيى ابن عَطْوَة (ت: ٩٤٨هـ): أحال عليه في «**طُرَفُ الطَّرف في مسألة الصَّوت والحَرف**»(١).

٤- مُلَّا علي قاري الهرويُّ الحنفيُّ (ت: ١٠١٤هـ): نقل عنه في «**شرح الشِّفا**»(٢).

٥- شمسُ الدِّين محمد بن أحمد السَّفَّاريني (ت: ١١٨٨هـ): فقد أكثر النَّقل منه في «**لوامع الأنوار البهيَّة**»(٣)، وفي «**لوائح الأنوار السنيَّة**»(٤)، وفي «**تناضل العمال لشرح فضائل الأعمال**»(٥).

٦- خيرُ الدِّين نعمان بن محمودٍ الآلوسيُّ (ت: ١٣١٧هـ): نقل عنه وأحال عليه في مواضعَ من «**جلاء العينين في محاكمة الأحمدينِ**»(٦).

٧- أحمد بن إبراهيم ابن عيسى (ت: ١٣٢٩هـ): نقل عنه في «**توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح الكافية الشَّافية في العقائد**»(٧).

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٩٠)، (ص١٢٠).
(٢) (٢/٥٠٦).
(٣) (١/٢٠، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٢٨).
(٤) (١/١٢٨، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٧٦، ٣٢٢-٣٢٩).
(٥) (٢/٤٨٩).
(٦) (ص١٣٢، ١٨٥، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٨٣).
(٧) (١/١٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٦٥) (٢/٢٤٦).

٨- جمالُ الدِّين القاسميُّ (ت: ١٣٣٢هـ): نقل عنه[(١)] في «مجلة المنار»[(٢)].

٩- طاهرُ بنُ صالحٍ الجزائريُّ (ت: ١٣٣٨هـ): نقل عنه في تذكرته[(٣)].

١٠- أبو المعالي محمود شكري الألوسيُّ (ت: ١٣٤٢هـ): قال في تعليقة له وبخطِّه -كتبها في خاتمة إحدى النُّسخ[(٤)] معرِّفًا بالأصبهانيِّ والشَّيخ و«**الشَّرح**»-: (أمَّا كتابه المسمى بـ«**شرح الأصفهانيَّة**»؛ فهذا الكتاب الذي لا يتخطَّى إليه الباطل، وهو غايةُ آمال كلِّ فاضلٍ، قد أبطل به الأوهامَ، ونبَّه على سفسطات الزَّائغين من أهل الكلام، قال ابن القيِّم...)، ونقل الأبيات الثلاثة من **نونيته**.

إلى أن قال: (... وعلى كلِّ حالٍ: إنَّ هذا الشَّرح كنزٌ من كنوز العلم، كما يظهر ذلك لمطالعيه العارفين بالدَّقائق... فدونك أيُّها الواقف على هذا الكتاب، فهو الحريُّ أن يُكتب بالتِّبر المذاب...).

وقال عنه في موضعٍ آخر[(٥)]: (وهو كتابٌ جليلُ القدر، مشتمِلٌ على مَطالِبَ مهمَّةٍ، لا سِيَّمَا مباحث النُّبوَّات وحدوث العالم العُلويِّ والسُّفليِّ).

---

(١) وكان قد طلبه في إحدى رسائله إلى الآلوسي: (ونحن في حاجة الآن إلى «**شرح الأصفهانيَّة**» لشيخ الإسلام، فقد أطنب في مدحها ابنُ القيِّم، ويرى من وقف على من ينقل عنها أنَّا في افتقار إليها لغلبة الأدلة المعقولة فيها، فعسى مولانا أن يبحث عنها ويأمر بتمثيلها للطَّبع، لا زال ركنًا للإسلام، وكوكبًا للأعلام)، وقال له في رسالةٍ أخرى -بعدها بثلاثة أشهر-: (وقد كنت سألتُ سيادتكم عن «**شرح العقيدة الأصفهانيَّة**»، وبعد مراسلتكم بذلك ظفرنا بشرحٍ لها ضمن «**الكواكب**»...). «**الرسائل المتبادلة**» (ص٥٧، ٦٧).

(٢) (٤١/١٧).

(٣) (١/١١٧-١٢٢).

(٤) نسخة الإفتاء (٨٦/٦٩) (ق٦٦)، انظر: ما سبق (ص٤٦، ٥٠).

(٥) «**غاية الأماني**» (١/٤٩٣).

وقال أيضًا[١]: (وهذا الكتاب من أجلِّ الكتب، ومباحثُه مفيدةٌ جِدًّا لا سيَّما مباحثُ النُّبوَّة كما أخبر ابنُ القيِّم في **نونيته**).

١١- عبد القادر بن أحمد ابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ): أحال عليها في «**المدخل**»[٢].

١٢- محمَّد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ): نقل عنه في «**تفسير المنار**»[٣].

١٣- شيخ الأزهر محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ): نقل عنه وأحال عليه[٤].

١٤- عبد الرَّحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦): أحال عليه في تعليقه على «**العقيدة السفارينية**»[٥].

١٥- عبد الرَّحمن بن يحيى المعلِّميُّ (ت: ١٣٨٦هـ): نقل عنه وأحال عليه[٦] في مواضع من «**التَّنكيل**»[٧].

---

(١) في إحدى مراسلاته للقاسمي. انظر: «**الرسائل المتبادلة**» (ص١٦٨).
(٢) (ص٤٩٨).
(٣) (٣/ ١٦٩).
(٤) انظر: «**موسوعة الأعمال الكاملة**» (١٢/ ١/ ٧٧-٧٨).
(٥) «**التعليقات السعدية على قطعة من العقيدة السفارينية**» (ص٧٧٠).
(٦) وذكر المعلمي -كما في «**النكت الجياد**» للصبيحي (ص٨٧)- أنه لم يكن تحت يده إذ ذاك من كتب الشَّيخ إلا «**الأصبهانية**».
(٧) «**التنكيل-ضمن آثار المعلمي**» (١٠/ ٢١٩) (١١/ ٣٦٣، ٣٧٢).

موضوعاتُ الكتاب

سبق الكلام على «**العقيدة**» والتَّعريف بها وبيان موضوعاتها[١]. والكتابُ (= **الأصبهانيَّة**) شرحٌ لها، وشأنُ الشَّرح أن يكون موافقًا وتابعًا للمتن في الموضوعات العامَّة. هذا من حيث الأصل؛ لكن لما يقتضيه الشَّرح من البسط والبيان والإتمام والاستطراد؛ فقد ورد في أثنائه مسائلُ ومباحثُ متمِّمةٌ، وفيما يلي عرضٌ لموضوعات الكتاب:

(١) انظر: ما سبق (ص٢١).

الكلام على مقدمة الأصبهاني المتضمنة إثبات الخالق وذكر وحدانيته وأسمائه الدالة على صفاته السبع

- ١١٩ – ١٤٨: الكلام على «العقيدة» إجمالا، والكلام على أسماء الله وصفاته والمذاهب فيها
- ١٤٨ – ١٥١: تتمة الكلام على «العقيدة» إجمالا وفيه بيان لأوجه قصورها من جهة عدم ذكر المسائل المميزة لأهل السنة وعدم استيفائه لأدلة ما ذكره من مسائل

شرح دليل الأصبهاني على وجود الخالق

- ١٥١ – ١٧٠: الكلام على دليل الأصبهاني على وجود الخالق (= دليل الإمكان)

شرح دليل الأصبهاني على الوحدانية

- ١٧٠ – ٢٠٩: الكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= دليل التركيب)
- ٢٠٩ – ٢٢٢: الكلام على «التوحيد» وأقسامه وأدلته وبيان ذلك، والكلام على النوع الأول (= توحيد الصفات) وانحراف النفاة فيه
- ٢٢٢ – ٢٦٣: الكلام على النوع الثاني (= توحيد الربوبية) وفيه الكلام على «دليل التمانع»
- ٢٦٣ – ٣٧٩: الكلام على مسألة «حدوث العالم»
- ٣٧٩ – ٤٧٣: الكلام على طرق أهل الكلام في «إثبات الصانع»
- ٤٧٣ – ٤٧٥: الكلام على طريقة القرآن في «إثبات الصانع»

شرح دليل الأصبهاني على العلم

- ٤٧٦ – ٤٧٩: الكلام على دليل الأصبهاني على العلم

شرح دليل الأصبهاني على القدرة

- ٤٧٩ – ٤٩٠: الكلام على دليل الأصبهاني على القدرة، وذكر الطرق الدالة عليها، وفيه الكلام على لفظ «الاختيار» و«الموجب بالذات» و«الفاعل بالاختيار»
- ٤٩٠ – ٥٣٣: الكلام على حكمة الرب ومشيئته سبحانه ومذاهب الناس في ذلك، ومناقشة نفاة الحكمة والتعليل، من خلال نقل نص «المسألة السادسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي
- ٥٣٣ – ٥٦٣: مناقشة نفاة الحسن والقبح العقليين، من خلال نقل نص «المسألة الخامسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي
- ٥٦٣ – ٥٧٢: تتمة نقل نص «المسألة السادسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي ومناقشته

شرح دليل الأصبهاني على الحياة

- ٥٧٢ – ٥٧٣: الكلام على دليل الأصبهاني على الحياة

شرح دليل الأصبهاني على الإرادة

- ٥٧٣ – ٥٧٦: الكلام على دليل الأصبهاني على الإرادة

شرح دليل الأصبهاني على كونه متكلمًا

- ٥٧٦ – ٥٩١: بيان موافقة طرق السلف للطرق العقلية التي دل عليها القرآن، ونقد أقيسة أهل الكلام والفلسفة
- ٥٩١ – ٦١٣: الكلام على دليل الأصبهاني على كون الله متكلمًا
- ٦١٣ – ٦٢٨: الكلام على الطرق الأخرى للناس في إثبات كون الله متكلمًا

شرح دليل الأصبهاني على السمع والبصر

- ٦٢٨ – ٦٥٦: الكلام على دليل الأصبهاني على السمع والبصر، وذكر طرق الناس في إثباتها

شرح دليل الأصبهاني على نبوة الأنبياء

- ٦٥٧ – ٦٩٠: الكلام على دليل الأصبهاني على إثبات نبوة الأنبياء (= المعجزات)، والتنبيه على تعدد طرق إثباتها، وبيان بعض هذه الطرق
- ٦٩٠ – ٧٥٣: ذكر الطريق التي سلكها الفلاسفة وكثير من المتكلمين في إثبات «النبوة»، والتنبيه على سلوك الغزالي لهذه الطريق، ونقل نصوصه من «المنقذ» والتعليق عليه
- ٧٥٣ – ٧٧١: ذكر الخلاف في مسائل «الأسماء والأحكام» ومسمى «الإيمان»
- ٧٧١ – ٧٩٢: تتمة الكلام على تعدد طرق إثبات «النبوة»، وبيان بعضها
- ٧٩٢ – ٨١٣: فصل في بيان طرق أهل الكلام في تقرير دلالة «المعجزة» على الصدق

شرح دليل الأصبهاني على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم

- ٨١٣ – ٨١٨: الكلام على دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل «المعاد»

- ٨١٨ – ٨٢٩: الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل «المعاد»

منهجُه

الكلامُ على منهجِ الشَّيخ رحبٌ يحتمل من البَسْط ما ليس هَذا موضعُه، وما سيأتي إلماعةٌ عن منهجه في كتبِه عامَّةً وفي «**الأصبهانيَّة**» خاصَّةً.

فمن المعالم المنهجيَّة العامَّة:

❑ أنَّه يعتني بنقل الكلام بلفظِه وحروفِه، وكذا عند التَّعقيب عليه ومناقشته، إلا أنه قد يتجوَّز أحيانًا في إيراده لموضع الشَّاهد -ممَّا سبق نقله- فيحكيه مختصرًا أو بالمعنى.

❑ عنايتُه باستيفاءِ الكلام على المسألة -عند الحاجة-، وعدم الاقتصار على المتن -أو الكتاب المردود عليه(١)- ومسائلِه، بل إنَّه يستدعي كُتُبًا أخرى(٢) فينقل نصوصَها ذات الصِّلة بالموضوع ويناقشها. وغرضه من ذلك الاستيفاءُ كما هو ظاهرٌ.

وأمَّا منهجُه وطريقتُه في هذا الشَّرح خاصَّةً؛ فتتمثل في أمورٍ، أهمُّها:

❑ إيراد كلام الأصبهانيِّ بلفظه.

❑ تقريرُ كلام الأصبهانيِّ وتوضيحُه وتوجيهُه، والعنايةُ بإظهار مراده.

❑ التَّنبيه على مواضع القصور والخلل، والاستدراكُ عليه بتحرير الحُجَّة وإتمامِها.

---

(١) كـ«**تأسيس التقديس**».

(٢) كاستدعائه -في كتابنا هذا- لنصوص الرازي في «**الأربعين**» ومناقشته لها.

❑ بيان موارد الأصبهانيِّ ومواضع استمداده.

❑ التنبيه على مخالفته أو موافقته لمن سبقه من الفلاسفة والمتكلمين؛ فضلًا عن السلف.

❑ بيان مثارات الغلط، وتقرير الصَّواب.

❑ العناية بالاستدلال العقلي والنقلي.

أبرزُ وجوهِ الاستدراك على الأصبهانيِّ:

❑ **القصور**: تارةً في العبارة، وتارةً في الشُّروط، وتارةً في مقدِّمات الدَّليل، وتارةً في المسائل أو الدَّلائل.

❑ **الإجمالُ** في موضع التَّفصيل والتَّمييز والبيان.

❑ **الإطلاقُ** في موضع التَّقييد والتَّخصيص.

❑ **التَّناقُض** والتَّعارض وعدم الاطِّراد.

❑ **المخالفةُ** لتقرير أهل السُّنَّةِ والأثرِ -بل ولما عليه متقدمو الأشعرية أيضًا-.

۞ ۞ ۞

موارده

عُرف الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بسعةِ اطِّلاعه وتعدُّدِ موارده، والنَّاظر في الكتاب يرى ذلك جليًّا؛ فمنها ما صرَّح بعنوانه -أو موضوعِه- واسم مؤلِّفه، ومنها ما صرَّح باسم مؤلِّفه دون عنوانِه، ومنها ما صرَّح بعنوانِه أو موضوعِه دون مؤلِّفه، ومنها ما لم يصرِّح بعنوانِه ومؤلِّفه، ومنها ما لم يصرِّح بالنَّقل منه، ومنها ما نقله مشافهةً.

وهذا مسردٌ لأبرز موارده:

١- الإبانة، لابن بطة (ص٣٠٧).

٢- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري (ص٤٥٦).

٣- إحكام الأحكام، للآمدي (ص٥٣٤).

٤- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي (ص٤٥٠، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٧٠).

٥- الأربعين في أصول الدين، لأبي عبد الله الرازي (ص١٨٧، ٤٤٦، ٤٩١)

٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني (ص٣٨٦، ٣٨٩، ٥٩٨).

٧- الإشارات والتنبيهات، لأبي علي ابن سينا (ص١٩٤، ٤٠٨، ٥٤٨).

٨- الأصول= الوصول إلى معرفة الأصول، لأبي عمر الطلمنكي (ص٣٠٨).

٩- أصول الدين، لأبي عبد الله ابن حامد (ص٣٢٠، ٤٦٥).

١٠- الأقاليد الملكوتية= المقاليد الملكوتية، لأبي يعقوب السجستاني (ص٦٤٠).

١١- الأمالي، لأبي الحسن الأشعري (ص٨٠٩).

١٢- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (ص٧٤٣).

١٣- الإنجيل (ص٣٥٢، ٤٥٥، ٥٩٥، ٦٦٧).

١٤- إيضاح البيان في مسألة القرآن، لأبي يعلى ابن الفراء (ص٣٢١).

١٥- تبيين كذب المفتري، لابن عساكر (ص٤٥٦).

١٦- تفسير أبي الشَّيخ الأصبهاني (ص٣٠٧).

١٧- تفسير أحمد ابن حنبل (ص٣٠٧).

١٨- تفسير إسحاق بن راهويه (ص٣٠٧).

١٩- تفسير أبي بكر عبد العزيز (= غلام الخلال) (ص٣٠٧).

٢٠- تفسير البغوي (ص٣٠٨).

٢١- تفسير بقي بن مخلد (ص٣٠٧).

٢٢- تفسير ابن جرير الطبري (ص٣٠٧).

٢٣- تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ص٣٠٧).

٢٤- تفسير عبد الرحمن بن إبراهيم (ص٣٠٧).

٢٥- تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم (ص٣٠٧).

٢٦- تفسير عبد بن حميد (ص٣٠٧).

٢٧- تفسير ابن مردويه (ص٣٠٧).

٢٨- تفسير ابن المنذر (ص٣٠٧).

٥٠- الزينة، لأبي حاتم (ص٣٥٧).

٥١- السنة، لأبي بكر الأثرم (ص٣٠٧).

٥٢- السنة، لأبي بكر الخلال (ص١٣٠، ٣٠٧، ٣١٥).

٥٣- السنة، لأبي داود (ص٣٠٧).

٥٤- السنة، لأبي الشَّيخ الأصبهاني (ص٣٠٧).

٥٥- السنة، لأبي عبد الله بن منده (ص٣٠٧).

٥٦- السنة، للطبراني (ص٣٠٧).

٥٧- السنة، لحنبل بن إسحاق (ص٣٠٧).

٥٨- السنة، لعبد الله بن أحمد (ص٣٠٧).

٥٩- السنن، لأبي داود السجستاني (ص٣٤٣، ٧٣٨).

٦٠- السنن الصغرى= المجتبى، للنسائي (ص٣٤٣، ٧٣٨).

٦١- شرح الإرشاد، للأنصاري (ص٨١١).

٦٢- الشريعة، لأبي بكر الآجري (ص٣٠٧).

٦٣- شرح الإشارات والتنبيهات، للرازي (ص٥٤٨).

٦٤- شرح الإشارات والتنبيهات، للطوسي (ص١٩٤، ٤٠٨).

٦٥- صحيح البخاري، منها: (ص٢٣٢، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٤٧، ٣٧٧).

٦٦- صحيح مسلم، منها: (ص٢٣٢، ٣١٨، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٤٩).

٦٧- الصفات الكبير، لأبي محمد ابن كلاب (ص٦١٧).

٦٨- طبقات أصحاب الشافعي، لأبي عمرو ابن الصلاح (ص٧٤٢).

٦٩- الفتوحات المكية، لابن عربي (ص٦٩٣، ٧٥٠).

٧٠- الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، لأبي الحسن الكرجي (ص٣٢٥).

٧١- فهم القرآن، للحارث المحاسبي (ص٣٢٧).

٧٢- قوت القلوب، لأبي طالب المكي (ص٧٠٢، ٧٤٨).

٧٣- كليلة ودمنة، لابن المقفع (ص٥٠٧).

٧٤- لباب الأربعين، للأرموي (ص٣٥٦).

٧٥- المباحث المشرقية، لأبي عبد الله الرازي (ص٢٩٥، ٤١٧).

٧٦- المحصل= محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لأبي عبد الله الرازي (ص١٥٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٨).

٧٧- المحصول، لأبي عبد الله الرازي (ص٥٤٣).

٧٨- المرشدة، لابن تومرت (ص٢٠٤).

٧٩- مسائل أحمد وإسحاق، لحرب الكرماني (ص٣١٣).

٨٠- المستصفى، لأبي حامد الغزالي (ص٧٤٢).

٨١- مسند أحمد (ص١٢٩).

٨٢- مسند الشافعي (ص٣٠٩).

٨٣- مشكاة الأنوار، لأبي حامد الغزالي (ص٧٤٩).

٨٤- المضنون به على غير أهله، لأبي حامد الغزالي (ص٧٣٠، ٧٤٩).

٨٥- المطالب العالية، لأبي عبد الله الرازي (ص٢٩٤، ٣٥٢).

٨٦- المعتبر، لأبي البركات ابن ملكا (ص١٨٧، ٢٩٨، ٣٧٠، ٣٩٥، ٥٤٦، ٦١٩).

٨٧- مقالة اللام، لأرسطو (ص٢١٦، ٣٩٢).

٨٨- المقالات= مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري (ص٣١٠، ٤٥٦، ٥٩٨، ٦١٨).

٨٩- المقنع، لأبي بكر عبد العزيز (= غلام الخلال) (ص٣٢١).

٩٠- منازل السائرين، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ص٢٣٥).

٩١- مناقب الإمام أحمد، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ص٣٢٢).

٩٢- المنقذ من الضلال، لأبي حامد الغزالي (ص٦٩٥-٧١٧).

٩٣- نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي= رد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (ص٣٠٨، ٣٣٠).

٩٤- نهاية العقول في دراية الأصول، لأبي عبد الله الرازي (ص١٩٠).

٩٥- **(مشافهة)** حكاية الجعبري والأصبهاني (ص٢٠٩).

الأصول الخطيَّة للكتاب

أحصيتُ للكتاب (٢٢) نسخة بحمد الله، وهي:

١- المتحف البريطاني -المكتبة البريطانية-، رقم (OR 9416).

٢- دار الكتب المصريَّة، (توحيد ٨٢١).

٣- الكواكب (ج٣٧)، الظاهريَّة (٥٦٦).

٤- لا له لي (٢٣٢٤).

٥- الإفتاء (٦٩/ ٨٦).

٦- الأوقاف العامَّة ببغداد (١/ ٦٨٣٥ مجاميع).

٧- القادريَّة (١٤٢٧).

٨- المتحف العراقيّ (١٢٢٧٠).

٩- مكتبة الدخيل.

١٠- مكتبة السَّلمان.

١١- نسخة الآلوسي (نسخة بخطه، اعتمدت في ط.كردستان).

١٢- جامعة الملك عبد العزيز (١٢١٠).

١٣- جامعة الملك عبد العزيز (٢٧٦٠).

١٤- دار الكتب المصريَّة (علم الكلام طلعت ٥٠٩).

١٥- دار الكتب المصريَّة (٨٠٤٩٨ب).

١٦- مكتبة المسجد الأقصى (٢٨٨)، بخط محبِّ الدِّين الخطيب.

١٧- غانا (UAB/57) عدد الأوراق: (٤٣).

١٨- غانا (ABW/248) عدد الأوراق: (٥١).

١٩- غانا (MA/89) عدد الأوراق: (٤١).

٢٠- غانا (TM/94) عدد الأوراق: (٥٧).

٢١- غانا (MA/3) عدد الأوراق: (٤٣).

٢٢- مركز الوثائق التَّاريخية في البحرين (٢٠٨).

❁ ❁ ❁

وبعد فحص النُّسخ ودراستها وتصنيفها ظهر لي أن:

- عدد النُّسخ الأصول: (٤) نسخ، وهي النسخ (١-٤).
- عدد النسخ الفروع: (١١) نسخة، وهي النُّسخ (٥-١٦).
- النُّسخ (٥-١٦) فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن النُّسخ (٣، ٤)، وهي:
  - النُّسَخ (٥-١١): فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن نسخة (٤)[1].
  - النُّسَخُ (١٢-١٦): فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن نسخة (٣).
- النُّسَخُ (١٧-٢١): لم أقف عليها، وقد وردت في «**فهرس مخطوطات مكتبات غانا**»[2] بعنوان: (كتاب في العقيدة السَّلفيَّة)، وعلَّق عليه في الهامش: (لعل عنوان هذا المخطوط هو شرح العقيدة

---

(١) ومن شواهد ذلك قول العلَّامة أبي المعالي الآلوسي في تعليق له بخطِّه -ورد في خاتمة النسخة (٥) (ق٦٦/ و)-: (وكانت نُسخه لا توجد في الديار العراقية، فلما سافر العلَّامة السَّيد نعمان خير الدِّين الآلوسي مصنِّف «**جلاء العينين**» إلى إسلامبول وجد نسخة منها في إحدى خزائن الكتب [وهي النسخة (٤)]؛ فاستكتبها سنة (١٣٠٢هـ) [وتحتمل: ١٣٠٤هـ]، وكانت سقيمة الخط جدًّا، ثم نُقلت عليها هذه النسخة في بغداد؛ فزاد كاتبها على السَّقَم سقَمًا...إلخ)، فعن نسخة نعمان تفرَّعت النسخ العراقيَّة والنجديَّة (٥-١١).

(٢) انظر: «**فهرس مخطوطات مكتبات غانا**» (ص٢٢-٢٣).

الأصفهانيَّة)، فالله أعلم بصحَّةِ ذلك. وعلى فرض صحَّة النِّسبة؛ فيظهر من حجمها (٤١-٥٧ ورقة) وتاريخ نَسخِها (١٢٣٥-١٣٠٠هـ) أنَّها لا تَبعُد في حالِها عن النُّسَخِ الفرعيَّة السَّابقة.

• النُّسخة (٢٢): تبيَّن أنَّها نسخةٌ من إحدى رسائل عمادِ الدِّين الواسطيِّ (= ابن شيخِ الحزَّاميِّين).

• تعود عامَّةُ النُّسَخ إلى (٣) أجذامٍ[1]، وهي:

○ الجِذْم الأوَّل، وينحدر منه: النُّسخة (٤) -وما تفرَّع منها-.

○ الجِذْم الثَّاني، وينحدر منه: النُّسخة (٢)، والنُّسخة (٣) -وما تفرَّع منها-.

○ الجِذْم الثَّالث، وينحدر منه: النُّسخة (١).

• نُسَخُ الجِذْمَين الأوَّل والثَّالث نُسَخٌ تامَّةٌ.

• نُسَخُ الجِذْم الثَّاني نُسَخٌ ناقصةٌ موضوعيًّا؛ وذلك أنَّ:

○ النُّسخة (٢) توقَّف ناسِخُها في منتصف الكتاب.

○ النُّسخة (٣) نسخةٌ مختصرةٌ، ووقع في آخِرها خللٌ[2] -كما سيأتي في الوصف-.

هذا؛ وقد اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على النُّسَخِ الأصليَّة الأربع -وهي النُّسَخُ (١-٤)-، واستبعدتُ ما عداها من الفروع المتأخِّرةِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) جمع جِذْم، والجِذْم: الأصل، انظر: «**لسان العرب**» (١٢/ ٨٨)، «**تاج العروس**» (٣١/ ٣٧٨).

(٢) وقد كان حقها أن تستبعد من العمل؛ لولا نقص النسخة (٢)، فقد حلت محلَّها -في الجملة- في بقية الكتاب، لكونهما من جِذْمٍ واحدٍ.

۞ وصفُ الأصول الخطيَّة المعتمدة:

النُّسخة الأُولى: نسخة المكتبة البريطانية= (م):

وهي من محفوظات المكتبة البريطانية برقم (OR 9416)؛ **عدد أوراقها**: (٢١٥) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٠) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٢) كلمة.

وفي غاشية النُّسخة تقييداتٌ عن الشَّيخ، **منها**: القصيدة «**اللَّامية**» بتمامها، وقُدِّم لها بنقلٍ يفيد أنَّ الشَّيخ قالها جوابًا لمَّا أُحضر وسُئل عن عقيدته حيث اتُّهِمَ بالتَّجسيم، وأنَّه قد شرحها جملةٌ من العلماء؛ حيث قال:

(وقد ألف الإمام الحافظ شمسُ الدِّين محمَّدٌ الذَّهبيُّ كتابًا سمَّاه «**الدُّرَّة اليتيميَّةُ في السِّيرة التَّيميَّةِ**».

وفي أحد المجاميع النَّفيسة وجدتُ أنَّه ابتُلِيَ بالحسدة، حتَّى نسبوا إليه أمورًا لا أصلَ لها، وإنَّما دُسَّ عليه كلامٌ لا أصلَ له، ورَمَوْهُ في حال حياته بالتَّجسيم، وأحضروه وسألوه عن عقيدته= فأجاب بهذه القصيدة.

فيا لها من عقيدة؛ فما أعذب ألفاظَها وأجلاها! وما أبلج ضياءَها وسناها!

وهي قليلةُ الوجود جدًّا، بل كانت[١] نُسَخُها أن تكون سرابْ[٢]، أو مثل شيب الغرابْ.

وقد اعتنى بشرحها جملةٌ من العلماء: فمنهم من أكثر وأطال، ومنهم من أقصر عن الجولان في ميادين المجال.

---

(١) كذا في الأصل (م)، والأليق بالسياق: «وكادت».

(٢) كذا في الأصل (م)، مراعاة للسجع، ويحتمل أن تقرأ: «بسراب».

وهي كافية لك في هذا الباب، إن كنت من ذوي الألباب...)، ثُمَّ أورد القصيدة «**اللَّامية**» بتمامها.

ثُمَّ أتبعها بأبياتِ ابن الزَّمْلَكَانيِّ وأبي حيَّان في الثَّناء على الشَّيخ.

وفي الجانب الأيسر العلويِّ من الغاشية -بخطٍّ مفهرسٍ-: (شرح العقيدة للأصفهانيِّ)، وكتب تحته رقمٌ.

وفي ظَهر الورقة الأولى: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وسلَّمَ، سُئل الشَّيخ الإمام العلامة وحيدُ دَهره وفريدُ عصرِه تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمدُ بنُ عبدِ الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن شرح عقيدةٍ صنَّفها الشَّيخ الإمام شمسُ الدِّين الأصفهاني مختصرًا؛ وهي قوله الحمد لله...).

والظَّاهر أنَّ الورقة الأولى قد سقطت أو تلفت؛ فأعاد كتابتها بعضُ من ملك النُّسخة؛ فإنَّها بخطٍّ مغايرٍ لخطِّ ناسخ النُّسخة.

وفي خاتمة النُّسخة: (... وإن لم يكن ذلك من القرآن. تمَّ شرحُ العقيدة -والحمد لله وحده، وصلواته على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم. يومَ السَّبت خامِسَ عشر شوَّال سنةَ خمسٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ).

الوصف العامُّ: نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، والظَّاهر أنَّها لم تُقابَل على أصلها. وهي مرقَّمةٌ بالكراريس، وتنتسب إلى الجِذم الثَّالث.

وقد أصاب النُّسخةَ رطوبةٌ أذهبت رسمَ بعض الجمل والكلمات، وأضرَّت بقراءة مواضعَ منها، خاصَّةً الأوراقَ الأخيرةَ.

والظاهر أن النسخة كانت منفرطةَ الأوراق، ثُمَّ رُتِّبَت أوراقُها ورُقِّمت بأرقامٍ عربيَّةٍ، ثُمَّ أُعِيدَ ترتيبُ أوراقِها وترقيمُها مرَّةً أخرى بأرقامٍ إنجليزيَّةٍ. فانتظمت أوراقُها بذلك؛ إلا أنَّه بقي فيها موضعٌ وقع فيه تقديمٌ

وتأخيرٌ؛ حيث تأخَّرت الأوراقُ (٢٠٢-٢١٢) عن موضعها الصَّحيح؛ إذ موضعها الصحيح قبل الورقة (١٩٠). وبالنَّظر في التَّرقيم الأوَّل يتَّضح أن هذه الأوراق كانت في موضعها الصَّحيح.

فالتَّرتيب الصَّحيح للمخطوط: (١-١٨٩) ثُمَّ (٢٠٢-٢١٢) ثُمَّ (١٩٠-٢٠١) ثُمَّ (٢١٣-٢١٥).

وقد خلت النسخة من آثار المقابلة -كالبلاغات والدارات المنقوطة ونحو ذلك-، وتحلَّت طررها ببعض التَّصحيحات وباستدراك جملةٍ من السُّقوطات وهي بخط النَّاسخ -وليست بالكثيرة-، ويُلاحَظ عدم تصحيحه على اللَّحَق، ممَّا سبَّبَ تردُّدًا واشتباهًا في بعض المواضع - وفي موضعين خاصَّة- هل هي لَحَقٌ أم لا؟ وأشرتُ لذلك في موضعه. ويحتمل أنَّ بعض الكلمات السَّاقطة في الصُّلب قد استُدرِكَت في الطُّرَّة، لكن إمَّا أنَّها ذهبت مع تآكل أطراف الورق أو أنَّها لم تظهر في مصورة النسخة.

كما تحلَّت النُّسخة أيضًا بتصحيحاتٍ واستظهاراتٍ وتعليقاتٍ وتهميشاتٍ لأحد القُرَّاء، ويظهر منها فضلُه واشتغالُه بالكلام والفلسفة؛ إذ لم تقتصر تصويباته على تقويم النَّص من جهة النَّظم والتَّركيب فحسب بل على المعنى ونحو ذلك.

وثَمَّ خطٌّ ثالثٌ اعتنى بالعَنونة لبعض المَطالِب والتَّعليق على بعض المواضع.

وقد عكَّر صفوَ النسخة كثرةُ ما وقع فيها من سقط وتحريف وتصحيف.

تاريخ النَّسخ: يوم السَّبت ١٥/ ١٠/ ٧٢٥هـ.

اسم النَّاسخ: لم يُذكر. ويُلاحَظ أنَّه كثيرًا ما يُسبغ على الإمام أحمد

ابن حنبل وصف «الإمام»؛ فرُبَّما كانت هذه قرينة على كونه حنبليًّا -ورُبَّما كانت من الأصل المنقول منه-.

وخطُّه مقروءٌ في الجملة، وهو كثيرُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط، وليس له كبيرُ عنايةٍ بالضَّبط والإعجام.

ومن عاداته في الرَّسم والإملاء: عدمُ الإبانة في الرَّسم عامَّة، فهو لا يُبِينُ عن كثيرٍ من الحروف كـ: النَّبرات، والهاء المتطرِّفة -هاء الضَّمير- في كثير من المواضع؛ فرُبَّما احتملت قراءتينِ، مثل: «موضع» و«موضعه». بل رُبَّما رسم «الفلسفة» بما يشبه: «الفلسع».

كما أنَّه يصل الحروف ببعضِها كثيرًا، وكثيرًا ما تشتبه الكلمة بالأخرى وتُقرأ على وجوهٍ متعدِّدةٍ، مثل: «أمر» و«كفر»، «الامساك» و«الامتثال»، «عليه» و«يمكنه».

وكثيرًا ما تشتبه عنده اللَّام والكاف، بل رأيته في مواضع قد أمال اللَّام وكأنَّه -من جهة الرَّسم- يريد الكاف، مع أنَّه من جهة السِّياق لا يمكن أن يكون مراده إلا اللَّام.

وأحيانًا يطيل النَّبرات؛ حتَّى رُبَّما اشتبهت باللَّام.

ويُلاحَظ أنَّه إذا استدرك في الطُّرَّة كلمةً أو جملةً؛ فإنَّه لا يُصحِّح عليها.

ومن المظاهر التي تكررت في النُّسخة:

١- إلحاق اللحق في غير موضعه.

٢- الإصلاح مع عدم التَّحرير والإحكام.

٣- التَّلفيق بين الصِّيَغ.

٤- فشو التَّحريف والسَّقط وفحشهما.

٥- زيادة اسم الجلالة «الله» في مواضع.

أمَّا الأوَّل؛ فمثالُه: قوله -في (ق١٧١/ ظ) (ص٦٧٧)-: (للإنسان من شبع وريٍّ وشكرٍ وفرحٍ وغمٍّ بأمور مجتمعةٍ لا يحصل)، فالظَّاهر أنَّه مُلحقٌ في غيرِ موضعِه.

وأمَّا الثَّاني؛ فمثاله: قوله: (ولم يُرِد السَّلف)؛ حيث كانت في (ل): (ولم يريدوا)، ثُمَّ أصلحها الشَّيخ -كما في (د، ك)- إلى: (ولم يُرِد السَّلف)= فكتب ناسخُ (م) أوَّلًا: (ولم يريدوا)، ثُمَّ ضرب على واو الجماعة وألحق بين السُّطور قوله: (السَّلف)، فالظَّاهر أنَّه ترك الضَّرب على الياء سهوًا.

وأمَّا الثَّالث؛ فمِثالُه:

قولُه: (بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)؛ حيث كانت الصِّيغةُ القديمةُ -كما في النُّسخة (ل)-: (بأنَّه يأمر بالخير وينهى عن الشَّرِّ)، ثُمَّ عَدَلَ الشَّيخ -كما في «**النُّسخ الشَّاميَّة**» (د، ك)- إلى صيغةٍ أخرى، وهي: (بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)= فوردت في (م) هكذا: (بأمر بالمعروف ونهي عن المنكر يأمر بالخير وينهى عن الشَّر). فالظَّاهر أنَّ الشَّيخ قد عدل إلى الصِّيغة الواردة في (د، ك)؛ إلا أنَّ ناسخ (م) -أو أصله المنقول منه- لم يُحسِن تحرير الموضع، فلفَّق بين الصيغتين؛ والله أعلم.

وقوله: (ولا بالإيمان باليوم الآخر)؛ حيث كانت في الصِّيغة القديمة -كما في (ل)-: (ولا باليوم الآخر)، ثُمَّ أصلحها الشَّيخُ -كما في (د، ك)- إلى: (ولا بالإيمان باليوم الآخر)= فوردت في (م): (ولا بالإيمان ولا باليوم الآخر).

وأمَّا الرَّابع؛ فالتَّحريف والسَّقط فاشٍ في النُّسخة بشكلٍ ملحوظٍ، وانتقال النَّظر كثيرٌ جدًّا.

ومن المواضع التي يكثر السَّقط فيها: ما وافق من الكلام نهاية وجهٍ وبداية وجهٍ آخر.

ومن الكلمات التي يكثر سقطها: «هو»، «إنَّه»، «قد»، ونحو ذلك.

وأمَّا الخامس؛ فدائمًا ما تأتي النُّسخة بزيادة اسم الجلالة «الله» في مثل قوله: «قال تعالى»؛ فيقول: «قال الله تعالى»، ونحو ذلك.

ومن المظاهر المتكرِّرة في المواضع المزيدة:

- سقوط جزءٍ من الكلام.
- التَّحريفات.
- الإخلال بموضع الزِّيادة أو عدم إحكام الموضع وتحريره بعد هذه الزِّيادة.

والظَّاهر أنَّ لخطِّ الشَّيخ أثرًا في ذلك؛ فمثل هذه الزِّيادات مظنَّةٌ أن تكون في طرَّة الأصل المنقول منه -أو أصله- بخطِّ الشَّيخ رضي الله عنه. ومعلومٌ أنَّه في غاية العسر والاستغلاق وعدم الانتظام، وقد عهدتُ نظيرَ هذه التَّحريفات لمن نسخ أو نقل من خطِّه.

كما أنَّ لطول هذه الزِّيادات دورًا في ذلك؛ فلرُبَّما وردت في الطُّرَّة أو أُلحقت في أوراقٍ -أو قصاصاتٍ- فسقط أو تلف بعضُها أو ذهب بعضُ الكلام بسببِ تآكُل أطراف الورق= فاجتهد النَّاسخ في قراءة المتبقِّي -أو المقروء- منه. ومن ذلك: ما ورد في (١٥/و) س٥، (ص١٦٧).

ورُبَّما بيَّض لها ظهر الورقة بتمامه ولم يكتب منها حرفًا، كما فعل ذلك في (٢٦/و، آخر الوجه) و(٢٦/ظ، بتمامها) (ص٢٠٧).

ورُبَّما أخلَّ بموضع الزِّيادة فألحقها في غير موضعِها.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بأمورٍ جليلةٍ كانت من أعظم دواعي إعادة نشر الكتاب، منها:

١- أنَّها أتمُّ نُسَخِ الكتاب، بل هي النُّسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

٢- أنَّها آخِرُ النُّسَخِ عهدًا بالمؤلِّف.

٣- أنَّها انفردت بزياداتٍ مهمَّةٍ وكثيرةٍ أضافها المؤلِّف أخيرًا في مواضع متفرِّقةٍ من الكتاب(١).

٤- أنَّها انفردت بالإحالة على كتبه المتأخرة، كـ«**توحيد الفلاسفة**» (ص١٧١)، و«**درء تعارض العقل والنَّقل**» (ص١٥٧).

٥- أنَّها عالجت كثيرًا من المواضع المحرَّفة أو المستغلقة أو المشكلة في بقية النُّسَخ، واستدركت السَّقط الواقع فيها(٢).

النُّسخة الثَّانية: نسخةُ دار الكتب المصريَّة= (د):

وهي من محفوظات دار الكتب المصريَّة برقم (عمومية ٤٧٢٢٣) (توحيد ٨٢١)؛ **عدد أوراقها:** (٨٨) ورقة، **ومسطرتها:** (٢٢-٢٥) سطرًا، ومتوسِّط عدد الكلمات في السَّطر: (١٣) كلمة.

وفي مجلَّدة المخطوط -من الدَّاخل- تعليق: (وصل في الشَّرح إلى قوله: «والدَّليل على قدرته إيجادُه الأشياء»، ولا أدري هل أتمَّ الشَّرح أم لا؟)، وتحته بقلم مغاير -أحمر-: (صحَّ أنَّه أتمَّه).

وفي غاشية النُّسخة تملُّكانِ:

أمَّا الأوَّل؛ فقد حاول أحدُهم شطبه إلا أنَّه بقي مقروءًا سوى كلمةٍ

(١) انظر على سبيل المثال: (ص١٥٧-١٥٨، ١٦٠-١٦٤، ١٧١، ٥٨٤-٥٨٥).

(٢) انظر على سبيل المثال: (ص١٣٦، ١٦٥-١٦٦، ١٨٩، ٢٤٧، ٤٤٧).

طُمست طمسًا تامًّا، ونصُّه: (ملكه الفقير أحمدُ [ثُمَّ كلمةٌ مطموسةٌ] سنةَ ثمانيةٍ [قراءة محتملة] وثمانينَ وألفٍ في شهر رجب. غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعينَ).

وأمَّا الثَّاني؛ فنصُّه: (ثُمَّ دخل في نوبة الفقير إليه تعالى: الحاجِّ محمَّدٍ السَّفَّارِينيِّ الحنبليِّ، عامله الله بلُطفه [في الأصل: بطلفه] الخفيِّ والجليِّ، آمين). وقد ورد له قيدُ مطالعةٍ في آخر النُّسخة: (أنهاه مطالعةً مرارًا مالِكُه الفقيرُ إليه تعالى الحاجُّ محمَّدٌ السَّفَّارِينِيُّ الحنبليُّ، عفا عنه بمنِّه وكرمه، آمين آمين).

وتحته رقمُ المخطوط في المكتبة، وبجواره ختمٌ دائريٌّ: (الكتبخانة الخديويَّة المصريَّة).

وثَمَّ تعليقٌ ذهب أوَّلُه بسبب التَّرميم والتَّجليد وتآكل الورق. وأوَّل المقروء منه: (فإنَّ الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكمِّيَّات...)، وهو تَّعليق مطوَّلٌ كاد أن يستوعب الغاشية، وظهرَ الورقة الأخيرة، ووجهَ الورقة التي تليها، وبداية ظهرها.

وهو بخطٍّ دقيقٍ مكتوبٍ بالعرض، وكاتبُه أحدُ تلاميذ الشَّيخ؛ حيث ورد في أثنائها قوله: (قال شيخُنا...)، ونقل عنه في «**الدَّرء**». وأمَّا مادَّةُ هذه التَّعليقات؛ فغالبُها من «**الدَّرء**»، فهي أشبه ما تكون بنقولاتٍ وتلخيصاتٍ من مواضع متفرِّقةٍ منه.

وفي ظَهر الورقة الأُولى: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ربِّ يسِّر يا كريم. سُئل شيخُ الإسلام...).

وفي آخر النسخة -في وسط ق(٨٧/و)-: (... وقال تعالى:

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[١]. والحمد لله وحده).

وكتب تحته: (الحمد لله الموفِّق للصواب [في الأصل: للصو]، وبعدُ: فقد قرأتُ هذا الكتاب -وهو «**شرحُ عقيدة الأصفهانيِّ**» لابن تيمية- من أوله إلى آخره قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ وتدقيقٍ على شيخ الإسلام وبركة الأنام: شهابِ الدِّين الميليِّ المالكيِّ.

وقرأت عليه «**شرحَ الهداية**» في الحكمة لابن السَّيِّد قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ.

وقرأتُ عليه كُتُبًا عديدةَ قبل قراءة هذين الكتابينِ.

وكتب لي إجازةً بذلك، وسألتُه -فسح الله في أجله- أن يجيزني بهذين الكتابينِ وبغيرهما وبإقرائهما وإقراء غيرِهما من كتب الكلام وأصولِ الفقه والنَّحو والصَّرف والمعاني والبيان والمنطق والتَّصوُّف والحديث والتَّفسير والفقه وغير ذلك= فأجازني بذلك وبكلِّ ما يجوز له وعنه روايتُه، والله أعلم.

كتبه القارئ لما ذُكر: محمَّد بن عليٍّ الحمويُّ الفَلُّوجيُّ الشَّافعيُّ الواعظ غفر الله له آمين).

وكتب تحته:

(الحمد لله ربِّ العالمين. ما ذكره مولانا الشَّيخ محمد ابن الفَلُّوجيُّ صحيحٌ، وقد أجزته بإقراء[٢] جميع ما ذكر لمن شاء وأين شاء. والحمد لله أوَّلًا وآخرًا.

---

(١) الجاثية: (٢١).

(٢) يشبه أن يكون رسمها: «إقراءى»، انظر (ص١١١).

كتبه الفقير: أحمدُ الميليُّ المالكيُّ لطف الله به)[١].

الوصف العامُّ: هي نسخةٌ شبهُ تامَّةٍ ماديًّا -عدا خرم يسير بمقدار ورقة في أثنائها-، ناقصةٌ موضوعيًّا، بحالةٍ جيِّدةٍ، غيرُ مقابلةٍ ولا مصحَّحةٍ، ومرقَّمةٌ بالكراريس، وقد ارتبطت أوراقُها بطريقة «التَّعقيبة». وتنتسب إلى الجذم الثَّاني.

ووقع في أثناء النُّسخة -ما بين ق(٥٠-٥١)- خرمٌ بمقدار ورقة[٢]، ويدل عليه:

١- ما ورد في التعقيبة ق(٥٠/ ظ) غير موجود في ق(٥١/ و).

٢- الكلامُ غيرُ متَّصلٍ بما بعده -والسِّياقُ متَّصلٌ في (م)-.

٣- ما ناقشه الشَّيخ في هذا الموضع ليس من مفرداتِ (م)، بل هو مشتركٌ بين النُّسخ «**الشَّاميَّة**».

وأصاب الورقة (٤٢) ضررٌ يسيرٌ ذهب برسوم بعضِ الكلمات قليلًا -وهي مقروءةٌ في الجملة-.

وتوقَّفتِ النُّسخة في وسط (٨٧/ و) -(ص٥٣٦)-، وآخرها آية الجاثية -كما سبق الإشارة إليه-.

وفي النسخة داراتٌ منقوطةٌ للفصل بين الكلام، ولا أظنُّه أراد المقابلة؛ لخلوِّ النُّسخة من آثار ذلك وشواهده؛ بل في النُّسخة ما يعارِض ذلك -إن لم يَدُلَّ على النَّقيض-، ومنه:

---

(١) وقد ورد نظير هذه القراءة والإجازة، للشَّيخ نفسه والقارئ نفسه، في المجموع رقم (٢٧٠٤) من مكتبة شهيد علي باشا، (ق٨٩/ظ، ١٤٠/ظ)، لكتاب «**المجلى**» و«**الدرة**» و«**الجامع**» و«**العظائم**» جميعها لابن حزم، وكتاب «**الليث العابس في صدمات المجالس**» لابن معلَّى.

(٢) وقد نبهت عليه في موضعه (ص٣٦٦).

١- أنَّ النُّسخة قد توقَّفت في أثناء الكتاب؛ والمقابلة مرحلةٌ تَعقُبُ تمامَ النَّسخ غالبًا.

٢- أنَّ النَّاسخ لم يصرِّح في آخرها -بل ولا في موضعٍ منها- بالمقابلة.

٣- أنَّ النُّسخةَ خاليةٌ من أبرز أمارات المقابلة؛ وهي البلاغاتُ.

٤- وجود السَّقط وانتقالُ النَّظر.

٥- البياضاتُ، وقد تكرَّرت في (٢٨) موضعًا.

٦- قلَّة التَّصحيحات.

فظاهر حالها أنَّها لم تقابل بأصلها ولم تُصحَّح.

وفي طررها تعليقاتٌ واستظهاراتٌ لبعض القُرَّاء -وليست بالكثيرة-.

ولم يُذكر في النُّسخة اسمُ النَّاسخ ولا تاريخُ نسخه.

وخطُّ النَّاسخ معجمٌ وواضحٌ ومقروءٌ، وله عنايةٌ بالإعجام وعلامات الإهمال، وهو قليلُ الغلط. ويظهر أنَّ النُّسخة لو كانت مقابلةً ومصحَّحةً لبلغت من التَّجويد والإتقان مكانًا عاليًا.

ومن عاداته -أو ما يُلاحظ عليه- في الرَّسم والإملاء ونحو ذلك:

❐ أنه عند رسمه للسِّين والشِّين يقتصر -أحيانًا- على نبرةٍ واحدةٍ؛ وهذا يسبِّب لبْسًا في كثيرٍ من المواضع، حيث تلتبس النَّبرة المستقلَّةُ بالنَّبرة التَّابعة للسِّين أو الشِّين؛ فلا يتبيَّن مراده! هل هي نبرةٌ قبل السِّين والشِّين، أو هي النبرة الأولى منهما؟

❐ وإذا سبقت الهاءَ المتوسِّطةَ نبرةٌ؛ فإنَّه يرسم الهاء -غالبًا- بصورتها في خطِّ الرِّقعة، وإن لم يسبقها نبرةٌ فيرسمها -غالبًا- بصورتِها في خطِّ النَّسخ. وملاحظةُ هذا الأمر قد يفيد في التَّرجيح عند مواضع الاشتباه.

❑ أنَّه في مواضع رُبَّما ضبط السِّين بعلامة الإهمال مع كونها لا تحتمل -حسب السِّياق- غيرَ الشِّين، مثل: قوله (ص١٦٧): «شبه»، وقوله (ص٢٣٦): «فيكشف»[(١)].

❑ والخرجةُ -أي: الإشارة إلى اللَّحَقِ- عنده تكون إلى الاتجاه المقابل؛ فتكون مثلًا باتِّجاه اليمين واللَّحَقُ في الطُّرَّة اليُسرى، والعكس.

❑ أنَّه لا يلتزم التَّصحيح على اللَّحَق.

❑ إذا أصلح الموضع أو ألحق بين السُّطور؛ فإنَّه يصحِّح عليه -غالبًا-.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بمقدِّمة ذكر فيها سببَ التَّأليف وتاريخَه ومكانَه.

النُّسخة الثَّالثة: نسخةُ الكواكب الدَّرَارِي= (ك):

وهي ضمن الجزء (٣٧) من كتاب «**الكواكب الدَّرَارِي**» لابن عُروة، وهو من محفوظات دار الكتب الظَّاهرية برقم (٥٦٦)، **وعدد أوراقه**: (٢٤٤) ورقةً، وتشغل نسخة الشَّرحِ الأوراقَ (١٥٤/ظ-٢٠٥)، **وعدد أوراقها**: (٥١) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٩) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٣) كلمة.

أوَّلُها: (سُئل شيخُ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين...)، وفي الطُّرَّة: (شرح شيخ الإسلام لعقيدة الأصفهانيِّ).

آخرها: (... ذلك من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم).

---

(١) والظاهر أن ما ورد في (ص١٤٤) -وهو قوله: «بمشيئته»-؛ هو من هذا الباب؛ فقد وردت في (د) -نقطًا وضبطًا؛ حيث وضع علامة الإهمال على السين-: «بمسببه»، ولولا ذلك لأمكن قراءتها في (د): «بمشيئته» -وعدم رسم نبرة الهمزة معتاد عند النساخ-.

والنُّسخة منقسمةٌ إلى قسمين:

فالقسمُ الأوَّلُ: يشغل من «**الكواكب**» الأوراق (١٥٤/ ظ-١٧٦/ ظ)، وقد أورده صاحب «**الكواكب**» عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ الآيات[1]، حيث تكلَّم عليها في (ق١١٩/ ظ-١٢٢)، ثُمَّ أتبع ذلك بمصنَّفاتٍ للشَّيخ تتعلَّق بالقرآن وكلام الله، وهي «**مختصر الكيلانيَّة**» و«**فصلٌ في القرآن العزيز...**» و«**مسألةُ الأحرف السَّبعة**» و«**البعلبكيَّة**»، ثُمَّ أورد القسم الأوَّل من النُّسخة -وهو الذي وقع فيه الاختصار كما سيأتي-.

أوَّلُه: (سُئل شيخُ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين...)، وآخِرُه: (... وصف الرَّبِّ بها. والله سبحانه وتعالى أعلم).

والقِسم الثَّاني: يشغل من «**الكواكب**» الأوراق (١٧٧/ و-٢٠٥)، وقد أورده صاحب «**الكواكب**» عند الكلام على قوله تعالى ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ الآيتين[2]؛ حيث تكلَّم عليهما في (١٧٦/ ظ-١٧٧/ و)، ثُمَّ أورد القِسم الثَّاني من النُّسخة، وهو المتعلِّق بـ«**النُّبوَّات**».

أوَّلُه: (فصلٌ: الدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ، والدَّليلُ على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نَظْمُه ومعناه قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الطريقة...)، وآخره: (... ذلك من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم).

الوصفُ العامُّ: هي نسخةٌ تامَّةٌ ماديًّا، ناقصةٌ موضوعيًّا، بحالةٍ جيِّدةٍ، وقد ارتبطت أوراقُها بطريقة «التَّعقيبة».

---

(١) النساء: (١٦٤).

(٢) النساء: (١٦٥-١٦٦).

وهي تنتسب إلى الجذم الثَّاني، وتنحدر هي ونسخةُ (د) من أصلٍ واحدٍ، والتَّوافق بينهما ظاهرٌ جدًّا، ومن ذلك:

- التَّوافق في مقدمة الكتاب.

- التَّوافق في البياض في اسم والد الأصبهاني.

- التوافق شبه التام في الفروق.

- التوافق شبه التام في السقط.

وفي طررها تصحيحاتٌ بخطِّ النَّاسخ، وليست بالكثيرة.

وهي نسخةٌ مختصرةٌ من الكتاب، حُذف منها نصفُ الكتاب -أو ما يزيد على النِّصف-، ووقع الاختصارُ في **القسم الأوَّل** من النُّسخة حيث اقتصر صاحبُ «**الكواكب**» على ما يتعلَّق بمسألة «**القرآن وكلامِ الله**» - لمناسبة الآياتِ كما سبق-.

أمَّا **القسم الثَّاني**؛ فلم يقع فيه اختصارٌ إلا في موضعٍ واحدٍ قرابةَ (٥) صفحاتٍ فقط.

والمواضع التي وقع فيها الاختصار والحذف توافق الصفحات (ص١٥٠-٣٠٥، ٣٥٢-٥٧٦، ٥٨٠-٥٨٨، ٦٢٢- ٦٣٤، ٧٦٧-٧٧١).

ويُلاحظ أيضًا أنَّه في أواخر النسخة أكثرَ من الاختصار في كتابة الآيات.

ويَظهر أنَّ الأصل الذي نُقلت منه هذه النُّسخة قد انفرطت بعضُ أوراقِه، ثُمَّ أُعيدت أوراقُه الأخيرةُ غيرَ مرتَّبةٍ؛ فتقدَّم من الكلام ما حقُّه التَّأخُّر وتأخَّر منه ما حقُّه التَّقدُّم واضطرب الكلامُ كثيرًا.

وقد اجتهدتُ في تمييز المواضع وترتيب الكلام وإعادة نظمه.

ترتيب مادَّة الكتاب في النُّسخة:

الصفحة	الأوراق	أوله	آخره
ص٧١٩-٨٠٠	(١٥٤/ظ-٢٠٢/و، س٣ من الأسفل)	سئل شيخ الإسلام...	... وأبي الوليد الباجي
ص٨٠٠-٨٠٥	(٢٠٥/و، س٢-٢٠٥/ظ، س٢)	والمازري ونحوه بناء...	... وهذا كتنازع الناس في
ص٨٠٥-٨١٨	(٢٠٣/و، س٧-٢٠٥/و، س٢)	العلم أو في علم الرب...	... وذوات ﴿الٓر﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿طسٓ﴾
ص٨١٨-٨٢٣	(٢٠٢/و، س٣ من الأسفل-٢٠٣/و، س٧)	ونحو ذلك والإيمان بالرسل...	... فما[1] جاء به السمع في[2]
ص٨٢٣-٨٢٩	(٢٠٥/ظ، س٢-آخره)	أمر المعاد..	... من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم.

واختلف الخطُّ في ثلاثة مواضع: (١٨٥/ظ-١٨٦/ظ، س١١)، (١٩٥/ظ)، (٢٠٥/ظ، س٣). وما سوى ذلك فهو بخطِّ النَّاسخ الأصل.

ومن الموضع الثَّاني ازدادت التَّحريفات جدًّا وفحُشت، خاصَّةً في المواضع المزيدة التي وافقت موضع الاضطراب المشار إليه آنفًا -**وقد تخفَّفتُ من الإشارة لها لكثرتِها**-.

ولعل هذه المواضع المزيدة كانت في الأصل المنقول منه -أو أصلِه- بخطِّ الشَّيخ رضي الله عنه -ومعلومٌ أنَّه في غاية العسر والاستغلاق وعدم الانتظام-؛ فلم يحسن النَّاسخ قراءتَها، ومن قرائنِ ذلك:

(١) كذا في (ك)، والمثبت من (م، ل): «مما».
(٢) كذا في (ك)، والمثبت من (م، ل): «من».

- قراءته لـ«من»: «في» في عدة مواضع، وهو ممَّا يشتبه في خطِّ الشَّيخ كثيرًا.

- قراءته لـ«الملائكة» و«الفلاسفة»= «الملل»، وهو ممَّا يشتبه في خطِّ الشَّيخ كثيرًا.

- كثرة مخالفتها في الواو والفاء.

- وكثرة سقوط الميم التَّالية لنبرةٍ أو فاءٍ.

- وسقوط الميم المتوسِّطة عمومًا.

- وكثيرٌ من التَّحريفات؛ خاصَّةً في أواخر الكتاب.

وقد عهدتُ نظيرَ هذه التَّحريفات لمن نسخ أو نقل من خطِّه.

كما أنَّها عند هذه المواضع المزيدة -خاصَّةً في القسم الثَّاني منها- كثيرًا ما تأتي ببعض الكلام -أو أوَّلِه- ويَسقط منها الباقي. وربما كان سبب ذلك أنَّ المواضع المزيدة وردت في الأصل المنقول منه -أو أصلِه- في الطُّرَّة أو أُلحقت في أوراقٍ -أو قصاصاتٍ- فسقط أو تلف بعضُها أو ذهب بعض الكلام بسبب تآكل أطراف الورق= فاجتهد النَّاسخ في قراءة المتبقِّي -أو المقروء- منه.

وبالجُملة: فالنُّسخة مختصرةٌ جدًّا، وكثيرةُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط. ولولا النَّقص الواقع في نسخة (د)؛ لاستبعدتُ هذه النُّسخة، لكنَّها حلَّت محلَّها بعد انقطاعها؛ فإنَّهما من جِذْمٍ واحدٍ كما سبق.

تاريخ النَّسخ: ٢/٨/٨٢٧هـ. كما ورد في الورقة (ق٢٤٣).

اسم النَّاسخ: إبراهيم بن محمَّد بن محمود بن بدرٍ الحنبليُّ. كما ورد في الورقة من المخطوط (ق٢٤٣). وهو المعروف بـ: إبراهيم النَّاجي الشَّافعي رحمه الله وعفا عنه.

وخطُّه معجمٌ وواضحٌ حسنٌ، وهو كثيرُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط.

ويقرب منه كثيرًا صاحبُ الخطِّ الثَّاني -الوارد في (١٨٥/ ظ-١٨٦/ ظ، س١١)، (١٩٥/ ظ)-. ومن عادته: تفريقُ جزئَي الكلمة بين سطرينِ.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بكونها حلَّت محلَّ نسخة (د) في بقيَّة الكتاب.

النُّسخة الرَّابعة: نسخة لا له لي= (ل):

وهي من محفوظات مكتبة لا له لي برقم (٢٣٢٤)، و**عدد أوراقها**: (٧٨) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٣) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٢) كلمة.

وفي غاشية النُّسخة بخطِّ النَّاسخ، كتب بخطٍّ كبيرٍ محبَّرٍ بلونٍ أحمر: (شرح العقيدة الأصفهانية).

وكتب تحتها بالخطِّ نفسِه لكن بخطٍّ أصغرَ ولونٍ أسودَ: (وهو الشَّرح الصَّغير).

وتحته بالخطِّ نفسِه: (للإمام شيخِ الإسلام بركةِ الأنام الإمامِ الرَّبَّانيِّ إمامِ الأئمَّة ومفتي الأُمَّة وبحرِ العلوم وترجمانِ القرآن علم الزُّهَّاد وأوحد العُبَّاد قامعِ المبتدعين أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد ابن تيمية قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه وجمع بيننا وبينه في دار كرامته بمنِّه وكرمه آمين).

وفي الزَّاوية اليُسرى العُلْويَّة كتب: (سطر: ٢٣، أوراق: ٧٨)، وتحتها كتب أيضًا -كأنَّه بقلم حديث-: (أوراق/ ٧٨).

وتحتها وقفية السُّلطان سليم خان في ختمٍ دائريٍّ: (هذا وقف سلطان الزَّمان الغازي سلطان سليم خان ابن السُّلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمان).

وتحته رقم المخطوط في المكتبة -بخطٍّ كبيرٍ-: (٢٣٢٤).

وتحته ختمُ المكتبة السُّليمانيَّة العامَّة، وفي داخله كتب اسم المكتبة الفرعيَّة -لا له لي-: (Laleli)، ورقم المخطوط: (2324).

وفي ظَهر الورقة الأولى: (بسم الله الرحمن الرحيم سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن يشرح العقيدة التي رتَّبها الشَّيخ شمس الدِّين الأصفهانيُّ وهي الحمد لله...).

وفي خاتمة النُّسخة: (...وإن لم يكن ذلك من القرآن.

تمَّ الشَّرح الصَّغير وهو الجواب المختصر.

[والحمد] لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات [وعلى نبيِّنا محمَّدٍ] أفضلُ الصَّلوات وعلى آله وأصحابه).

الوصفُ العامُّ: هي نسخة تامَّةٌ، وبحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ ومصحَّحةٌ، وقد ارتبطت أوراقها بطريقة «التَّعقيبة». وكُتبت بعض الكلمات بالأحمر. وتنتسب إلى الجذم الأول.

وقد أصاب النُّسخة -في الطَّرف السُّفليِّ من الأوراق- رطوبةٌ يسيرةٌ، ولم تؤثِّر في الصُّلب ولا الحواشي بحمد الله، باستثناء الجزء العُلويِّ من الورقة الأولى، والجزءِ السُّفليِّ من الورقة الأخيرة -وقد استعجم بسببها قراءة بعض الكلمات فيها-.

وتبدو في تضاعيف النُّسخة مَخايلُ الضَّبط والتَّجويد والإتقان. كما تبدو عليها آثارُ المقابلة، **كالبلاغات** -وقد تحلَّت بها طررُها: ابتداءً بـ(٩/ ظ) وحتَّى (٧٥/ و)-، **وكاستدراك** جملةٍ من السَّقط في الطرَّة وختمِها بعلامة التَّصحيح -منها: (٢/ ظ، ٢٠/ و، ٥٢/ و، ٧٦/ ظ)-، ونحو ذلك.

وتحلَّت طررها باستظهاراتٍ وتصويباتٍ بخطِّ النَّاسخ منها: (٨/و، ١٢/و، ٥٠/ظ).

ولم يُذكر في النُّسخة اسمُ النَّاسخ وتاريخُ نَسخه.

وخطُّه معجمٌ وواضحٌ ومتقَنٌ، وله عنايةٌ تامَّةٌ بالضَّبط والإعجام.

وهو ناسخٌ مُجيدٌ ومتقِنٌ -ولعله من أهلِ العلم-، **ومن مظاهر فضله وتجويده:**

- ما ورد في (٤٨/ظ، س٢)؛ حيث ضبط قوله: «ساذجًا» بفتح الذَّال وكسرِها، وكتب فوقها: «معًا».

- عند حكاية الشَّيخ لبيت ابن عربي (٥٤/ظ) علَّق النَّاسخ بالحُمرة: «مِن البحر الطَّويل».

- كثيرًا ما يُعيد كتابة الكلمات التي أصابها نوعُ انطماسٍ أو إصلاحٍ أو نحو ذلك في الصُّلب؛ فيكتبها في الطُّرَّة ويكتب فوقها: «بيان».

- يشير لمواضع الإشكال، ويرمز في الطُّرَّة لها بـ«ظ».

- كثيرًا ما يصحِّح في الصُّلب دفعًا لِلَّبس.

وممَّا يلاحظ عليه عند الضَّرب: أنَّه يضرب -أحيانًا- بقلم أحمرَ، كما أنَّه يضرب -أحيانًا- بحركةٍ يشبه أن تكون (صـ) وهي طويلةٌ غالبًا، وفي موضعٍ جاءت قصيرةً فأشبهت الضَّبَّة (١٨/ظ).

وفي موضعين (٦٤/و) (١٩/و) ألحق في الطُّرَّة كلمةً وصحَّحها، وكتب فوقها: «ص».

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بالجودة والضَّبط والإتقان، وكونها مقابلةً ومصحَّحةً. ولولا أنَّها من النُّسخ المتقدِّمة -نسخ الكتاب الصَّغيرة-؛ لفَضُلت على بقيَّة النُّسخ وكانت أَولاها بالاعتماد أصلًا.

الأصل الخطِّيُّ لـ«عقيدة الأصبهانيِّ»:

اعتمدت في مقابلة متن «**العقيدة**» الوارد في أول **الشرح** على نسخةٍ خطِّيَّةٍ عتيقةٍ بخطِّ تلميذ الأصبهانيِّ: أحمدَ بنِ يحيى ابن الزَّكيِّ القرشيِّ، وهي ضمن مجموعٍ يحوي عدَّةَ رسائلَ للأصبهانيِّ، أوَّلُه كتابُه الشَّهير: «**القَوَاعِدُ الكُلِّيَّةُ**»، وقد قرأه عليه ابن الزَّكيِّ وأجازه بخطِّه كما في آخره[1]، والمجموع من محفوظات مكتبة عاشر أفندي (٤٧١)، وشغلت العقيدةُ منه الأوراقَ (١١٩/ظ-١٢٠/و)، **وأوَّلُها**: (بسم الله الرحمن الرحيم. وقال أيضًا مولانا الإمام العالم الفاضل السَّيِّد القاضي القُدوة العلَّامة قاضي القضاة علَّامة العلماء مفتي الفرق سيِّد العلماء والمتكلِّمين أبو عبد الله محمَّد بن محمود الأصبهانيُّ رضي الله عنه وأثابه الجنَّة: الحمد لله ربِّ العالمين وصلواته على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلم. **أمَّا بعد**: فإنَّا نورد في هذه الورقة خلاصةَ العقيدة الحقَّة، مع الإشارة إلى أدلَّتِها المجرَّدة عن الاعتراضات والشُّكوك، وذلك بالتماس بعض الطَّالبين السَّالكين، **فنقول**: للعالم خالقٌ...) وآخرها: (...فيلزم صدقه. والله الموفِّق. هذا آخر العقيدة الحقَّة. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلواتُه على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وعترته الطَّاهرين وسلم تسليمًا)، وأشرتُ لها بـ«**العقيدة**».

وقد أوردها التَّاجُ السُّبكيُّ في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣) تامَّةً موافِقةً لنسخةِ الشَّيخ في **الشَّرح**.

❁ ❁ ❁

(١) انظر ما سبق (ص١٨، ٢٠).

النَّشراتُ السَّابقة للكتاب

طُبعت «**الأصبهانيَّة**» طبعات عدَّة، وهي[(١)]:

١- طبعة كردستان (= مطبعة كردستان العلميَّة بالقاهرة) سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، عن نسختينِ: **الأُولى** بخطِّ محمود شكري الآلوسيِّ، **والثَّانية** بتصحيح محمَّد جمال الدِّين القاسميِّ، ضمن «**مجموعة فتاوى شيخ الإسلام**». وهي أوَّلُ نشرةٍ للكتاب، وما بعدها من طبعاتٍ **فإما** مستفادةٌ منها -طبعة رقم (٢-٦)-، **أو** اعتمدتها ضمن ما اعتمدت عليه من النُّسخ -طبعة رقم (٧)-.

٢- طبعة دار الكتب الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، بتقديم محمد حسنين مخلوف.

٣- طبعة مكتبة الرُّشد بالرِّياض سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، بتحقيق إبراهيم سعيداي.

٤- طبعة مكتبة الرُّشد بالرِّياض، بتحقيق سعيد بن نصر بن محمد.

٥- طبعة مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، بتحقيق د. مصطفى حسنين عبد الهادي.

٦- طبعة المكتبة العصرية ببيروت سنة ١٤٢٥هـ، بتحقيق محمد بن رياض الأحمد.

---

(١) انظر: «**معجم ما طبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية**» (ص١٦٣).

٧- طبعة مكتبة دار المنهاج بالرِّياض سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م، بتحقيق فضيلة الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويِّ، وأصلها رسالة دكتوراه بجامعة الإمام سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وهي أجود نشرات الكتاب وأشهرها، وقد زادت على النَّشرات السَّابقة قرابة النِّصف.

٨- طبعة دار الإمام أحمد بالقاهرة سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، بتحقيق فوزي بن عبد العزيز الأثري، وهي توافق الطَّبعة السَّابقة من جهة الحجم والزِّيادة، وتفارقها سلبًا من جهة الجودة.

❁ ❁ ❁

وعليه: فإنَّ أجود النَّشرات السَّابق ذكرُها نشرةُ دار المنهاج بالرِّياض؛ فقد بذل محقِّقُها فضيلةُ الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويُّ -أجزل الله له الأجر والثواب- جهدًا مشكورًا وجِدًّا مبرورًا، إلا أنَّها لم تسلم من مآخذ متنوعة -والحمل في عامَّتها على النُّسخ المعتمدة في العمل-، **أهمها**:

١- النَّقص والسَّقط الواقعان في مواضع منها؛ تبعًا لنقص النُّسخ المعتمدة في العمل(١).

٢- التَّسوية بين النُّسخ وعدم لَحْظِ مراحل التَّأليف والإصلاحات(٢)، مما أوقع في التَّلفيق بين الصِّيَغ والسِّياقات.

٣- اعتمادها على نسخٍ متأخِّرةٍ متفرِّعة عن أصلٍ واحدٍ، مما لا يزيد العمل إلا كثرة فروق وتحريفات(٣).

---

(١) وقد أشار المحقِّق مشكورًا إلى هذا النَّقص (ص٨٨)، وصرَّح بذلك أيضًا في خاتمة مقدمة تحقيقه (ص٩٨) حيث قال: (وانقطاع مخطوطة (ص) يجعلنا لا نجزم بأن الكتاب قد كمل في صورته التي أقدِّم لها الآن، ولكن هذا هو المستطاع بحسب ما وجدت من نُسخ الكتاب)، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) انظر في تاريخ النصِّ المحقَّق: ما سبق (ص٣١).

(٣) من أمثلة ما وقع من تحريفات في تلك الفروع: =

٤- اعتمادها على نسخةٍ وحيدةٍ في النِّصف الأول من الكتاب، فكثر فيه السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف.

٥- اضطراب النَّص في مواضع من النِّصف الثَّاني من الكتاب؛ تبعًا لحال النُّسخ المعتمدة فيه، فهي على كثرتها فروعٌ متأخرةٌ ومضطربةٌ.

٦- التَّباين -النِّسبي- في نفَس العمل، فهو في النِّصف الأول أجودُ وأرحبُ منه في الثاني.

وهذه نماذج لما سبق:

ط.دار المنهاج	طبعتنا
ص٣٤: وأيضًا فإن الرازي ونحوه، ممن لم يثبت السمع طريقًا إلى إثبات الصفات	ص١٣٦: وأيضًا: فإنَّ الرَّازيَّ ونحوَه ممَّن لم يُثبت السَّمع والبصر والكلام إلا **بالسَّمع**= قد جعل **السَّمع** طريقًا إلى إثبات الصِّفات
ص٤٠-٤١: وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق. ثـم الطريق النبوية فيهم من يحيل على القياس، وفيهم من يحيل على الكشف	ص١٤٣: وهذا قد صرَّح به أئمَّة هذا الطَّريق الذين أعرضوا عن الطَّريق النَّبويَّة؛ **فمنهم** من يحيل على القياس العقليِّ، **ومنهم** من يحيل على الكشف الشُّهوديِّ
ص٥٢: فتخصيصها بوقت دون وقت، وبوصف دون وصف، لا بُدَّ له من مخصِّص. ومنهم من يقول: تخصيص الممكن بالوجود، لا بدّ له من مخصِّص	ص١٥٥: فتخصيصُها بوقتٍ دون وقتٍ وبوصفٍ دون وصفٍ؛ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ. ومنهم من يجعل الأمر أعمَّ من ذلك، **فيقول**: «تخصيص أحد طرفي الممكن لا بُدَّ له من مخصِّصٍ». **ومنهم من يقول**: «تخصيص الممكن بالوجود، لا بدَّ له من مخصِّصٍ»

= * قوله (ص٤٩٦-ت٣): «وهذا أمر معقول في الخطاب» تحرَّف في إحدى الفروع إلى: «وهذا أمر معقول بمعنى الخطاب».

* قوله (ص٥٠٤-ت٤): «فروا بين» تحرَّف في إحدى الفروع إلى: «فرأوا من».

ص٥٩: حيث جُعل ممكنًا، وجُعل مفتقرًا إلى غيره؛ علةً تامةً فلا يفتقر، فيلزم التناقض	ص١٦٥: **فحيث** جُعل ممكنًا؛ فيفتقر إلى غيره، **وحيث** جُعل عِلَّةً تامَّةً لغيره من الممكنات؛ فلا يفتقر إلى غيره؛ **فيلزم التَّناقض**
ص٧٢: وحقيقته ذات متَّصفة بصفات، ولهم في هذه المواضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في المنطق والإلهي ما ذكره غير واحد منهم	ص١٧٨: وحقيقته ذاتٌ متَّصفةٌ بصفاتٍ، ولهم في هذه المواضع من الاضطراب والخطأ ما قد نبَّهت عليه في غير هذا الموضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في «**المنطق**» و«**الإلهيِّ**» ما ذكره غير واحدٍ منهم
ص٧٩: وهذا إنما منعوه لئلا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا	ص١٨٦: وهذا ممَّا منعوه وقالوا: «إنَّ الشيء الواحد لا يكون فاعلًا قابلًا»؛ لئلَّا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا
ص٨٢: وإنما سلك مسلكه كالرازي ونحوه	ص١٨٩: وإنَّما سلك هذا المسلك وبنى على هذه المقدِّمة ابنُ سينا وأمثاله، ومن سلك مسلكه -كالرَّازيِّ ونحوه-
ص٩١-٩٢: وهذا بعينه يستلزم إثبات الصفات، وأما بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدة على الصفات؛ فأثبت العالِمية معنى زائدًا على العلم	ص١٩٥: وهذا بعينه يستلزم إثبات الصِّفات، وإنَّما بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدةً على الصِّفات؛ فأثبت «**العالِميَّة**» معنًى زائدًا على «**العلم**»
ص١٠٥-١٠٦: وأخذ هذا عنهم بعض النفاة، ولما ذكر ذلك تكلَّم الناس في تكفيره... عن شيخ من أهل أنه سمع	ص٢٠٩: وأخذ هذا عنهم بعضُ القُضاة؛ ولمَّا ذكر ذلك تكلَّم النَّاس في تكفيره... عن شيخٍ من أهل العلم أنَّه سمع
ص١٣٥: أمَّا منهما فلا يحصل ذلك؛ [لأنه] إنما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده	ص٢٣٩: أمَّا منهما؛ فلأنَّ ذلك إنَّما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده

ص١٤١: ومنها، أنه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد، امتنع زوال قدرته حال الاجتماع؛ لأن المؤثر في زوال قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو جمع بين النقيضين	ص٢٤٧: **ومنها**: أنَّه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ امتنع زوال قدرته حالَ الاجتماع؛ لأنَّ المؤثِّر في زوال قدرة كلٍّ منهما هو الآخر، وهذا لا يكون مؤثِّرًا في الآخر إلَّا بقدرته، فيلزم وجود قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو جمعٌ بين النَّقيضين
ص١٤٨: فهذا ممتنع لوجوه: منها، أن فعل الفاعل بدون قدرة ممتنع	ص٢٥٥: فهذا ممتنعٌ لوجوهٍ: **منها**: أنَّ وجود ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات ممتنعٌ، والواحد الذي يثبتونه لا حقيقةَ له. **ومنها**: أنَّ فعل الفاعل بدون قدرةٍ ممتنعٌ
ص١٥٣: فإن لم يمنعها لزم أن لا يكون قادرًا، وإمَّا أن لا يكون مريدًا للخير، [وهذا] على أصلهم وكلامهم يبطل مذهبهم	ص٢٦٢: فإن لم يمنعْها؛ لزم: إمَّا ألا يكون قادرًا، وإمَّا ألا يكون مريدًا للخير -على أصلهم-، وكلاهما يُبطِل مذهبَهم.
ص١٧٠: فقول هؤلاء باطل من وجوه: منها، أنهم جعلوا جميع الحوادث لا سببَ لها إلا حركة الفلك، وهذا باطل قطعًا. ومنها، أنهم أخرجوا الفاعل...	ص٢٧٩: وقولُ هؤلاء باطلٌ من وجوهٍ: **منها**: أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك، وهذا باطلٌ قطعًا. **ومنها**: أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكن محدِثًا أحدثها. **ومنها**: أنَّهم أخرجوا الفاعل...
ص٢٩٤-٢٩٥: بل كان مستلزمًا كمال التأثير. وإنما صار هذا يُحكى في كتب النَّظَر	ص٣٦٦-٣٧١: بل كان مستلزمًا كمالَ التَّأثير. ويدخل في ذلك...إلخ [٥ صفحات] مع القول بأنَّه قديمٌ. وإنَّما صار هذا يُحكى في كتب النَّظَر
ص٣٣٤: ولما يطعن ابن سينا وأمثاله بهذا الموضع، وأنه يستحيل صدور حوادث متعاقبة عن موجِب تام مستلزم لأثره، وكذلك ابن رشد وغيره ادعوا أن صدور المُتَغيِّر عما لا يَتَغيَّر مما تنكره العقول بفطرتها؛ فلأن ابن سينا وأمثاله يدعون أن	ص٤١٤-٤١٥: ولما تفطَّنَ ابنُ سينا وأمثالُه لهذا الموضع وأنَّه يستحيل صدورُ حوادثَ متعاقبةٍ عن موجِبٍ تامٍّ مستلزم لأثره وكذلك ابنُ رشدٍ وغيرُه رأوا أنَّ صدورَ المُتَغَيِّرِ عمَّا لا يَتَغَيَّرُ ممَّا تنكره العقول بفطرتها= أخذ ابنُ سينا وأمثاله يدَّعون أنَّ

ص٣٦٣: وقابلهم المتفلسفة الذين يقولون: أن لا معاد إلا للنفس الناطقة. وكلا القولين باطل؛ ليس هو إثبات معاد الروح والبدن جميعًا...	ص٤٤٧: وقابلهم المتفلسفة الذين **يقولون**: لا معادَ إلا للنَّفس النَّاطقة. وكِلا القولين باطلٌ؛ ليس هو مذهب سلفِ **الأمَّة** وأئمَّتِها. **بل مذهبُ السَّلف والأئمَّة**: إثباتُ معادٍ للرُّوح والبدن جميعًا...
ص٣٧٢: ثم إن أئمة هذا الطريق رأوا أن هذا يستلزم نفي صفات الرب تعالى، [لأجل] الحجة على أن ما قامت به الأعراض باتفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمتهم وجمهورهم: كالجهمية والمعتزلة والكَرَّامية والضرارية والهشامية.	ص٤٥١: ثُمَّ إنَّ أئمَّة هذا الطَّريق رأوا أنَّ هذا يستلزم نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّ عمدة الحُجَّة على أنَّ ما قامت به الحوادث والأعراض فهو حادثٌ، وما قامت به الحوادث قامت به الأعراض باتِّفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمَّتهم وجمهورهم -كالجهميَّة والمعتزلة والكَرَّاميَّة والنَّجَّاريَّة والضِّراريَّة والهشاميَّة-.
ص٤٥٨: وإن قال: «هذه كلها سلوب وإضافات محضة» كان مكابِرًا لعقله؛ فإن كون الشيء يَعقل ليس هو كونه يُعقل، ولا كونه عالمًا مجرد نسبة محضة إلى المعلوم، كالأمور الإضافية التي لا يتغير بها حال المضاف: كالتيامن والتياسر، فإنه من المعلوم أن كون الشيء متيامنًا [عنك] أو متياسرًا عنك لا يختلف به حالك في الموضعين.	ص٥٨١: **وإن قال**: «هذه كلُّها سلوبٌ وإضافاتٌ محضةٌ»؛ كان مكابِرًا لعقله؛ **فإنَّ** كونَ الشَّيءِ يَعقل ليس هو كونَه يُعقل، **ولا** كونُه يَعقل ويُعقل هو العاقلُ القائم بنفسه -بل من المعلوم بصريح العقل أنَّ «القائمَ بنفسه» ليس هو صفةً قائمةً بغيره-، **ولا** كونُه «عالمًا» مجرَّدَ نسبةٍ محضةٍ إلى المعلوم كالأمور الإضافيَّة التي لا يتغيَّر بها حالُ المضاف: كالتَّيامن والتَّياسر؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ كون الشَّيء متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك؛ لا يختلف به حالُك في الموضعين.

ص٥٧٣-٥٧٤: وهؤلاء يجعلون نفس النبوة ثلاثة أمور: أحدها: أن تكون له قوة عقلية، بل نسبة يَنَال بها العلم من غير تَعَلُّم. والثاني: أن تكون له قوة خيالية، يَتَخَيل بها الحقائق العقلية موجودة، خالية، موثقة، من أجناس منام النائم، فيرى في نفسه ضوءًا؛ وذلك هو الرسالة عندهم، ويسمع [في نفسه صوتًا]؛ وذلك هو كلام الله عندهم. الثالث: أن تكون لنفسه قوة على أن تؤثر في العالَم. وهذه الأقوال الثلاثة تحصل لخلق كثير، هم دون رتبة الصالحين، فضلًا عن النبوة، ولهذا كانت النبوة عندهم مكتسبة، فصار كثير منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول ولابن سبعين، ولهذا كان ابن سبعين يقول: «لقد زدت في حديث قال: (لا نبي بعدي) - نبي عربي».	ص٦٩١-٦٩٢: **وهؤلاء يجعلون نفس «النُّبوَّة» ثلاثةَ أمورٍ**: **أحدُها**: أن تكون له قوَّةٌ عقليَّةٌ قدسيَّةٌ؛ يَنَال بها العلم من غير تَعَلُّم. **والثَّاني**: أن تكون له قوَّةٌ خياليَّةٌ؛ يَتَخَيَّل بها الحقائقَ العقليَّةَ من صوَرٍ خياليَّةٍ في نفسه من جنس منام النَّائم، فيرى في نفسه صوَرًا -وذلك هو الملائكة عندهم-، ويسمع أصواتًا -وذلك هو كلامُ الله عندهم-. **الثَّالث**: أن تكون لنفسه قوَّةٌ على أن تؤثِّر في العالَم تأثيرًا عجيبًا. وهذه الأمور الثَّلاثة تحصل لخلقٍ كثيرٍ، هم دون مرتبة الصَّالحين -فضلًا عن «**النُّبوَّة**»-، ولهذا كانت «**النُّبوَّة**» عندهم مكتسَبةً، فصار كثيرٌ منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول، ولابن سبعين؛ **ولهذا كان ابنُ سبعين يقول**: «لقد زَرَبَ ابنُ آمنة حيث قال: لا نبيَّ بعدي».
ص٧١٥: فإن كُلًّا من الناظِرين قد يرى وَجْهًا من وجه الإعجاز، وقد يريد الحجر وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ، واستيعابُ الوجوه ليس هو مما يتسع له شرح هذه العقيدة	ص٨١٧: فإنَّ كُلًّا من النَّاظِرين قد يرى وَجْهًا من وجوه الإعجاز تقوم به الحُجَّة وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ؛ واستيعابُ الوجوه ليس هو ممَّا يتَّسع له **شرحُ هذه العقيدة المختصرة**

۞ ۞ ۞

منهج التَّحقيق

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على منهج «النَّص المختار»، وذلك لعدم وجود نسخةٍ صالحةٍ لاعتمادها أصلًا للعمل.

أمَّا **نسخة (ل)**؛ فهي معبِّرةٌ عن الكتاب في طَوره الأوَّل، قبل أن يُصلح الشَّيخ في الكتاب الإصلاحات الكثيرة ويزيد عليه الزِّيادات المطوَّلة، كما سبق بيان ذلك[1].

وأمَّا **نسخة (د)**؛ فزيادةً على كونِها نسخةً غيرَ مقابَلةٍ ولا مصحَّحة= فإنَّها نسخةٌ ناقصةٌ، وقد انقطعت في منتصف الكتاب، كما سبق في الوصف.

وأمَّا **نسخة (ك)**؛ فزيادةً على ضعفها ورداءتها وخللها= فإنَّها نسخةٌ مختصرةٌ.

فلم يبق إلا **نسخةُ (م)**، فهي نسخةٌ تامَّةٌ، بل إنَّها أوفى النُّسخ وآخِرُها عهدًا بالمؤلِّف وأقدمُها نَسخًا. وكنت في ابتداء العمل قد اعتمدتُها أصلًا للعمل؛ ثُمَّ تبيَّن لي عدمُ صلاحيَّتها لذلك؛ لِما ذكرته في وصفها من ضعفها وشيوع الغلط والتَّحريف والسَّقط فيها بشكلٍ لافِتٍ للنَّظَر= فأعدتُ العمل والمقابلة مرَّةً أخرى، معتمدًا على منهج «النص المختار».

---

(١) انظر ما سبق (ص٣١).

وقد سار العمل في تحقيق الكتاب وخدمته وفق التَّالي:

أوَّلًا: النَّسخ والمقابلة:

❐ نسختُ النَّص وضبطتُه وَفْق قواعد الإملاء المعاصر.

❐ قابلتُ النَّصَّ على الأصول الخطِّيَّة المعتمدة، وأشرتُ للفروق.

وكانت المقابلة على النُّسخ (د، ك، ل) مرَّةً واحدةً -وقد تزيد عند الحاجة-، وعلى النُّسخة (م) مرَّتين، وفي المواضع التي انفردت فيها أكثر من ذلك.

❐ قابلتُ النُّقول الواردة في الكتاب على المصادر الأصليَّة أو الفرعيَّة المطبوعة -وعند الحاجة أقابل على أصولها الخَطِّيَّة أيضًا-، وأشرت إلى أهم الفروق.

ثانيًا: قراءةُ النَّص وتدقيقُه وتحريرُه:

❐ قرأتُ النَّصَّ المحقَّق ودقَّقت ألفاظَه وراجعتُ سياقاتِه، واجتهدتُ في إقامة نَصِّه؛ ف:

- إذا اختلفت النُّسَخُ: أُثبِتُ (الصَّواب/ القراءة الرَّاجحة) في الصُّلب، وما ورد في النُّسخ الأخرى:

- إن كان قراءةً مرجوحةً أو محتملةً -ولو على بُعدٍ- أشرتُ له في الهامش.

- إن كان من قبيل الغلط والسَّقط والتَّحريف ونحو ذلك= لم أشر إليه.

- إذا اتَّفقت النُّسخ أو كان الموضع ممَّا انفردت به نسخةٌ -وهي (م) غالبًا- على تصحيفٍ أو تحريفٍ أو غلطٍ؛ فإنِّي أُثبِتُ الصَّواب، وأشير في الهامش إلى ما ورد في (النسخ/ النسخة).

وما قوي فيه الاحتمال أو وقع فيه التَّردُّد؛ أُبقي عليه مع التَّنبيه ومحاولة التَّوجيه وذكر المقترح في الهامش.

وما ظهر لي سقوطُه من الأصول الخَطِّيَّةِ؛ استدركتُه وجعلته بين معقوفتينِ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

❐ بعد الفراغ من تدقيق النَّصِّ المحقَّق؛ أفردتُ قراءةً خاصَّةً للهوامش فقط وتدقيقها ومراجعتها من عدَّة جوانبَ، وأهمُّ جوانب النَّظَرِ في الهوامش:

١- **التَّرجيحُ**: فيُرجَّح بين الفروق بعد تأمُّل المعنى وتفهُّم السِّياق.

٢- **الحذف (حذف الفروق)**: فيُنظر أَهِيَ قراءةٌ أخرى -ولو مرجوحةً- أو هي من قبيل الأغلاط المقرَّر عدمُ الإشارة إليها -كما سيأتي-؟ فإن كان الثَّاني فيُحذف الهامش.

٣- **التَّحرير**: تحريرُ الهوامش وضبطُها وتوحيدُ صياغتها، مع التَّنبُّه إلى التَّمييز بين الفروق المعتادة بين النُّسَخ، وبين السِّياقات المتعلِّقة بمراحل الكتاب.

❐ **ما يُتسامح فيه من الفروق**: ما ظهر أنَّ الحمل فيه على النُّسَّاخ، أو الفروق غير المؤثِّرة، مثل:

- الأدعية والتَّصلية والتَّرضِّي والتَّرحُّم ونحو ذلك.

- الإظهار والإضمار والتعريف والإضافة، مثل: (قال الله تعالى/ قال تعالى)، (الرَّسول/ رسول الله)، (النَّبي/ نبي الله)، (عن النَّبي/ عنه)، (قيل/ قيل له).

- مثل: (أبو بكر الباقلاني/ أبو بكر ابن الباقلاني)، (القاضي أبو بكر/ القاضي أبو بكر الباقلاني)، (قالوا: إن كلام الله/ قالوا: كلام الله)، (لا بد أن/ لا بد وأن)، ونحو ذلك.

- حرف المضارعة، خاصة عند الإهمال. وقد يُشار لذلك لاعتبارٍ آخر أو عند الحاجة.

- الخطأ في كتابة الآيات، أو اختصارها -خاصَّةً في نسخة (ك)-.

- الاختلاف في اختصار صيغ الأداء، مثل: (حدثنا/ ثنا).

- الأغلاط الصَّريحةُ للنُّساخ؛ كاللَّحن والتَّصحيف والتَّحريف والسَّقط وانتقال النَّظَر والبياضات وغير ذلك، وقد يُشار لذلك لاعتبارٍ آخر أو عند الحاجة[١].

- التَّكرار **المحض**.

- التَّقديم والتَّأخير **غيرُ المؤثِّر**، مثل: (الفلاسفة والمعتزلة/ المعتزلة والفلاسفة).

- التَّنكير والتَّعريف **غيرُ المؤثر** -وهو قليلٌ-.

- الاختلاف في الفاء والواو **غيرِ المؤثِّر**.

فهذه وأمثالها= الأصلُ عدمُ الإشارة إليها، إلا لفائدةٍ.

ومن الأمور الملحقة بما سبق أيضًا:

- استظهاراتُ النُّسَّاخ والقُرَّاء -وأغلبُها في نسخة (م)-.

- العناوينُ الجانبيَّةُ الواردة في النُّسَخ.

❑ **آليَّةُ الإشارة إلى فروق النُّسخ:**

● إذا كان الفرق أو السَّقط في كلمةٍ؛ فيُذكر مباشرةً، مثل:

---

(١) فمن المواضع التي قد أُبقي فيها على الإشارة للسَّقط: ما إذا كان هناك فرقٌ داخليٌّ -مثل الفرق في كلمةٍ داخلَ جُملةٍ ساقطةٍ-، وذلك دفعًا لِلَّبس.

مثال للفرق	في (م): «فقال»، والمثبت من (د، ك).
مثال للسَّقط	ليست في (م)، والمثبت من (د).

● إذا كان الفرق أو السَّقط في كلمتينِ فأكثر؛ فيُبتدأ بـ(قولُهُ...)، مثل:

مثال للفرق	قوله: «عدم الممكن» في (د): «عدمه»، والمثبت من (م).
مثال للسقط	قوله: «في القرآن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).

● إذا كان الفرق أو السَّقط طَويلًا؛ فيُشار له بـ(من قوله: «...» إلى هنا)، مثل:

مثال للفرق	من قوله: «سواء...» إلى هنا؛ في (د): «إذا قدر كل منهما مستقلا بالفعل»، والمثبت من (م).
مثال للسقط	من قوله: «ومنهم من يجعل...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).

❑ اِلتزمتُ التَّصريح بالنُّسَخِ المثبت منها، وعدمَ الاكتفاء بمفهوم المخالفة؛ وذلك أنَّ النُّسَخَ متفاوتةٌ في التَّمام والنَّقص. فرُبَّما عزبت عن القارئ النُّسخُ الحاضرةُ في هذا الموضع، فظنَّ أنَّ المثبت من بقيَّة النُّسخ.

❑ اِلتزمتُ الإشارة بـ(الأصل+رمز النسخة/ الأصلين+رمز النسختين/ الأصول+رموز النسخ) عند انفراد (النُّسخة/ النُّسختين/ النُّسَخ) بالموضع، وعدم مشاركة ما سواها من النُّسخ الأخرى لها في هذا الموضع.

* في الأصل (م): «متميز»، ولعل الصواب ما أثبت. * كذا في الأصل (م).	إشارة إلى انفراد النسخة (م) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواها من النسخ الأخرى لها في هذا الموضع.
* في الأصلين (م، د): «ولم»، ولعل الصواب ما أثبت. * كذا في الأصلين (م، د).	إشارة إلى انفراد النسختين (م، د) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواهما من النسخ الأخرى لهما في هذا الموضع.

* في الأصول (م، د، ك): «فما»، والتصويب من المصادر. * كذا في الأصول (م، د، ك).	إشارة إلى انفراد النسخ (م، د، ك) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواهن من النسخ الأخرى لهن في هذا الموضع.

❑ الأصل في ترتيب رموز النُّسخِ عند الإشارة إلى الفروق بينها هو: (م، د، ك، ل)، وقد يُخالَف في مواضع لاعتباراتٍ أخرى.

❑ ميَّزتُ الزِّيادات الواردة في النُّسخ «**الشَّاميَّة**» (= **الكبيرة**) -أو في بعضِها، وهي (م)-، ولم أجعلها من قبيل السَّقط والفروق المعتادة بين النُّسَخ[١].

❑ **آليَّةُ الإشارة إلى الزِّيادات الواردة في النُّسَخ الشَّاميَّة (= الكبيرة):**

- إن كانت الزِّيادةُ طويلةً -أكثر من (٥) صفحات-: أشرتُ لها في الهامش؛ في أوَّلِها وفي آخرها.

- إن كانت متوسِّطةً أو قصيرةً -أقل من (٥) صفحات- (ولو كانت الزِّيادة كلمةً أو كلمتينِ):

• فإن ترجَّح أنَّها نَصٌّ مَزِيدٌ: جعلتها بين نجمتين [**]، وأشرتُ لها في الهامش بقولي: (ما بين النَّجمتين من زيادات...إلخ).

• وإن وقع تردُّدٌ: أشرتُ لها كإشارتي المعتادة لفروق النُّسَخ. وربما زدت في مواضع: «ولعلها من الزيادات»، ونحو ذلك.

مع الإشارة -في جميع ما سبق- إلى السِّياق القديم قبل الإصلاح والزِّيادة؛ إن كان ثَمَّ اختلافٌ بين السِّياقينِ -القديم والجديد-.

---

(١) ولا يخفى ما في تمييز الزِّيادات من فوائدَ جمَّةٍ، وأثر ذلك في معرفة المتقدِّم والمتأخِّر من آراء الشَّيخ، وزمن تأليف مصنَّفاته، وغير ذلك من الأمور.

ثالثًا: خِدمةُ النَّصِّ المحقَّق (الخدمة العلميَّة والفنِّيَّة):

❏ **ضبطتُ** المشكل من الألفاظ والمصطلحات، **واقتصرتُ** في غالب ذلك على موضع الحاجة ومظنَّة الغلط، وربما **علَّقتُ** على بعضِها بتفسيرٍ ونحوه. وما تردَّد ضبطُه واحتمل أكثرَ من وجهٍ؛ فإنِّي أُهمِلُ ضبطَه بالشَّكل وأدع ذلك للقارئ.

❏ **اعتنيتُ** بتنظيم النَّصِّ وتفقيرِه، وراعيتُ علاماتِ التَّرقيم.

❏ **وثَّقتُ** النُّقول وعزوتها إلى مصادرها الأصليَّة أو الفرعيَّةِ قدر الإمكان.

❏ **اعتنيتُ** بربط كلامِ المصنِّف بعضَه ببعضٍ؛ **فتتبَّعتُ** إحالاتِه وإشاراتِه إلى مواضع من كلامه -داخل الكتاب وخارجه- **فأحلتُ** عليها، حسب التَّقدير والإمكان.

❏ **ترجمتُ** لغير المشهورين من الأعلام، ممَّن قدَّرت أنَّ في ترجمته فائدةً أو خدمةً للنَّصِّ.

❏ **علَّقتُ** على مواضع من الكتاب؛ إمَّا بتتميم فائدةٍ، أو توجيه مشكِلٍ، أو تعيينِ مبهَمٍ، أو تنبيهٍ على تحريفٍ أو وهمٍ، أو إحالةٍ على موضعِ بسطٍ للمسألة، وغير ذلك.

❏ **عزوتُ** الآيات لموضعها من القرآن الكريم.

❏ **خرَّجتُ** الأحاديث والآثار؛ وذلك من خلال المنهج التَّالي:

أ- إذا كان الحديث في الصَّحيحينِ أو أحدِهما: فأكتفي بالعزو إليهما، إلا عند الحاجة.

ب- إذا كان الحديث خارجَ الصَّحيحين: فأكتفي بتخريجه من السُّنن الأربعة ومسند الإمام أحمد -غالبًا-، وإلا فأُخَرِّجُهُ من أشهر المصادر

مرتِّبًا إيَّاها حسب الأقدميَّة، ورُبَّما نقلتُ بعضَ أحكام أئمَّة النَّقد المتقدمين على الحديث.

ج- إذا كان للحديث أكثرَ من راوٍ ولم يعيِّنه المصنِّف: فأكتفي بحديث الصَّحابيِّ المخرَّج في: «**الصَّحيحين، أحدهما، الأربعة...**» وإن دعت الحاجة أشرتُ لغيره ممَّن رواه من الصَّحابة مع الإحالة لمصادر التَّخريج.

د- إذا أشار المصنِّف للحديث دون لفظِه؛ فإنِّي أَسُوقُ لفظَه معتمِدًا لفظَ أوَّل مصدرٍ خرَّجتُه منه.

* **قدَّمتُ** للنَّصِّ المحقَّق بمقدمةٍ عرَّفتُ فيها بالمتن (= **العقيدة**) وصاحبِه، والنَّص المحقَّق (= الشَّرح) ووصفتُ الأصول الخطِّيَّةَ المعتمدة في التَّحقيق، وشرحتُ منهجَ العمل.

* **صنعتُ** فهارسَ (علميَّة/ لفظيَّة/ موضوعيَّة) تخدم القارئ وتقرِّب مسائل الكتاب، وتُعِينُ على الوقوف على المعلومة.

✿ ✿ ✿

وختامًا: أحمد الله تعالى وأشكره على ما أنعم عليه وأكرم وأعان ويسَّر من إتمام العمل، وأسأله سبحانه المزيد.

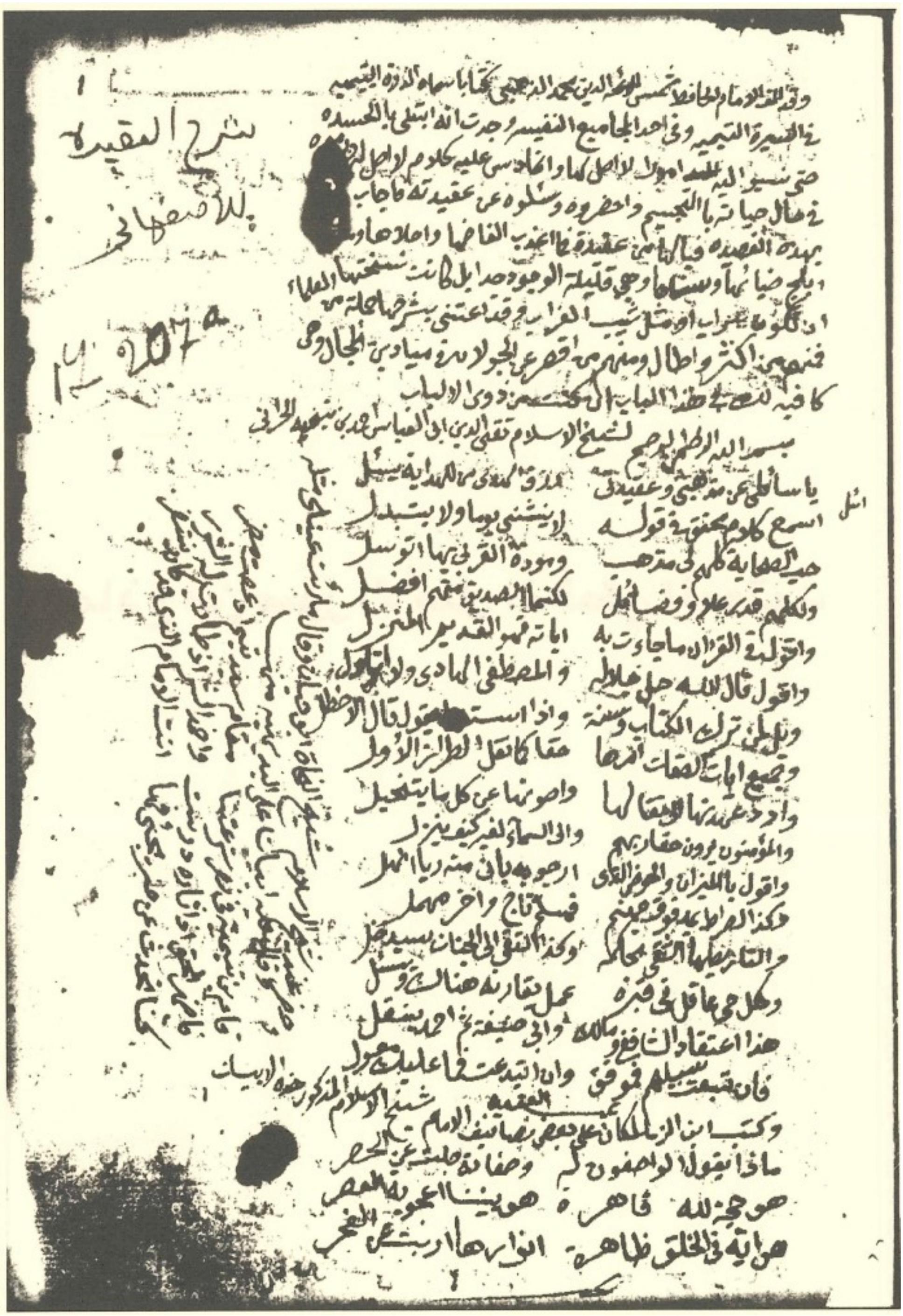
ثم أشكر كلَّ من أفاد أو ساهم في إتمام هذا العمل وإخراجه، كما أشكر المشايخ الكرام ممن تفضَّل بقراءة مسوَّدة الكتاب: مقصد كريموف، د. بدر الغامدي، أحمد الغريب، عبد العزيز المندرج -وله مزيد شكر لتفضُّله بالفهارس العلمية-، عبد الله آل طالب، يحيى بن حسين، وفقهم الله وسدَّدهم وتقبل منهم.

وبعد: فقد صحبت الكتاب عدَّة سنوات، وأعدت النظر فيه مرَّات وكرَّات، ولم آل جهدًا في تصحيحه وتقويمه وخدمته؛ إلا أنَّ النقص

سجيَّة البشر، فأرجو ممن وقف على موضع استدراك أو اقتراح أن يوافيني به مشكورًا؛ لتداركه في الطبعات القادمة بإذن الله.

والله أسأل أن يوفِّقنا لما يحبُّ ويرضى من الأقوال والأعمال، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول والبركة والسَّداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

نماذج من صور الأصل الخطي المعتمد



شرح العقيدة للأصفهاني

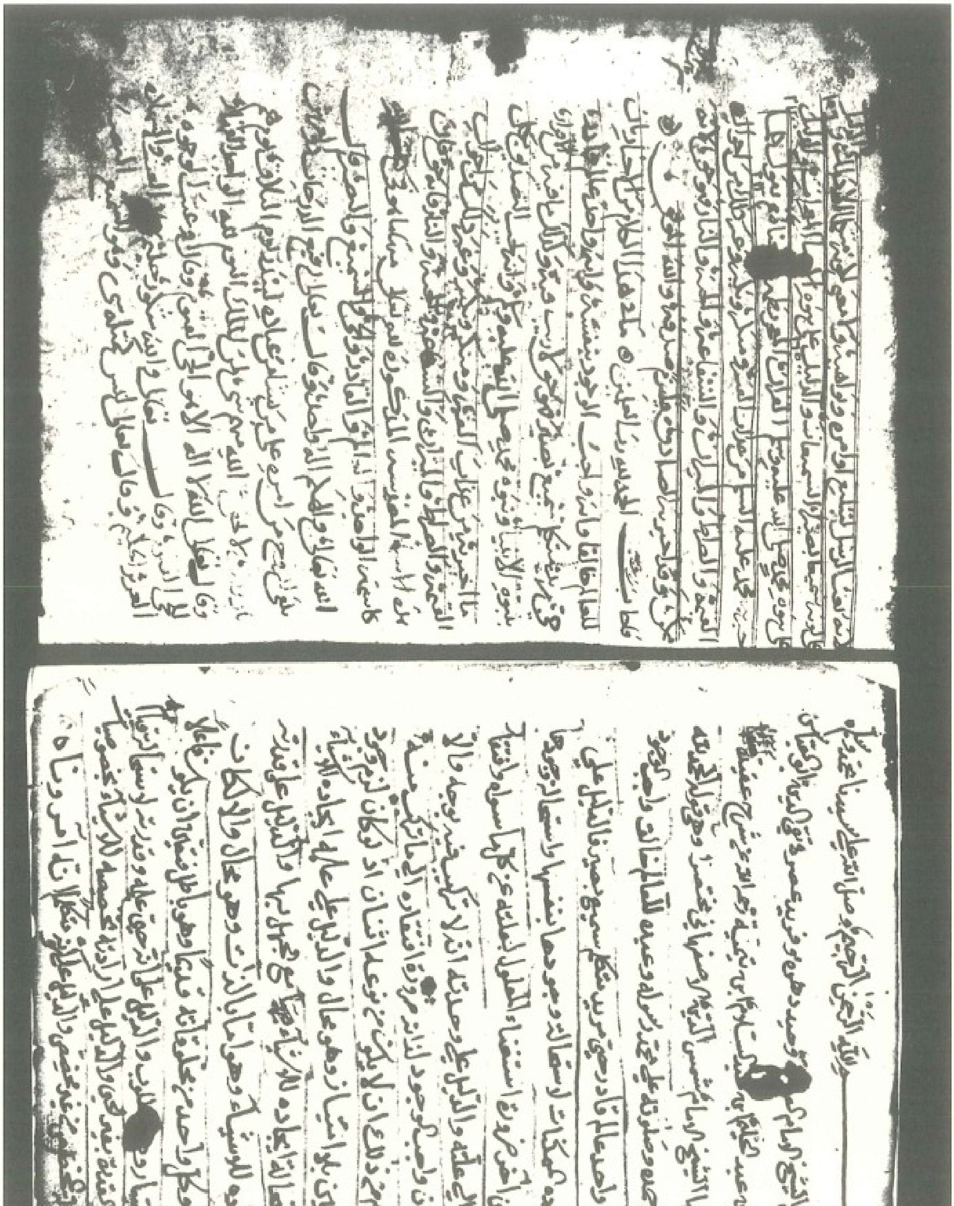
بسم الله الرحمن الرحيم لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي ... رزق الهدى من للهداية يسأل
اسمع كلام محقق في قوله ... لا ينثني عنه ولا يتبدل
حب الصحابة كلهم لي مذهب ... ومودة القربى بها أتوسل
ولكلهم قدر علا وفضائل ... لكنما الصديق منهم أفضل
وأقول في القرآن ما جاءت به ... آياته فهو القديم المنزل
وأقول قال الله جل جلاله ... والمصطفى الهادي ولا أتأول
وجميع آيات الصفات أمرها ... حقا كما نقل الطراز الأول
وأرد عهدتها إلى نقالها ... وأصونها عن كل ما يتخيل
والمؤمنون يرون حقا ربهم ... وإلى السماء بغير كيف ينزل
وأقول بالميزان والحوض الذي ... أرجو بأني منه ريا أنهل
وكذا الصراط يمد فوق جهنم ... فمسلم ناج وآخر مهمل
والنار يصلاها الشقي بحكمة ... وكذا التقي إلى الجنان سيدخل
ولكل حي عاقل في قبره ... عمل يقارنه هناك ويسأل
هذا اعتقاد الشافعي ومالك ... وأبي حنيفة ثم أحمد ينقل
فإن اتبعت سبيلهم فموفق ... وإن ابتدعت فما عليك معول

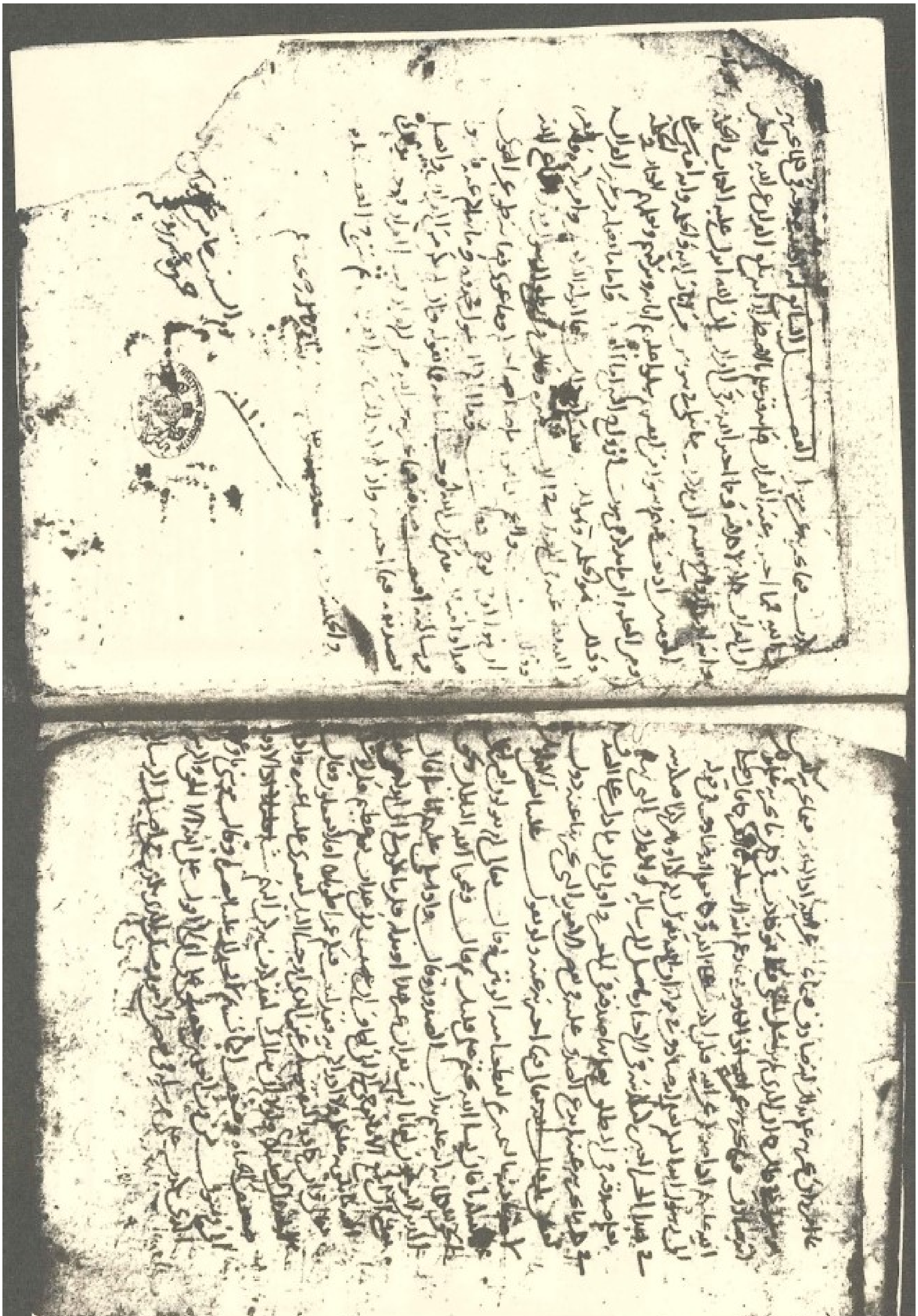
وكتب ابن الزملكاني على بعض تصانيف الإمام العلامة شيخ الإسلام المذكور هذه الأبيات

ماذا يقول الواصفون له ... وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله قاهرة ... هو بيننا أعجوبة العصر
هو آية في الخلق ظاهرة ... أنوارها أربت على الفجر

غاشية النسخة (م)



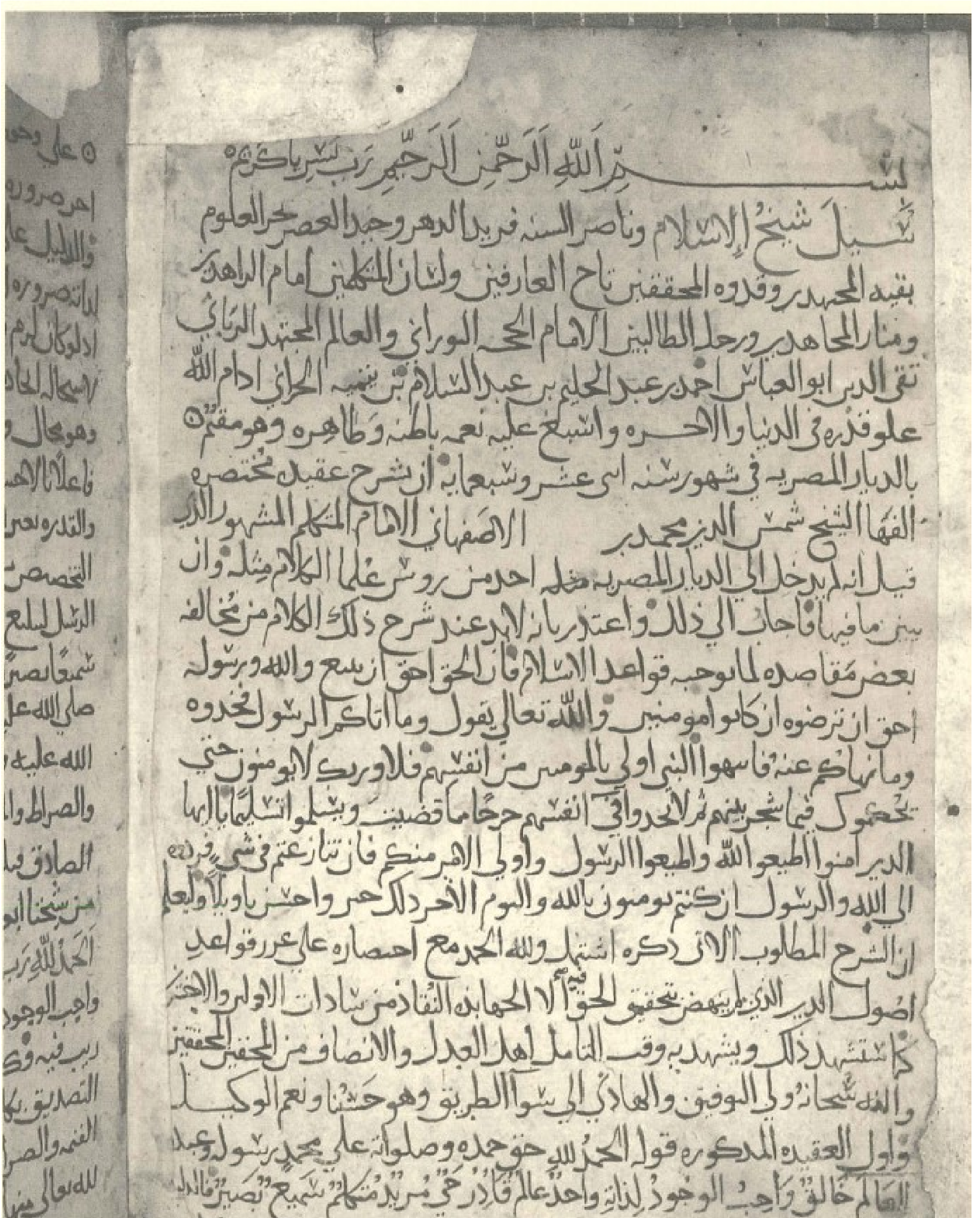
أول النسخة (م)



آخر النسخة (م)

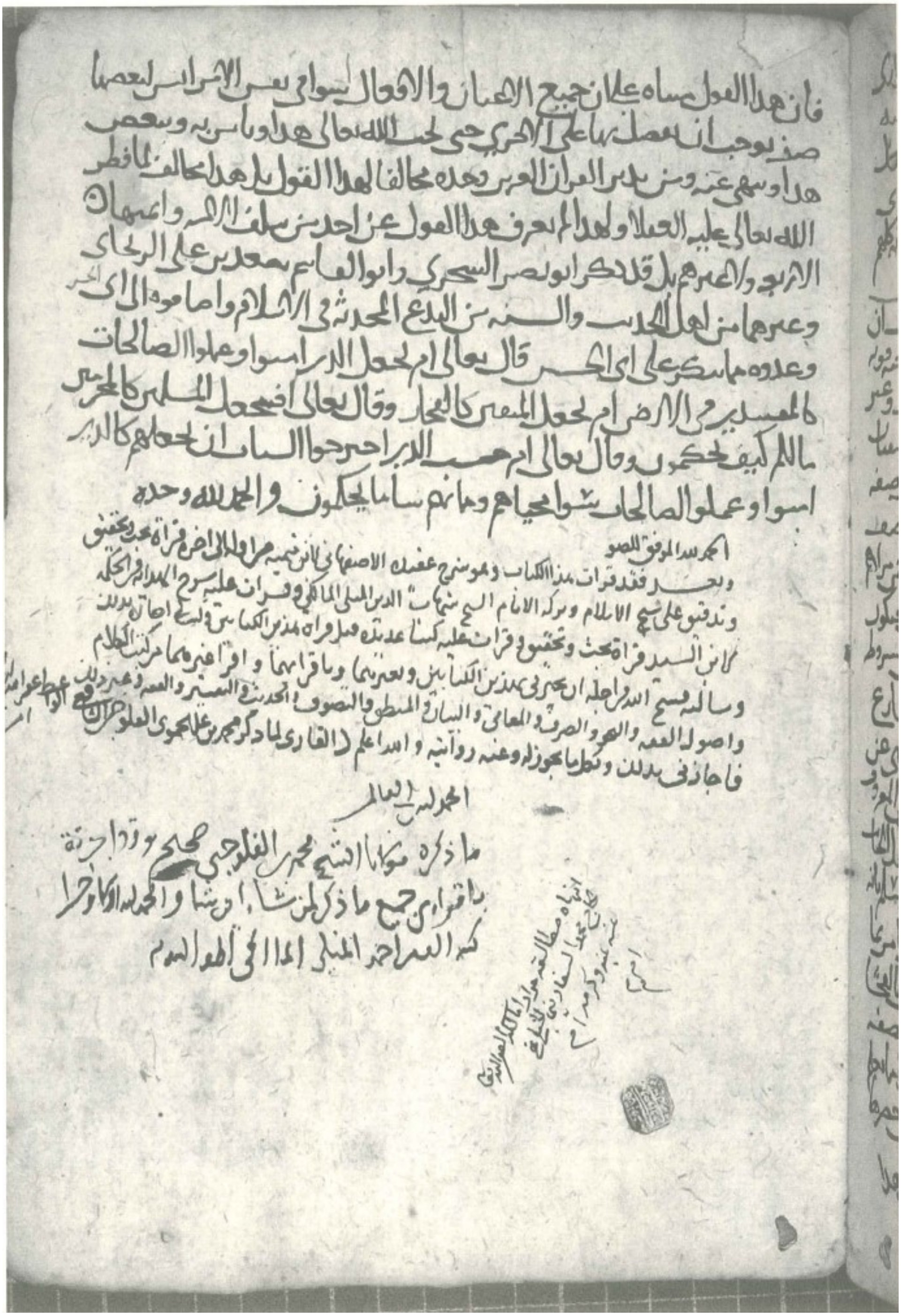


غاشية النسخة (د)



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم
سُئِل شيخ الاسلام وناصر السنة فريد الدهر وحيد العصر بحر العلوم
بقية المجتهدين وقدوة المحققين تاج العارفين ولسان المتكلمين امام الزاهدين
ومنار المجاهدين ورحلة الطالبين الامام الحبر النوراني والعالم المجتهد الرباني
تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ادام الله
علو قدره في الدنيا والاخره واسبغ عليه نعمه باطنه وظاهره وهو مقيم
بالديار المصرية في شهور سنة اثني عشر وسبعمائة ان شرح عقيدة مختصر
الفقها الشيخ شمس الدين محمد بن الاصفهاني الامام المتكلم المشهور الذكر
قيل انه لم يدخل الى الديار المصرية مثله احد من رؤوس علما الكلام مثله وان
يبين ما فيها فاجاب الى ذلك واعتذر بانه لا بد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة
بعض مقاصده لما توجبه قواعد الاسلام فان الحق احق ان يتبع والله ورسوله
احق ان ترضوه ان كانوا مومنين والله تعالى يقول وما اتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا النبي اولى بالمومنين من انفسهم فلا وربك لا يومنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما يا ايها
الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه
الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الاخر ذلك خير واحسن تاويلا وليعلم
ان الشرح المطلوب الان ذكره اشتمل ولله الحمد مع اختصاره على غرر قواعد
اصول الدين التي لم ينهض بتحقيق الحق فيها الا الجهابذة النقاد من سادات الاولين والاخرين
كما يشهد ذلك ويشهد به وقت التامل اهل العدل والانصاف من المحققين
والله سبحانه ولي التوفيق والهادي الى سوا الطريق وهو حسبنا ونعم الوكيل
واول العقيدة المذكورة قوله الحمد لله حق حمده وصلواته على محمد رسوله وعبده
العالم خالق واجب الوجود لذاته واحد عالم قادر حي مريد متكلم سميع بصير

أول النسخة (د)

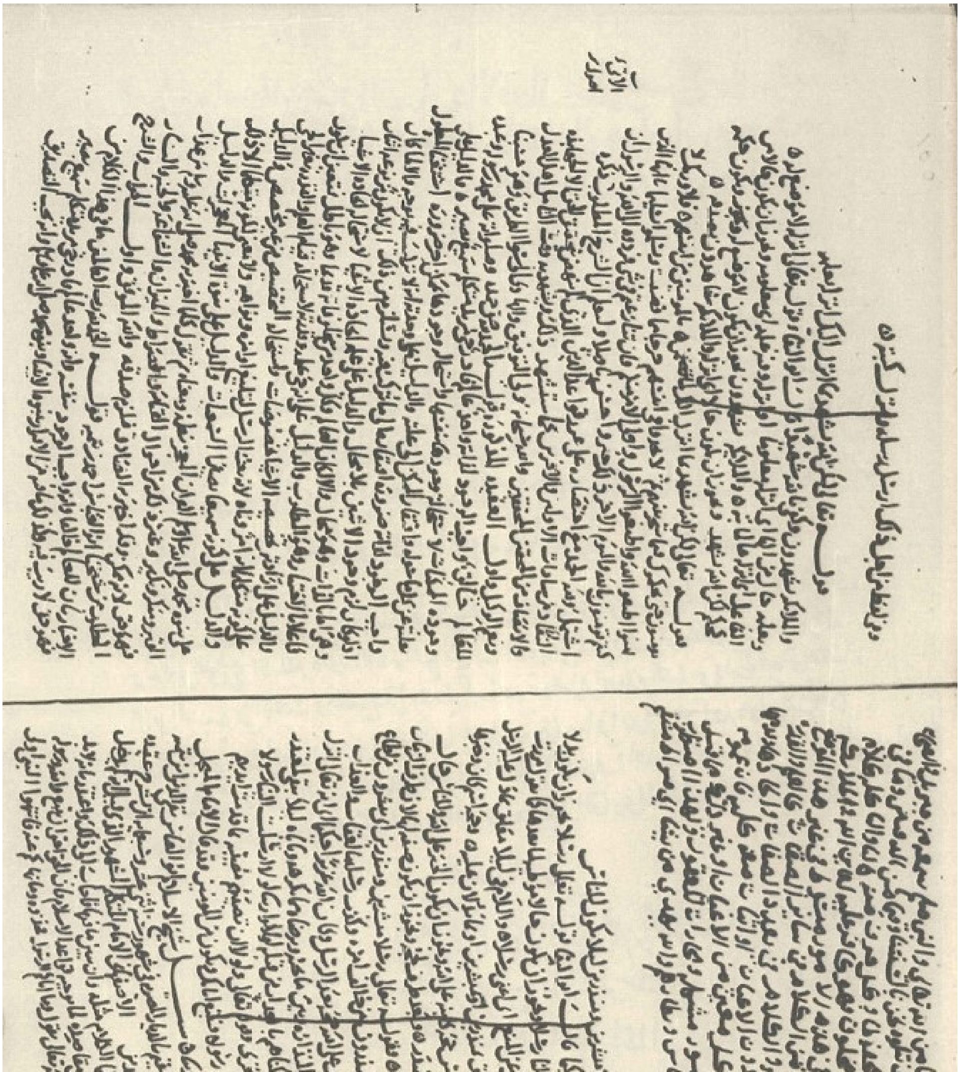


فان هذا القول مبناه على ان جميع الاعيان والافعال سواء ليس [illegible] بعضها
صفة توجب ان يفعل بها على الآخر حتى يحب الله تعالى هذا او يأمر به ويبغض
هذا او ينهى عنه ومن تدبر القرآن العزيز وجده مخالفا لهذا القول بل هذا مخالف لما فطر
الله تعالى عليه العقلاء ولهذا لم يعرف هذا القول عن احد من سلف الامة وائمتها
الاربعة والعموم بل قد ذكر ابو نصر السجزي وابو القاسم سعد بن علي الزنجاني
وغيرهما من اهل الحديث والسنة ان من البدع المحدثة في الاسلام واضافوه الى [illegible]
وعدوه مما [illegible] على ابي الحسن قال تعالى ام نجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات
كالمفسدين في الارض ام نجعل المتقين كالفجار وقال تعالى افنجعل المسلمين كالمجرمين
ما لكم كيف تحكمون وقال تعالى ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين
امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون والحمد لله وحده

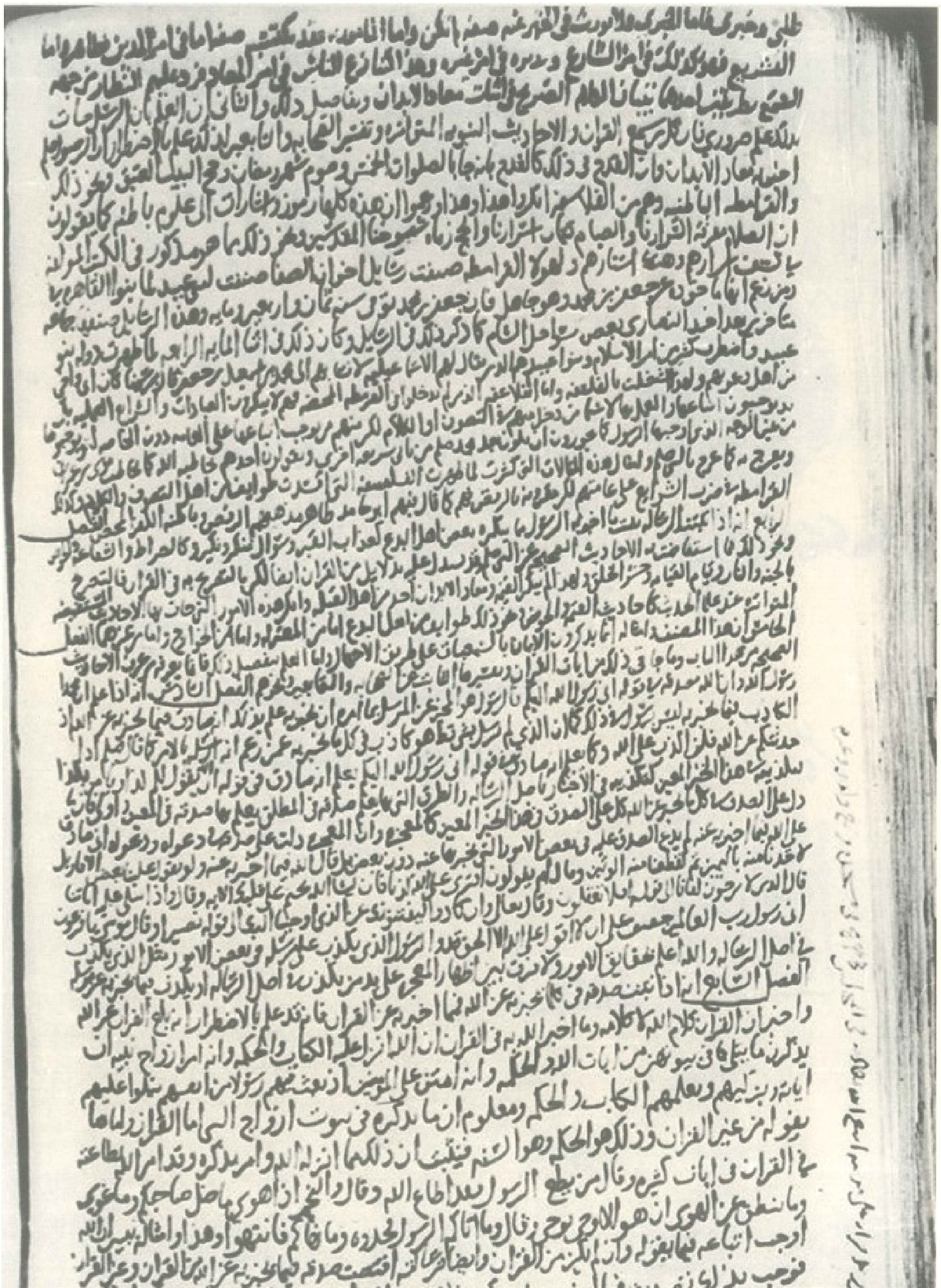
[illegible]

الحمد لله رب العالمين
ما ذكره مولانا الشيخ محمد الفلوجي صحيح وقد اجزته
بان يروي عني جميع ما ذكر لمن شاء والحمد لله اولا وآخرا
كتبه العبد احمد الحنبلي [illegible]

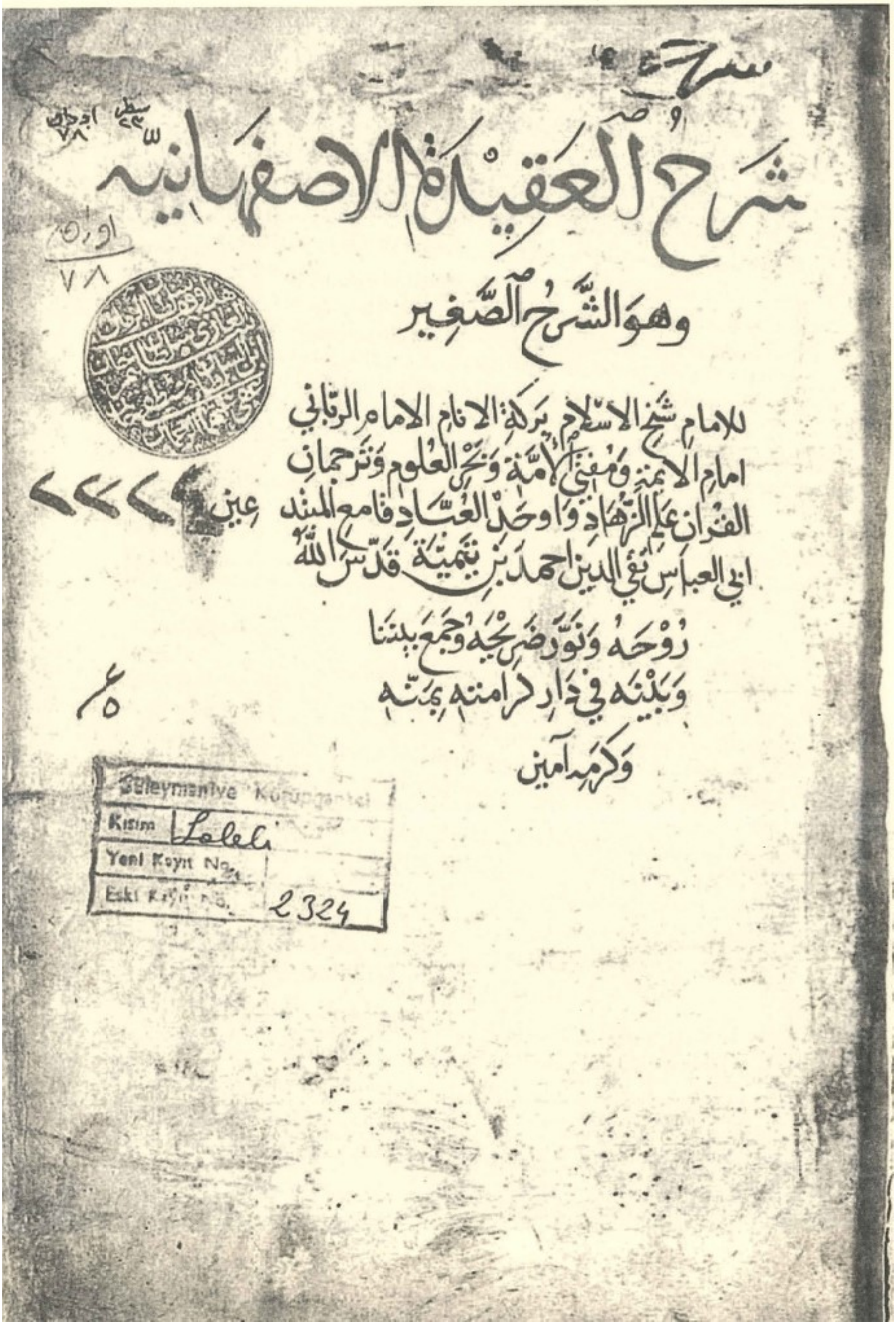
آخر النسخة (د)



أول النسخة (ك)


فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به وإن لم يكن ذلك من القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم

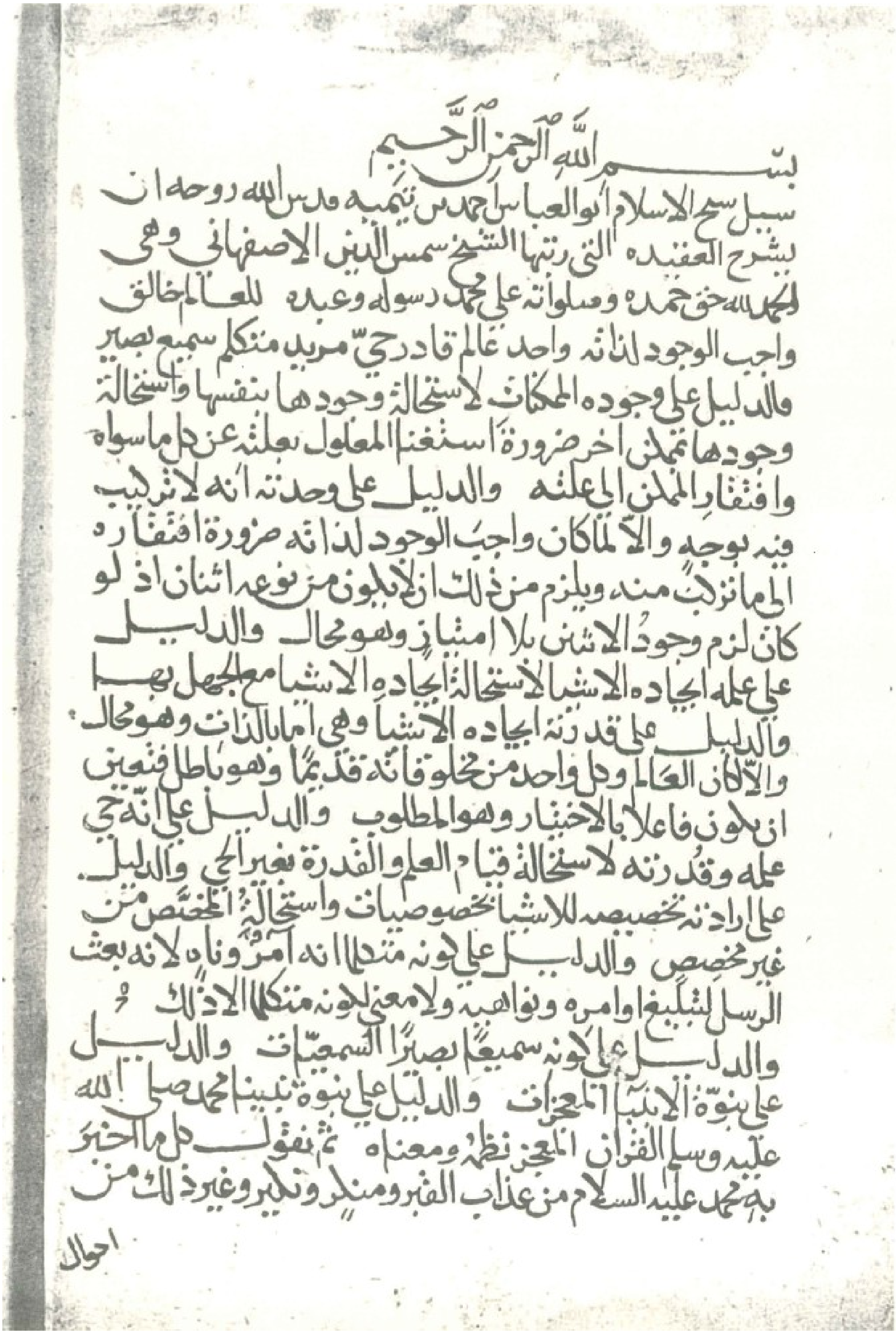
آخر النسخة (ك)


شرح العقيدة الأصفهانية

وهو الشرح الصغير

للإمام شيخ الإسلام بركة الأنام الإمام الرباني
إمام الأئمة ومفتي الأمة وبحر العلوم وترجمان
القرآن علم الزهاد وأوحد العباد قامع المبتدعين
أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله
روحه ونور ضريحه وجمع بيننا
وبينه في دار كرامته بمنه
وكرمه آمين

غاشية النسخة (ل)



بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن
يشرح العقيدة التي رتبها الشيخ شمس الدين الأصفهاني وهي
الحمد لله حق حمده وصلواته على محمد رسوله وعبده للعالم خالق
واجب الوجود لذاته واحد عالم قادر حي مريد متكلم سميع بصير
والدليل على وجوده الممكنات لاستحالة وجودها بنفسها واستحالة
وجودها بممكن آخر ضرورة استغناء المعلول بعلته عن كل ما سواه
وافتقار الممكن إلى علته والدليل على وحدته أنه لا تركيب
فيه بوجه وإلا لما كان واجب الوجود لذاته ضرورة افتقاره
إلى ما تركب منه ويلزم من ذلك أن لا يكون من نوعه اثنان إذ لو
كان لزم وجود الاثنين بلا امتياز وهو محال والدليل
على علمه إيجاده الأشيا لاستحالة إيجاده الأشيا مع الجهل بها
والدليل على قدرته إيجاده الأشيا وهي إما بالذات وهو محال
وإلا لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديما وهو باطل فتعين
أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب والدليل على أنه حي
علمه وقدرته لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحي والدليل
على إرادته تخصيصه للأشيا بخصوصيات واستحالة التخصيص من
غير مخصص والدليل على كونه متكلما أنه آمر وناه لأنه بعث
الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه ولا معنى لكونه متكلما إلا ذلك
والدليل على كونه سميعا بصيرا السمعيات والدليل
على نبوة الأنبيا المعجزات والدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه ثم نقول كل ما أخبر
به محمد عليه السلام من عذاب القبر ومنكر ونكير وغير ذلك من
أحوال

أول النسخة (ل)

اذا كم به فقد لبثت فيكم عمرا من قبله افلا تعقلون وقال تعالى وان
كادوا ليفتنونك عن الذي اوحينا اليك لتفتري علينا غيره واذا لاتخذوك
خليلا ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا وقال موسى يا فرعون
اني رسول من رب العالمين حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق والرسول
الذي يكذب على مرسله مثل الذي يكذب في اصل الرسالة والله عالم بحقائق
الامور فلا فرق بين اظهار المعجزة على يد من يكذب في اصل الرسالة او يكذب
في ما يخبر به عن مرسله الفصل السابع انه اذا ثبت صدقه في كل
ما يخبر به عن الله فمما اخبر به عنه القران فانه قد علم بالاضطرار انه بلغ القران
عن الله واخبر ان القران كلام الله لا كلامه ومما اخبر الله به في القران ان الله انزل
عليه الكتاب والحكمة وامر ازواج نبيه ان يذكرن ما يتلى في بيوتهن من ايات الله
والحكمة وانه امتن على المومنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم يتلو عليهم
اياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ومن المعلوم ان ما يذكر في بيوت
ازواج النبي اما القران واما ما يقوله غير القران وذلك هو الحكمة وهو السنة
فثبت ان ذلك مما انزله الله وامر بذكره وقد امر الله بطاعته في القران
في ايات كثيرة وقال من يطع الرسول فقد اطاع الله وقال
والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
يوحى وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فهذا
وامثاله يبين ان الله اوجب اتباعه فيما يقوله وان لم يبين من القران وايضا
[illegible] اقتضت صدقه فيما يخبر به عن الله من القران وغير القران
[illegible] ذلك تصديقه فيما اخبر به وان لم يكن ذلك من القران
[illegible] الشرح الصغير وهو الجواب المختصر [illegible]
لله الذي بنعمته تتم الصالحات
[illegible] امين الصلوات وعلى اله [illegible]

آخر النسخة (ل)

النَّصُّ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر يا كريم[(١)]

سُئل شيخُ الإسلام، وناصرُ السُّنَّة، فريدُ الدَّهر، وحيدُ العصر، بحرُ العلوم، بقيَّةُ المجتهدين، وقدوةُ المحقِّقين، تاجُ العارفين، ولسانُ المتكلِّمين، إمامُ الزَّاهدين، ومنارُ المجاهدين، ورُحْلةُ الطَّالبين، الإمامُ الحجَّةُ النَّورانيُّ، والعالمُ المجتهدُ الرَّبَّانيُّ، تقيُّ الدِّين، أبو العبَّاس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن تيميَّة الحرَّانيُّ، أدام اللهُ علوَّ قدره في الدُّنيا والآخرة، وأسبغ عليه نعمه باطنةً وظاهرةً، وهو مقيمٌ بالدِّيار المصريَّة، في شهور سنة اثني عشر[(٢)] وسبعِ مئةٍ= أنْ يشرح عقيدةً مختصرةً أَلَّفَها الشَّيخ شمسُ الدِّين محمَّد بن [محمود][(٣)] الأصفهانيُّ، الإمام المتكلِّم المشهور -الذي قيل: إنَّه لم يدخل إلى الدِّيار المصريَّة أحدٌ من رؤوس علماء الكلام مثلُه-، وأن يُبَيِّن ما فيها.

---

(١) وقع اختلافٌ في مقدمة النسخ وتفاوتٌ في طولها وقصرها، فاعتمدتُ في إثباتها على أوفاها، وهي (د، ك)، وصوَّبتُ بعضَ ألفاظها من النسخ الأخرى. وفي (م): «بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلَّى الله على سيدنا محمد وسلَّم، سئل الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رحمه الله عن شرح عقيدة صنَّفها الشيخ الإمام شمس الدين الأصفهاني مختصرًا وهي قوله الحمد لله...»، وفي (ل): «بسم الله الرحمٰن الرحيم سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن يشرح العقيدة التي رتبها الشيخ شمس الدين الأصفهاني وهي الحمد لله...».

(٢) قوله: «اثني عشر» كذا في الأصلين (د، ك)، والجادة: «اثنتي عشرة».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وموضعها بياض في الأصلين (د، ك) بمقدار كلمة.

فأجاب إلى ذلك، واعتذر بأنَّه لا بُدَّ عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده؛ لما توجبه قواعدُ الإسلام؛ فإنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبع، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾(١)، والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٢)، ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾(٣)، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾(٤)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾(٥).

وليُعلمْ أنَّ الشَّرح المطلوب الآتي ذكرُه؛ اشتمل ولله الحمد مع اختصاره على غُرَرِ قواعدِ أصول الدِّين، الذي لم ينهض بتحقيق الحقِّ فيه إلَّا الجَهَابذة النُّقَّاد من سادات الأوَّلين والآخِرين، كما ستشهد ذلك؛ ويشهد به وقتَ التَّأمُّل أهلُ العدل والإنصاف من المحقِّين المحقِّقين.

والله سبحانه وليُّ التَّوفيق، والهادي إلى سواء الطَّريق، وهو حسبُنا ونعم الوكيل.

---

(١) التوبة: (٦٢).
(٢) الحشر: (٧).
(٣) الأحزاب: (٦).
(٤) النساء: (٦٥).
(٥) النساء: (٥٩).

وأوَّل العقيدة المذكورة[(١)] قوله:

﴿ الحمدُ لله حقَّ حمده، وصلواته على محمَّدٍ رسوله وعبده.

للعالَم خالقٌ، واجبُ الوجود لذاته، واحدٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مُريدٌ، متكلِّمٌ، سميعٌ، بصيرٌ.

فالدَّليلُ[(٢)] على وجوده: الممكناتُ[(٣)]؛ لاستحالةِ[(٤)] وجودِها بنفسِها، واستحالةِ وجودِها بُممكنٍ آخر؛ ضرورةَ[(٥)] استغناءِ المعلول بِعلَّته عن كلِّ ما سواه، وافتقارِ الممكن إلى عِلَّته.

والدَّليلُ على وَحْدَته: أنَّه لا تركيبَ فيه بوَجْهٍ[(٦)]؛ وإلَّا لَمَا كان واجبَ الوجود لذاته[(٧)]؛ ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه[(٨)]؛ ويلزم[(٩)] من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لَزِم[(١٠)] وجودُ الاثنين بلا امتيازٍ، وهو[(١١)] محالٌ[(١٢)].

(١) أوردها السبكي في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣)، وهي موافقة لنسخة الشرح هنا. وقد قابلتها على نسخة خطية عتيقة -سبق وصفها في (ص٨٨)- وأثبت الفروق، وأشرت لها بـ«**العقيدة**».

(٢) في «**العقيدة**»: «أما الدليل».

(٣) في «**العقيدة**»: «فالممكنات».

(٤) في «**العقيدة**»: «وذلك لاستحالة».

(٥) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «وجوب»، وهي ملحقة بطرَّتها وقد صُحِّح عليها.

(٦) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «ما».

(٧) قوله: «واجب الوجود لذاته» في «**العقيدة**»: «واجبًا لذاته».

(٨) في (ك): «فيه»، والمثبت من (م، د، ل) و«**العقيدة**».

(٩) في (د، ك): «ويستلزم»، والمثبت من (م، ل) و«**العقيدة**».

(١٠) في «**العقيدة**»: «يلزمُ».

(١١) قوله: «امتياز وهو» ليس في (ك)، وفي «**العقيدة**»: «امتياز وذلك»، والمثبت من (م، د، ل).

(١٢) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «فهو إذن واحد أحدٌ».

والدَّليلُ على علمه: إيجادُه الأشياء[(١)]؛ لاستحالة إيجاده الأشياء[(٢)] مع الجهل بها.

والدَّليلُ على قُدْرته: إيجادُه الأشياء[(٣)]؛ وهو[(٤)] إمَّا بالذَّات[(٥)] وهو مُحالٌ؛ وإلَّا لكان العالَمُ وكلُّ واحدٍ[(٦)] من مخلوقاته قديمًا، وهو باطلٌ، فَتَعَيَّن أن يكون فاعلًا بالاختيار، وهو المطلوب.

والدَّليلُ على أنَّه حيٌّ: عِلْمُه وقدرتُه؛ لاستحالة[(٧)] قيام العلم والقدرة بغير الحَيِّ.

والدَّليلُ على إرادته: تخصيصُه الأشياءَ[(٨)] بخُصُوصيَّاتٍ، واستحالةُ المُخصَّص[(٩)] من غير مُخَصِّصٍ.

والدَّليلُ على كونه متكلِّمًا: أنَّه آمِرٌ وناهٍ؛ لأنَّه بعث الرُّسلَ[(١٠)] لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّمًا[(١١)] إلَّا ذلك.

والدَّليلُ على كونه سميعًا بصيرًا: السَّمْعيَّاتُ.

---

(١) في (م) و«**العقيدة**»: «للأشياء»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٢) قوله: «إيجاده الأشياء» في (م): «إيجاده للأشياء»، وفي «**العقيدة**»: «إيجاد الأشياء» والمثبت من (د، ك، ل).

(٣) في (م): «للأشياء»، والمثبت من (د، ل). ومن قوله: «مع الجهل بها...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والمثبت من (م، د، ل).

(٤) في (د، ك، ل): «وهي»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «والدليل على قُدْرته إيجادُه الأشياء؛ وهو إما بالذات» في «**العقيدة**»: «والدليل على القدرة أن إيجابه بالذات».

(٦) في «**العقيدة**»: «واحد واحد».

(٧) في «**العقيدة**»: «وذلك لاستحالة».

(٨) قوله: «تخصيصه الأشياء» في (م، ل): «تخصيصه للأشياء»، وفي «**العقيدة**»: «تخصيص الأشياء»، والمثبت من (د، ك).

(٩) في (د، ك): «التخصيص»، وفي «**العقيدة**»: «التخصص»، والمثبت من (م، ل).

(١٠) قوله: «لأنه بعث الرسل» في «**العقيدة**»: «وذلك لأنه باعث للأنبياء عليهم السلام».

(١١) قوله: «لكونه متكلمًا» في «**العقيدة**»: «للمتكلم».

والدَّليلُ على نُبُوَّة[(١)] الأنبياء[(٢)]: المعجزاتُ. والدَّليلُ على[(٣)] نُبُوَّة[(٤)] محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المُعجِزُ نَظْمُه ومعناه[(٥)].

ثُمَّ نقول: كُلُّ ما أخبر به[(٦)] محمَّدٌ ﷺ[(٧)]؛ من عذاب القبر، ومُنْكَرٍ ونَكِيرٍ، وغير ذلك من أحوال[(٨)] القيامة، والصِّراط، والميزان، والشَّفاعة[(٩)]، والجنَّة والنَّار[(١٠)]= فهو حقٌّ؛ لأنَّه مُمْكِنٌ وقد أخبر به[(١١)] الصَّادقُ؛ فيلزم[(١٢)] صِدْقُه، والله الموفِّق ﷺ.

وأوَّلُ الجوابِ والشَّرحِ المطلوبِ من شيخنا أبو[(١٣)] العباس أحمد بن تيميَّة -المقدَّمِ ذِكْرُه- قولُه:

الحمد لله[(١٤)] ربِّ العالمين.

ما في هذا الكلام من الإخبار بأنَّ للعالَم خالقًا، وأنَّه واجبُ الوجود بنفسه، وأنَّه واحدٌ، عالِمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مريدٌ، متكلِّمٌ، سميعٌ، بصيرٌ= فهو حقٌّ لا ريبَ فيه.

وكذلك ما فيه من الإقرار بنبوَّة الأنبياء عليهم السلام، ونبوَّة محمَّدٍ ﷺ، وأنَّه

---

(١) في «**العقيدة**»: «صدق».
(٢) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «عليهم السلام».
(٣) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «ثبوت».
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «نبينا».
(٥) ليست في «**العقيدة**».
(٦) في «**العقيدة**»: «عنه».
(٧) قوله: «ﷺ» في (م، ل): «عليه السلام»، والمثبت من (د، ك) و«**العقيدة**».
(٨) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «يوم».
(٩) ليست في «**العقيدة**».
(١٠) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «والبعث»، وهي ملحقة بطرَّتها وقد صحّح عليها.
(١١) في «**العقيدة**»: «عنه».
(١٢) في (ل): «فلزم»، والمثبت من (م، د) و«**العقيدة**»، وفي (ك) تحتمل الوجهين.
(١٣) كذا في الأصلين (د، ك).
(١٤) من قوله: «والله الموفق. وأول الجواب...» إلى هنا؛ في (م): «والله الموفق. فأجاب: الحمد لله...»، وفي (ل): «والله الموفق. فأجاب رضي الله عنه: الحمد لله...»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «المقدم ذكره» فليس في (ك).

يجب التَّصديق بكلِّ ما أخبر به من عذاب القبر، ومنكرٍ ونكيرٍ، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصِّراط، والميزان، والشَّفاعة، والجنَّة والنَّار؛ فإنَّه حقٌّ.

فإنَّ هذه الأسماء المقدَّسة المذكورة لله تعالى، منها ما هو في كتاب الله؛ كاسمه «**الواحد**» و«**العالم**» و«**القادر**» و«**الحيِّ**» و«**السَّميع**» و«**البصير**».

قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٧﴾ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾(٦).

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾(٧).

ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وأمَّا تسميته سبحانه بأنَّه «**مريدٌ**» وأنَّه «**متكلِّمٌ**»، فإنَّ هذين الاسمين وإن

---

(١) البقرة: (١٦٣).

(٢) غافر: (١٥-١٦).

(٣) البقرة: (٢٥٥).

(٤) طه: (١١١).

(٥) التغابن: (١٧-١٨).

(٦) البقرة: (٢٠).

(٧) الشورى: (١١).

لم يَرِدا في القرآن وفي الأسماء الحسنى المعروفة؛ فمعناهما حقٌّ[١]، ولكن الأسماء الحسنى هي التي يُدْعى الله تعالى بها[٢]، وهي التي[٣] جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المِدحة[٤] والثَّناء بنفسها. و«العلم» و«القدرة» و«الرَّحمة» ونحو ذلك هي في نفسها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدَّالَّة عليها أسماء مدحٍ[٥].

وأمَّا «الكلام» و«الإرادة»؛ فلما كان جنسه ينقسم إلى محمودٍ -كالصِّدق والعدل-، وإلى مذمومٍ -كالكذب والظُّلم[٦]-، والله تعالى لا يوصف إلَّا بالمحمود دون المذموم= جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماءٍ تخصُّ[٧] المحمود؛ كاسمه «**الحكيم**» و«**الرَّحيم**» و«**الصَّادق**»[٨] و«**الجواد**» و«**المؤمن**» و«**الشَّهيد**» و«**الرَّؤوف**» و«**الحليم**» و«**الفتَّاح**»[٩]، ونحو ذلك ممَّا يتضمَّن معنى الكلام ومعنى الإرادة.

---

(١) قوله: «فإن هذين الاسمين وإن لم يردا في القرآن وفي الأسماء الحسنى المعروفة فمعناهما حق» في (د، ك، ل): «فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى [في (ك): «والحسنى»] المعروفة، ومعناهما [في (ل): «فإن معناهما»] حق»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «الله تعالى بها» في (ك): «بها الله»، والمثبت من (م، د، ل).
انظر: «**البيان**» (٤/ ٣٨٩) (٥/ ١٧٢) (٧/ ٤٦٥)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٤١) (٩/ ٣٠١) (١٧/ ٢١١).

(٣) قوله: «وهي التي» في (م): «كالتي»، وفي (د، ك): «كالأسماء التي»، والمثبت من (ل).

(٤) في (د، ك): «المدح»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «أسماء مدح» في (ل): «صفات»، والمثبت من (م، د، ك).

(٦) قوله: «كالصدق والعدل وإلى مذموم كالكذب والظلم» في (د، ك): «كالصدق والعدل وإلى مذموم كالظلم والكذب»، وفي (ل): «كالصدق وإلى مذموم كالكذب»، والمثبت من (م).

(٧) رسمت في (د): «تخصيص»، وفي (ك): «تخصيص»، وفي (ل): «تختص»، والمثبت من (م).

(٨) ذكره ضمن أسمائه الحسنى في: «**المستدرك**» (١/ ٤٧)، «**البيان**» (٣/ ٢٩٩).

(٩) من قوله: «والجواد...» إلى هنا؛ ليس في (ل)، والمثبت من (م، د، ك)، إلا قوله: «والجواد» فليس في (د، ك).

فإنَّ «الكلام» نوعان: إنشاءٌ وإخبارٌ[١].

و«**الإخبار**» **ينقسم إلى: صدقٍ وكذبٍ**، والله تعالى يوصف بالصِّدق دون الكذب.

[*و«**الإنشاء**» **نوعان: إنشاء تكوينٍ، وإنشاء تشريعٍ**؛ فإنَّه سبحانه له الخَلْقُ والأمر، وإنَّما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: «كُن»؛ فيكون.

و«**التَّكوين**» يستلزم «الإرادة» عند جماهير الخلائق، وكذلك يستلزم «الكلام» عند أكثر أهل الإثبات.

وأمَّا «**التَّشريع**»؛ فيستلزم[٢] «الكلام»، وفي استلزامه «الإرادةَ» نزاعٌ؛ والصَّواب أنَّه يستلزم أحدَ نوعي «الإرادة»[٣]، كما سنُبيِّن[٤] إن شاء الله تعالى[٥]*][٦].

و«**الإنشاء**» يتضمَّن الأمر والنَّهي والإباحة، والله تعالى يوصف بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر[٧]، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء.

وكذلك «الإرادة» قد نزَّه نفسه عن بعض أنواعها؛ كقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۝٣١﴾[٨]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[٩].

---

(١) انظر: «**الدرء**» (٧/ ١٧٧) (٥/ ٢٠٥)، «**جامع المسائل**» (٩/ ١٠).
(٢) في (م): «يستلزم»، والمثبت من (د، ك).
(٣) وهي الإرادة الشرعية الدينية.
(٤) في (م، ك): «ستبين»، وفي (د) يشبه أن تكون: «سيبين»، ولعل صوابها ما أثبت.
(٥) انظر: (ص٤٧٦، ٥٠٤).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).
(٧) قوله: «بأنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر» في (م): «بأمر بالمعروف ونهي عن المنكر يأمر بالخير وينهى عن الشر»، وفي (ل): «بأنه يأمر بالخير وينهى عن الشر»، والظاهر أن الشَّيخ قد عدل إلى الصيغة المثبتة -كما في (د، ك)- إلا أن ناسخ (م) لم يحسن تحرير الموضع فلفق بين الصيغتين، والله أعلم.
(٨) غافر: (٣١).
(٩) البقرة: (١٨٥).

فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى(١) المأثورة اسم «**المُريد**» و«**المتكلِّم**»(٢).

وأمَّا ما يوصف به الرَّبُّ تعالى من الكلام والإرادة؛ فقد دلَّت عليه أسماؤه(٣) الحسنى.

وقد اتَّفق سلفُ الأمَّة وأئمَّتها على أنَّ الله تعالى متكلِّمٌ بكلامٍ قائمٍ به، وأنَّ كلامه غير مخلوقٍ، وأنَّه مريدٌ بإرادةٍ قائمةٍ به، وأنَّ إرادته ليست مخلوقةً، وأنكروا على الجهميَّة -من المعتزلة وغيرهم- **الذين قالوا**: «إنَّ كلام الله مخلوقٌ؛ خلقه في غيره، وإنَّه كَلَّمَ موسى بكلامٍ خلقه في الهواء أو في الشَّجرة أو غير ذلك(٤)».

واتَّفق سلف الأمَّة وأئمَّتها على أنَّ القرآن(٥) كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بَدَأَ وإليه يعود.

ومعنى قولهم: «منه بَدَأَ»؛ أي: هو المتكلِّم به، لم يخلقه في غيره، كما قالت الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم: «إنَّه بَدَأَ من بعض المخلوقات، وإنه(٦) سبحانه لم يقم به كلامٌ».

ولم يُرِد السَّلف(٧) بذلك أنَّ كلامه(٨) فارقَ ذاتَه؛ فإنَّ الكلام وغيرَه من

---

(١) قوله: «أسمائه الحسنى» في (م): «أسماء الله تعالى الحسنى»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) قوله: «اسم المريد والمتكلم»، ليس في (ل)، وفي (د، ك): «المتكلم والمريد»، والمثبت من (م). وانظر: «**طريق الهجرتين**» (٢/ ٧١٨).
(٣) في (م): «أسماء الله»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٤) قوله: «أو في الشجرة أو غير ذلك» ليس في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م، ل).
(٦) كتب فوقها في (م): «هو».
(٧) قوله: «ولم يرد السلف» في (ل): «ولم يريدوا»، والمثبت من (م، د، ك).
(٨) قوله: «بذلك أن كلامه» في (د، ك): «أنه كلام»، وفي (ل): «أن كلامه»، والمثبت من (م).

الصِّفات لا يفارقُ الموصوفَ ويقومُ بغيره[١]، بل صفة المخلوق لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف تكون صفة الخالق تفارقه وتنتقل إلى غيره؟!
ولهذا قال الإمام أحمد: «كلام الله من الله ليس ببائنٍ منه»[٢]، ورَدَّ بذلك على الجهميَّة المعتزلة وغيرهم **الذين يقولون**: إنَّ كلام الله بائنٌ منه[٣]، خلقه في بعض الأجسام.

ومعنى قول السَّلف: «إليه[٤] يعود» ما جاء في الآثار[٥]: «إنَّ القرآن يُسرى به، حتَّى لا يبقى في المصاحف منه[٦] حرفٌ، ولا في القلوب منه آيةٌ»[٧].

وقد قال الله تعالى عن المخلوق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾[٨]، ومع هذا؛ فكلمة المخلوق لم[٩] تفارق ذاته وتنتقل إلى غيره.

وما[١٠] جاءت به الآثار [*عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسانٍ وغيرهم من أئمَّة المسلمين.

---

(١) قوله: «ويقوم بغيره» ليس في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**أصول السُّنَّة**» للإمام أحمد -رواية عبدوس العطار- ضمن: «**الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنَّة والأثر**» (ص٣٥٠).
(٣) من قوله: «ورد بذلك...» إلى هنا؛ ليس في (د، ك)، والمثبت من (م، ل)، إلا قوله: «إنَّ» فليس في (ل).
(٤) في (م): «وإليه»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) في (م): «الأثر»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٦) ليست في (م)، وفي (د): «من»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) أخرجه سعيد بن منصور (٩٧)، وعبد الرزاق (٦١٥٤)، وابن أبي شيبة (٣٢١٩٥)، والطبراني (٩/ ١٤١) من قول ابن مسعود.
(٨) الكهف: (٥).
(٩) في (د، ك): «لا»، والمثبت من (م، ل).
(١٠) في (م): «كما» أو: «وكما»، والمثبت من (د، ك، ل).

❐ كالحديث الذي رواه أحمد في **مسنده**، وكتبه إلى المتوكِّل في **رسالته** التي أرسل بها إليه، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَا تَقَرَّبَ العِبَادُ إِلَى اللهِ بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ**». يعني القرآن، وفي لفظٍ: «**بِأَحَبَّ إِلَيهِ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ**»(١).

❐ وقول أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه لمَّا سمع كلام مُسَيْلِمة: «إنَّ هذا كلامٌ لم يخرج من إلٍّ»(٢)؛ **أي**: من ربٍّ.

❐ وقول ابنِ عبَّاسٍ لمَّا سمع قائلًا يقول لميِّتٍ لما وضع في لحده: «اللَّهُمَّ ربَّ القرآن اغفر له»، فالتفت إليه ابن عبَّاسٍ فقال: «مَهْ، القرآنُ كلامُ الله ليس بمربوبٍ؛ منه خرج وإليه يعود»، وهذا الكلام معروفٌ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما(٣).

وقول السَّلف: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ منه بدأ وإليه يعود» -كما استفاضت الآثار عنهم بذلك، كما هو مذكورٌ(٤) في الكتب المنقولة عنهم بالأسانيد المشهورة(٥)- لا يدلُّ على أنَّ الكلام يفارق المتكلِّم وينتقل إلى

---

(١) روي من حديث أبي أمامة بألفاظ متعددة؛ **واللفظ الأول**: أخرجه أحمد (٢٢٣٠٦) -وأورده الإمام أحمد في رسالته إلى المتوكل كما في «**السُّنَّة**» لعبد الله (ص٦٢)-، والترمذي (٣١٥٤)، وقال: (حديث غريب). **واللفظ الثاني**: أخرجه ابن السني -كما في «**زهر الفردوس**» برقم (٢٢٧٨)-.
وقد روي مرسلًا من حديث جبير بن نفير: أخرجه الترمذي (٣١٥٥). وقال الشَّيخ في «**التسعينية**» (١/ ٣٦٧): (المرسل أثبت).

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ٣٠٠). وانظر: «**غريب الحديث**» لأبي عبيد (٤/ ١٢٧).

(٣) أخرجه الطبراني في السُّنَّة -كما في «**التسعينية**» (١/ ٣٦٥)-، واللالكائي (٣٧٦).

(٤) بعدها في (ك) زيادة: «عنهم».

(٥) انظر: «**الرد على الجهمية**» (٣٤٤)، «**النقض**» (١٤٩) كلاهما للدارمي، «**مسائل حرب**» (٣/ ١١٣٢- ١١٣٣)، «**الإبانة**» لابن بطة (٦/ ٦-٧، ٣٢-٣٣، ٣٦)، اللالكائي (٣١٤)، «**السنن الكبير**» للبيهقي (١٩٩٣٢)، «**الحجة**» للأصبهاني (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، وقد جمعها الضياء المقدسي في جزءٍ مفردٍ طبع بعنوان: «**اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن**».

غيره، ولكن هذا دليلٌ على أنَّ الله تعالى هو المتكلِّم بالقرآن، ومنه سُمع، لا أنَّه خلقه في غيره، كما فسَّره بذلك أحمد وغيره من الأئمة؛ **قال أبو بكر الأعين**: (سئل أحمد عن قوله: «القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود»، **فقال أحمد**: «منه خرج»: هو المتكلِّم به، وإليه يعود)، ذكره الخلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»[1] عن عبد الله بن أحمد*][2].

وقد بيَّن السَّلفُ والأئمَّةُ وأتباعُهم فسادَ قول الجهميَّة -**الذين يقولون**: كلامُه مخلوقٌ- بوجوهٍ[3] كثيرةٍ؛ مثل قولهم: لو كان مخلوقًا في غيره، لكان صفةً لذلك المحلِّ، ولاشتُقَّ لذلك المحلِّ منه اسمٌ، **كما** في سائر الصِّفات؛ مثل: العلم والقدرة والسَّمع والبصر والحياة، **وكما** في الحركة والسُّكون، والسَّواد والبياض، وسائر الصِّفات التي لا[4] يُشترط لها الحياة؛ فإنَّها إذا قامت بمحلٍّ، كانت صفةً لذلك المحلِّ دون غيره، واشتُقَّ لذلك المحلِّ منها اسمٌ دون غيره؛ [***فإنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها على ذلك المحلِّ دون غيره، وسُمِّيَ بالاسم المشتقِّ منها ذلك المحلُّ دون غيره**.

وطَرْدُ هذا عند السَّلف وجمهور أهل الإثبات: **أسماءُ الأفعال**؛

---

(١) «**السُّنَّة**» (١٨٥٩).

(٢) ما بين النَّجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «وما جاءت به الآثار -مثل قول خبَّاب بن الأرتِّ: تقرَّبْ إلى الله بما استطعتَ؛ فإنَّك لن تتقرَّب إليه بشيءٍ أحبَّ إليه ممَّا خرج منه. وروي ذلك مرفوعًا، ونحو ذلك- أولى أن لا يدلَّ على أنَّ الكلام يفارق المتكلِّم وينتقل إلى غيره؛ ولكن هذا دليلٌ على أنَّ الله سبحانه هو المتكلِّم بالقرآن ومنه سُمع، لا أنَّه خلقه في غيره. وقد بين السلف». وفي (م) وقع اضطراب في الكلام وتقديم وتأخير، والظاهر أن الشيخ قد عدل عن الصيغة الأولى -الواردة في (ل)- إلى الصيغة الأخرى -الواردة في (د، ك)-؛ فلم يحسن ناسخ (م) تحرير الموضع فلفق بين الصيغتين.

(٣) في (د، ك): «من وجوه»، والمثبت من (م، ل).

(٤) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م، ل).

كالخالق[١]، والعادل، وغير ذلك.

وأمَّا من لم يَطْرُدْ ذلك[٢]، بل زعم[٣] أنه يوصف **بصفات الأفعال**، وهي عنده المفعولات المباينة له، ويُشتقُّ له منها اسمٌ= فقوله متناقضٌ؛ ولهذا نقضت المعتزلة قول هؤلاء بما سلَّموه لهم، وبَسْطُ هذا له موضعٌ آخر[٤].

والمقصود هنا[٥]: التَّنبيهُ على:

❏ الفَرق بين «**المتكلِّم**» و«**المُريد**» وغيرهما، حيث جاءت النُّصوص باسم «**العليم**» و«**القدير**» و«**السَّميع**» و«**البصير**»، ولم تأت[٦] باسم «**المُريد**» و«**المتكلِّم**» بما يدلُّ على مطلق الإرادة والكلام، وإنَّما جاءت بما يدلُّ على الكلام المحمود، والإرادة المحمودة، لا باسمٍ يشترك فيه المحمود والمذموم.

❏ وأنَّ الكلام والإرادة ممَّا يقوم بالرَّبِّ تعالى ويوصف به؛ ليس ذلك أمرًا منفصلًا عنه، كما تزعم الجهميَّة والمعتزلة.

والتَّنبيهُ على أنَّه*[[٧] لو كان كلامُ الله مخلوقًا في محلٍّ:

١- لكان ذلك المحلُّ هو المتكلِّمَ به، وكانت الشَّجرة -مثلًا- هي القائلة[٨] لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾[٩].

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «والقادر»، ولعلها محرَّفة عن: «والغافر».

(٢) كالكلابية ومن تبعهم كالأشعرية.

(٣) في (م): «زعموا»، والمثبت من (د، ك).

(٤) انظر: ما سيأتي (ص٦٠٥)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٤٣) «**الاستغاثة**» (ص١٤٥) «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٣) (١٢/ ٣١٣) «**المنهاج**» (٣/ ٣٥٥).

(٥) انظر: (ص١٢٦).

(٦) قوله: «ولم تأت» في (د، ك): «لم يأت» -وهي مهملة في (ك)-، والمثبت من (م).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «واشتق لذلك المحل منها اسم دون غيره فلو كان...».

(٨) في (د، ك): «القائل»، والمثبت من (م، ل).

(٩) طه: (١٤).

٢- ولوجب أن يكون ما أنطق الله به بعضَ مخلوقاته كلامًا له، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾(١)، وقد كان النَّبيُّ ﷺ يُسَلِّم عليه الحَجَرُ؛ وقال: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الآنَ**»(٢)، وقد سبَّح الحصى بيديه حتَّى سُمع تسبيحُه(٣)، وأمثالُ ذلك كثير(٤).

والله هو الذي أنطق هذه الأجسام(٥)؛ فلو كان ما يخلقه من النُّطق والكلام كلامًا له؛ لكان ذلك كلامَ الله -كما أنَّ القرآنَ كلامُ الله-، وكان لا فرق بين أن ينطق هو، وبين أن ينطق غيره من المخلوقات، وهذا ظاهر الفساد.

وكان قدماء الجهميَّة تُنكر(٦) أن يكون الله يتكلم؛ فإنَّ حقيقة مذهبهم أنَّ الله لا يتكلَّم، ولهذا قَتل المسلمون أوَّلَ مَن أظهر هذه البدعة في الإسلام، الجعدَ بن درهم، ضحَّى به خالد بنُ عبدِ الله القَسْريُّ في يوم النَّحر، وقال: «ضحُّوا أيُّها الناس! تقبَّل الله ضحاياكم؛ فإنِّي مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا!»، ثُمَّ

(١) فصلت: (٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤٦) من حديث جابر بن سمرة.

(٣) قوله: «حتى سمع تسبيحه» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
والحديث: أخرجه ابن أبي عاصم في «**السُّنَّة**» (١١٤٦)، والبزار (٤٠٤٠)، والطبراني في «**الأوسط**» (١/ ٢٤٤) من حديث أبي ذر الغفاري.
وأخرجه ابن عساكر (٣٩/ ١٢١)، وابن الجوزي في «**العلل**» (٣٢٧) من حديث أنس.
وأسانيدهما لا تخلو من مقال، انظر تفصيل ذلك في: «**أنيس الساري**» (٤/ ٢٧٧١).

(٤) ليست في (ك)، وفي (د): «كثيرة»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «والله هو الذي أنطق هذه الأجسام» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).

(٦) في (م): «ينكر»، ويحتمل أن تقرأ: «ينكرون»، والمثبت من (د، ك، ل).

نزل فذبحه[١].

ثُمَّ إنَّهم صاروا **يقولون**: «إنَّه متكلِّم مجازًا».

ثُمَّ بعد ذلك أظهروا القول بأنَّه متكلِّمٌ حقيقةً؛ وفسَّروا[٢] ذلك بأنَّه خالقٌ للكلام[٣] في غيره[٤].

وكان هذا من التَّلبيس على النَّاس؛ فإنَّ المتكلِّم عند النَّاس من قام به الكلام، لا من أحدثه في غيره، كما أنَّ «**المريد**» و«**الرَّحيم**» و«**السَّميع**» و«**البصير**» و«**العالم**» و«**القادر**» من قامت به الإرادة، والرحمة، والسَّمع، والبصر، والعلم، والقدرة؛ لا من أحدث ذلك في غيره.

وكذلك **الإرادة**؛ فإنَّ من[٥] الجهميَّة والمعتزلة وغيرهم **من يقول**: «إنَّه لا إرادة له»، كما يقوله من يقوله من المعتزلة البغداديِّين.

ومنهم من يقول: «له إرادةٌ أحدثها لا في محلٍّ»، كما يقوله البصريُّون منهم؛ والشِّيعةُ المتأخِّرون وافقوهم على ذلك، ولهم قولان كالمعتزلة[٦].

وهو مِن أفسدِ الأقوال من وجهين:

۞ من جهة إثباتهم صفةً لا في محلٍّ.

۞ ومن جهة إثباتهم حادثًا أحدثه لا بإرادةٍ.

---

(١) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٣)، والدارمي في «**الرد**» (١٣)، و«**النقض**» (١٥٥)، والخلال في «**السُّنَّة**» (٥/ ٨٨)، والآجري في «**الشريعة**» (٣/ ١١٢٢)، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٥٦٣)، وابن بطة في «**الإبانة**» (٦/ ١١٩)، واللالكائي (٥١٢).

(٢) في (د، ك): «وقرروا»، والمثبت من (م، ل).

(٣) في (م): «الكلام»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٤) وهو قول المعتزلة. وقد بيَّن الشَّيخ الفرق بين مقالتي الجهمية والمعتزلة في: «**الفتاوى**» (١٢/ ٣١١، ٥٠٨) (١٥/ ٢٢١)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٤٤).

(٥) قوله: «فإن من» في (م): «من»، وفي (ل): «ومن»، والمثبت من (د، ك).

(٦) قوله: «ولهم قولان كالمعتزلة» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د، ك)، ولعلها من الزيادات.

فهذا[١] **المصنِّفُ** احترز عن مذهب هؤلاءِ، وأحسن في ذلك.

ولكنْ هذا **المصنِّفُ** اختصر هذه **العقيدة** من كتب المتكلِّمين الصِّفاتيَّة الذين يثبتون ما ذكره من الصِّفات بما نبَّه عليه من الطُّرق **العقليَّة**، ويسمُّون ذلك **العقليَّات**، وأمَّا أمر المعاد؛ فيجعلونه كلَّه[٢] من باب **السَّمعيَّات**؛ لأنَّه ممكنٌ في **العقل**، والصَّادق قد أخبر به.

وأمَّا الفلاسفة والمعتزلة [*والكَرَّامية، وكثيرٌ من الصُّوفيَّة، وكثيرٌ من أهل الفقه والحديث من أصحاب الأئمَّة الأربعة، وسلف الأمَّة وأئمَّتها*][٣]= فيجعلون المعاد أيضًا من **العقليَّات**، ويثبتونه[٤] **بالعقل**؛ ويخوض أهل التَّأويل منهم فيه[٥]، كما خاض الصِّفاتيَّة في ذلك.

[*ولكن **المصنِّف** سلك في ذلك طريقةَ أبي عبد الله الرَّازيِّ؛ فأثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة **بالعقل**، وأثبت السَّمع والبصر والكلام **بالسَّمع**، ولم يُثبت شيئًا من الصِّفات الخبريَّة.

وأمَّا مَن قبل هؤلاء -كأبي المعالي الجوينيِّ وأمثاله، والقاضي أبي يعلى وأمثاله-؛ فيثبتون جميع هذه الصِّفات **بالعقل**، كما كان يسلكه القاضي أبو بكرٍ، ومَن قبله كأبي الحسن الأشعريِّ، وأبي العبَّاس القلانسيِّ، ومَن قبلهم كأبي محمَّد ابن كُلَّابٍ، والحارث المحاسبيِّ، وغيرهما.

---

(١) في (م): «وهذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، ونصُّها في (د، ك): «والكرامية وغيرهم وكثير من أهل الحديث والفقه من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم وكثير من الصوفية وسلف الأمة وأئمتها».
(٤) في (م) أصلحها إلى: «ويثبتونها»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) قوله: «ويخوض أهل التأويل منهم فيه» في (م، ل): «ويخوضون في التأويل فيه»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «منهم» فليس في (ك).

وهكذا السَّلف والأئمَّة -كالإمام أحمد بن حنبلٍ وأمثاله- يُثبتون هذه الصِّفات **بالعقل**، كما ثبتت[(١)] **بالسَّمع، وهذه الطَّريقة أعلى وأشرفُ من طريقة هؤلاء المتأخِّرين**، كما سنبيِّنه[(٢)] إن شاء الله تعالى.

وأيضًا: فأئمَّة الصِّفاتيَّة المتقدِّمون[(٣)] -كابن كُلَّابٍ، والحارث المحاسبيِّ، والأشعريِّ، وأبي العبَّاس القلانسيِّ[(٤)]، وأبي عبد الله ابن مجاهدٍ، وأبي الحسن الطَّبريِّ، والقاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ، وأبي إسحاق الإسفرايينيِّ، وأبي بكر ابن فُورَك، وغيرِهم- يثبتون الصِّفات الخبريَّةَ التي ثبت أنَّ الرَّسول ﷺ أخبر بها؛ وكذلك سائرُ طوائف الإثبات -كالسَّالمية، والكَرَّامية، وغيرهم-؛ وهذا مذهب السَّلف والأئمَّة*][(٥)].

ولا ريب أنَّ ما أثبته هؤلاء الصِّفاتية المتأخِّرون[(٦)] من صفات الله تعالى ثابتٌ **بالشَّرع** مع **العقل**، وهو متَّفَقٌ عليه بين سلف الأمَّة وأئمَّتها، وإنَّما خصُّوا[(٧)] هذه الصِّفات بالذِّكر دون غيرها؛ لأنَّها هي التي دلَّ **العقل** عليها عندهم[(٨)]، كما نبَّه عليه **المصنِّف**.

ولكن لا يلزم من عدم الدَّليل المعيَّن عدمُ المدلول؛ فلا يلزم نفيُ ما سوى هذه من الصِّفات، **والسَّمعُ** قد[(٩)] أثبت صفاتٍ أخرى.

(١) في (م): «تثبت»، والمثبت من (د، ك).
(٢) في (د): «سيتبين»، وفي (ك): «وسنبين»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «المتقدمين»، والمثبت من (د، ك).
(٤) قوله: «وأبي العباس القلانسي» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د، ك).
(٧) في (د، ك): «خصوص»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د، ك).
(٩) في (د، ك): «فقد»، والمثبت من (م، ل).

[*وأيضًا: فإنَّ الرَّازيَّ ونحوَه ممَّن لم يُثبت السَّمع والبصر والكلام إلا **بالسَّمع**= قد جعل **السَّمع** طريقًا إلى إثبات الصِّفات[(١)].

ولا نِزاعَ بينهم أنَّه طريقٌ صحيحٌ، لكن يفرِّقون بين ما أثبتوه، وبين ما توقَّفوا في[(٢)] ثبوته؛ بأنَّ **العقل**[(٣)] دلَّ على ما أثبتناه، ولم يدلَّ على ما توقَّفنا فيه.

ولهم فيما لم يُثبتوه **طريقان**: **منهم** من نفاه، **ومنهم** من توقَّف فيه[(٤)]، فلم يحكم فيه بإثباتٍ ولا نفيٍ؛ وهذه طريقةُ محقِّقيهم -كالرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما-*][(٥)].

ومن الناس من يثبت صفاتٍ أخرى **بالعقل**.

فالذي اتَّفق عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسولُه ﷺ، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فإنَّه قد عُلم **بالسَّمع** مع **العقل**[(٦)] أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[(٨)]، وقال تعالى:

(١) سبق الإشارة إلى مذهب الرازي (ص١٣٤).
(٢) في (م): «عن»، والمثبت من (د، ك).
(٣) قوله: «بأن العقل» في (م): «أن السمع»، والمثبت من (د، ك).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «صفات أخرى. بل ومن الناس...».
(٦) قوله: «بالسمع مع العقل» ليس في (م)، وفي (ل): «بالشرع مع العقل»، والمثبت من (د، ك).
(٧) الشورى: (١١).
(٨) مريم: (٦٥).

﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[٢].

وقد عُلم **بالعقل** أنَّ المِثْلَين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه؛ فلو كان المخلوق مِثْلًا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقِدَمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقِدَمه، بل يجب حدوثه وإمكانه، فلو كانا متماثلين[٣] للزم اشتراكُهما في ذلك؛ فكان كلٌّ منهما يجب وجوده وقِدَمه، ويمتنع وجوب وجوده وقِدَمه، ويجب حدوثه وإمكانه؛ فيكون كلٌّ منهما: واجبَ القِدَم واجبَ الحدوث، واجبَ الوجود ليس واجبَ الوجود، يمتنع قِدَمه لا يمتنع قِدَمه[٤] **وهذا جمعٌ بين النَّقيضين**[٥].

فإذا عُرف هذا؛ فنقول[٦]: إنَّ الله سمَّى نفسه في القرآن بـ: «**الرَّحمٰن الرَّحيم**»، ووصف نفسه في القرآن[٧] بـ: «**الرَّحمة**» و«**المحبَّة**»؛ كما قال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[٨]، وقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ

---

(١) البقرة: (٢٢). (٢) الإخلاص: (٤).

(٣) في (م): «مثلين»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٤) قوله: «كل منهما: واجب القِدَم، واجب الحدوث، واجب الوجود، ليس واجب الوجود، يمتنع قِدَمه، لا يمتنع قِدَمه» في (م): «كل واحد منهما: واجب القدم ...[موضع كلمة لم تظهر في مصورة النسخة] والحدوث، وواجب الوجود، وليس واجب الوجود، ويمتنع قِدَمه، ولا يمتنع قِدَمه»، والمثبت من (د، ك، ل)، إلا قوله: «يمتنع» في (د، ك): «ويمتنع».

(٥) بعدها في (م) زيادة بمقدار (١١) سطرًا، وقد تكررت في موضع آخر (ص١٧١)، وصواب موضعها هناك.

(٦) في (ك): «فيقال»، والمثبت من (م، د، ل).

(٧) قوله: «في القرآن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).

(٨) غافر: (٧).

شَيْءٍ﴾[١]، وقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٤﴾[٣]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٩٥﴾[٤]، و﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٤٦﴾[٥]، و﴿يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾[٦]، ونحو ذلك.

ومن النَّاس من جعل حبَّه ورحمته عبارةً عمَّا يخلقه من النِّعمة، كما جعل بعضهم إرادته عبارةً عمَّا يخلقه من المخلوقات؛ وهذا ظاهر البطلان، لا سيَّما على أصل الصِّفاتيَّة.

ومنهم من جعل حبَّه ورحمتَه هي إرادتَه، ونفى أن يكون له صفاتٌ هي الحبُّ والرِّضا والرَّحمة والغضبُ غيرَ الإرادة.

فيقال لهذا القائل: لِمَ أثبتَّ له إرادةً، وأنَّه مريدٌ حقيقةً، ونفيتَ حقيقة الحبِّ والرَّحمة ونحو ذلك؟

فإن قال[٧]: لأنَّ إثبات هذا تشبيهٌ؛ لأنَّ الرَّحمة رِقَّةٌ تلحق المخلوق[٨]، والرَّبُّ منزَّهٌ[٩] عن مثل صفات المخلوقين.

قيل له: وكذلك يقول لك[١٠] مُنازعك في الإرادة: إنَّ الإرادة المعروفة مَيلُ الإنسان إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضرُّه[١١]، والله تعالى

---

(١) الأعراف: (١٥٦).
(٢) المائدة: (٥٤).
(٣) التوبة: (٤).
(٤) البقرة: (١٩٥).
(٥) آل عمران: (١٤٦).
(٦) الصف: (٤).
(٧) في (ك): «قيل»، والمثبت من (م، د، ل).
(٨) في (م): «المخلوقات»، وفي (ك): «الملحوق»، والمثبت من (د، ل).
(٩) في (ل): «ينزه»، والمثبت من (م، د، ك).
(١٠) قوله: «وكذلك يقول لك» في (م): «فكذلك يقول»، وفي (ل): «وكذلك يقول»، والمثبت من (د، ك).
(١١) قوله: «جلب ما ينفعه ودفع ما يضره» في (د، ك، ل): «ما ينفعه وما يضره»، والمثبت من (م).

منزَّهٌ عن أن يحتاج[١] إلى عباده، وهم لا يبلغون ضرَّه ولا نفعَه، بل هو الغنيُّ عن خلقه كلِّهم.

فإن قلتَ: الإرادة التي نُثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوقين[٢]؛ كما أنَّا قد اتَّفقنا وسائر المسلمين على أنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وليس هو مثلَ سائر الأحياء العلماء القادرين.

قال لك أهلُ الإثبات: وكذلك الرَّحمة والمحبَّة التي نُثبتها لله؛ ليست مثل رحمة المخلوق ومحبَّة المخلوق.

فإن قلتَ: لا أعقل من الرَّحمة والمحبَّة[٣] إلَّا هذا.

قال لك النُّفاة: ونحن لا نعقل من الإرادة إلَّا هذا.

ومعلومٌ عند كلِّ عاقلٍ أنَّ إرادتنا ومحبَّتنا ورحمتنا بالنِّسبة إلينا؛ كإرادته ومحبَّته ورحمته بالنِّسبة إليه؛ فلا يجوز التَّفريق بين المتماثلين -فنُثبِتُ له إحدى الصِّفتين ونَنْفي[٤] الأخرى-، وليس في **العقل** ولا في **السَّمع** ما يوجب التَّفريق؛ **إذ أكثر ما يقال**: إنِّي أُثبت الإرادة **بالعقل**؛ لأنَّ وجود التَّخصيص في المخلوقات دلَّ على الإرادة.

فيقال لك: انتفاءُ الدَّليل المعيَّن لا يقتضي انتفاء المدلول. فَهَب[٥] أنَّ مثل هذا الدَّليل لا يَثْبُتُ في الرَّحمة والمحبَّة؛ فمن أين نفيت ذلك؟! **ثُمَّ يقال**: بل **السَّمع** أثبت ذلك أيضًا.

---

(١) قوله: «أن يحتاج» في (د، ك): «الاحتياج»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (ل): «المخلوق»، والمثبت من (م، د، ك).
(٣) في (د): «ولا المحبة»، والمثبت من (م، ك، ل).
(٤) قوله: «فنثبت... وننفي» في (د): «فيثبت... وينفى»، وفي (ك): «فيثبت...ونفى»، وفي (ل): «فثبت...وتنفى»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «وهب»، والمثبت من (د، ك، ل).

وقد يُسلك في إثبات ذلك نظير الطَّريق **العقليِّ**[١] الذي أثبت به الإرادة؛ **فيقال**: ما في المخلوقات من وجود المنافع للمحتاجين[٢]، وكشف الضُّرِّ عن المضرورين، والإحسان إلى المخلوقات، وأنواع الرِّزق والهدى والمسرَّات[٣]= هو[٤] دليلٌ على رحمة الخالق سبحانه.

والقرآن يُثبت دلائل الرُّبوبيَّة بهذه[٥] الطَّريق؛ **تارةً** يدلُّهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويثبت علمه وقدرته ومشيئته، **وتارةً** يدلُّهم بالنِّعم والآلاء على وجود بِرِّه وإحسانه المستلزم[٦] رحمته.

وهذا كثيرٌ في القرآن -وإن لم يكن مثل الأوَّل أو أكثر منه؛ لم يكن أقلَّ منه بكثيرٍ- كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ﴾[٧]، وقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلۡمَآءَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡجُرُزِ فَنُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۚ أَفَلَا يُبۡصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾[٨]، وقوله في سورة الرَّحمٰن بعد[٩] ذكرِ كلِّ نوعٍ من هذه الأنواع: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

وفي الجملة؛ فما ذكره في القرآن من الأمثال والآيات؛ **تارةً** يقرِّر بها

(١) قوله: «في إثبات ذلك نظير الطريق العقلي» في (م): «في مثل ذلك نظرا بطريق العقل»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) في (ل): «إلى المحتاجين»، والمثبت من (م، د، ك).
(٣) في (م): «والمبشرات»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٦) في (م): «المستلزمة»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٧) البقرة: (٢١-٢٢).
(٨) السجدة: (٢٧).
(٩) بعدها في (ك) زيادة: «أن».

نفس[١] مشيئته وقدرته وخلقه، **وتارةً** يقرِّر بها إحسانه وإنعامه ورحمته، وهذه الطَّريق مستلزمةٌ للأولى من غير عكسٍ؛ فإنَّه يلزم من وجود الإحسان والرَّحمة؛ وجود القدرة والمشيئة من غير عكسٍ.

وقِسْ على هذا غيرَه من الصِّفات؛ [*مثلَ إثبات حكمته ومحبَّته التي ينبني[٢] عليها حكمةُ خلقه وأمره؛ هو أيضًا مما يُعلم **بالسَّمع، وبالعقل**[٣] أيضًا، كما تُعلم إرادته، وكما تُعلم محبَّته، وهذه المسائل مبسوطةٌ في مواضعَ[٤]، وإنَّما ذكرنا[٥] في هذا الشَّرح ما يناسب حال هذه **العقيدة المختصرة المشروحة**.

وقد بسطنا في غير هذا الموضع الكلامَ في **محبَّة الله تعالى**، وذكرنا أنَّ للنَّاس في هذا الأصل العظيم **ثلاثةَ أقوالٍ**[٦]:

أحدها: أنَّ الله تعالى يُحِبُّ ويُحَبُّ؛ كما قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٧]، فهو المستحقُّ أن يكون له كمال المحبَّة دون ما سواه، وهو سبحانه يُحِبُّ ما أمر به، ويُحِبُّ عباده المؤمنين، وهذا قول سلف الأُمَّة وأئمَّتها، وقول أئمَّة شيوخ المعرفة.

والقول الثَّاني: أنَّه يستحقُّ أن يُحَبَّ، لكنَّه لا يُحِبُّ إلَّا بمعنى أنَّه يريد، وهذا قول كثيرٍ من المتكلِّمين، ومن وافقهم من الصُّوفيَّة.

---

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م، د، ل).
(٢) في (م، ك): «يبتنى»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «والعقل»، والمثبت من (د، ك).
(٤) انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٤٦) (١٣/ ٢٩٩).
(٥) في (م): «ذكرت»، والمثبت من (د، ك).
(٦) وفي «**النبوات**» (١/ ٣٦٦) جعل القسمة رباعيَّة؛ حيث زاد قولًا رابعًا، وهو: أنه يُحِبُّ ولا يُحَب. وهذا القول يقابل القول الثاني هنا، وقد حكاه أيضًا في: «**المنهاج**» (٥/ ٣٩٢).
(٧) المائدة: (٥٤).

والثَّالث: أنَّه لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وإنَّما محبَّة العباد له: «إرادتُهم طاعتَه»، وهذا قول الجهميَّة ومَن وافقهم من متأخِّري أهل الكلام والرَّأي[(١)*][(٢)].

وممَّا يوضِّح ذلك: أنَّ وجوب تصديق كلِّ مسلم بما أخبر الله به ورسوله[(٣)] ﷺ من صفاته ليس موقوفًا على أن يقوم[(٤)] دليلٌ عقليٌّ على تلك الصِّفة بعينها؛ فإنَّه ممَّا يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الرَّسول ﷺ إذا أخبرنا[(٥)] بشيءٍ من صفات الله تعالى وجب علينا التَّصديق به، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا.

ومن لم يُقرَّ بما جاء به الرَّسول حتَّى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَاته[(٦)]﴾[(٧)]، ومن سلك هذا[(٨)] السَّبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنًا بالرَّسول ﷺ، ولا متلقِّيًا[(٩)] عنه الإخبار بشأن الرُّبوبيَّة، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرَّسول بشيءٍ من ذلك، أو لم يخبر[(١٠)]؛ **فإنَّ ما**

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «والرازي»، والظاهر أنها محرفة عن المثبت، وانظر: «**الدرء**» (٦/ ٦٢، ٦٥)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٣٤٣)، «**النبوات**» (١/ ٣٣٧).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).

(٣) قوله: «أخبر الله به ورسوله» في (م): «أخبر به رسوله»، وفي (د): «أخبر به الله ورسوله»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) بعدها في (ل) زيادة: «عليه».

(٥) في (م): «أخبر»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٦) كذا في (د، ك، ل) وهي قراءة الجمهور، وفي (م): «رسالته» وهي قراءة ابن كثير وحفص. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٢٦٢).

(٧) الأنعام: (١٢٥).

(٨) في (ل): «هذه»، والمثبت من (م، د، ك).

(٩) في (م): «متلقنًا»، والمثبت من (د، ك، ل).

(١٠) بعدها في (ك، ل) زيادة: «به».

أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدِّق به، بل يَتَأَوَّله أو يفوِّضه، **وما لم يخبر به** إن علمه بعقله آمن به؛ وإلَّا فلا.

وحينئذٍ: فلا فرق[١] عند من سلك هذا[٢] السَّبيل بين وجود الرَّسول ﷺ وإخباره، وبين عدم الرَّسول وعدم إخباره، وكان ما يُذكر من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب[٣] عديمَ الأثر عنده. وهذا قد صرَّح به أئمَّة هذا الطَّريق الذين أعرضوا عن[٤] الطَّريق النَّبويَّة؛ **فمنهم**[٥] من يحيل على القياس العقليِّ[٦]، **ومنهم**[٧] من يحيل على الكشف الشُّهوديِّ[٨]؛ وكلٌّ من الطَّريقينِ فيها من الاضطراب والاختلاف[٩] ما لا ينضبط، وليست واحدةٌ منها[١٠] تحصِّل المقصود بدون الطَّريق النَّبويَّة.

والطَّريق النَّبويَّة تحصِّل[١١] الإيمان النَّافع في الآخرة بدون ذلك[١٢]؛ ثُمَّ إن حصل **قياسٌ** أو **كشفٌ** يوافق[١٣] ما أخبر به الرَّسول ﷺ= كان حسنًا؛ مع أنَّ القرآن قد نبَّه على الطُّرق الاعتباريَّة التي بها

---

(١) قوله: «وإلا فلا وحينئذٍ فلا فرق» في (د، ك): «وإلا فلا فرق»، وفي (ل): «وإلا فلا. فلا فرق»، والمثبت من (م).
(٢) في (د، ك، ل): «هذه»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «في هذا الباب» ليس في (م، د، ك)، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «الذين أعرضوا عن» في (د، ك، ل): «ثم»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «منهم»، وفي (د، ك): «فيهم»، والمثبت من (ل).
(٦) ليست في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٧) في (د، ك): «وفيهم»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٩) قوله: «الاضطراب والاختلاف» في (م): «الاختلاف والاضطراب»، والمثبت من (د، ك، ل).
(١٠) في (د، ك، ل): «منهما»، والمثبت من (م).
(١١) في (د، ك): «بها يحصل»، والمثبت من (م، ل).
(١٢) في (م): «تلك الطريق»، والمثبت من (د، ك، ل).
(١٣) في (ل): «فوافق»، والمثبت من (م، د، ك).

يُستدلُّ(١) على مثل ما في القرآن، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾(٢)، فأخبر أنَّه يُري عبادَه من الآيات المشهودة -التي هي أدلَّةٌ عقليَّةٌ- ما يبيِّن أنَّ القرآن حقٌّ(٣).

وليس لقائلٍ أن يقول: «إنَّما خُصَّت هذه الصِّفات [*السَّبع*](٤) بالذِّكر؛ لأنَّ **السَّمع** موقوفٌ عليها دون غيرها»؛ فإنَّ(٥) الأمر ليس كذلك؛ لأنَّ التَّصديق **بالسَّمعيَّات** ليس موقوفًا على إثبات السَّمع والبصر ونحو ذلك.

[*]**فإن قيل**: إنَّما نفينا «**الرَّحمة**» و«**المحبَّة**» و«**الرِّضا**» و«**الغضب**» ونحو ذلك من الصِّفات؛ لأنَّه لا يُعقل لها حقيقةٌ تليق بالخالق إلَّا «**الإرادة**»؛ فـ«**المحبَّة**» و«**الرِّضا**» إرادة الإحسان، و«**الغضب**» إرادة العقاب(٦)؛ فالفرق بينهما بحسب تعلُّقاتها، لا أنَّ هذه في نفسها ليست هذه.

قيل: هذا باطلٌ؛ فإنَّ نصوص الكتاب والسُّنَّة والإجماع مع الأدلَّة العقليَّة تُبيِّن الفرق؛ فإنَّ الله سبحانه يقول: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ﴾(٨)؛ فبيَّن أنَّه لا يرضى هذه المحرَّمات؛ مع أنَّ كلَّ شيءٍ كائنٌ بمشيئته(٩).

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾(١٠)، وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟

---

(١) قوله: «التي بها يستدل» في (ل): «التي يستدل بها»، والمثبت من (م، د، ك).
(٢) فصلت: (٥٣).
(٣) انظر: «**الفتاوى**» (١٤/ ١٨٩)، «**الدرء**» (٣/ ١٣٤).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وهي ملحقة بطرَّته -بخط الناسخ-.
(٥) في (م، ل): «لأن»، والمثبت من (د، ك).
(٦) بعدها في (د، ك) زيادة: «منه».
(٧) الزمر: (٧).
(٨) النساء: (١٠٨).
(٩) في (د): «بمسببه»، وفي (ك): «بسببه»، والمثبت من (م).
(١٠) البقرة: (٢٠٥).

ﵟاللَّهَ وَالرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾ﵞ[(١)]، وقال تعالى: ﵟوَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ﵞ[(٢)].

ثم قالت المعتزلة: وهو لا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان، فهو لا يريد ذلك ولا يشاؤه فيكون في ملكه ما لا يشاؤه.

وقالت الجهمية: بل ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فتكون المشيئة هي المحبَّة وهي الرضا، فما أحبَّه ورضيه كان، وما لم يُحِبَّه ولم يَرْضَه لم يكن.

وأما السَّلف والأئمة وأتباعهم فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، **ويقولون**: إن الله لا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان.

وقد اتفق العلماء على أنه لو قال: «والله لأصلينَّ هذا الفرض الذي فرضه الله إن شاء الله» ولم يفعل ذلك؛ لم يكن عليه كفَّارةُ يمين، **ولو قال**: «إنْ أمَرَ الله بذلك وأحبَّه ورضيه»؛ كان عليه كفَّارةُ يمين.

وإذا كان قد يشاء ما لا يُحِبُّ ويُحِبُّ ما لا يشاء؛ امتنع أن تكون إحدى الصِّفتين هي الأخرى أو نوعٌ من الأخرى، بل قد تتلازمان في بعض المواضع[(٣)].

---

(١) آل عمران: (٣٢). (٢) البقرة: (١٩٠).

(٣) من قوله: «وقال تعالى: أطيعوا الله والرسول...» إلى هنا؛ من زيادات (م)، وهي ملحقة بطرَّته -بخط الناسخ-. وقد وردت الآيتان في الطرَّة عند هذا الموضع، وأما بقيَّة الكلام -وهو قوله: «ثم قالت المعتزلة...إلخ»- فقد ورد في ظهر الورقة التي تليها، والظَّاهر أنَّه تتَّمة له، وقد وافق كثيرٌ من الكلام أطرافَ الورق فذهب موضعه؛ فاجتهدت في قراءته قدر المستطاع. ولم يصحِّح النَّاسخ عليه ولم يشر لموضعه؛ إلا أن الظَّاهر أنه لحَقٌ ولعل هذا موضعه؛ لأمور: ١.أنَّ النَّاسخ ليس من عادته التحشية، ٢. أن النَّاسخ إذا ألحق فليس من عادته التَّصحيح على اللَّحَق -وأما الإشارة إلى الموضع فقد أهملها في مواضع-، ٣. أنَّها من كلام الشَّيخ كما هو ظاهر، وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٣٤٠، ٤٧٦)، =

وقد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام، وبإجماع سلف الأمَّة -وهذا[١] قبل حدوث أقوال النُّفاة من الجهميَّة ونحوهم- أنَّ الله يُحِبُّ الإيمان والعمل الصَّالح، ولا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان، وأنَّه يرضى هذا ولا يرضى هذا، والجميعُ بمشيئته وقدرته.

والذين لم يفرِّقوا؛ لهم تأويلان[٢]:

۞ **تارةً يقولون**: «لا يرضاه لعباده المؤمنين»، **فهم يقولون**: «لا يحبُّ الإيمان والعمل الصَّالح ممَّن لم يفعله، كما لم يُرِدْهُ ممَّن لم يفعله»، **ويقولون**: «إنَّه يحبُّ الكفر والفسوق والعصيان ممَّن فعله، كما أراده ممَّن فعله».

وفساد هذا القول ممَّا يُعلم[٣] بالاضطرار من دين الإسلام، مع دلالة[٤] الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف على فساده.

۞ **وتأويلهم الثَّاني**: **أنَّهم**[٥] **قالوا**: «لا يرضاه دينًا»، **كما يقولون**: «لا يريده دينًا»؛ **ومعناه**[٦] **عندهم**: أنَّه لا يريد أن يثيب فاعلَه؛ إذ جميع

= «**المنهاج**» (٣/ ١٥، ١٩، ١٥٩، ١٨١) (٥/ ٣٥٩)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٣)، «**الدرء**» (١/ ٨٣).

وأما تفريقه للَّحَقِ وعدم إشارته لموضعه؛ فإنه نصٌّ مزيدٌ فربَّما جاء أوَّله في طرَّة الأصل المنقول منه وتتمَّته في ورقة ملحقة -ولهذا نظائر كثيرة-؛ فاستبهم على ناسخنا موضعه، كما وقع في مواضع من النسخة -ومن نسخة (ك) أيضًا- حين ألحق نصوصًا مزيدةً في غير موضعها.

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٢) تصحَّفت في الأصول (م، د، ك) إلى: «تأويلات». وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٣٤١، ٤٧٧)، «**المنهاج**» (٣/ ١٥٩) (٥/ ٣٠٣)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٧٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٥).

(٣) في (م): «نعلمه»، والمثبت من (د، ك).

(٤) في (م): «أدلة»، والمثبت من (د، ك).

(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «أو معناه»، والمثبت من (د، ك).

الموجودات والأفعال عندهم بالنِّسبة إليه سواءٌ؛ لا يُحِبُّ منها شيئًا دون شيءٍ، ولا يبغض منها شيئًا دون شيءٍ.

وقد بُسط الكلام على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أُخَرَ(١).

وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ ما يجب إثباته لله تعالى من الصِّفات ليس مقصورًا على ما ذكره هؤلاءِ -مع إثباتهم(٢) بعض صفاته **بالعقل**، وبعضها **بالسَّمع**-؛ فإنَّ من عرف حقائقَ أقوال النَّاس وطرقهم(٣) التي دعتهم إلى تلك الأقوال؛ حصل له العلم والرَّحمة، فعَلِمَ الحقَّ، ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، وهذه خاصَّة(٤) أهل السُّنَّة المتَّبعين للرَّسول ﷺ؛ فإنَّهم يتَّبعون الحقَّ، ويرحمون مَن خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله؛ وأهل البدع يبتدعون بدعةً باطلةً(٥)، ويكفِّرون مَن خالفهم فيها(٦)*](٧).

---

(١) قوله: «وقد بسط الكلام على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أخر» في (م): «وبسط هذا الكلام -على فساد هذا القول ومناقضته- يرد في مواضع أخر»، والمثبت من (د، ك).

(٢) في (م): «إثباته»، والمثبت من (د، ك).

(٣) في (م): «وطريقتهم»، والمثبت من (د، ك).

(٤) قوله: «وهذه خاصة»، في (م): «وكان مع»، والمثبت من (د، ك).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).

(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك). وكان السياق في (ل): «ذلك. فصل ومن شأن...»، ووردت الزيادة في (م): «ذلك. فصل فإن قيل... خالفهم. فصل ومن شأن...»، وفي (د، ك): «ذلك. فصل فإن قيل... خالفهم فيها. ومن شأن...»، ولعل الصواب -كما أثبت-: «ذلك. فإن قيل... خالفهم فيها. فصل ومن شأن...».

فصلٌ

ومن شأن المصنِّفين في **العقائد المختصرة**، على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة= أنْ يذكروا ما يتميَّز به أهل السُّنَّة والجماعة عن الكفَّار والمبتدعين:

فيذكرون إثبات الصِّفات[(١)]، **وأنَّ** القرآن كلام الله غير مخلوقٍ، **وأنَّه** تعالى يُرى في الآخرة، خلافًا للجهميَّة من المعتزلة وغيرهم[(٢)].

ويذكرون أنَّ الله خالق أفعال[(٣)] العباد، **وأنَّه** مريدٌ لجميع الكائنات، **وأنَّه** ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، خلافًا للقدريَّة من المعتزلة وغيرهم.

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام، **و**الوعد والوعيد، **وأنَّ** المؤمن لا يكفر بمجرَّد الذَّنب، **ولا** يُخلَّد في النَّار، خلافًا للخوارج والمعتزلة.

ويحقِّقون القول في الإيمان، **ويثبتون** الوعيد لأهل الكبائر مجملًا[(٤)]، خلافًا للمرجئة[(٥)].

ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم، خلافًا للشِّيعة من الرَّافضة وغيرهم.

---

(١) قوله: «إثبات الصفات» في (م): «اصفات الله»، ولعلها محرفة عن: «إثبات صفات الله»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٢) قوله: «من المعتزلة وغيرهم» في (م): «والمعتزلة»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٣) في (م): «لأفعال»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).

(٥) في (م): «للخوارج»، والمثبت من (د، ك، ل).

وأمَّا الإيمان بما اتَّفق عليه المسلمون من توحيد الله تعالى، **والإيمان** برسله، **والإيمان** باليوم الآخر= فهذا لا بُدَّ منه.

وأمَّا دلائل هذه المسائل؛ ففي المصنَّفات(١) الكبار.

وهذا **المصنِّف** لم يسلك هذه(٢) الطَّريق، بل أشار إشارةً مختصرةً إلى دليل ما ذكره من الأحكام، ولم يستوف الأحكام(٣) التي تُذكر في **المعتقدات**.

[*]وعذره في ذلك **أن يقول**: ذكرتُ(٤) جُمل الإقرار بالرُّبوبيَّة والرِّسالة والمَعاد: فذكرتُ صفات الله تعالى الثُّبوتيَّة(٥)، وذكرتُ الرِّسالة، وما جاءت به من الإخبار(٦) بالمعاد؛ **وقولي**: «إنَّه متكلِّمٌ» يناقض قول مَن قال: «القرآن مخلوق»؛ فإنَّ حقيقة قول أولئك أنَّه ليس بمتكلِّمٍ؛ وإثبات الإرادة يتضمَّن إرادة(٧) جميع الكائنات، وإثبات القدرة المطلقة يتضمَّن أنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ بقدرته(٨)؛ وبهذين يخرج قول المعتزلة في الكلام والقدر(٩).

والمعترض عليه يقول: اقتصرتَ على بعض الصِّفات دون بعضٍ؛ **فإن** كنتَ اقتصرتَ على ما يُعلم **بالعقل** عندك؛ فقد ذكرتَ السَّمع والبصر والكلام، وأثبتَّ ذلك **بالسَّمع**، **وإن** كنتَ ذكرتَ ما يتوقَّف تصديقُ

---

(١) في (د، ك، ل): «الكتب المبسوطة»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «هذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٣) ليست في (د، ك)، وفي (م): «الدليل»، والمثبت من (ل).
(٤) في (د، ك): «ذكر»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «الشريفة»، والمثبت من (د، ك).
(٦) قوله: «من الإخبار» في (د، ك): «النبوات من الإيمان»، والمثبت من (م).
(٧) قوله: «يتضمن إرادة» في (د، ك): «عامة يتناول»، والمثبت من (م).
(٨) في (د، ك): «بقدرة»، والمثبت من (م).
(٩) في (م): «والقدرة»، والمثبت من (د، ك).

الرَّسول ﷺ عليه[(١)]؛ فهو لا يتوقَّف عندك على إثبات السَّمع والبصر والكلام؛ لأنَّك أثبتَّ[(٢)] ذلك **بالسَّمع**.

وحقيقةُ الأمر: أنَّه[(٣)] أثبتَ هذه الصِّفات السَّبع[(٤)]؛ لأنَّها هي المشهورة عند المتأخِّرين من الكُلَّابيَّة -كأبي المعالي وأمثاله- بأنَّها «**العقليَّات**»، ولكن لم يُثبتها جميعَها[(٥)] **بالعقل**، بل أثبت بعضَها **بالسَّمع** موافَقةً للرَّازيِّ، فلهذا لم تطَّرد له في ذلك طريقٌ واحدٌ.

وهو قد نبَّه على الأدلَّة تنبيهًا، لم يقصد استيفاءها وتقرير مقدِّماتها، بل نبَّه النَّاظرَ على الدَّليل تنبيهًا يُعلم به جنسُ ما يَثبت به من الأدلَّة*][(٦)]؛ وإلَّا فما ذكره من الأدلَّة لا يكفي في العلم بهذه الأحكام؛ فإنَّ الدَّليل إن لم تُقرَّر مقدِّماتُه ويُجاب[(٧)] عمَّا يعارضها= لم يتمَّ؛ فكيف إذا لم تُقَرَّر مقدِّماتُه[(٨)]، بل ولا تثبت[(٩)]؟!

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله: «ما يتوقف تصديق الرسول ﷺ عليه» في (م): «ما لا يتوقف على تصديق الرسول عليه»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «عليه» فليس في (ك).
(٢) في (م): «قلت»، والمثبت من (د، ك).
(٣) في (ك): «أنك»، والمثبت من (م، د).
(٤) في (م): «السبعة»، والمثبت من (د، ك).
(٥) في (م): «جميعا»، والمثبت من (د، ك).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «في المعتقدات، وما ذكره...».
(٧) كذا في جميع النسخ، والجادة: «ويُجب».
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٩) مهملة في (م، د، ك)، والمثبت من (ل). **تنبيه**: هنا انقطعت (ك) وستعود (ص٣٠٥).

ونحن هنا[١] ننبِّه على ما ذكره وعلى وجه تقريره، فنقول:

﴿ **أمَّا[٢] قوله: ﴿فالدَّليل على وجوده: المُمكناتُ؛ لاستحالة وجودِها بنفسها، واستحالةِ وجودها بممكنٍ آخر؛ ضرورةَ استغناء المعلول بعلَّته عن كلِّ ما سواه، وافتقار الممكن إلى عِلَّتِه﴾.**

فهذا الدَّليل مبنيٌّ على مقدِّمتين:

إحداهما: أنَّ الممكنات موجودةٌ.

والثَّاني[٣]: أنَّ الممكن لا يوجد إلَّا بواجب الوجود.

والمقدِّمة الأولى[٤]؛ لم يقرِّرها بحالٍ؛ ولا يمكن أن يَسْلُكَ[٥] في ذلك طريقةَ ابن سينا وأمثالِه من المتفلسفة، **الذين قالوا:** «نفس الوجود يشهد بوجودِ واجبٍ؛ فإنَّ الوجود: **إمَّا** ممكنٌ، **وإمَّا** واجبٌ؛ والممكن مستلزمٌ للواجب؛ فثبت[٦] وجود الواجب على التَّقديرين[٧]».

فإنَّ هذه الطَّريق[٨] وإن كانت صحيحةً بلا ريبٍ؛ لكن نتيجتها إثبات وجودِ واجبٍ، وهذا لم ينازع فيه أحدٌ من العقلاء المعتَبَرين، ولا هو من المطالب العالية، ولا فيه إثباتُ الخالق، ولا إثبات وجودِ واجبٍ أبدعَ[٩]

---

(١) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٢) في (د، ل): «فأما»، والمثبت من (م).
(٣) كذا في الأصول (م، د، ل)، والجادة: «والثانية».
(٤) وسيأتي الكلام على المقدمة الثانية (ص١٥٨).
(٥) في (م): «تسلك»، والمثبت من (د، ل).
(٦) في (د): «فيثبت»، والمثبت من (م، ل).
(٧) في (ل): «التقرير»، والمثبت من (م، د).
(٨) في (ل): «الطريقة»، والمثبت من (م، د).
(٩) قوله: «وجود واجب أبدع» في (م): «وجوب وجود مبدع»، والمثبت من (د، ل).

السَّمواتِ والأرضَ -كما يسلكه(١) الإلٰهيُّون من الفلاسفة [*الإسلاميِّين المتَّبعين للفلاسفة اليونانيِّين*](٢) كأرسطو وأتباعه المشَّائين(٣)، [*وإن كان بين قول ابن سينا وأتباعه، وقول أرسطو وأتباعه فروقٌ مبسوطةٌ في غير هذا الموضع*](٤)-، وإنَّما فيه أنَّ في الوجود وجودًا واجبًا، وهذا يسلِّمه منكرو الصَّانع(٥) -كفرعون- والدَّهريةُ المحضة من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم، **ويقولون**: «إنَّ هذا الوجود واجب الوجود بنفسه».

وإلى هذا يؤول قول أهل الوَحْدَة والعِرْفان(٦) القائلين بأنَّ الوجود واحدٌ؛ **فإنَّهم يقولون في آخر الأمر**(٧): «ما ثَمَّ موجودٌ مباينٌ للسَّماوات والأرض، وما ثَمَّ غيرُ وجود الموجود الممكن».

ومصنِّف هذه(٨) **العقيدة** أثبت الصَّانع بهذه(٩) الطَّريق؛ فإنَّه لما أثبت أنَّه صَنَعَ الممكنات؛ أثبت علمه وقدرته، فلا بُدَّ أن يثبت(١٠) أوَّلًا وجود شيءٍ ممكنٍ ليس بواجبٍ(١١)؛ ليبني عليه ثبوتَ وجودِ واجبٍ مبدعٍ لوجود ممكنٍ(١٢)؛

---

(١) في (م، ل): «يسلمه»، والمثبت من (د).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، ونصُّها في (م): «وإن كان بين قول أرسطو فروق مبسوطة في هذا الموضع»، والمثبت من (د). وقد بسطها في: «**الفتاوى**» (٥/ ٥٣٩)، «**الدرء**» (٣/ ٦٥) (٩/ ٣٨١)، «**الصفدية**» (ص٤٤٢).

(٥) قوله: «وهذا يسلمه منكرو الصانع» في (د): «فهذا منكر للصانع»، والمثبت من (م، ل).

(٦) قوله: «الوحدة والعرفان» موضعه خرم في (م)، وفي (ل): «الوحدة»، والمثبت من (د).

(٧) قوله: «في آخر الأمر» ليس في (م)، وفي (د): «في أحد الأمرين»، والمثبت من (ل).

(٨) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).

(٩) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د، ل).

(١٠) بعدها في (م) زيادة: «له».

(١١) قوله: «ليس بواجب» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).

(١٢) قوله: «لوجود ممكن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ل).

ليتمَّ ما سلكه. وأمَّا[(١)] مجرَّد إثبات وجودِ واجبٍ فلا يُفيد هذا المطلوب، **فليَفهم اللَّبيب هذا.**

[*لكن هذه الطَّريق التي سلكها تقتضي إثبات موجودٍ[(٢)] واجبٍ، وهي طريقةُ ابن سينا ومن تبعه؛ فإنَّهم يقرِّرون بطريقتهم في «**التَّوحيد**» بيانَ إمكان الأجسام، فيلزم من ذلك أن يكون الواجب مغايرًا لها. وعلى هذه الطَّريقة اعتمد في «**التَّوحيد**» -كما سنذكره-، لكنَّها طريقةٌ ضعيفةٌ، كما سننبِّه عليه إن شاء الله تعالى*][(٣)].

ولا ريب أنَّه اختصر هذه **العقيدة** من كتب أبي عبد الله ابن الخطيب الرَّازيِّ، وقد تكلَّمنا على ما ذكره أبو عبد الله الرَّازيُّ مبسوطًا في مواضعه[(٤)].

ونحن نُقرِّرُ وجود الممكنات؛ لِيَتِمَّ ما ذكره هذا[(٥)] **المُصنِّف** من الدَّليل، **ونُبيِّنُ**[(٦)] أنَّ هذه الطَّريق[(٧)] أصحُّ في العقل وأَبْيَنُ مما يُذكر في كتب الأصول الأمَّهات[(٨)] -التي اختُصرتْ منها هذه **العقيدة**-؛ لكونها موافقة لطريقة القرآن، فإنَّ الفاضل إذا تأمَّل غاية ما يذكره المتكلِّمون والفلاسفة من الطُّرق[(٩)] العقليَّة، وجد الصَّواب منها[(١٠)] يعود إلى بعض ما

---

(١) في (م): «فأما»، والمثبت من (د، ل). (٢) في (م): «وجود»، والمثبت من (د).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٤) في (م): «مواضع»، والمثبت من (د، ل).
(٥) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٦) في (ل): «ويتبين»، والمثبت من (م، د).
(٧) في (م): «الطريقة»، والمثبت من (د، ل).
(٨) في (ل): «والأمهات»، والمثبت من (م، د).
(٩) في (م): «الطريق»، والمثبت من (د، ل).
(١٠) في (م): «ما»، والمثبت من (د، ل).

ذُكر[١] في القرآن من الطُّرق العقليَّة[٢]، **وفي طُرق القرآن من تمام البيان والتَّحقيق ما قد نبَّهْنا على بعضه في غير هذا الموضع**[٣].

فنقول: إنَّه[٤] يمكن تقريرها بما نشاهد من حدوث الحوادث؛ فإنَّا نشاهد حدوث الحيوان والنَّبات والمعادن، وحوادث الجوِّ -كالسَّحاب والمطر وغير ذلك[٥]-، **وهذه** الحوادثُ[٦] ليست ممتنعةً؛ فإنَّ «**الممتنع**» لا يوجد، **ولا** واجبةَ الوجود بنفسها؛ فإنَّ واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومةً ثُمَّ وُجدت، فعَدَمُها ينفي وجوبَها، ووجودُها ينفي امتناعَها. **وهذا دليلٌ قاطعٌ واضحٌ بيِّنٌ على ثبوت الممكنات**.

لكن من سلك هذه[٧] الطَّريق لم يحتجْ إلى أن يثبت إمكانها بحدوثها، ثُمَّ يستدلَّ بإمكانها على الواجب؛ بل نفس حدوثها دليلٌ على إثبات المحدثِ لها؛ فإنَّ العلم بأن **المحدَث لا بُدَّ له من محدِثٍ** أبينُ من العلم بأنَّ **الممكن**[٨] **لا بُدَّ له من واجبٍ**، فتكون تلك الطَّريق أبينَ وأقصر، وهذه الطَّريق[٩] أخفى وأطول؛ حيث يستدلُّ بالحدوث على الإِمكان، ثُمَّ بالإمكان على الواجب.

وإن كان بعض النَّاس يستدلُّ بالحوادث[١٠] على المحدِث بأنَّ[١١]

---

(١) في (د): «يذكر»، والمثبت من (م، ل). (٢) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٨)، «**البيان**» (١/ ٢٤٦) (٢/ ١٢، ٤٦)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٦١).
(٤) في (م): «إنما»، والمثبت من (د، ل).
(٥) قوله: «وحوادث الجوِّ كالسحاب والمطر وغير ذلك» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «وغير ذلك».
(٧) في (م): «هذا»، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «من العلم بأن الممكن» في (م): «بأن العلم» وعلَّق أحدهم في الطرَّة: «العالم»، وفي (د): «من العلم [وتحتمل: العالم] بالممكن»، والمثبت من (ل).
(٩) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(١٠) في (د): «بالحدوث»، والمثبت من (م، ل).
(١١) في الأصول (م، د، ل): «فإن»، ولعلها محرَّفة عن المثبت، **أو**: «لأن».

الحوادث لا تختصُّ بما هي عليه إلَّا بمخصِّصٍ؛ فإنَّه يجوز أن تقع على خلاف ما وقعت عليه، [*فتخصيصُها بوقتٍ دون وقتٍ وبوصفٍ دون وصفٍ؛ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ.

ومنهم من يجعل الأمر أعمَّ من ذلك، فيقول: «تخصيص أحد طرفي الممكن لا بُدَّ له من مخصِّصٍ»(١).

ومنهم من يقول: «تخصيص الممكن بالوجود، لا بدَّ له من مخصِّصٍ»، **ويقول:** «**إنَّ** الممكن إنَّما يفتقر إلى العلَّة في وجوده، لا في عدمه، **وإنَّ** العدم المستمرَّ لا يحتاج إلى علَّةٍ»، وهذا قول جماهير نُظَّار المسلمين.

وإنَّما قال: «إنَّه(٢) يحتاج في كلٍّ من الطَّرفين إلى مخصِّصٍ» طائفةٌ من المتأخِّرين المتفلسفة ومن وافقهم، وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع(٣)، وبُيِّن أنَّ عدم المرجِّح المخصِّص يستلزم عدم **الممكن**(٤)، لا أنَّه هو الموجِب لعدمه، وبُسط الكلام على تنازعهم في علَّة الافتقار إلى المؤثِّر؛ هل هو الحدوث، أو الإمكان، أو مجموعهما، أو كلٌّ منهما؟ وبُيِّن أنَّ نفس الحقائق المخلوقة مستلزمةٌ للافتقار(٥) إلى الخالق تعالى، وأنَّ ما اتَّصفت به من حدوثٍ وإمكانٍ هو دليلٌ على افتقارها إلى الصَّانع، لا أنَّ هذه الصِّفات هي الموجِبة للافتقار(٦)؛ فإنَّ بسط هذه الأمور وما

---

(١) من قوله: «ومنهم من يجعل...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٢٥).

(٤) قوله: «عدم الممكن» في (د): «عدمه»، والمثبت من (م).

(٥) في (د): «الافتقار»، والمثبت من (م).

(٦) قال في «**الدرء**» (٣/ ١٢٥): (ومن هنا يتبين لك أن ما تنازع فيه طائفة من النظار، وهو أن علة الافتقار إلى الصانع: هل هو الحدوث أو الإمكان، أو مجموعهما= لا يحتاج إليه، وذلك أن كل مخلوق فنفسُه وذاته مفتقرة إلى الخالق، وهذا الافتقار وصف له لازم).

وقع فيها من الاضطراب والاشتباه[١]، مبسوطٌ في غير هذا الكتاب[٢]*][٣].

وهذا الاستدلال بالتَّخصيص على المخصِّص وإن كان صحيحًا؛ فليس بمسلكٍ سديدٍ على الإطلاق[٤]؛ فإنَّ العلم بأنَّ المحدَث لا بدَّ له من محدِثٍ أبينُ من هذا، فلا يحتاج إلى هاتين المقدِّمتين اللَّتين هما أخفى من ذلك.

ومن استدلَّ على الجليِّ بالخفيِّ فإنَّه وإن تكلَّم بحقٍّ؛ فلم يسلك طريقَ الاستدلال؛ فإنَّ كلَّ مستلزم للشَّيء يصلح أن يكون دليلًا عليه؛ إذ يلزم من ثبوتِ الملزوم ثبوتُ اللَّازم، والدَّليل ملزومٌ للمدلول عليه[٥]، وهذا من شأن الدَّليل؛ فإنَّه[٦] يلزم من ثبوته ثبوتُ المدلول عليه[٧]، ولهذا يجب طرد الدَّليل، ولا يجب عكسه. لكن إذا كان اللَّازم المدلول[٨] عليه أظهرَ من الملزوم -الذي هو الدَّليل- كان الاستدلال بالملزوم على اللَّازم خطأً في البيان والدَّلالة.

وإنْ سلك **المصنِّف** في تقرير[٩] إثبات الممكنات تقريرَ إمكان الأجسام كلِّها= فهذا دليلٌ طويلٌ، وفيه مقدِّماتٌ متنازَعٌ فيها نزاعًا طويلًا، وكثيرٌ من

---

(١) قوله: «الاضطراب والاشتباه» في (د): «اشتباه واضطراب»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٥٢)، «**الدرء**» (٣/ ١٣٨)، «**الفتاوى**» (٢/ ٩).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «على خلاف ما وقعت عليه، فتخصيص أحد طرفي الممكن لا بد له من مخصص. فهذا الاستدلال وإن كان صحيحًا...».
(٤) قوله: «على الإطلاق» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «ملزوم للمدلول عليه» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د)، إلا قوله: «للمدلول» في (م): «المدلول».
(٦) في (د): «بأنه»، والمثبت من (م، ل). (٧) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «اللازم المدلول» في (ل): «الملازم والمدلول»، والمثبت من (م، د).
(٩) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).

النَّاس يقدح فيها بما لا يمكن دفعه؛ فإثباتُ الصَّانع[(١)] بمثل هذه المقدِّمات:

- لو كانت صحيحةً: خطأٌ.
- وإن لم تكن صحيحةً: كان الدَّليل باطلًا.

[* **لكن قد يقال**: إنَّ الظُّهور والخفاء من الأمور النِّسبيَّة، وربَّما ظهر لبعض النَّاس -وللإنسان الواحد- في بعض الأقوال ما يخفى على آخرين، وعلى الإنسان نفسه في حالٍ أخرى.

وأيضًا: فالمقدِّمات وإن كانت خفيَّةً، فقد يسلِّمها بعضُ النَّاس، وينازع فيما هو أجلى منها؛ وقد تفرح النَّفس بما علمته بالبحث والنَّظر وتعتمد عليه ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظَّاهرة، بل قد تُعرِض عن تلك الأمور الظَّاهرة أو تقدح فيها بشُبَهٍ سوفسطائيَّةٍ، وإن كانت بعض الأمور الخفيَّة التي اجتهدَتْ في معرفته لا تفعل به ذلك؛ **فحينئذٍ**: ينفع الاستدلال بالمقدِّمات الخفيَّة والأدلَّة الطَّويلة في مواضعَ، فلا تكون عديمةَ الفائدة[(٢)].

وقد بُسط الكلام على طُرق النَّاس في العلم بإثبات الصَّانع تعالى، وبيان أنَّه فطريٌّ ضروريٌّ -وإن كان يحصل لبعض النَّاس من الشُّبه ما يُحوِجه إلى الطُّرق النَّظريَّة-، وما يتعلَّق بهذا الأصل في كتاب: «**تعارض العقل والنَّقل**»[(٣)].

وبُسط الكلام أيضًا على «**الإمكان**»، وهو أنَّ «**الإمكان**» و«**الحدوث**»:

---

(١) قوله: «بما لا يمكن دفعه فإثبات الصانع» في (د): «فإثبات الصانع بما لا يمكن دفعه»، والمثبت من (م، ل).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٣٧٩)، «**الدرء**» (٨/ ٨٥)، «**البيان**» (ق٢٧١).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٧٢، ١٣٥) (٨/ ٤٥٤). وانظر ما سيأتي (ص٤٧٣).

۞ هل هما متلازمان -كما يقوله جمهور العقلاء من جميع الطَّوائف، وهو مذهب أرسطو وأتباعه ومن وافقه من متأخِّري الفلاسفة، كابن رشد الحفيد[١] وغيره-؛ فلا يجوز أن يكون القديم الواجب بغيره ممكنًا؟

۞ أم يُعقل كون الذَّات قابلةً للوجود والعدم مع كونها واجبة الوجود أزلًا وأبدًا بغيرها -كما يقوله ابن سينا ومن وافقه، كالرَّازيِّ والسُّهرورديِّ المقتول والآمديِّ وغيرهم-؟

وقد ورد على هذين القولين من الإشكالات -كالإشكالات التي ذكرها الرَّازيُّ في «**محصَّله**» وغير ذلك[٢]- ممَّا لم يُجيبوا عنه بجوابٍ صحيحٍ، بل هو ممَّا يدلُّ على فساد قولهم هذا الذي خالفهم فيه جماهيرُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين، حتَّى سلفُهم الفلاسفة؛ وإن كان من لم يقرأ إلَّا كتبهم يظنُّ أنَّ ما فيها هو للفلاسفة الأقدمين.

فهذه الأمور قد بُسط الكلام عليها في مواضع[٣] تنكشف بها مواقف الأوَّلين والآخرين في هداية الأصول العقليَّة والمطالب العُلويَّة*][٤].

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية[٥]؛ وهي: «أنَّ الممكن لا بُدَّ له من واجبٍ»، فقد نبَّه على هذه المقدِّمة بقوله: (**لاستحالة وجودِها بنفسها**[٦])؛ فإنَّ «**الممكن**»: هو الذي يقبل الوجود والعدم -كما نشاهده من المحدَثات-، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجودُه بنفسه، كما أنَّ المحدَث لا

---

(١) تحرفت في الأصل (م) إلى: «الحمس».

(٢) انظر: «**المحصل**» (ص٣٨١-٣٨٥، ٤٥٤-٤٥٨).

(٣) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٣٣٧)، «**الدرء**» (٣/ ١١، ١٣٩) (٨/ ١٨٠، ١٨٤، ٢٠٠).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٥) سبق الكلام على المقدمة الأولى (ص١٥١).

(٦) في (م): «بممكن آخر»، والمثبت من (د، ل)، وسيأتي ما يدل على صوابه، كقوله (ص١٦٤): «فتبين قول المصنف: (**لاستحالة وجود الممكنات بأنفسها**)».

يكون وجودُه بنفسه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٣٥﴾[١]، يقول سبحانه: أحَدَثوا من غير مُحدِثٍ أحدثهم[٢]، أم هم أحدثوا أنفسَهم؟

ومعلومٌ أنَّ الشَّيء المحدَث لا يوجد بنفسه[٣]، فـ«**الممكن**» -الذي ليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ- لا يكون موجودًا بنفسه، بل إن حصل له[٤] ما يُوجِده؛ وإلَّا كان معدومًا. وكلُّ ما أمكن وجودُه بدلًا عن عدمِه، وعدمُه بدلًا عن وجودِه= فليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ لازمٌ له[٥]؛ وهذا بيِّنٌ.

وممَّا يقرِّره[٦]: أنَّ ما يمكن عدمُه بدلًا عن وجوده؛ لا يكون وجوده بنفسه؛ إذ لو كان وجوده بنفسه؛ لكان واجبًا بنفسه. ولو كان واجبًا بنفسه؛ لم يقبل العدم، وهو قد قَبِل العدم؛ فليس موجودًا بنفسه.

يقرِّر[٧] **ذلك**: أنَّ[٨] ما كان موجودًا؛ **فإمَّا** أن يكون مفتقرًا في وجوده إلى غيرِه، **وإمَّا** ألَّا يكون:

- فإنْ كان مفتقرًا في وجوده إلى غيره؛ لم يكن وجودُه بنفسه، بل:
  - بذلك الغير الذي هو مفتقرٌ إليه.
  - **أو**: به وبذلك الغير.

---

(١) الطور: (٣٥).
(٢) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الشيء المحدث لا يوجد بنفسه» في (ل): «الشيء لا يوجد نفسه»، والمثبت من (م، د).
(٤) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «لازم له» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٦) في (ل): «نقرره»، وهي مهملة في (م، د)، ولعلها ما أثبت.
(٧) في (د): «تقدير»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).

فعلى التَّقديرينِ لا يكون وجوده بنفسه.

۞ وإن لم يكن مفتقرًا في وجوده إلى غيره؛ كان موجودًا بنفسه.

فالموجود[١] بنفسه لا يكون مفتقرًا إلى غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون موجودًا بنفسه؛ فالموجود بنفسه -الذي لا يفتقر إلى غيره- واجبٌ بنفسه؛ إذ نفسه كافيةٌ[٢] في وجوده، فلا يتوقَّف وجوده على شيءٍ غيرِ إنِّيَّتِه[٣]؛ **إن** قُدِّر أنَّ إنِّيَّتَه شيءٌ غيرُ وجوده. **وإن** قُدِّر أنَّ إنِّيَّتَه -التي هي ماهِيَّتُه[٤]- هي وجودُه -كما هو قول أهل السُّنَّة-؛ كان قول القائل: «موجودٌ بنفسه»، **أي**: هُوِيَّتُه ثابتةٌ بهُوِيَّتِه، فحيث قُدِّرت هُوِّيَّته؛ لم يمكن عدمُها.

[*ونُظَّار أهل السُّنَّة **الذين يقولون**: «وجود كلِّ موجودٍ في الخارج هو نفسُ حقيقته الموجودة في الخارج»؛ ليس قولُهم قولَ ابن سينا وشَبَهه[٥] **الذين يقولون**: «وجود **الممكن** زائدٌ على ماهيَّته، ووجود **الواجب** ليس زائدًا[٦] على ماهيَّته، لكنه وجودٌ مشروطٌ بسلب الأمور الثُّبوتيَّة كلِّها عنه»؛ فإنَّ هذا القول من أفسد الأقوال، كما قد بُيِّن ذلك في غير هذا الموضع[٧].

وجماهير نُظَّار المسلمين وغيرهم **الذين يقولون**: «إنَّ وجودَ كلِّ شيءٍ واجبٍ وممكنٍ نفسُ حقيقته الموجودة في الخارج»= **يقولون**:

---

(١) في (م): «والموجود»، والمثبت من (د، ل).

(٢) رسمت في (د): «كاسه»، ولعل مراده: «كإنيته»، فهو موافق لرسمه لها في المواضع الآتية، والمثبت من (م، ل).

(٣) في (م) -هنا وفي الموضع الآتي-: «ماهيته»، والمثبت من (د، ل). **والإنِّيَّة -أو: إنِّيَّة الشَّيء-**: تحقق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية. انظر: «**التعريفات**» للجرجاني (ص٣٨).

(٤) قوله: «التي هي ماهيته» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٥) كذا في الأصل (م)، ولعلها محرَّفة عن: «وشيعته».

(٦) في الأصل (م): «زائد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٨٥) (٣/ ٣٦٢) (٥/ ٢٤٧) (٦/ ٩٦) (٩/ ٢٥٥).

۞ إنَّ «**الماهيَّة**» إذا أُريد بها ما يُتصوَّر في الأذهان، وبـ: «**الوجود**» ما يتحقَّق في الأعيان= فأحدهما غيرُ الآخر.

۞ وأمَّا إذا أُريد بهذا وهذا ما يتحقَّق في الأعيان، وما يتصوَّر في الأذهان= فَهُمَا شيءٌ واحدٌ.

وأيضًا: فجماهير نُظَّار المسلمين **يقولون**: إنَّ اسم «**الموجود**» و«**الشَّيء**» و«**الحقيقة**» و«**الماهيَّة**» و«**الحيِّ**» و«**العليم**» و«**القدير**» وسائر الأسماء التي يسمَّى بها الخالق والمخلوق= هي من الأسماء العامَّة، وهي حقيقةٌ في كلٍّ منها، وهي **متواطئةٌ** التَّواطؤَ العامَّ الذي يدخل فيه **المشكِّك**، وإن كان الواجبُ أحقَّ بهذه الأسماء.

ويسمَّى هذا النَّوع **مشكِّكًا**؛ لتشكُّك السَّمع فيها؛ هل هي من **المتواطئة** أو من **المشتركة** اشتراكًا لفظيًّا؟ **ومن النَّاس من يقول**: **المشكِّكة** نوعٌ من **المتواطئة**؛ فإنَّ **المتواطئة**: هي التي تدلُّ على المعنى المشترك الكُلِّيِّ؛ سواءٌ كان **متماثلًا** في موارده أو **متفاضلًا**.

وفصلُ الخطاب أنَّه:

۞ إذا أريد بـ«**المتواطئة**» هذا المعنى؛ كانت «**المشكِّكة**» نوعًا من «**المتواطئة**»، وكانت هذه الأسماءُ العامَّة المتناوِلة للخالق والمخلوق **متواطئةً**، وهي أيضًا **مشكِّكةٌ**.

۞ وإن عنى بـ«**التَّواطُؤ**» ما يتماثل معناه في موارده؛ فـ«**المشكِّكة**» قسمٌ آخرُ.

وهذا نزاع اصطلاحيٌّ؛ والاصطلاح هو الاصطلاح القديم الذي عليه جمهور أهل هذه الاصطلاحات.

وقد ذهب أبو العبَّاس النَّاشِئُ[(١)] -أحدُ فحول المعتزلة- إلى أنَّ هذه الأسماء: **حقيقيَّةٌ** في الخالق، **مجازٌ** في المخلوق[(٢)].

وذهب طائفةٌ من الظَّاهريَّة إلى أنَّها مقولةٌ عليهما بالاشتراك اللَّفظيِّ. وهذا القول قد يجنحُ إليه[(٣)] الشَّهرستانيُّ والرَّازيُّ والآمديُّ في بعض المواضع، وذَكَره الرَّازيُّ عن الأشعريِّ وأبي الحسين البصريِّ، **وذلك غلطٌ عليهما**؛ فإنَّ الأشعريَّ وأئمَّة أصحابه عندهم أنَّ اسم «**الوجود**» من الأسماء المنقسمة إلى واجبٍ وممكنٍ -كلفظ «**الذَّات**»-.

وسببُ غلطِه: أنَّه ظنَّ أنْ ليس في هذه المسألة إلَّا **ثلاثة أقوالٍ**:

۞ **قول من يقول**: إنَّ وجود كلِّ شيءٍ **نفسُ** ماهيَّته، ولفظ «**الوجود**» مقولٌ بـ«**الاشتراك اللَّفظيِّ**».

۞ **ومن يقول**: وجودُ كلِّ شيءٍ **زائدٌ** على ماهيَّته، ولفظ «**الوجود**» مقولٌ بـ«**التَّواطؤ**».

---

(١) **هو**: أبو العباس عبد الله بن محمد، الناشئ الأكبر -أو: الكبير-، الأنباري ثم البغدادي ثم المصري، المعروف بـ«شِرْشِير» -أو: «ابن شِرْشِير»-، شاعر مترسل متكلم معتزلي، كان من الأذكياء، وكان قوي العربية والعَروض، ناقض أصول النحو وعلله وأدخل على قواعد العروض شُبَهًا ومثَّلها بغير أمثلة الخليل، وكذا فعل بالكتب المنطقية، له قصيدة في عدة فنون نحو أربعة آلاف بيت على روي واحد وقافية واحدة، وله مناظرات ومصنفات كثيرة، من تصانيفه: «**الأسماء والصفات**»، «**صنعة الاستدلال**»، «**الرد على داود بن عليٍّ**»، توفي بمصر سنة (٢٩٣هـ). انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠٤)، «**فضل الاعتزال**» (ص٢٩٤)، «**تاريخ بغداد**» (١١/ ٢٩٧)، «**معجم الأدباء**» (٤/ ١٥٤٨)، «**إنباه الرواة**» (٢/ ١٢٨)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٤/ ٤٠).

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٥٥)، «**الفتاوى**» (٥/ ١٩٦) (٢٠/ ٤٤١)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٨٣)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٧) (٣/ ٣٢٩)، «**الدرء**» (٥/ ١٨٤)، «**البيان**» (ق١٨٥، ١٩٤، ١٩٥).

(٣) قوله: «قد يجنح إليه» في الأصل (م) كتب: «قد يجنح به إليه»، ثم ضرب على قوله: «به»، ويحتمل أنه أراد إصلاحها إلى: «له»، وترك الضرب على: «إليه» سهوًا؛ فيكون المراد: «قد يحتج له». والمثبت هو الأشبه. وانظر: «**المنهاج**» (٨/ ٣٢)، «**البيان**» (ق٢٠٤).

۞ **ومَن يفرِّق**: بين «**الواجب**» و«**الممكن**»، **ويقول**: «إنَّه مقولٌ بالاشتراك اللَّفظيِّ».

وقال: «إنَّ الأقوال الثَّلاثة في هذه المسألة لا تزيد على هذه»؛ وليس[١] الأمر كذلك؛ فإنَّ جماهير النَّاس من نُظَّار المسلمين وغيرهم **يقولون**: «إنَّ وجود كلِّ شيءٍ عينُ ماهيَّته»، **مع قولهم**: «إنَّ لفظ الوجود والماهيَّة من الأسماء العامَّة».

ومنشأُ غلطِه: ظنُّه **أنَّ** من قال بـ«**التَّواطؤ**»؛ يلزمه أن يُثبت في الخارج قدرًا مشتركًا بين المسمَّين، **وأنَّه** إذا كان في الخارج وجودٌ مشتركٌ؛ لم يتميَّز أحدهما عن الآخر إلَّا بما يخصُّه من الماهيَّة.

وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[٢]، وبُيِّن أنَّ **العقليَّات** إنَّما تكون كليَّاتٍ في الأذهان لا في الأعيان، وأنَّ وجود كلِّ شيءٍ في الخارج يختصُّ به ماهيَّته وذاته، مع أنَّ لفظ «**الذَّات**» و«**الماهيَّة**» لفظٌ عامٌّ، ينقسم إلى واجبٍ وممكنٍ، كما ينقسم لفظ «**الوجود**».

ولو قُدِّر أنَّ في الخارج وجودًا مشتركًا؛ لكان كلٌّ من الوجودينِ -الواجب والممكن- متميِّزًا[٣] بالوجود الذي يخصُّه، لا بماهيَّةٍ غيرِ الوجود؛ كما أنَّ الإنسانين إذا اشتركا في مطلق الإنسانيَّة، تميَّز كلٌّ منهما[٤] عن الآخر بإنسانيَّةٍ تخصُّه. وبسطُ هذه الأمور له موضعٌ آخرُ.

---

(١) في الأصل (م) تحتمل: «فليس» وهو الأشبه بالرسم، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق.

(٢) انظر: «**المنهاج**» (٨/ ٣٢)، «**الدرء**» (١/ ٢٩٢) (٥/ ١٧٩، ٣٢٤)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٦٦)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٣)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٥)، وبسط الكلام عليها في «**البيان**» ج٤ -قيد النشر-.

(٣) في الأصل (م): «متميز»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل (م): «منها»، ولعل الصواب ما أثبت.

والمقصود هنا: أنَّ قولنا: «موجودٌ بنفسه» ليس المراد به أنَّ هنا شيئينِ أحدهما أوجب الآخر، بل المراد أنَّه لا يفتقر إلى غيره، وكلُّ ممكنٍ مفتقرٌ إلى غيره*](١).

وهذه المقدِّمات(٢) ثابتةٌ في نفس الأمر؛ ويمكن تحريرها بوجوهٍ من الطُّرق والعبارات، والمعنى فيها واحدٌ. **فتبيَّن قولُ المصنِّف**: **(لاستحالة وجود الممكنات بأنفسها)**(٣).

[*وقد بُسط الكلامُ على ما أورد المتأخِّرون في هذا الموضع من الشُّبَه والإشكالات، وتقريرُ ذلك بإبطال «**الدَّور**» و«**التَّسلسل**»، والفرقُ بين «**الدَّور المَعِيِّ الاقترانيِّ**»، و«**الدَّور القَبْليِّ البَعديِّ**(٤)»، وأنَّ الممتنع هو هذا(٥) الثَّاني دون الأوَّل، والفرقُ أيضًا(٦) بين «**التَّسلسل في**(٧) **المؤثِّرات**» -وهو «**التَّسلسل في الفاعِلِينَ**»؛ بحيث يكون لكلِّ فاعلٍ فاعلٌ-، وبين «**التَّسلسل في الآثار والمفعولات**» -وهو جواز دوام الفعل والآثار-؛ وأنَّ الأوَّل متَّفقٌ على إبطاله بين العقلاء، وإنَّما تنازعوا في الثَّاني، وذُكر ما تكلَّم به عامَّة العقلاء في هذه المقدِّمات= في غير هذا الموضع*](٨).

❁ ❁ ❁

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (د، ل): «... فحيث قُدِّرت هُوِّيَّته لم يمكن عدمها، فالموجود بنفسه لا يقبل العدم، وما قبِل العدم فليس موجودًا بنفسه؛ فيفتقر إلى غيره فكل ممكن مفتقر إلى غيره. وهذه المقدمات ثابتة...».

(٢) في (ل): «المقامات»، والمثبت من (م، د).

(٣) يشير إلى قول الأصبهاني (ص١٢١، ١٥٨): **(لاستحالة وجودها بنفسها)**.

(٤) كذا في الأصلين (م، د)، وحاول أحدهم إصلاحها في (د) إلى: «والبعدي».

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٧) بعدها في(م) زيادة: «الآثار»، ولعله انتقال نظر من الناسخ.

(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). انظر: «**الدرء**» (٢/ ٢٨٢) (٣/ ٩٩، ١٤٣، ٢١٠)، «**الصفدية**» (ص٥٧).

ﷺ **وأمَّا قوله: ﴿واستحالة وجودها بممكنٍ آخر؛ ضرورةَ استغناء المعلول بعِلَّتِهِ عن كلِّ ما سواه، وافتقار المعلول إلى عِلَّتِهِ﴾.**

فمقصوده أنْ يبيِّن أنَّ الممكنات كما لا توجد بأنفسها؛ فلا توجد بممكنٍ آخر؛ فيلزم أنَّه لا بُدَّ لها من واجبٍ بنفسه. **وذلك** لأنَّها لو وُجدت بممكنٍ[(١)]؛ استغنتْ به عمَّا[(٢)] سواه؛ لأنَّ ذلك «**الممكن**»:

- إن لم يكن عِلَّةً تامَّةً لوجودها؛ لم تُوجد به.
- وإن كان عِلَّةً تامَّةً لوجودها؛ استغنت به عمَّا سواه؛ فإنَّ العلَّة التَّامَّة تستلزم وجود المعلول، فلا[(٣)] يفتقر المعلول إلى غيرها.

فلو[(٤)] وُجدت الممكناتُ بممكنٍ؛ لزم أن تستغني به عمَّا[(٥)] سواه. وذلك الممكن من جملة الممكنات، والممكن مفتقرٌ إلى غيره؛ فيلزم أن يكون مفتقرًا إلى علَّةٍ غيرِ نفسه، والمفتقر إلى غيره لا يكون مستغنيًا بنفسه= فيلزم أن يكون مفتقرًا إلى غيره، غيرَ مفتقرٍ إلى غيره، غنيًّا بنفسه، ليس بغنيٍّ بنفسه؛ **وهو جمعٌ بين النَّقيضينِ**.

فلو كان فاعل الممكناتِ كلِّها ممكنًا؛ لزم أن يكون هذا الممكنُ غنيًّا بنفسه، ليس بغنيٍّ بنفسه، فقيرًا إلى غيره، غيرَ فقيرٍ إلى غيره. **فحيث** جُعل ممكنًا؛ فيفتقر إلى غيره، **وحيث** جُعل عِلَّةً تامَّةً لغيره من

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «آخر».
(٢) في (م، د): «عمن»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م): «ولا»، والمثبت من (د، ل).
(٤) في (م): «ولو»، والمثبت من (د، ل).
(٥) في (م): «عمن»، والمثبت من (د، ل).

الممكنات؛ فلا يفتقر إلى غيره؛ **فيلزم التَّناقض**[(١)].

والأمر في هذا أوضح من هذا التَّطويل؛ وإنَّما سلك هذا **المصنِّف** طريقةَ أبي عبدِ الله ابن الخطيب الرَّازيِّ؛ فإنَّ هذه طرقه[(٢)]، وكان يَنسج على منواله، وإلَّا فالعلم بأنَّ جميع الممكنات تفتقر إلى غيرها؛ كالعلم بأنَّ هذا الممكن مفتقرٌ إلى غيره.

فإنَّ هذا[(٣)] الافتقار إذا كان من جهة كونه ممكنًا -سواءٌ كان الإمكان دليلَ الافتقار أو علَّةَ الافتقار-؛ فهو يعمُّها كلَّها، فأيُّ شيء قُدِّر ممكنًا؛ كان الفقر ثابتًا فيه إلى غيره، فلا بُدَّ لكلِّ ممكنٍ من غنيٍّ يفتقر إليه، كما لا بُدَّ لهذا الممكن من غنيٍّ[(٤)] يفتقر إليه، [*فإذا كان بمجموع نفسه لا يكون[(٥)] موجودًا؛ فألا يكون موجودًا ببعض ذلك أَوْلَى*][(٦)].

ومعلومٌ أنَّ افتقار الشَّيء إلى بعضه أشدُّ من افتقاره إلى نفسه، [*بمعنى أنَّه إذا لم يستغن بنفسه؛ فألا يستغني ببعض نفسه أَوْلى*][(٧)]، فإذا كان الممكن لا يوجد بنفسه، ولا يكون موجودًا بنفسه، فكيف يكون موجودًا ببعضه؟! فكيف يُتَصوَّر أن يكون مجموعُ الممكنات موجودةً بممكنٍ من الممكنات وهي لا يكفي[(٨)] في وجودها مجموع الممكنات؟!

---

(١) من قوله: «فحيث جعل ممكنًا...» إلى هنا؛ في (د): «حيث جعل ممكنًا وجعل مفتقرًا إلى غيره علة تامة فلا يفتقر فيلزم التناقض»، وفي (ل): «حيث جعل ممكنًا مفتقرًا وجعل معلولًا بعلة تامة فلا يفتقر فيلزم التناقض»، والمثبت من (م).

(٢) في (د) كتب أولًا: «طرقه»، ثم أصلحها إلى: «طريقه»، والمثبت من (م، ل).

(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «غني يفتقر... غني» في (د): «غير يفتقر... غير»، وفي (ل): «مفتقر... غير»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «بمجموع نفسه لا يكون» في (د): «مجموع نفسه يكون»، والمثبت من (م).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٨) في (ل) بالتاء: «تكفي»، وهي مهملة في (م، د)، ولعلها ما أثبت.

و«**الهيئة الاجتماعيَّة**» لا تُخرجها عن الإمكان -الذي هو علَّة الافتقار أو دليل الافتقار-، [*فإنَّ «**الهيئة**[١] **الاجتماعيَّة**» مفتقرةٌ أيضًا إلى غيرها، فهي من الممكنات، وهذا بيِّنٌ ولله الحمد[٢].

واعلم أنَّه ما من حقٍّ ودليلٍ إلَّا ويمكن أن[٣] تَرِدَ عليه شُبَهٌ سوفسطائيَّةٌ؛ فإنَّ «**السَّفسطة**»: **إمَّا** خيالٌ فاسدٌ، **وإمَّا** معاندةٌ للحقِّ، وكلاهما لا ضابط له، بل هو بحسب ما يخطر للنُّفوس من الخيالات الفاسدة والمعانَدات الجاحدة. ومن هذا الباب شُبَهٌ[٤] أوردها طائفةٌ من المتأخِّرين على هذا الموضع، وقد[٥] بُسط الكلام عليها وبُيِّن فسادُها في غير هذا الموضع.

وممَّا يُبَيِّن سعة طُرق إثبات الصَّانع ﷻ: أنَّ تقسيم الوجود إلى واجبٍ وممكنٍ، والاستدلال بالممكن على الواجب= ممكنٌ من جنسه ما هو أبين منه؛ **مثل**: تقسيم الموجودات إلى محدَثٍ وقديمٍ، والاستدلال بالمحدَث على القديم.

فإذا قال القائل: إنَّ الموجود: **إمَّا** ممكنٌ، **وإمَّا** واجبٌ، والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فيلزم ثبوت الواجب على كلِّ تقديرٍ.

أمكن أن يقال: الموجود: **إمَّا** حادثٌ، **وإمَّا** قديمٌ، والحادث لا بُدَّ له من قديمٍ؛ فيلزم ثبوت القديم على كلِّ تقديرٍ.

ويقال: الموجود: **إمَّا** غنيٌّ، **وإمَّا** فقيرٌ، والفقير لا بُدَّ له من غنيٍّ يحصل به ما لا يوجد الفقير إلَّا به؛ فيلزم وجود الغنيِّ بنفسه على كلِّ تقديرٍ.

---

(١) قوله: «فإن الهيئة» في (م): «فالهيئة»، والمثبت من (د).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٧٥، ٢١٧، ٢٣١، ٢٥٧).
(٣) في (د): «أنه»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «قد»، والمثبت من (م).

ومثل أن يقال: الموجود: **إمَّا** مخلوقٌ، **وإمَّا** غير مخلوقٍ، والمخلوق لا بُدَّ له من خالقٍ؛ فيلزم ثبوت الخالق الذي ليس بمخلوقٍ على كلِّ تقدير[(١)].

وهذا المعنى الذي صار إليه[(٢)] كثيرٌ من متأخري النُّظَّار -مثل **صاحب هذه العقيدة** وأمثاله-؛ يقرِّرون به إثبات العِلم بالخالق سبحانه، فيثبتون أنَّه واجبُ الوجود= هو معنًى صحيحٌ، وهو بعض ما دلَّت عليه النُّصوص الإلٰهيَّة وأسماؤه الحسنى.

لكن النُّصوص تدلُّ على معانٍ[(٣)] تجمع هذا المعنى وغيره من صفات الكمال -لا تقتصر على مجرَّد ذلك- مثل كونه تعالى قيُّومًا، وكونِه صَمَدًا، كما قد بسطنا في تفسير معنى اسمه «**القيُّوم**»[(٤)]، ومعنى اسمه «**الصَّمد**»، بل ومعنى اسمه «**الرَّبّ**» و«**الإلٰه**»، وغير ذلك من أسمائه الحسنى[(٥)].

وذكرنا تفسيرَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ في **مصنَّفٍ مفردٍ**، وكذلك القول على كونها تعدل ثلث القرآن في **مصنَّفٍ مفردٍ** أيضًا[(٦)]، وبيَّنَّا أنَّ من معاني اسمه «**الصَّمد**»[(٧)]: أنَّه الغنيُّ عن كلِّ ما سواه، وأنَّ كلَّ ما سواه

(١) من قوله: «ممكن من جنسه...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «أبين» في (د): «بين»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م) بإثبات الياء: «معاني»، والمثبت من (د).
(٤) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٣٥-٥٩) (٥/ ١٥٩-١٧٦).
(٥) ذكر ابن رشيق وابن عبد الهادي للشيخ «**قاعدة في شرح أسماء الله الحسنى**»، انظر: «**أسماء مؤلفات ابن تيمية-الجامع**» (ص٣٦٧)، «**العقود**» (ص٦٤).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د). والمصنفان المشار إليهما: «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢١٤-٥٠٣)، «**جواب أهل العلم والإيمان في أن: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، تَعدِلُ ثلث القرآن-الفتاوى**» (١٧/ ٥-٢٠٥). وانظر: «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٠٦-٢١٢).
(٧) انظر: «**البيان**» (٣/ ٤٦١) (٧/ ٤٨٦).

مفتقرٌ إليه، وهذا يتضمَّن كونه واجب الوجود بنفسه، وكون كلٍّ ما سواه موجودًا به، فقيرًا إليه، وهو يتضمَّن أنَّ الممكنات كلَّها موجودةٌ به، مفتقرةٌ إليه.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع[(١)] أنَّ الفقر والحاجة للمخلوقات -وهي الممكنات- وصفٌ لازمٌ لها؛ فهي مفتقِرةٌ إليه دائمًا[(٢)] -حالَ الحدوث وحال البقاء-؛ ومن زعم من أهل الكلام أنَّ افتقارها إليه[(٣)] في حال الحدوث فقط -كما يقوله مَن يقوله مِن المعتزلة وغيرهم-، أو في حال البقاء فقط -كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين بمساوقة[(٤)] العالَم له-= فكلا[(٥)] القولين خطأٌ، بل الإمكان والحدوث متلازمان، وكلُّ محدَثٍ ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ محدَثٌ، والفقر ملازمٌ لها[(٦)]، فلا تزال مفتقرةً إليه، لا تستغني عنه لحظة عينٍ، وهو «**الصَّمد**» الذي تصمد إليه جميع المخلوقات، وهو لا يصمد[(٧)] إلى شيءٍ، بل هو سبحانه الغنيُّ بنفسه عن كل ما[(٨)] سواه*][(٩)].

۞ ۞ ۞

(١) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٤١-٤٥) (٤/ ٢٨٥)، «**الصفدية**» (ص٤٤٩-٤٥٢).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٤) رسمت في (م): «بمساويه»، وفي (د): «بما سماوبه»، ولعلها ما أثبت، **أو**: «بمقارنة»، والأمر قريب.

(٥) في (د): «وكلا»، والمثبت من (م).

(٦) في (د): «لهما»، والمثبت من (م). والضمير عائد على المخلوقات -وهي الممكنات-.

(٧) قوله: «وهو لا يصمد» في (د): «ولا يصمد هو»، والمثبت من (م).

(٨) قوله: «عن كل ما» في (د): «المغني لما»، والمثبت من (م). وانظر: «**الدرء**» (١٠/ ٢٨٤).

(٩) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «الذي هو علَّة الافتقار أو دليل الافتقار، وهذا بين ولله الحمد. فصل فلما قرر...».

فصلٌ

فلمَّا قرَّر إثبات الصَّانع سبحانه أخذ يُثبِت وحدانيَّته؛ **فقال**: ﴿**والدَّليل على وحدته: أنَّه لا تركيب فيه بوجهٍ؛ وإلَّا لما كان واجبَ الوجود لذاته؛ ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه، ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لزم**[١] **وجود الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ**﴾.

قلتُ[٢]: وهذا الدَّليل[٣] أخذه من كلام أبي عبد الله الرَّازيِّ، وهو سَلَكَ فيه مسلك المتفلسفة -كابن سينا وأمثاله-؛ فإنَّ هذا هو عمدتهم فيما يدَّعونه من التَّوحيد، وهو حُجَّةٌ باطلةٌ -ومقصودهم فيما يدَّعونه من التَّوحيد[٤] نفيُ الصِّفات[٥]-، وقد بَيَّنَ علماءُ المسلمين بطلانَها[٦]؛ كما بيَّنه أبو حامدٍ الغزاليُّ في «**تهافت الفلاسفة**»[٧]، وكما قدح الرَّازيُّ والآمديُّ وغيرهما في هذا الطَّريق[٨] في مواضعَ أُخَر[٩].

---

(١) في (د): «للزم»، والمثبت من (م، ل).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٣) قوله: «وهذا الدليل» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «من التوحيد» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «نفي الصفات» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٦) قوله: «علماء المسلمين بطلانها» في (م، ل): «ذلك علماء المسلمين»، والمثبت من (د).
(٧) «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٠).
(٨) قوله: «الرازي والآمدي وغيرهما في هذا الطريق» في (د): «الرازي وغيره في هذه الطريق»، وفي (ل): «الرازي وغيره في هذه الطرق»، والمثبت من (م).
(٩) انظر لقدح الرازي: «**شرح الإشارات**» للرازي (٢/٣٥٣)، وسيأتي نقل الشَّيخ لقدح الرازي من كتابه «**نهاية العقول**» -انظر: ما سيأتي (ص١٩٠-١٩١)-. وانظر لقدح الآمدي: «**كشف التمويهات**» (ص٢١٧)، «**أبكار الأفكار**» (٢/٩٣)، «**الدرء**» (٥/١٠٨).

[*وقد بسطنا الكلام على «**توحيد الفلاسفة**» في كلامٍ مفردٍ[(١)]، وذكرناه أيضًا في مواضع أُخَر[(٢)]، **وبيَّنَّا** فسادَ ما ذكروه، **وأنَّ** حقيقته التَّعطيلُ، **وأنَّ** الواحد الذي يُثبتونه -الذي لا يُوصَف بصفةٍ ثبوتيَّةٍ، بل إنَّما يوصف بالسُّلوب والإضافات- أمرٌ لا يتحقَّق إلَّا في الأذهان، لا في الأعيان، **وأنَّ قولهم**: «إنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ»؛ هو هذا «**الواحد**» الذي قدَّروه، **وأنَّ** هذا «**الواحدَ**» لا حقيقة له في الخارج، بل هو من جنس «**الواحد**» الذي أثبتوه، وادَّعوا أنَّه يتركَّب منه الأنواع، كما يدَّعون أنَّ الإنسان مركَّبٌ من «**الجنس**» و«**الفصل**» -من الحيوان والنَّاطق-، **وأنَّ** هذا التَّركيب ينتهي إلى «**جنس الأجناس البسيط**» الذي لا تركيب فيه بوجهٍ من الوجوه، **وبيَّنَّا** أنَّ هذا التَّركيب إنَّما هو تركيبٌ فيما تتصوَّره الأذهان، ليس هو تركيبًا في الحقائق الموجودة في الخارج؛ فإنَّ بسط هذه الأمور لها مواضعُ[(٣)]*][(٤)].

وأمَّا قوله: ﴿**ويلزم من ذلك ألَّا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لزم وجود الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ**﴾.

فطريقتهم في تقرير هذا: أنَّه لو كان اثنان واجبَا الوجود؛ لكانا مُشْتَرِكَيْنِ في وجوب الوجود:

---

(١) طبع بعنوان: «**مسألة في توحيد الفلاسفة**».
(٢) انظر: «**الصفدية**» (ص٢٩٥)، «**المنهاج**» (١/ ٤٠٠-٤٠٣)، «**الدرء**» (٥/ ١٠-١٠٨).
(٣) انظر: «**المنطقيين**» (ص٣١٢-٣١٤).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وموضعه بياض في (د) بمقدار ثمانية أسطر. وقد تكررت هذه الزيادة في (م) في موضع سابق (ص١٣٧) -كما سبق الإشارة لذلك-، وصواب موضعها هنا. وقد عارضتُ الموضعين ببعض واستدركت التحريفات والسقوطات.

۞ فإن كان كلُّ واحدٍ[١] منهما ممتازًا عن الآخر بتعيُّنه[٢]؛ كان كلُّ واحدٍ[٣] منهما مركَّبًا ممَّا به الاشتراك وما به الامتياز، فيكون كلٌّ منهما مركَّبًا، وقد تقدَّم أنَّ «**التَّركيب**» محالٌ.

۞ وإن لم يكن أحدُهما ممتازًا عن الآخر؛ لزم وجود اثنين بلا امتيازٍ.

وبهذه الحجَّة يثبتون إمكان الأجسام كلِّها؛ **لأنَّهم يقولون**: «الجسم مركَّبٌ -**إمَّا** من المادَّة والصُّورة، **وإمَّا** من الجواهر المنفردة-؛ وكل مركَّبٍ ممكنٌ».

وبهذه الحُجَّة[٤] نفوا الصِّفات، وكانوا من أشدِّ النَّاس تَجَهُّمًا؛ لأنَّهم زعموا أنَّ إثبات الصِّفات ينافي هذا «**التَّوحيد**».

وقد تفطَّن لفساد هذه الحجَّة من تفطَّن لها من الفضلاء[٥]؛ كأبي حامدٍ الغزاليِّ وغيره، **وذلك من وجوهٍ**:

أحدها: أن يقال: قول القائل: «إنَّه يلزم افتقارُه إلى ما رُكِّب منه، وذلك ينافي وجوبَ الوجود» **ممنوعٌ**؛ لأنَّ غاية ما فيه: أنَّ ما رُكِّب منه جزءٌ من أجزائه، **وقول القائل**: «إنَّ المركَّب مفتقرٌ إلى جزئه» ليس بأعظم من **قوله**: «إنَّه مفتقرٌ إلى كلِّه»؛ فإنَّ الافتقار إلى المجموع أشدُّ من الافتقار إلى بعض المجموع، فالمفتقر إلى المجموع مفتقرٌ إلى كلِّ جزءٍ منه، والمفتقر إلى جزءٍ منه لا يلزم أن يكون مفتقرًا إلى الجزء الآخر.

---

(١) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «بنفسه»، والمثبت من (م، ل).
(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وبهذه الحجة» في (م): «بهذه الحجة وبهذه»، وفي (د): «بهذه الحجة»، وفي (ل): «فبهذه الحجة، وبهذه الحجة»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) قوله: «من تفطن لها من الفضلاء» في (م): «من تفطن من الفضلاء»، وفي (د): «بعض العقلاء»، والمثبت من (ل).

ومعلومٌ أنَّ افتقاره إلى الجميع هو افتقاره إلى نفسه، **وقول القائل**: «مفتقرٌ إلى نفسه» هو معنى **قوله**: «هو واجبٌ بنفسه»؛ فعُلم أنَّ وجوبه بنفسه لا يوجب الافتقار المنافي لوجوب الوجود.

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: وجوب الوجود الذي دلَّ عليه الدَّليل ينفي أن يكون مفتقرًا[(١)] إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ إذ كانت[(٢)] الممكناتُ لا بُدَّ لها من موجودٍ غير ممكنٍ موجودٍ بنفسه، وهذا ينفي أن يفتقر إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ **فلو قيل**: إنَّه موجودٌ بنفسه، مستغنٍ عن غيره، وإنَّه مفتقرٌ إلى غيره= لزم[(٣)] الجمع بين النَّقيضين. فأمَّا ما هو داخلٌ في مسمَّى نفسه= فليس هو شيئًا خارجًا عن نفسه **حتَّى يقال**: افتقاره إليه ينافي وجودَه بنفسه.

الوجه الثَّالث: **أن يقال**[(٤)]: اسم «**الغير**» فيه **اصطلاحان**:

أحدهما: أنَّ حدَّ الغيرَين: «ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر».

والآخر: أنَّ الغيرَين: «ما جاز مفارقة أحدهما للآخر[(٥)]، بوجودٍ أو مكانٍ[(٦)] أو زمانٍ»، [*وقد يقال: «ما جاز مفارقةُ أحدهما للآخر مطلقًا»، كما يذكره الأشعريُّ*][(٧)].

---

(١) قوله: «ينفي أن يكون مفتقرا» في (ل): «ينفي أن يفتقر إلى أن يكون مفتقرًا»، والمثبت من (م، د).

(٢) قوله: «إذ كانت» في (د): «إذا كان»، والمثبت من (م، ل).

(٣) في (ل): «للزم»، والمثبت من (م، د).

(٤) بعدها في (د) زيادة: «في».

(٥) في (ل): «الآخر»، والمثبت من (م، د).

(٦) قوله: «بوجود أو مكان» في (م): «بوجود امكان»، وفي (د، ل) كتبت أولًا: «بوجود أو إمكان»، ثم أصلحت إلى المثبت.

(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م).

۞ **والأوَّل**: اصطلاحُ المعتزلة والكرَّاميَّة.

۞ **والثَّاني**: اصطلاحُ [*طوائفَ من الكُلَّابيَّة والأشعريَّة، ومَن وافقهم مِن الفقهاء -أصحابِ الأئمَّة الأربعة-.

۞ وأمَّا الأئمَّة كأحمد بن حنبل وغيره؛ فإنَّ لفظ «**الغير**» عندهم يحتمل هذا وهذا؛ ولهذا كان السَّلف لا يُطلقون القول بأنَّ صفاتِ الله: «غيرُه»، ولا أنَّها(١): «ليست غيرَه»؛ **فلا يقولون**: «كلامُ الله غيرُ الله»، **ولا يقولون**: «ليس غيرَ الله»؛ بل يستفسرون القائل عن مراده، فقد يريد الأوَّلَ، وقد يريد الثَّاني، وهذه طريقة حذَّاق النُّظار، وقد بُسط الكلام على هذا في موضعٍ آخر(٢)*](٣).

فإنْ تكلَّم بالاصطلاح الثَّاني: فجزءُ الشَّيء اللَّازم وصفتُه اللَّازمة ليس بغيرٍ له، فلا يكون ثبوته موجبًا لافتقاره إلى غيره.

وإنْ تكلَّم بالأوَّل: فثبوت الغير بهذا التَّفسير لا بُدَّ منه؛ فإنَّه يمكن العلمُ بوجوده، والعلم بوجوبه(٤)، والعلم بأنَّه خالقٌ، والعلم بعلمه، والعلم بإرادته، وهم يعبِّرون(٥) عن ذلك بـ«**العقل**» و«**العناية**»، وهذه المعاني أغيارٌ على هذا الاصطلاح، وثبوتُها لازمٌ لواجب الوجود. وإذا كان ثبوت هذه الأغيار لازمًا له؛ لم يجز القول بنفيها؛ لأنَّ نفيها يستلزم نفي واجب الوجود، وعُلم أنَّ مثل هذا وإن سُمِّي تركيبًا، فليس منافيًا لوجوب الوجود.

---

(١) قوله: «ولا أنها» في (د): «لأنها»، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ٣٣٤-٣٣٧)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ٩٥-٩٧)، «**قاعدة في الاسم والمسمى-الفتاوى**» (٦/ ١٨٥-٢١٢).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «اصطلاح الكلابية والأشعرية. فإن قيل بالثاني فجزؤه وصفته ليس بغير له... وإن قيل بالأول».

(٤) قوله: «والعلم بوجوبه» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).

(٥) في (د): «يفسرون»، والمثبت من (م، ل).

فإذا قيل: واجب الوجود لا يفتقر إلى غيره.

قيل: لا يفتقر إلى غيرٍ يجوز مفارقته له، أم إلى غيرٍ لازمٍ لوجوده؟ فالأوَّل حقٌّ، وأمَّا الثَّاني[١] -[*إذا أريد بالافتقار أنَّه مستلزمٌ له*][٢]- فممنوعٌ.

ويتبيَّن[٣] ذلك بـ:

الوجه الرَّابع: **وهو أن يقال**: استعمالُ لفظ «**الافتقار**» في مثل هذا ليس هو المعروف في اللُّغة والعقل؛ فإنَّ هذا إنَّما هو تلازمٌ؛ **بمعنى أنَّه** لا يُوجَد المركَّب إلَّا بوجود جزئه، **أو** لا يُوجَد أحدُ الجزئين إلَّا بوجود الآخر، **أو** لا يوجَد الجزء إلَّا بوجود الكلِّ، **أو** لا توجد الصِّفة إلَّا بوجود الموصوف، **أو** لا يوجَد الموصوف إلَّا بوجود الصِّفة.

ومعلومٌ أنَّ الشَّيئين المتلازمين في الوجود لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر، بل إن كانَا ممكنَيْن؛ جاز أن يكونَا معلولَي علَّةٍ واحدةٍ أوجبتْهما، من غير أن يفتقر أحدهما إلى الآخر[٤]؛ فإنَّ افتقار الشَّيء إلى غيره إنَّما يكون[٥] إذا كان ذلك الغير مؤثِّرًا في وجوده كتأثير العلَّة. فأمَّا المتلازمان اللَّذان يكون وجود أحدهما مستلزمًا لوجود الآخر معه؛ **فإنَّه وإن قيل**: «إنَّ وجوده شرطٌ لوجوده»؛ لكن لا يلزم أن يكون مفتقرًا إليه بحيث يكون عِلَّةً له.

---

(١) قوله: «وأما الثاني» في (م): «والثاني»، والمثبت من (د، ل).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٣) في (م، ل): «ونبين»، والمثبت من (د).

(٤) بعدها في (ل) زيادة: «وأما الأمور المتلازمة كالأبوة والبنوة لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر»، وهي ملحقة بالطرَّة وقد صحح عليها. ولعل الشَّيخ قد زادها في هذا الموضع أوَّلًا، ثم عدل عنها هنا بعد الزيادة الآتية الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)؛ حيث ضمَّنها هذه العبارة كما سيأتي في (ص١٧٧).

(٥) في (د): «يجوز»، والمثبت من (م، ل).

فإذا قال القائل(١): **أنا أقول**: إنَّ كلَّ واحدٍ من المتلازمَيْن مفتقرٌ إلى الآخر؛ كافتقار المشروط إلى شرطه المستلزِم له.

قيل له: فيبقى(٢) النِّزاع لفظيًّا، كالنِّزاع في لفظ «**الدَّوْر**»؛ فإنَّ «**الدَّوْر**»(٣):

۞ يُراد به: «**الدَّوْر العِلْمِيُّ**»، الذي يُذكر في حساب الجَبْر والمقابلة.

۞ ويُراد به: «**الدَّوْر الحُكْميُّ**»، الذي يتكلَّم به **الفقهاء**.

۞ ويُراد به: «**الدَّوْر العقليُّ**»، الذي يتكلَّم به **النُّظَّار**. ويطلق **طائفةٌ** منهم أنَّ «**الدَّوْرَ**» باطلٌ، **وآخرون** منهم يفصِّلون؛ **فيقولون**: «**الدَّور**» **نوعانِ**:

أحدُهما: «**الدَّور القَبْلِيُّ**»؛ وهو أنَّه لا يكون هذا إلَّا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلَّا بعد هذا= فهذا **ممتنعٌ** في صريح العقل؛ فإنَّه يستلزم كونَ الشَّيء سابقًا للسَّابق على نفسه، ومتأخِّرًا عن المتأخِّر عن نفسه، فيلزم أن يكون قبل نفسه بدرجتين، وألا يكون إلَّا بعد نفسه بدرجتين؛ وكونُه موجودًا قبل نفسه، أو لا يوجد إلَّا بعد نفسه= **محالٌ**؛ فكيف إذا كان هذا الممتنع متكرِّرًا؟!

وأمَّا النَّوع الثَّاني: فهو «**الدَّور المَعِيُّ الاقترانِيُّ**»، وهو ألا يكون هذا إلَّا مع ذاك، ولا يكون ذاك إلَّا مع هذا؛ **كما** لا توجد الأبوَّة إلا مع البنوَّة، ولا البنوَّة إلَّا مع الأبوَّة، **ولا** توجد الذَّات(٤) إلَّا مع صفاتها

---

(١) من قوله هنا: «فإذا قال القائل...» حتى نهاية الوجه الرابع في (ص١٩٩)؛ من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «...علة له، وإذا كان المراد بالافتقار هنا التلازم فذلك لا ينافي وجوب الوجود، يوضح ذلك الوجه الخامس، وهو أن يقال...إلخ».

(٢) في (د): «فبقي»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «فإن الدور» ليس في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٥٧).

(٤) بعدها في (د) زيادة: «الواجبة»، ويظهر أنها مقحمة؛ فسياق الكلام عن مطلق «**الذات**» لا «**الذات الواجبة**».

اللَّازمة، ولا توجد صفاتها اللَّازمة إلَّا مع الذَّات= فهذا «**الدَّور**» جائزٌ، وهذا «**الدَّور في الشُّروط**»، والأوَّل «**دورٌ في العلل**».

فكذلك لفظ «**الافتقار**»؛ فإنَّ مرادهم بافتقار المركَّب إلى جزئه ليس هو افتقارَ المفعول إلى الفاعل، ولا المعلولِ[١] إلى العلَّة الفاعلة، بل المراد بـ«**الافتقار**»: التَّلازم؛ فالأمور[٢] المتلازمة كالأبوَّة والبنوَّة لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر، لا سيَّما على أصل الَّذين **يقولون**: «إنَّه ملزومٌ[٣] لمفعولاته»؛ فإذا كان وجوب وجوده لا ينافي استلزامه لأفعاله الممكنة؛ فكيف ينافي استلزامه لصفاته اللَّازمة لذاته؟!

وهذا مما يبيِّن تناقض هؤلاء المتفلسفة النُّفاة للصِّفات وأنَّ أقوالهم من أفسد الأقوال في العقل؛ فإنَّهم يقولون: إنَّ واجب الوجود موجِبٌ للعالَم، ولا يمكن وجوده بدون وجود العالَم، مع تغيُّر العالم.

وهذا الإيجاب والاستلزام لا ينافي وجوبَ وجوده عندهم، **ثُمَّ يقولون مع ذلك**: «إنَّ[٤] وجوب الوجود ينافي استلزامه للصِّفات وإيجابه لها»، ويسمُّون هذا الاستلزام والإيجاب «**افتقارًا**»، **ويقولون**: «لو كان موصوفًا بالصِّفات لكان مركَّبًا من الذَّات والصِّفات، والمركَّب مفتقرٌ إلى جزئه، وجزؤه غيرُه، وواجب الوجود لا يكون مفتقرًا إلى غيره».

وقالوا ما ذكره عنهم أبو حامدٍ الغزاليُّ في «**التَّهافت**»[٥]: **إنَّ التَّركيب خمسةُ أنواعٍ**[٦]:

---

(١) في (د): «المفعول»، والمثبت من (م). انظر: «**الدرء**» (٣/ ٤٢١).

(٢) في (د): «والأمور»، والمثبت من (م). (٣) في (د): «يلزم»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٢-١٦٤).

(٦) انظر: (ص٤٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٣٤)، «**المنطقيين**» (ص٣١٤)، «**الدرء**» (٣/ ٣٨٩) (٥/ ١٤٢)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٨)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٦).

أحدها: التَّركيب من وجودٍ وماهيَّةٍ.

والثَّاني: التَّركيب من ذاتٍ وصفاتٍ.

والثالث: التَّركيب من أمرٍ عامٍّ وخاصٍّ؛ **كما يقال**: يشارك العالَم في الوجود، ويمتاز عنه بالوجوب. وقد يُسمُّون العامَّ «**جنسًا**»، وقد يُسمُّونه «**عرضًا عامًّا**»؛ **ويقولون**: «**الجنس**»: هو الذَّاتيُّ المشترك، و«**العرض**[1] **العامُّ**»: العرضيُّ المشترك، كما أنَّ «**الفصل**»: هو الذَّاتيُّ المميِّز، و«**الخاصَّة**»: هي العرضيُّ المميِّز، و«**النَّوع**»: هو المركَّب من «**الجنس**» و«**الفصل**»، وهذه الخمسة هي «**الكلِّيَّات الخمس**» المذكورة في **منطقهم اليونانيِّ**.

وقد بيَّنَّا ما في هذا الكلام المذكور في **المنطق** من حقٍّ وباطلٍ في غير هذا الموضع[2]، وبيَّنَّا[3] أنَّ ما يذكرونه من الفرق بين «**الذَّاتيِّ**» المقوِّم الدَّاخل في الماهيَّة، و«**العَرَضيِّ**» اللَّازم للماهيَّة الخارج عنها= لا يرجع إلى حقيقةٍ موجودةٍ ولا معقولةٍ، وإنَّما هو تحكُّم اصطلاحيٌّ، كما أنَّ ما يدَّعونه من التَّركيب من «**الجنس**» و«**الفصل**» ليس تركيبًا حقيقيًّا في الخارج؛ وإنَّما هو تركيبٌ ذهنيٌّ اعتباريٌّ[4]؛ وحقيقته ذاتٌ متَّصفةٌ بصفاتٍ، ولهم في هذه المواضع من الاضطراب والخطأ ما قد نبَّهت عليه في غير هذا الموضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في «**المنطق**» و«**الإلٰهيِّ**» ما ذكره غير واحدٍ منهم[5].

الرَّابع: التَّركيب العقليُّ من «**مادَّةٍ**» و«**صورةٍ**».

---

(١) في (م): «والعرضي»، والمثبت من (د). (٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص٧٠).

(٣) في (م): «وقد بينا»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «ذهني اعتباري» في (م): «اعتباري ذهني»، والمثبت من (د).

(٥) أشار لذلك في: «**المنطقيين**» (ص١٩٨).

الخامس: التَّركيب من الأجزاء التي هي «**الجواهر المفردة**[(١)]».

وهذان التَّركيبان إنَّما يصحُّ القول بإثباتهما عند من يسلِّم أنَّ «**الجسم**» مركَّبٌ من «**المادَّة**» و«**الصُّورة**»، أو من «**الجواهر المنفردة**»؛ فأمَّا من نفى هذا وهذا من النُّظَّار وغيرهم؛ فلا.

والمقصود هنا: **أنَّهم يقولون**: «إذا كان متَّصفًا بالصِّفات كان مركَّبًا، والمركَّب مفتقرٌ إلى جزئه، وجزؤه غيرُه، وواجب الوجود لا يكون مفتقرًا إلى غيره».

ولفظ «المركَّب» يُراد به:

۞ ما ركَّبه غيرُه.

۞ **أو**: ما كانت أجزاؤه متفرقةً[(٢)] فاجتمعت.

۞ **أو**: ما يقبل انفصال بعضه عن بعضٍ.

وأهل الإثبات للصِّفات يُسلِّمون أنَّ هذه المعاني الثَّلاثة ممتنعةٌ على الله تعالى؛ فلا يجوز أن يكون مركَّبًا لا بهذا المعنى، ولا بهذا، ولا بهذا.

لكن نفاة الصِّفات يُسمُّون إثبات الصِّفات «**تركيبًا**» **ويقولون**: «الذَّات التي لها صفاتٌ هي مركَّبةٌ»، **ويقولون**: «المركَّب مفتقرٌ إلى جزئه».

والمراد بذلك: أنَّه مستلزمٌ لصفاته[(٣)]، لا يوجد بدون وجود الصِّفة؛ ليس المراد بكونه مفتقرًا إلى الجزء: «أنَّ الجزء فاعلٌ له»؛ فإنَّ هذا لا يقوله عاقلٌ؛ **إذ**[(٤)] **لا يقول عاقلٌ**: «إنَّ جزء المجموع يجب أن يكون فاعلًا له»، بل يمتنع أن يكون جزء الشَّيء فاعلًا له باتِّفاق العقلاء.

---

(١) في (د): «الفردة»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «كانت أجزاؤه متفرقة» في (م): «كان أجزاؤه مفترقة»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «لصفة»، والمثبت من (د).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولكن قد يكون جزؤه لازمًا له، وملزومًا له؛ **فإذا قيل**: «إنَّه[١] مفتقرٌ إلى جزئه»؛ **بمعنى** أنَّ المجموع لا يوجد إلا بوجود[٢] البعض= كان هذا ممكنًا. وكذلك **إذا قيل**: «إنَّ[٣] ذلك الجزء لا يوجد إلَّا مع جزءٍ آخر، أو مع المجموع»= كان هذا ممكنًا.

وهم يُسَمُّون صفاتِ الله -وغيره من الموصوفات[٤]- أجزاءً، **ويقولون**: «إذا أثبتُّم له الصِّفات؛ فقد أثبتُّم له الأجزاء»، **ثُمَّ يقولون**: «ذلك محالٌ؛ لأنَّه يقتضي أنَّه مركَّبٌ، والمركَّب مفتقرٌ إلى أجزائه -بمعنى أنَّه مستلزمٌ لأجزائه-».

أو يقولون: إنَّ الصِّفات التي تثبتونها:

❏ إن كانت[٥] ذاتيَّةً داخلةً في الماهيَّة؛ كانت أجزاءً مقوِّمةً له، وهو ممتنعٌ.

❏ وإن كانت عرَضيَّةً له؛ افتقر فيها إلى غيره.

فيقال لهم: عندكم أنَّه مستلزمٌ لمفعولاته المتغيِّرة[٦]، ولا يمكن وجوده بدون وجودِها، ومع هذا؛ فهذا لا ينافي وجوب وجوده بنفسه، ولا[٧] يكون امتناعُ وجوده بدون تلك اللَّوازم المنفصلة المتغيِّرة ممتنعًا؛ فكيف يكون استلزامه لصفاته اللَّازمة له ممتنعًا؟! فإن كان هذا الاستلزام هو

---

(١) في (د): «هو»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «إلا بوجود» في (م): «بدون وجود»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وغيره من الموصوفات» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «إن الصفات التي تثبتونها إن كانت» في (د): «إن كانت الصفات التي تثبتونها»، والمثبت من (م).
(٦) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «المعتبرة»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «فلا»، والمثبت من (د).

افتقارٌ إلى صفاته -التي سمَّيتموها أجزاءً-؛ فذاك الاستلزام هو افتقارٌ إلى مفعولاته، ومعلومٌ أنَّ افتقار الواجب بنفسه إلى مفعولهِ أعظمُ امتناعًا في العقل من افتقاره إلى أجزائه أو صفاته.

فإن كنتم لا تُسمُّون هذا الإيجاب والاستلزام لمفعولاته افتقارًا؛ كان هذا الإيجاب والاستلزام لصفاته -التي قلتم: هي أجزاؤه- أَوْلى ألا يُسمَّى افتقارًا.

وإن سُمِّي ذلك افتقارًا **وقلتم**: هذا الافتقار ليس بممتنعٍ؛ لأنَّه هو الموجِب[1] لأفعاله، **فإذا قيل**: هو مفتقرٌ إلى مفعوله -الذي هو مفتقرٌ إليه-؛ لم يكن في الحقيقة مفتقرًا إلَّا إلى نفسه.

قيل لكم: فهذا[2] الافتقار إلى صفاته -التي توجبها ذاته وتستلزمها- أَوْلى ألا يكون ممتنعًا؛ لأنَّه في الحقيقة لم يفتقر إلَّا إلى نفسه.

وإن قلتم: هذا يقتضي كون الذَّات فاعلةً للصِّفات وقابلةً لها؛ والشَّيءُ الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا[3]؛ لأنَّ ذلك يُفْضِي إلى التَّركيب، والواحد لا تركيبَ فيه.

قيل: **أنتم إنَّما قلتم**: «إنَّ الشَّيء الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا؛ لئلَّا يستلزم التَّركيب»؛ فلا يجوز أن تجعلوا هذا دليلًا على نفي التَّركيب؛ لأنَّ ذلك دَوْرٌ؛ مضمونه أنَّكم تنفون كونَه فاعلًا وقابلًا لئلَّا يلزم التَّركيب، وتنفون التَّركيب لئلَّا يلزم كونه فاعلًا وقابلًا، فيكون هذا إثباتًا لكلٍّ منهما بنفسه؛ وذلك مصادرةٌ على المطلوب، باطلةٌ في النَّظر والمناظرة باتِّفاق العقلاء.

---

(١) في (م): «الواجب»، والمثبت من (د). (٢) في (م): «هذا»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «قابلا»، والمثبت من (م).

وأيضًا: فـ«**التَّركيب**» الذي نفيتموه إنَّما نَفَيْتموه لئلَّا يفضي إلى الافتقار إلى الغير، و«**الافتقار**»: **المراد به**: استلزامُه للغير[١]، وعندكم هو مستلزمٌ للغير؛ فأنتم جميع ما نفيتموه في هذا المقام[٢] إنَّما نفيتموه لئلَّا يكون مستلزمًا للغير[٣]، وعندكم هو مستلزمٌ لغيره، بل جعلتموه مستلزمًا لغيرٍ هو مفعولٌ متغيِّرٌ، ونفيتم كونَه مستلزمًا لصفاتٍ قائمةٍ بذاته، ثابتةٍ لازمةٍ له!

ومعلومٌ أنَّ إيجابه لما هو قائمٌ به، لازمٌ له[٤]، ثابتٌ دائمٌ= أَوْلى من إيجابه لما هو منفصلٌ عنه، متغيِّرٌ. فإذا كان -على اصطلاحكم- كونُه مفتقرًا إلى ما هو متغيِّرٌ، منفصلٌ عنه[٥]، مفعولٌ؛ لا ينافي وجوبَه بنفسه= فكيف يكون افتقارُه إلى ما هو لازمٌ له دائمٌ؛ ينافي وجوبه؟!

وإذا كان -هذا على اصطلاحكم- افتقارُه إلى المنفصل عنه لا ينافي وجوبه= فكيف افتقاره إلى ما هو قائمٌ بذاته؟!

فإذا[٦] **قلتم**: هذا يفضي إلى «**الكثرة**» في ذاته، بخلاف ذاك.

قيل لكم: «**الكثرة**» في ذاته هي[٧] «**التَّركيب**» عندكم، ومرادكم بالعبارتين واحدٌ، وإنَّما نفيتم ذلك بنفي هذا[٨] اللَّازم؛ الذي أثبتُّم ما هو أبلغ منه في الامتناع على أصلكم[٩]، **فإنْ** وجب نفيُ هذا اللَّازم لما فيه من الافتقار؛ لزم نفي ذلك الذي هو أبلغ في الافتقار منه، **وإن** لم يجب نفي هذا الأبلغ؛ لم يجب نفي ذلك بطريق الأَوْلى.

---

(١) انظر لمعاني «**الافتقار**»: «**الدرء**» (٥/ ١٥٦) (٦/ ٢٩٧) (١٠/ ١٨).

(٢) قوله: «في هذا المقام» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «لغيره»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «منفصل عنه» ليس في (د)، وفي (م): «منفصل منه»، ولعل صوابها ما أثبت.

(٦) في (د): «وإذا»، والمثبت من (م).

(٧) في (م): «هو»، والمثبت من (د).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٩) قوله: «على أصلكم» ليس في (م)، والمثبت من (د).

فتبيَّن أنَّ القوم ينفون الشَّيء لمعنًى، ويثبتون ما هو أبلغ في إثبات ذلك المعنى منه، **وأنَّهم** من أعظم النَّاس تناقضًا، **وأنَّهم** يصفون واجبَ الوجود بما يوجب أن يكون ممتنعَ الوجود؛ فيجمعون بين النَّقيضين اللَّذينِ هما في غاية التَّناقض؛ فإنَّ مناقضة الوجوب للامتناع أبلغُ من مناقضة الوجود للعدم.

وأصل ذلك: أنَّ القوم أرادوا أن يثبتوا وجودًا مطلقًا لا يختصُّ بحقيقةٍ يمتاز بها عن غيره، وإنَّما يمتاز بأمورٍ سلبيَّةٍ، وهذا إنَّما يقدَّر في الأذهان، وأمَّا إثباته في الخارج؛ فممتنعٌ لذاته، كما قد بُسط في موضعه.

وأصلُ(١) **الاشتباه في هذا المقام -الذي ضلَّ فيه طوائفُ من النُّظَّار-**: أنَّ مسمَّى «**واجب الوجود**» فيه إجمالٌ واشتراكٌ(٢)، كما في لفظ «**القديم**» عند المعتزلة -نفاة الصِّفات-؛ فإنَّ الأمر المعلوم أنَّ الله قديمٌ، فـ«**القديم**» هو الله الذي لا إله إلَّا هو، فجعلتِ المعتزلةُ «**القديمَ**» هو الذَّات المجرَّدة عن الصِّفات؛ **وقالوا**: إذا أثبتُّم الصِّفات فقد(٣) قلتم بـ«**تعدُّدِ القدماء**».

ولفظ «تعدُّد القدماء» مجملٌ:

۞ **فإن أُريدَ به**: تعدُّدُ الآلهة والخالِقِينَ والأرباب؛ فهذا باطل؛ فإنَّ صفاتِ الله ليست آلهةً ولا خالقةً ولا أربابًا.

۞ **وإن أُريدَ بـ«القدماء»**: تعدُّدُ صفاتٍ قديمةٍ لذاتٍ قديمةٍ؛ فنفيُ هذا مصادرةٌ على المطلوب، فلبَّسوا على المسلمين **بقولهم**: «إنَّ إثبات الصِّفات يقتضي تعدُّد القدماء».

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «هذا».
(٢) انظر: (ص١٩٦).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولهذا ذكر الإمام أحمد في **ردِّه على الجهميَّة**[١] أنَّهم قالوا لأهل السُّنَّة: (**إنَّكم إذا قلتم**: «كان[٢] وعلمه، وقدرته، ونوره»؛ فقد قلتم بقول النَّصارى حين زعمتم أنَّ الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته).

فقال الإمام أحمد: (**لا نقول**: «إنَّ الله لم يزل وقدرته»، و«لم يزل ونوره»؛ **ولكن نقول**: «لم يزل بقدرته ونوره»، لا متى قَدَر، ولا كيف قَدَر.

فقالوا: لا تكونون موحِّدين أبدًا حتى **تقولوا**: «قد كان الله ولا شيءَ».

فقلنا[٣]: **نحن نقول**: «قد كان الله ولا شيءَ»، **ولكن إذا قلنا**: «إنَّ الله لم يزل بصفاته كلِّها»؛ أليس إنَّما نَصِفُ إلٰهًا واحدًا بجميع صفاته؟ وضربنا لهم في ذلك مثلًا؛ **فقلنا**: أخبرونا عن هذه النَّخلة؛ أليس لها جذعٌ وكربٌ وليفٌ وسعفٌ وخوصٌ وجُمَّارٌ، واسمها شيءٌ واحدٌ، وسُمِّيت «**نخلةً**» بجميع صفاتها؟!

فكذلك[٤] الله -وله المثل الأعلى- بجميع صفاته إلٰهٌ واحدٌ؛ **لا نقول**: إنَّه قد كان في وقتٍ من الأوقات ولا يقدر حتَّى خلق قُدْرةً[٥]، والذي ليس له قُدْرةٌ هو[٦] عاجزٌ، **ولا نقول**: قد كان في وقتٍ من الأوقات ولا يعلم حتَّى خلق له علمًا فَعَلِم، والذي لا يعلم هو جاهلٌ، **ولكن نقول**: «لم يزل الله عالمًا قادرًا مالكًا»، لا متى، ولا كيف.

وقد سمَّى الله رجلًا كافرًا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي، **فقال**: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ⑪﴾[٧]، وقد كان هذا الذي سمَّاه «وحيدًا» له

---

(١) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٨٠-٢٨٥).
(٢) في (د): «كلام الله»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «قلنا»، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «وكذلك»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «قدرته»، والمثبت من (م).
(٦) في (د): «فهو»، والمثبت من (م).
(٧) المدثر: (١١).

عينان وأذنان ولسانٌ وشفتان ويدان ورِجْلان وجوارحُ كثيرةٌ، فقد سمَّاه الله «وحيدًا» بجميع صفاته؛ فكذلك الله -وله المثل الأعلى- هو بجميع صفاته إلٰهٌ واحدٌ).

قلت: وهؤلاء المتفلسفة موافقةٌ للجهميَّة(١) من المعتزلة وغيرهم في تعطيل الصِّفات؛ نفوا عن مسمَّى «**واجب الوجود**» من التَّركيب ما ينفون به الصِّفات، كما نفت الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم عن «**القديم**» من التَّركيب ما ينفون به الصِّفات، والنُّفاة من الجهميَّة والمتفلسفة والباطنيَّة أكثرُ نفيًا وتعطيلًا من المعتزلة، فأخذوا اسم «**واجب الوجود**» مجملًا مشتبهًا مشتركًا.

فـ«**واجب الوجود**» الذي دلَّ عليه ثبوت الممكنات: هو الموجودُ بنفسه، الذي لا يقبل العدم، ولا يفتقر إلى ما هو مباينٌ منه(٢)؛ وهذا(٣) القدر يوجب إثباتَ الصِّفات له من طرقٍ متعدِّدةٍ، كما قد بُسط في موضعه(٤).

فقالوا: «**واجب الوجود**» كما لا يكون مفتقرًا(٥) إلى «**عِلَّةٍ فاعلةٍ**»؛ لا يكون مفتقرًا إلى «**عِلَّةٍ قابلةٍ**»؛ فالصِّفات لا تكون واجبةَ الوجود لافتقارها إلى الذَّات، وإذا لم تكن واجبةَ الوجود كانت ممكنةً= فتكون الذَّات موجبةً لها وقابلةً لها.

---

(١) في (د): «الجهمية»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «إلى ما هو مباين منه» في (د): «إلى ما هو غني عنه»، والمثبت من (م)، وقد كتب أولًا: «إلى غيره ما هو غني عنه مباين منه»، ثم ضرب على ما تحته خط.

(٣) في (م): «وبهذا»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٢٧)، «**جامع المسائل**» (١/ ٥٨)، «**الدرء**» (٣/ ٢٣٩).

(٥) قوله: «لا يكون مفتقرًا» في (د): «لا يفتقر»، والمثبت من (م).

فيقال لهم: مدلول الدَّليل أنَّه لا يكون مفتقرًا إلى ما هو مباينٌ[١] عنه، كما تقدَّم[٢].

وأمَّا كون الصِّفات واجبة الوجود أو ممكنةً:

۞ **فإن أُريد بـ«واجب الوجود»**: «ما ليس له فاعلٌ»؛ فالصِّفات واجبة الوجود.

۞ **وإن أُريدَ به**: «ما ليس له محلٌّ يقوم به»؛ فليست واجبةً بنفسها -بهذا التَّفسير- بل بغيرها؛ **وحينئذٍ**: فالذَّات موجبةٌ لها وقابلةٌ لها.

وهذا مما[٣] منعوه **وقالوا**: «إنَّ الشيء الواحد لا يكون فاعلًا قابلًا»[٤]؛ لئلَّا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا، فلا يجوز أن يحتجُّوا على نفي التَّركيب بنفي هذا؛ لأنَّه يفضي إلى «**الدَّوْر في الاستدلال**»؛ فلا يستدلُّون على هذا إلَّا بهذا، ولا على هذا إلَّا بهذا. وإذا كان كلٌّ من الشَّيئين لم يُستدلَّ عليه إلَّا بالآخر؛ لم يكن على واحدٍ منهما دليلٌ. **وكلام هؤلاء كلِّهم يدور على هذا الأصل**.

وهذا الأصل وقع في كلام المتأخِّرين من النُّظَّار -كالرَّازيِّ والآمديِّ وأمثالهما-، وهم **تارةً** ينفون[٥] هذا كما نفته المتفلسفة، **وتارةً** يثبتون فساد[٦] كلام المتفلسفة. وهؤلاء المتفلسفة: ابنُ سينا وأمثالُه من أتباع أرسطو.

وأمَّا جماهيرُ الفلاسفة الأساطين القدماء الذين كانوا قبل أرسطو؛

---

(١) في (د): «مستغن»، والمثبت من (م). (٢) (ص١٧٣).

(٣) في (د): «إنما»، والمثبت من (م).

(٤) من قوله: «وقالوا: إن الشيء...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٥) أشار ناسخ (م) إلى لحق، وكتب في الطرَّة: «الصفات»، ولم أتبين وجهها.

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فكما أنَّهم لم يكونوا يقولون بقِدَم صورة العالَم؛ لم[١] يكونوا يقولون بنفي الصِّفات، بل يثبتون الصِّفات، بل والأفعال القائمة به، كما قد نُقِلَ ألفاظُهم ونَقْلُ النَّاقلين عنهم في غير هذا الموضع[٢].

وكذلك كثيرٌ من الفلاسفة المتأخِّرين -كأبي البركات صاحب «**المعتبر**» وغيره-؛ يثبتون لله تعالى الصِّفات والأفعال القائمة به، وقد ردُّوا على من نفى ذلك من أصحابهم الفلاسفة بكلامٍ بيَّنوا فيه خطأهم، كما قد بُسط في موضعه[٣].

واعلم أنَّ كثيرًا من النُّظَّار كثُرَ خوضُهم في **توحيد** الله تعالى **وصفاته** بلفظ «**التَّركيب**» وغيرِه من الألفاظ المجملة، ومثبتةُ الصِّفات **تارةً** يبيِّنون[٤] فساد حجَّة النُّفاة بذلك، **وتارةً** يقرِّرونها؛ كما يقع مثل ذلك في كلام أبي عبد الله الرَّازيِّ وأبي الحسن الآمديِّ وغيرهما، حتَّى قال أبو عبد الله الرازيُّ في آخر كتابه المسمَّى بـ«**الأربعين**»[٥]:

(واعلم أنَّ ههنا مقدمتين يُفَرِّع المتكلِّمون والفلاسفة أكثرَ مباحثهم عليهما:

المقدِّمة الأولى: مقدِّمة الكمال والنُّقصان...)، وتكلَّم عليها، **ثُمَّ قال:**

(**أمَّا المقدِّمة الثَّانية**: فهي **مقدِّمة الوجوب والإمكان**، وهذه المقدِّمة في غاية الشَّرف والعلوِّ، وهي غاية عقول العقلاء، **قالوا**: «الوجود: **إمَّا**

---

(١) في الأصلين (م، د) بالواو: «ولم»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) سيأتي نقل الشَّيخ (ص٢٩٦) لحكاية أبي عيسى الوراق لمذاهبهم.

(٣) سيأتي نقل الشَّيخ لكلام أبي البركات (ص٢٩٨).

(٤) مهملة في الأصلين (م، د)؛ فتحتمل: «يثبتون»، وتحتمل المثبت وهو الأشبه.

(٥) «**الأربعين في أصول الدين**» (ص٤٨١-٤٨٣)، ونقله الشيخ في «**الصفدية**» (ص٩٦)، «**المسألة المصرية في القرآن-الفتاوى**» (١٢/ ٢٢٩).

واجبٌ، **وإمَّا** ممكنٌ، والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ، وذلك الواجب لا بُدَّ أن يكون واجبًا في ذاته وفي صفاته؛ إذ لو كان ممكنًا لافتقر إلى مُؤَثِّرٍ آخر.

أمَّا المقدِّمة الأولى -وهي أنَّه واجبٌ لذاته-؛ **فهذا له لازمانِ**:

الأوَّل: أن يكون منزَّهًا في حقيقته عن الكثرة، ثُمَّ يلزم من فردانيَّته في ذاته **أمورٌ**:

أحدُها: ألا يكون مُتَحَيِّزًا؛ لأنَّ كلَّ مُتَحَيِّزٍ منقسمٌ، والمنقسم لا يكون فردًا، وإذا لم يكن مُتَحَيِّزًا، لم يكن في جهةٍ.

وثانيها: ألا يكون واجب الوجود أكثرَ من واحدٍ؛ إذ لو[١] كان أكثر من واحدٍ لاشتركا في الوجوب وتباينَا في التَّعيين[٢]، وما به الاشتراك غيرُ ما به الامتياز[٣]؛ فيلزم أن يكون[٤] كلُّ واحدٍ منهما في نفسه مركَّبًا، وقد فرضناه فردًا، هذا خُلف.

اللَّازم الثَّاني -لكونه واجب الوجود لذاته-: ألا يكون حالًّا ولا مَحَلًّا؛ وإلَّا لعاد الافتقار).

قلت: قد ذكرتُ في غير هذا الموضع[٥] أنَّ **مقدِّمة الكمال والنُّقصان** أشرفُ، وعليها يعتمد أئمة النُّظَّار من أهل الكلام والفلسفة[٦]، كما يَعتمد

---

(١) قوله: «إذ لو» في (د): «ولو»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».

(٢) في «**الأربعين**»: «التعين»، والمثبت من (د) و«**المسألة المصرية**»، وفي (م) تحتمل الوجهين.

(٣) قوله: «الاشتراك... الامتياز» في (د) و«**الأربعين**»: «المشاركة... الممايزة»، والمثبت من (م) و«**المسألة المصرية**».

(٤) قوله: «أن يكون» في (د) و«**الأربعين**»: «كون»، والمثبت من (م) و«**المسألة المصرية**».

(٥) أشار له في «**الصفدية**» (ص٩٨)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٩٢).

(٦) في (م): «الفلاسفة»، والمثبت من (د).

عليها أكثرهم، وعليها اعتمد[١] أساطين الفلاسفة[٢]، كأرسطو وغيره.

وأمَّا مقدِّمة الوجوب والإمكان؛ فهي معروفةٌ عن ابن سينا ومَن وافقه مِن نُظَّار الفلاسفة[٣] والمتكلِّمين، وهو سَلَكَ في «**الإلٰهيَّات**» مسلكًا أخذ بعضه من أصول الجهميَّة -من المعتزلة وغيرهم-، وبعضه من أصول سلفه الفلاسفة.

ومقدِّمة الوجوب والإمكان لم يتكلَّم بها أحدٌ من الفلاسفة القدماء، الذين عُرفت أقوالهم -لا أرسطو[٤] وأتباعه ولا غيره-، ولا أثبت أحدٌ منهم واجبَ الوجود بطريقة **الوجوب والإمكان**، وإنَّما سلك هذا المسلك وبنى على هذه المقدِّمة ابنُ سينا وأمثاله، ومن سلك مسلكه -كالرَّازيِّ ونحوه-؛ **وأمَّا** نُظَّار أهل الملل -كالمسلمين واليهود والنَّصارى وغيرهم-؛ فهم أبعدُ عن تعظيمها والثَّناءِ عليها من أرسطو وأتباعِه[٥]، ولا يوجد تعظيمُها والثَّناءُ[٦] عليها في كلامهم، إلَّا في كلام بعض متأخِّريهم الذين أخذوا ذلك عن ابن سينا وأمثاله؛ كالرَّازيِّ وأمثاله[٧].

ولكن هذا[٨] الكلام الذي ذكر الرَّازيُّ هنا أنَّه يلزم من «**واجب الوجود**»[٩] نفيُ الكثرةِ المستلزمُ[١٠] نفيَ الصِّفات= بيَّن هو فسادَه في

---

(١) في (د): «يعتمد»، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «الفلسفة»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «المتفلسفة»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «لا أرسطو» في (د): «كأرسطو»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «وغيره»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «والثناء... والثناء» في (م): «والبناء... والثناء»، وهي مهملة في (د)، ولعلها ما أثبت.
(٧) قوله: «كالرازي وأمثاله» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٨) قوله: «ولكن هذا» في (د): «وهذا»، والمثبت من (م).
(٩) بعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «من»، وكأنها زائدة.
(١٠) في (م): «المستلزمة»، والمثبت من (د).

مواضع أُخَر؛ كما ذكر في مسائل الصِّفات من[١] كتابه المسمَّى بـ«**نهاية العقول**» -وهو أجلُّ كتبه في الكلام-، لمَّا ذكرَ شُبَه نفاة الصِّفات، **فقال**[٢]:

(**الثَّاني**: أنَّ ذات الله تعالى لو كانت موصوفةً بصفاتٍ قائمةٍ بها؛ لكانت الحقيقة الإلٰهيَّة مركَّبةً من تلك الذَّات ومن تلك الصِّفات، ولو كانت كذلك؛ لكانت ممكنةً؛ لأنَّ كلَّ حقيقةٍ مركَّبةٍ فهي محتاجةٌ إلى أجزائها، وكلُّ واحدٍ من أجزائها غيرُها، **فإذَنْ**: كلُّ حقيقةٍ مركَّبةٍ فهي محتاجةٌ إلى غيرها، وذلك في حقِّ الله تعالى محالٌ، **فإذَنْ**: يستحيل اتِّصافُ ذاته بالصِّفات).

وقال في الجواب عن هذا[٣]:

(**قوله**: «يلزم من إثبات الصِّفاتِ وقوعُ الكثرة في الحقيقة الإلٰهيَّة؛ فتكون تلك الحقيقة ممكنةً».

قلنا: **إن** عنيتم به احتياجَ تلك الحقيقة إلى [سبب][٤] خارجيٍّ= فلا يلزم؛ لاحتمال استناد تلك الصِّفات إلى الذَّات الواجبة لذاتها، **وإن** عنيتم به توقُّف الصِّفات في ثبوتها على [تلك][٥] الذَّات المخصوصة= فذلك ممَّا نلتزمه؛ فأين المحال؟!

وأيضًا: فعندكم الإضافات صفات وجوديَّةٌ في الخارج؛ فيلزمكم ما ألزمتمونا).

وقال أيضًا[٦]: (والذي يحقِّق فساد قول الفلاسفة **في قولهم**: «الشَّيء

(١) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٢) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢١٥)، ونقله الشَّيخ في «**الدرء**» (٦/ ٢٩٥).
(٣) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢٤٠).
(٤) من «**النهاية**».
(٥) من «**النهاية**».
(٦) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢٣٨-٢٣٩).

الواحد لا يكون مؤثِّرًا وقابلًا»= أنَّهم **اتَّفقوا** على أنَّ الله تعالى عالِمٌ بالكلِّيَّات، **واتَّفقوا** على أنَّ العلم بالشَّيء «عبارةٌ عن حصول صورةٍ مساويةٍ للمعلوم في العالِم»، **واتَّفقوا** على أنَّ صور المعلومات موجودةٌ في ذات الباري تعالى، **حتَّى إنَّ ابنَ سينا قال**: «إنَّ تلك الصُّور إذا كانت غيرَ داخلةٍ في الذَّات -بل كانت من لوازم الذَّات-؛ لم يلزم منها محالٌ»، وإذا كان كذلك؛ فذاته مؤثِّرةٌ في تلك الصُّور وقابلةٌ لها. ومن كان ذلك مذهبًا له، كيف يمكنه إنكارُ الصِّفات؟!).

قال: (وبالجملة فلا فرق بين الصِّفاتيَّة وبين الفلاسفة[١] إلَّا أنَّ **الصِّفاتيَّة يقولون**: «الصِّفات قائمةٌ بالذَّات»، **والفلاسفة يقولون**: «هذه الصُّور العقليَّة عوارضُ متقوِّمةٌ بالذَّات»، **فالَّذي**[٢] يسمِّيه الصِّفاتيَّة «**صفةً**»؛ يسمِّيه الفلسفيُّ[٣] «**عارضًا**»، **والذي** يسمِّيه الصِّفاتيُّ «**قِيامًا**»؛ يسمِّيه الفلسفيُّ «**قِوامًا**» أو «**مقوِّمًا**»، فلا فرق إلَّا في العبارة، وإلَّا فلا نِزاع في المعنى).

قلتُ[٤]: فهذا الكلام من الرَّازيِّ يبيِّن أنَّ وقوع «**الكثرة**» ممَّا لا بُدَّ منه، وأنَّ[٥] الممتنع في واجب الوجود إنَّما هو احتياجُه إلى أمرٍ خارجيٍّ؛ وأمَّا[٦] كون ما يدخل في مسمَّى «**واجب الوجود**» ممَّا يتوقَّف بعضُه على بعضٍ؛ فذلك لا ينافي وجوب الوجود.

لكنْ لم يُجب الرَّازيُّ عن شبهة «**التَّركيب**» بحلِّها وبيان فسادِها؛ **ولكن**

(١) قوله: «وبين الفلاسفة» في (م): «والفلاسفة»، والمثبت من (د) و«**النهاية**».
(٢) في (د) و«**النهاية**» -نسخ-: «والذي»، والمثبت من (م) و«**النهاية**» -نسخ-.
(٣) قوله: «يسميه الفلسفي» في (م): «يسمونه الفلاسفة»، والمثبت من (د) و«**النهاية**».
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «فإن»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «فأما»، والمثبت من (د).

أجاب عنها **بالمعارضة**؛ **وهو**: أنَّ هذا المعنى الذي سمَّيتموه تركيبًا نحن نلتزمه، وهو أيضًا لازمٌ لكُم، فليس لنا ولا لكم عنه محيدٌ. والطَّائفتان جميعًا تقولان بما يستلزم ثبوت الصِّفات.

وليست هذه المعارضة معارضةً جدليَّةً؛ حتَّى يقال[(١)]: «فقد يكون قول الطَّائفتين في نفس الأمر ليس حقًّا، وإنَّما الصَّواب هو النَّفي المطلق، كما دلَّت عليه حجَّة **التَّركيب**»؛ بل هي **معارضةٌ برهانيَّةٌ**؛ فإنَّ الأدلَّة التي ألجأت إلى إثبات الصِّفات أدلَّةٌ برهانيَّةٌ لا سبيل إلى نقضها، وكذلك ما أثبته الفلاسفة من الأمور الثُّبوتيَّة لواجب الوجود ألجأهم إليها البرهانُ الذي لا يمكن نقضُه، وحجَّة «**التَّركيب**» تُناقض موجَب البرهان.

فهذا حاصل ما ذكره الرَّازيُّ من الجواب، ولكن غايته بيان عجز الطَّائفتين عن الجمع بين ما أثبتوه وبين القول بموجَب حجَّة «**التَّركيب**»، وأنَّ كُلًّا من الطَّائفتين وإن كان يقول بموجَبِها في موضع؛ فقد يخالف موجَبَها في موضعٍ آخر لبرهانٍ أوجب ذلك.

ومثل هذا النَّظر -وهو تعارض الأدلَّة التي يظنُّ صاحبُها أنَّها أدلَّةٌ عقليَّةٌ- يوجب الحَيْرة والشَّكَّ والتَّوقُّف؛ ولهذا صرَّح طائفةٌ من هؤلاء بالتَّوقُّف والحَيْرة في مسائل الصِّفات، وهذا شأن الرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما في مسائلَ لهم، وهو منتهى نظر أهل النَّظر والكلام المذموم في الشَّرع؛ فإنَّه ينتهي بهم الأمر إلى الحَيْرة والشَّكِّ، **كما قال ابن عقيلٍ وغيرُه من العلماء**: «آخر المتكلِّمين الخارجين عن الشَّرع هو الشَّكُّ، وآخر الصُّوفية الخارجين عن الشَّرع هو الشَّطحُ»[(٢)].

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «هذا».

(٢) نقل الشَّيخ في «**الدرء**» (٨/ ٦١-٦٨) من كتاب «**الفنون**» لابن عقيل -قال الشَّيخ: ومن خطه نقلت- فصلًا في ذم من خرج عن الشريعة من أهل الكلام والتصوف، ومما جاء فيه (٨/ ٦٦): =

وهو كما قالوا؛ فإنَّ من تدبَّر كلام كثيرٍ منهم -الثَّابت عنهم- وجد منتهى أمرهم الشَّكَّ والتَّوقُّفَ، كما يوجد في كلام الرَّازيِّ وغيره(١)؛ فإنَّه توقَّف في «**مسألة الصِّفات والأفعال**»، و«**مسألة الجوهر الفرد**»(٢)، وغير ذلك، كما أخبر به عن نفسه، وكما يوجد في كتبه، وكذلك أبو حامدٍ الغزاليُّ وقف(٣) في كثيرٍ من المسائل، وكذلك أبو المعالي حصل له التَّوقُّف -قبل أن يموت- في الصِّفات الخبريَّة -كالاستواء- وفي قيام الأمور الاختياريَّة به. وابن عقيلٍ يوجد في كلامه قول المثبتة للصفات الخبريَّة **تارةً**(٤)، وقول النُّفاة المعطِّلة **تارةً**، وقول الواقفة **تارةً**، ويوجب تأويلاتِ الجهميَّة **تارةً**، ويحرِّمها **تارةً**(٥).

والمقصود هنا: الكلام على حُجَّة «**التَّركيب**» وبيان فسادها؛ فإنَّه دار

= (فنصيحتي لإخواني من المؤمنين الموحدين ألا يقرع أبكار قلوبهم كلام المتكلمين، ولا تصغي مسامعهم إلى خرافات المتصوفين، بل الشغل بالمعايش أولى من بطالة المتصوفة، والوقوف مع الظواهر أولى من توغل المنتحلة للكلام. وقد خبرت طريقة الفريقين: غاية هؤلاء الشك، وغاية هؤلاء الشطح).

كما نقل في مواضع عن أبي القاسم السُّهيلي قوله: (أعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي) كما في «**الدرء**» (٥/ ٣٥٧)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٢)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣٥٢).

(١) انظر: «**المطالب العالية**» (٤/ ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٤٢٦)، «**نهاية العقول**» (٤/ ١٩)، «**أقسام اللذات**» (ص٢٥٥، ٢٦٢)، «**النبوات**» (١/ ٣٠٨)، «**الدرء**» (٣/ ٤٤٤) (٥/ ٢٤٩) (٨/ ٣٢١)، «**البيان**» (٢/ ٢٥٠) (٣/ ٢٠٤) (٤/ ٣٩١)، «**قلب الدليل**» (ص٩١، ١٠٩)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٤٠٧)، «**المنهاج**» (٢/ ١٤١).

(٢) قوله: «فإنه توقف في مسألة الصفات والأفعال ومسألة الجوهر الفرد» في (د): «فإنه واقف في مسألة الجوهر الفرد ومسألة الصفات والأفعال»، والمثبت من (م).

(٣) في (د): «واقف»، والمثبت من (م).

(٤) وهو آخر قوليه كما في «**الكفاية**»، ونقله الشَّيخ في «**البيان**» (١/ ٣٣٤) (٦/ ٢٣٩).

(٥) أشار الشَّيخ إلى تعدد أقواله في مواضع -منها «**الدرء**» (٨/ ٦٠-٦١) (٩/ ١٦٠)-، ونقل كلامه في «**الكفاية**» -كما في «**البيان**» (٦/ ٥٧٣)-، وفي «**نفي التشبيه وإثبات التنزيه**» -كما في «**البيان**» (ق٤)-.

عليها وعلى ما يناسبها كلامُ أكثر النُّفاة للصِّفات -أو كثيرٍ منهم-، وهي عمدة طوائف منهم، ونحن قد بيَّنَّا فسادها وحلها من وجوهٍ كثيرة، ونبَّهنا على ما في لفظ: «**واجب الوجود**» من الإجمال[(١)].

وما ذكره الرَّازيُّ من اتِّفاق الفلاسفة على أنَّ الله تعالى عالمٌ بالكلِّيَّات؛ فهو اتِّفاقُ ابن سينا وأمثالِه، بخلاف أرسطو وأتباعه[(٢)].

وكذلك ما ذكره من قولهم بإثبات صور المعلومات لذاته[(٣)]، وأنَّها عارضةٌ لذاته؛ هو قولُ ابن سينا وموافقيه، صرَّح بذلك في «**الإشارات**»[(٤)]. وهو ممَّا اعترفت[(٥)] الفلاسفة بتناقض ابن سينا وأمثاله بذلك في «**مسألة توحيدهم، ونفي الصِّفات**»؛ حيث قالوا بنفي الصِّفات الثُّبوتيَّة مطلقًا، ثُمَّ قالوا بإثبات صورٍ وجوديَّةٍ علميَّةٍ قائمةٍ بذاته؛ وهو تصريحٌ بإثبات الأمور الوجوديَّة القائمة بذاته.

ولهذا لما رأى الطُّوسيُّ شارحُ «**الإشارات**» تناقُضَ ابن سينا في ذلك، وأراد أن ينصر طريقةَ سلفه نُفَاةِ الصِّفات= جنح إلى كلامٍ حاصِلُه أنَّ العلم هو المعلوم نفسُه، ليس هو شيئًا زائدًا عليه. وهذا القول الذي صار إليه أفسد ما قيل في العلم؛ **فإنَّ غيرَه**[(٦)] **كان يقول**: «العلم هو العالِم»، **ويقولون**: «العلم هو القدرة، هو الإرادة؛ والعلم والقدرة والإرادة هي

---

(١) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٣١)، «**البيان**» (ج٣، ٤)، وسيأتي الكلام على لفظ: «**واجب الوجود**» (ص١٩٦).

(٢) انظر: «**المحصل**» (ص٥٠٥، ٥٠٩)، «**المطالب العالية**» (٣/ ١٢٠، ١٥٢)، «**المباحث المشرقية**» (٢/ ٤٩١).

(٣) في (م): «لذاتها»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (٣/ ٢٧٩-٢٨٤). وانظر: «**الدرء**» (١٠/ ٣٢).

(٥) في (د): «اعترف»، والمثبت من (م).

(٦) كابن رشد. انظر: «**تهافت التهافت**» (ص٣٤٥)، «**الدرء**» (٦/ ٢٣٨).

العالم القادر المريد»، فيجعلون كلَّ صفةٍ هي الأخرى، ويجعلون الصِّفات هي الموصوف.

وهذا القول وإن كان بَعد تصوُّره التَّامِّ معلومَ الفساد[١] بضرورة العقل؛ فالقول بأنَّ «العلم هو المعلوم نفسه» أشدُّ فسادًا منه!

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[٢]، وبيَّنَّا أنَّ الذين نفوا علمه بالجزئيَّات من الفلاسفة فرُّوا من شيئين: **من** وقوع الكثرة، **ومن** وقوع التَّغيُّر، وظنُّوا أنَّ إثبات الصِّفات يستلزم[٣] كثرةً باطلةً، وأنَّ علمه بأنْ قد[٤] كان الشَّيءُ بَعد علمه بأنْ سيكون؛ يستلزم تغيُّرًا باطلًا، وأنَّ نُظَّار المسلمين ردُّوا عليهم.

أمَّا الصِّفاتيَّة؛ فإنَّهم يلتزمون إثبات الصِّفات. والمعتزلة وإن نَفَوا الصِّفات؛ فإنَّهم يعترفون بما يستلزم إثباتها؛ فإنَّهم يثبتون كونه حيًّا عالمًا قادرًا، وهذا بعينه يستلزم إثبات الصِّفات، وإنَّما[٥] بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدةً على الصِّفات؛ فأثبت «**العالِميَّة**» معنًى زائدًا على «**العلم**».

وأمَّا المقدِّمة[٦] الثَّانية[٧]:

۞ فمن النُّظَّار من منع تجدُّدَ شيءٍ يقوم بذاته[٨]، وادَّعى أنَّ المتجدِّد إنَّما هو نسبةٌ وإضافةٌ.

۞ ومنهم من التزم هذا اللَّازم، وبَيَّن أنَّ نصوص الكتاب والسُّنَّة تدلُّ على مثل ذلك، وأنَّ إثبات هذا هو غاية الكمال، وليس في العقل ما

---

(١) في (د): «فساده»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٩/ ٣٩٨) (١٠/ ٤٥)، «**الصفدية**» (ص٥٤٧).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «وأما»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «الحجة»، والمثبت من (د).
(٧) وهي وقوع التَّغيُّر.
(٨) قوله: «يقوم بذاته» ليس في (د)، والمثبت من (م).

ينفي ذلك. وهذه طريقةُ كثيرٍ من أساطين الفلاسفة ومتأخِّريهم -كأبي البركات وغيره-، وكما قد بُسط في موضعه(١).

وهذا المعنى ذكره أبو حامدٍ الغزاليِّ في «**تهافت الفلاسفة**»(٢) وغيره، وبيَّن أنَّ «**واجب الوجود**» الذي أثبته البرهان هو ما يكون مبدِعًا للممكنات؛ وأمَّا ما نفوه من إثبات الصِّفات وتعدُّدها، وسمَّوه **تركيبًا**، وما ادَّعوه من أنَّه **وجودٌ مجرَّدٌ** ليس له حقيقةٌ وراء **الوجود المجرَّد**؛ لأنَّ ذلك **تركيبٌ**= فلم يقم البرهان على إثبات «**واجب الوجود**» بهذا التَّفسير.

قلتُ: منشأ الضَّلال في هذا الموضع -كما تقدَّم التَّنبيه عليه(٣)- أنَّ مسمَّى «**واجب الوجود**» **عبَّروا به عن عدَّة معانٍ**:

أحدها: «الذي يكون موجودًا بنفسه، لا يفتقر إلى مبدِعٍ»، وهذا هو الذي يدلُّ عليه وجود الممكنات.

والثَّاني: «الذي لا يكون له تَعَلُّقٌ بغيره، ولا ملازمةَ بينه وبين غيره»، ونفيُ الصِّفات إنَّما يصحُّ على هذا التَّفسير، لا على المعنى الأوَّل.

وهم من أعظم النَّاس تناقضًا في هذا الباب؛ فإنَّهم يجعلون وجوده لا ينفكُّ عن وجود معلوله، وهذا التَّعلُّق(٤) من لوازم وجوده، ثُمَّ مع هذا ينفون عنه الصِّفات؛ لئلَّا يكون له تعلُّقٌ بغيره، ومعلومٌ أنَّ استلزامه لصفاته أَوْلى بالجواز من استلزامه لمفعولاته(٥).

الثَّالث: أن يراد بـ«**واجب الوجود**»: «ما لا يكون له محلٌّ يقوم به»؛

---

(١) انظر: «**الدرء**» (ج٢) (٦/ ٢٤٨) (٩/ ٤٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٣٥٤).

(٢) انظر: «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٠، ١٦٤، ١٨٤، ٢٠٦).

(٣) انظر: (ص١٨٣).

(٤) في الأصلين (م، د): «التعليق»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) انظر: ما سبق (ص١٨٠-١٨٣).

وعلى هذا: فصفاته لا تسمَّى واجبةَ الوجود بهذا الاعتبار، وتسمَّى واجبةَ الوجود بالاعتبار الأوَّل -وهو ما ليس له فاعلٌ-.

الرَّابع: أن يُراد بـ«**واجب الوجود**»: «ما لا يكون ملازمًا لغيره»؛ بحيث يكون كلٌّ منهما لازمًا وملزومًا.

وعلى هذا؛ فإذا قيل بإثبات «**الذَّات**» و«**الصِّفات**»؛ لم يكن كلٌّ واحدٍ منهما واجبَ الوجود، بل واجبُ الوجود مجموعُهما. لكن «**واجب الوجود**» بهذا التَّفسير -وهو عدم التَّلازم من الطَّرفين- ممَّا لا يقوم[١] دليلٌ على ثبوته، بل على نفيه، وكلُّ العقلاء لا بُدَّ لهم من إثبات المعاني المتلازمةِ[٢] في «**واجب الوجود**».

فلمَّا دخل في اسم «**واجب الوجود**» هذا الاشتراك والتَّلبيس والاضطراب= عَظُمَ الخطأ والضَّلال في هذا الباب، **ولهذا قال بعض الفضلاء**: «لما سمَّوا ربَّ العالمين واجبَ الوجود؛ خرب العالم».

إذا تبيَّن هذا؛ فقول القائل[٣]: (الواجب بذاته له لازمان: أحدُهما: أن يكون منزَّهًا في حقيقته عن الكثرة) **كلامٌ مجملٌ**:

❑ **فإذا أريد به**: أنَّه مُنَزَّهٌ عن أن يكون ذواتٍ متعدِّدةً[٤] مستقلَّةً بأنفسها= فلا ريب أنَّه ليس في الوجود واجبان بهذا الاعتبار، لكن دلالة وجوب الوجود على نفي هذا التَّعدُّد لكون ذلك مستلزمًا للتَّركيب في «**واجب الوجود**»= دليلٌ باطلٌ.

ولكن إذا بُيِّن[٥] أنَّ «**واجب الوجود**» لا بُدَّ وأن يكون فاعلًا

---

(١) في (م): «يقم» أو: «يتم»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «المعاني المتلازمة» في (م): «معاني متلازمة»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: ما سبق (ص١٨٧).
(٤) قوله: «ذوات متعددة» في (م): «ذات»، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «تبين»، والمثبت من (م).

للممكنات، وبُيِّن[١] أنَّ اشتراك الفاعلين في الفعل ووجودَ خالقينِ للعالم[٢] ممتنعٌ= فهذه طريقةٌ صحيحةٌ، وهي طريقة نُظَّار المسلمين، كما قُرِّر ذلك في موضعه[٣].

□ **وإن أريد بكونه منزَّهًا في حقيقته عن[٤] الكثرة**: أنَّه لا يتَّصف بمعانٍ متعدِّدةٍ، أو لا[٥] تقوم به معانٍ متعدِّدةٌ، أو لا يتضمَّن معانيَ متعدِّدةً، أو نحو ذلك من العبارات -سواءٌ سمَّى تلك المعاني أجزاءً أو لم يسمِّها[٦]-= فليس في كونه موجودًا بنفسه، غنيًّا عن الفاعل؛ ما يوجب نفيَ ذلك[٧].

وإنَّما ينتفي ذلك **إذا قيل**: إنَّ ما هو «**واجب الوجود**» لا يتضمَّن معانيَ متلازمةً، أو لا يكون فيه تلازمٌ، ونحو ذلك. ومعلومٌ أنَّ هذا لم يقم عليه دليلٌ قاطعٌ، بل الدَّليل القاطع يوجب ثبوتَ معانٍ متعدِّدةٍ متلازمةٍ في مسمَّى «**واجب الوجود**»، والعقلاء كلُّهم يقولون بهذا المعنى وإن اختلفت عباراتهم، وإن كانوا قد يقولون ما يقتضي نفي هذا؛ فما من أحدٍ نفى هذا إلَّا وقد قال ما يثبته[٨].

ولهذا كان النُّفاة يلزمهم الجمع بين النَّقيضين أو رفع النَّقيضين،

---

(١) في (د): «وتبين»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ووجود خالقين للعالم» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٨٧)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٠٤)، «**الصفدية**» (ص٤٧٣)، «**الدرء**» (٩/ ٣٣٦).
(٤) قوله: «في حقيقته عن» في (د): «عن حقيقة»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «أو لا» في (د): «ولا»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «سمى... أو لم يسمها» في (د) كتب أولًا: «سمى... أو لم يسم»، ثم ضرب على قوله: «سمى» وكتب: «سميت»، والمثبت من (م).
(٧) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «هذا»، والمثبت من (م).
(٨) في (م): «أثبته»، والمثبت من (د).

ويلزمهم من السَّفسطة وجحد الضَّروريَّات ما قد بُسط في موضعه؛ **كقولهم**: «إنَّ الصِّفة هي نفس الموصوف»، و«إنَّ كلَّ صفةٍ هي[(١)] نفس الصِّفة الأخرى»، **كما يقولون**: «إنَّ العلم هو نفس العالِم»، و«العلم هو القدرة، وهو الإرادة، وهو الكلام»، ونحو ذلك من الأقوال التي متى تُصُوِّرتْ تصوُّرًا تامًّا؛ عُلِمَ فسادُها بالضَّرورة.

وإنَّما يتوقَّف عن العلم بفسادها من لم يتصوَّرها حقَّ التَّصوُّر، أو قام في نفسه شُبهةُ[(٢)] نُفاة الصِّفات؛ فصار ذلك الاعتقاد الفاسد مانعًا له من تصوُّر فسادِ قوله، كما هو حال عامَّة[(٣)] أرباب العقائد الفاسدة إذا تبيَّن لهم الحقُّ الذي لا ريب فيه[(٤)].

الوجه[(٥)] الخامس: **أن يقال**: لا ريب أنَّه يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما عِلَّةٌ للآخر، [*وهذه القضيَّة ضروريَّةٌ متَّفقٌ عليها بين العقلاء، وهي مع تصوُّر طرفيها بديهيَّةٌ، وإن كان بعضهم يستدلُّ عليها؛ **مثل قولهم**: «لا يجوز أن يكون كلٌّ من الشَّيئين علَّةً فاعلةً للآخر»*][(٦)]؛ لأنَّ العلَّة متقدِّمةٌ على المعلول، فلو كان علَّةً لعلَّته للزم تقدُّمه على نفسه لكونه علَّةَ العلَّة[(٧)]، وتأخُّره عن نفسه لكونه معلولَ العلَّة، وذلك جمعٌ بين النَّقيضينِ، ولهذا كان «**الدَّوْر القَبْليُّ**» محالًا.

[*وقد بُسط الكلام عليها وعلى ما قيل عليها[(٨)] من الكلام في مسألة

---

(١) في (د): «فهي»، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «شبه»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) هنا انتهت الزيادة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والتي ابتدأت أثناء الوجه الرابع في (ص١٧٦).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٧) في (م): «للعلة»، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «وعلى ما قيل عليها» في (م): «وما قيل عنها»، والمثبت من (د).

«**إثبات الصَّانع**» وغيرها[(١)*][(٢)].

ولا يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما شرطٌ في الآخر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يستلزم أن يكون كلٌّ منهما مع الآخر، وليس ذلك بمُمتنعٍ؛ **ولهذا قيل**: «**الدَّور المَعِيُّ**» ليس بمُحالٍ[(٣)].

والمُرَكَّب[(٤)] غايته أن يكون كلٌّ من أجزائه مشروطًا بالجزء الآخر، وأن يكون هو مشروطًا بأجزائه؛ لا يقتضي التَّركيبُ وجودَ جزءٍ قبل جزءٍ، ولا وجودَ جزءٍ منه قبل سائر[(٥)] أجزائه.

فإذا قيل: «إنَّه مفتقرٌ إلى جزئه»؛ كان معناه أنَّه[(٦)] لا يوجد إلَّا بوجود جزئه معه، لا يستلزم ذلك وجودَ جزئه قبله[(٧)]. ثُمَّ ذلك الجزءُ ليس هو علَّةً فاعلةً[(٨)] له، ولا هو خارجًا عن نفسه؛ فالقول بأنَّ: «وجوده يستلزم وجود الجزء[(٩)]»، والتَّعبير عن ذلك بأنَّه: «يقتضي أنَّه مفتقرٌ[(١٠)] إلى جزئِه، وجزؤُه غيرُه»= ليس له معنًى إلَّا ذلك.

وهذا لا يقتضي أنَّه مفتقرٌ إلى علَّةٍ، ولا محتاجٌ[(١١)] إلى علَّةٍ فاعلةٍ، ولا فيه[(١٢)] شرطٌ خارجٌ عن واجب الوجود، ولا «**دَوْرٌ قَبْلِيٌّ**».

---

(١) في (م): «وغير هذا»، والمثبت من (د). وانظر لبسطه الكلام على المسألة: (ص١٥١، ٣٧٩، ٤٧٣).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٣) في (د): «بممتنع»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ل): «فالمركب»، والمثبت من (م، د).

(٥) قوله: «منه قبل سائر» في (ل): «قبل»، والمثبت من (م، د).

(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٨) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٩) بعدها في (ل) زيادة: «حق».

(١٠) قوله: «أنه مفتقر» في (د، ل): «أن يكون مفتقرًا»، والمثبت من (م).

(١١) في (م، د): «يحتاج»، والمثبت من (ل).

(١٢) قوله: «فاعلة، ولا فيه» في (ل): «ولا»، والمثبت من (م، د).

وأمّا ما فيه من «**الدَّوْر المَعِيّ**»؛ فليس ذلك بمُحَالٍ، ولا ينافي وجوبَ الوجود؛ إلَّا أن يثبت أنَّ مثل هذا التَّعدُّد ينافي وجوب الوجود، وهم لم يثبتوا أنَّ التَّعدُّد ينافي وجوب الوجود إلَّا بهذا؛ فبطل أن يكون هذا دليلًا على بطلان التَّعدُّد في وجوب الوجود.

الوجه[(١)] **السَّادس**: **أن يقال**: **قول القائل**: «واجب الوجود بنفسه»؛ هل يقتضي أن يكون مفتقرًا إلى نفسه، أم لا يقتضي ذلك؟

۞ فإنِ اقتضاه؛ كان افتقاره إلى جزئه أَوْلى وأحرى بالالتزام، فلا يكون ممتنعًا.

۞ **وإن قيل**: «لا يقتضيه»؛ **قيل**: وكذلك «**التَّركيب**»[(٢)] لا يقتضي أن يكون المركَّب مفتقرًا إلى جزئه؛ فإنَّه إذا كانت نفسه لا توجد إلَّا بنفسه، ولم يجز[(٣)] **أن يقال**: «هو مفتقرٌ إليها»= فالجميع -الذي لا يوجد إلَّا بأجزائه- أَولى **ألَّا يقال**: «هو مفتقرٌ إلى واحدٍ منها»؛ إذ المركَّب ليس إلَّا الأجزاء وصورة التَّركيب.

الوجه السَّابع: **أن يقال**: المعنى المعروف من لفظ «**التَّركيب**»[(٤)] أن يكون جزآن مفترقان[(٥)] فيركِّبهما جميعًا مركِّبٌ؛ لأنَّ «**المركَّب**» اسمُ مفعولٍ: «رُكِّبَ يركَّب[(٦)]، فهو مركَّبٌ»؛ كما يُركَّب الطَّبيخ من أجزائه، والثَّوب من أجزائه، والأدوية المركَّبة من أجزائها، وأمثال ذلك.

---

(١) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل). وانظر لكلامه على هذا الوجه: «**الدرء**» (٣/ ٤٢٣) (٤/ ٢٢٤)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٤٤)، «**الصفدية**» (ص١٣٨).

(٢) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).

(٣) في (م، ل): «يحسن»، والمثبت من (د).

(٤) سبق الكلام على معاني «**التركيب**» (ص١٧٧)، وهو من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٥) قوله: «جزءان مفترقان» في (ل): «الجزءان مفترقين»، والمثبت من (م، د).

(٦) قوله: «ركب يركب» في (ل): «ركبه مركبه»، والمثبت من (م، د).

ومعلومٌ أنَّ «**المركَّب**» بهذا الاعتبار مفتقرٌ إلى أن[(١)] يركِّبه غيره؛ إذْ لو كانت ذاته تقتضي التَّركيب؛ لم يجز عليه التَّفَرُّق، وواجب الوجود بنفسه لا يكون مفتقرًا إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ لأنَّ ذلك جمعٌ بين النَّقيضين.

ولا ريب أنَّ مثبتة الصِّفات ليس فيهم -بل ولا في سائر فرق الأمة[(٢)]- من يُثبت هذا «**التَّركيب**» في حقِّ الله تعالى.

ولكن المتفلسفة يُسمُّون الموصوف «**مركَّبًا**»، ويُسمُّون الصِّفات «**أجزاءً**»؛ **فيقولون**: «الإنسان مركَّبٌ من **الحيوانيَّة** و**النَّاطقيَّة**»، و«**النَّوع** مركَّبٌ من **الجنس** و**الفصل**»؛ فإمَّا أن يريدوا بـ«**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» **جوهرًا** أو **عَرَضًا**:

۞ فإن أرادوا بهما[(٣)] **جوهرًا**، وهو «**الحيوان**» و«**النَّاطق**»؛ فـ«**الحيوان**» و«**النَّاطق**» هما: «**الإنسان**»، ليس الجوهرُ الذي هو «**النَّاطق**» غيرَ الجوهر الذي هو «**الإنسان**»، ولا هو غيرَ الجوهر الذي هو «**حيوانٌ ناطقٌ**»؛ لكنَّ الذِّهنَ يجرِّد هذه المعاني في الذِّهن فيتصوَّر «**النَّاطقَ**» مطلقًا، و«**الحيوانَ**» مطلقًا، و«**الإنسانَ**» مطلقًا؛ لكنْ تجريدُ الذِّهن لها لا يقتضي أن يكون في الخارج ثلاثةُ جواهرَ. **والعلم بهذا ضروريٌّ**.

۞ وإن أرادوا أنَّه[(٤)] مركَّبٌ من «**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» وهما عَرَضان؛ فـ«**العَرَض**» لا يقوم إلَّا بـ«**الجوهر**»، و«**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» صفةٌ **للإنسان**، فكيف يكون «**الجوهر**» مركَّبًا[(٥)] من صفاته؛ وصفاتُه لا قيامَ لها إلَّا به؛ وهي مفتقرةٌ إليه؟!

---

(١) في (ل): «من»، والمثبت من (م، د).
(٢) قوله: «بل ولا في سائر فرق الأمة» في (م): «ولا في سائر الفرق»، والمثبت من (د، ل).
(٣) في (م، ل): «بها»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «وإن أرادوا أنه» في (م): «وإن قيل»، وفي (ل): «وإن قيل إنه»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).

[*وهم يقولون: «إنَّ هذه الصِّفات أجزاءٌ مقوِّمةٌ له»، فتكون متقدِّمةً عليه في الوجود؛ فكيف تكون صفةُ الموصوف -وهي لا توجد إلا به- موجودةً قبله؟!*][١].

وإذا قالوا[٢]: «سمَّينا هذا تركيبًا»؛ لم ننازع في الألفاظ نزاعًا لا فائدة فيه، بل نقول[٣]: كلُّ موجودٍ فلا بُدَّ أن يكون مركَّبًا بهذا الاعتبار؛ فإنَّ وجودَ ذاتٍ عَرِيَّةٍ عن جميع الصِّفات ممتنعٌ، ووجودَ موجودٍ مطلقٍ لا يتعيَّن ولا له حقيقةٌ يختصُّ بها عن سائر الحقائق ممتنعٌ، وكلُّ ما اختصَّ وتميَّز عن غيره فلا بُدَّ له من خاصَّةٍ. وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع[٤].

ولسنا محتاجين هنا[٥] إلى إثبات وجوب مثل هذا، بل يكفي أن نقول: لا نُسلِّم امتناع مثل هذا المعنى الذي سمَّيتموه: «تركيبًا».

وكثيرٌ من المتكلِّمين لا يُسمُّون الاتِّصاف «تركيبًا»[٦]، بل يُسمُّون التَّقدير «تركيبًا»؛ لأنَّ المقدَّرَ مركَّبٌ من «الأجزاء المنفردة[٧]»، أو من «المادَّة» و«الصُّورة». وهذا أيضًا[٨] فيه نزاعٌ.

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وهو ملحق بطرَّته، وقد وافق بعضُ الكلام أطرافَ الورقة فذهب بعض رسمه. وانظر: «المنطقيين» (ص٧٣)، «الصفدية» (ص٥٤٥)، «الدرء» (١/ ٣٠٠).

(٢) بعدها في (ل) زيادة: «لو».

(٣) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).

(٤) انظر: «البيان» (ق٢٥)، «الدرء» (٣/ ٤٠٢).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

(٦) من قوله: «وكثيرٌ...» إلى هنا؛ سقط من «النسخ الشامية» (م، د) -وهو انتقال نظر-، والمثبت من (ل).

(٧) في (م): «الفردة»، وفي (ل): «المفردة»، والمثبت من (د).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

وطوائفُ(١) من أهل الكلام -كالهشاميَّة، والضِّراريَّة، والنَّجَّاريَّة، والكُلَّابيَّة، وبعضِ الكرَّاميَّة(٢)- **يقولون**: «ليس بمركَّب بحالٍ».

ومن قال: «إنَّه مركَّبٌ» **قال**: «لا يمكن وجود أجزائه بدونه، كما لا يمكن وجوده بدون أجزائه»؛ **وحينئذٍ**: فيقال لهم كما يقال(٣) للمتفلسفة.

وهؤلاء يُسَمُّون نفيَ مثل هذا التَّركيب «**توحيدًا**»؛ ويُدخِلون في ذلك نفي الصِّفات؛ فيَجعلون نفي علم الله وقدرته وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته= من التَّوحيد، ويُسَمُّون أنفسهم الموحِّدِين؛ كما يدَّعي المعتزلة أنهم أهلُ التَّوحيد والعدل، ويعنون بالتَّوحيد نفيَ الصِّفات.

ولما كان أبو عبد الله محمَّد ابن التُّوْمَرت على مذهب الجهمية(٤) في نفي الصِّفات؛ لقَّبَ أصحابه بالموحِّدِين، وقد صرَّح في **كتابه الكبير** بنفي الصِّفات، ولهذا لم يذكر في **مُرشِدته** شيئًا من الصِّفات الثُّبوتيَّة: لا علم الله، ولا قدرته، ولا كلامه، ولا شيئًا من الصِّفات الثُّبوتيَّة، وإنَّما ذكر السُّلوب(٥).

والتَّوحيدُ الذي بعثَ اللهُ به رسولَه، وأنزل به كتابه هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهو توحيد ألوهيَّته المتضمِّن توحيد ربوبيَّته، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ۝٥١﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا

(١) في (ل): «فطوائف»، والمثبت من (م، د).
(٢) قوله: «وبعض الكرامية» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «قيل»، والمثبت من (م، د).
(٤) في (ل): «المعتزلة»، والمثبت من (م، د).
(٥) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٤٣٨) (٥/ ٢٠)، «**الفتاوى**» (١١/ ٤٨٥)، «**النبوات**» (١/ ٤٠١)، «**التسعينية**» (٣/ ٧٤٨).
(٦) البقرة: (١٦٣).
(٧) النحل: (٥١).

مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ﴾[(٢)].

والمشركون كانوا يُقرِّون بأنَّ الله[(٣)] -ربَّ العالمين- واحدٌ، لكن كانوا يعبدون معه غيره؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ الله[(٦)] قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۞ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ الله قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[(٧)].

ونحن نوجِّه ذلك بعد ذكر حُجَّته، وَوَجْهُ نظمها **أن يقال**: واجبُ الوجود لا تركيب فيه، وما لا تركيب فيه فهو واحدٌ= فواجب الوجود واحدٌ.

وإنَّما قلنا[(٨)]: «**لا تركيبَ فيه**»؛ لأنَّ المركَّب مفتقرٌ إلى ما تركَّب منه، وما تركَّب منه غيرُه، وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره= فواجب الوجود لا تركيبَ فيه. **وهذا معنى قوله: (الدَّليل على وحدته أنَّه لا**

---

(١) الأنبياء: (٢٥). (٢) النحل: (٣٦).
(٣) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د). (٤) لقمان: (٢٥).
(٥) يوسف: (١٠٦). وردت هذه الآية في (ل) قبل آية سورة لقمان، والمثبت من (م، د).
(٦) كذا في الأصول (م، د، ل) -هنا وفي الموضع الآتي- وهي قراءة البصريَّيْن، وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ﴾. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٣٢٩).
(٧) المؤمنون: (٨٥-٩٠).
(٨) بعدها في (ل) زيادة: «انه».

تركيب فيه(١) **بوجهٍ؛ وإلَّا لما كان واجبَ الوجود لذاته)، أي**: لو كان فيه تركيبٌ بوجهٍ لما كان واجبَ الوجود لذاته(٢).

ثُمَّ قال: (**ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه**)، **أي**: لو كان مركَّبًا للزم ضرورةً أن يفتقر إلى ما تركَّبَ منه.

ثُمَّ إنَّه حذف تمام الحُجَّة -[*فإنَّه مقدِّمةٌ بيِّنةٌ لا يُحتاج إلى ذكره*](٣)-؛ وهو: أنَّه إذا افتقر إلى ما تركَّب منه؛ كان مفتقرًا إلى غيره، وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره.

❁ ❁ ❁

(١) من قوله: «وهذا معنى...» إلى هنا؛ سقط من «**النسخ الشامية**» (م، د) -وهو انتقال نظر ظاهر-، والمثبت من (ل).

(٢) في (م، د): «بذاته»، والمثبت من (ل).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). وقوله: «مقدمة بينة» موضعه بياض في (د) بمقدار كلمتين.

ﷺ وأمَّا قوله[١]: ﴿ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذْ لو كان اثنان واجبَا الوجود؛ فإن كان بينهما امتيازٌ لزم تركيبُهما ممَّا به الاشتراك وما به الامتياز؛ وإلَّا لزم عدم التَّعيُّن[٢]﴾.

فيقال[٣]: الجواب عن ذلك من طُرقٍ:

الثَّالث[٤]: أنَّهما إذا اشتركا في وجوب الوجود، وامتاز كلٌّ منهما بتعيُّنه[٥]؛ فمعلومٌ أنَّ وجوب أحدهما ليس هو عينَ وجوبِ الآخر، كما أنَّ عينَه ليست عينَه، بل هذا واجبٌ وهذا واجبٌ، كما أنَّ هذا عينٌ وهذا عينٌ؛ وهذا ذاتٌ وهذا ذاتٌ[٦]؛ واشتراكهما في وجوب الوجود المطلق كاشتراكهما في التَّعيُّن[٧] المطلق، والمطلق إنَّما يكون مطلقًا في الأذهان لا في الأعيان، فعينُ هذا واجبةٌ وجوبًا يخصُّها، وعينُ هذا واجبةٌ وجوبًا

(١) أي: الأصبهاني. ولفظه -كما سبق في (ص١٢١)-: (ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لَزِم وجودُ الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ).

(٢) في (د، ل): «التعيين»، والمثبت من (م).

(٣) بعدها في (م) زيادة: «في».

(٤) كذا في (م)، وقد ترك الناسخ بعد قوله: «طرق» بياضًا إلى آخر الوجه -بمقدار سطرين تقريبًا-، ثم ترك ظهر الورقة بتمامها وانتقل إلى الورقة التي تليها وكتب: «الثالث: أنهما إذا اشتركا... الطريق الرابع: أن يقال...»، فالظاهر أن ثمَّ زيادة بيَّض لها الناسخ ولم ينقلها -إما لتعذر قراءتها، أو لكونها وردت في أوراق وجذاذات سقطت من الأصل المنقول منه، أو غير ذلك-. والسياق متصل في (د، ل)، ونصه: «من طريقين: أحدهما: أنهما إذا اشتركا... الطريق الثاني: أن يقال». وانظر: «**الدرء**» (٤/٢٥٨) (٥/١١٥)، «**المنهاج**» (٣/٢٩٨)، «**الفتاوى**» (٦/٣٤٤).

(٥) يشبه أن يكون قد أصلحها في (ل) إلى: «بتعيينه»، والمثبت من (م، د).

(٦) قوله: «وهذا ذات وهذا ذات» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).

(٧) في (د، ل) -هنا وفي المواضع الآتية-: «التعيين»، ثم أصلحها في (ل) إلى المثبت، وهو الموافق لـ(م).

يخصُّها، والذِّهن يجرِّد وجوبًا مطلقًا وتعيُّنًا[١] مطلقًا، وذاتًا مطلقةً وحقيقةً مطلقةً[٢].

وإذا كان كذلك؛ بطل قول القائل: «إنَّ كلًّا منهما مركَّبٌ ممَّا به الاشتراكُ وما به الامتياز» على الوجه الذي قاله، بل ما به الاشتراك[٣] عندهم[٤] -وهو الوجوب- هو مثل ما به الامتياز[٥] -وهو التَّعيُّن-.

وهذه الحجَّة كثيرةٌ في كلامهم، والغلط فيها قاطعٌ لا حيلة فيه، وإنَّما نشأ الغلط حيث أخذوا في الوجوب ما يشتركان فيه، وفي التَّعيُّن ما يخصُّ، وهذا يمكن معارضته بمثله؛ **بأن يقال:** هما مشتركان في التَّعيُّن؛ إذ هذا مُعَيَّنٌ وهذا مُعَيَّنٌ، ويمتاز كلٌّ منهما بوجوبه؛ إذ لكلٍّ منهما وجوبٌ يَخُصُّه[٦]، وإذا أمكن العكس؛ تبيَّن أنَّ ما فعلوه تحكُّمٌ محضٌ.

الطَّريق الرَّابع[٧]: أن يقال: هب أنَّ هذا تركيبٌ[٨] ممَّا به الاشتراك والامتياز، لكن دليلهم على نفي[٩] مثل هذا التَّركيب باطلٌ كما تقدَّم.

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م، د): «وتعيينًا»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «وذاتًا مطلقة وحقيقة مطلقة» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «وما به الامتياز على الوجه الذي قاله بل ما به الاشتراك» سقط في (د)، وفي (ل): «وما به الامتياز بل ما به الاشتراك»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د). **تنبيه:** قوله: «على الوجه الذي قاله»، و«عندهم» لعله من زيادات «**النسخ الشامية**».
(٥) بعدها في (د) زيادة: «عند»، فإن لم تكن سهوًا؛ فلعلها محرفة عن: «عندهم».
(٦) في (ل): «يخصصه»، والمثبت من (م، د).
(٧) كذا في (م)، وفي (د، ل): «الثاني»، وسبق الكلام عليه قريبًا (ص٢٠٧).
(٨) في (د): «تركيبا»، وفي (ل): «تركب»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

وممَّا ينبغي أن يُعلم[١]: أنَّ كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار اضطربوا في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّته العقليَّة؛ حتَّى ظنَّ منهم طائفةٌ أنَّه لا يقوم عليه دليلٌ عقليٌّ[٢]، وأخذ هذا عنهم بعضُ القُضاة[٣]، ولمَّا ذكر ذلك تكلَّم النَّاس في تكفيره[٤].

والآمديُّ ذكر طرق النَّاس في «**التَّوحيد**» وزيَّفها، وذكر طريقةً أضعفَ من غيرها؛ وابنُ عربيٍّ[٥] الطَّائيُّ اغترَّ بذلك، وظنَّ أنَّ ما ذكره الآمديُّ من الدَّليل على «**التَّوحيد**» هو أمرٌ عظيمٌ لم يُسبق إليه[٦].

وهذا الدَّليل الفلسفيُّ -الذي ذكره **مصنِّف هذه العقيدة** على «**التَّوحيد**»- لما كان فاسدًا؛ حدَّثني الثِّقة من أصحابنا عن شيخٍ من أهل العلم أنَّه سمع **هذا المصنِّف** يقول للشَّيخ إبراهيم الجَعْبَري[٧] رحمهما الله تعالى:

---

(١) من قوله هنا: «ومما ينبغي أن يعلم...» إلى قوله (ص٤٧٥): «... والمقصود هنا التنبيه، كما يليق بهذا الجواب» من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٢) كالآمدي في «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٠٦)، «**غاية المرام**» (ص١٥١).

(٣) في (د): «النفاة»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لـ«**الدرء**».

(٤) حكاه في «**الدرء**» (٣/ ٢٦٣).

(٥) في الأصلين (م، د): «عدي»، والصواب ما أثبت.

(٦) انظر: الهامش (٢، ٤)، «**الفتوحات المكية**» (٢/ ٢٨٩)، «**الدرء**» (٣/ ٣٠).

(٧) **هو**: أبو إسحاق إبراهيم بن مِعْضاد بن شدَّاد بن ماجد الجَعْبَريُّ الشَّافعيُّ (٥٩٩-٦٨٧هـ)، الشيخ القدوة الزاهد الواعظ، صاحب الأحوال والمكاشفات، أصله من قلعة جَعْبَر، ثم أقام بالقاهرة وكان له فيها مسجدٌ هو شيخُه وإمامُه، فكان يعظ الناس فيه، وكان لكلامه وقعٌ في القلوب لصدق كلامه وإخلاصه وصدعه بالحقِّ، وكان زاهدًا، عابدًا، أمَّارًا بالمعروف، قوَّالًا بالحقِّ، حُلْو العبارة، وكان يحطُّ على ابنِ عربيٍّ الطَّائيِّ ونحوه -كما نقل ذلك عنه شيخ الإسلام في «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-الفتاوى**» (٢/ ١٣٠، ٢٤٠، ٢٤٦)، «**الفتاوى**» (٢٧/ ٤٩٩)، «**جامع المسائل**» (١/ ٢١١)-، وله شعر في التَّصوُّف والزُّهد، روى عن علم الدِّين السَّخاوي، وسمع منه البرزالي -وترجمه في =

بتُّ البارحة أفكِّر في دليلٍ عقليٍّ على «**التَّوحيد**» ليس له معارِضٌ؛ فلم أجد.

فأجابه الجَعْبَريُّ بما يناسب حال نفسه؛ **وقال له**: كنت قلت: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1].

۞ ۞ ۞

= «**المقتفي**»- وأبو حيان الأندلسي والمصريُّون. انظر: «**المقتفي**» للبرزالي (٢/ ٣٧٥)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٥٢٠) (١٥/ ٥٨٩)، «**العبر**» (٣/ ٣٦٤)، «**الوافي بالوفيات**» (٦/ ٩٥)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٨/ ١٢٣)، «**البداية والنهاية**» (١٧/ ٦١٤)، «**طبقات الأولياء**» لابن الملقن (ص٤١٢).

تنبيه: للجَعْبَرِيِّ أبياتٌ أنشدها على لسان الفقراء، أوردها العلامة أبو بكر ابن شرف الصَّالحيُّ الحنبليُّ (٦٥٣-٧٢٨هـ) -وهو من أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية ورفقائه في الطلب- في «**كشف الحقائق**» (١٠١/ ظ)، **قال**: (ولقد حكى بعض الفقراء من المسافرين عن الشيخ إبراهيم بن مِعْضاد رحمه الله وهو في مسجده بمصر أنه دخل إلى زيارته جمعٌ من هؤلاء الفقراء فأنشدهم على لسانهم:

والله ما فَقْرُنا اختيارُ ... وإنّما فقرُنا اضطرارُ
جماعةٌ كُلُّنا كُسالى ... وأكلُنا ما لهُ عيارُ
يُسمعُ منَّا إذا اجتمعنا ... حقيقةٌ كُلُّها فشارُ

ثم أخرجهم من عنده).

وقد وهم صلاح الدِّين الصَّفديُّ في نسبتها إلى شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في «**أعيان العصر**» (١/ ٢٤٦) و«**الوافي بالوفيات**» (٧/ ١٩)-، وتبعه على ذلك ابن شاكر -كما في «**فوات الوفيات**» (١/ ٨٠)- وغيره.

والظاهر أن الصَّفديَّ قد سمع الشَّيخَ يتمثَّل بها -فيما يتمثَّل به من شعر غيره-؛ فتوَّهمها من نظمه.

(١) الإخلاص: (١-٤). وانظر لحكاية الأصبهاني والجَعْبَري: «**الدرء**» (٣/ ٢٦٣).

فصلٌ

والكلام في «التَّوحيد» يتضمَّن ثلاثةَ أنواعٍ:

أحدها: الكلام في الصِّفات.

والثَّاني[١]: **توحيد الرُّبوبية**، وبيان أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ[٢].

والثَّالث: توحيد الإلٰهيَّة؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

أمَّا الأول[٣]: فإنَّ نفاة الصِّفات أدخلوا نفي الصِّفات في مسمَّى «**التَّوحيد**»، وهذه الطَّريق التي سلكها هؤلاء المتفلسفة النُّفاة للصِّفات في أنَّ الواجب لا يكون مَعْنَيَيْن= قصدهم بها نفي ثبوت الصِّفات لله تعالى، **قالوا:** «لأنَّ إثبات الصِّفات لله تعالى يستلزم تعدُّد الواجب».

وابنُ سينا ونحوُه سلكوا في «**الإلٰهيَّات**» مسلكًا مركَّبًا من كلام سلفهم اليونانيِّين وكلام المعتزلة؛ فإنَّ قدماءَهم -الفلاسفة اليونانيِّين-؛ كلامُهُم في «**الإلٰهيَّات**» قليلٌ، وعلمهم بها ناقصٌ جدًّا -وعامَّة كلامِهم في «**الطَّبيعيَّات**»-، ويُسمُّون هذا العلم: «**علم ما قبل الطَّبيعة**» باعتبار وجوده، أو: «**علم ما بعدها**» باعتبار معرفته؛ لكون الأمور الطَّبيعيَّة يُستدلُّ بها عليه، وهم يُسمُّون ذلك: «**الحكمة العليا**» و«**الفلسفة الأولى**».

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «في».

(٢) قوله: «وبيان أن الله خالق كل شيء» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٣) وسيأتي الكلام على النوع الثاني (ص٢٢٢)، وأما النوع الثالث فقد جاء الكلام عليه ضمنًا.

وجعلوا موضوعَ هذا العلم هو الوجودَ المطلقَ بأقسامه الكبار؛ مثل انقسام الوجود: إلى «**جوهرٍ**» و«**عَرَضٍ**»، وإلى «**واجبٍ**» و«**ممكنٍ**»، وإلى «**قديمٍ**» و«**مُحدَثٍ**»، وإلى «**علَّةٍ**» و«**معلولٍ**»، وإلى «**واحدٍ**» و«**كثيرٍ**».

ومن المعلوم أنَّ الوجود الكُلِّيَّ المنقسم إلى هذه؛ هو وجميع أقسامه الكُلِّية لا يثبت كُلِّيًّا إلَّا في الأذهان لا في الأعيان؛ إذ ليس في الخارج وجودٌ كُلِّيٌّ مطلقٌ بشرط كونه كلِّيًّا مطلقًا، ولا جوهر كُلِّيٌّ مطلقٌ، ولا عَرَض كُلِّيٌّ مطلقٌ.

بل تقسيم «**الوجود**» إلى هذه الأنواع من جنس تقسيم «**الذَّات**» أو «**الماهيَّة**» أو «**الحقيقة**» أو «**المعلوم**»، وإن كان بعض هذه الأسماء أَعَمَّ من بعض:

- فإنَّ لفظ «**المعلوم**» يدخل فيه «**الموجود**» و«**المعدوم**».
- وكذلك لفظ «**الذَّاتِ**».
- و«**الماهيَّةِ**» عند من يزعم أنَّ لها تحقُّقًا في العدم. وإن كان هذا القول خطأً؛ إذْ كان الصَّواب أنَّ «**المعدوم**» ليس بشيءٍ في الخارج؛ وإن كان شيئًا في العلم، وكذلك ماهيَّات الأشياء وحقائقُها؛ ليست في الخارج غير الموجودات الثَّابتة في الخارج، ولكن الذِّهن قد يَتَصَوَّرُها، وإن لم توجد؛ فتكون ثابتةً في التَّصَوُّر لا في الخارج. فأمَّا أن يكون الذِّهن إذا تصوَّرَ مُثَلَّثًا، ولم يعلم وجوده في الخارج؛ يجب أن يكون لماهيَّته(١) وجودٌ في الخارج= **فهذا خطأٌ بيِّنٌ**.

فظهر خطأ(٢) من جعل الوجود في الخارج أمرًا زائدًا على الحقائق الثَّابتة في الخارج.

---

(١) في (د): «له»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «فظهر خطأ» في (د): «به خطأ يظهر خطأ»، والمثبت من (م).

وأمَّا من فرَّق بين الحقائق والماهيَّات وبين وجودها، وأراد بـ«**الماهيَّات**»: ما في الذِّهن، وبـ«**الوجود**»: ما في الخارج= **فقد أصاب**.

والمقصود هنا: أنَّه إذا قيل: «العلم الأعلى هو أمرٌ كُلِّيٌّ مطلقٌ»، لم يكن المعلوم شيئًا[١] موجودًا في الخارج -لا واجبًا ولا ممكنًا-، وليس هذا هو العلم بالله تعالى، ولكنه عِلْمٌ بمعنًى كُلِّيٍّ عامٍّ يتناول «**الواجب**»[٢] و«**الممكن**»؛ كالعلم بمسمَّى «**الذَّات**»، ومسمَّى «**الحقيقة**»، ومسمَّى «**الشَّيء**»، ونحو ذلك.

فإذا قيل: «الشَّيءُ ينقسم إلى: واجبٍ وممكنٍ، وقديم ومُحدَثٍ»؛ لم يكن العلم بمسمَّى «**الشَّيء**» أعلى العلوم، وإن كان عِلمًا بالمسمَّى الذي هو أعمُّ من غيره، سواءٌ كان هو الأعمَّ مطلقًا أو لم يكن.

بل «العلم الأعلى» هو العلم بالله نفسه، الذي هو في نفسه أعلى الموجودات، والعلم به أعلى العلوم، وإرادة وجهه أعلى الإرادات، وذكره أعلى الأذكار، واسمه أعلى الأسماء؛ قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾[٣]؛ فإنَّه سبحانه هو في نفسه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، وكلُّ ما سواه مفتقرٌ إليه، وهو ربُّ كلِّ ما سواه ومبدعُه؛ فوجودُ كلِّ ما سواه مفتقرٌ إلى وجوده، ووجوده غنيٌّ عن وجود كلِّ ما سواه.

وكذلك العلمُ به -باعتبار أشرف نوعَي الاستدلال؛ الذي يسمَّى برهان «**لِمَ**»، ويسمَّى برهان «**العلَّة**»- أصلٌ للعلم بكلِّ ما سواه، والعلمُ بما سواه فرعٌ للعلم به باعتباراتٍ متعدِّدةٍ، فلا يكون الإنسان عالمًا بغيره على الوجه

---

(١) في (م): «أمرًا»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «الوجوب»، والمثبت من (د).
(٣) الأعلى: (١-٥).

الذي ينبغي؛ حتَّى يعلم ما به وُجِدَ وتحقَّق، وذلك لا يكون إلَّا مع العلم بالله تعالى؛ ولهذا لا يزال العقل يَطلب للموجود الذي لم يُوجَد بنفسه ما به وُجِد -سواءٌ سُمِّي ذلك: مؤثِّرًا، أو فاعلًا، أو علَّةً فاعلةً، أو صانعًا، أو ربًّا- حتَّى ينتهي النَّظر إلى الله ﷻ؛ فحينئذٍ يقف الطَّلب.

ولهذا كان أوَّل ما أنزل الله تعالى على نبيِّه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾﴾[١]؛ فبيَّن[٢] أنَّه سبحانه هو الذي خلق الأعيان الموجودة، وعلَّم العلم؛ فوجوده أصلُ كلِّ وجودٍ[٣]، وعلمه أصلُ كلِّ علمٍ.

والمصدر يضاف إلى **الفاعل** تارةً، وإلى **المفعول** أخرى[٤]:

۞ **كما يقول:** ﴿ذِكْر الله﴾، يريد الذِّكر الذي هو ذكرُه وهو كلامُه[٥]، ويريد به ذِكرَ العبد ربَّه[٦]. **ويقول:** «خَلْقُ الله»[٧]، يريد به[٨] أنَّه خالقٌ.

۞ **ويقول:** ﴿خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٩]، يريد به كونها مخلوقةً.

---

(١) العلق: (١-٥).

(٢) في (م): «فتبين»، وفي (د): «فيبن»، ولعلها مصحَّفة عن المثبت.

(٣) في (م): «موجود»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٥٥)، «**الدرء**» (٧/ ٢٦١)، «**تفسير سورة العلق-الفتاوى**» (١٦/ ٣٦٥)، «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٢٦)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٤٩٢)، «**الإكليل-الفتاوى**» (١٣/ ٢٩٣).

(٥) كما في: العنكبوت: (٤٥)، الزمر (٢٢، ٢٣)، الحديد (١٦).

(٦) كما في: المائدة (٩١)، الرعد: (٢٨)، النور (٣٧)، المجادلة (١٩)، الجمعة (٩)، المنافقون (٩).

(٧) مثَّل لذلك في مواضع أخرى -انظر الإحالات السابقة- بقوله تعالى: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾ الكهف: (٥١)، وقوله: ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾ لقمان: (٢٨)، وقوله: ﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ﴾ الزمر: (٦).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٩) البقرة: (١٦٤).

فـ«عِلْمُ الله» **بالمعنى الأوَّل**: هو كونه عالمًا، **وبالمعنى الثَّاني**: كونه معلومًا، وهو بكلا الاعتبارين أصلٌ لما سواه؛ فإنَّ النَّاس لا يحيطون بشيءٍ من علمه إلَّا بما شاء، وعلَّم[١] المخلوقات مِن علمه ما شاء.

والعلم به أعلى العلوم، وغايةُ العلوم، ومنتهى العلوم، وتحقيقُ العلوم، وأصلُ العلوم؛ وإن كان العلم بغيره قد يكون[٢] أسبقَ إلى بعض الأذهان من العلم به، أو يكون دليلًا على العلم به. فالعلم به مع كونه أعلى وأكملَ وأنفعَ؛ فإنَّ[٣] الحاجة إليه ضروريَّةٌ، وإنَّه لا صلاح للعبد إلَّا به، ولا سعادة بدونه، **فهو أصلٌ لتحقيق تلك العلوم التي به تَستحقُّ أن تكون علومًا**.

وكلامُ الفلاسفة اليونانيِّين -كأرسطو وأتباعه- في «**الإلٰهيَّات**» مع كونه قليلًا؛ ففيه خطأٌ كثيرٌ، وليس في كلامهم ذكر «**واجب الوجود**»؛ **وإنَّما يقولون**: «العلَّة الأُولى».

وهم لم يسلكوا في إثباته الطَّريقة التي سلكها متأخِّروهم المنتسبون إلى الإسلام[٤] -كابن سينا-، وإنَّما أثبتوه بـ«**طريق الحركة**»؛ فأثبتوا أنَّه «**علَّةٌ غائيَّةٌ**»؛ **بمعنى**: أنَّ الفلك يتحرَّك للتَّشَبُّه به؛ فإنَّهم لمَّا اعتقدوا أنَّ حركة الفلك حركةٌ[٥] شَوْقِيَّةٌ اختياريَّةٌ؛ **قالوا**: «إنَّ الحَرَكَة الشَّوْقِيَّة لا بُدَّ لها من محرِّكٍ لا يتحرَّك، وهو يُحَرِّكُها كما يُحرِّك المعشوقُ عاشقَه»، فجعلوها من جنس تحريك المراد للمريد كتحريك الطَّعام للآكل، والمحبوب

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «بعض».

(٢) قوله: «قد يكون» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «وإن»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «إلى الإسلام» في (د): «للإسلام»، والمثبت من (م).

(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

للمحبِّ[١]. وليس هو عندهم أنَّه يُحبُّ ذات الرَّبِّ، بل يُحبُّ التَّشَبُّه به؛ فتحريكه له كتحريك الإمام المقتدَى به للمأموم المقتدِي، هذا هو الذي صرَّح به أرسطو في آخر كلامه في «**الإلٰهيَّات**» وهي «**مقالة اللَّام**»[٢] -وقد سلك مسلكَهم مَن تصوَّف على طريقتهم من المتأخِّرين[٣]-؛ **ولهذا قالوا**: «إنَّ الفلسفة هي التَّشبُّه بالإلٰه على قدر الطَّاقة»، **قالوا**: «وذلك أنَّ الفلك يتحرَّك للتَّشبُّه بالعلَّة الأُولى، ولا قِوام له إلَّا بالطَّبيعة، ولا قِوام لطبيعته إلَّا بحركته، ولا قِوام لحركته إلَّا بالمحبوب الذي يتحرَّك الفلك للتَّشبُّه به».

وهذا الذي ذكروه -مع ما فيه من المقدِّمات الباطلة-؛ غايته أنَّهم جعلوا لحركة[٤] الفلك «**علَّةً غائِيَّةً**»، لا «**علَّةً فاعلةً**»، ولم يثبتوا واجبًا بنفسه أبدع الأفلاك، وقد بُسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع[٥].

والمقصود هنا: أنَّ ابنَ سينا وأتباعه ركَّبوا مذهبًا من قولهم ومن قول

---

(١) من قوله: «فجعلوها...» إلى هنا؛ ورد في (د) بعد قوله: «...على قدر الطاقة»، والمثبت من (م). وقوله: «والمحبوب للمحب» في (م): «والمحب للمحبوب»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: «**مقالة اللام-ضمن أرسطو عند العرب**» (ص٥).

(٣) كابن عربي وابن سبعين وأضرابهما من متفلسفة الصوفية -انظر: «**الفتوحات المكية**» (٢/ ٤٨٣، ٦٧٧)، «**شرح منازل السائرين**» للتلمساني (٢/ ٦١١)-. وقد وقع شيء من ذلك في كلام الغزالي -انظر: «**المقصد الأسنى**» (ص١٥٠)، «**إحياء علوم الدين**» (٤/ ٣٠٦)- وأنكره عليه المازري وغيره وقالوا: «هذه فلسفة كُسِيت عباءة الإسلام»، انظر: «**الرد على الشاذلي**» (ص٦١، ١٤٥)، «**شرح كلمات من فتوح الغيب-جامع الرسائل**» (٢/ ١٨٧)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣١٧)، «**الدرء**» (٥/ ٨٢)، «**البيان**» (٦/ ٥١٨)، «**الصفدية**» (ص٥٧٧)، «**جامع المسائل**» (٦/ ١٢٤).

(٤) في (د): «حركة»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٧-٤٢٤)، «**الدرء**» (٥/ ٨١)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٤٤-١٤٦، ١٨٧-١٨٨)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٣٢٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٣٢).

الجهميَّة نُفاةِ الصِّفات مِن المعتزلة وغيرهم -كما سنبيِّن طريقةَ أولئك-؛ فأثبتوا «**واجب الوجود**» بأنَّ الوجود لا بُدَّ له من واجبٍ، ثُمَّ أخذوا يصفون الواجب الذي ادَّعَوا ثبوته بما لا دليلَ عليه، **وسمَّوا هذا**: «**العلم الإلٰهيَّ**»، وذكروا ما يُقَرِّبه إلى ما جاءت[١] به الأنبياء، وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» بما لا يناقض أصول سلفهم؛ إذْ كان أولئك الفلاسفة ليس لهم في «**النُّبوَّات**» كلامٌ معروفٌ، وليس لها ذكرٌ في كتب أرسطو وأمثاله -لا بنفيٍ ولا بإثباتٍ-.

والجهميَّةُ من المعتزلة[٢] وغيرِهم أثبتوا الصَّانع بطريقة الاستدلال بحدوث الأجسام، وأنَّها لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث **فهو** حادثٌ. وبَنَوْا على ذلك نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى، وأنَّه لو قامت به الصِّفات والأفعال؛ للزم أن يكون محدَثًا، **وقالوا**: «**التَّوحيد**: هو أن يُجعل القديمُ شيئًا واحدًا، فلا تُثبَت له صفةٌ قديمةٌ؛ لأنَّ إثبات صفةٍ للقديم يوجب تعدُّد القديم».

فلمَّا كان شعار هؤلاء أنَّ القديم لا يتعدَّد؛ أخذ ابنُ سينا وأتباعُه معنى ذلك منهم، **وقالوا**: «الواجب لا يتعدَّد»، وصار هؤلاء يَدَّعون وحدةَ الواجب، كما يَدَّعي أولئك وحدة القديم، ويَدَّعي كلٌّ من هؤلاء: **أنَّ** هذا هو «**التَّوحيد**»، **وأنَّ** إثبات الصِّفات «**تشبيهٌ**» و«**تركيبٌ**».

ومن المعلوم لكلِّ من عرف ما جاءت به الرُّسل أنَّ التَّوحيد الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه لم يتضمَّن نفيَ صفات الله، بل الكتبُ الإلٰهيَّة مملوءةٌ بإثبات صفات الله تعالى. وكذلك العقل الصَّريح هو موافقٌ لما جاءت به الكتب الإلٰهيَّة من إثبات صفات الكمال لله تعالى.

---

(١) في (د): «جاء»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «من المعتزلة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

وقول هؤلاء بامتناع إثبات واجبَيْن قديمَيْن؛ لفظٌ فيه إجمالٌ وإبهامٌ(١): فإن أريد بذلك نفيُ إلٰهَيْن واجبَيْن أو إلٰهَيْن قديمَيْن؛ فهذا حقٌّ لا ينازع فيه مُسْلمٌ. وكذلك إن عَنَوْا نفيَ موجودَيْن قائمَيْن بأنفسهما -واجبَين أو قديمَيْن-؛ فهذا حقٌّ.

فهُمْ(٢) وإن كان هذا بعض مرادهم؛ فلم يقتصروا عليه، بل أرادوا نفي صفات الله الواجبة القديمة -كعلمه وقدرته-؛ **وحينئذٍ**: فنفيُ واجبَيْن قديمَيْن بهذا الاعتبار **باطلٌ**.

وهم قد يقولون: «لو كانت الصِّفةُ قديمةً(٣) لكانت مشاركةً له في أخصِّ صفاته، فتكون الصِّفة إلٰهًا»، ويدَّعون أنَّ مَن أثبت الصِّفات فقد قال بقول النَّصارى؛ كما حكاه الإمام أحمد وغيرُه من أئمَّة السُّنَّة عنهم(٤)، وهو موجودٌ في كلامهم.

وهذا باطلٌ؛ فإنَّه من(٥) المعلوم أنَّ صفة الموصوف المحدَث الممكن؛ إذا وافقتْه في كونها محدَثةً ممكنةً= لم يلزم أن تكون مماثلةً له؛ فليست صفةُ النَّبيِّ نبيًّا، ولا صفةُ الإنسان إنسانًا؛ فكيف يجب أن تكون صفةُ الإلٰه إلٰهًا؟! بل هو سبحانه إلٰهٌ واحدٌ، مختصٌّ بما لا يماثله فيه غيرُه من صفات الكمال، متنزِّهٌ عن صفات النَّقص مطلقًا، وعن أن يكون له كفءٌ في شيءٍ من صفات الكمال. وهذا الذي نَبَّهْنا عليه هنا هو مبسوطٌ

---

(١) مهملة في (م)؛ فتحتمل: «وإيهام»، وتحتمل المثبت وهو الموافق لـ(د).

(٢) في (م): «وهم»، والمثبت من (د).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م). **تنبيه**: في «**لوامع الأنوار**» للسفاريني: «ثابتة»، وسبق الإشارة في وصف النسخ إلى تملك السفاريني لنسخة (د) -انظر: (ص٧٦)-؛ فيحتمل أن يكون استفادها من نسخة أخرى، ويحتمل أن تكون زيادة تقويمية منه -وهو الأقرب-.

(٤) انظر: «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٨٠).

(٥) قوله: «فإنه من» في (د): «ومن»، والمثبت من (م).

في مواضع[١].

ومعرفة هذا من أهم الأمور؛ فإنَّ نُفاة الصِّفات أدخلوا ذلك في مسمَّى «**التَّوحيد**»، وجعلوا هذا جزءًا من مسمَّى «**التَّوحيد**»، فلبَّسوا بذلك على كثيرٍ من الناس؛ إذْ كان مسمَّى «**التَّوحيد**» في غاية العَظَمَة عند أهل المِلَلِ؛ فإذا ظَنَّ من لم يعرف حقائق الأمور أنَّ ما ذكروه من النَّفي المستلزم للتَّعطيل هو من «**التَّوحيد**» الذي بعث الله به الرَّسول= انقلب دين الإسلام في نفسه! فجعل ما هو داخلٌ في **التَّعطيل** -الذي ذَمَّ الله به فرعونَ وغيره من الكافرين- هو من «**التَّوحيد**» الذي بعث الله به المرسلين! ولهذا كان علماء الحديث يصنِّفون الكتب في «**التَّوحيد**»؛ يذكرون فيها إثبات ما أثبته الله ورسوله من الأسماء والصِّفات مناقضةً لهؤلاء النُّفاة.

ولمَّا كان قول هؤلاء مستلزمًا لتعطيل الخالق تعالى -وإن لم يكن عامَّتُهم يهتدون إلى هذا[٢] التَّلازم-؛ **صاروا بين أمرين**[٣]:

- إمَّا أن يُعَطِّلوا العبادة، ويغلب عليهم الغَيُّ واتِّباعُ الهوى والشَّهوات.
- وإمَّا أن يكون فيهم عبادةٌ وتألُّهٌ.

وإذا صار[٤] فيهم عبادةٌ وتألُّهٌ؛ فالغالب عليهم الشِّرك بعبادة غير الله تعالى:

---

(١) في (د): «موضع آخر»، والمثبت من (م). انظر: «**الصفدية**» (ص٤٨٣)، «**الدرء**» (٥/ ٤٦)، «**المنهاج**» (٢/ ١٢٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص٧٢)، «**المسألة المصرية في القرآن-الفتاوى**» (١٢/ ٢٣١).

(٢) قوله: «عامتهم يهتدون إلى هذا» في (م): «عامة هؤلاء يهتدون لهذا»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «كفرين»، والمثبت من (د).

(٤) في (م): «صارت»، والمثبت من (د).

۞ تارةً يعبدون شيئًا معيَّنًا من المخلوقات -إمَّا مع القول بالحلول والاتِّحاد فيه، وإمَّا بدون ذلك-.

۞ وتارةً يقولون بالحلول والاتِّحاد في جميع المخلوقات؛ **فإنَّ القائلين بالحلول والاتِّحاد**:

❑ **منهم** مَن يقول به في شيءٍ مُعيَّنٍ -كالنَّصارى، وأهل الإلحاد من الشِّيعة وغلاة الصُّوفية وغيرهم من المنتسبين إلى الإسلام-.

❑ **ومنهم** من يقول به في كلِّ شيءٍ -كالجهميَّة القائلين بأنَّ ذاته في كلِّ مكانٍ، أو أنَّه وجودُ كلِّ موجودٍ ونحو ذلك-.

فمن غلب عليه التَّعطيل من الجهميَّة لا يعبد شيئًا، ومن عبد منهم شيئًا صار إلى الحلول؛ **وهذا**(١) **كما قيل**: «متكلِّمة الجهميَّة لا يعبدون(٢) شيئًا، ومتصوِّفة الجهميَّة يعبدون كلَّ شيءٍ».

وينضمُّ إلى هذا أنَّ(٣) الإنسان كما قال النَّبيُّ ﷺ في الحديث الصَّحيح: «**أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: الحَارِثُ وَهَمَّامٌ**»(٤)؛ فكلُّ إنسانٍ حارثٌ: أي كاسبٌ عاملٌ، وهو هَمَّامٌ: كثيرُ الهَمِّ، الذي هو مبدأ الإرادة، وهو -كما يقال- متحرِّكٌ بالإرادة؛ فكلُّ إنسانٍ لا بُدَّ له من العمل بإرادته، ولا بُدَّ للإرادة من مرادٍ.

والشَّيءُ: **إمَّا** أن يُراد لنفسه، **وإمَّا** أن يُراد لغيره. وما أُريد لغيره؛ **فذلك «الغير»**: **إمَّا** أن يكون مرادًا لنفسه، **وإمَّا** أن يكون مرادًا لغيره(٥).

---

(١) في (د): «ولهذا»، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «تعبد»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «إلى هذا أن» في (م): «هذا إلى أن»، وفي (د) ما يشبه: «هدا اىه»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر نظير هذا التركيب (ص٤٨٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، وأحمد (١٩٠٣٢) من حديث أبي وهب الجشمي.

(٥) بعدها في (م) زيادة: «وذلك الغير: إمَّا أن يكون مراد لنفسه، وإمَّا يرادُ لغيره. =

و«**التَّسلسل في العلل**» ممتنعٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء، سواءٌ كانت العلَّةُ **فاعليَّةً** أو **غائيّةً**؛ فَلا بُدَّ وأن ينتهي الأمر إلى مرادٍ لنفسه.

ولا يصلحُ أن يكون غيرُ الله مرادًا مقصودًا لنفسه، كما لا يمكن أن[(١)] يكون غيرُه موجودًا بنفسه، بل وحدانيَّته واجبةٌ له: في كونه ربًّا خالقًا، وفي كونه إلٰهًا معبودًا. فمن لم يكن الله معبودَه الذي هو غايةُ مراده؛ فلا بُدَّ أن يَعْبُد ما سواه، فيكون ذلك مراده؛ **وحينئذٍ**: فيكون فاسدَ الإرادة، فاسدَ العمل، يضرُّه ذلك ولا ينفعه، وهذا ممَّا يبيِّن بعض معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٣)].

والمعبودُ المرادُ المحبوبُ لا يكون إلَّا موجودًا؛ فإنَّ المعدوم[(٤)] لا يُراد لذاته. وما كان مَنْفِيَّ الصِّفات لم يكن إلَّا معدومًا؛ فإنَّ إثبات ذاتٍ بلا صفاتٍ، أو وجودٍ مطلقٍ لا يتعيَّن= إنَّما يتحقَّق في الأذهان لا في الأعيان. فمن لم يثبت لله الصِّفاتِ؛ لم يحقِّق عبادتَه له؛ فلهذا وغيرِه كان الشِّرك بعبادة غيرِ الله واقعًا في نُفاة الصِّفات.

❁ ❁ ❁

= فذلك الغير: إما أن يكون مراد لنفسه، أو لغيره»، ويشبه أن يكون تكرارًا وسهوًا. وانظر الكلام على المسألة في: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٤٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٣١)، «**النبوات**» (١/ ٣٧٥)، «**جامع مسائل**» (٦/ ١٢٠)، «**الدرء**» (٩/ ٣٩٤)، «**قاعدة في توحيد الله**» (ص٤٩)، «**قاعدة المحبة والإرادة-جامع الرسائل**» (٢/ ٢٠٩).

(١) قوله: «يمكن أن» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) النساء: (٤٨).

(٣) الأنبياء: (٢٢).

(٤) في (م): «العدم»، والمثبت من (د).

فصلٌ

والنَّوع الثَّاني: **توحيدُ الرُّبوبية**؛ كالإقرار بأنَّ الله(١) تعالى خالق كلِّ شيءٍ، وأنَّه ليس للعالَم صانعان متكافئان في الصِّفات والأفعال.

وهذا التَّوحيد حقٌّ لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثيرٍ من أهل النَّظر والكلام، وطائفةٍ من الصُّوفيَّة.

وهذا التَّوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفةٌ من بني آدم، ولم يُعرف عن أحدٍ من الطَّوائف **أنَّه قال**: «إنَّ العالَم له صانعان متماثلان في الصِّفات والأفعال»؛ فإنَّ الثَّنوية من المجوس، والمانَويَّة القائلين بالأصلين: النُّور والظُّلْمة، وأنَّ العالَم صدر عنهما= متَّفقون على أنَّ النُّور خيرٌ من الظُّلْمَة -وهو الإلٰه المحمود عندهم-، وأنَّ الظُّلْمة شِرِّيرَةٌ مذمومةٌ. وهم متنازعون في الظُّلْمَة: هل هي قديمةٌ أو محدَثةٌ؟ **فلم يُثبتوا ربَّينِ متماثلينِ**.

وأمَّا النَّصارى القائلون بالتَّثليث؛ فإنَّهم لم يثبتوا للعالَم ثلاثةَ أربابٍ ينفصل بعضهم عن بعضٍ، بل هم متَّفقون على أنَّ صانع العالَم واحدٌ؛ **ويقولون**: «باسم الآب والابن وروح القدس؛ إلٰهٍ واحدٍ».

وقولهم في التَّثليث قولٌ متناقضٌ في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه؛ ولهذا كانوا مضطربين في فَهْمه وفي التَّعبير عنه، وكانوا يكتمون

---

(١) قوله: «بأن الله» في الأصلين (م، د): «بالله»، ثم ألحق في طرَّة (د): «بأن»، فلعل مراده ما أثبت.

قولهم عن كثيرٍ من أصحابهم؛ فإنَّهم إذا فهموه نفروا عنه بِفِطْرَة عقولهم.

وكذلك الجهميَّة تكتم حقيقة قولها عن أتباعهم، وكذلك الملاحدة يكتمون حقيقة قولهم عن أكثر أتباعهم؛ لأنَّ المقالات الفاسدة في «**الإلٰهيَّات**» قد فطر الله عباده على العلم بفسادها بعد التَّصوُّر التَّامِّ.

ولهذا لا يكاد أحدٌ من النَّصارى يُعبِّر عن قولهم[(١)] بمعنًى معقولٍ، ولا يكاد اثنان يتَّفقان على معنًى واحدٍ؛ **فإنَّهم يقولون**: «هو واحدٌ بالذَّات، ثلاثةٌ بالأُقْنُوم»، و«**الأَقَانِيمُ**»[(٢)] تُفسَّرُ **تارةً** بالخواصِّ، **وتارةً** بالصِّفات، **وتارةً** بالأشخاص، **وتارةً** بالذَّات مع الصِّفة[(٣)].

ويقولون: «إنَّ الأَقَانِيم هي: أُقْنُوم الآب، وأُقْنُوم الابن، وأُقْنُوم روح القدس»، ويفسِّرون «**الآب**» بـ«الوجود»، و«**الابن**» يعبِّرون عنه بـ«الكلمة» وبـ«العلم»، و«**روح القدس**» **بـ**«الحياة»، **وتارةً** يقولون: «هو القدرة».

فتارةً يقولون[(٤)]: «موجودٌ حيٌّ عليمٌ»، **أو**: «موجودٌ حيٌّ[(٥)] ناطقٌ»، **وتارةً**: «موجودٌ[(٦)] عليمٌ قديرٌ»، **ويقولون**: «إنَّ المتَّحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة».

---

(١) قوله: «عن قولهم» في (م): «عنه»، والمثبت من (د).

(٢) بعدها في (م) زيادة: «تارةً»، وهي مقحمة.

(٣) قوله: «وتارة بالذات مع الصفة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) بعدها في (د) زيادة: «هو». انظر لاختلافهم في تفسير الأقانيم: «**الجواب الصحيح**» (١٨٦/٢، ١٩١، ٢٧٥)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (٢٧٣/١٧)، «**التسعينية**» (٨٥٩/٣).

(٥) بعدها في (د) زيادة: «عليم»، والصواب عدم إثباتها -كما في (م)-، انظر الإحالات السابقة.

(٦) بعدها في (د) زيادة: «حي»، والصواب عدم إثباتها -كما في (م)-، انظر الإحالات السابقة.

وكثيرٌ منهم يقول(١): إنَّ هذا مثل قولك: «زيدٌ الكاتب الحاسب الطَّبيب»، فهو(٢) مع الكتابة شيءٌ، ومع الحساب شيءٌ، ومع الطِّبِّ شيءٌ؛ فهكذا **الخالق**: مع وجوده شيءٌ، ومع علمه شيءٌ، ومع حياته شيءٌ. وهذا(٣) عند التَّحقيق يرجع إلى إثبات صفاتٍ لموصوفٍ واحدٍ، لكن ضلُّوا في جعلها ثلاثَ صفاتٍ فقط؛ إذ لا فرق بين العلم وبين القدرة.

وأيضًا: فهم يجعلون «**أُقْنُومَ الكلمة**» إلٰهًا و«**أُقْنُومَ الرُّوح**» إلٰهًا، **مع قولهم**: «إنَّ الإلٰه واحدٌ»، **ويقولون**: «إنَّ المتَّحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة، وإنَّ المسيح هو إلٰهٌ يخلق ويرزق».

وهذا تناقضٌ بيِّنٌ؛ فإنَّ المتَّحد بالمسيح(٤):

۞ إن كان هو الذَّاتَ الموصوفةَ؛ فهو الآبُ، فيكون المسيحُ هو الآبَ والابنَ وروحَ القدس، **وهم مع قولهم**: «إنَّه الله» **يقولون**: «إنَّه ابن الله»، **ولا يقولون**: «إنَّه الآب».

۞ وإن كان المتَّحدُ به(٥) هو صفةَ العلم والكلام؛ فالصِّفة لا تقوم بنفسها، ولا تكون إلٰهًا، ولا تخلق ولا ترزق.

---

(١) نسبه الشيخ في «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٧٦) و«**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٢٤) و«**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٦٩) إلى يحيى بن عدي وغيره.

(٢) في (م): «فهي»، والمثبت من (د). (٣) في (م): «فهذا»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: الإحالتين السابقتين -عن الأقانيم، وابن عدي-، «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٥٤)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٣٧٤) (٢/ ٢١٩، ٢٢٤، ٢٨١، ٢٨٨)، «**البيان**» (٣/ ١٢٨)، «**الصفدية**» (ص١٥٢)، «**الدرء**» (١٠/ ٢٣٧)، «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-الفتاوى**» (٢/ ١٨٤)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٧٦).

(٥) في (د): «بالمسيح»، والمثبت من (م).

۞ **وإن قالوا**: «المتَّحد هو الذَّات مع هذه الصِّفة، دون الصِّفة الأخرى»؛ فالصِّفة الأخرى لا تفارق الذَّات، ولا تقوم بنفسها، وليس هناك[١] ثلاثُ ذواتٍ قائمةٍ بأنفسها.

وفي الجملة: فقولهم متناقضٌ في نفسه باتِّفاق كلِّ عاقلٍ تصوَّرَ قولهم، لكنَّهم -مع هذا- لا يقولون بإثبات خالقَيْن متَماثلَيْن.

ومبدأُ ضلالهم: تمسُّكهم بألفاظٍ متشابهةٍ لم يردُّوها[٢] إلى **المحكم**؛ فإنَّ ما ينقلونه في «**الإنجيل**» الذي بأيديهم -إن كان حقًّا- وأنَّ المسيح **قال لهم**: «عمِّدوا النَّاس باسم الآب والابن وروح القدس»[٣]= فالاسمُ «**الآب**» في لغتهم بمعنى «المربِّي» -وهذا كثيرٌ في «**الإنجيل**» الذي بأيديهم؛ **كقوله**: «تشبَّهوا بأبيكم السَّماويِّ»[٤]، **وقوله**: «أبي وأبيكم»[٥] **وحينئذٍ**:

۞ فـ«**الابن**» بمعنى[٦]: المربَّى المصطفَى.

۞ و«**روح القدس**»:

❏ هو جبريلُ -والمعنى يتضمَّن الإيمان بالله، وبنبيِّه الذي أرسله، وبالمَلَك الذي جاءه بالوحي، وبهذا يتمُّ الإيمان-.

❏ أو يراد بـ«**روح القدس**»: الوحي الذي أُنْزِل عليه وهو الكتاب، **أو**: الوحي والهدى الذي يُنزل الله في قلوب أوليائه[٧].

---

(١) في (د): «هنا»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «يردوا»، والمثبت من (د).
(٣) إنجيل متى (٢٨: ١٩).
(٤) إنجيل متى (٥: ٤٨) (٦: ٤، ١٤-١٥، ٢٦، ٣٢) (٧: ١١) (١٥: ١٣) (١٨: ٣٥).
(٥) إنجيل يوحنا (٢٠: ١٧).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «أو الوحي والهدى الذي ينزل الله في قلوب أوليائه» ليس في (د)، وقد جاء في (م) بعد قوله: «هو جبريل»، والظاهر أنه كان لحَقًا فألحق في غير موضعه، وأرجو أن يكون صواب موضعه ما أثبت.

❑ أو: مجموع الأمْرَيْن(١).

قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾(٤).

وأصلُ ضلالهم: أنَّهم فرَّقوا بين المتماثِلَين في صفات الله تعالى وصفات رسوله، فلا يمكنهم إثباتُ خصيصة للمسيح يكونُ بها أفضلَ من إبراهيم وموسى، بل كل ما يدَّعونه في المسيح: **إن** كان ممكنًا؛ فهو ممكنٌ لإبراهيم وموسى، **وإن** كان ممتنعًا؛ فهو ممتنعٌ في المسيح وغيره، وهذا مبسوطٌ في موضعه(٥).

والمقصود هنا: أنَّه ليس في الطَّوائف من يثبت للعالَم صانعَيْن متماثِلَيْن؛ مع أنَّ كثيرًا من أهل الكلام والنَّظر والفلسفة تَعِبُوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا **بالعقل**، وزعم أنه يُتَلَقَّى من **السَّمع**(٦)، ومنهم من يطعن في طرق غيره، ويذكر طريقةً تكون(٧) أضعفَ مما زَيَّفَه -كالآمدي ونحوه-(٨).

والمشهور عند النُّظَّار: إثبات هذا بدليل «**التَّمانُع**»، وهو دليلٌ صحيحٌ في نفسه، لكن من المتأخِّرين من لم يفهم وجه تقريره -كالآمدي وغيره- فزيَّفوه.

---

(١) أي: المَلَك والوحي. انظر: «**الجواب الصحيح**» (١/٢٥٨، ٣٥٦، ٣٨٣) (٢/١٥١، ١٩٦، ١٩٧).

(٢) البقرة: (٨٧).

(٣) الشورى: (٥٢).

(٤) المجادلة: (٢٢).

(٥) انظر: «**الجواب الصحيح**» (١/ ٢٧٥) (٢/٣٠٦)، «**الاستغاثة**» (ص٣٥١)، «**الفتاوى**» (٢/ ٣٤٦).

(٦) قوله: «من السمع» في (م): «بالسمع»، والمثبت من (د).

(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٨) انظر: ما سبق (ص٢٠٩).

وذلك أنَّ وجه تقريره المشهور: أنَّه لو كان للعالَم صانعان متكافئان[(١)]؛ فعند اختلافهما -مثل أن يريدَ أحدُهما تحريكَ جسمٍ ويريدَ الآخر تسكينه، أو يريدَ أحدهما[(٢)] إحياءه[(٣)] ويريد الآخر إماتته-:

١- إمَّا أن يحصل مرادُهما.

٢- أو مراد أحدِهما.

٣- أو لا يحصل مراد واحدٍ منهما.

۞ والأوَّل **ممتنعٌ**؛ لأنَّه يستلزم الجمع بين الضِّدَّين.

۞ والثَّالث **ممتنعٌ**؛ **لأنَّه يلزم** خُلوُّ الجسم عن الحركة والسُّكون -وهو **ممتنعٌ**-، **ويلزم** -أيضًا- عجزُ كلٍّ منهما -والعاجز لا يكون إلٰهًا-، **ولأنَّ** المانع من فعل أحدهما هو فعل الآخر، فلو امتنع مرادهما؛ لزم كون كلٍّ منهما مانعًا للآخر وممنوعًا للآخر، وذلك يستلزم كون كلٍّ منهما[(٤)] قادرًا غير قادرٍ؛ لأنَّ كونه مانعًا يقتضي القدرة، وكونه ممنوعًا يقتضي العجز، وذلك تناقضٌ[(٥)].

۞ وإذا حصل مرادُ أحدهما دون الآخر؛ كان هذا هو الإلٰهَ القادرَ، والآخرُ عاجزٌ لا يصلح للإلٰهيَّة.

فأوردوا عليهم سؤالًا مشهورًا[(٦)]؛ وهو أنَّه يجوز أن يتَّفقا فلا يختلفا؛ **وحينئذٍ**: فلا يلزم ما ذكرتم.

فأجابوا عنه بأجوبةٍ متعدِّدةٍ؛ **كقولهم**: إنَّ جواز اختلافهما ممكنٌ من كلٍّ منهما حال انفراده؛ فإنَّ كلًّا منهما قادرٌ على التَّحريك والإحياء وعلى

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٢) في (د): «الآخر»، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «حياته»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «كل منهما» في (م): «واحد»، والمثبت من (د).

(٥) بعدها في (د) زيادة: «به». (٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

التَّسكين والإماتة؛ لولا معارضة الآخر، وذلك ممكنٌ منه. فلو قُدِّر[١] ممتنعًا حال وجود الآخر؛ لزم أن يكون كلٌّ منهما ممنوعًا بالآخر، وهذا عجزٌ ينافي الإلٰهيَّة.

فقال المعترض: هذا بمنزلة القدرة على كلٍّ من الضِّدَّين على سبيل البدل لا على سبيل الجمع؛ فإنَّ القدرة ثابتةٌ على تحريك الجسم المعيَّن وعلى تسكينه، لكن لا على سبيل الجمع، بل على سبيل البدل[٢]= فكذلك[٣] قدرةُ كلٍّ واحدٍ[٤] منهما[٥] تكون حال الانفراد، لا حالَ الاجتماع.

وهذا مِمَّا اعترض به الآمديُّ وغيره، وهو باطلٌ؛ فإنَّ القدرة على كلٍّ من الضِّدَّين على سبيل البدل لا توجب عجز[٦] القادر، ولا تنافي كمال قدرته؛ إذ الجمعُ بين الضِّدَّين ممتنعٌ لنفسه، وليس بشيءٍ باتِّفاق العقلاء، فلا يدخل في مسمَّى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٧]؛ إذْ لا[٨] حقيقةَ لهذا في الخارج أصلًا، ولكن الذِّهن يفرضه فرضًا[٩] ليعرف امتناع ثبوته في الخارج. وأمَّا القادر[١٠] إذا كان ممنوعًا من غيره لا يقدر مع وجود الغير على ما يقدر عليه حال عدمه؛ فإنَّه يلزم أن يكون عاجزًا ممنوعًا بغيره، وهذا يقدح في قدرته.

---

(١) في (م): «قدرنا»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «لا على سبيل الجمع بل على سبيل البدل» في (د): «على سبيل البدل، فأما على سبيل الجمع فلا»، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «وكذلك»، والمثبت من (د).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) بعدها في (د) زيادة: «على».

(٦) في (م): «عاجز»، والمثبت من (د).

(٧) المائدة: (١٢٠)، هود: (٤)، الروم: (٥٠)، الشورى: (٩)، الحديد: (٢)، التغابن: (١)، الملك: (١).

(٨) قوله: «إذ لا» في (م): «فلا»، والمثبت من (د).

(٩) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(١٠) ليست في (م)، والمثبت من (د).

والعقل الصَّريح يفرِّق بين من لا يكون قادرًا متمكِّنًا إلَّا في حال انفراده، لا في حال وجود نظيره، وبين من يكون قادرًا مطلقًا، فيَعلم أنَّ الأوَّل عاجزٌ؛ قدرتُه مشروطةٌ بتمكين الغير له، بخلاف الثَّاني.

وكثيرٌ من أهل النَّظر يزعمون أنَّ دليل «**التَّمانع**» هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]؛ لاعتقادهم أنَّ **توحيد الرُّبوبيَّة** الذي قرَّروه؛ هو **توحيد الإلٰهيَّة** الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرُّسل.

وليس الأمر كذلك؛ بل التَّوحيد الذي دعت إليه الرُّسل، ونزلت به الكتب؛ هو **توحيد الإلٰهيَّة** المتضمِّن **توحيدَ الرُّبوبيَّة**، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

فإنَّ المشركين من العرب كانوا يُقرُّون **بتوحيد الرُّبوبيَّة**، وأنَّ الله[2] - خالقَ السماوات والأرض- واحدٌ؛ كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾[4]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾[7].

---

(١) الأنبياء: (٢٢).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) لقمان: (٢٥).
(٤) العنكبوت: (٦١).
(٥) العنكبوت: (٦٣).
(٦) الزخرف: (٩).
(٧) الزمر: (٣٨).

وأيضًا: ففي[١] القرآن العزيز من باب استفهام الإنكار الذي يتضمَّن إقرارهم **بتوحيد الرُّبوبيَّة**= ما يطول ذكره هنا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[٣].

وهذا في القرآن كثيرٌ؛ ممَّا يحتجُّ عليهم[٤] في إثبات **توحيد الإلٰهيَّة** بما اعترفوا به من **توحيد الرُّبوبيَّة**.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾...﴾ الآيات الثَّلاث[٥].

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنَّها مشارِكةٌ لله تعالى في خَلْق العالَم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم -من الهند والتُّرك والبَرْبَر وغيرهم-:

تارةً[٦]: يعتقدون أنَّها تماثيلُ قومٍ صالحين من الأنبياء والصَّالحين، ويتَّخذونهم شفعاءَ يتوسَّلون بهم إلى الله.

وهذا كان أصل شرك العرب؛ فإنَّه قد ثبت في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّ عَمْرَو بن لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ خِنْدِفٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِيْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وَنَصَبَ الْأَنْصَابَ حَوْلَ الْبَيْتِ، وَسَيَّبَ السَّوَائِبَ**»[٧]، وأخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّه رآه يَجُرُّ قُصْبَهُ في النَّار. **أي**: أمعاءه.

---

(١) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٢) الأنعام: (٤٦).
(٣) النمل: (٦٠).
(٤) في (م): «به»، والمثبت من (د).
(٥) المؤمنون: (٨٤-٨٩).
(٦) ويأتي ذكر السبب الآخر (ص٢٣٢).
(٧) أخرجه البخاري (٣٥٢٠، ٣٥٢١)، ومسلم (٢٩٦١، ٢٩٦١/١) من حديث أبي هريرة.

وكانت خُزاعةُ وُلاةَ البيت الحرام قبل قريشٍ، وكان عمرٌو هذا -فيما ذكره أهل السِّيَر- قد قدِم أرضَ البلقاء من الشَّام، فوجدهم يعبدون الأصنام، ويقولون: «إنَّهم يطلبون بهم الرِّزق والنَّصر»، فجلب الأصنام إلى مكَّة؛ فكان ذلك أوَّلَ الشِّرك الذي غُيِّر به دين إبراهيم.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾[(١)]، وقد ثبت في «**صحيح البخاريِّ**» وكُتُبِ التَّفسير وقَصص الأنبياء وغيرها عن ابن عبَّاس وغيره من السَّلف: أنَّ هذه أسماءُ قومٍ صالحين كانوا في قوم نوحٍ؛ فلمَّا ماتوا عكفوا على قبورهم، ثُمَّ صوَّروا تماثيلهم، ثُمَّ طال عليهمُ الأمدُ فعبدوهم، وأنَّ هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب؛ ذكرها ابن عبَّاس قبيلةً قبيلةً[(٢)].

فتبيَّن أنَّ شرك العرب كان من جنس شرك قوم نوحٍ، وأنَّ الأصنام أصلها تماثيلُ قومٍ صالحين، وشرك النَّصارى من هذا الجنس؛ فإنَّهم يصوِّرون في الكنائس صور من يُحسِنون به الظَّنَّ، ويتَّخذونه شفيعًا ووسيلةً إلى الله.

وقد ثبت في «**صحيح مسلم**» عن أبي الهَيَّاج[(٣)] الأَسَدِيِّ قال: قال لي عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: «ألاَ أبْعَثُك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أمرني ألا أدع قَبْرًا مُشْرِفًا إلَّا سَوَّيتهُ، ولا تمثالًا إلَّا طمسته»[(٤)].

---

(١) نوح: (٢٣-٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٤) بلفظ: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود: كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع: كانت لهذيل، وأما يغوث: فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق: فكانت لهمدان، وأما نسر: فكانت لحِمْير، لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، وتنسَّخ العلم عبدت».

(٣) في (م): «هياج»، والمثبت من (د).

(٤) أخرجه مسلم (٩٨١).

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال في مرض موته: «**لَعَنَ الله اليَهُودَ والنَّصَارَى، اتَّخذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ**»؛ يُحذِّر ما فعلوا، قالت عائشة: «ولولا ذلك لأُبرز قبرُه، ولكن كره أن يُتَّخذ مسجدًا»(١).

وفي «**الصَّحيحين**» أنَّه ذُكر له ﷺ في مرض موته كنيسةٌ بأرض الحبشة؛ وذُكر من حُسنها وتصاوير فيها؛ فقال ﷺ: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيْهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٢).

وفي «**صحيح مسلم**» عنه ﷺ أنَّه قال قبل أن يموت بخمسٍ: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**»(٣).

ومن أسباب الشِّرك(٤): عبادةُ الكواكب واتِّخاذُ الأصنام بحسب ما يُظَنُّ أنَّه مناسبٌ للكواكب من طبائعها وغير ذلك -وشركُ قوم إبراهيمَ عليه الصَّلاة والسَّلام كان فيما يقال من هذا الباب-، وكذلك الشِّرك بالملائكة والجنِّ واتِّخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء المشركون كانوا مقرِّين بالصَّانع ﷻ، وأنَّه(٥) ليس للعالم صانعان؛ ولكن اتَّخذوا هذه الوسائط شفعاءَ ووسائلَ(٦)؛ كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٩)، ومسلم (٥٢١) من حديث عائشة.
(٢) أخرجه البخاري (٤٣١)، ومسلم (٥١٨) من حديث عائشة.
(٣) أخرجه مسلم (٥٢٢) من حديث جندب بن عبد الله.
(٤) وسبق ذكر السبب الأول (ص٢٣٠).
(٥) في (م): «وأن»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَٰؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾[2].

وقال تعالى عن صاحب يس: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّيٓ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾[5].

ولهذا يقول سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾[6]؛ فإنَّ الله تعالى لم يُنزل بهذا الشِّرك كتابًا، ولا أرسل به رسولًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾[7]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[8].

وقال تعالى عن أهل الكهف: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍۖ﴾[9]، وقال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ

---

(١) يونس: (١٨).
(٢) الأنعام: (٩٤).
(٣) يس: (٢٢-٢٥).
(٤) الزمر: (٣).
(٥) البقرة: (١٦٥).
(٦) المؤمنون: (١١٧).
(٧) الزخرف: (٤٥).
(٨) الأنبياء: (٢٥).
(٩) الكهف: (١٥).

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[1].

وكذلك قومُ[2] إبراهيمَ ﷺ لم يكونوا معطِّلةً للصَّانع ﷻ، ولا كان استدلالُ إبراهيم بالأُفول على إثبات الصَّانع -كما يظنُّه طائفةٌ من أهل الكلام[3]-؛ بل كانوا مشركين مقرِّين بالصَّانع؛ ولهذا قال الخليل: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[6].

---

(١) الروم: (٣٠-٣٦).

(٢) قوله: «وكذلك قوم» في (م): «وقوم»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سيأتي (ص٢٦٥)، «**الفتاوى**» (٦/ ٢٥٤، ٢٨٤) (٩/ ٢٧٧) (١٢/ ٤٦، ١٤٤، ١٥٤، ٥٩٣)، «**الدرء**» (١/ ١٠٩، ٣١٠) (٢/ ٢١٦) (٤/ ٧٥) (٨/ ٣٥٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٠١) (٢/ ١٩٣)، «**السبعينية**» (ص٣٥٨، ٣٧٢)، «**المنطقيين**» (ص٣٠٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤١٦، ٤٢٣)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٢٥)، «**جامع المسائل**» (٧/ ٣٧٠).

(٤) الشعراء: (٧٥-٧٧).

(٥) الأنعام: (٧٨-٨١).

(٦) الزخرف: (٢٦-٢٨).

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[١].

فلو أقرَّ الرَّجل **بتوحيد الرُّبوبيَّة** الذي يقرِّره[٢] هؤلاء النُّظَّار -ويَفنى فيه كثيرٌ من أهل التَّصوُّف، ويجعلونه غايةَ السَّالكين؛ كما ذكره صاحب كتاب[٣] «**منازل السَّائرين**»[٤] وغيره- وهو مع[٥] ذلك لم يعبد الله وحده، ويبرأ من عبادة ما سواه= كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوءٌ من تقرير هذا التَّوحيد، وبيانه، وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك: أنه يقرِّر **توحيدَ الرُّبوبيَّة**، ويبيِّن أنَّه لا خالق غير الله، وأنَّ ذلك مستلزمٌ ألا يُعبد إلَّا الله؛ فيَجعل الأوَّل دليلًا على الثَّاني، إذ كانوا يسلِّمون الأوَّل، وينازعون في الثَّاني؛ فبيَّن لهم سبحانه أنَّه إذا كنتم تعلمون أنَّه لا خالق إلَّا الله، وهو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرُّهم، لا شريك له في ذلك؛ فلماذا تعبدون غيره وتجعلون معه آلهةً أخرى؟!

كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٦] إلى قوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٧]، **يقول تعالى**: «أإلٰهٌ مع الله فَعَلَ هذا؟»؛ **فهذا استفهامُ**

---

(١) الممتحنة: (٤).

(٢) في (د): «يقر بها»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**منازل السائرين**» (ص١١٠). وقد نقله الشَّيخ وعلق عليه في «**المنهاج**» (٥/ ٣٤٢).

(٥) قوله: «وغيره وهو مع» في (م): «ومع»، والمثبت من (د).

(٦) كذا قرأ البصريَّان وعاصم، وقرأ الباقون بالتاء: ﴿تُشْرِكُونَ﴾. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٣٣٨).

(٧) النمل: (٦١-٦٣).

إنكارٍ(١) يتضمَّن نفي ذلك، وهم كانوا مقرِّين بأنَّه لم يفعل ذلك غيرُ الله، فاحتجَّ بذلك عليهم.

وليس المعنى أنَّه استفهامٌ: «هل مع الله إلٰهٌ؟» كما يظنُّه(٢) بعضُهم(٣)؛ فإنَّ هذا(٤) المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهةً أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾(٥)، **وكانوا يقولون**: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾(٦)، **لكنَّهم ما كانوا يقولون**: «إن معه إلٰهًا(٧) جعل الأرضَ قرارًا، وجعل خلالها أنهارًا، وجعل لها رواسيَ، وجعل بين البحرين حاجزًا»، بل هم مقرُّون بأنَّ الله وحده فعل هذا. وهكذا سائر الآيات بعد هذه الآية.

وكذلك قوله -في الأنعام-: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾(٨)، وأمثال ذلك، وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾(٩).

وإذا(١٠) كان **توحيد الرُّبوبية** -الذي يجعله هؤلاء النُّظَّار ومَن وافقهم مِن الصُّوفيَّة هو الغاية في **التَّوحيد**- داخلًا في **التَّوحيد** الذي جاءت به الرُّسل، ونزلت به الكتب= فليُعلم أنَّ دلائله متعدِّدةٌ؛ كدلائل إثبات

---

(١) قوله: «فهذا استفهام إنكار» في (د): «وهذا استفهام الإنكار»، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «ظنه»، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**الإيمان**» (ص٦٥)، «**الفتاوى**» (١١/ ٦٨٣)، «**البيان**» (٤/ ٥٣٤).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) الأنعام: (١٩).
(٦) ص: (٥).
(٧) قوله: «إن معه إلٰها» في (م): «إنه إلٰها»، والمثبت من (د).
(٨) الأنعام: (٤٦).
(٩) الأنعام: (٤٠-٤١).
(١٠) في (د): «وإذ»، والمثبت من (م).

الصَّانع، ودلائل صِدْق[١] الرَّسول؛ **فإنَّ العلم كلَّما كان النَّاس إليه أحوجَ؛ كانت أدلَّته أظهرَ وأكثرَ، رحمةً من الله لخلقه.**

والقرآن قد ضرب الله للنَّاس فيه من كلِّ مَثَلٍ -وهي المقاييس العقليَّة المفيدة للمطالب الدِّينيَّة-، لكنَّ القرآن[٢] يبيِّن[٣] الحقَّ في الحُكم والدَّليل -وما بعد الحقِّ إلَّا الضَّلال-. وما كان من **المقدِّمات** معلومًا ضروريًّا[٤] متَّفقًا عليها؛ استُدِلَّ بها ولم يُحتجْ أن يُستدلَّ عليها، **والطَّريقة الفصيحة**[٥] **في البيان** أن تُحذف في الكلام؛ للعلم بها -وهي طريقةُ القرآن، بخلاف ما يدَّعيه الجُهَّال، الذين يظنُّون أنَّه ليس في القرآن **الطَّريقة البرهانيَّة**، كما قد بُسط هذا في موضعٍ آخر[٦]-، بخلاف ما يَشْتَبه ويقع فيه النِّزاع؛ فإنه يُنَبَّهُ ويُدَلُّ عليه.

وقد قلنا: إنَّه ليس في أهل الأرض من أثبت للعالم خالِقَيْن متماثِلَين في الصِّفات والأفعال، بل هذا ممتنعٌ لذاته، وامتناعه ظاهرٌ في العقول، بخلاف ما يظنُّه كثيرٌ من أهل الكلام والفلسفة[٧]، كما سنبيِّنه.

بل الذي ذهب إليه بعضهم: أن يكون ثَمَّ خالقُ بعضِ العالم؛ كما تقوله الثَّنَويَّة في الظُّلْمَة، وكما تقوله القدريَّة في أفعال الحيوان، وكما تقوله الفلاسفة[٨] الدَّهريَّة في حركة الأفلاك، أو حركات النُّفوس والأجسام الطَّبيعيَّة؛ فإنَّ هؤلاء ونحوهم يُثبتون أمورًا محدَثةً بدون

---

(١) قوله: «ودلائل صدق» في (م): «وصدق»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٣) في (م): «سس»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «معلومًا ضروريًّا» في (م): «معلومة ضرورية»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «الصحيحة»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**الفتاوى**» (١٤/ ٥٦-٦٧)، «**الدرء**» (٧/ ٣٦١-٣٦٨)، «**المنهاج**» (٣/ ٣١٣).
(٧) قوله: «الكلام والفلسفة» في (م): «الفلسفة»، والمثبت من (د).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).

إحداث الله تعالى إيَّاها؛ فهم مشركون[١] في بعض الرُّبوبيَّة، وكثيرٌ من مشركي العرب وغيرهم قد يَظُنُّ أنَّ[٢] في الآلهة شيئًا[٣] من هذا، وأنَّها تنفعه وتضرُّه، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلمَّا كان هذا الشِّرك في الرُّبوبيَّة موجودًا في النَّاس؛ بَيَّن القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٤]؛ فاستدلَّ عليه بأنَّه لو كان معه آلهةٌ غيره؛ لذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض.

وبيان ذلك أنْ نقدِّم مقدِّمةً فنبيِّن: أنَّ وجود العالم عن صانعينِ متماثلينِ ممتنعٌ لذاته، **وأنَّ** العلم بذلك مستقرٌّ في الفطرة، معلومٌ بصريح العقل، بل ممتنعٌ في جميع ما يُقَدَّرُ مُؤَثِّرًا؛ سواءٌ سُمِّي عِلَّةً أو فاعلًا أو غير ذلك؛ يمتنع[٥] أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثِّران؛ كلٌّ منهما مستقلٌّ بالتَّأثير.

وامتناع هذا متَّفقٌ عليه بين العقلاء؛ فإنَّه إذا قُدِّر أنَّ[٦] هذا وحده مستقلٌّ[٧] بالتَّأثير؛ امتنع أن يكون له شريكٌ، فضلًا عن أن يكون غيرُه مستقلًّا بالتَّأثير وحده.

وذلك أنَّه إذا قُدِّر للعالم صانعان متماثلانِ؛ فلا بُدَّ أن يكونَا متساويينِ في القدرة، بل إذا قُدِّر صانعان متماثلان، أو غيرُ متماثلين؛ فلا بُدَّ أن يكون[٨] كلٌّ منهما قادرًا؛ إذ الفعل بدون القدرة ممتنعٌ؛ **وحينئذٍ**:

---

(١) في الأصلين (م، د): «المشركون»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الآلهة شيئًا» في (م): «الآلهية شيئًا»، وفي (د): «إلهيه شيء» ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) المؤمنون: (٩١).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «استقل»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «أن يكون» في (د): «من كون»، والمثبت من (م).

١- فإمَّا أن يكون كلٌّ منهما حالَ انفراده قادرًا.

٢- وإمَّا ألا يكون قادرًا إلَّا مع الآخر.

والثَّاني ممتنعٌ لذاته؛ وذلك أنَّه إذا لم يكن هذا حال انفراده قادرًا، ولا هذا حال انفراده قادرًا؛ فعند اجتماعهما:

١- إمَّا أن يحصل ما[١] كان حاصلًا حين انفرادهما.

٢- وإمَّا ألا يحصل.

والأوَّل ممتنعٌ، فتعيَّن الثَّاني؛ **وحينئذٍ**: فيلزم أنَّهما إذا كانا مسلوبَي القدرة حال الانفراد؛ أن يكونا مسلوبَي القدرة حال الاجتماع.

وبيان امتناع الأوَّل: أنَّه حال الاجتماع لو حصل لهما قدرةٌ لم تكن حال الانفراد:

١- فإمَّا أن تحصل منهما.

٢- أو من غيرهما.

وكلاهما ممتنعٌ.

۞ **أمَّا منهما**[٢]؛ فلأنَّ ذلك[٣] إنَّما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده، وأمَّا إذا لم يكن لواحدٍ منهما قدرةٌ حالَ انفراده؛ امتنع أن يَجعل غيرَه قادرًا حال اجتماعه معه؛ لأنَّ ذلك يستلزم «**الدَّوْر القَبْلِيّ**»، وهو «**الدَّور في المؤثِّرات**» الذي هو باطلٌ باتِّفاق العقلاء.

فإنَّه إذا كان كلٌّ منهما غيرَ قادرٍ حال الانفراد؛ امتنع أن يَجعل أحدُهما

---

(١) قوله: «يحصل ما» في (د): «يحصل شيء مما»، والمثبت من (م).

(٢) بيان امتناع التقدير الأول (= أن تحصل منهما).

(٣) قوله: «أما منهما فلأن ذلك» في (د): «منهما أما منهما فلا يحصل ذلك»، والمثبت من (م).

الآخرَ قادرًا حين الاجتماع؛ فإنَّ الإقدار فرعٌ على[(١)] القدرة، فمن[(٢)] لا يكون في نفسه قادرًا؛ امتنع أن يَجعل غيره قادرًا. وإذا كان هذا لا يَقدِر حتَّى يجعله ذاك[(٣)] قادرًا، وذاك لا يكون قادرًا حتى يجعله هذا قادرًا= لم يَصِرْ واحدٌ منهما قادرًا؛ كما أنَّه إذا[(٤)] لم يصر هذا فاعلًا أو موجودًا حتَّى يجعله ذاك فاعلًا أو موجودًا، وذاك لا يصير فاعلًا أو موجودًا حتَّى يجعله هذا[(٥)] فاعلًا أو موجودًا= امتنع أن يصير واحدٌ منهما فاعلًا أو موجودًا[(٦)].

بخلاف هذا: «الدَّوْرُ المَعِيُّ الاقْتِرانيُّ»؛ كما إذا قيل: «لا تَحدث الأُبوَّة إلَّا مع البُنوَّة، ولا البُنوَّة إلَّا مع الأبوَّة»، فإنَّ هذا ممكنٌ؛ إذ[(٧)] لم يكن أحدهما مؤثِّرًا في حدوث الآخر، ولا جزءًا من المؤثِّر، بل كلاهما حادثٌ عن سببٍ منفصلٍ؛ فإنَّ إيلاد الأب أوجب أبوَّته وبنوَّة الابن في حالٍ واحدٍ.

و«**القدرة**» بها يصير الفاعلُ فاعلًا؛ فإذا كان يمتنع أن يكون فعلُ كلٍّ منهما مؤثِّرًا في كون الآخر فاعلًا[(٨)]؛ فامتناعُ أن تكون قدرةُ كلٍّ منهما هي المؤثِّرةُ في كون الآخر قادرًا أظهرُ وأظهرُ.

بخلاف ما إذا كان لهذا نوعُ قدرةٍ، ولهذا نوعُ قدرةٍ؛ فإنَّه عند الاجتماع تجتمع القدرتان، فتكون قدرة الاثنين حال الاجتماع أقوى من قدرة أحدهما حال الانفراد. وكذلك إذا كان هذا فاعلًا بنفسه وهذا فاعلًا بنفسه؛ فإنَّهما إذا تعاونَا كان فعلُهما أقوى من فعل أحدهما وحده.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٢) في (م): «ومن»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «ذلك»، والمثبت من (د). (٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في الأصلين (م، د): «ذاك»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) في (د): «وموجودا»، والمثبت من (م).
(٧) في الأصلين (م، د): «إذا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) قوله: «في كون الآخر فاعلًا» في (م): «في الآخر»، والمثبت من (د).

وأمَّا إذا قُدِّر أحدُهما حالَ انفراده لا قدرة له أصلًا ولا فِعلَ له أصلًا؛ امتنع أن يصيرَا حال الاجتماع قادِرَيْن فاعلَيْن إلَّا أن يحدث لهما ذلك من ثالثٍ غيرِهما، **وهذا هو التَّقدير الثَّاني**[1]، **وهو أن يقال**: إنَّه لا قدرةَ لواحدٍ منهما حال الانفراد[2] أصلًا، لكن حال الاجتماع يصيران قادرَيْن بسببٍ من غيرهما.

۞ **فيقال**[3]: هذا ممتنعٌ في حقِّ الرَّبَّيْنِ اللَّذَينِ[4] قُدِّر أنَّهما خالقان لكلِّ ما سواهما؛ **إذ** ليس فوقهما أحدٌ يعطيهما قدرةً ولا غيرَها، **ولأنَّ** الرَّبَّ الخالقَ متى جعله غيرُه قادرًا؛ كان ذلك الذي أقدره هو ربَّه، وهو أحقُّ بأن يكون الخالق دونه؛ إذ كان في نفسه عاجزًا لم تحصل له القدرة إلَّا من ذاك.

وبهذا يتبيَّن[5] لك الفرق بين اشتراك الاثنين المخلوقَيْن وبين تقدير اشتراك الاثنين الخالقين؛ فإنَّه -مثلًا- إذا جُمع[6] بين الأجزاء المختلطة -كأجزاء الطَّبيخ وأجزاء البِنَاء ونحو ذلك- فقد يحْدُثُ بالاجتماع حالٌ ثالثةٌ لم تكن لأحدهما حالَ الانفراد، لكن[7] تكون بسببٍ منفصلٍ عنهما أو بشركةٍ في فعلهما.

أمَّا إذا قُدِّر أنَّه لا قدرةَ لواحدٍ منهما حالَ انفراده، ولا هناك ثالثٌ غيرُهما يعطيهما قدرةً حالَ اجتماعهما؛ امتنع أن يصيرَا حال الاجتماع قادِرَيْن إلَّا أن يكونا حالَ الانفراد قادِرَيْن.

---

(١) سبق ذكر التقديرين (ص٢٣٩).
(٢) في (م): «انفراده»، والمثبت من (د).
(٣) بيان امتناع التقدير الثاني (= من غيرهما).
(٤) في (د): «الذي»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «يبين»، والمثبت من (د).
(٦) في الأصلين (م، د): «أجمع»، وفي (م) تحتمل أيضًا المثبت، وهو الأشبه.
(٧) بعدها في (د) زيادة: «تلك».

فتبيَّن بهذا البيان الباهر: أنَّ تقدير رَبَّيْن للعالَم لا يكونان قادِرَيْن إلَّا حال الاجتماع: **ممتنعٌ لذاته**. وإن كان ذلك ممكنًا في اثنين مخلوقين يحدث لهما حالَ الاجتماع صفةٌ لم تكن حاصلةً لهما حال الانفراد= فذاك من غيرهما، أو بسببِ قوَّةٍ فيهما حال الانفراد. فأمَّا مع انتفاء هذين؛ **فممتنعٌ**. وهذا المعنى قد ذكره غير واحدٍ من النُّظَّار -كالقاضي أبي بكرٍ الباقلَانيِّ[١]، والقاضي أبي يعلى[٢] وغيرهما-.

وممَّا يبيِّن ذلك: أنَّ الصَّانع للعالم لا بُدَّ أن تكون له قدرةٌ من لوازم ذاته، يمتنع أن تكون قدرته مستفادةً من غيره؛ فإنَّ ذلك «**الغير**»:

۞ إن كان مصنوعًا له؛ لزم «**الدَّور القَبْليُّ**» -وهو أن يكون هذا هو الذي أقدر هذا، وهذا هو الذي أقدر هذا-، وذلك ممتنعٌ بصريح العقل واتِّفاق العقلاء -كما تقدَّم بيانُه[٣]-؛ كما يمتنع أن يكون هذا هو الذي خلق هذا، وهذا هو الذي خلق هذا.

۞ وإن كان مصنوعًا لغيره؛ لزم **التَّسلسل في العلل والمؤثِّرات**، وهذا فاسدٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء كما قد بُسط هذا في موضعٍ آخر[٤].

۞ وإن لم يكن مصنوعًا له ولا لغيره؛ لزم أن يكون قديمًا واجبَ الوجود بنفسه.

وحينئذٍ: فَقُدْرَتُهُ:

۞ إن كانت من لوازم نفسه؛ ثبت أنَّ قدرة الرَّبِّ[٥] القديم الواجب من لوازم نفسه، **وهو المطلوب**.

---

(١) انظر: «**الإنصاف**» (ص٣٢). (٢) انظر: «**مختصر المعتمد**» (ص٤١).
(٣) انظر: (ص٢٣٩).
(٤) قوله: «كما قد بسط هذا في موضع آخر» في (م): «كما بسط في موضعه»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).

۞ وإن كانت من غيره؛ لزم «**الدَّور القَبْلِيُّ**» و«**التَّسلسلُ في التَّأثير**»، وكلاهما ممتنعٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء -واحترزنا بذلك عن «**التَّسلسل في الآثار**»؛ فإنَّ فيه نزاعًا، وأكثر أئمَّة الحديث وأئمَّة الفلاسفة يُجيزونه، وكثيرٌ من أهل الكلام يمنعه-.

وإذا كانت قدرة صانع العالم من لوازم نفسه: فإذا قُدِّر صانعان؛ لزم أن تكون قدرة كلٍّ منهما من لوازم نفسه؛ إذ لو كانت قدرته مستفادةً من الآخر أو بالثَّالث؛ لزم «**الدَّور**» أو «**التَّسلسل**» الباطلان.

وهذا المعنى صحيحٌ ثابتٌ، كُلَّما أُنعِم[1] النَّظرُ فيه ازداد بيانًا ووضوحًا؛ وذلك أنَّ «كون الفاعل الخالق لا بُدَّ أن يكون قادرًا» هو من المعلوم بضرورة العقل. فإذا قُدِّر خالقان فلا بُدَّ أن يكون كُلٌّ منهما قادرًا، ويمتنع ألا يصير هذا قادرًا إلَّا بهذا، ولا يصير[2] هذا قادرًا إلَّا بهذا، كما يمتنع ألا يكون فاعلًا مؤثِّرًا إلَّا به، وكما يمتنع ألَّا يكون موجودًا إلَّا به؛ فإنَّ كونه موجودًا بنفسه، قادرًا بنفسه، فاعلًا بنفسه= من لوازم كونه[3] واجبًا بنفسه.

وحينئذٍ: فإذا كان لا بُدَّ من قدرة كلٍّ منهما حالَ الانفراد؛ فمن هنا:

□ **يظهرُ** صحَّةُ دليلِ «**التَّمانع**» -الذي استدلَّ به النُّظَّار- وغيرِه من الأدلَّة.

□ **ويَبِينُ** أنَّ كثيرًا من النُّظَّار إنَّما لم يقرِّر هذه المقدِّمة؛ لظهورها ووضوحها وكونها من المقدِّمات الضَّروريَّة؛ مثل امتناع «**الدَّوْر القَبْلِيِّ**»

(١) في (د): «أمعن»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب، والمثبت أفصح.
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «خالقًا قديمًا».

و«**تسلسل الفاعلين**[(١)]»؛ فإنَّ أكثر النُّظَّار لم يحتاجوا إلى تقرير[(٢)] ذلك بالدَّليل[(٣)]؛ لكونه من العلوم الضَّروريَّة التي تحصل عند التَّصوُّر التَّامِّ حصولًا لا يمكن دفعه، وإنَّما يشتبه على بعض النَّاس لعدم التَّصوُّر التَّامِّ المستلزمِ للعلم الضَّروريِّ -وقد يكون بعضُ النُّظَّار يترك تقريرَ[(٤)] بعض المقدِّمات لأسبابٍ أُخَر-.

وكان عادة بعض النُّظَّار يأخذون وجوب كون الصَّانع قادرًا حال الانفراد مُسَلَّمًا؛ لأنَّ كل واحدٍ يعلم أنَّ الصَّانع لا بُدَّ أن يكون قادرًا، وأن المشتركَيْنِ المتعاونَيْنِ على الفعل لا بُدَّ وأن تكون لأحدهما قدرةٌ على معاونة الآخر، وتلك القدرةُ حاصلةٌ حالَ انفراده -وإن كانت بمشاركة الآخر تزيد القوَّة-، وإن لم تكن له حالَ الانفراد قوَّةٌ؛ فما يحدث حال الاجتماع لا بُدَّ له[(٥)] من سببٍ ثالثٍ. ولهذا لم يحتجْ بيانُ القرآن إلى ذكر هذه المقدِّمة؛ لظهورها.

إذا تبيَّن هذا؛ ظهر امتناعُ وجود خالِقَيْن من وجوهٍ متعدِّدةٍ:

أحدها: **أن يقال**: إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ فقدرته[(٦)] من لوازم ذاته، ليست مستفادةً من غيره[(٧)]، وقد فرضنا أنَّهما متماثلان -إذْ التَّقدير الآخر سيأتي الكلام عليه-؛ فلا بُدَّ حينئذٍ أن يَقْدِر كلٌّ منهما حال انفراده على ما يَقْدِر عليه الآخر حالَ انفراده، وإلَّا؛ لم يكونا متماثلَيْن.

---

(١) في (د): «الفاعل»، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «تقدير»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «تقدير»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «فيه»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «وقدرته»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «غيرها»، والمثبت من (د).

وإذا كان كذلك؛ فعند **الاجتماع**:

١- إمَّا أن[١] تبقى قدرة كلٍّ منهما كما كانت.

٢- وإمَّا أن لا[٢] تبقى.

فإن كان الأول؛ لزم أن يَقدِر كلٌّ منهما على كلِّ ما يَقْدِر عليه الآخر حال الاجتماع. لكن هذا **ممتنعٌ لذاته**؛ لأنَّ أحدهما حال الانفراد[٣] يَقْدِر على تحريك هذا إن شاء، وعلى تسكينه إن شاء، وفي حال الاجتماع إذا جعل هذا قادرًا على التَّحريك والتَّسكين؛ كان هذا **ممتنعًا لذاته** -سواء اتَّفقا أو اختلفا-.

□ **أمَّا إن اتَّفقَا**؛ فلأنَّ أحدَهما لا يمكنه تحريك هذا إلَّا إذا لم يحرِّكه الآخر.

□ **وإلَّا**؛ فوجود المفعول الواحد من كلٍّ منهما على التَّمام **ممتنعٌ لذاته**. وهذا هو الذي **يقال فيه**: «يمتنع وجودُ مقدورٍ واحدٍ بين قادرينِ مستقلَّينِ، وأثرٍ واحدٍ بين مؤثِّرين مستقِلَّين، وفعلٍ واحدٍ بين فاعلين مستقلَّينِ»، فإنَّ الاستقلال يقتضي أنَّ هذا فَعَلَه وحده، وهذا يناقض كون الآخر فعل بعضه، فضلًا عن أن يكون الآخر فعله كلَّه.

وهذا بَيِّنٌ واضحٌ مستقرٌّ في العقول بعد تصوُّره؛ فإنَّ الإنسان يعلم أنَّه يمتنع أن يكون هذا وحده بنى هذه الدَّار، وهذا وحده بناها بعينها حال بناء الأوَّل، وكذلك في سائر المفعولات.

وإذا كان صدورُ المقدور عن كلٍّ منهما على سبيل الاستقلال حال صدوره عن الآخر ممتنعًا لذاته؛ لأنَّه يستلزم الجمع بين النَّقيضينِ،

---

(١) في (م): «أن لا» وفي (د): «لا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) موضعها في (د) بياضٌ يسيرٌ -بمقدارها-، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «انفراده»، والمثبت من (د).

ويستلزم[١] أن يكون كلٌّ منهما هو الذي فعله وهو لم يفعله= تبيَّن أنَّه يمتنع[٢] أن يكونَ أحدُهما قادرًا على أن يفعل شيئًا حال ما يكون الآخر قادرًا على أن يفعله.

وهذا موجودٌ في المخلوقين؛ فإنَّ القادِرَين على الفعل؛ لا يمكن أحدَهما فعلُه إلَّا في حالٍ لم يفعله الآخر فيه، فلا يكون أحدُهما قادرًا على الفعل حالَ كون الآخر قادرًا عليه.

وإذا قيل[٣]: هما قادران، **فالمُراد**: أنَّهما قادران على البَدَل؛ **أي**: هذا قادرٌ في حالٍ لا يمكن الآخرَ أن يفعله أيضًا في تلك الحال، وهذان القادران لا يكون أحدُهما متمكِّنًا من الاستقلال بالفعل إلَّا إذا مَكَّنَه الآخر -فلم يفعله ولم يشاركه فيه-، كما هو المعقول من[٤] الفاعلين.

فإذا كانت قدرةُ كلٍّ منهما على كلِّ[٥] مقدور الآخر من لوازم ذاته، وفي حال الاجتماع تمتنع هذه القدرة= لزم في حال الاجتماع زوالُ قدرة كلٍّ منهما.

وهذا ممتنعٌ من وجوهٍ:

منها: أنَّ لوازم ذات «**واجب الوجود**» لا تُعدم إلَّا بعدم ذاته؛ فإنَّ اللَّازم لا يُعدم إلَّا إذا عُدم الملزوم؛ وإلَّا لم يكن لازمًا. وعَدَمُ ذاتِ «**واجب الوجود**» ممتنعٌ؛ فعدم لوازم ذاته ممتنعٌ؛ فعدم قدرته ممتنعٌ؛

---

(١) في (د): «ويلزم»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «أنه يمتنع» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٣) أورد الشَّيخُ السُّؤالَ الآتي وأجاب عنه في «**الدرء**» (٩/ ٣٦٢)، قال: (فإن قيل: قد أوردوا هنا سؤالًا معروفًا، أورده الآمدي وغيره، وذكروا أنه لا جواب عنه)، وانظر: «**الشامل**» للجويني (ص٣٦٧)، «**أبكار الأفكار**» (٢/ ٣١٧).

(٤) قوله: «المعقول من» في (د): «المفعول في»، والمثبت من (م).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).

فوجود قادرٍ على فعله[١] حال قدرته عليه ممتنعٌ -لاستلزامه الجمع بين النَّقيضين كما تقدَّم-؛ فوجود مساوٍ له في القدرة ممتنعٌ، **وهذا هو المطلوب**. فتبيَّن أنَّ وجود رَبَّيْنِ متماثلينِ في القدرة **ممتنعٌ لذاته**.

ومنها: أنَّه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ امتنع زوال قدرته حالَ الاجتماع؛ لأنَّ المؤثِّر في زوال قدرة كلٍّ منهما هو الآخر، وهذا لا يكون مؤثِّرًا في الآخر إلَّا بقدرته، فيلزم وجود قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو **جمعٌ بين النَّقيضين**.

ومنها: أنَّه إذا قُدِّر زوال قدرتهما حالَ اجتماعهما؛ لزم امتناع الفعل حال الاجتماع؛ فيكون صدور الفعل منهما حال الاجتماع ممتنعًا، **وهذا هو المطلوب**.

ومنها: أنَّ الحوادث موجودةٌ ضرورةً، وصدورها عن اثنين متَّفقين[٢] ممتنعٌ؛ فيلزم امتناعُ اثنين متَّفقين مستقلَّين متماثلينِ، **وهو المطلوب**.

فهذا إذا قُدِّر اتِّفاقُهما -سواءٌ كانَا مستقلَّينِ أو متعاونينِ[٣]-.

وأمَّا إذا قُدِّر اختلافُهما بحيث يريد أحدُهما ضدَّ مرادِ الآخر، والتَّقدير أنَّهما متماثلان في القدرة= **فممتنعٌ**[٤] أيضًا؛ لأنَّه حينئذٍ يمتنع وجود أحد المرادَين؛ لتساوي القادرَيْن، فترجيحُ أحدِهما مع التَّساوي ممتنعٌ؛ فلا يوجد مراد واحدٍ منهما؛ فيلزم عجزُ كلٍّ منهما عن بلوغ مراده وعدم قدرته عليه؛ فيلزم عدم قدرة كلٍّ منهما عند الاختلاف، كما يلزم عدم قدرة كلٍّ منهما عند الاتِّفاق -سواءٌ قُدِّر كلٌّ منهما مستقِلًّا بالفعل

---

(١) قوله: «على فعله» في (د): «مستقل»، والمثبت من (م).

(٢) في (م) كتب فوقها: «متماثلين»، فيحتمل أنه أراد الإلحاق، أي: «متفقين متماثلين».

(٣) قوله: «سواء كانا مستقلين أو متعاونين» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «ممتنع»، ولعل الصواب ما أثبت.

أو مُعِينًا للآخر(١)-.

لكنْ عدمُ قدرةِ كلٍّ منهما محالٌ؛ لما تقدَّم من أنَّها ممتنعة العدم؛ لأنَّها من لوازم ما يمتنع عدمُه. وما امتنع عدمه؛ امتنع عدم شيءٍ من لوازمه؛ فإنَّ عدم اللَّازم يوجب عدم الملزوم. فإذا كان عدم الملزوم(٢) ممتنعًا؛ كان عدم لوازمه ممتنعًا.

وأيضًا: فلأنَّه لو عُدمت قدرةُ كلٍّ منهما بالآخر؛ لكان كلٌّ منهما قادرًا حين لا يكون قادرًا؛ فإنَّه إنَّما يمتنع قدرة الآخر بقدرته، فيمتنع أن يكون هذا مانعًا لقدرة هذا، وهذا مانعًا لقدرة هذا، كما يمتنع أن يكون هذا محصِّلًا لقدرة هذا، وهذا محصِّلًا لقدرة هذا.

فتبيَّن: أنَّ وجود ربَّيْنِ قادرينِ مستقلَّينِ **ممتنعٌ لذاته** -سواءٌ فُرِض اتِّفاقُهما أو اختلافُهما-.

وقد تبيَّن امتناعُ وجودِ ربَّينِ غيرِ قادرين على الاستقلال بشيءٍ(٣)؛ **فثبت** امتناعُ وجود ربَّينِ للعالم على كلِّ حالٍ، **وهو المطلوب**.

ومن وجهٍ آخرَ؛ أن يقال: إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حين الانفراد كما تقدَّم؛ أمكن وجودُ مقدوره، وإلَّا لم يكن قادرًا؛ **وحينئذٍ**: فيمكن أن يريد تحريكَ ما أراد الآخرُ تسكينه؛ إذ لو لم يتمكَّن من هذه الإرادة؛ لكان عاجزًا؛ **وحينئذٍ**: فإذا أراد أحدُهما ضِدَّ مرادِ الآخر؛ امتنع حصول مرادهما جميعًا، وعدمُ مرادهما جميعًا، ولزم وجود مراد أحدهما دون الآخر. والذي حصل مرادُه هو القادر؛ فهو الرَّبُّ، والآخر ليس بقادرٍ؛ فليس بربٍّ.

---

(١) من قوله: «سواء...» إلى هنا؛ في (د): «إذا قدر كل منهما مستقلًّا بالفعل»، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «اللازم»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «غير قادرين على الاستقلال بشيء» في (د): «غير مستقلين»، والمثبت من (م).

وذلك أنَّه:

۞ إن حصل مرادُهما؛ لزم اجتماع الضِّدَّيْنِ، **وهو محالٌ**.

۞ وإن لم يحصل مراد أحدهما؛ لزم كونُ كلٍّ منهما غيرَ قادرٍ على تحصيل مراده، وقد ثبت أنَّ كُلًّا منهما قادرٌ على مثل مقدور الآخر؛ **فيلزم:**

□ أن يكون كلٌّ منهما قادرًا على تحصيل مراده، وألا يكون قادرًا على تحصيل مراده، وهذا **جمعٌ بين النَّقيضينِ**.

□ وأن يكون كلٌّ منهما قادرًا على مثل مقدور الآخر، غير قادرٍ على مثل مقدور الآخر، وهو **جمعٌ بين النَّقيضينِ** أيضًا؛ فإنَّ أحدَهما حال الانفراد هو قادرٌ على مثل مقدور الآخر، فإذا كان غيرَ قادرٍ حال الاجتماع؛ يلزم زوالُ قدرة كلٍّ منهما، وهو **ممتنعٌ** كما تقدَّم.

فتبيَّن أنَّ تقدير رَبَّيْنِ متماثِلَينِ **ممتنعٌ لذاته**، مستلزمٌ أن يكونَا قادرينِ غير قادرينِ، وذلك **ممتنعٌ لذاته**.

ومن وجهٍ آخر؛ أن يقال: إذا قُدِّر ربَّان؛ فإذا أراد أحدُهما فعلًا:

۞ فإن أمكنه أن يستقلَّ به؛ لزم قدرةُ كلٍّ منهما على أن يستقلَّ بما[1] يستقلُّ به الآخر، وذلك يستلزم الجمع بين النَّقيضين؛ لاستلزام ذلك كونَ الفعل الواحد بين الفاعلين المستقلَّينِ، وهو **ممتنعٌ** مستلزمٌ للجمع[2] بين النَّقيضينِ كما تقدَّم.

۞ وإن لم يمكنه أن يستقلَّ به -بل لا بُدَّ من معاونة الآخر له-؛ لزم ألا يكون أحدُهما حال الانفراد قادرًا على شيءٍ، بل يصيران قادرَينِ حال

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.

(٢) قوله: «مستلزم للجمع» في (م): «فيلزم الجمع»، والمثبت من (د).

الاجتماع بدون سبب يوجب ذلك[١] -لا منهما ولا من غيرهما-، وهذا **ممتنعٌ**. وقد تقدَّم أنَّ هذا **ممتنعٌ** ومستلزمٌ لـ«**الدَّور القَبْليِّ**» الباطلِ بصريح العقل واتِّفاق العقلاء.

وأيضًا: فلا بُدَّ أن تكون للرَّبِّ قدرةٌ من لوازم نفسه، لا يفتقر فيها إلى غيره؛ وإلَّا لزم «**الدَّوْر القَبْلِيُّ**» و«**التَّسلسلُ في المؤثِّرات**»؛ **وحينئذٍ**: فيمتنع أن تكون قدرة أحدهما موقوفةً على غيره؛ وافتقارُه إلى من يُعينه يستلزم أن تكون قدرتُه موقوفةً على غيره.

وهذه الأدلَّة وما أشبهها كلَّما فهمها الإنسان ازداد بصيرةً، وعلِم أنَّه **من الممتنع** ألا يكون الرَّبُّ قادرًا، **ومن الممتنع لذاته** وجودُ ربَّيْن متماثِلَين في القدرة.

وحينئذٍ: فإذا قُدِّر رَبَّان؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدُهما مختصًّا بقدرةٍ لا يماثله فيها الآخر؛ **وحينئذٍ**: **فيلزم**:

١- أن يذهب كلُّ إلٰه بما خَلَقَ.

٢- ويعلوَ بعضهم على بعضٍ.

أمَّا اللَّازم الأوَّل[٢] -وهو ذهاب كلِّ إلٰهٍ بما خَلَقَ-؛ فهذا لازمٌ[٣]؛ سواءٌ فُرِضَا[٤] متماثِلَينِ في القدرة أو متفاضلينِ فيها. وإن كان كلٌّ من التَّقديرينِ **ممتنعًا**؛ لكن بطلان هذا اللَّازم ممَّا يدلُّ على امتناع كلٍّ منهما؛ وذلك لأنَّه قد تَبَيَّن أنَّه:

❑ **يمتنع** أن يكون المفعول الواحد مفعولًا لكلٍّ منهما على سبيل الاستقلال.

---

(١) في (د): «ذاك»، والمثبت من (م).
(٢) وسيأتي الكلام على اللازم الثاني (ص٢٥٨).
(٣) في (م): «اللازم»، والمثبت من (د). (٤) في (د): «فرضنا»، والمثبت من (م).

□ **ويمتنع** أيضًا التَّعاون؛ بحيث لا يصير أحدُهما قادرًا إلَّا إذا أعانه الآخر، ولا يصير أحدهما فاعلًا إلَّا إذا أعانه الآخر.

فتبَيَّن(١): أنَّ ذلك **ممتنعٌ لذاته**، بل لا بُدَّ أن يكون أحدُهما قادرًا على الفعل؛ يفعل(٢) بإرادته دون معاونة الآخر. وإذا كان كذلك؛ وجب أن يتميَّز مفعولُه عن مفعول الآخر، وأن يذهب بمفعوله؛ لأنَّه لا يجب اختلاط المفعولَين إلَّا إذا احتاج أحدُ الفاعِلَين إلى الآخر؛ كالحامِلَين للخشبة اللَّذَينِ يحتاج أحدهما إلى معاونة الآخر(٣)، لا يقدر أحدُهما على حملها إلَّا بمعاونة الآخر، فلا يتميَّز أثره في الخشبة عن أثر الآخر.

فأمَّا القادر الذي يمتنع افتقارُه إلى من يعينه، وقدرته من لوازم ذاته الغَنِيَّة عن أن يجعله غيرُه قادرًا= فهذا مقدوره متميِّزٌ مستقلٌّ.

فإنَّ اختلاط أحد المقدورَيْن بالآخر:

۞ إن كان لحاجته إليه؛ لزم افتقار القادر الغنيِّ عمَّا سواه إلى غيره، **وهو جمعٌ بين النَّقيضين**.

۞ وإن اختلط بغيره مع استقلاله وغِناه عن غيره؛ كان هذا **ممتنعًا مستلزمًا للجمع بين النَّقيضين** أيضًا؛ لأنَّ الاختلاط حينئذٍ أمرٌ ممكنٌ -ليس بواجبٍ- فلا بُدَّ له من فاعلٍ، والفعل لا يخرج عنهما؛ فإن كان أحدهما خَلَطَ مفعولَ الآخر بمفعوله؛ لزم من هذا أن يكون أحدُهما مؤثِّرًا في الآخر، غالبًا له، مُغَيِّرًا لمفعوله -سواءٌ كان ذلك بمشيئة الآخر وقدرته، أو بدون مشيئته وقدرته-.

---

(١) كذا استظهرته في (م)، وقد وقع في طرف الورقة فذهب البلى بموضعه ولم يبق سوى حرفه الأخير، وفي (د): «ويبين ذلك».

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «اللذين يحتاج أحدهما إلى معاونة الآخر» ليس في (د)، والمثبت من (م).

ومعلومٌ أنَّ مفعولاتِه من لوازم مشيئته وقدرته، فإنَّ القادر إذا شاء شيئًا فعله، وقدرته ومشيئته من لوازم نفسه؛ فيلزم من تغييرِ اللَّازم تغييرُ الملزوم. فإذ فُرِضَ أنَّ غيره غيَّرَ مقدورَه بدون مشيئته وقدرته؛ لزم من ذلك أن يكون غيرُه[1] مغيِّرًا لذاته، **وحينئذٍ**[2]: فيلزم أن يكون هذا مغيِّرًا لهذا، وهذا مغيِّرًا لهذا. **وقد تقدَّم أنَّ ذلك ممتنعٌ**:

۞ إذ قدرة كلٍّ منهما ومشيئتُه من لوازم ذاته التي لا تقبل العدم، فلا[3] يمكن غيرَه أن يُعْدِم ذلك.

۞ ولأنَّ ما كان من لوازم ذاته -التي يجب وجودها ووجود لوازمها- إذا قُدِّر زواله؛ لزم **الجمعُ بين النَّقيضين**. فتبيَّن أنَّه **يمتنع** كون الغير[4] قادرًا على ذلك.

۞ ولأنَّ قدرةَ كلٍّ منهما على تغيير قدرة الآخر مشروطٌ بنفي[5] قدرته؛ **وحينئذٍ**: فيلزم أن يكون كلٌّ منهما قادرًا حين لا يكون قادرًا. وكما أنَّ «**الدَّور القَبْليَّ**» ممتنعٌ في الإيجاد؛ فكذلك هو ممتنعٌ في الإعدام. فإذا[6] كان يمتنع ألا يصير أحدُهما قادرًا إلَّا بإقدار الآخر؛ فيمتنع أن[7] يصير كلٌّ منهما غيرَ قادرٍ إلَّا بأن يصيِّرَه الآخرُ غيرَ قادرٍ. فتأثير قدرة كلٍّ منهما في قدرة الآخر؛ كتأثير قدرة كلٍّ منهما في عدم قدرة الآخر، وتأثيرُ عدم قدرة كلٍّ منهما في عدم قدرة الآخر أو في قدرته؛ أَوْلى بالبطلان[8]؛ فإنَّ

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م). (٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «ولا»، والمثبت من (م). (٤) في (د): «المغير»، والمثبت من (م).
(٥) رسمت في الأصلين (م، د): «ىىڡا» -وهي مهملة بتمامها في (د)-، فيحتمل أن تقرأ: «ببقاء»؛ وهو الأشبه بالرسم، ويحتمل أن تقرأ كالمثبت؛ وهو الأشبه بالسياق.
(٦) في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٨) في (م): «بالإبطال»، والمثبت من (د).

هذه الأمور تستلزم من **الجمع بين النَّقيضين** أكثرَ ممَّا يستلزمه تأثير قدرة كلٍّ منهما في وجود قدرة الآخر.

وهذا كلُّه **ممتنعٌ؛ سواءٌ قيل**[(١)]: «إنَّ خَلْطَ أحدِهما مفعولَه بمفعول الآخر بمشيئته وقدرته»، **أو قيل إنَّه**[(٢)] «بدون مشيئته وقدرته»= فإنَّه يلزم أن يكون كلٌّ منهما مؤثِّرًا أيضًا في قدرة الآخر ومشيئته. وقد تقدَّم أنَّ تعاونهما **ممتنعٌ لذاته** -سواءٌ قُدِّر أنَّ كلًّا منهما يَقْدر على الاستقلال، أو قُدِّر أنَّه لا يقدر على الاستقلال-، وتمانعهما[(٣)] **ممتنعٌ لذاته**. وخَلْطُ أحدِ المفعولَين بالآخر لا يخرج عن التَّمانع والتَّعاون؛ فإنَّه **إن** كان بمشيئة الآخر؛ لزم التَّعاون، **وإن** كان بدون مشيئته؛ لزم التَّمانع، وكلاهما **ممتنعٌ لذاته** في الرَّبَّيْن المقدَّرَين، وما لزم منه الممتنع؛ كان **ممتنعًا**.

فتبيَّن أنَّه لو كان مع الله آلِهةٌ تَخْلُق؛ لذهب كلُّ إلٰهٍ بما خَلَقَ، والموجود خلاف هذا؛ فإنَّ العالَم مرتبطٌ بعضُه ببعضٍ، متعلِّقٌ بعضُه ببعضٍ، ما من مخلوقٍ إلَّا وهو متَّصلٌ بغيره من المخلوقات، محتاجٌ إليه، مرتبطٌ به؛ فالحيوان الواحدُ والنَّبات الواحد مخلوقٌ من أصلٍ واحدٍ[(٤)]، وذلك الأصل من غيره... وَهَلُمَّ جَرًّا[(٥)]، وهو أيضًا مفتقرٌ إلى الهواء والماء والتُّراب، بل وإلى أنواع[(٦)] النَّباتات والحيوانات، ومفتقرٌ إلى أثر الشَّمس والقمر واللَّيل والنَّهار وغير ذلك. والفَلَك مرتبطٌ بعضُه ببعضٍ،

---

(١) قوله: «سواء قيل» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «إذ تمانعهما»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «مخلوق من أصل واحد» في (د): «من أصل»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١٠٨)، «**شرح حديث عمران-الفتاوى**» (١٨/ ٢١٠-٢٤٣)، «**النبوات**» (١/ ٣١٧، ٣٢٧)، «**المنهاج**» (١/ ٣٦٣)، «**نقد مراتب الإجماع-جامع المسائل**» (٣/ ٣٤٥).

(٦) بعدها في (م) زيادة: «من».

والأفلاك مفتقرٌ بعضُها إلى بعض، والعالَم العُلْويُّ مرتبط بالعالم السُّفْليِّ.

فلو قُدِّر أنَّ صانعَ الأرض غيرُ صانع السَّماء، وأنَّه مستغنٍ عنه، لا يُغيِّرُ أحدُهما مصنوعَ الآخر= لزم من ذلك: **ألا** يكون ما في السَّماء مؤثِّرًا في الأرض؛ فلا تؤثِّر الشَّمس والقمر في الأرض. **وأن** يكون ما يَصْعَدُ من الأَبْخِرَة والأَدْخِنَة لا تؤثِّر في نور الشَّمس والقمر.

والهواء: **إن** كان لربِّ السَّماء؛ لزم ألا تؤثر فيه الأَبْخِرَةُ والأَدْخِنَةُ والأَغْبِرَةُ، **وإن** كان لربِّ الأرض؛ لزم ألا تؤثر فيه الشَّمس ولا غيرها بالتَّسخين ولا غيره من حوادث الجوِّ -كالسَّحاب والمطر وغير ذلك من الحوادث التي تحدث بأسبابٍ سماويَّةٍ-. وهذا أمرٌ واسعٌ لمن اعتبر.

فتبيَّن انتفاء اللَّازم في قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[1]، وحَذَفَ سبحانه نَفيَ هذا[2] اللَّازم لظهوره ووضوحه؛ فإنَّ ذهاب كلِّ خالقٍ[3] بمخلوقه وانفراده به واستقلاله به أمرٌ يظهر بطلانُه لعموم العقلاء، والمقدِّماتُ الظَّاهرة البَيِّنةُ لا يُحتاج إلى ذكرها في البيان الفصيح -الذي هو طريقةُ القرآن-.

واختصار ذلك:

- أنَّ الخالق لا بُدَّ أن يكون قادرًا.
- وأن يكون كونُه قادرًا= من لوازمه؛ لا يفتقر في ذلك إلى غيره.

والعلم بأنَّ الفاعل لا بُدَّ وأن يكون قادرًا؛ هو من العلوم الضَّروريَّة البَيِّنة بنفسها بعد التَّصوُّر الصَّحيح؛ لكونه فاعلًا، ولهذا كان وصفُ الرَّبِّ تعالى بكونه قادرًا هو ممَّا نطقت به جميع الكتب، وقال به جماهيرُ العقلاء من المسلمين وأهل الكتاب والمشركين.

---

(١) المؤمنون: (٩١).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «إله»، والمثبت من (م).

وما يقوله بعضُ المتفلسفة من كونه «موجِبًا بذاته»:

۞ **إن أريد به**: كونُه موجِبًا بذاتٍ قادرةٍ مختارةٍ؛ فهذا مما يُقِرُّ به جمهور المسلمين -نُظَّارهم وغير نُظَّارهم-.

فإنَّ «**القدرة التَّامَّة**» مع «**الإرادة التَّامَّة**» تستلزم وجودَ «**المقدور**»، ومع عدم واحدٍ[1] منهما يمتنع وجود شيءٍ؛ فإنَّه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فما شاءه وجب وجوده بمشيئته المستلزمة لقدرته، وما لم يشأه[2] امتنع وجوده؛ لعدم[3] مشيئته، وإن كان ممكنًا مقدورًا عليه.

۞ **وإن أريد بكونه «موجِبًا بذاته»**: أنَّه[4] موجِبٌ لمعلوله[5] بذاتٍ عاريةٍ عن المشيئة والقدرة؛ **فهذا ممتنعٌ لوجوهٍ**:

منها: أنَّ وجود ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات **ممتنعٌ**، والواحد الذي يثبتونه لا حقيقةَ له.

ومنها: أنَّ فعل الفاعل بدون قدرةٍ **ممتنعٌ**، والمتفلسفة يُسَلِّمون وجودَ القُوى فيما يَفعل بطبعه من الأجسام الطَّبيعيَّة، وفيما يفعل بإرادته من الحيوان، فلا يعرفون فاعلًا قطُّ بدون قوَّةٍ يتَّصف بها الفاعل؛ واتِّصافُه بالقدرة على الفعل صفةُ كمالٍ.

وليس المراد هنا ما يقال فيما هو بالقوَّة وما هو بالفعل؛ فإنَّ ذاك يُعنى به الاستعداد، وإنَّما المراد ما يفعل الأفعال بقوَّة فيه.

فإذا لم يُعرف فاعلٌ إلَّا بالقوَّة، والقوَّةُ صفة كمالٍ= فإثبات الفاعل لكلِّ شيءٍ أنَّه «فاعلٌ[6] بلا قوَّةٍ» من أفسد الأقوال وأعظمها تناقضًا.

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، ولعله من باب الحمل على المعنى، والأليق: «واحدة».
(٢) في (م): «يشأ»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «بعدم»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «لمفعوله»، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

وإذا كان لا بُدَّ من كونه قادرًا، وقدرتُه من لوازم نفسه لامتناع افتقاره إلى غيره؛ فإنَّ ذلك «**الغير**»:

- إن كان مخلوقًا له؛ لزم «**الدَّور القَبْليُّ**» **الممتنع**.
- وإن كان خالقًا آخر؛ لزم «**التَّسلسل في الفاعِلِين**»، وهو أيضًا **ممتنعٌ**.

وامتناع كلاهما(١) متَّفَقٌ عليه بين العلماء، معلومٌ **بضرورة العقل** -بعد التَّصوُّر التَّامِّ- **وبالنَّظر والاستدلال** أيضًا.

فإنَّه إذا قيل: لا يوجد هذا إلا بعد ذاك، ولا يوجد ذاك إلا بعد هذا= كان هذا ممَّا يُعلم فسادُه وامتناعُه بنفس تصوُّره التَّامِّ. **وكذلك إذا قيل**: لا يوجد شيءٌ إلا بعد أن يكون له فاعلٌ، ولا يكون فاعلٌ(٢) إلا مفعولًا لغيره.

فتعذَّرَ(٣) وجودُ مفعولاتٍ متسلسلةٍ كلٌّ منها فاعلٌ(٤) مفعولٌ، ليس فيها فاعلٌ موجودٌ بنفسه. مع العلم بأنَّ الفاعل لا يكون إلَّا موجودًا؛ فإنَّ هذا يستلزم أن تكون مفعولاتٌ متسلسلةٌ ليس لها فاعلٌ. وفَرْضُ مفعولٍ واحدٍ لا فاعلَ له ممتنعٌ، فإذا قُدِّر كثرتُها وتسلسلُها إلى غير نهايةٍ؛ كان ذلك أبعدَ في كثرة الممتنعات، كما إذا قُدِّر معدومٌ وُجد بنفسه؛ فإنَّ هذا ممتنعٌ، فإذا قُدِّر مع ذلك كثرةُ ذلك، أو وجود ما لا نهاية منه= كان أبلغَ في الامتناع.

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٤٤٦، ٧٧٠)، «**جامع المسائل**» (٨/ ١١٢)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٦٢، ٢٩٢).

(٢) في (م): «فاعلا»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «فمصدر» ولعلها ما أثبت، وفي (د): «فتقدير».

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

وإذا عُرف أنَّه لا بُدَّ أن يكون قادرًا بنفسه -لا يفتقر إلى غيره-؛ فتقدير خالقَيْن قادرَيْن بأنفسهما ممتنعٌ؛ فإنَّه يمتنع فعل كلٍّ منهما لشيءٍ واحدٍ على سبيل الاستقلال؛ لأنَّه يوجب كون هذا وَحْدَه هو الفاعلَ له[1] لا مشارك له فيه، والآخر كذلك؛ فيلزم أن يكون كلٌّ منهما فاعلًا له وحده، غيرَ فاعلٍ له وحده، **وهو جمعٌ بين النَّقيضينِ**.

وإذا لم يكونَا مستقلَّيْن؛ كانَا متعاونَيْنِ:

۞ فإن كان كلٌّ منهما محتاجًا إلى إعانة الآخر لا يمكنه الفعل إلَّا به؛ لم يكن واحدٌ منهما قادرًا بنفسه، وقد تبيَّن أنَّه لا بدَّ من وجود القادر بنفسه.

۞ وإن كان كلٌّ منهما غنيًّا عن الآخر في فعل شيءٍ؛ كان مستقلًّا بذلك الشَّيء[2]، فيكون مفعولُ هذا متميِّزًا عن مفعول ذلك؛ فيذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق.

فاستقلال كلٍّ منهما بالجميع؛ **جمعٌ بين النَّقيضين**، واحتياجُ كلٍّ منهما إلى الآخر في فعل كلِّ شيءٍ؛ يوجب ألا يكون واحد منهما قادرًا بنفسه.

فلم يبق إلَّا أن يكون كلٌّ منهما مستقلًّا بشيءٍ يقدر بنفسه عليه؛ **وحينئذٍ**: فيلزم أن يتميَّز مفعول هذا عن مفعول هذا؛ فيذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق -وسواءٌ قُدِّر أنَّهما متماثلان في القدرة أو مختلفان فيها-.

وأيضًا: فتماثُلُهما في القدرة يوجب ألا يكون واحدٌ منهما قادرًا؛ فإنَّ قدرة كلٍّ منهما على ما يقدر عليه الآخر توجب ألا يقدر واحدٌ منهما على شيءٍ ممَّا يقدر عليه الآخر؛ فإنَّه إذا قَدَرَ على فعل شيءٍ استقلالًا؛ لم يَقدِر عليه إلَّا إذا لم يفعله الآخر؛ فيكون كلٌّ منهما ممنوعًا من فعل ما

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فعله الآخر؛ فلا يكون أحدهما قادرًا على شيءٍ في الحال التي يكون الآخر قادرًا على ذلك الشَّيء. وإذا كانا عادِمَي القدرة؛ لزم ألا يكون لواحدٍ منهما قدرةٌ على شيءٍ؛ فيلزم من قدرتهما انتفاءُ قدرتهما، **وهو جمعٌ بين النَّقيضين**. فامتنع تماثُلهما في القدرة، ولزم تفاضُلهما.

وحينئذٍ: فالأعلى يقهر الأدنى، مع ذهابه بما خلق، فيلزم أن يعلوَ بعضهم على بعضٍ، مع ذهاب كلٍّ منهم بما خلق.

وأمَّا الدليل الثَّاني[1] الذي ذكره سبحانه في قوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]؛ فقد تبيَّن امتناع رَبَّين متماثِلَين في القدرة؛ **وحينئذٍ**: فإذا قُدِّرت آلهةٌ؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما له من القدرة ما ليس للآخر، ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ الأقدر يعلو على من دونه في القدرة.

ومما يُبَيِّن ذلك أنَّ المرجوح:

١- إمَّا أن يكون مستغنيًا عن الآخر في كلِّ شيءٍ؛ بحيث يستقلُّ بمفعولاته، ويمكنه دفعُ الآخر عن معارضته.

٢- أو لا يكون كذلك.

۞ فإن فُرض أنَّه قادرٌ على الاستقلال ودفعِ الآخر؛ لم يكن دونه في القدرة؛ فإنَّ القادر على منع غيره لا تكون قدرتُه دون قدرته، بل لا بُدَّ أن تكون قدرتُه مثل قدرته أو أقوى.

۞ وإلَّا[3]؛ فالقادران إذا اختلفَا:

❑ فإن كانَا متماثلَيْن؛ تمانعَا وتدافعَا.

---

(١) قوله: «الدليل الثاني» كذا في الأصلين (م، د)، والمراد: «اللازم الثاني»، وسبق الكلام على اللازم الأول (ص٢٥٠). وانظر: «**الدرء**» (٩/ ٣٥٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣١٣).

(٢) المؤمنون: (٩١).

(٣) **أي**: فإن لم يكن قادرًا على الاستقلال. وهو التقدير الثاني كما سبق.

▢ وإن كان أحدُهما أقوى من الآخر؛ قهر القويُّ الضَّعيفَ، ونَفَذَ مُرادُ القويِّ دون مراد الضَّعيف.

فإذا قُدِّر أنَّ أحدهما لو أراد مخالفةَ الآخر في شيءٍ من مفعولاته ويُغَيِّر ذلك؛ لم يقدر على ذلك بمنع الآخر له= لم يكن المانع الدَّافع أضعفَ من الممنوع المدفوع.

فتَبَيَّن أنَّه إذا كان أحدُهما أضعفَ من الآخر؛ لم يكن قادرًا على ممانعته؛ **وحينئذٍ**: فلا يتمكَّنُ من شيءٍ إلَّا بتمكين الآخر له وتخليته له[١]، والمحتاجُ إلى غيره المفتقرُ[٢] إليه يكون مغلوبًا مقهورًا معه، ويكون الآخر قاهرًا غالبًا.

فثبت أنَّه لو كان معه آلهةٌ؛ لَعَلَا بعضهم على بعضٍ، **وثبت** أنَّ «**الوحدانيَّة**» و«**القهر**» متلازمان، كما قال تعالى: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾[٣]، وأنَّ قول: «الله أكبر» ملازمٌ لقول[٤]: «لا إله إلا الله».

ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ لعَدِيِّ بن حاتم: «**يا عَدِيُّ، ما يُفِرُّكَ؟ أَيُفِرُّكَ[٥] أن يُقال: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلَهٍ غَيْر الله؟! يا عَدِيُّ[٦]، أَيُفِرُّكَ[٧] أَنْ يُقَالَ: الله أَكْبَرُ، فَهَلْ تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنَ الله؟!**» رواه أحمدُ، والتِّرمذيُّ وصححه[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «والمفتقر»، والمثبت من (د).
(٣) إبراهيم: (٤٨).
(٤) في (م): «لقوله تعالى»، وفي (د): «لقوله»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) في (م): «أن يفرك»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «يا عدي» في (م): «ما يفرك»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «أن يفرك»، وفي (د): «يفرك»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) أخرجه أحمد (١٩٣٨١)، والترمذي (٣٢٠٤) وقال: (حسن غريب).

﴿ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴿١١١﴾﴾[(١)].

وكلمات[(٢)] الأذان مؤلَّفةٌ من الشَّهادتين والتَّكبير، لا يخرج عن ذلك إلَّا دعوةُ الخلق بالحيعلَتَين.

ولمَّا كان الخلق هو الدَّال على قدرة الرَّبِّ وغير ذلك من صفاته؛ كان أوَّل ما أُنزل من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾[(٣)]، فعَمَّ الخلق وخَصَّ الإنسان، ثُمَّ ذكر التَّعليم والهداية التي هي كمال المخلوق[(٤)]، كما قال موسى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾[(٦)].

وهذا ممَّا يُستقرأ في الموجودات؛ فلا يكون اثنان يشتركان في أمرٍ إلَّا وفوقهما ثالثٌ يطيعانه أو يكون أحدُهما مطيعًا للآخر، يمتنع أن يكونا متكافئَيْن وليس فوقهما غيرهما؛ فإنَّ تماثلهما يوجب «**التَّمانع**». فإنَّ هذا إذا كان لا يريد حتَّى يريدَ ذاك، وذاك لا يريد حتَّى يريدَ هذا، [*وليس فوقهما ثالثٌ يجعلهما مُريدَينِ= لم يُرد أحدُهما شيئًا لامتناع «**الدَّور في التَّأثير**»، فلا يقدران كما تقدَّم*][(٧)]، فلا يفعلان شيئًا.

وإذا أراد كلٌّ منهما بدون إرادة الآخر:

۞ فإن كان لا يفعل حتَّى يمَكِّنه الآخرُ؛ لزم التَّمانع، وألا يفعل واحدٌ منهما.

---

(١) الإسراء: (١١١).

(٢) في (م): «وكلمة»، والمثبت من (د).

(٣) العلق: (١-٢).

(٤) في (د): «الإنسان»، والمثبت من (م). وانظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٥٧).

(٥) طه: (٥٠).

(٦) الأعلى: (١-٣).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وقوله: «يقدران» تحرَّفت فيه إلى: «يقعان»، والسياق في (د): «حتى يريد هذا لم يرد أحدهما شيئًا فلا يفعلان شيئًا...».

۞ وإن أمكن كلًّا منهما الفعلُ بدون تمكين الآخر؛ استقلَّ كلٌّ منهما بفعله، ولم يكن الآخر مشاركًا له؛ فذهب كلٌّ منهما بما فعل.

وإذا لم يكونا متماثلينِ؛ كان الأضعفُ مقهورًا مع الأقوى: **إمَّا** محتاجًا إلى إعانته، **وإمَّا** إلى تخليته وترك ممانعته. وكلُّ من كان لا يمكنه الفعل إلا بأن يعينه غيرُه، أو بأن يخلِّيه ولا يعوقه ولا يمنعه، وذلك الغير مستقلٌّ بالفعل دون هذا، من غير معاونةٍ ولا ممانعةٍ= كان ذلك الغير هو القاهرَ العالي على ذلك الضَّعيف العاجز.

وهذا ممَّا يظهر به فساد قول الثَّنويَّة من المجوس والمانويَّة؛ فإنَّ «**الظُّلْمة**»: **إمَّا** أن تكون محدَثةً، **وإمَّا** أن تكون قديمةً، ولهم في ذلك قولانِ.

۞ فإن كانت «**الظُّلْمَة**»(١) محدَثةً؛ أحدثها «**النُّور**»: **إمَّا** بفكرةٍ رديئةٍ فكَّرها «**النُّور**» -كما يقوله بعضهم-، **أو** بغير ذلك= فيكون «**النُّورُ**» هو(٢) خالقَ «**الظُّلْمة**»، كما هو خالقُ سائر الأشياء؛ وهذا يُبطل أن يكون شيءٌ من العالم صَدَرَ عن اثنين.

ثُمَّ إنَّهم نزَّهوا «**النُّورَ**» أن يضيفوا إليه شرًّا، وجعلوه قد فعل أصلَ كلِّ شرٍّ!

ثم **إمَّا** أن يقولوا بقول أهل السُّنَّة «إنَّ الله خالق أفعال الحيوان»، **وإمَّا** أن يقولوا بقول القدريَّة.

❐ فإن قالوا **بالأوَّل**؛ لزم أن يكون خالقًا لجميع أفعال «**الظُّلْمة**» التي خلقها، وهذا ينقض قولَهم.

❐ وإن قالوا **بالثَّاني**؛ فهذا قول القدريَّة من أهل الملل؛ **وحينئذٍ**: فـ«**الظُّلْمة**» كسائر الحيوانات، لا فرق بين هذا وهذا.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).

۞ وأمَّا قولُ[١] من جعل «**الظُّلْمة**» قديمةً:

❑ فإن كانت قدرتُها مساويةً لقدرة «**النُّور**»؛ كان ذلك[٢] ممتنعًا كما تقدَّم.

❑ وإن كان «**النُّور**» أقوى منها؛ كان غالبًا قاهرًا لها؛ **وحينئذٍ**: **فإمَّا** أن يكون مُعِينًا لها، **أو** قادرًا على منعها. وإذا كان لا يفعل إلَّا خيرًا، ومنعُ «**الظُّلْمة**» من الشَّرِّ خيرٌ= وجب أن يمنع «**الظُّلْمة**». فإن لم يمنعْها؛ لزم: **إمَّا** ألا يكون قادرًا، **وإمَّا** ألا يكون مريدًا للخير -على أصلهم-، وكلاهما[٣] يُبطِل مذهبَهم.

والكلام على هذا قد بُسط في غير هذا الموضع[٤]، لكن لمَّا بيَّنَّا فساد ما ذكره هؤلاء في معنى «**التَّوحيد**» وفساد دليلهم؛ ذكرنا[٥] من معنى «**التَّوحيد**» ودليله ما يليق بجواب هذا السُّؤال الذي طُلب في **شرح هذا الاعتقاد**، مع أن كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار قصَّروا في هذا الباب[٦] -حكمًا ودليلًا- تقصيرًا ظاهرًا يعرفه من له خبرةٌ بما قالوه.

۞ ۞ ۞

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «وكلامهم»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٨٧-٩٨)، «**الدرء**» (٩/ ٣٤٢-٣٧٠).
(٥) في (م): «وذكرنا» بالواو، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «البيان»، والمثبت من (د).

فصلٌ

وهذا **المصنِّف** لم يذكر مسألة «**حدوث العالم**» في هذه **العقيدة**، وكأنَّ ذلك:

❐ لِما رأى فيها من الاضطراب، لا سيَّما فيما عنده من طريقة الرَّازيِّ وأمثالِه؛ فإنَّ كلامهم فيها يوجب الحَيْرة والشَّكَّ.

❐ أو لاعتقاده أنَّ ما ذكره من الطَّريق إلى إثبات الصَّانع لا يحتاج إلى إثبات حدوث العالم؛ فيمكن مع ذلك العلم به من جهة السَّمع، كما يقول ذلك طوائفُ من النُّظَّار، كما هو قول الرَّازيِّ وغيره.

وهؤلاء أنكروا على من زعم أنَّ إثبات الصَّانع لا يمكن إلا بمعرفة حدوث العالَم، وذلك لا يمكن إلا بمعرفة حدوث الأجسام؛ ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث؛ وأنَّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ. وهذه طريقة الجهميَّة والمعتزلة ومَنْ وافقهم من الكُلَّابيَّة وغيرهم(١).

وهؤلاء أخطؤوا من وجوهٍ:

منها: دعواهم أنَّ الرَّبَّ تعالى لا يُعرف إلا بهذه الطَّريق.

ومنها: دعواهم أنَّها أوَّل الواجبات(٢) على العباد.

---

(١) بعدها في (د): «كما فعل ذلك كثير... إلخ»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وستأتي في موضعها الصحيح (ص٢٦٤) كما في (م).

(٢) بعدها في (د) زيادة: «واجب».

ومنها: التزامهم لِلَوازِمِها؛ كنفي الصِّفات والأفعال، أو رؤية الله تعالى، أو غير ذلك من اللَّوازم المبسوطة في غير هذا الموضع(١).

وقد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الرَّسول ﷺ لم يدعُ أحدًا بهذه(٢) الطَّريق، فضلًا عن أن يوجبها على كلِّ مكلَّفٍ، ولا سلك هذه أحدٌ من الصَّحابة.

بل لمَّا أحدثها من أهل الكلام -[*كجهم وأبي الهذيل وأتباعهما من الجهميَّة والمعتزلة ومن شاركهم فيها*](٣)-؛ تطابقت أئمَّة الإسلام على ذمِّ هذا الكلام -كما هو مشهورٌ عنهم متواترٌ؛ كما هو معروفٌ عن مالكٍ، وأبي حنيفة، وحمَّاد بن زيدٍ، وحمَّاد بن سلمةَ، وعبد الله بن المبارك، وأبي يوسفَ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ بنِ راهويه(٤)، وغيرِهم من أئمَّة الإسلام-.

وجمهور النَّاس أنكروا عليهم إيجاب سلوك هذه الطَّريق ودعواهم أنَّه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلَّا بها؛ لظهور فساد ذلك في شريعة الإسلام.

لكن مِن هؤلاء(٥) مَن سلَّم صحَّتها، ولكن رآها طويلةً كثيرةَ الشُّبهات، كما فعل ذلك كثيرٌ من المنتسبين إلى الأئمَّة الأربعة وغيرهم، وخالفوا بذلك الأئمَّة(٦) الكبار من أتباع الأربعة وسائر أئمَّة المسلمين.

---

(١) انظر: «**الدرء**» (١/ ٤١) (٢/ ١٤٩)، «**جامع المسائل**» (٥/ ١٧١) (٧/ ٣٧٢)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٠٥) (١٢/ ٢٨) (١٨/ ٢٢٤)، «**النبوات**» (١/ ٢٦٢).

(٢) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٤) في (م): «إبراهيم»، والمثبت من (د)، وكلاهما صواب؛ فهو إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه.

(٥) يعني المنكرين عليهم إيجاب سلوك هذه الطريق...إلخ.

(٦) قوله: «وخالفوا بذلك الأئمة» رسمت في (م): «وحلافوا بذلك الايمه» ولعل صوابها ما أثبت كما استظهره أحد القراء في الطرَّة، وفي (د): «وجلوا القول بذلك عن الأئمة».

وأمَّا أئمة الإسلام والسُّنَّة؛ فرأوْها طريقةً فاسدةً في العقل كما هي بدعةٌ في الشَّرع، وأنَّها إلى نفي حدوث العالم وعدم الدَّلالة على إثبات الصَّانع؛ أقربُ منها إلى إثبات حدوث العالم وإثبات الصَّانع؛ **فإنَّ مبناها على:**

١- ترجيحِ أحد المتماثلين بلا مرجِّحٍ.

٢- وحدوثِ الحادث بلا سببٍ لحدوثه(١) ولا حكمةٍ لإحداثه.

٣- وأنَّ ما قامت به الصِّفاتُ والأفعالُ فهو محدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن.

وغير ذلك من لوازمها المنافية لصريح المعقول وصحيح المنقول(٢).

وأعجبُ من ذلك دعوى كثيرٍ منهم أنَّها طريقةُ إبراهيمَ الخليل عليه السلام المذكورة في قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦﴾(٣)؛ فزعموا أنَّ إبراهيم أثبتَ بذلك وجودَ الصَّانع وحدوثَ العالم؛ **وهذا غلطٌ على إبراهيم** عليه السلام **من وجوهٍ:**

منها: أنَّ مقصوده كان إثبات التَّوحيد، لا إثبات الصَّانع، كما قد بُسط في موضعه.

ومنها: أنَّه لو كان مقصوده إثبات الصَّانع؛ لكان ذلك دليلًا على نقيض مطلوبهم؛ فإنَّ الخليل لم يستدلَّ بنفس الأعراض الحادثة -كالحركة والانتقال والبزوغ والجَرَيان في الفَلَك-، وما جعل ذلك منافيًا لمقصوده، وإنَّما استدلَّ بالأُفُول -وهو المغيب والاحتجاب-، فلو كان مطلوبُه إثباتَ

---

(١) في الأصلين (م، د): «بحدوثه» -وهي مهملة في (د)-، ولعل صوابها ما أثبت.

(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ٢٥٧-٢٦١)، «**الدرء**» (١/ ١٠٤، ٣٠٩) (٧/ ٧٣). وسيعقد الشَّيخُ فصلًا في الكلام على طرق المتكلمين في إثبات الصانع (ص٣٧٩).

(٣) الأنعام: (٧٦).

العلم بالصَّانع؛ لكانت الأعراضُ الحادثةُ لا تنافي ذلك، وإنَّما ينافيه الأفول والاحتجاب، وهذا مناقضٌ لقولهم، وهذا مبسوطٌ في موضعٍ آخرَ[(١)].

وأئمَّة السَّالكين لهذه[(٢)] الطَّريق **يقولون**: «إنَّه لا طريق لنا إلى العلم بحدوث العالم والرَّدِّ على الدَّهْريَّة إلا من جهتها»؛ كما هو قول أئمَّتها -مثل الجهم وأبي الهُذَيْل والنَّظَّام- ومن تبعهم[(٣)].

وهم -مع هذا- لا للإسلام نصروا، ولا للدَّهريَّة كسروا؛ فإنَّ الدَّهريَّة -القائلين بقدم الأفلاك- استطالوا عليهم بهذه الطَّريق؛ كما سلكه الفارابيُّ وابنُ الهيثم وابنُ سينا والسُّهْرَوَرْديُّ المقتولُ وابنُ رُشْدٍ وأمثالُهم من الفلاسفة؛ **وقالوا**: «إثبات ذاتٍ كانت معطَّلةً عن الكلام والفعل، ثُمَّ حدث الفعل عنها بلا سببٍ= معلومُ الفساد في صريح[(٤)] العقل:

۞ فإنَّا إذا فرضنا ذاتًا لم تفعل، ثُمَّ فعلت= فلا بدَّ من حدوث أمرٍ ما[(٥)]: إمَّا قدرةٌ، وإمَّا إرادةٌ، وإمَّا عِلْمٌ، وإمَّا سببٌ من الأسباب.

۞ وأمَّا إذا قدَّرنا أنَّها كانت ولم تفعل، وهي الآن كما كانت، فهي الآن لم تفعل؛ **فإذا قيل**: إنَّها فعلت بعد أن لم تفعل= فلا بدَّ من حدوث أمرٍ من الأمور. ثُمَّ القول في ذلك الأمر كالقول في غيره: يمتنع حدوثُه في وقتٍ دون وقتٍ، وحدوثُه دون غيره مع تماثُل أحوال الفاعل وأوقات الفعل وعدم اختصاص حال[(٦)] الفعل عن غيره بسببٍ ما».

---

(١) انظر: «**البيان**» (ق٤٩-٥٠، ٢٩٨-٢٩٩) -قيد النشر-، ما سبق (ص٢٣٤).
(٢) قوله: «السالكين لهذه» في (د): «الذين سلكوا هذه»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ومن تبعهم» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «في صريح» في (د): «بصريح»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «اختصاص حال» في (م): «الاختصاص حال»، وفي (د): «اختصاص»، =

وهذا أعظم عمدهم[١].

وصار الفريقان يتنازعون في إمكان حوادثَ لا تتناهى ولا أوَّلَ لها:

۞ فهؤلاء[٢] يجوِّزون ذلك في الواجب والممكن، **ويقولون**: «إنَّ الفلك أزليٌّ، لم تزل الحوادثُ متعاقبةً عليه».

۞ وأولئك[٣] يمنعون ذلك في الواجب والممكن، ويمنعون أن يكون الرَّبُّ تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، أو يكون لم يزل قادرًا على الفعل، بل يمنعون أن يكون فاعلًا بنفسه بحالٍ. ثُمَّ ينازعون في إمكان دوام الحوادث في المستقبل؛ فقال رؤساء هذه الطَّريقة -جَهْمٌ وأبو الهُذَيْل- بامتناع دوام الحوادث في المستقبل، ثُمَّ قال جَهْمٌ بفناء الجنَّة والنَّار، وقال أبو الهُذَيْل بفناء حركات أهلها، وأنَّهم[٤] يَبقون في سكونٍ دائمٍ.

وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها، وأئمَّة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو؛ فيفرِّقون[٥] بين الواجب والممكن، والمخلوق والخالق[٦].

وقد بسطنا الكلام على ما يتبيَّن به حدوثُ كلِّ ما سوى الله من الأفلاك وغيرِها، وذكرنا كلَّ ما احتجُّوا به، وبيَّنَّا فسادَه بالوجوه البَيِّنة العقليَّة؛ لِمَا رأينا من ضعف أجوبة هؤلاء -المتكلِّمين المبتدِعين- لأهل الإلحاد، وما أدخلوا في الشَّرع والعقل من الفساد، وقد أغنى الله سبحانه بالحقِّ عن الباطل.

= ولعل صوابها ما أثبت. وانظر: «**الصفدية**» (ص١٣٨)، «**شرح حديث عمران-الفتاوى**» (١٨/ ٢٣٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٤٦)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٨).

(١) في (د): «وعمدتهم»، والمثبت من (م).

(٢) أي: الفلاسفة.

(٣) أي: المتكلمين.

(٤) في (م): «ثم إنهم»، والمثبت من (د).

(٥) قوله: «وأئمة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو فيفرقون»، في (م): «وأئمة السلف فيفرقون»، والمثبت من (د).

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ونحن ننبِّه هنا على ما به يُعرف تحقيقُ ما أخبرت به الرُّسُل من أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فكلُّ ما سواه محدَثٌ مسبوقٌ بالعدم(١)، وأنَّه يُعلم امتناعُ قِدَم شيءٍ من ذلك؛ من غير حاجةٍ إلى تلك الطَّريق الفاسدة شرعًا وعقلًا، بعد أَن نُنَبِّه على فساد حجَّة الفلاسفة، التي يسمُّونها المعضلة الزَّبَّاء(٢) والدَّاهية الدَّهياء(٣).

وذلك بأن يقال: دوامُ حدوث الحوادث، وأنَّ الحوادث لا أوَّلَ لها، والتَّسلسل في الآثار: **إمَّا** أن يكون **ممتنعًا**، **وإمَّا** أن يكون **ممكنًا**:

۞ فإن كان **ممتنعًا**: بَطَل قولهم، وأمكن أن تحدث الحوادثُ بلا سببٍ -[*بل ذلك واجبٌ على هذا التَّقدير؛ فإنَّا نشاهد حدوث الحوادث-، وامتنع دوامُها، وامتنع حوادثُ لا أوَّل لها، ووجب(٤) أن يكون لها ابتداءٌ، وأن يكون حدثت من غير حدوث محدَثٍ، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام.

والأجسام لا تخلو عن الحوادث؛ فيلزم حينئذٍ حدوث الأجسام كلِّها، بل كلُّ ما سوى الله لم يخلُ عن مقارنة حادثٍ له.

فإذا وجب أن يكون لها ابتداءٌ؛ وجب حدوث كلِّ ما سوى الله تعالى؛ لأنَّ ما لم يَسبق الحادث: **إمَّا** أن يكون بعده **أو** معه؛ لا يجوز أن يكون قبله؛ فتعيَّن أن يكون حادثًا*](٥)، وبَطَلَت(٦) حُجَّتُهم، وبَطَل قولهم بِقَدم الأفلاك التي لا تخلو عن الحوادث عندهم.

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «ستة أيام»، فإن لم يكن في الكلام سقط؛ فالظاهر أنها مقحمة.

(٢) في (د): «الدبا»، والمثبت من (م). والزَّبَّاء من الدواهي: الشديدة المنكرة. انظر: «**تاج العروس**» (٣/ ٣).

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٣٥٠)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٢٥)، «**الصفدية**» (ص١٥٥).

(٤) في الأصل (م): «وجب»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٦) في (م): «وبطل»، والمثبت من (د).

۞ وإن كان [*دوام الحوادث*](١) **ممكنًا**؛ أمكن حدوث الأفلاك بسببٍ حادثٍ قبلها؛ **وحينئذٍ**: فيكون القول بوجوب قِدَمها باطلًا.

فإنَّ مطلوبهم إثبات قِدَم الأفلاك، أو قِدَم شيءٍ بعينه من العالم، وهذا لا دليلَ عليه أصلًا، بل جميعُ ما يذكرونه إنَّما يدلُّ على دوام نوع الفعل. والفَرْقُ بين «**النَّوْع**» و«**العَيْن**» معلومٌ بالاضطرار، وهم يسلِّمون الفَرْق.

وإذا لم يكن لهم(٢) دليلٌ على قِدَم شيءٍ من العالَم؛ كان الجزم بذلك باطلًا، فكيف إذا كانت الأدلَّة تدلُّ على امتناع ذلك؟!

وهكذا سائرُ حججهم المبنيَّة على العلل الأربعة(٣): «**الفاعل**» و«**الغاية**» و«**المادَّة**» و«**المُدَّة**». وقد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع(٤)؛ وبيَّنَّا أنَّه ليس لهم حجَّةٌ واحدةٌ تدلُّ على قِدَمِ شيء من(٥) العالم أصلًا، بل غاية ما يستدلُّون عليه دوامُ نوع الفعل، وذلك لا يدلُّ على قِدَم شيءٍ معيَّنٍ؛ للفرق بين «**العين**» و«**النَّوع**» الذي(٦) يعترفون بصحَّته. وإن لم يعترفوا بصحَّته؛ لزم فسادُ مذهبهم من أصله! فكيف إذا كان فعل الشَّيء المعيَّن يمتنع أن يقارِن(٧) الفاعل؟! بل يجب تقدُّم الفاعل على الفعل المعيَّن والمفعول المعيَّن، **وإن قيل**: إنَّه مستلزمٌ لنوع الفعل والكلام!

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «العلل الأربعة» ليس في (د)، والمثبت من (م). قال الجرجاني في «**التعريفات**» (ص١٥٥): (**العلة**: **الصورية**: ما يوجد الشيء بالفعل. **والمادية**: ما يوجد الشيء بالقوة. **والفاعلية**: ما يوجد الشيء بسببه. **والغائية**: ما يوجد الشيء لأجله). **وانظر**: المصدر السابق (ص١٥٤)، «**المبين**» للآمدي (ص١٠٦).

(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١٣٥)، «**الدرء**» (٨/ ٢٧٩) (٩/ ٢١٣)، «**المنهاج**» (١/ ١٨٧) (٢/ ٢٢٦، ٢٧٥).

(٥) قوله: «شيء من» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «الذين»، والمثبت من (د).

(٧) في (د): «يفارق»، والمثبت من (م).

وأمَّا بيانُ امتناع قِدَم شيءٍ مع الله تعالى كائنًا ما كان= **فهذا يُعرف بوجوهٍ:**

منها: أن يقال: لو كان في الممكنات قديمٌ؛ للزم أن يكون معلولًا[(١)] لعلَّةٍ تامَّةٍ قديمةٍ، وأن يكون الواجب موجبًا له[(٢)] بذاته، -سواءٌ قُدِّر أنَّ له مع ذلك قدرةً أو لم يُقدَّر-؛ لكن كون الواجب علَّةً تامَّةً أزليَّةً ممتنعٌ؛ فقِدَمُ شيءٍ من العالم ممتنعٌ. **وإن شئت قلت:** لكن كونُه موجِبًا بذاته في الأزل ممتنعٌ؛ فَقِدَمُ شيءٍ من العالم ممتنعٌ.

أمَّا المقدِّمة الأولى[(٣)]: فمتَّفقٌ عليها؛ فإنَّهم يسلِّمونها، وهي -مع ذلك- معلومةٌ بصريح العقل؛ وذلك أنَّ النَّاس في هذا المقام **على قولين:**

۞ فجمهورُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين **يقولون:** «يمتنع أن يكون الممكن قديمًا، ولا يكون الممكن إلَّا محدَثًا؛ فإنَّ **الممكن:** هو الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه. وهذا ممتنعٌ في القديم؛ فإنَّ **القديم** واجبٌ: إمَّا بنفسه أو[(٤)] بغيره؛ فيمتنع عدمه على التَّقديرين، وما امتنع عدمه؛ لم يَقبل العدم؛ **والممكن:** الذي يقبل الوجود والعدم[(٥)]».

وإذا قيل: هو باعتبار نفسه يقبل الأمرين، وإنَّما يجب وجودُه أو عدمُه بغيره.

---

(١) في (د): «مفعولًا له»، والمثبت من (م).
(٢) في(د): «لها»، والمثبت من (م).
(٣) وسيأتي الكلام على المقدمة الثانية (ص٢٧٤).
(٤) في (د): «وإما»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «والممكن الذي يقبل الوجود والعدم» ليس في (د)، والمثبت من (م).

قيل: هذا باطلٌ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ هذا مبنيٌّ على أنَّ ماهيَّته الثَّابتةَ في الخارج غيرُ الوجود الثَّابت في الخارج، وتلك الماهيَّةُ تقبل الأمْرَين. وهذا باطلٌ عند جماهير العلماء، بل فساده معلومٌ بالضَّرورة بعد التَّأمُّل التَّامِّ(١)، وقد بُسط الكلام على هذا في مواضعَ كثيرةٍ(٢).

الثَّاني: أنَّه بتقدير ثبوت ذلك، فتلك الماهيَّة إذا كانت قديمةً واجبةَ الوجود بغيرها؛ امتنع عدمُ وجودها(٣)؛ فلم يكن وجودها قابلًا للعدم؛ فلا يكون لها حالٌ تقبل فيه الوجود والعدم. وهذا بخلاف المعدوم إذا وُجد، فإنَّه يقبل الوجود والعدم؛ فإنَّه **تارةً** يكون موجودًا، **وتارةً** يكون معدومًا.

الثَّالث: أنَّ المعدوم يفتقر في وجوده إلى فاعلٍ يوجده، فأمَّا العدم المستمرُّ؛ فلا يحتاج إلى من يجعله معدومًا، فالممكن إنَّما يفتقر إلى مَن يرجِّح وجودَه على عدمه، فأمَّا العدم المستمرُّ(٤)؛ فلا يفتقر إلى عِلَّةٍ، كما ذهب إليه جماهيرُ النُّظَّار من المسلمين وغيرهم(٥).

۞ وإنَّما خالف في ذلك هذه الطَّائفة القليلة -كابن سينا وأمثاله-؛ **الذين قالوا**: «إن الممكن قد يكون واجبًا بغيره، قديمًا، أزليًّا، يمتنع عدمه»، وخالفوا في ذلك سلفَهم وجماهيرَ العقلاء؛ فإنَّ أرسطو وقدماءَ الفلاسفة وحُذَّاقَ متأخِّريهم -حتَّى الفارابيَّ معلِّمَهم الثَّاني بعد أرسطو(٦)-

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**الدرء**» (٤/ ٧٦) (٥/ ٨٩-١٠٥)، «**المنهاج**» (١/ ٣٧٥).

(٣) في (د): «وجوبها»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) انظر: ما سبق (ص١٥٥)، ما سيأتي (ص٤١٢)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٣، ٣٤١) (٨/ ٢٩٤)، «**المنهاج**» (١/ ٢٦٣).

(٦) من قوله: «وحذاق متأخريهم...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م)، ويحتمل أنها من الزيادات.

يوافقون جمهورَ العقلاء في أنَّ الممكن لا يكون إلَّا محدَثًا[١]، وأمَّا القديم الأزليُّ فلا يكون ممكنًا. وهذا ممَّا عدَّه ابن رشدٍ الحفيدُ وغيرُه من المواضع التي خالف فيها ابنُ سينا لأرسطو وقدماء الفلاسفة.

ولهذا لمَّا جوَّز ابنُ سينا وأتباعُه -كالرَّازيِّ والسُّهْرَوَرْديِّ والآمديِّ- أنَّ الممكن قد يكون قديمًا أزليًّا= وَرَدَ عليهم من السُّؤالات القادحة في هذا الإمكان ما لم يمكنهم جوابُه، كما قد بُسط في موضعه[٢].

وما يثبتون به إمكان هذا؛ **من قولهم**: «هذا بمنزلة الشُّعاع مع الشَّمس، وبمنزلة الصوت مع الحركة، وبمنزلة **قول القائل**: حرَّكتُ يَدِي، فتحرَّك الخاتم -أو كُمِّي-؛ فإنَّه[٣] يقتضي كونَ الأوَّل عِلَّةً للثَّاني مع اقترانهما في الزَّمان»= **فهذا باطلٌ لوجهين**[٤]:

۞ **أحدهما**: أنَّه ليس فيما ذكروه أنَّ فاعلًا لم يتقدَّم على فعله؛ فإنَّ الحركة ليست فاعلةً للصَّوت، ولا حركةُ اليد فاعلةٌ لحركة الكُمِّ، ولا الشَّمسُ فاعلةٌ للشُّعاع، بل الأوَّلُ هنا شرطٌ في الثَّاني، وشرطُ الشَّيء قد يقارنه في الزَّمان؛ وأين الفاعل من الشَّرط؟! لا سيَّما الفاعل الذي هو وحده يفعل مفعوله.

والشَّمس والنَّار لا يفيض عنهما[٥] الشُّعاع إلَّا بشرط جسمٍ يَقبل ذلك، وكذلك الصَّوت والحركة الثَّانية إنَّما تحصُل عن الأُولى بشرط أمورٍ

---

(١) في (م): «المحدث»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٠، ١٣٨-١٤٢، ١٦٢) وجلُّ هذا الجزء في الرد عليهم، (٨/ ١٨٥-١٩٠)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٨-١٩١).

(٣) في (د): «فإن هذا»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ١٧٠، ٢٢٢، ٢٨٣)، «**المنطقيين**» (ص٣٧٩)، «**الصفدية**» (ص٥٤٥)، «**البيان**» (٥/ ٢٠٧)، «**الدرء**» (٣/ ٢٩٥)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٥)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٩٠).

(٥) في (د): «عنها»، والمثبت من (م).

أخرى، فليس ههنا[١] ما هو فاعلٌ وحده، بل ولا هو فاعلٌ أصلًا.

ولفظُ «العلَّة» مجملٌ[٢]؛ والكلام إنَّما هو في العلَّة الفاعلة لمفعولٍ؛ هل تقارنه في الزَّمان؟ وليس[٣] في الوجود قطُّ فاعلٌ قَارَنَ مفعولًا معيَّنًا[٤]، وهذا ممَّا ينبغي التَّفَطُّنُ له؛ فإنَّهم يلبِّسون به.

۞[٥]وإذا كان الممكن لا يكون إلا محدَثًا، وكلُّ ما سوى الواجب بنفسه فهو ممكنٌ= فكل ما سواه فهو[٦] محدَثٌ.

وإذا قيل: بل يمكن قِدَمه.

فيقال: لا ريب أنَّه لا يكون قَدِيمًا إلا إذا كانت له عِلَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ، وهذا متَّفقٌ عليه. وذلك أنَّه إذا كان ممكنًا -ليس موجودًا بنفسه- وهو مع ذلك قديمٌ أزليٌّ= فإنَّه لا بدَّ له من موجِبٍ بذاته في الأزل؛ بحيث يلزم من وجودِه وجودُه، وهذا هو العلَّة التَّامَّة الأزليَّة، وهي[٧] التي تستلزم ثبوتَ معلولها في الأزل.

إذ لو لم يكن في الأزل موجِبٌ بذاته[٨] هو عِلَّةٌ تامَّةٌ؛ لم يجب وجود المعلول، بل كان ممكنَ الوجود ممكنَ العدم؛ **وحينئذٍ**: فلا يجوز وجوده، كما تقدَّم بيانه من أنَّ الممكن -القابل للوجود والعدم[٩]- يمتنع وجودُه بنفسه، ويمتنع وجوده بدون مرجِّحٍ تامٍّ يجب وجودُه به.

---

(١) في (د): «هنا»، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص٣٤٨، ٣٨٠)، «**الدرء**» (٣/ ٣٩٥) (١٠/ ٢٥٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٨٣).

(٣) في (د): «ولا شيء»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) ولعل هذا هو الوجه الثاني.

(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٨) في (م): «لذاته»، والمثبت من (د).

(٩) في (م): «وللعدم»، والمثبت من (د).

وأمَّا المقدِّمة الثَّانيةُ(١): فلأن العالَم مستلزمٌ للحوادثِ مقارنٌ لها، بحيث ليس فيه شيءٌ إلا والحوادث تقارنه لا يتقدَّم عليها، وقد دخل في ذلك(٢) «**العقول**» و«**النُّفوس**» التي يثبتها الفلاسفة -إذا قيل بوجودها-؛ فإنَّ «**العقول**» وإن لم تقم بها الحوادث عند كثيرٍ منهم؛ فإنَّها مقارنةٌ للحوادث لا تتقدَّم عليها.

[*وإنَّ «**النُّفوس الفلكيَّة**» يمتنع أن تتقدَّم «**الجسمَ**»؛ إذ لا وجودَ لها بدونه، و«**العقل**» مستلزمٌ لوجود معلوله الذي هو «**الجسم**»*](٣).

وهذه المقدِّمة مُسَلَّمةٌ؛ والدَّليل عليها: أنَّ كُلَّ جزءٍ من العالم: **إمَّا** أن يقترن بالحوادث، بحيث يمتنع(٤) تقدُّمه عليها، **وإمَّا** أن يجوز وجوده قبل وجود شيءٍ من الحوادث.

۞ فإن كان الأوَّل؛ فهو **المطلوب**.

۞وإن كان الثَّاني؛ لزم أن يكون لجميع الحوادث أوَّلٌ، وهذا مع أنه يُبطل عُمدةَ الفلاسفة الدَّهريَّة(٥) إذا التزموه؛ فإنَّه باطلٌ؛ وذلك أنَّه يستلزم ترجيحَ أحد المتماثلينِ على الآخر بلا مرجِّحٍ، وحدوثَ الحوادث بلا سببٍ.

وإذا كان كلُّ جزءٍ من العالم مستلزمًا لمقارنة الحوادث -لا يجوز أن يوجد قبلها-؛ امتنع أن يكون معلولَ(٦) العلَّة التَّامَّة القديمة، وأن يكون صادرًا عن موجِبٍ بالذَّات في الأزل؛ لأن(٧) وجود الملزوم بدون اللَّازم محالٌ.

---

(١) سبق الكلام على المقدمة الأولى (ص٢٧٠).
(٢) بعدها في (م) زيادة: «أن».
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وقوله: «وإن» فيه: «فإن»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (م): «يمنع»، والمثبت من (د). (٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «مفعول»، والمثبت من (م). (٧) في (د): «فإن»، والمثبت من (م).

فما كان مستلزمًا للحوادث -بمعنى أنَّه لا يُوجَد إلَّا مقارنًا لها[١]، بل لا يمكن[٢] وجودُه إلَّا مقارنًا لها[٣]-؛ امتنع وجوده دونها، وامتنع -أيضًا- وجود الحوادث المتسلسلة عن علَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ -وهو الموجِب بالذَّات في الأزل-؛ لأنَّ العلَّة التَّامَّة الأزليَّة تستلزمُ معلولَها في الأزل. **وإن شئت قلت**: لأنَّ الموجِب بالذَّات في الأزل يجب وجود موجَبه في الأزل، لا يتأخَّر عنه شيءٌ من معلوله وموجَبه.

والحوادث المتعاقبة شيئًا بعد شيءٍ لا تكون جملتُها -بل ولا واحدٌ منها بعينه[٤]- في الأزل، [*بل ولا يكون نوعُها قديمًا مع كون المقتضي لها موجِبًا لها بذاته في الأزل؛ فإنَّ الموجِب الأزليَّ يقارنُه موجَبه؛ ومقارنةُ الحوادث المتعاقبة له في الأزل ممتنعٌ بذاته، وهو على هذا التَّقدير لم يكن علَّةً تامَّةً في الأزل لشيءٍ من العالم أصلًا، فلا يكون شيءٌ من العالم قديمًا أصلًا.

وإذا قيل: هو عِلَّةٌ للحوادث المتعاقبة -**كما إذا قيل**: لم يزل متكلِّمًا إذا شاء-.

قيل: هذه ليس فيها شيءٌ قديمٌ أزليٌّ، فلم يكن علَّةً تامَّةً لشيءٍ أزليٍّ، ولكن عند وجودِ كلِّ واحدٍ تتمُّ علَّتُه، لا أنه لم يزل عِلَّةً تامَّةً لشيءٍ من العالم، فليس في العالم شيءٌ قديمٌ حينئذٍ*][٥]؛ فامتنع صدور الحوادث أو ما يستلزم الحوادث عن عِلَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ؛ فامتنع ثبوت الموجِب بالذَّات في الأزل؛ فامتنع صدور شيءٍ من العالَم عن علَّةٍ تامَّةٍ في الأزل؛ فامتنع قِدَم شيءٍ من العالم؛ **وهو المطلوب**.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «يكون»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) في (م): «معينة»، والمثبت من (د).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م).

وإذا قيل: هو موجِبُ الحادثِ الثَّاني بشرط الأوَّل؛ كقاطع المسافة.

قيل: إذا كان عِلَّةً تامَّةً أزليَّةً على حالٍ واحدةٍ أزلًا وأبدًا؛ فما من وقتٍ إلا ويمتنع اختصاصُه فيه بما يوجب صدور حادثٍ عنه، فلا يصدر عنه شيءٌ من الحوادث، وهذا بخلاف قاطع المسافة؛ فإنَّه إذا قطع الجزءَ الأوَّلَ؛ حدث[1] في نفسه إرادةٌ وقدرةٌ لم تكن؛ فبها أحدث الحادث الثَّاني.

فإن قيل: هذا يُبطل قولَ من لا يقول بقيام الحوادث بالواجب من الفلاسفة، وأمَّا القائلون به -مثل الأساطين وأبي البركات وغيرهم-؛ **فهم يقولون:** إنَّما أحدث الثَّاني بما قام في نفسه من الأمور المتجدِّدة -كالإرادة ونحوها-.

قيل: وعلى هذا القول يكون القول بأنَّه ليس في العالم شيءٌ قديمٌ= أظهرَ وأظهرَ.

وذلك أنَّه إذا كان إنَّما يفعل[2] بأمورٍ متجدِّدةٍ تقوم بنفسه؛ كان فعل كلِّ مفعولٍ له متجدِّدًا، وإذا كان فعل المفعول حادثًا؛ فالمفعول يكون حادثًا بطريق الأولى والأحرى؛ فإنَّه على هذا القول يكون امتناعُ فعلٍ قديمٍ لمفعولٍ قديمٍ= أظهرَ وأظهرَ.

ولأنَّه على هذا التَّقدير لا بُدَّ أن تكون ذاته عِلَّةً تَامَّةً لذات الفَلَك، ووجود الفَلَك بدون لوازمه ممتنعٌ= فلا بُدَّ وأن يكون عِلَّةً له وللوازمه الحادثةِ. وهو لا يكون على هذا القول عِلَّةً بذاتٍ مجرَّدةٍ، بل بذاتٍ موصوفةٍ بالإرادة المتعاقبة شيئًا بعد شيءٍ، وما كان كذلك؛ امتنع أن

(١) في (م): «وحدث»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «وذلك أنه إذا كان إنما يفعل» في (م): «وذلك أنه إنما كان يفعل»، والمثبت من (د).

يكون شيءٌ من مراداته المفعولة له[١] قديمًا أزليًا.

بل سنبيِّن[٢] -إن شاء الله تعالى- أنَّ كلَّ فاعلٍ يمتنع أن يقارنَه مفعولُه؛ فضلًا عن الفاعل بالإرادة؛ فضلًا عن أكمل الفاعلين وخالقِ كلِّ شيءٍ[٣]= نوضِّحُ بذلك أنَّ هؤلاء الفلاسفة الدَّهريَّة يزعمون أنَّ الرَّبَّ تعالى دائمُ الفيض، وأنَّ فيضه إنَّما يتوقَّف على حدوث الاستعدادات والقوابل؛ كما يقولونه في «**العقل الفَعَّال**»، **ويقولون**: إنَّه دائمُ الفيض على هذا العالَم، لكنْ تأخُّرُ[٤] فيضِه بسبب تأخُّرِ حدوث الاستعدادات والقوابل.

فيقال لهم: ما ذُكر في «**العقل الفَعَّال**» وإن كان باطلًا[٥]؛ لكن بتقدير تسليمه فالعقل ليس هو المبدِعَ لِما سواه، بل ما يصدر عنه متوقِّفٌ عليه وعلى غيره، فلمَّا صار له شريكٌ في الإحداث؛ توقَّف فيضُه على إحداث شركائه. وأمَّا الواجبُ[٦] الوجودِ المبدِعُ لكلِّ ما سواه؛ فلا يتوقَّف فعلُه على غيره، ولا يحتاج في شيءٍ من أموره إلى غيره.

فلو قيل: إنَّ فعله يتوقَّف على حدوث استعداد وحدوث قَوَابِلَ.

قيل: الكلام في حدوث الاستعداد والقوابل كالقول في حدوث[٧] غيره.

وهم يقولون: إنَّ حركة الفَلَك هي أصلُ حدوثِ كلِّ حادثٍ.

فيقال لهم: ما الموجِب لحركة الفَلَك وهي قائمةٌ بالفلك الذي هو ممكنٌ معلولٌ لغيره؟

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٢) انظر: (ص٢٩١).

(٣) بعدها في الأصلين (م، د) بياض بمقدار كلمة؛ فإن كان مقصودًا فلعل موضعه: «وربه ومليكه» ونحو ذلك. وكأن الكلام -في الجملة- تام ومتصل بما بعده، والله أعلم.

(٤) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «تأخير»، والمثبت من (م).

(٥) في (م): «مبطلًا»، والمثبت من (د). (٦) في (د): «واجب»، والمثبت من (م).

(٧) في (د): «المحدث»، والمثبت من (م).

إن قلتم: تجدُّدُ تصوُّراتِ وإراداتِ الفَلَك.

قيل: والكلام في تجدُّد تلك التَّصوُّرات والإرادات؛ فإنَّها أمورٌ ممكنةٌ قائمةٌ بأعيانٍ ممكنةٍ؛ فهي ومحلُّها مفتقرةٌ إلى مبدعٍ فاعلٍ لها؛ فما الموجب لحدوثها والواجب عندكم[(١)] -[*الذي هو على حالٍ واحدةٍ وهو علَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ*][(٢)]- لا يحدث عنه أمرٌ من الأمور أصلًا؟

فحقيقةُ قولكم: أنَّ جميع الحوادث تحدث بلا محدِثٍ أصلًا، وهو[(٣)] أشدُّ فسادًا من قول الجهميَّة والمعتزلة وموافقيهم؛ **الذين قالوا**: «تحدث عن فاعلٍ مختارٍ بدون سببٍ حادثٍ، وبدون مرجِّحٍ لأحد المتماثلينِ على الآخر»؛ فإنَّ إنكارَ المحدِث أعظمُ فسادًا في العقل من إنكار سبب الحدوث.

وحقيقة قول هؤلاء الفلاسفة -الذين قالوا بأنَّ العالَم معلولُ علَّةٍ قديمةٍ-: أنَّ حوادث العالم لا محدِثَ لها أصلًا؛ فإنَّ منتهى قولهم إضافةُ الحوادث إلى حركة الفَلَك، ثُمَّ لا يثبتون للحركة القائمة بالممكنات محدِثًا لها؛ فإنَّه ليس فوق ذلك إلا عِلَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ؛ وهو الذي يسمُّونه موجِبًا بالذَّات، أو ما هو من لوازم وجوده؛ كـ«**العقول**» التي يثبتونها؛ فإنَّها لازمةٌ له، معلولةٌ[(٤)]، لا تنفكُّ عنه[(٥)] -لا هي ولا شيءٌ من أحوالها-.

ومن المعلوم بصريح العقل أنَّ العلَّة التَّامة الأزليَّة ولوازمَها يقارنُها معلولُها -وهي موجِبةٌ بذاتها له في الأزل- لا يتأخَّر عنها، فلا يكون شيءٌ من الحوادث معلولًا لها ولا موجَبًا بها؛ فلا تكون الحوادث صادرةً عنها -لا بواسطةٍ ولا بغير واسطةٍ-.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٣) في (د): «وهذا»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «مفعولة»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولا يمكن إسنادُ الحوادث إلى غيرها، فإنَّه إن كان واجبًا بنفسه؛ **كان باطلًا من وجوهٍ**:

منها: لزومُ إثبات واجبينِ قائمينِ بأنفسهما، مشترِكَيْن في العالم، هذا أبدع الذَّواتِ وهذا أبدع الحوادثَ. وهذا مع أنَّه ممَّا اتَّفق أهلُ الأرض على فساده؛ ففسادُه معلومٌ بصريح العقل، وقد تقدَّم بيانُ فساده[١].

ومنها: أنَّ الكلام في صدور الحوادث عن هذا الواجب بنفسه؛ كالكلام في صدورها عن الأوَّل؛ فإنَّ صدور الحوادث عن علَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ ممتنعٌ كيفما قُدِّر.

وإن قيل: «بل هذا الواجب تقوم به أمورٌ اختياريَّةٌ هي سبب حدوث الحوادث»= أمكن أن يقال مثلُ هذا في الواجب بنفسه الحقِّ؛ فلا حاجة إلى إثبات ربٍّ ثانٍ واجبٍ بنفسه، مع أنَّه معلومُ الامتناع بصريح المعقول وصحيحِ المنقول.

فحقيقةُ قول هؤلاء في حركات الأفلاك[٢] من جنس قول القدريَّة في أفعال الحيوان، مع أنَّهم يُنكرون على القدريَّة قولَهم، والقدريَّة خيرٌ منهم؛ فإنَّ الحيوان: **يَعْلَمُ** النَّاسُ أنَّه متحرِّكٌ[٣] باختيارِه وقدرتِه بالضَّرورة؛ بخلاف الفَلَك، **ويعلمون** ما يحدث بأفعاله؛ بخلاف الفَلَك.

وقولُ[٤] هؤلاء باطلٌ من وجوهٍ:

منها: أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك، وهذا باطلٌ قطعًا.

ومنها: أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكنٍ محدِثًا أحدثها.

---

(١) انظر: (ص٢٢٦).
(٢) في (م): «الفلكية»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «يتحرك»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «فقول»، والمثبت من (م).

ومنها: أنَّهم أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا، وسوَّوْا بين صفاته اللَّازمة له بأعيانها وبين أفعاله التي يفعلها منفصلةً عنه، لا سيَّما وهو فاعلٌ لها بقدرته ومشيئته.

أمَّا الأوَّل(١): فلأنَّ غاية حركة الفلك أن تكون سببًا في حدوث أمورٍ حادثةٍ، والأسبابُ الموجودة في العالم ليس فيها شيءٌ مستقلٌّ بالتَّأثير، بل كلٌّ منها لا بُدَّ له من شريكٍ مُعاونٍ وله معارضٌ مانعٌ، فإن لم تحصل الشُّروط وتنتفِ الموانع؛ لم يحصل المسبَّب.

وهؤلاء غايتُهم أن يثبتوا سببًا، لم يثبتوا بقيَّة الأسباب التي هي شروطٌ له، ولم ينفوا الموانع المعارضة له.

وهذا شأنُهم دائمًا في جميع الحوادث؛ مثل إضافتهم لما يضيفونه إلى الطَّبيعة، والطَّبيعةُ هي قوَّةٌ في الجسم؛ فغايتُها أن تكون سببًا مفتقرًا إلى أمورٍ أخرى تنضمُّ إليها، ولها موانعُ معارضةٌ تدفع مقتضاها.

وقد قابلهم طوائفُ من المتكلِّمين، فمنعوا ثبوت الطَّبيعة، وزعموا أنَّه ليس في الأجسام قُوًى وطبائعُ. ثُمَّ طوائفُ من هؤلاء طَرَدُوا هذا في الحيوان والجماد، وسلبوا(٢) الحيوانَ أن تكون له قدرةٌ لها أثرٌ في مقدورها(٣)، **وقالوا**: «إنَّ الإنسان لا يفعل أفعاله، بل يكسبها»، وفسَّروا «**الكَسْبَ**» بما قارن القدرةَ المحدَثة في محلِّها. ومجرد المقارنة لا يميِّز القدرة عن غيرها؛ فإنَّ الفعل يقارن العلم والإرادة وغير ذلك؛ **ولهذا**(٤) **قال جمهورُ العقلاء**: «ثلاثةُ أشياءَ لا حقيقةَ لها: طَفْرَةُ النَّظَّام، وأحوالُ أبي هاشمٍ، وكسبُ الأشعريِّ».

---

(١) ويأتي الكلام على الوجه الثاني (ص٢٩١)، والوجه الثالث (ص٣٦٩).

(٢) في (د): «وسلموا»، والمثبت من (م). (٣) في (د): «مقدوره»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «فلهذا»، والمثبت من (د).

و«**الكَسْبُ**» الذي أنكره الجمهور على الأشعريِّ؛ تابَعَهُ عليه طوائفُ من المنتسبين إلى السُّنَّة؛ **من** الفقهاء -أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ-، **ومن** أهل الحديث والصُّوفيَّة وغيرهم.

وهؤلاء لا يُثبتون للحوادث سببًا ولا حِكمةً، بل يجعلون نفسَ الإرادة القديمة الأزليَّة اقتضت حدوثَ الحوادثِ جميعِها -بصفاتها وأقدارها وأزمنتها المعيَّنة- مع تماثُل الأزمنة وتماثُل الحوادث بالنِّسبة إلى الإرادة، **ويقولون**: «إنَّ من شأن الإرادة تخصيصَ أحد المتماثلين على الآخر بدون مخصِّصٍ».

وأمَّا جمهور العقلاء من أهل الحديث والكلام والفقه والتَّصوُّف والفلسفة وغيرهم= **يقولون**: «إنَّ فساد هذا معلومٌ بصريح العقل».

وأمَّا القدريَّة -من المعتزلة ونحوهم-؛ فأثبتوا ما في الحيوان من القدرة والاختيار والأفعال، دون سائر القُوى والطَّبائع والأفعال التي فيه أو في غيره من الأجسام، وغَلَوْا في أفعال الحيوان حتَّى جعلوها تَحدُثُ إرادتُه[1] بلا سببٍ محدِثٍ لها، كما زعمه أولئك الفلاسفة في الحركة الفلكيَّة.

وجعل أكثرهم ما يحدث بسببٍ منه ومن غيره أفعالًا[2] سمَّوها[3] «**الأفعال المتولِّدة**» كـ: الشِّبَعِ والرِّيِّ عن الأكل والشُّرب، وخروج السَّهم عن النَّزْع، وحصول الموت عن الضَّرب، ونحو ذلك.

وهؤلاء القدريَّة:

۞ تارةً يُثبتون حادثًا بلا محدِثٍ، وممكنًا ترجَّحَ وجودُه على عدمه بلا مُرَجِّحٍ؛ كحدوث فعل الحيوان.

---

(١) في (د): «إرادية»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «فعلا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (د): «يسمونها»، والمثبت من (م).

۞ وتارةً يُضيفون الحادث إلى بعض أسبابه دون سائر أسبابه؛ كإضافة «**المتولِّدات**» إلى فعل الإنسان دون غيره.

۞ وتارةً ينكرون الأسباب؛ كإنكارهم ما في الأجسام من القوَّة الطَّبيعيَّة غيرِ الإراديَّة.

والأسباب ثابتةٌ، وهي حادثةٌ بإحداث الله تعالى، وهي مفتقرةٌ إلى أسبابٍ أُخَر، ولها موانعُ.

وهؤلاء ينفون بعضَها، ويجعلون بعضَها حادثًا بغير إحداث الله تعالى، ويجعلون ذلك المحدِث مستقلًّا لا يفتقر إلى مشاركٍ.

وأمَّا مقابلوهم -المائلون إلى الجبر-؛ فأثبتوا أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكُه، وهذا جيِّدٌ؛ لكن نفوا تأثير الأسباب والحِكم في الجماد والحيوان، وأنكروا أن يكون للحيوان -الإنسانِ أو غيرِه- فعلٌ يفعله بقدرته.

وحقيقةُ قول هؤلاء: ترجيحُ أحدِ المتماثلينِ بلا مُرَجِّحٍ، وحدوثُ الحوادث بلا سببٍ أصلًا.

وقول هؤلاء وهؤلاء مع ما فيه من الخطأ والفساد؛ فهو خيرٌ من قول أولئك المتفلسفة وأهل الطَّبع والنُّجوم من وجوهٍ؛ **فإنَّ قول أولئك**:

❏ يتضمَّن ما يتضمَّنه قولُ هؤلاء وقولُ هؤلاء: **من** ترجيح أحدِ المتماثلين على الآخرِ بلا مُرَجِّحٍ، **ومن** حدوث الحوادث بلا سببٍ؛ ويزيد عليه بأنَّه يتضمَّن حدوثَ جميع الحوادث بلا محدِثٍ أصلًا.

❏ ويتضمَّن إضافتَهم الحوادثَ إلى ما لا يُعلم ثبوتُه، بل يُعلم انتفاؤه من الأسباب.

❏ ويتضمَّن أنَّهم يجعلون السَّبب مستقلًّا بالإحداث، مع افتقاره إلى

شريكٍ يعاونه، ومانعٍ يعارضه، وافتقارِه إلى محدِثٍ يُحدِثُه؛ فلا يثبتون لا محدِثَه ولا شريكَه ولا مانعَه، بل يُضِيفون إلى السَّبب المحدَث الذي له شركاءُ وموانعُ، وهو مخلوقٌ لله تعالى، وحصولُ الأثر به موقوفٌ على فعل الله تعالى= يُضِيفون إليه مع هذا ما هو مخلوقٌ للرَّبِّ الذي لا شريك له، ولا ضِدَّ له، ولا ربَّ له.

ولهذا كان إلحادُ هؤلاء ظاهرًا عند أهلِ الملل(١) وجمهورِ العقلاء(٢)، بخلاف الأوَّلين فإنَّهم معدودون من أهل البدع.

وهذا المقام من أعظم المقامات التي اضطرب فيها مبتدعةُ المتكلِّمين وملاحدةُ الفلاسفة، حتَّى إنَّ الرَّجُلَ الواحد يُصَنِّف الكتب المتعدِّدة، فينصر قول هؤلاء في كتابٍ، وينصر قول [أولئك] في كتاب(٣)، كما يقع في كتب الرَّازيِّ والآمديِّ، بل وأبي حامدٍ وغيرهم؛ والقول الوسط، الجامع للحقِّ، الموافقُ لصحيح المنقول وصريح المعقول= لا يهتدون إليه.

وأشهر الطَّوائف انتسابًا إلى السُّنَّة هم مثبتة القدر؛ الذين يقرُّون بما اتَّفق عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتها من أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكُه، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ بقدرته ومشيئته.

فهؤلاء **يردُّون** على أهل التَّعطيل(٤) -من المتفلسفة وفروعِهم- الذين

---

(١) في (د): «الملة»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «جمهور العقلاء» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «وينصر قول أولئك في كتاب» سقط في (د)، والمثبت من (م)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (م) تحتمل: «التعليل»، وتحتمل المثبت، وهو الموافق لـ(د).

يثبتون بعض الأسباب للحوادث ويُعرِضون عمَّا سوى ذلك، **ويردُّون** على القدريَّة الذين يزعمون أنَّ ما يحدث من أفعال الحيوان يَحدث بدون قدرة الله ومشيئته وخلقه، ويُثبِتون هذا من جملة الحوادث.

مع أنَّ الدَّليل على أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ يتناول هذا كما يتناول غيرَه؛ سواءٌ استُدِلَّ بـ: الإمكان، أو الحدوث، أو مجموعِهما، أو كلٍّ منهما، أو غير ذلك. فما[(١)] به يُعلم أنَّ الله خالق المُمكنات المُحدَثات من الأعراض القائمة بالحيوان والجماد= يُعلم به أنَّه خالق أفعال الحيوان، كما هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع[(٢)].

لكنْ هؤلاء المنتسبون إلى السُّنَّة؛ لم يُثبِت كثيرٌ منهم للرَّبِّ حكمةً يفعل لأجلها -لا قائمةً به ولا منفصلةً عنه-، ولا أثبتوا له رحمةً ومحبَّةً ورضًا وسخطًا -غير محض المشيئة التي نِسبَتُها إلى جميع الممكنات نسبةٌ واحدةٌ-، ولا أثبتوا للحوادث أسبابًا تقتضي التَّخصيص، ولا أثبتوا ما خلقه الله من الأسباب والموانع.

بل غايتهم أن يجعلوا مجرَّدَ القدرة والمشيئة والإرادة القديمة مؤثِّرةً في كُلِّ حادثٍ، مع نفي تأثير الأسباب بوجهٍ من الوجوه، **وجعلوا يقولون**[(٣)]: «إنَّ الله يفعل هذه الحوادث عند هذه الأمور المقارنة لا بها؛ وإنَّ ذلك عادةٌ محضةٌ»، ويجعلون «**اللَّام**» في أفعاله «**لامَ العاقبة**»، لا «**لام التَّعليل**».

والله ﷻ يقول في كتابه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ

---

(١) في الأصلين (م، د): «مما»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٧٩)، «**الدرء**» (٩/ ٣٤٠-٣٤٧)، «**قلب الدليل**» (ص١٣٥).

(٣) قوله: «وجعلوا يقولون» في (د): «ويقولون»، والمثبت من (م).

مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾(١)؛ فبيَّن سبحانه أنَّه يُنْزِل الماء بالسَّحاب، ويُخرج الثَّمرات(٢) بالماء.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾(٨)، ومثلُ هذا كثيرٌ.

وأيضًا: ففي القرآن من إضافة الآثار إلى المخلوقات -من الحيوان والجماد- ما لا يكاد يُحصى؛ كقوله في الآدميين: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿يَعْقِلُونَ﴾(٩)، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾، و﴿يَتَّقُونَ﴾، و﴿يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾، وأمثال ذلك، وأمره لهم بالأفعال، ونهيه لهم عن الأفعال، وهذا كثيرٌ.

وقال(١٠) في الجماد: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾﴾(١١)، وقال: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٥﴾﴾(١٢).

---

(١) الأعراف: (٥٧).
(٢) في (د): «الثمرة»، والمثبت من (م).
(٣) البقرة: (١٦٤).
(٤) ق: (٩-١١).
(٥) المائدة: (١٥-١٦).
(٦) التوبة: (١٤).
(٧) الشورى: (٥٢).
(٨) البقرة: (٢٦).
(٩) في (م): «يفعلون»، والمثبت من (د).
(١٠) في (د): «قال»، والمثبت من (م).
(١١) الزلزلة: (٢).
(١٢) الحج: (٥).

وقال تعالى في الريح: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ۝٥ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ۝١١﴾[(٣)].

وقال تعالى في النَّار: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾[(٦)]، والولادة ليست من الأفعال الاختياريَّة، وإن كان بعض أسبابها اختياريًّا.

وقال تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝٢ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۝٣﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۝٢ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ۝٣ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ۝٤﴾[(٨)].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[(١٠)].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[(١١)].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾[(١٢)]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى

---

(١) الأحقاف: (٢٥).
(٢) الحاقة: (٥-٦).
(٣) الحاقة: (١١).
(٤) الليل: (١٤).
(٥) البقرة: (٢٣٣).
(٦) العنكبوت: (٨).
(٧) الذاريات: (١-٣).
(٨) المرسلات: (١-٤).
(٩) الأعراف: (٥٧).
(١٠) الحجر: (٢٢).
(١١) النحل: (٨١).
(١٢) البقرة: (٧٤).

﴿ٱلْجُودِيِّ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾(٨).

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾(٩).

ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآن العزيز.

وكذلك ذكر حكمته سبحانه -في غير موضعٍ- في خَلْقه وأمره؛ في تكوينه وتشريعه؛ **في مثل**:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾(١٠)، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝١٨٥﴾(١١)، وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن

---

(١) هود: (٤٤).
(٢) هود: (٤٢).
(٣) الفتح: (٢٩).
(٤) البقرة: (٢٦٥).
(٥) الكهف: (٣٣).
(٦) البقرة: (٢٦١).
(٧) البقرة: (٢٦٤).
(٨) آل عمران: (١١٧).
(٩) يونس: (٢٤).
(١٠) آل عمران: (١٢٦).
(١١) البقرة: (١٨٥).

قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِۙ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَ وَلِتَعۡلَمَ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى ﴿٣١﴾﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗاۙ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ[٩] لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴿٣٢﴾﴾[١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٤﴾ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴿٣٥﴾﴾[١١].

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾[١٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴿١٢﴾﴾[١٣].

---

(١) البقرة: (١٨٣).
(٢) البقرة: (٢١).
(٣) النساء: (١٦٥).
(٤) الحشر: (٧).
(٥) الحديد: (٢٩).
(٦) القصص: (١٣).
(٧) النجم: (٣١).
(٨) المدثر: (٣١).
(٩) قوله: «وقال الذين كفروا» في الأصلين (م، د): «وقالوا».
(١٠) الفرقان: (٣٢).
(١١) الشورى: (٣٤-٣٥).
(١٢) المائدة: (٩٧).
(١٣) الطلاق: (١٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ۝٩٧﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٧٣﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿هُوَ[(٦)] ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾[(٧)].

وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[(٩)].

وقال تعالى: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾[(١٢)].

ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وهذه المسائل مبسوطةٌ في غير هذا الموضع؛ **وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه** على أصول المقالات بحسب ما يحتمله جواب هذا السُّؤال، **والتَّنبيه** على أنَّ القول الصَّحيح هو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول؛ الذي يجمع ما في الأقوال المختلفة من الصَّواب، ويجتنب ما

---

(١) يوسف: (٢).
(٢) مريم: (٩٧).
(٣) إبراهيم: (٤).
(٤) الإسراء: (٦٠).
(٥) القصص: (٧٣).
(٦) في (م): «وهو»، والمثبت من (د).
(٧) يونس: (٥).
(٨) الرحمٰن: (١٠).
(٩) الجاثية: (١٣).
(١٠) الحج: (٥).
(١١) الأنعام: (٩٧).
(١٢) الحج: (٣٤).

فيها من الخطأ؛ وهذه هي طريقة سلف الأمَّة وأئمَّة الدِّين، وهي التي يدلُّ عليها الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف.

فإنَّ الله تعالى بيَّن في كتابه الحقَّ وأدلَّته؛ بما ضربه فيه من الأمثال وبيَّنه[١] من البراهين العقليَّة؛ إذ[٢] كانت دلالةُ القرآن ليست مجرَّدَ الإخبار حتَّى يكون الاستدلالُ به موقوفًا على العلم بصدق المخبِر، بل القرآن وإن أخبر بالحقائق الثَّابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد؛ فهو يذكر الأدلَّة الدَّالَّة على ذلك، ويُرشِد إليها، ويَهدي إليها.

فإذا تأمَّل العاقل الخبير نهايةَ ما يذكره أهل النَّظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم؛ وَجَدَ الذي في القرآن أكملَ منه، مع سلامته عن الخطأ والتَّناقض والتَّلبيس والتَّعقيد والتَّطويل الذي يكثر في كلام أولئك.

والله ﷻ **ينبغي ألا يُستعمل**[٣] في حقِّ[٤] ذاته وصفاته وأفعاله «**قياسُ التَّمثيل**» الذي يستوي أفراده؛ فإنَّه ﷻ لا مِثْلَ له، **ولا** «**القياسُ الشُّموليُّ الكُلِّيُّ**» الذي يستوي أفرادُه؛ فإنَّه لا يساويه شيءٌ من الأشياء في أمرٍ من الأمور. **بل إنَّما يُستعمل** «**قياسُ الأَوْلى**»؛ مثل أن يُبَيَّن أنَّ ما اتَّصف به غيرُه من صفات الكمال التي لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوه؛ فهو أحقُّ به، وما نُفِي عن غيره من صفات النَّقص؛ فهو أحقُّ بتنزيهه عنه.

وقد بُسط القول[٥] في ذلك في غير هذا الموضع[٦].

✿ ✿ ✿

---

(١) في (د): «وسنه»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «إذا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) قوله: «ينبغي أن لا يستعمل» في (د): «لا ينبغي أن يستعمل»، وقوله: «لا» ملحق فيه بين السطور -وكأنه بقلم مغاير-، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) في (د): «الكلام»، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**البيان**» (٥/ ٨٠، ٩٩)، «**الدرء**» (٧/ ١٥٤، ٣٢٣، ٣٦٢)، «**المنطقيين**» (ص١٥٠)، «**التدمرية**» (ص٥٠).

ومما يوضِّح[1] كونهم لم يثبتوا لحركة الفَلَك ولا غيرِها من الحوادث محدِثًا: أنَّه[2] ليس عندهم إلا عِلَّةٌ تامَّةٌ قديمةٌ مستلزِمةٌ لمعلولها؛ وهذه يمتنع أن يصدر عنها حادثٌ بوسَطٍ أو بغير[3] وسَطٍ؛ بل لا يكون معلولُها إلا قديمًا أزليًّا مقارنًا لها، مع أنَّ هذا باطلٌ أيضًا؛ فإنَّه قد تبيَّن أنَّ المفعول المعيَّن يمتنع أن يكون مقارنًا لفاعله، كما قُرِّر في غير هذا الموضع[4].

وإذا كانت العلَّة التَّامة الأزليَّة يجب أن يقارنها معلولُها؛ لم يكن شيءٌ من الحوادث معلولًا لها، وليس هناك فاعلٌ آخر؛ فيلزم حدوث الحوادث بلا محدِثٍ؛ وهذا أعظم ما يكون من السَّفسطة والإلحاد.

وقولهم: «إنَّ الذَّات البسيطة -التي لا يقوم بها صفةٌ ولا فعلٌ- يَحدث عنها الحادث الثَّاني بشرط انقضاء الأوَّل؛ فتأخُّر الأثر كان لتأخُّر شرطه»= **باطلٌ من وجوهٍ**:

أحدها: **أن يقال**: شرط الفعل لا بُدَّ وأن يكون ثابتًا مع الفعل، لا يكفي ثبوته قبل الفعل؛ ولهذا كان مذهب السَّلف[5] أهل السُّنَّة: أنَّ القدرة لا بُدَّ وأن تكون مع الفعل؛ وإن قيل بوجودها قبل الفعل أيضًا؛

---

(١) الكلام على الوجه الثاني من أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علَّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك، وسبق الكلام على الوجه الأول (ص٢٨٠)، وسيأتي الكلام على الوجه الثالث (ص٣٦٩).

(٢) في (د): «فلأنه»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «أو بغير» في (د): «وبغير»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: ما سبق (ص١٥٨)، «**الدرء**» (٤/ ٢٩٠-٢٩٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٨٠-٢٨٥)، «**الصفدية**» (ص٣٧٩).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**الدرء**» (٩/ ٢٤١)، «**الفتاوى**» (٨/ ٢٩٩).

لكن لا يجوز أن تكون معدومةً عند وجود الفعل[(١)].

وكذلك الإرادة وسائرُ ما يتوقَّف عليه الفعل؛ لأنَّ هذه جميعًا هي شروط كون الفاعل فاعلًا، سواءٌ سُمِّيَ مُؤَثِّرًا أو عِلَّةً أو غيرَ ذلك.

ويمتنع وجود الفعل بفاعلٍ موجودٍ قبل وجوده، معدومٍ عند وجوده؛ وكذلك سائر ما به يصير الفاعل فاعلًا.

فإن قيل[(٢)]: الشَّرط هو عدم الحادث الأوَّل، وهذا العدم مقارِنٌ للحادث الثَّاني.

قيل: فالعدم لا يكون من تمام المؤثِّر؛ فإنَّ العدم يمتنع أن يكون مؤثِّرًا في الوجود، وإذا قُدِّر أنَّه يُشترط في فعل أحد الضِّدَّين عدمُ الآخر ونحو ذلك؛ فلا بُدَّ وأن يتضمَّن عدمُ المانع أمرًا ثبوتيًّا يحصل به تمامُ كون الفاعل فاعلًا، وعندهم: الفاعلُ ههنا حالُه قبل الحادث وبعده سواءٌ.

فإن[(٣)] **قالوا**: تجدَّدَ قبولُ المحلِّ للحدوث، وهذا كان ممتنعًا قبل انقضاء الحادث الأوَّل.

قيل: فانقلابُ الشَّيء من الامتناع إلى الإمكان لا بُدَّ وأن يكون بسببٍ حادثٍ، والكلام في حدوث هذا[(٤)] القبول؛ كالكلام في الحادث المقبول، وليس هناك سببٌ أوجب حدوثَه؛ فيلزم الحدوث بلا سببٍ.

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٣٨١)، «**المنهاج**» (١/ ٢٢٤، ٤٠٦) (٣/ ٤٠، ٧٠، ١٠٣، ٢٥٢)، «**الاستغاثة**» (ص٢١٢)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣١٨) (٨/ ١٣٠، ٢٩٠، ٣٧١، ٤٧٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٩٨).

(٢) انظر: ما سبق (ص٢٧٦)، «**المنهاج**» (١/ ١٥٢، ٢١٧، ٣٣٨)، «**الصفدية**» (ص٣٧٧، ٣٧٩).

(٣) في الأصلين (م، د): «وإن»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

فإن قيل: فهذا السُّؤال وإن كان مُفْحِمًا؛ لكن يلزم مثله غيرَنا من الطَّوائف؛ ولهذا استعظم الرَّازيُّ هذا السُّؤال، ورأى أنَّه واردٌ على جميع الطَّوائف؛ **فإنَّ من قال**: «يفعل بعد أن لم يكن فاعلًا من غير حدوث شيءٍ»= يلزمه مثل ذلك.

قيل لهم: هؤلاء وإن شاركوهم في أصل هذا السُّؤال؛ لكن أولئك قالوا بتجدُّد جنس الفعل بدون سببٍ حادثٍ، وأنتم قلتم بدوام حدوث الحوادث عن ذاتٍ بسيطةٍ مستلزِمةٍ لمعلولها لا يحدث عنها(١) شيءٌ؛ فقولكم أظهر فسادًا وتناقضًا!

وأمَّا(٢) **سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها الذين يقولون**: «إنَّه لم يزل سبحانه متكلِّمًا إذا شاء»، **ويقولون**: «لم يزل فعَّالًا(٣) لما يشاء(٤)»، **ويقولون**: «إنَّه تقوم بذاته الأمور(٥) الاختياريَّة»، **ويقولون**: «إنَّه كان ولم يزل متَّصفًا بما أخبر أنَّه كان موصوفًا به»= **فهذا السُّؤالُ المُفْحِمُ لا يَرِد عليهم؛ فإنَّهم يقولون**: هو متكلِّمٌ وفاعلٌ(٦) بمشيئته وقدرته، كلامًا بعد كلام وفعلًا بعد فعل، ونفسُه هي موجِبةٌ لما يصدر عنها من أقوالٍ وأفعالٍ؛ لكن توجب الثَّانيَ بشرط انقضاء الأوَّل؛ فالأوَّلُ إذا(٧) انقضى أوجبتِ النَّفسُ لها حالًا بها تفعل الثَّاني، والموجِب لتلك الحال هو نفسُها المتَّصفة بالأمور الثُّبوتيَّة -التي هي كمالٌ في حقِّها-.

ومعلومٌ أنَّه يمتنع فعلُ الشَّيء إلا بلوازمه، ويمتنع وجودُه مع ضدِّه؛ فإذا كان تأخُّر(٨) الثَّاني لوجود ضدِّه أو لامتناع لوازمه= كان قد صار

(١) في (م): «فيها»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «أما»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «فاعلًا»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب.
(٤) في (م): «شاء»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «الأفعال»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «يفعل»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).
(٨) في (د): «تأخير»، والمثبت من (م).

ممكِنًا بعد أن لم يكن بما[(١)] تجدَّد من الحوادث التي[(٢)] جعلته ممكنًا. وهذا بخلاف ما إذا كانت الذَّات لا تقوم بها الأحوالُ؛ فإنَّه ليس هناك ما يُتصوَّر حدوث شيءٍ عنها[(٣)].

فلم يثبتوا حوادثَ مختلفةً متجدِّدةً عن ذاتٍ بسيطةٍ؛ بل عن ذاتٍ متَّصفةٍ بصفاتٍ وأفعالٍ، وهذا أمرٌ ممكنٌ باتِّفاق العقلاء.

وإنَّما الأمر المردود في فطرة كلِّ عاقلٍ: هو[(٤)] ما ادَّعوه؛ ولهذا كان عامَّة حُذَّاقهم يعدُّونه[(٥)] من مَحَارات عقولهم؛ كما ذكر ذلك ابن رشدٍ الحفيدُ الفيلسوفُ في «**تهافت التَّهافت**»[(٦)]، وكما ذكره أبو عبد الله الرَّازيُّ في «**المطالب العالية**»[(٧)] **قال**:

(وأمَّا معرفة أفعال الله؛ ففيه موقفٌ حارت العقولُ وضلَّت الأفهامُ فيه، وهو إسناد الأثر المتغيِّر إلى مؤثِّرٍ لا يتغيَّر الْبَتَّةَ؛ كيف يُعقل؟

فإنَّه ما لم تَحْدُث إرادةٌ، أو تَغيُّرُ وقتٍ، أو حدوث مصلحةٍ، أو زوال عائقٍ= فإنَّه يمتنع أن يصير فاعلًا بعد أن لم يكن كذلك.

أمَّا القائلون بحدوث العالَم؛ فقد احتاجوا إلى دفع هذه العُقْدَة، وأما القائلون بقِدَم العَالَم؛ فقد ظنُّوا أنَّهم تخلَّصوا من هذه العُقْدَة[(٨)].

---

(١) في (م): «فما»، وفي (د): «لها»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «لما».

(٢) في الأصلين (م، د): «الذي»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصلين (م، د): «عنه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) قوله: «وإنما... هو» في الأصلين (م، د): «وإنما... فهو»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «وأما... فهو».

(٥) في (د): «يقدرونه»، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**تهافت التهافت**» (ص١١٤ فما بعد)، «**الدرء**» (٣/ ٤١٢).

(٧) «**المطالب العالية**» (١/ ٦١-٦٢).

(٨) من قوله: «وأما القائلون بقدم...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (د) و«**المطالب**»، إلا قوله: «العقدة» في (د): «العقد».

وليس الأمر كذلك؛ فإنَّه لا شكَّ في حدوث الصُّور والأعراض في هذا العالَم، وأنَّ هذه الأحوال قد تُوجَد بعد عدمها، وتُعدَم بعد وجودها:

□ فإن أسندنا كلَّ حادثٍ إلى حادثٍ آخر من غير إسنادها إلى موجودٍ واجبٍ قائمٍ بنفسه[١]= فهو محالٌ.

□ وإن وجب انتهاؤها وإسنادها بالآخرة إلى موجودٍ واجبِ الوجود لذاته، منزَّهٍ عن جهات التَّغيُّر= فقد عاد الإشكال).

قلت: فقد تَبَيَّن أنَّ هذه العُقْدَة التي لزمت هؤلاء وهؤلاء؛ إنَّما لزمتهم لكونهم لم يوافقوا النُّصوص النَّبويَّة فيما دلَّت عليه من أنَّ الفاعل تعالى تقوم به الأمور الاختياريَّةُ؛ فإنَّ القرآن والسُّنَّة مملوءٌ من تقرير هذا الأصل، وهو مذهب أئمَّة أهل السُّنَّة والحديث.

وليس في أئمَّة الإسلام مَن نازعَ في هذا؛ وإنَّما نازع فيه من أخذ قولَه عن الجهميَّة والمعتزلة؛ **وحينئذٍ:** فلا إشكالَ -ولله الحمد- على مذهب السَّلف[٢] والأئمَّة؛ بل هو الذي تَطابق عليه صريحُ المعقول مع صحيح المنقول.

وهذا الأصل يوافق عليه أئمَّة الطَّوائف الكبار من أهل الملل: المسلمين واليهود والنَّصارى وغيرهم؛ ومن الفلاسفة أيضًا؛ كما قد بُسط الكلام على أقوال النَّاس في هذا الأصل وغيرِه في غير هذا الموضع[٣].

وقد ذَكَرَ اختلاف الفلاسفة في ذلك غيرُ واحد ممَّن صنَّف في

---

(١) قوله: «واجب قائم بنفسه» في «**المطالب**»: «قديم».

(٢) في (م): «أهل السُّنَّة»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الدرء**» ج٢، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» ج٢.

مقالاتهم؛ كما ذكر ذلك أبو عيسى الوَرَّاق[(١)] وغيرُه؛ **قالوا**[(٢)]:

(قال سقراط وأفلاطن[(٣)] وأرسطو: إنَّ الباري لا يُعبَّر عنه إلَّا بِـ«هُو» فقط، وهو الهُويَّة المحضة غير المتكثِّرة، وهو الحكمة المحضة، والحقُّ المحض...)، وذكر تمام كلامهم.

قالوا: (وقال تاليس وبلاطَرْخِس[(٤)] ولوقِبوس وكسماليس[(٥)] وأَنْبَدُقْلِيس جميعًا: «إنَّ الباري واحدٌ ساكنٌ»، غير أن أَنْبَدُقْلِيس قال: إنَّه متحرِّكٌ بنوع سكونٍ؛ كالعقل المتحرِّك بنوع سكونٍ، وذلك جائزٌ؛ لأنَّ العقل إذا كان مبدِعًا؛ فهو متحرِّكٌ بنوع سكونٍ، فلا محالة أنَّ المبدِع متحرِّكٌ بنوع سكونٍ؛ لأنه عِلَّةٌ).

قالوا: (وشايعه[(٦)] على هذا القول فِيثاغُورَس[(٧)] ومَن بعده إلى زمن أَفْلاطُن[(٨)].

---

(١) **هو**: أبو عيسى محمد بن هارون بن محمد الوراق، كان معتزليًّا، ثم رُمي بمذهب الثنوية، وهو من شيوخ ابن الراوندي، من تصانيفه: «**المقالات**»، «**المجالس**»، «**الرد على اليهود**»، توفي سنة (٢٤٧هـ). انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠٠)، «**مروج الذهب**» (٤/ ٨٦)، «**فضل الاعتزال**» (ص٤٠٨).

(٢) أورد الشيخُ النصَّ الآتي في «**الدرء**» (٢/ ١٥٩-١٦٤) دون نسبته إلى كتاب أو مؤلِّف، ولعله من كتاب «**المقالات**» لأبي عيسى الوراق -وهو في حكم المفقود-.

(٣) في (د): «وأفلاطون»، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «وبلاطوحس»، والمثبت من «**الدرء**». وانظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٣، ٩٠١).

(٥) في (د): «وكسمايس»، وهو غير محرَّرٍ في «**الدرء**»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «وساوقه» -ولعلها محرَّفة عن المثبت-، وفي (د): «وبابعه»، وفي «**الدرء**» -نسخ-: «وتابعه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣)؛ والمعنى متقارب.

(٧) في الأصلين (م، د): «انكاعورس» -وبنحوه في «**الدرء**»: «افكساعورس» -، ويشبه أن تكون محرَّفة عن: «أَنَكْسَاغُورَس»، إلا أنه متقدِّم على أنبدقليس، والمثبت من «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣، ٩١٤).

(٨) في (د): «أفلاطون»، والمثبت من (م).

وقال زينون[١] ودِيمُقْراط والشَّاعريُّون[٢]: إنَّ الباري تعالى متحرِّكٌ في الحقيقة، وإنَّ حركته فوق [الذِّهن][٣]، فليست زوالًا).

قالوا: (وقال تاليس -وهو أحد أساطين الحكمة-: «إنَّ صفة الباري تعالى لا تدركها العقول إلا من جهة آثاره؛ فأمَّا من جهة هُويَّته، فغيرُ مُدْرَكٍ له صفةٌ من نحو ذاته، بل من نحو ذواتنا[٤]»، وكان يقول: «أبدع الله العالم؛ ليس لحاجةٍ إليه، بل لفضله[٥]؛ ولولا ظهور أفاعيل الفضيلة، لم يكن ههنا وجودٌ»، وكان يقول: «إنَّ فوق السَّماء عوالمُ مبدَعةٌ، أبدعها مَن لا تدرك العقول كنهه».

وقال فِيثاغُورَس نحو قول تاليس: لا يُدْرَك من جهة النَّفس؛ هو فوق الصِّفات العُلويَّة الرُّوحانية؛ غيرُ مدرَكٍ من نحو هُويَّته؛ بل من قِبَل آثاره في كلِّ عالمٍ؛ [فيوصف وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم][٦]، وهو الواحد الذي إذا رامت العقول إدراكَ معرفته؛ عرفت أنَّ ذواتها مبدَعةٌ مسبوقةٌ مخلوقةٌ[٧]).

قالوا: (وقال أَنَكْسِمانِس[٨] نحو مقالة هذين، غير أنه قال: يجوز لقائل أن يقول: إن الباري يتحرك بحركة فوق هذه الحركات).

---

(١) في الأصلين (م، د): «رسول»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣).
(٢) في الأصلين (م، د): «وساعوريون»، والتصويب من «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣). وانظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٣، ٨٩٩).
(٣) من «**الدرء**».
(٤) بعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «الله أبدع»، وهي مقحمة، ولم ترد في «**الدرء**».
(٥) في (م): «لفضيلة»، والمثبت من (د) و«**الدرء**».
(٦) من «**الدرء**».
(٧) في (م): «لمخلوقه»، وفي (د): «بمخلوقة»، والمثبت من «**الدرء**». وانظر لرأي تاليس وفيثاغورس: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٥، ٨٣٧).
(٨) في (م): «انكمايس»، وفي «**الدرء**»: «انكسيمانس»، والمثبت من (د). وانظر لرأي أنكسيمانس: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨١٧).

قلتُ: وممَّن ذكر القولين من متأخِّريهم أبو البركات صاحب «**المعتبر**»[(١)]؛ حكى المقالتين عن غيره، بل عن القائلين بقِدم العالم، واختار قول المثبتة؛ **فقال**:

(قال القائلون بالحدوث للقِدَمِيِّين: فإذا كان الله لم يزل جوادًا خالقًا قديمًا في الأزل؛ فالحوادث في العالم كيف وُجدت؛ أعن القديم أم عن غيره؟

فإن قلتم: «هو خالقُها وعنه صدر وجودُها»؛ فقد قلتم بأنَّ القديم خلق المحدَث وأراد خلقه بعد أن لم يُرِد، **وإن قلتم**: «إنَّ غيره فعل الحوادث»؛ فقد أشركتم بعدما بالغتم في التَّوحيد لواجب الوجود بذاته).

قال: (فقد قال القِدَمِيُّون: بل الخالق الأوَّل الواحد القيوم[(٢)] هو خالق المخلوقات بأسرها من قديمٍ وحديثٍ؛ وحده لا شريك له في وجوده وخلقه وملكه وأمره.

وتشعَّب رأيهم في ذلك إلى[(٣)] مذهبينِ؛ **فمنهم من قال**: إنَّه خلق الأشياءَ القديمة دائمةَ[(٤)] الوجود بدوام وجوده، والحوادثَ شيئًا بعد شيءٍ؛ أرادَ فخلقَ وخلقَ فأرادَ، أوجبت خلقُه إرادتَه وأوجبت[(٥)] إرادتُه خلقَه.

---

(١) «**المعتبر**» (٣/ ٤٤-٤٥)، وأورده الشيخُ في «**الدرء**» (٢/ ١٦٤-١٦٧)، ويظهر أن ناسخ (د) قد رجع إلى «**المعتبر**»، وقابل النصوص المنقولة عليه، واستدرك في الطرَّة بعض ما وقع في النسخة من السقط.

(٢) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «القديم»، وهو الأشبه.

(٣) ليست في (م)، وفي (د): «على»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) في (د): «وأتم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٥) قوله: «أوجبت... وأوجبت» كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «أوجب... وأوجب»، وفي «**المعتبر**»: «فأوجب... وأوجب».

مثال ذلك: أنَّه أراد خلق آدم الذي هو الأب؛ فخلقه وأوجده، واقتضى[(١)] وجودُ الأب من جوده[(٢)] وجودَ الابن؛ أراد فجاد وجاد فأراد، إرادةً بعد إرادةٍ، لموجودٍ بعد موجودٍ.

فإذا قلتم: لِمَ أوجد؟

قيل: لأنَّه أراد فجاد.

ولِمَ أراد؟

قيل: لأنَّه أوجد، فوجود الحوادث يقتضي بعضُها بعضًا من جوده[(٣)] السَّابق واللَّاحق.

[فإن][(٤)] **قالوا**: كيف تَحدُث له الإرادة بعد الإرادة، وكيف تكون له حالٌ منتظرةٌ تكون[(٥)] بعد أن لم تكن، وكيف يكون محلَّ الحوادث؟

قيل: وكيف يكون محلًّا لغير الحوادث -أعني الإرادةَ القديمة-؟

فإن قيل: لأنَّها له منه.

قيل: والإرادات الحديثة[(٦)] له منه.

فإن قيل: الإرادة القديمة له في قِدمه.

قيل[(٧)]: والحديثة له من قِدمه؛ لأنَّ السَّابق من جوده[(٨)] بالإرادة

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «من».

(٢) في الأصلين (م، د): «وجوده»، ثم أصلحها في (م) إلى المثبت، وهو الموافق لـ«**المعتبر**».

(٣) في (د): «وجوده»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٥) بعدها في (م) زيادة: «حال منتظرة».

(٦) ليست في (م) و«**الدرء**»، وفي «**المعتبر**»: «الحادثة»، والمثبت من (د).

(٧) بعدها في (م) زيادة: «له».

(٨) قوله: «من جوده» في الأصلين (م، د): «موجود»، وفي «**الدرء**»: «من وجوده»، والمثبت من «**المعتبر**».

السَّابقة أوجب عنده إرادةً لاحقةً، فأحدث[١] خلقًا بعد خلقٍ بإرادةٍ بعد إرادةٍ، وجبت في حكمته من خلقه بعد خلقه، فاللَّاحق من إرادته وجب عن سابق إرادته بتوسُّط مراداته... وهكذا هَلُمَّ جَرًّا).

قال: (والتنزيه عن الإرادة الحادثة كالتَّنزيه عن الإرادة القديمة في كونه محلًّا لها، لكنه لا وَجْه لهذا التَّنزيه، كما سنتكلَّم عليه في «**فصل العلم**» إذا قلنا في علمه: لِمَ[٢] يَعلم؟ وكيف يَعلم؟).

قال: (فهذا أحد المذهبينِ).

قال: (وأمَّا المذهب الآخر؛ فإنَّ أهله **يقولون**: إنَّ كلَّ حادثٍ يتجدَّد بعد عدمه؛ فله سببٌ يوجب حدوثَه، وذلك[٣] السَّببُ حادثٌ أيضًا؛ حتَّى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدَّائمة في المتحرِّكات الدَّائمة).

وساق تمام قول هؤلاء -وهو قول أرسطو وأتباعه-.

قلت: وقد نقل غيرُ واحدٍ أنَّ أوَّل من قال بقِدَم العالَم من الفلاسفة هو أرسطو، وأمَّا الأساطينُ قبله؛ فلم يكونوا يقولون بقِدَم صورة الفَلَك؛ وإن كان لهم في المادَّة أقوالٌ أُخَرُ.

وقال أبو البركات -أيضًا[٤]- في «**مسألة العلم**[٥]»؛ لما ردَّ على من زعم أنَّه سبحانه لا يعلم الجزئيات، حذرًا من التَّغَيُّر والتَّكَثُّر في ذاته، وذكر حجَّة أرسطو وابنِ سينا ونقضهما[٦]، **وقال**[٧]:

---

(١) في الأصلين (م، د): «بما حدث»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٢) في الأصلين (م، د): «لما»، وفي «**المعتبر**»: «بما»، والمثبت من «**الدرء**».

(٣) في (د): «وكذلك»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) قوله: «أبو البركات أيضا» في (د): «أيضا أبو البركات»، والمثبت من (م).

(٥) في الأصلين (م، د): «العالم»، والتصويب من «**الدرء**».

(٦) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «ونقضها»، وهو الأشبه.

(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٧٦-٧٧).

(فأمَّا القول بإيجاب الغيريَّة فيه بإدراك الأغيار، والكثرةِ بكثرة المدركات= **فجوابه المحقَّق**: أنَّه لا يتكثَّر بذلك تكثُّرًا في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك ممَّا لا تعيد الكثرةَ على هُويَّته وذاته. ولا الوحدةُ التي أُوجِبت له في[1] وجوب وجوده بذاته، ومبدئيَّتُه الأولى التي بها عرفناه، وبحسبها أوجبنا له ما أوجبنا، وسلبنا عنه ما سلبنا= هي وحدةُ مدركاته ونِسَبه وإضافاته، بل إنَّما هي وحدةُ حقيقته وذاته وهُويَّته).

قال: (ولا تعتقدن[2] أنَّ الوحدة المقولة في صفات واجب الوجود بذاته قِيلتْ على طريق التَّنزيه، بل لزمت بالبرهان[3] عن مبدئيَّته الأولى ووجوب وجوده بذاته، [والذي لزم عن ذلك؛ لم يلزم إلا في حقيقته وذاته، لا في مدركاته ومضافاته][4]، فأمَّا أن يتغيَّر بإدراك المتغيرات؛ فذلك أمرٌ إضافيٌّ، لا معنًى[5] في نفس الذَّات، وذلك ممَّا لا تبطله الحجَّة، ولم يمنعه برهانٌ، ونفيه من طريق التَّنزيه والإجلال لا وَجْهَ له، بل التَّنزيهُ من هذا التَّنزيه، والإجلالُ من هذا الإجلال= أَوْلى[6]).

وتكلَّم أبو البركات على قول أرسطو؛ **إذ قال**[7]: (من المُحال أن يكون كمالُه بفعل[8] غيره؛ إذ كان جوهرًا في الغاية من الإلٰهيَّة والكرامة

---

(١) قوله: «أوجبت له في» في الأصلين (م، د): «أوجبها»، وفي «**الدرء**»: «أوجبت»، والمثبت من «**المعتبر**». **تنبيه**: في (د) كتب الناسخ فوقها المثبت، وهو مما استدركه من «**المعتبر**».

(٢) في (م) و«**الدرء**»: «تعتقد»، والمثبت من (د) و«**المعتبر**» وإحدى نسخ «**الدرء**».

(٣) في (د): «بطريق البرهان»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) من «**الدرء**» و«**المعتبر**»، وهو مما استدركه ناسخ (د) في الطرَّة من «**المعتبر**».

(٥) بعدها في (د) زيادة: «له».

(٦) في طرَّة (د) نقل النَّاسخ تتمة الكلام من «**المعتبر**».

(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٧٠).

(٨) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «بعقل»، وفي «**المعتبر**»: «يعقل».

والعقل؛ فلا يَتَغَيَّر، والتَّغَيُّرُ فيه انتقالٌ إلى الأنقص، وهذا هو حركةٌ ما، فيكون هذا العقل ليس عقلًا بالفعل؛ لكن بالقوَّة).

فقال أبو البركات(١): (ما قيل في منع التَّغيُّر مطلقًا حتى يُمنع التَّغيُّر في المعارف والعلوم؛ فهو غيرُ لازمٍ في التَّغيُّر مطلقًا، بل هو غير لازمٍ البَتَّةَ! وإن لزم؛ كان لزومه في بعض تغيُّرات الأجسام -مثل الحرارة والبرودة-، وفي بعض الأوقات، لا في كلِّ حالٍ ووقتٍ. ولا يلزم مثل ذلك في النُّفوس التي تخصُّها المعرفة والعلم دون الأجسام؛ **فإنَّه يقول**: إنَّ كلَّ تغيُّرٍ وانفعالٍ(٢) فإنَّه يلزم أن يتحرَّك قبل ذلك التَّغيُّر حركةً مكانيَّةً).

قال: (وهذا محالٌ؛ فإنَّ النُّفوس(٣) تتجَدَّدُ لها المعارفُ والعلومُ من غير أن تتحرَّك في(٤) المكان -على رأيه-؛ فإنَّه(٥) لا يعتقد فيها أنَّها ممَّا تكون في مكانٍ الْبَتَّة؛ فكيف أن تتحرَّك فيه؟!

وإنَّما ذلك للأجسام في بعض التَّغيُّرات والأحوال كالتَّسخُّن والتَّبرُّد(٦)، ولا يلزم فيهما أبدًا؛ [فإنَّ الحجر الكبير يسخن ولا يصعد، ويبرد ولا يهبط، بل ولا يتحرَّك من مكانه](٧)؛ وإنَّما(٨) ذلك فيما يصعد بالبخار من الماء، ويتدخَّن من الأرض من الأجزاء التي هي كالهَبَاء؛ دون غيرها من

---

(١) «**المعتبر**» (٣/ ٧٧-٧٨).

(٢) في (د): «وانتقال»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٣) قوله: «فإن النفوس» في الأصلين (م، د): «فالنفس»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) في الأصلين (م، د): «على»، والمثبت من «**المعتبر**».

(٥) في الأصلين (م، د): «بأنه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٦) قوله: «كالتسخن والتبرد» في (د): «كالتسخين والتبريد»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٧) من «**المعتبر**».

(٨) في (د): «فإنما»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

الأحجار الكبار [الصَّلبة][١] التي تُحمى حتَّى تصير بحيث تُحرِق وهي في مكانِها لا تتحرَّك، والماء يسخن بسخونةٍ كثيرةٍ وهو في مكانه لا يتبخَّر، وإنَّما يتبخَّر[٢] منه بعضُ الأجزاء.

ثُمَّ تكون الحركة المكانيَّة بعد الاستحالة لا قبلها؛ **كما قال**: إنَّ جميع هذه هي حركاتٌ توجد بأَخَرة بعد الحركة المكانيَّة، وفيما عدا ذلك؛ فقد يَسْوَدُّ الجسم ويَبْيَضُّ وهو في مكانه لم يتحرَّك، ولا يتحرَّك قبل الاستحالة ولا بعدها.

فما لزم[٣] هذا في كلِّ جسم؛ بل في بعض الأجسام، ولا في كلِّ حالٍ ووقتٍ؛ بل في بعض الأحوال والأوقات، ولا[٤] كان ذلك على طريق التَّقدُّم كما قال؛ بل على طريق التَّبع[٥]، ولو لزم في التَّغيُّرات الجسمانيَّة؛ لما لزم في التَّغيُّرات النَّفسانيَّة، ولو لزم في التَّغيُّرات النَّفسانيَّة أيضًا؛ لما لزم انتقال الحكم فيه إلى التَّغيُّرات في المعارف والعلوم والعزائم والإرادات؛ فالحكم الجزئيُّ لا يلزم كلِّيًّا ولا يتعدَّى من البعض إلى البعض، وإلا لكانت الأشياء على حالٍ واحدةٍ[٦]).

قال[٧]: (والقائلون بالحدوث **قالوا**: «إنَّه لا يحتاج إلى هذا التَّمَحُّل» -

---

(١) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٢) قوله: «لا يتبخر، وإنما يتبخر» في (د): «لا يتحرك، وإنما يتحرك»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٣) في (د): «يلزم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) في (م): «وإلا»، والمثبت من (د)، و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٥) في (د): «التتبع»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٦) قوله: «حال واحدة» في (د): «حال واحد»، وفي «**الدرء**»: «حالة واحدة»، والمثبت من (م) و«**المعتبر**».

(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٤٧).

وسمَّوه على طريق المجادلة باسم «**التَّمَحُّل**» للتَّشنيع والتَّسفيه-؛ **بل نقول**: بأنَّ المبدِئ المعيد خلق العالَم وأحدثه بإرادةٍ قديمةٍ أزليَّةٍ، أراد بها من[(١)] القِدم إحداثَ العالم حين إحداثه).

قال: (**وقد قيل في جوابهم**: إنَّ ذلك المبدأ -يعني المفعول الأوَّل[(٢)]- لا يَتَعَيَّن[(٣)] وَيَتَخَصَّص في[(٤)] القِدم إلَّا بمعقولٍ يجعله مقصودًا[(٥)] في العلم القديم عند الإرادة القديمة؛ حيث أراده[(٦)] في مدَّة القِدم السَّابق بحدوث[(٧)] العالم التي هي مدَّةٌ غير متناهيةِ البدايةِ، وما لا يُعقل[(٨)] ولا يُتَصَوَّر لا يُعْلَم، وما لا يمكن أن يُعْلَم= لا يعلمه عالِمٌ؛ [لا][(٩)] لأنَّ الله لا يقدر على علمه، لكن لأنَّه في نفسه غيرُ مقدورٍ عليه.

ثُمَّ ما الذي يقولونه في حوادث العالم؛ عن[(١٠)] مشيئة الله تعالى وإرادته التي بها يقبل الدُّعاء من الدَّاعي، ويُحسِن إلى المحسن، ويُسِيء إلى المسيء، ويقبل توبة التَّائب، ويغفر للمستغفر= هل يكون ذلك عنه[(١١)] أو لا يكون؟

فإن قالوا: «بأنَّه لا يكون»؛ أبطلوا بذلك الشَّرع الذي قَصْدُهم نُصْرَتُه،

---

(١) في «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «في».
(٢) قوله: «المفعول الأول» في (م): «العقول»، والمثبت من (د).
(٣) في (د) و«**الدرء**»: «يتغير»، والمثبت من (م) و«**المعتبر**».
(٤) في الأصلين (م، د): «من»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٥) قوله: «القدم إلا بمعقول يجعله مقصودًا» في (د): «العدم إلا لمفعول يجعله متصورًا»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٦) في الأصلين (م، د): «أراد»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٧) في «**الدرء**»: «لحدوث»، وفي «**المعتبر**»: «بحدث».
(٨) في (د): «يفعل»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٩) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(١٠) في «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «من».
(١١) في الأصلين (م، د): «لحسنه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

وأبطلوا حكم أوامره ونواهيه، وكلَّ[١] ما جاء لأجله من الحثِّ على الطَّاعة والنَّهي عن المعصية.

وإن قالوا: «يكون ذلك بِأَسْرِه عنه»؛ فهل هو بإرادةٍ أم بغير إرادةٍ؟ وكونه بغير إرادةٍ أشنع! وإن كان بإرادةٍ؛ فهل هي إرادة[٢] قديمةٌ أم محدَثةٌ؟

فإن كانت قديمةً؛ فالإرادات القديمة غيرُ واحدةٍ، **وما أظنُّهم يقولون**: إنَّ المرادات الكثيرة صدرت عن إرادةٍ واحدةٍ).

قال: (**وإن قالوا**: «إنَّ ذلك يصدر عنه بإراداتٍ حادثةٍ»؛ فقد قالوا بما هربوا منه أوَّلًا).

قلتُ: أبو البركات لاستبعاد عقله أن تَصدُر المرادات الكثيرة عن إرادةٍ واحدةٍ= ظنَّ أنَّهم لا يقولون به؛ ولم يكن له من الخبرة بأقوال المتكلِّمين ما له من الخبرة بأقوال المتفلسفة، وإلَّا فكثيرٌ[٣] من النُّظَّار -كابن كُلَّاب وموافقيه؛ كالأشعريِّ وأكثر متَّبعيه من أهل الكلام والرَّأي والحديث والتَّصوُّف من أصحاب الأئمَّة الأربعة وغيرهم؛ كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وأبي الوليد الباجي وأبي منصور المَاتُرِيْدي وغيرهم- **يقولون**: «إنَّه يعلم المعلومات كلَّها بعلمٍ واحدٍ بالعين، ويريد المرادات كلَّها بإرادةٍ واحدةٍ بالعين».

بل يقولون: «إنَّ كلامه الذي يتضمَّن كلَّ أمرٍ أمر به، وكلَّ خبرٍ أخبر

---

(١) في (م) تحتمل: «فكل»، وتحتمل: «بكل» وهو الموافق لـ(د)، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٢) في الأصلين (م، د): «إرادات»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٣) هنا عادت نسخة (ك)؛ حيث انقطعت (ص١٥٠)، وجاء السياق فيها: «...بل ولا تثبت. فصل كثير من النظار...إلخ».

به، هو أيضًا واحدٌ بالعين»؛ وإن كان جمهور العقلاء **يقولون**: إنَّ فساد هذا معلومٌ بالضَّرورة بعد التَّصوُّر التَّامِّ.

ثُمَّ تنازعَ القائلون بهذا الأصل:

□ هل كلامُه معنًى فقط، والقرآن العربيُّ لم يتكلَّم به، ولا بالتَّوراة العبريَّة(١)، ولا تكلَّم بشيءٍ من الحروف؟

□ أو كلامه: الحروفُ -أو الحروفُ والأصواتُ- التي نزل بها القرآن وغيرُه، وهي قديمةٌ أزليَّةٌ؟

على قولين.

ومن القائلين بِقَدم أعيان الحروف -أو الحروفِ والأصواتِ- **مَن لا يقول**: «هي واحدةٌ بالعين»، **بل يقول**: «هي متعدِّدةٌ، وإن كانت لا نهاية لها»، **ويقول** بثبوت(٢) حروفٍ -أو حروفٍ ومعانٍ- لا نهاية لها في آنٍ واحدٍ، وأنَّها لم تزل ولا تزال.

ومن القائلين بقدم معنى الكلام وأنَّه لم يتكلَّم بحروفٍ:

۞ **من يقول**: «القديمُ خمسةُ(٣) معانٍ».

۞ **ومنهم من يقول**: «ذلك المعنى يعود إلى **الخبر**»، ويجعل «**الأمر**» داخلًا في معنى «**الخبر**»، **ومنهم** من يردُّ «**الخبر**» إلى «**العلم**»، **ومنهم من يقول** -مع ذلك-: «إنَّ **العلم** ليس صفةً قائمةً بالعالِم(٤)».

---

(١) في (د، ك): «العبرانية»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصول (م، د، ك): «ثبوت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (م): «خمس»، والمثبت من (د، ك).

(٤) في الأصول (م، د، ك): «بالعلم»، ولعل صوابها ما أثبت كما استظهره أحد القرَّاء في طرَّة (م).

وأمَّا أقوال السَّلف وعلماء الإسلام في هذا الأصل، وما في ذلك من نصوص الكتاب والسُّنَّة= فهذا أعظم من أن يسعه هذا **الشَّرح**.

ومن كتب التَّفسير المنقولة عن السَّلف؛ **مثل تفسير**: عبد الرَّزَّاق، وعَبْد بن حُمَيْدٍ، وأحمد بن حنبلٍ، وإسحاق بن راهويه، وبقِيِّ بن مَخْلَدٍ، وعبد الرحمٰن بن إبراهيم -«دُحَيْم»-، وعبد الرحمٰن ابن أبي حاتمٍ، ومحمَّد بن جريرٍ الطَّبريِّ، وأبي بكر ابن المُنْذِر، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي الشَّيخ الأصفهانيِّ، وأبي بكر ابن مَرْدُوَيْه، وغيرهم= من ذلك ما تطول حكايته.

وكذلك في[1] الكتب المصنَّفَة في السُّنَّة، والرَّدِّ على الجهميَّة، وأصول الدِّين؛ المنقولة عن السَّلف؛ **مثل**: كتاب «**الرَّدِّ على الجهميَّة**» لعبد الله بن محمَّد[2] الجُعفيِّ -شيخِ البخاريِّ-، وكتاب «**خلق الأفعال**» للبخاريِّ، وكتاب «**السُّنَّة**»: لأبي داود السِّجستانيِّ، ولأبي بكرٍ الأثرمِ، ولعبد الله بن أحمد بن حنبلٍ، ولحنبل بن إسحاقَ، ولأبي بكرٍ الخلَّال، ولأبي الشَّيخ الأصفهانيِّ، ولأبي القاسم الطَّبرانيِّ، ولأبي عبد الله ابن مَنْدَه، وأمثالهم.

وكتاب «**الشَّريعة**» لأبي بكرٍ الآجُرِّيِّ، و«**الإبانة**» لأبي عبد الله ابن

---

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «لعبد الله بن محمد» في الأصول (م، د، ك) و«**المنهاج**» (١/ ٣٦٣) و«**شرح حديث النزول**» (ص٢٢٨): «لمحمد بن عبد الله»، وهو سهو، والصواب ما أثبت، كما في «**الحموية**» (ص٢٦٠)، «**التسعينية**» (١/ ١٦٠)، «**جواب أهل العلم-الفتاوى**» (١٧/ ٧٤)، «**الدرء**» (٧/ ١٠٨).

هو: الإمام الحافظ أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس الجعفي البخاري المعروف بـ«المسندي»، لقب بذلك لأنه كان يطلب المسندات، ويرغب عن المراسيل والمقاطيع، روى عنه البخاري وغيره، وعلى يد جدِّه الأعلى يمان بن أخنس -والي بخارى- أسلَم المغيرةُ جدُّ أبي عبد الله البخاري، توفي سنة (٢٢٩هـ). انظر: «**تاريخ بغداد**» (١١/ ٢٥٧)، «**تهذيب الكمال**» (١٦/ ٥٩).

بَطَّةَ، وكتاب «**الأصول**» لأبي عمر الطَّلَمَنْكيِّ، وكتاب «**ردِّ عثمان بن سعيدٍ الدَّارِميِّ على المريسيِّ**[(١)]»، وكتاب «**الرَّدِّ على الجهميَّة**» له، وأضعاف هذه الكتب.

وذلك مثل ما ذكره الخلَّال وغيرُه، عن إسحاق بن راهويه: ثنا بِشر بن عمر[(٢)]، **قال**: سمعتُ غير واحدٍ من المفسِّرين **يقول**: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[(٣)]، **أي**: ارتفع[(٤)].

وقال البخاريُّ في **صحيحه**[(٥)]: (قال أبو العالية: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٦)]: ارتفع، وقال مجاهدٌ: «استوى»: علا على العرش).

وقال البغوي في **تفسيره**[(٧)]: (قال ابن عبَّاسٍ وأكثرُ مفسِّري السَّلف: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٨)]: ارتفع إلى السماء)، وكذلك قال الخليل بن أحمد[(٩)].

وروى البيهقيُّ[(١٠)] عن الفرَّاء: («استوى» **أي**: صعِد. وهو كقول الرَّجُل: كان قاعدًا، فاستوى قائمًا).

---

(١) قوله: «على المريسي» ليس في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٢) في (م، د): «الوليد»، وضرب عليه في (د) وكتب في الطرَّة المثبت، وهو الموافق لـ(ك).

(٣) طه: (٥).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتب الخلال، وأخرجه اللالكائي (٦٦٢).

(٥) (٩/ ٣٣٦).

(٦) البقرة: (٢٩).

(٧) (١/ ٧٨).

(٨) البقرة: (٢٩).

(٩) ذكره ابن عبد البر في «**التمهيد**» (٧/ ١٣٢) بلفظ: (ذكر النضر بن شميل -وكان ثقة مأمونًا جليلًا في علم الديانة واللغة- قال: حدثني الخليل -وحسبك بالخليل- قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي -وكان من أعلم من رأيت- فإذا هو على سطح فسلَّمنا فردَّ علينا السلام وقال لنا: استووا. فبقينا متحيرين ولم ندر ما قال! قال: فقال لنا أعرابي إلى جنبيه: إنه أمركم أن ترتفعوا. قال الخليل: هو من قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾: فصعدنا إليه).

(١٠) في «**الأسماء والصفات**» (٧٨١).

وروى الشَّافعيُّ في **مسنده**[(١)] عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه أنَّه قال عن يوم الجمعة: «وهو اليوم الذي استوى فيه ربُّكم على العرش».

وروى أبو بكرٍ الأثرم[(٢)] عن الفضيل بن عياض، قال: «ليس لنا أن نتوَّهم في الله كيف وكيف؛ لأنَّ الله وَصَفَ فأَبْلَغَ؛ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ[(٣)] ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(٤)]، فلا صفة أبلغُ ممَّا وصف به نفسه، وكلُّ[(٥)] هذا النُّزول والضَّحك، وهذه المباهاة وهذا[(٦)] الاطِّلاع؛ كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يضحك[(٧)]؛ فليس لنا أن نتوهَّم أنْ كيف وكيف. **فإذا**[(٨)] **قال لك**[(٩)] **الجهميُّ**: أنا أكفر[(١٠)] بربٍّ ينزل[(١١)] عن مكانه. **فقل أنتَ**: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء».

وقال البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»[(١٢)]: (وقال الفضيل بن

---

(١) برقم: (٤٦١).
(٢) أخرجه الخلال في «**السُّنَّة**» -كما في «**الدرء**» (٢/ ٢٣) و«**الحموية**» (ص٣٧٥)- عن أبي بكر الأثرم.
(٣) من قوله: «لم يلد...» إلى هنا؛ ليس في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٤) الإخلاص: (١-٤).
(٥) في (ك): «ومثل»، والمثبت من (م، د) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٦) في (م، د): «وهذه»، والمثبت من (ك) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٧) قوله: «كما شاء أن ينزل وكما شاء أن يضحك» في «**الدرء**»: «كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يباهي، وكما شاء أن يطلع، وكما شاء أن يضحك»، وفي «**الحموية**»: «كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع».
(٨) في (د، ك) و«**الدرء**»: «وإذا»، والمثبت من (م) و«**الحموية**».
(٩) ليست في (م) و«**الحموية**»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».
(١٠) في (م): «كفرت»، والمثبت من (د) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(١١) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**» و«**الحموية**»: «يزول»، وهو الأشبه.
(١٢) «**خلق الأفعال**» (٦١، ٦٣).

عياض: **إذا قال لك الجهميُّ**: أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكانه. **فقل**: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء).

قال البخاريُّ[(١)]: (وحَدَّث يزيدُ بن هارونَ عن الجهميَّة؛ **فقال**: من زعم أنَّ الرَّحمٰن على العرش استوى على خلاف ما تقرَّر في قلوب العامَّة؛ فهو جهميٌّ).

وروى الخلَّال عن سليمان بن حربٍ أنَّه سأل بشرُ بن السَّرِيِّ حمَّادَ بن زيدٍ؛ **فقال**: يا أبا إسماعيلَ، الحديث: «**يَنْزِلُ الله إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا**»[(٢)] يتحوَّل من مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حمَّادُ بن زيدٍ، **ثُمَّ قال**: هو في مكانه، يقرُب من خلقه كيف شاء[(٣)].

وهذا هو الذي نقله الأشعريُّ في كتاب «**المقالات**»[(٤)] عن أهل السُّنَّة والحديث؛ **فقال**: (ويصدِّقون بالأحاديث التي جاءت عن النَّبيِّ ﷺ: «**أَنَّ [الله سبحانه] يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، فَيَقُولُ: [هَلْ] مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟**» -كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ[(٥)]-، ويأخذون بالكتاب والسُّنَّة؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[(٦)].

ويرون اتِّباع مَنْ سلف مِنْ أئمة الدِّين، وألَّا يُحْدِثوا في دينهم ما لم يأذن به الله، ويُقِرُّون أنَّ الله تعالى يجيء يوم القيامة؛ كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[(٧)]، وأنَّ الله يقرب من خلقه كما يشاء؛ كما

---

(١) في «**خلق الأفعال**» (٦٣).
(٢) أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (٧٥٩) من حديث أبي هريرة.
(٣) لم أقف عليه في المطبوع من كتب الخلال، وأخرجه العقيلي (٦٦٩).
(٤) انظر: «**مقالات الإسلاميين**» (ص٢٩٤-٢٩٧).
(٥) من قوله: «أن الله سبحانه ينزل...» إلى هنا؛ سقط في (د، ك)، والمثبت من (م). وما بين المعقوفتين من «**المقالات**».
(٦) النساء: (٥٩).
(٧) الفجر: (٢٢).

قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾(١)).

ثُمَّ قال الأشعريُّ: (وبكلٍّ ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهبُ).

وقال أبو عثمانَ النَّيسابوريُّ الملقَّبُ بشيخ الإسلام في **رسالته المشهورة في السُّنَّة**(٢)؛ **قال:** (ويُثبت أهلُ الحديث نزولَ الرَّبِّ سبحانه في كلِّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا من غير تشبيهٍ له بنزول المخلوقين، ولا تمثيلٍ، ولا تكييفٍ، بل يُثبتون له ما أثبته له رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه، ويُمِرُّون الخبر الصَّحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويَكِلُون علمَه إلى الله.

وكذلك يُثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والإتيان [المذكورين في قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ]﴾(٣) فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٤)، وقوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾(٥))(٦).

وقال: (سمعتُ الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعتُ أبا زكريا يحيى بن محمد العنبريِّ يقول: سمعت إبراهيمَ بن أبي طالبٍ، سمعتُ أحمد بن سعيد الرِّباطيِّ **يقول:** حضرتُ مجلس الأمير عبد الله بن طاهرٍ ذاتَ يوم؛ وحضر إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن راهويه- **فسُئل** عن حديث النُّزول: أصحيحٌ(٧) هو؟

فقال: نعم.

---

(١) ق: (١٦).

(٢) وهي بعنوان: «**الرسالة في اعتقاد أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث والأئمة**» كما هو ثابت في أصح نسخها الخطية -نسخة الظاهرية-، وقد طبعت عدَّة طبعات، أشهرها ط. دار العاصمة، بتحقيق: د. ناصر الجديع، وسأرمز لها فيما سيأتي بـ«**الصابوني**».

(٣) من «**الصابوني**» و«**شرح حديث النزول**».

(٤) البقرة: (٢١٠).

(٥) الفجر: (٢٢).

(٦) «**الصابوني**» (ص١٩١-١٩٢).

(٧) في (د، ك) و«**الدرء**»: «صحيح»، والمثبت من (م) و«**الصابوني**».

فقال بعض قُوَّاد عبد الله: يا أبا يعقوب، أتزعم أنَّ الله يَنزِلُ كُلَّ ليلةٍ؟

قال: نعم.

قال: كيف ينزل؟

قال: أَثْبِتْه فَوْقَ حتَّى أصفَ لك النُّزول.

فقال الرَّجل: أَثْبَتُّهُ فَوْقَ.

فقال إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾**﴾[(١)].

فقال له الأمير عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة.

فقال إسحاقُ: أعزَّ الله الأميرَ، مَن يجيء يوم القيامة؛ من يمنعه اليوم؟)[(٢)].

وروى بإسناده[(٣)] عن إسحاقَ، **قال**: **قال لي الأمير عبد الله بن طاهر**: يا أبا يعقوب، هذا الحديث الذي تروونه[(٤)] عن النَّبيِّ ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا**»[(٥)]؛ كيف ينزل؟

قال: **قلتُ**: أعزَّ الله الأميرَ، لا يُقال لأمر الرَّبِّ: كيف[(٦)]؟ إنَّما ينزل بلا كيفٍ.

وبإسناده[(٧)] أيضًا عن عبد الله بن المبارك أنَّه سأله سائلٌ عن النُّزول ليلةَ النِّصف من شعبانَ؛ **فقال عبد الله**: يا ضعيفُ، ليلة النِّصف -أي[(٨)] وَحْدَهَا-؟! ينزل في كلِّ ليلةٍ!

---

(١) الفجر: (٢٢).

(٢) «**الصابوني**» (ص١٩٦-١٩٨).

(٣) انظر: «**الصابوني**» (ص١٩٣-١٩٤).

(٤) في (د) و«**الدرء**» و«**الصابوني**»: «ترويه»، والمثبت من (م، ك).

(٥) سبق تخريجه (ص٣١٠).

(٦) بعدها في الأصول (م، د، ك) زيادة: «ينزل»، ولم ترد في «**الدرء**» و«**الصابوني**» وهو الأشبه.

(٧) انظر: «**الصابوني**» (ص١٩٤-١٩٦).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).

فقال الرَّجُل: يا أبا عبد الرَّحمٰن، كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان؟

فقال عبد الله بن المبارك: ينزل كيف شاء(١).

قال أبو عثمان النَّيسابوريُّ: (فلما صحَّ خبر النُّزول عن النَّبيِّ ﷺ أقرَّ به أهل السُّنَّة وقبلوا الحديث، وأثبتوا النُّزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهًا له بنزول خلقه، وعلموا وعرفوا واعتقدوا وتحقَّقوا أنَّ صفاتِ الرَّبِّ تعالى لا تُشبه صفات الخلق، كما أنَّ ذاته لا تشبه ذوات الخلق، تعالى الله(٢) عمَّا يقول المُشَبِّهة والمُعَطِّلة علوًّا كبيرًا)(٣).

وروى البيهقيُّ بإسناده(٤) عن إسحاق بن راهويه، **قال**: جمَعني وهذا المبتدعَ -يعني إبراهيمَ بن أبي صالح(٥)- مجلسُ الأمير عبد الله بن طاهرٍ؛ فسألني الأمير عن أخبار النُّزول فثبَّتُّها(٦).

فقال إبراهيم: كفرتُ بربٍّ ينزل من سماءٍ إلى سماءٍ.

فقلت: آمنتُ بربٍّ يفعل ما يشاء.

فرضي عبدُ الله كلامي، وأنكر على إبراهيمَ.

وقال حربُ بن إسماعيلَ الكِرْمَانيُّ في كتابه المصنَّف في «**مسائل أحمد وإسحاق**» مع ما ذكر فيها من الآثار عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين ومَن بعدهم؛ **قال**: (باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم

---

(١) في (م): «يشاء»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**الصابوني**».

(٢) قوله: «تعالى الله» في (د، ك): «ﷻ»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الصابوني**».

(٣) «**الصابوني**» (ص٢٣٢).

(٤) انظر: «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٣٧٥).

(٥) قوله: «إبراهيم بن أبي صالح» في (م): «إبراهيم بن صالح»، وفي (د، ك): «ابن صالح»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الأسماء والصفات**».

(٦) في (م): «فرددتها»، وفي «**الدرء**» و«**الأسماء والصفات**»: «فسردتها»، والمثبت من (د، ك).

وأصحاب الأثر المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها؛ وأدركتُ من أدركت من علماء العراق والحجاز والشَّام عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلَها؛ فهو مبتدعٌ، خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن سبيل السُّنَّة ومنهج الحقِّ؛ وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم[(١)] بن مَخْلَدٍ وعبد الله بن الزُّبير الحُمَيْديِّ وسعيد بن منصورٍ، وغيرهم ممن جالسْنا وأخذنا عنهم العلم)[(٢)].

وذكر الكلام في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به الرَّسول ﷺ من أشراط السَّاعة، وأمر البرزخ، وغير ذلك، **إلى أن قال**: (وهو سبحانه بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه مكانٌ، ولله عرشٌ، وللعرش حَمَلَةٌ يَحْمِلونه، وله حَدٌّ، والله أعلم بِحَدِّه، والله تعالى على عرشه، عَزَّ ذِكْرُه، وتعالى جَدُّه، ولا إلٰه غيرُه.

والله تعالى سميعٌ لا يشكُّ، بصيرٌ لا يرتاب، عليمٌ لا يَجهل، جوادٌ لا يبخل، حليمٌ لا يَعْجَل، حفيظٌ لا ينسى، يقظانُ لا يسهو، رقيبٌ لا يغفل، يتكلَّم ويتحرَّك، ويسمعُ ويبصر وينظر، ويقبض ويبسط، ويفرح ويحبُّ، ويكره ويبغض، ويسخط ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع، ينزل كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا كيف شاء، متكلِّمًا عالمًا، تبارك الله أحسنُ الخالقين)[(٣)].

---

(١) بعدها في (د، ك) زيادة: «وبقي»، وهي مقحمة. وقد سرَت هذه الزيادة إلى كتب بعض المتأخرين كالسفاريني -وسبق الإشارة في وصف النسخ (ص٧٦) إلى تملكه لنسخة (د)- في «**لوامع الأنوار**» (١/ ٢١)، وابن سحمان في «**الضياء الشارق**» (ص٢٢٦)، «**كشف الأوهام والالتباس**» (ص٦٩).

(٢) «**السُّنَّة**» (ص٣٣-٣٤). ونقله الشَّيخ في «**الاقتضاء**» (١/ ٤٢٠)، «**الاستقامة**» (١/ ٧٠)، «**البيان**» (٢/ ٦١٧)، «**الدرء**» (٢/ ٧، ٢٢)، «**المنهاج**» (٧/ ٢٤٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٩٤، ٤٥٧). وابن القيم في «**حادي الأرواح**» (٢/ ٨٢٧).

(٣) «**السُّنَّة**» (ص٥٠-٥١).

وروى أبو بكرٍ الخَلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»[١]؛ **قال**: (أخبرني به يوسف بن موسى: أنَّ أبا عبد الله -يعني: أحمد بن حنبلٍ- **قيل له**: أهلُ الجنَّة ينظرون إلى ربِّهم ويُكَلِّمُونه ويُكَلِّمُهم؟

قال: نعم؛ يَنْظُرُ إليهم ويَنْظُرُون إليه، ويُكَلِّمُهم ويُكَلِّمُونه، كيف شاء وإذا شاء).

وقال أيضًا: (أخبرني عبد الله[٢] بن حنبلٍ؛ أخبرني أبي حنبل بن إسحاق، **قال**: **قال عَمِّي**: نحن نؤمن بأنَّ الله على العرش، كيف شاء وكما شاء).

قال الخلَّال: (وأخبرني علي بن عيسى أنَّ حنبلًا حدَّثهم، **قال**: **قلتُ لأبي عبد الله**: الله يُكَلِّم عبده يومَ القيامة؟

قال: نعم، فمَن يقضي بين الخلائق إلا الله ﷻ؟! يُكَلِّم عبدَه ويَسْأَلُه. الله متكلِّمٌ[٣]؛ لم يزل الله[٤] يأمر بما شاء ويحكم بما شاء -وليس له عِدْلٌ ولا مِثْل- كيف شاء وأنَّى شاء).

قال الخلَّال: (وأنا محمَّد بن عليٍّ بن بحرٍ أنَّ يعقوب بن بُخْتَان حدَّثهم: أنَّ أبا عبد الله **سُئل** عَمَّنْ زَعَمَ أنَّ الله لم يتكلَّم بصوتٍ؟

قال: بلى، تكلَّم بصوتٍ؛ وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها؛ لكلِّ حديثٍ وجهٌ، يريدون أن يموِّهوا على النَّاس! مَن زعم أنَّ الله لم يُكَلِّم موسى فهو كافرٌ).

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «**السُّنَّة**»، ونقله الشَّيخ في «**الدرء**» (٢/ ٢٩)، وابن القيم في «**حادي الأرواح**» (٢/ ٧٠٦)، وابن الوزير في «**العواصم والقواصم**» (٥/ ٢٠٤). وأورده ابن بطة في «**الإبانة**» (٧/ ٥٣).

(٢) بعدها في (ك) زيادة: «بن أحمد»، وهي سهو؛ فالمراد: عبد الله بن حنبل بن إسحاق؛ لا عبد الله ابن الإمام. انظر: «**الطبقات**» (١/ ٣٨٣).

(٣) في (م): «يتكلم»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».

(٤) بعدها في (د) زيادة: «يتكلم»، وفي (ك): «متكلم»، وليست في (م) و«**الدرء**».

قال[١]: (وأخبرنا المَرُّوذِيُّ: سمعت أبا عبد الله، **وقيل له**: إنَّ عبد الوهَّاب قد تكلَّم؛ **وقال**: «من زعم أنَّ الله كلَّم موسى بلا صوتٍ فهو جهميٌّ عدوُّ الله وعدوُّ الإسلام»؛ فتبسَّم أبو عبد الله، **وقال**: «ما أحسنَ ما قال! عافاه الله»).

وعن عبد الله بن أحمد -أيضًا[٢]**-؛ قال**[٣]: (سألتُ أبي عن قوم يقولون: «لما كَلَّمَ الله موسى لم يتكلَّم بصوتٍ»؛ **فقال أبي**: بل تَكَلَّمَ تبارك وتعالى بصوتٍ، وهذه الأحاديث نرويها[٤] كما جاءت، وحديثُ ابن مسعودٍ: «إِذَا تَكَلَّم الله بالوَحيِ سُمعَ لَهُ صَوتٌ كَجَرِّ السِّلسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَان»[٥].

قال أبي: «والجهميَّة تنكره»، **قال أبي**: «وهؤلاء كفَّارٌ، يريدون أن يموِّهوا على النَّاس. من زعم أنَّ الله لم يتكلَّم؛ فهو كافرٌ»)[٦].

قلت: قد بَيَّن الإمام أحمدُ وغيره من السَّلف أنَّ الصَّوت الذي تَكَلَّمَ الله تعالى به ليس هو الصَّوت المسموع من العباد[٧]:

وسئل أحمدُ عن قوله ﷺ: «**لَيسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بِالقُرآنِ**»[٨]، **قال**:

---

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م). **والمراد**: الخلَّال.

(٢) كذا في الأصول (م، د، ك)، وكأنها تُوهم سبْق نقلٍ عن المصدر؛ وليس كذلك، وقد أورد هذا النقل في «**الدرء**» دونها، وهو الأقرب.

(٣) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «تُروَ بِها» كذا رسمًا وضبطًا، وفي (ك): «ترونها»، والمثبت من (د).

(٥) أخرجه الدارمي في «**الرد على الجهمية**» (٣٠٨)، وابن جرير (١٩/ ٢٧٦)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٢٨١-٢٨٦). وعلَّقه البخاري مجزومًا به (٩/ ٣٧٧). وروي مرفوعًا: أخرجه أبو داود (٤٧٣٨). ورجَّح الدارقطني وقفه.

(٦) «**السُّنَّة**» لعبد الله (٥١٨).

(٧) قوله: «من العباد» ليس في (د، ك)، وفي «**الدرء**»: «من العبد»، والمثبت من (م).

(٨) أخرجه البخاري (٧٥٢٣) من حديث أبي هريرة.

هو الرَّجُلُ يرفع صوته به؛ هذا معناه(١).

وقال في قوله ﷺ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ**»(٢): يُحسِّنه بصوته(٣).

وقال البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»(٤): (ويُذكر عن النَّبيِّ ﷺ: «**أنَّ الله يُنادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَن بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»(٥)، وليس هذا لغير الله).

قال البخاريُّ: (وفي هذا دليلٌ على أنَّ صوتَ الله لا يُشبه أصوات الخلق؛ لأنَّ صوت الله يُسمع من بُعْدٍ، كما يُسمع مِنْ قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصْعَقُون من صوته؛ فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾(٦)، فليس لصفة الله نِدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته في المخلوقين).

ثُمَّ روى بإسناده حديث عبد الله بن أُنَيْسٍ(٧): سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «**يَحْشُرُ الله العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن أَهلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ مَظْلَمَةً**(٨)».

---

(١) وتمامه كما في «**مسائل أحمد**» رواية ابن هانئ (٢٠٢١): (... هذا معناه، إذا رفع صوته فقد استغنى به). وانظر: «**مسائل أحمد**» رواية صالح (٢٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠٢٧)، وابن ماجه (١٣٤٢)، وأحمد (١٨٤٩٤) من حديث البراء بن عازب.

(٣) انظر: «**مسائل أحمد**» رواية صالح (٢٨٧).

(٤) «**خلق الأفعال**» (٤٧٧-٤٨٧).

(٥) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٤٨١)، وأحمد (١٦٠٤٢) من حديث عبد الله بن أُنيس.

(٦) البقرة: (٢٢).

(٧) بعدها في (ك) زيادة: «قال».

(٨) في (ك) و«**الدرء**» و«**خلق الأفعال**»: «بمظلمة»، والمثبت من (م، د).

وذكر الحديث الذي رواه أيضًا[١] في **صحيحه** في هذا المعنى في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ...﴾ الآية[٢]: عن أبي سعيدٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَقُولُ الله يَومَ القِيَامَةِ: يَا آدمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيكَ رَبَّنَا**[٣] **وَسَعْدَيكَ. فَيُنَادِي بِصَوتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَن تُخرج مِن ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارَ. قَالَ: يَا رَبِّ، مَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِن كُلِّ أَلِفٍ -أراه قال- تِسعُ مِئَةٍ وَتِسعَةٍ وَتِسعِينَ. فحينئذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَملَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ الله شَدِيدٌ**»[٤].

وذكر البخاريُّ حديث ابن مسعودٍ، الذي استشهد به أحمدُ[٥]، وذكر الحديث الذي رواه في **صحيحه** عن عكرمةَ قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: إنَّ نَبيَّ الله ﷺ قال: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَولِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ؛ فَإِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِم، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُم؟ قَالُوا: الحَقَّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ**»[٦].

وذكر البخاريُّ حديثَ ابن عبَّاسٍ المعروفَ من حديث الزُّهْرِيِّ، عن عليِّ بن الحسين، عن ابن عبَّاسٍ، عن نفرٍ من الأنصار. وقد رواه أحمدُ ومسلمٌ في **صحيحه**، وساقه البخاريُّ من طريق ابن إسحاقَ عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال لهم: «**مَا كُنتُم تَقُولُونَ**[٧] **فِي هَذَا النَّجمِ الذي يُرمَى**

---

(١) قوله: «وذكر الحديث الذي رواه أيضًا» في (م): «وذكر أيضًا الحديث الذي رواه»، والمثبت من (د، ك).
(٢) سبأ: (٢٣).
(٣) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».
(٤) أخرجه البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٢١٣).
(٥) انظر ما سبق: (ص٣١٦).
(٦) أخرجه البخاري (٤٧٨٣).
(٧) قوله: «ما كنتم تقولون» في (م): «ما يقولوا»، وفي (ك) و«**خلق الأفعال**»: «ما تقولون»، والمثبت من (د).

بِهِ[١]؟» قالوا: كنَّا يا رسول الله[٢] نقول حين رأيناها يُرمى بها: مات مَلِكٌ، وُلِدَ مولودٌ. فقال رسول الله ﷺ: **«لَيسَ ذَلِك كَذلِك، وَلَكِن إِذَا قَضَى الله فِي خَلقِهِ أَمرًا يَسمَعُهُ أَهلُ[٣] العَرشِ، فيُسَبِّحُونَ فيُسَبِّحُ مَنْ تحتَهُم بِتَسبِيحِهِم، فيُسَبِّحُ مَنْ تَحتَ ذَلِك، فَلَم يَزَلِ التَّسبِيحُ يَهبِطُ حَتَّى يَنتَهِيَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، حَتَّى يَقُولَ بَعضُهُم لِبَعضٍ: لِمَ سَبَّحْتُم؟ فَيَقُولُونَ: سَبَّحَ مَنْ فوقَنَا فَسَبَّحنَا بِتَسبِيحِهِم. فَيَقُولُون: أَلَا تَسأَلُون مَنْ فوقَكُم: مِمَّ سَبَّحتُم؟ فَيَسْأَلُونَهُم، فَيَقُولُونَ: قَضَى الله فِي خَلقِهِ كَذَا وَكَذَا. الأَمر الذي كَانَ يَهبِطُ بِهِ الخَبَرُ مِن سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ حَتَّى يَنتَهِيَ إِلَى سَمَاءِ[٤] الدُّنيَا، فَيَتَحَدَّثُونَ بِهِ، فَتَسترِقُهُ الشَّيَاطِينُ بِالسَّمعِ عَلَى تَوَهُّمٍ مِنهُم وَاختِلَافٍ، ثُمَّ يَأْتُونَ بِهِ إِلَى الكُهَّانِ مِن أَهلِ الأَرضِ، فَيُحَدِّثُونَهُم، فَيُخطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَتُحَدِّثُ بِهِ الكُهَّان»**[٥].

قال البخاريُّ[٦]: (ولقد بيَّن نُعَيْم بن حَمَّادٍ أنَّ كلام الرَّبِّ ليس بِخَلْق، وأنَّ العرب لا تعرف الحيَّ من الميِّت إلا بالفعل، فمن كان له فعلٌ؛ فهو حيٌّ، ومن لم يكن له فعلٌ؛ فهو ميِّتٌ[٧]، وأنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ. فضُيِّق عليه حتَّى مضى لسبيله، وتوجَّع أهل العلم لما نَزلَ به).

قال البخاريُّ: (وفي اتِّفاق المسلمين دليلٌ على أنَّ نُعَيْمًا ومَن نحا نحوَه ليس بمارقٍ ولا مبتدعٍ).

---

(١) قوله: «هذا النجم الذي يرمى به» لم يحرر في (د)، وفي (ك): «هذا النجوم التي نرمى بها»، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».

(٢) قوله: «يا رسول الله» ليس في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».

(٣) ليست في (د)، وفي (ك): «حملة»، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».

(٤) في (د، ك): «السماء»، والمثبت من (م).

(٥) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٤٨٧)، ومسلم (٢٢٩٥)، وأحمد (١٨٨٣).

(٦) في «**خلق الأفعال**» (٣٨٠).

(٧) انظر ما سيأتي (ص٣٣١، ٤٤٢).

قال أبو عبد الله ابن حامدٍ في كتابه في «**أصول الدِّين**»[١]: (ومما يجب الإيمان به: التصديق بأن الله مُتَكَلِّم، وأنَّ كلامه قديمٌ، وأنَّه لم يزل مُتَكَلِّمًا في كلِّ أوقاته موصوفًا بذلك، وكلامه قديمٌ غيرُ محدَثٍ، كالعلم والقدرة).

قال: (وقد يجيءُ على المذهب أن يكون الكلام صفة متكلِّم، لم يزل موصوفًا بذلك، ومتكلِّمًا إذا شاء وكُلَّما[٢] شاء، **ولا نقول**: إنَّه ساكتٌ في حالٍ، ومتكلِّمٌ في حالٍ، من حيث حدوث الكلام).

قال: (ولا خلاف عن أبي عبد الله -يعني: أحمد بن حنبلٍ- أنَّ الله لم يزل مُتَكَلِّمًا قبل أن يَخْلُق الخَلْقَ، وقبل كلِّ الكائنات، وأنَّ الله كان فيما لم يزل مُتَكَلِّمًا كيف شاء وكما شاء؛ إذا شاء أنزل كلامَه، وإذا شاء[٣] لم ينزله).

فقد ذكر ابن حامدٍ أنَّه لا خلاف في مذهب أحمدَ أنَّه سبحانه لم يزل متكلِّمًا كيف شاء، وكما[٤] شاء، **ثُمَّ ذكر قولين**:

❑ هل هو مُتَكَلِّم دائمًا بمشيئته؟

---

(١) أشار له في مواضع ونقل عنه -انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٦١)، «**المسودة**» (ص٢٤٥، ٥٠٧)، «**الصفدية**» (ص٣٧٠)، «**النبوات**» (١/ ٥٧٨)، «**الفتاوى**» (٨/ ٢٩٦) (١٢/ ٣٧٠)، «**الإيمان**» (ص٢٨٩)، «**المنهاج**» (١/ ٤٨٧)-. وأورد النَّص الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٧٥-٧٦)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٦٢).

تنبيه: من هنا تبدأ النقول المشتركة بين «**الأصبهانيَّة**» و«**الدَّرء**» و«**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» التي سبق الإشارة إليها في مقدمة التحقيق (ص٣٧)، وتنتهي في (ص٣٣٥). وقد قابلت النُّصوص المنقولة هنا مع «**الفتاوى**» -واعتمدت على نسخة بخط الشَّيخ- و«**الدرء**».

(٢) في (ك): «وبما»، وفي «**الدرء**»: «كما»، والمثبت من (م، د) و«**الفتاوى**» و«**الدرء**» -بعض النسخ-.

(٣) قوله: «وإذا شاء» في (م): «وإذا لم يشأ»، والمثبت من (د، ك) و«**الفتاوى**» و«**الدرء**».

(٤) في (د): «وإذا»، والمثبت من (م، ك).

□ أو أنَّه لم يزل موصوفًا بذلك، مُتَكَلِّمًا إذا شاء وساكتًا إذا شاء؟ لا بمعنى أنَّه يتكلَّم بعد أن لم يزل ساكتًا؛ فيكون كلامه حادثًا، كما يقوله[١] الكَرَّاميَّة؛ فإنَّ قول الكَرَّاميَّة في «**الكلام**» لم يقل به أحدٌ من أصحاب أحمدَ.

وكذلك ذكرَ القولين أبو بكرٍ عبدُ العزيز في أوَّل كتابه الكبير المسمَّى بـ«**المقنع**»، وقد ذكر ذلك عنه القاضي أبو يَعْلَى في كتاب «**إيضاح البيان في مسألة القرآن**»[٢]: (**قال أبو بكرٍ لمَّا سألوه**: إنَّكم إذا قلتم: «لم يزل مُتَكَلِّمًا» كان ذلك عَبَثًا! **فقال**: **لأصحابنا قولان**:

۞ **أحدهما**: أنَّه لم يزل متكلِّمًا -كالعلم-؛ لأنَّ ضدَّ الكلام الخَرَس، كما أنَّ ضدَّ العلم الجهل.

۞ **قال**: ومن أصحابنا من **قال**: قد أثبت لنفسه أنَّه خالقٌ، ولم يجز أن يكون خالقًا في كلِّ حالٍ، **بل قلنا**: إنَّه خالقٌ في وقت إرادتِه أن يَخْلُق، وإن لم يكن خالقًا في كلِّ حالٍ، ولم يبطل أن يكون خالقًا، كذلك وإن لم يكن متكلِّمًا في كلِّ حالٍ؛ لم يبطل أن يكون متكلِّمًا، بل هو مُتَكَلِّم خالقٌ، وإن لم يكن خالقًا في كلِّ حالٍ، ولا مُتَكَلِّمًا في كلِّ حالٍ).

قال القاضي أبو يَعْلَى في هذا الكتاب: (**نقول**: إنَّه لم يزل مُتَكَلِّمًا، وليس بمُكَلِّم[٣] ولا مخاطِبٍ، ولا آمرٍ ولا ناهٍ. نَصَّ عليه أحمد في رواية حنبلٍ؛ **فقال**: «لم يزل الله متكلِّمًا عالمًا غفورًا»).

قال: (وقال في رواية عبد الله: «لم يزل الله مُتَكَلِّمًا إذا شاء»، وقال

---

(١) في (م): «يقول»، والمثبت من (د، ك).

(٢) نقل النَّص الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٧٤-٧٥)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٥٨).

(٣) في (د، ك): «بمتكلم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

حنبل في موضعٍ آخر: سمعتُ أبا عبد الله **يقول**: «لم يزل الله مُتَكَلِّمًا، والقرآنُ كلام الله غيرُ مخلوقٍ»).

قلت: أحمدُ أخبر بدوام كلامه سبحانه، ولم يُخبر بدوام تكلُّمه بالقرآن، **بل قال**: «والقرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ».

قال القاضي: (وقال[١] أحمدُ في الجزء الذي **ردَّ فيه على الجهميَّة والزَّنادقة**[٢]: «وكذلك الله يتكلَّم كيف شاءَ، من غير أن نقول: جوفٌ ولا فمٌ ولا شفتانِ».

وقال بعد ذلك: «**بل نقول**: إنَّ الله لم يزل متكلِّمًا إذا شاء. **ولا نقول**: إنَّه كان ولا يَتَكَلَّم حتى خَلَق [كلامًا][٣]»).

وقال أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ -الملقَّبُ بـ«**شيخ الإسلام**»- في «**مناقب الإمام أحمد**» لما ذكر كلامه في مسألة «القرآن» و«ترتيب حدوث البدع»؛ **قال**[٤]: (وجاءت طائفةٌ **فقالت**: لا يتكلَّم بعد ما تكلَّم، فيكون كلامه حادثًا).

قال: (وهذه أُغْلُوطَةٌ[٥] أخرى تُقْذِي في الدِّين غيرَ عين واحدةٍ؛ فانتبه لها أبو بكر ابن خُزَيْمَةَ، وكانت نيسابورُ دارَ الآثار، تُمَدُّ إليها الرِّقاب[٦]،

---

(١) في (د، ك): «قال»، والمثبت من (م) و«**الدرء**».

(٢) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٦٩، ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) من «**الرد**».

(٤) نقله الشيخ في «**الدرء**» (٢/ ٧٦-٧٨)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٧٧-١٧٨).

(٥) كذا في الأصول (م، د، ك)، وفي «**الفتاوى**» و«**الدرء**»: «سَحَّارة»، **والسَّحَّارة**: شيء يلعب به الصبيان، إذا مد من جانب خرج على لون، وإذا مد من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف للأول. انظر: «**تاج العروس**» (١١/ ٥١٨).

(٦) في (م) رسمت: «الرايات»، وفي (د، ك): «الديات»، وفوقها في (ك) ما يشبه الضبة، وفي «**الدرء**»: «الدانات»، والمثبت من «**الفتاوى**».

وتُشَدُّ إليها الرَّكائب، ويُجلب منها العلمُ؛ فابنُ خزيمة في بيتٍ، ومحمَّد بن إسحاق -يعني السَّرَّاجَ- في بيتٍ، وأبو حامد ابن الشَّرْقِي في بيتٍ).

قال: (فطار لتلك الفتنة ذلك **الإمامُ أبو بكرٍ**، فلم يزل يصيح[١] بتشويهها، ويصنِّف في ردِّها، كأنَّه منذرُ جيشٍ، حتَّى دُوِّن في الدَّفاتر، وتَمكَّن في السَّرائر، ولُقِّن[٢] في الكتاتيب، ونُقِش في المحاريب: أنَّ الله متكلِّمٌ، إن شاء تكلَّم، وإن شاء سكت).

قال: (فجزى [الله][٣] ذلك[٤] الإمام وأولئك النَّفر الغُرَّ عن نصر دينه وتوقير نبيِّه خيرًا).

قلت: لفظ «**السُّكوت**» يُراد به[٥]:

۞ **السُّكوتُ عن شيءٍ خاصٍّ**، وهذا ممَّا جاءت به الآثار؛ كقول النَّبيِّ ﷺ: «**إنَّ الله فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تعتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَن أَشيَاءَ رَحمَةً لَكُم مِن[٦] غيرِ نِسيَانٍ فَلَا تَسأَلُوا عَنهَا**»[٧]، والحديث المعروف عن سلمان مرفوعًا وموقوفًا: «**الحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ الله فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ الله فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنهُ**»[٨].

---

(١) في (م): «يصرح»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٢) غير بيِّنة في (د)، وفي (ك): «وبمر»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٣) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٤) كذا في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**»، وفي «**الفتاوى**»: «ذاك».

(٥) انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ١٧٨).

(٦) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٧) أخرجه الطبراني (٢٢/ ٢٦٣)، والدارقطني في «**السنن**» (٤٣٩٦)، والحاكم (٧٣١١)، والبيهقي (١٩٧٥٨) من حديث أبي ثعلبة الخشني. واختلف في رفعه ووقفه، ورجَّح الدارقطني الرفع، إلا أنه منقطع. انظر: «**العلل**» للدارقطني (١١٧٠)، «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ١٥٠).

(٨) أخرجه الترمذي (١٨٣٥)، وابن ماجه (١٧٢٦) مرفوعًا. وقال الترمذي: (غريب). وأخرجه عبد الرزاق (٩٠٤٤) موقوفًا. وأخرجه البيهقي (١٩٧٥٤) على الشك. =

والعلماءُ يقولون:

❑ **مفهومُ الموافقة:** أن يكون الحكمُ في المسكوت عنه أَوْلَى منه في المنطوق به.

❑ **ومفهوم المخالفة:** أن يكون الحكم في المسكوت [عنه][(١)] مخالفًا للحكم في المنطوق به.

۞ **وأمَّا السُّكوت مطلقًا**[(٢)]؛ فهذا هو الذي ذكروا فيه القولين. والقاضي أبو يَعْلَى وموافقوه على أصل ابن كُلَّابٍ يتأوَّلون كلامَ أحمدَ والآثارَ في ذلك بأنَّه سكوتٌ عن الإسماع، لا عن التَّكلُّم[(٣)]. وكذلك تَأَوَّل ابنُ عقيلٍ كلامَ أبي إسماعيلَ الأنصاريِّ.

وليس مرادهم ذلك، كما هو بَيِّنٌ لمن تدبَّر كلامَهم، مع أنَّ الإسماع على أصل النُّفاة إنَّما هو خَلْقُ إدراكٍ في السَّامع[(٤)]، ليس شيئًا يقوم بالمتكلِّم؛ فكيف يوصف بـ«**السُّكوت**» لكونه لم يخلق إدراكًا لغيره؟

فأصلُ ابن كُلَّابٍ الذي وافقه عليه القاضي وابنُ عقيل وابنُ الزَّاغُوني وغيرُهم أنَّه منزَّهٌ عن «**السُّكوت**» مطلقًا؛ فلا يجوز عندهم أن يسكت عن شيءٍ من الأشياء؛ إذ كلامه صفةٌ قديمةٌ لازمةٌ لذاته، لا تتعلَّق عندهم بمشيئته -كالحياة-، **حتَّى يقال:** «إن شاء تَكَلَّم بكذا، وإن شاء سكت عنه».

ولا يجوز عندهم أن **يقال:** «إنَّ الله سكت عن شيءٍ» -كما جاءت به الآثار-؛ بل يَتَأَوَّلونه على عدم خلق الإدراك.

= ورجَّح ابن معين وأحمد والبخاري والترمذي وقفه. انظر: «**الجامع**» للترمذي (١٨٣٥)، «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ١٥١).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ك): «المنطوق به»، والمثبت من (م، د).

(٣) في (د، ك): «التكليم»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «المسامع»، والمثبت من (د، ك).

[وهو][(١)] مُنَزَّهٌ عن «**الخَرَس**» باتِّفاق الأُمَّة.

وهذا[(٢)] ممَّا احتجُّوا به على قِدَم الكلام، **قالوا**[(٣)]: «لو لم يكن مُتَكَلِّمًا؛ للزم اتِّصافُه بضدِّه -كالسُّكوت والخَرَس-»، وذلك ممتنعٌ عندهم[(٤)]؛ **سواءٌ قيل**: هو سكوتٌ مطلقٌ أو سكوتٌ عن شيءٍ مُعَيَّنٍ.

وقال أبو الحسن محمَّدُ بن عبد الملك الكَرَجِيُّ الشَّافعيُّ في كتابه الذي سمَّاه: «**الفصول في الأصول عن الأئمَّة الفحول**»[(٥)]، وذكر اثني[(٦)] عشر إمامًا: الشَّافعيُّ، ومالكٌ، وسفيان الثَّوري، وأحمد بن حنبلٍ، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعيُّ، واللَّيث بن سعدٍ، وإسحاق بن راهويه، والبخاريُّ، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتِمٍ.

قال فيه: (سمعتُ الإمام أبا منصورٍ محمَّد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكرٍ عبد الله[(٧)] بن أحمد يقول: سمعتُ الشَّيخ أبا حامدٍ الإسْفَرايينيَّ **يقول**: مذهبي ومذهبُ الشَّافعيِّ وفقهاءِ الأمصار: أنَّ القرآن كلام الله غيرُ مخلوقٍ، ومن قال: «مخلوق»؛ فهو كافرٌ. والقرآن حَمَلَه جبريلُ مسموعًا من الله تعالى، والنَّبيُّ ﷺ سمعه من جبريلَ، والصَّحابة سمعوه من النَّبيِّ ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما[(٨)] بين الدَّفَّتَيْن، وما في صدورنا؛ مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ومنقوشًا؛ كلُّ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصول (م، د، ك): «هذا» بلا واو، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (د، ك): «وقالوا»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٦٢).

(٥) أشار له الشيخ في مواضع، ونقل عنه النصَّ الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٩٥-٩٨)، «**التسعينية**» (٣/ ٨٧٩-٨٨٢).

(٦) في (م، ك) و«**التسعينية**»: «اثنا»، والمثبت من (د) و«**الدرء**».

(٧) في (د، ك): «عبيد الله»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**التسعينية**».

(٨) في الأصول (م، د، ك): «فما»، والمثبت من «**الدرء**» و«**التسعينية**».

حرفٍ منه -كالباء والتَّاء- كلُّه كلامُ الله غير مخلوقٍ، ومن قال: «مخلوق»؛ فهو كافرٌ، عليه لعائِنُ الله والملائكة والنَّاس أجمعين).

قال أبو الحسن: (وكان الشَّيخ أبو حامدٍ شديدَ الإنكار على الباقلانيِّ وأصحابِ الكلام).

قال: (ولم يزل الأئمَّةُ الشَّافعيَّة يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا[1] إلى الأشعريِّ، ويتبرَّؤون ممَّا بَنَى مذهبَه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم من الحَوم حواليه، على ما سمعتُ عدَّةً من المشايخ والأئمَّة -منهم الحافظ المُؤْتَمن بن أحمد السَّاجيُّ- **يقولون**: سمعنا جماعةً من المشايخ الثِّقات **قالوا**:

كان الشَّيخ أبو حامدٍ أحمدُ بن [أبي][2] طاهرٍ الإسفرايينيُّ إمامُ الأئمَّة -الذي قد طبَّق الأرض علمًا وأصحابًا- إذا سعى إلى الجمعة من قَطِيْعَة الكَرْخ إلى جامع المنصور؛ يدخل الرِّباط المعروف بـ«**الزَّوْزَنِيِّ**»[3] المحاذي للجامع، ويُقْبِل على مَن حَضَرَ، **ويقول**: «اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ، كما قاله أحمد بن حنبلٍ، لا كما يقول الباقلانيُّ».

ويتكرَّر ذلك منه جُمعاتٍ، فقيل له في ذلك، **فقال**: «حتَّى ينتشر في النَّاس وفي أهل الصَّلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد: أنِّي بريءٌ ممَّا

(١) في (د، ك) و«**الدرء**» -نسخ-: «ينتسبوا»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» -نسخ- و«**التسعينية**».

(٢) من «**الدرء**» و«**التسعينية**».

(٣) رسمت في الأصول (م، د، ك): «بالروري»، وصواب قراءتها ما أثبت. وفي «**التسعينية**»: «بالروزي»، وفي «**الدرء**»: «بالزوزي». وانظر في التعريف بـ«رباط الزوزني»: «**اللباب**» لابن الأثير (١/ ٣٦٩)، «**مجمع الآداب**» لابن الفوطي (١/ ١١٣)، «**البداية والنهاية**» (١٥/ ٤٠٧).

هم عليه -يعني الأشعريَّةَ- وبريءٌ من مذهب أبي بكرٍ الباقلانيِّ؛ فإنَّ جماعةً من المُتَفَقِّهة الغُرَباء يدخلون على الباقلانيِّ خُفْيَةً، ويقرؤون عليه، فَيُفْتَنُون[1] بمذهبه، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالةَ، فيظنُّ ظانٌّ أنَّهم منِّي تعلَّمُوه وأنا قلتُه، وأنا بريءٌ من مذهب الباقلانيِّ وعقيدتِه»).

قال: (وسمعت الفقيهَ الإمام أبا منصورٍ سعدَ ابن العِجْلِيِّ: سمعتُ عدَّةً من المشايخ والأئمَّة ببغداد -أظنُّ أبا إسحاقَ الشِّيْرَازيَّ أحدَهم- **قالوا:** كان أبو بكرٍ الباقلانيُّ يخرج إلى الحَمَّام مُبَرقَعًا؛ خوفًا من الشَّيخ أبي حامدٍ الإسفرايينيِّ).

والكلامُ على ما وقع من إنكار أبي حامدٍ وغيرِه من أئمَّة الإسلام على القاضي أبي بكرٍ -مع جلالة قدره وكثرة ردِّه على أهل الإلحاد والبدع، بسبب هذا الأصل الذي بَنَى عليه مذهبَه- طويلٌ، ولبسطِه موضعٌ آخرُ؛ **وإنَّما المقصود هنا:** التَّنبيهُ على بعض مَن أثبت هذا الأصل ولم يوافق النُّفاة.

والحارث المحاسبيُّ قد ذكر القولين عن أهل السُّنَّة المثبتين الصِّفات والقَدَر؛ فقال في كتاب «**فهم القرآن**»[2]؛ لما تكلَّم على ما لا يدخل فيه النَّسخ، وما يدخل فيه النَّسخ، وما يُظنُّ أنَّه متعارِضٌ من الآيات؛ وذكر عن أهل السُّنَّة في الإرادة والسَّمع والبصر قولينِ، في مثل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «فيعتنون»، والمثبت من «**الدرء**» و«**التسعينية**».
(٢) نقله عنه أيضًا في «**الدرء**» (٢/ ٤٥-٤٧)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٨١-١٨٣)، و«**الحموية**» (ص٣٨٥) -بعض النص-.
(٣) الفتح: (٢٧).

قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[(٢)]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(٤)] ونحو ذلك.

فقال: (ذهب قومٌ من أهل السُّنَّة إلى[(٥)] أنَّ الله استماعًا حادثًا في ذاته)[(٦)]، وذكر أنَّ هؤلاء وبعضَ أهل البدع تأوَّلوا ذلك في الإرادة على الحوادث[(٧)].

قال: (فأمَّا مَن ادَّعى السُّنَّة؛ فأراد إثباتَ القدر؛ **فقال**: إرادة الله تَحْدُث من تقدير سابقٍ للإرادة.

وأمَّا بعضُ أهل البدع؛ فزعموا أنَّ **الإرادة** إنَّما هي خَلْقُ حادثٍ، وليست مخلوقةً؛ ولكن بها كوَّن الله المخلوقين).

قال[(٨)] (وزعموا أنَّ **الخَلْق** غيرُ **المخلوق**، وأنَّ **الخَلْق** هو **الإرادة**، وأنَّها ليست بصفة الله من نفسه)[(٩)].

قال: (وكذلك قال بعضهم: إنَّ رؤيته تَحْدُث)[(١٠)].

وقال محمد ابن الهيصم في كتاب «**جُمَل الكلام**»[(١١)] له، لمَّا ذكر جمل الكلام [في القرآن][(١٢)] **وأنَّه مبنيٌّ على خمسةٍ**[(١٣)] **فصولٍ**:

---

(١) الإسراء: (١٦).
(٢) يس: (٨٢).
(٣) الشعراء: (١٥).
(٤) التوبة: (١٠٥).
(٥) ليست في (م) و«**الفتاوى**» و«**الحموية**»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».
(٦) «**فهم القرآن**» (ص٣٤٥).
(٧) انظر: «**فهم القرآن**» (ص٣٤١).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**». والكلام متصل بما قبله في المصدر.
(٩) «**فهم القرآن**» (ص٣٤٢).
(١٠) انظر: «**فهم القرآن**» (ص٣٤٥).
(١١) ونقله عنه أيضًا في «**الدرء**» (٢/ ٤٧-٤٩)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٨٣-١٨٤).
(١٢) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».
(١٣) كذا في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**»، ولم يذكر سوى أربعة.

أحدُها: أنَّ القرآن كلامُ الله، وقد حُكي عن جَهْم بن صَفْوان أنَّ القرآن ليس كلامَ الله على الحقيقة، وإنَّما هو كلامٌ خلقَه الله فنُسب إليه، **كما قيل**: سماءُ الله، وأرضُ الله، **وكما**[1] **قيل**: بيتُ الله، وشهرُ الله.

وأمَّا المعتزلة؛ فإنَّهم أطلقوا القول بأنَّه كلام الله على الحقيقة، ثُمَّ وافقوا جَهْمًا في المعنى؛ **حيث قالوا**: كلامُ الله، خَلَقَهُ بائنًا عنه.

وقال عامَّة المسلمين: إنَّ القرآن كلامُ الله على الحقيقة، وأنَّه تَكَلَّم به.

والفصل الثَّاني: أنَّ القرآن غيرُ قديم؛ فإنَّ الكُلَّابيَّةَ وأصحابَ الأشعريِّ زعموا أنَّ الله لم يزل متكلِّمًا[2] بالقرآن.

وقال أهلُ الجماعة: بل إنَّما تَكَلَّم بالقرآن حيث خاطب به جبريلَ؛ وكذلك سائر الكتب.

والفصل الثَّالث: أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ؛ فإنَّ الجهميَّة والنَّجَّاريَّة والمعتزلة زعموا أنَّه مخلوقٌ.

وقال أهلُ الجماعة: إنَّه ليس بمخلوقٍ.

والفصل الرَّابع: أنَّه غيرُ بائنٍ منه؛ فإنَّ الجهميَّة وأتباعَهم من المعتزلة **قالوا**: «إنَّ القرآن بائنٌ من الله، وكذلك سائر كلامه»، **وزعموا** أنَّ الله خلق كلامًا في الشَّجرة فسمعه موسى، وخلق كلامًا في الهواءِ فسمعه جبريلُ، ولا يصحُّ عندهم أن يوجد[3] من الله كلامٌ يقوم به في الحقيقة.

وقال أهل الجماعة: بل القرآن غيرُ بائنٍ من الله، وإنَّما هو موجودٌ منه، وقائمٌ به.

---

(١) في الأصول (م، د، ك) بلا واو: «كما»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٢) في (م): «متكلم»، وفي «**الدرء**» و«**الفتاوى**»: «يتكلم»، والمثبت من (د، ك).

(٣) قوله: «أن يوجد» في (م): «أن وجد»، وفي (د، ك): «أنه وجد»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

وذكر محمَّد ابن الهيصم في مسألة «**الإرادة**» و«**الخلق والمخلوق**» وغير ذلك ما يوافق [ما ذكره هنا من إثبات الصِّفات الفعليَّة القائمة بالله][(١)] التي ليست أعيانُها قديمةً ولا مخلوقةً، وهو يحكي ذلك عن أهل الجماعة.

وقال الإمام عثمانُ بن سعيدٍ الدَّارِميُّ في كتابه المعروف بـ «**نقض عثمان بن سعيد، على المريْسيِّ الجهميِّ العنيدْ، فيما افترى على الله في التَّوحيدْ**»[(٢)]؛ **قال**:

(وادَّعى المعارِضُ أنَّ قول النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّ الله يَنزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا حِينَ يَمضِي مِنَ اللَّيلِ الثُّلُثُ، فَيَقُولُ: هَل مِن مُستَغفِرٍ؟ هَل مِن تَائِبٍ؟ هَل مِن دَاعٍ؟**»[(٣)]).

قال: (فادَّعى أنَّ الله لا يَنْزِل بنفسه، إنَّما يَنْزِل أمرُه ورحمتُه، وهو على العرش وبكلِّ[(٤)] مكانٍ من غير زوالٍ؛ لأنَّه الحيُّ القيُّوم، والقيُّوم بزعمه مَن لا يزول).

قال: (**فيقال لهذا المعارِض**: وهذا أيضًا من حجج النِّساء والصِّبيان، ومَن ليس عنده بيانٌ، ولا لمذهبه برهانٌ؛ لأنَّ أمْرَ الله ورحمتَه ينزل في كلِّ ساعةٍ ووقتٍ وأوانٍ، فما بال النَّبيِّ ﷺ يَحُدُّ لنزوله اللَّيلَ دون النَّهارِ، ويُوَقِّت من اللَّيل شطره أو الأسحار؟

أفأمره ورحمته يدعوانِ العبادَ إلى الاستغفار؟ أو يَقْدِر «**الأمر**» و«**الرَّحمة**» أن يتكلَّما دونه؛ **فيقولا**: هل من داعٍ فأجيب له؟ هل من مستغفرٍ فأغفر له؟ هل من سائلٍ فأعطيه؟

---

(١) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».
(٢) «**النقض**» (ص١١٤-١٢٢).
(٣) سبق تخريجه (ص٣١٠).
(٤) في (د، ك): «وكل»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

فإن قرَّرت مذهبك؛ لزمك أن تَدَّعِي أنَّ «**الرَّحمة**» و«**الأمر**» هما اللَّذان يدعوانِ إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله، وهذا محالٌ عند السُّفَهاء، فكيف عند الفقهاء؟ قد علمتم ذاك، ولكن تُكابرون.

وما بال أمره ورحمته ينزلان من عنده شطر اللَّيل، ثُمَّ يمكثان إلى طلوع الفجر، ثُمَّ يُرفعانِ؟ لأنَّ رِفَاعة يَرويه؛ يقول في حديثه: «**حتى يَنْفَجِرَ الفَجْرُ**»[١] فقد[٢] علمتم -إن شاء الله- أنَّ هذا التَّأويل أبطلُ باطلٍ، ولا يقبله إلَّا كلُّ جاهلٍ.

وأمَّا دعواك أنَّ تفسيرَ «**القيُّوم**» أنَّه[٣] «الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرَّك»= فلا يُقبل منك هذا التَّفسير إلا بأثرٍ[٤] صحيحٍ مأثورٍ عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن بعض أصحابه أو التَّابعين؛ لأنَّ **الحيَّ القيُّوم** يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأنَّ أمارة ما بين الحيِّ والميِّت التَّحرُّكُ؛ كلُّ حيٍّ متحرِّكٌ لا محالةَ[٥]، وكلُّ ميِّتٍ غيرُ متحرِّكٍ لا محالةَ[٦].

ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبيِّ الرَّحمة ورسول ربِّ العزَّة؟! إذ[٧] فَسَّر نزولَه مشروحًا منصوصًا، ووقَّت لنزوله[٨] وقتًا مخصوصًا، لم يَدَعْ لك ولا لأصحابك فيه لبسًا ولا عويصًا).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٦٧)، وأحمد (١٦٢١٥).

(٢) في (د، ك): «وقد»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «قد»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د، ك) و«**الدرء**» و«**النقض**»، والمثبت من (م).

(٤) في الأصول (م، د، ك): «بأمر»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٥) قوله: «كل حي متحرك لا محالة» في الأصول (م، د، ك): «لأن كل متحرك لا محالة حي»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٦) انظر ما سبق (ص٣١٩، ٤٤٢).

(٧) في الأصول (م، د، ك): «إذا»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٨) في (د، ك): «له»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

قال: (ثُمَّ أجمل المعارِضُ جميعَ ما ينكر(١) الجهميَّة من صفات الله تعالى وذاته(٢) المسمَّاة في كتابه وآثار رسوله ﷺ، فعدَّ منها بضعًا وثلاثين(٣) صفةً نَسقًا واحدًا، يَتَكَلَّمُ عليها ويفسِّرها بما حكى المريسيُّ وفَسَّرها، وتَأَوَّلها حَرْفًا حَرْفًا، خلاف ما عنى الله ورسوله، وخلاف ما تَأَوَّلها الفقهاء والصَّالحون، لا يَعتمد في أكثرها إلَّا على المريسيِّ.

فبدأ منها بالوجهِ، ثُمَّ بالسَّمع، والبصر، والغضب، والرِّضا، والحبِّ، والبغض، والفرح، والكره، والضَّحك، والعَجَب، والسُّخط، والإرادة، والمشيئة، والأصابع، والكَفِّ، والقدمينِ.

وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(٤)، و﴿أَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(٥)، و﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾(٦)، و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٧)، و﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾(٨)، و﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾(٩)، و﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾(١٠)، وقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(١١)، و﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(١٢)، و﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾(١٣)، [﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾(١٤)، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى

---

(١) في (د، ك): «أنكره»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».
(٢) في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**» -نسخ- و«**النقض**»: «وذواته»، والمثبت من «**الدرء**» -نسخ-.
(٣) قوله: «بضعًا وثلاثين» في الأصول (م، د، ك): «بضعة وعشرين»، والتصويب من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٤) القصص: (٨٨).
(٥) البقرة: (١١٥).
(٦) الشورى: (١١).
(٧) ص: (٧٥).
(٨) المائدة: (٦٤).
(٩) الفتح: (١٠).
(١٠) الزمر: (٦٧).
(١١) الطور: (٤٨).
(١٢) البقرة: (٢١٠).
(١٣) الفجر: (٢٢).
(١٤) الحاقة: (١٧).

ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾(١)](٢)، و﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾(٣)، وقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾(٤)، و﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٥)، و﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾(٦)، و﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾(٧)، و﴿ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾(٨).

قال: (عمد المعارض إلى هذه الصِّفات [والآيات](٩) فنَسَقها، ونَظَم بعضَها إلى بعض، كما نظمها شيئًا بعد شيءٍ، ثُمَّ فرَّقها(١٠) أبوابًا في كتابه، وتَلَطَّفَ بردِّها بالتَّأويل كتلَطُّف الجهميَّة، معتمدًا فيها على تفسير الزَّائغ الجهميِّ بشرِ بن غياث المريسيِّ، مستترًا(١١) عند الجُهَّال بالتَّشنيع بها على قومٍ يؤمنون بها(١٢)، ويصدِّقون الله ورسوله فيها، بغير تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فزعم أنَّ هؤلاء المؤمنين بها يكيِّفونها ويشبِّهونها بذوات أنفسهم، وأنَّ العلماء بزعمه **قالوا**: ليس في شيءٍ منها اجتهادُ رأيٍ، ليُدْرَكَ كيفيَّة ذلك، أو يشبَّه شيءٌ منها بشيءٍ ممَّا هو في الخلق موجودٌ.

قال(١٣): وهذا خطأ؛ لما(١٤) أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ، فكذلك ليس ككيفيَّته شيءٌ.

---

(١) طه: (٥).
(٢) من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٣) غافر: (٧).
(٤) آل عمران: (٢٨).
(٥) آل عمران: (٧٧).
(٦) الأنعام: (٥٤).
(٧) المائدة: (١١٦).
(٨) البقرة: (٢٢٢).
(٩) من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٠) في (د، ك): «قررها»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».
(١١) في (م): «سترا» ولعلها محرفة عن المثبت، وفي (د): «ومدلس»، وفي (ك) بياض بمقدار كلمة، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٢) قوله: «قوم يؤمنون بها»، وفي (م): «قوم لا يؤمنون بالله»، وفي (د، ك): «قوم يؤمنون بالله»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٣) **أي**: المعارض.
(١٤) في (د، ك): «كما»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

قال أبو سعيدٍ عثمانُ بن سعيدٍ: فقلنا لهذا المعارض المُدَلِّس بالتَّشنيع:

أمَّا قولك: «إنَّ كيفيَّة[١] هذه الصِّفات وتشبيهها بما هو في الخلق خطأٌ»؛ **فإنَّا لا نقول:** إنَّه خطأ كما قلتَ، بل هو عندنا كفرٌ، ونحن لتكييفها وتشبيهها[٢] بما هو في الخلق موجودٌ أشدُّ أَنَفًا[٣] منكم؛ غيرَ أَنَّا كما لا نُشَبِّهها ولا نُكَيِّفُها؛ لا نكْفُر بها ولا نكذِّبها، ولا نبطلها بتأويل الضُّلَّال، كما أبطلها إمامك المريسيُّ).

قال: (وأمَّا ما ذكرت من اجتهاد الرَّأي في تكييف صفات الله[٤]؛ فإنَّا لا نجيز اجتهاد الرَّأي في كثيرٍ من الفرائض والأحكام، التي نراها بأعيننا، ونسمعها بآذاننا؛ فكيف في صفات الله تعالى التي لم ترها العيون، وقصرت عنها الظُّنون؟

غير أَنَّا لا نقول فيها كما قال المريسيُّ: إنَّ هذه الصِّفات كلَّها شيءٌ[٥] واحدٌ، وليس السَّمع منه غير البصر، ولا الوجه منه غير اليد، ولا اليد منه غير النفس، وأنَّ الرَّحمٰن ليس يَعْرِفُ -بزعمكم- لنفسه سمعًا من بصرٍ، ولا بصرًا من سمعٍ، ولا وجهًا من يدينِ، ولا يدينِ من وجهٍ، وهو كلُّه -بزعمكم- سمعٌ وبصرٌ ووجهٌ، وأعلى وأسفل، ويدٌ ونفسٌ، وعلمٌ ومشيئةٌ وإرادةٌ، مثل خلق الأرض والسَّماء[٦] والجبال والتِّلال والهواء،

---

(١) قوله: «أما قولك إن كيفية» في الأصول (م، د، ك): «أن قوله: كيفية»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٢) من قوله: «فإنا لا نقول...» إلى هنا؛ في (م): «فإنا لا نقول به كما قلت هو عندنا له ونحن لكفتها وبسها»، وفي (د، ك): «فإنا لا نقول له كما قلت هو عندنا له، ونحن لكيفيتها وتشبيهها»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٣) في الأصول (م، د، ك): «الفا»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٤) قوله: «صفات الله» في (م): «الصفات لله»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**النقض**».

(٥) في (م): «لشيء»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «لله كشيء»، والمثبت من (د، ك).

(٦) قوله: «الأرض والسماء» في (د، ك): «السموات والأرض»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: =

التي لا يُعرف لشيءٍ منها شيءٌ من هذه الصِّفات والذَّوات، ولا يُوقَف بها[١] منها على شيءٍ= فالله تعالى عندنا أن يكون كذلك، فقد مَيَّزَ الله تعالى في كتابه السَّمع من البصر -وذكر بعض[٢] الآيات الواردة في ذلك-؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[٣]، و﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[٤]، وقال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، **ففرَّق بين الكلام والنَّظر دون السَّمع:**

۞ **فقال عند السَّمع والصَّوت:** ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾[٦]، و﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[٧]؛ **ولم يقل:** «قد رأى الله قول التي تجادلك في زوجها».

۞ **وقال تعالى في موضع الرُّؤية:** ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٩]؛ **ولم يقل:** «يسمع[١٠] الله تقلُّبك»، و«يسمع الله عملكم»؛ فلم يذكر الرُّؤية فيما يُسمع، ولا السَّمع فيما يُرى؛ لما أنهما[١١] عنده خلافُ ما عندكم).

وذكر كلامًا طويلًا في الرَّدِّ على النُّفاة.

قلت: وكلام أهل الحديث والسُّنَّة في هذا الأصل كثيرٌ جدًّا.

= «الأرضين والسماء»، والمثبت من (م).

(١) كذا في الأصول (م، د، ك)، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «لها».

(٢) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٣) طه: (٤٦).

(٤) الشعراء: (١٥).

(٥) آل عمران: (٧٧).

(٦) المجادلة: (١).

(٧) آل عمران: (١٨١).

(٨) الشعراء: (٢١٨-٢١٩).

(٩) التوبة: (١٠٥).

(١٠) في الأصول (م، د، ك): «سمع»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(١١) قوله: «لما أنهما» في (د، ك): «كما أنها»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

وأمَّا الآيات والأحاديث الدَّالَّة على هذا الأصل؛ فكثيرةٌ جدًّا، يتعذَّر أو يتعسَّر حصرُها، لكن نذكر بعضَها -وقد جمع الإمام أحمدُ كثيرًا من الآيات الدَّالَّة على هذا الأصل وغيره ممَّا يقوله النُّفاة؛ وذكرها عنه الخلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»(١)-؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝١٥ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٦﴾(٦)؛ فوقَّت النِّداء **بقوله**: ﴿فَلَمَّآ﴾، **وبقوله**: ﴿إِذْ﴾؛ فعُلم أنَّه كان في وقتٍ مخصوصٍ، لم ينادِه قبل ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦٥﴾(٧).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾(٨)؛ فأخبر سبحانه أنَّه قال لهم ذلك بعد أن خلق آدمَ وصوَّره، لا قَبْل ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾(٩)، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾(١٠)، وقال تعالى:

---

(١) انظر: «**السُّنَّة**» (٢/ ٩٥-١٠٩).
(٢) طه: (١١-١٣).
(٣) الشعراء: (١٠).
(٤) النمل: (٨).
(٥) القصص: (٣٠).
(٦) النازعات: (١٥-١٦).
(٧) القصص: (٦٥).
(٨) الأعراف: (١١).
(٩) آل عمران: (٥٩).
(١٠) الأنعام: (٧٣).

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾(٢)؛ و«إذا» ظرفٌ لما يستقبل من الزَّمان، و«أن» [تخلص](٣) الفعل المضارع للاستقبال.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾(٨)، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾(٩)، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ﴾(١٠)، وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(١١)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾(١٢).

وقال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾(١٣)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾(١٤).

---

(١) البقرة: (١١٧). (٢) يس: (٨٢).
(٣) زيادة يقتضيها السياق؛ انظر: «**الدرء**» (٤/ ١٠٧)، «**الصفدية**» (ص٢٢٢، ٣٤٧، ٣٥٨)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٩).
(٤) البقرة: (٣٠)، الحجر: (٢٨). (٥) البقرة: (١٨٦).
(٦) التوبة: (١٠٥). (٧) فصلت: (١١).
(٨) الأعراف: (٥٤)، يونس: (٣)، هود: (٧)، الحديد: (٤).
(٩) البقرة: (٢١٠). (١٠) الأنعام: (١٥٨).
(١١) الفجر: (٢٢). (١٢) يونس: (١٤).
(١٣) الإسراء: (١٦). (١٤) الرعد: (١١).

وقال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[(١)]، وقال موسى: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾[(٢)]، وقال إسماعيل: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[(٣)]، وقال صاحب مدينَ لموسى عليه الصلاة والسلام: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾[(٤)].

وأدوات[(٥)] الشَّرط تخلص الفعلَ المضارعَ[(٦)] للاستقبال؛ **ومن هذا الباب:**

قوله ﷺ: «**مَن حَلَفَ، فَقَالَ: إِن شَاءَ الله؛ فَإِن شَاءَ فَعَلَ، وَإِن شَاءَ تَرَكَ**». رواه أهل «**السُّنن**»[(٧)]، واتَّفق الفقهاء على ذلك.

وكذلك ما في «**الصَّحيحين**» من قول النَّبيِّ ﷺ عن سليمان عليه السلام: أنَّه قال: «**لَأَطُوفَنَّ اللَّيلَةَ عَلَى تِسعِينَ امرَأَةً، تَأتِي كُلُّ امرَأَةٍ بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُل إِن شَاءَ الله. فَلَم يَقُل، فَلَم تَلِد مِنهُنَّ إِلَّا امرَأَةٌ جَاءَت بِشِقِّ وَلَدٍ**»، قال النَّبيُّ ﷺ: «**فَلَو قَالَ: إِن شَاءَ الله، لَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ الله فُرسَانًا أَجمَعِينَ**»[(٨)].

وقال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾[(٩)].

---

(١) الفتح: (٢٧).
(٢) الكهف: (٦٩).
(٣) الصافات: (١٠٢).
(٤) القصص: (٢٧).
(٥) في (م): «فأدوات»، والمثبت من (د، ك).
(٦) كذا في (م، د)، وليست في (ك).
(٧) أخرجه أبو داود (٣٢٦٢)، والترمذي (١٦٢٣)، والنسائي (٣٨٦٤)، وابن ماجه (٢١٠٥)، وأحمد (٦٠٨٧) من حديث ابن عمر. وقال الترمذي: (حديث حسن). وروي عنه موقوفًا: أخرجه مالك (١٣٧٠)، وعبد الرزاق (١٧٢٨٢). والراجح وقفه كما أشار جماعة من الحفاظ. انظر: «**الجامع الكبير**» (١٦٢٣)، «**العلل الكبير**» (ص٤٥٥)، «**مسائل حرب**» (٣/ ١٢٥٥)، «**مسند البزار**» (٥٧٩٥).
(٨) أخرجه البخاري (٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٩٤) من حديث أبي هريرة.
(٩) الرحمٰن: (٢٩).

وقال تعالى لموسى وهارون: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾[(٨)].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾[(١٢)]. فأخبر أنَّ طاعته سببٌ لمحبته ورضاه؛ ومعصيته سببٌ لسَخَطه وأسفه.

وقال تعالى: ﴿ٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾[(١٣)]. وجواب الشَّرط مع الشَّرط كالمسبَّب مع السَّبب[(١٤)]. ومثله في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ فيما يروي عن ربِّه تبارك وتعالى أنَّه قال: «**مَن ذَكَرَنِي فِي نَفسِهِ ذَكَرتُه فِي نَفسِي، وَمَن**

---

(١) الشعراء: (١٥).
(٢) طه: (٤٦).
(٣) الزخرف: (٨٠).
(٤) آل عمران: (١٨١).
(٥) المجادلة: (١).
(٦) الزمر: (٢٣).
(٧) الأعراف: (١٨٥)، المرسلات: (٥٠).
(٨) النساء: (٨٧).
(٩) الزخرف: (٥٥).
(١٠) محمد: (٢٨).
(١١) آل عمران: (٣١).
(١٢) الزمر: (٧).
(١٣) البقرة: (١٥٢).
(١٤) قوله: «كالمسبب مع السبب» في (د): «كالمسبب مع سببه»، وفي (ك): «كالسبب مع مسببه»، والمثبت من (م).

ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرتُهُ فِي مَلَإٍ خير مِنه[1]، وَمَن تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبتُ إِلَيهِ ذِرَاعًا، وَمَن تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبتُ إِلَيهِ بَاعًا، وَمَن أَتَانِي يَمشِي أَتيتُه هَرْوَلَةً»[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾[3].

وأمَّا أفعاله المتعديَّة إلى المفعول به الحادثة، وذكرُها في القرآن العزيز= فكثيرٌ جِدًّا؛ كقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾﴾[5]، ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾﴾[8].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٧﴾﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[11]، وقال تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ

---

(١) في (د، ك): «منهم»، والمثبت من (م).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٠)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث أبي هريرة.
(٣) النساء: (٩٣).
(٤) الضحى: (٥).
(٥) الليل: (٧).
(٦) الليل: (١٠).
(٧) الانشقاق: (٨). وبعدها في الأصول (م، د، ك) زيادة: «فسوف [في (م): وسوف] يحاسب حسابًا عسيرًا»، وكأنها سهو.
(٨) عبس: (١٩-٢٦).
(٩) الروم: (٢٧).
(١٠) المرسلات: (١٦-١٧).
(١١) المؤمنون: (١٢-١٤).

لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ۚ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ﴾[7].

ومثل هذا كثيرٌ في القرآن، والاحتجاج[8] به ظاهرٌ على قول الجمهور، الذين يجعلون الخَلْق غيرَ المخلوق، **وهو الصَّواب**؛ فإنَّ الذين **يقولون**: «الخَلْق هو المخلوق»؛ قولهم فاسدٌ، وقد بُيِّن فسادُه في غير هذا الموضع[9].

وشُبهتهم: أنَّه لو كان غيره لكان:

- إن كان قديمًا؛ لزم قِدَم المخلوق.
- وإن كان محدَثًا؛ احتاج إلى خلقٍ آخر؛ فيلزم[10] التَّسلسل.

---

(١) الزمر: (٦).
(٢) النازعات: (٢٧-٣١).
(٣) المؤمنون: (٤٤).
(٤) البقرة: (٢٨).
(٥) المائدة: (٥٤).
(٦) الجاثية: (١٨).
(٧) فاطر: (٣٢).
(٨) قوله: «القرآن، والاحتجاج» في (م): «الكتاب العزيز واحتجاج»، والمثبت من (د، ك).
(٩) انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٤٥٥-٤٦٤).
(١٠) في (د، ك): «فلزم»، والمثبت من (م).

❑ وإن كان قائمًا به؛ فيكون محلًّا للحوادث.

وقد أجابهم النَّاس عن هذا؛ كلُّ قومٍ بجوابٍ يُبَيِّن فسادَ قولهم:

فطائفةٌ(١) مَنَعَت قِدَم المخلوق، وسلَّمت قِدَم الخلق(٢)، كالإرادة؛ فإنَّهم سلَّموا أنَّها قديمةٌ مع حدوث المراد.

وطائفةٌ مَنَعَت قيامَه به، **فقالت**(٣): «لا يقوم به الخلق، فلا يكون محلًّا للحوادث»، **فإذا قالوا**: «إنَّ الخلق هو المخلوق ولا يقوم به»؛ فَلَأَنْ يجوزَ أن يكون غير المخلوق ولا يقوم به= أَوْلَى.

وطائفةٌ قالت: «لا نُسَلِّم أنَّه إذا افتقر المخلوق المنفصل إلى خلقٍ؛ أن يفتقر ما يقوم به من الخَلْق إلى خَلْقٍ آخر، بل يكفي فيه القدرة والمشيئة؛ فإنَّكم إذا جَوَّزتم وجودَ الحادث الذي يباينه(٤) بمجرَّد القدرة والمشيئة؛ فوجود ما لا يباينه بهما أَوْلَى بالجواز»؛ وهؤلاء وغيرهم يمانعونهم في قيام الحوادث به.

وطائفةٌ مَنَعَت امتناع التَّسلسُل في الآثار والأفعال، **وقالت**: «إنَّما يمتنع التَّسلسل(٥) في الفاعِلينَ، لا في الفعل».

كما قد بُسط في موضعٍ آخر(٦).

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «وطائفة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «وسلمت قدم الخلق» موضعه بياض في (د، ك) بمقدار ثلاث كلمات أو أربع، وفي (م): «كما عند قدم الخلق»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٢٨).

(٣) في (د، ك): «وقالت»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «الحادث الذي يباينه» في (م): «الحوادث الذي تباينه»، والمثبت من (د، ك).

(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٢٧)، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» (٢/ ٢١)، «**الدرء**» (١/ ٣٦٤) (٢/ ٢٨٢)، «**الصفدية**» (ص٣٥٥).

وأمَّا الأحاديث الدَّالَّة على هذا الأصل، التي في «**الصِّحاح**»(١) و«**السُّنن**» و«**المسانيد**» وغيرها عن النَّبيِّ ﷺ= فأكثرُ من أن يحصيها واحدٌ.

كقوله في الحديث المتَّفق على صحَّته عن زيد بن خالدٍ، قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصُّبح بالحديبيَة(٢)، على إثْرِ سماءٍ كانت من اللَّيل، فقال: «**أَتَدرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيلَةَ؟ قَالَ: أَصبَحَ مِن عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي؛ فَمَن قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضلِ الله وَرَحمَتِهِ؛ فَهُوَ مُؤمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوَاكِبِ**(٣)**، وَمَن قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِي مُؤمِنٌ بِالكَوَاكِبِ**»(٤).

وفي «**الصَّحيحينِ**» في حديث الشَّفاعة: يقول كلٌّ من أولي العزم من الرُّسل، مع آدم: «**إنَّ ربِّي قَد غَضِبَ اليَومَ غَضَبًا**(٥)**، لَم يَغضَبْ قَبلَهُ مِثلَه، وَلَن يَغضَبَ بَعدَهُ مِثلَهُ**»(٦).

وقوله في الحديث الصَّحيح: «**إِذَا تَكَلَّمَ الله بِالوَحْيِ، سَمِعَ أَهلُ السَّمَاءِ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفوَانِ**»(٧).

وقوله في الحديث الصَّحيح: «**إِنَّ الله يُحدِثُ مِن أَمرِهِ مَا شَاء**(٨)**، وَإِنَّ**

---

(١) في (م): «الصحيح»، والمثبت من (د، ك).

(٢) قوله: «صلاة الصبح بالحديبية» في (ك): «صلاة الحديبية»، والمثبت من (م، د).

(٣) في (د، ك) -هنا وفي الموضع الآتي-: «بالكوكب»، والمثبت من (م).

(٤) أخرجه البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٦٢).

(٥) بعدها في (د، ك) زيادة: «شديدا»، ولم ترد عند الشيخ في سائر المواضع التي أورد فيها الحديث، كما أنها مخالفة للرواية.

(٦) أخرجه البخاري (٣٣٤٢)، ومسلم (١٨٤) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه البخاري (٤٦٨١) من حديث أبي هريرة. وسبق تخريجه (ص٣١٦) من حديث ابن مسعود مرفوعًا وموقوفًا.

(٨) في (ك): «يشاء»، والمثبت من (م، د).

مِمَّا أَحدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا(١) **فِي الصَّلَاةِ»**(٢).

وقوله ﷺ في حديث التَّجلِّي، المتَّفق على صحَّته من غير وجهٍ: **«وَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأتِيَنَا رَبُّنَا؛ فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأتِيهِمُ الله فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعرِفُونَ»**(٣).

وقوله في الحديث المتَّفق عليه من وجوهٍ متعدِّدةٍ(٤): **«للهُ أشدُّ فَرَحًا بِتوبَةِ عَبدِهِ المُؤمِنِ مِن رَجُلٍ**(٥) **أَضَلَّ رَاحِلَتَهُ بِأَرضٍ دَوِّيَّة مَهْلَكَةٍ، عَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَنَامَ تَحتَ شَجَرَةٍ يَنتَظِرُ المَوتَ، فَلَمَّا استَيقَظَ: إِذَا بِدَابَّتِهِ عَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ؛ فَالله أَشَدُّ فَرَحًا بِتوبَةِ عَبدِهِ مِن هَذَا بِرَاحِلَتِهِ»**(٦).

وقوله في الحديث الصَّحيح: **«يَضحَكُ الله إِلَى رَجُلَينِ: يَقتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلَاهُمَا يَدخُلُ الجَنَّةَ»**(٧).

وقوله في حديث الرَّجل الذي هو آخر من يدخل الجنَّة -وهو حديث أبي هريرة- الذي يقول الله تعالى فيه: **«أَوَلَسْتَ قَد أَعطَيتَ العُهُودَ**

---

(١) في (د، ك): «تتكلموا»، والمثبت من (م).

(٢) أخرجه أبو داود (٩٢٤)، والنسائي (١٢٣٤)، وأحمد (٣٥٧٥) من حديث ابن مسعود. وعلَّقه البخاري مجزومًا به (٩/ ٤٠٦)، وأصله في «**الصحيح**»، انظر: «**تغليق التعليق**» (٥/ ٣٦١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨٢، ٦٥٨٣)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

(٤) قوله: «من وجوه متعددة» ليس في (ك)، والمثبت من (م، د).

(٥) قوله: «من رجل» في (د): «من»، وفي (ك): «ممن»، والمثبت من (م).

(٦) أخرجه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٢٨٤٥) من حديث ابن مسعود.
وروي نحوه عن غيره من الصحابة، منهم:
* **أنس بن مالك**: أخرجه البخاري (٦٣١٧)، ومسلم (٢٨٤٨).
* **وأبو هريرة**: أخرجه مسلم (٢٨٤٤/ ١).
* **والبراء بن عازب**: أخرجه مسلم (٢٨٤٧/ ١).

(٧) أخرجه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٩٤١/ ٢) من حديث أبي هريرة.

وَالمَوَاثِيقَ أَلَّا تَسأَلَ غَيرَ الَّذِي أُعطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجعَلنِي أَشقَى خَلقِكَ، فَيَضحَكُ الله مِنهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ»[١].

وفي حديث ابن مسعودٍ -وهو حديثٌ آخر- قال النَّبيُّ ﷺ: «**فَيَقُولُ الله: يَا ابنَ آدَمَ، أَترضَى أَن أُعطِيَكَ الدُّنيَا وَمِثلَهَا مَعَهَا؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَتَستَهزِئُ بِي وَأَنتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ وَضَحِكَ رَسُول الله ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسأَلُونِي مِمَّ ضَحِكتَ؟ فَقَالُوا: مِمَّ[٢] ضَحِكتَ؟ فَقَالَ[٣]: مِن ضِحْكِ رَبِّ العَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَستَهزِئُ بِي وَأَنتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَستَهزِئُ بِكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»**[٤].

وفي حديث أبي رَزِينٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَنْظُرُ إِلَيكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ، يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكم قَرِيبٌ**»، فقال له أبو رَزِينٍ: أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ؟ قال: «**نعم**»، قال: لن[٥] نَعْدَم من ربٍّ يضحك خيرًا[٦].

وفي الحديث الصحيح: «**يَقُولُ الله تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَينِي وَبَينَ عَبدِي نِصْفَيْنِ: نِصْفُهَا[٧] لِي وَنِصْفُهَا لِعَبدِي، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ العَبدُ[٨]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، قَالَ الله: حَمِدَنِي عَبدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، قَالَ الله: أَثْنَى عَلَيَّ عَبدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ملكِ[٩] يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، قَالَ الله: مَجَّدَنِي عَبْدي؛ فَإِذَا قَالَ:**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٢)، ومسلم (١٧٣).

(٢) في (د، ك): «لم»، والمثبت من (م). (٣) في (م): «قال»، والمثبت من (د، ك).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٧/ ٢).

(٥) في (د): «لا»، والمثبت من (م، ك).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وأخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (١٦١٨٧) بنحوه.

(٧) في (ك): «فنصفها»، والمثبت من (م، د).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).

(٩) كذا في الأصول (م، د، ك) وهي قراءة الجمهور، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف: ﴿مالك﴾. انظر: «**النشر**» (١/ ٢٧١).

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، قَالَ الله[١]: هَذِهِ الآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبدِي نِصْفَيْنِ[٢]، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، قَالَ الله: هَؤُلَاءِ لِعَبدِي، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ»[٣].

وقوله ﷺ في الحديث الصَّحيح المتَّفق عليه: «يَنزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَن يَدعُونِي فَأَستَجِيب لَهُ؟ مَن يَسأَلُنِي فَأُعطِيه؟ مَن يَستَغفِرُنِي فَأَغفِر لَهُ؟ حتَّى يَطلُعَ الفَجرُ»[٤].

وقوله في الحديث الصَّحيح -حديث الأنصاريِّ الذي أضاف رجلًا وآثره على نفسه وأهله، فلمَّا أصبح الرَّجل وغدا على النَّبيِّ ﷺ، فقال-: «لَقَد ضَحِكَ الله اللَّيلَةَ -أَو قَالَ: عَجِبَ- مِن فَعَالِكُمَا -أَو قَالَ: مِن فِعَالِكُمَا[٥]- اللَّيلَةَ»، وأنزل الله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[٦].

وفي «الصَّحيح» عنه ﷺ أنَّه قال: «الدُّنيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ الله مُسْتَخلِفُكُم فِيهَا لِيَنظُرَ كَيفَ تعمَلُونَ؟ فَاتَّقُوا الدُّنيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ»[٧].

وفي «الصَّحيح» عنه أنَّه قال: «إِنَّ الله لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُم وَأَموَالِكُم،

---

(١) ليست في (م) -هنا وفي الموضع الآتي-، والمثبت من (د، ك).
(٢) قوله: «هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين» في (م): «هذا بيني وبين عبدي»، المثبت من (د، ك)، وكلاهما ورد في روايات الحديث.
(٣) أخرجه مسلم (٣٩٠) من حديث أبي هريرة.
(٤) سبق تخريجه (٣١٠).
(٥) في (ك): «أفعالكما»، والمثبت من (م، د).
(٦) الحشر: (٩). والحديث: أخرجه البخاري (٣٧٨٥)، ومسلم (٢١١٢) من حديث أبي هريرة.
(٧) أخرجه مسلم (٢٨٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

وَإِنَّمَا يَنظُرُ إِلَى قُلُوبِكُم وَأَعمَالِكُم»(١).

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي واقِدٍ اللَّيْثِي أنَّ رسولَ الله ﷺ كان قاعدًا في أصحابه، إذْ جاءه ثلاثة نَفَرٍ؛ فأمَّا رجلٌ فرأى في الحلقة فُرْجةً فجلس فيها(٢)، وأمَّا رجلٌ فجلس خلفهم، وأمَّا رجلٌ فانطلق. فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَلَا أُخبِرُكُم عَن هَؤُلَاءِ النَّفَرِ؟ أَمَّا الرَّجُلُ الذي جَلَسَ فِي الحَلْقَةِ؛ فَرَجُلٌ أَوَى إِلَى الله فَآوَاهُ الله، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي جَلَسَ خَلفَ(٣) الحَلْقَةِ فَاستَحيَا؛ فَاستَحيَا الله مِنهُ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي انطَلَقَ فَأَعْرَضَ؛ فَأَعرَضَ اللهُ عَنهُ**»(٤).

وَفِي «**صَحِيحِ البُخَارِيِّ**» عنه ﷺ أنَّه قال: «**يَقُولُ الله تَعَالَى: مَن عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَد بَارَزَنِي بِالمُحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبدِي بِمِثلِ أَدَاءِ مَا افتَرَضتُ عَلَيهِ، وَلَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحبَبتُهُ كُنتُ سَمعَهُ الَّذِي يَسمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبطِشُ بِهَا، وَرِجلَهُ الَّتِي يَمشِي بِهَا؛ فَبِي يَسمَعُ، وَبِي يُبصِرُ، وَبِي يَبطِشُ، وَبِي يَمشِي، وَلَئِن سَأَلَنِي لَأُعطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ استَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّه، وَمَا تَرَدَّدتُ عَن شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن قَبضِ نَفسِ عَبدِي المُؤمِنِ، يَكرَهُ المَوتَ وَأَكرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنهُ**»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٦/١) من حديث أبي هريرة.

(٢) قوله: «فرأى في الحلقة فُرجة فجلس فيها» في (م): «فوجد فرجة في الحلقة فجلس» وهو الموافق لأحمد، والمثبت من (د، ك) وهو الموافق للصحيحين.

(٣) في (د، ك): «في»، والمثبت من (م).

(٤) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (٢٢٣٤)، وأحمد (٢١٩٠٧).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٠٩) من حديث أبي هريرة، إلا أن في سياق الحديث ألفاظًا ليست في «**الصحيح**» واشتهر الكلام عليها، كقوله: «**فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي**».
وقد أورد الشَّيخُ هذا الحديث في عدَّة مواضع من كتبه مع عزوه له إلى «**الصحيح**»، وهو في عامَّتها يسوق الحديث بهذا اللفظ، والظَّاهر أنه أراد في عزوه أصل الحديث دون لحاظ اللفظ؛ وإلا فقد غاير بين الروايتين في «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٣١٠)، و«**الفرقان بين** =

وفي «**الصَّحيحين**» عن البراء عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**الأَنصَارُ لَا يُحِبُّهُم إِلَّا مُؤمِنٌ، وَلَا يُبغِضُهُم إِلَّا مُنَافِقٌ؛ مَن أَحَبَّهُم أَحَبَّهُ الله، وَمَن أَبغَضَهُم أَبغَضَهُ الله**»(١).

وفي «**الصَّحيح**» عن عُبادة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَن أَحَبَّ لِقَاءَ الله أَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَمَن كَرِهَ لِقَاءَ الله كَرِهَ الله لِقَاءَهُ**»، فقالت عائشة: إنَّا لنكره الموت، قال: «**لَيسَ ذَاكَ؛ وَلَكِنَّ المُؤمِنَ إِذَا حَضَرَهُ المَوتُ يُبَشَّرُ بِرِضوَانِ الله وَكَرَامَتِهِ، فَإِذَا بُشِّرَ بِذَلِكَ أَحَبَّ لِقَاءَ الله وَأَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا حَضَرَهُ المَوتُ بُشِّرَ بِعَذَابِ الله وَسَخَطِهِ، فَكَرِهَ لِقَاءَ الله، وَكَرِهَ(٢) اللهُ لِقَاءَهُ**»(٣).

وفي «**الصَّحيحين**» عن أنسٍ قال: «أُنزل علينا ثُمَّ كان من المنسوخ: أَبْلِغوا قومَنا أَنَّا لَقِينا ربَّنا فرضِي عنا وأرضانا»(٤).

وفي حديث عمرٍو(٥) بن مالكٍ الرُّؤاسيِّ قال: أتيتُ النَّبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسول الله، ارْضَ عنِّي، قال: فأَعْرَض عنِّي ثلاثًا، قال: قلت(٦):

= **أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص٩)، و«**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٣٤)، وصرَّح في «**الرد الأقوم-الفتاوى**» (٢/ ٢٩٠) أن رواية: «**فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي**» في غير «**الصحيح**»، وعلَّق عليه شمس الدين محمد بن محمد ابن المحب (ت: ٧٨٨هـ): (الشَّيخُ رضي الله عنه صرَّح ههنا أن هذه الرواية ليست في «**الصحيح**»، وفي بعض كلامه يذكرها من غير تمييز؛ فجاء بعض الناس ذكر ذلك فيما استدركه عليه! ومسألة المطلق والمخصَّص معلومة، واتساع كلام الشيخ رحمه الله معروفٌ، لا يقوم أحد في عصره مقامه. والله أعلم). وانظر في الكلام على روايات الحديث وألفاظه: «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ٣٣٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٣٩) الهامش (٢).

(١) أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٦٦).

(٢) في (م): «فكره»، والمثبت من (د، ك).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥١٥)، ومسلم (٢٧٧٨).

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٧٩)، ومسلم (٦٧٣).

(٥) في الأصول (م، د، ك): «عمر»، والتصويب من «**الدرء**» ومصادر التخريج.

(٦) قوله: «قال قلت» في (د، ك): «فقلت»، والمثبت من (م) و«**الدرء**».

يا رسول الله، إنَّ الرَّبَّ ليُرَضَّى [فيرضى](١)، فارْضَ عنِّي، فرضي عني(٢).

وفي «**الصَّحيحين**» عن ابن مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اِشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَومٍ فَعَلُوا بِرَسُولِ الله**» -وهو حينئذٍ يشير إلى رَبَاعِيَته- قال: «**اِشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى رَجُلٍ يَقتُلُهُ رَسُولُ الله فِي سَبِيلِ الله**»(٣).

وفي «**صحيح مسلم**» عن عائشةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ، كان يقول في سجوده: «**اللَّهُمَّ إنِّي(٤) أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ، لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ، أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى نَفسِكَ**»(٥).

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبي ﷺ أنه قال: «**لَمَّا قَضَى الله الخَلقَ؛ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ مَوضُوعٌ عِندَهُ فَوقَ العَرشِ: إِنَّ رَحمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»(٦) وفي رواية: «**سَبَقَت**»(٧).

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجرِ وَصَلَاةِ العَصرِ، ثُمَّ يَعرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُم إِلَى رَبِّهِم، فَيَسأَلُهُم -وَهُوَ أَعلَمُ بِهِم- كَيفَ تَرَكتُم عِبَادِي؟ قَالُوا: أَتَينَاهُم وَهُم يُصَلُّون، وَتَركنَاهُم**

---

(١) من «**الدرء**» ومصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري في «**التاريخ الكبير**» (٦/ ٣٠٩)، وابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**» (١٥٠٨)، وأبو يعلى (٦٨٤٣).

(٣) لم أقف عليه في «**الصحيحين**» من حديث ابن مسعود. وأخرجه البخاري (٤٠٦٢)، ومسلم (١٨٤١) من حديث أبي هريرة.

(٤) قوله: «اللَّهُمَّ إني» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك).

(٥) أخرجه مسلم (٤٧٦).

(٦) أخرجه البخاري (٧٣٩٩)، ومسلم (٢٨٥٢/ ٢) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه البخاري (٧٤١٧) من حديث أبي هريرة.

وَهُم يُصَلُّونَ»[١].

وفي «**صحيح مسلم**» عن أَبي هريرةَ وأبي سعيدٍ أنَّهما شهدَا على رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**مَا جَلَسَ قَومٌ يَذكُرُونَ الله إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ المَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحمَةُ، وَذَكَرَهُمُ الله فِيمَن عِندَهُ**»[٢].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَقبِضُ اللهُ الأَرضَ ويَطوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَينَ مُلُوكُ الأَرضِ؟**»[٣].

وفي «**الصَّحيحين**» عن عَدِي بن حاتِم عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَا مِنكُم مِن أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيسَ بَينَهُ وَبَينَهُ حَاجِبٌ وَلَا تُرْجُمانٌ؛ فَيَنظُرُ أَيْمَنَ مِنهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيئًا[٤] قَدَّمَهُ، وَيَنظُرُ أَشْأَمَ مِنهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيئًا قَدَّمَهُ، وَيَنظُرُ أَمَامَه فَتَستَقبِلُهُ النَّارُ؛ فَمَنِ استَطَاعَ مِنكُم أَن يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَو بِشِقِّ تَمرَةٍ فَليَفعَل؛ فإن لَم يَجِد فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ**»[٥].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ لله مَلَائِكَةً فُضْلًا عَن كُتَّاب النَّاسِ، سَيَّاحِينَ فِي الأَرضِ؛ فَإِذَا وَجَدُوا قَومًا يَذكُرُونَ اللهَ تَنَادَوا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُم. قال: فَيَجِيؤُونَ حتَّى يَحُفُّوا بِهِم إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، قَالَ: فَيَقُولُ الله: أَيش تَركتُم عِبَادِي يَصنَعُونَ؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: تَركنَاهُم يَحمَدُونَكَ وَيُسَبِّحُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ. فَيَقُولُ: فَهَل[٦] رَأَونِي؟**

(١) أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٢٤).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩٨، ٢٧٩٩).
(٣) أخرجه البخاري (٤٧٩٥)، ومسلم (٢٨٩٠).
(٤) في (د، ك): «ما»، والمثبت من (م).
(٥) أخرجه البخاري (٧٥٠٨)، ومسلم (١٠٣٠/١).
(٦) في (م): «هل»، والمثبت من (د، ك).

فَيَقُولُونَ: لَا. فَيَقُولُ: كَيفَ لَو رَأَونِي؟ فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوكَ لَكَانُوا أَشَدَّ تَحمِيدًا وَأَشَدَّ ذِكرًا. فَيَقُولُ: فَأَيشٍ يَطلُبُونَ؟ قَالُوا: يَطلُبُونَ الجَنَّةَ. قَالَ: فَيَقُولُ: هَل رَأَوهَا؟ فَيَقُولُونَ: لَا. قَالَ: فَيَقُولُ: كَيفَ لَو رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيهَا حِرصًا وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا. قَالَ: فَيَقُولُ: مِن أَيِّ شَيءٍ يَتَعَوَّذُونَ؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَتَعَوَّذُون مِنَ النَّارِ. قَالَ: فَيَقُولُ: هَل رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا. قَالَ: فَيَقُولُ: فَكَيفَ لَو رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنهَا تَعَوُّذًا وَأَشَدَّ مِنهَا هَرَبًا. قَالَ: فَيَقُولُ[١]: أُشهِدُكُم أَنِّي قَد غَفَرتُ لَهُم. قَالَ: فَيَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِم فُلَانًا الخَطَّاء، لَم يُرِدْهم إِنَّما جَاءَ فِي حَاجَةٍ. قَالَ: فَيَقُولُ: هُمُ القَومُ لَا يَشْقَى بِهِم جَلِيسُهُم»[٢].

وفي «**الصَّحيحين**» عن ابن عمر ﵄ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**يَدْنُو أَحَدُكُم مِن رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ[٣] عَلَيهِ، فَيَقُولُ: عَمِلتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَم يَا رَبِّ. فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: قَد سَتَرتُهَا عَلَيكَ فِي الدُّنيَا، وَأَنَا أَغفِرُهَا لَكَ اليَومَ. ثُمَّ يُعطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَهُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾[٤]؛ وَأَمَّا الكُفَّارُ وَالمُنَافِقُونَ فَيُنَادَونَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾[٥]**»[٦].

فأخبر ﷺ أنَّه سبحانه يقول[٧] قولًا، ثُمَّ يقول العبد، ثُمَّ يقول الرَّبُّ تعالى قولًا آخر.

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «إني».
(٢) أخرجه البخاري (٦٤١٦)، ومسلم (٢٧٨٦).
(٣) قوله: «يضع كنفه» في (م): «كنفه»، وفي (د، ك): «ليقفه»، والتَّصويب من مصادر التخريج.
(٤) الحاقة: (١٩). (٥) هود: (١٨).
(٦) أخرجه البخاري (٢٤٥٤)، ومسلم (٢٨٧٠).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «له».

وبهذا الأصل العظيم الذي دلَّت[(١)] عليه الكُتب المنزَّلة من الله تعالى -القرآن والتَّوراة والإنجيل-، وكان عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها؛ بل وعليه جماهيرُ العقلاء وأكابرُهم من جميع الطَّوائف، حتَّى من الفلاسفة[(٢)]= يظهر أيضًا بطلانُ مذهب الحَرْنَانِيِّين[(٣)] [القائلين][(٤)] بـ«**القدماء الخمسة**»، وهو منسوبٌ إلى ديمقراطيس، وقد نصره محمَّد بن زكريا الرَّازيُّ[(٥)]، وأبو عبد الله ابن الخطيب الرَّازيُّ يرجِّحه في «**محصَّله**» وفي «**المطالب العالية**» وغير ذلك[(٦)].

---

(١) قوله: «وبهذا الأصل العظيم الذي دلت» في (ك): «وهذا الأصل العظيم دلت»، والمثبت من (م، د).

(٢) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٥٧٦).

(٣) **الحَرْنانيُّون**: جمع حَرْنانيّ، وهي نسبة على غير قياس، والقياس: حَرَّانيٌّ، والجمع: حرَّانيُّون. وهم قومٌ من أهل حَرَّانَ يُنسبون إلى الصابئة -الصَّابئة المشركين لا الحنفاء الذين أثنى عليهم القرآن-، يَنسبون مقالتهم إلى بعض الأنبياء -ومنهم من ينتسب إلى سولون جدِّ أفلاطون لأمِّه ويزعم أنه كان نبيًّا-، يعبُدون الكواكبَ، وكانت لهم هياكلُ وتماثيلُ بأسماء الشَّمس معلومة الأشكال، وعنهم نشأ أصل التناسخ والحلول. انظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٧٨١)، «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٣٥٧-٣٧٨)، «**الآثار الباقية**» (ص٢٠٤-٢٠٦)، «**مرآة الزمان**» (٢/ ٣٦٦)، «**الخطط المقريزية**» (٤/ ١٦٨).

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق. انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٠٩)، «**قلب الدليل**» (ص٨٠).

(٥) نَسَب الشَّيخُ هذا القول إليهما (= ديمقراط وابن زكريا الرَّازي) في: (ص٦٣٨)، «**المنهاج**» (١/ ٢٠٩، ٣٥٣) (٢/ ٢٧٩، ٥٧٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠١)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٢) (٩/ ٢٥٧، ٣٤٦)، «**البيان**» (١/ ٤٧٦)، «**قلب الدليل**» (ص٨٠). وانظر: «**المطالب العالية**» (٤/ ٤٠١-٤٢٠). ومما يُنسَب إلى محمد بن زكريا الرازي كتابٌ موسومٌ بـ: «**القُدَماء الخمسة**». انظر تفصيل ذلك في: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص١٩١، ٣٠٨-٣١٢). **هو**: أبو بكر محمد بن زكريا الرَّازي، الطبيبُ والفيلسوفُ المشهور، مهَرَ في الطبِّ والمنطقِ والهندسة وغيرها من علوم الفلسفة، له أكثر من مئتي مؤلَّفٍ، منها: «**الحاوي**»، «**الطب المنصوري**»، ومجموع رسائله في الفلسفة وغيرها. اختُلِفَ في وفاتِهِ، فقيل: (٣١١هـ)، وقيل: (٣١٣هـ)، وقيل: (٣٢٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: «**إخبار العلماء**» (ص٢٠٦)، «**عيون الأنباء**» (ص٤٢٠)، «**وفيات الأعيان**» (٥/ ١٥٧).

(٦) انظر: «**المحصل**» (ص٢٨٢)، «**المطالب العالية**» (٤/ ٨٧)، «**الملخص**» (٢/ ٥٩٤).

وهم يقولون: بأنَّ «**العِلَّةَ الأولى**» و«**النَّفْسَ**» و«**الهَيُوْلَى**» -وهي في لغتهم بمعنى المَحَلِّ- و«**الخلاءَ**» و«**الدَّهرَ**» قديمةٌ أزليةٌ، وأنَّ سبب حدوث العالَم أنَّ النَّفسَ الْتفتت إلى الهَيُوْلَى، وامتنع على الرَّبِّ تخليصُها، أو رأى أنَّه لا يُخَلِّصها [لتذوق][1] مرارة تَعَلُّقِها بالهَيُوْلَى ثُمَّ يُخَلِّصها، أو لتستفيد بذلك كمالاتٍ ثُمَّ يُخَلِّصها بعد ذلك.

ولهذا يقول ابن زكريَّا[2] **ونحوه**: «لا لذَّة إلا عدم الألم، وغاية سعادة النَّفس خلاصها من الألم الحاصل بتعلُّقها بالهَيُوْلَى».

وأبو عبد الله الرَّازيُّ وبعض من يأتَمُّ به يرجِّحون هذا القول، وبه يجيب هؤلاء عن الحجَّة المشهورة للفلاسفة، ويسمُّونه «**الجواب الباهر**».

قال في «محصَّله»[3]: (الفريق الثَّاني: الذين **قالوا**: «أصلُ العالم ليس بجسمٍ»، **وهم فرقتان**:

الأولى: «**الحَرْنَانِيَّةُ**»، وهم الذين أثبتوا القدماء الخمسة: **الباري، والنَّفْس، والهَيُوْلَى، والدَّهر، والخَلَاء؛ فقالوا**: الباري تعالى تامُّ العلم والحكمة، لا يَعرِض له سهوٌ ولا غفلةٌ، وتفيض عنه النَّفس[4] كفيض النُّور عن القُرص، [وهو الله تعالى يعرف الأشياء معرفة تامة.

وأما النَّفس فإنه يفيض عنها الحياة فيض النُّور عن القُرص][5]، لكنَّها -يعني النَّفس- جاهلةٌ لا تعلم الأشياء ما لم تمارسها.

وكان الباري تعالى عالمًا بأنَّ النَّفس ستميل إلى التَّعَلُّق بالهَيُولَى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق. انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢١٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٥).

(٢) انظر: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص٣٠، ٣٦)، «**المطالب العالية**» (٤/ ٤٠١-٤٢٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٥-٨٦).

(٣) «**المحصل**» (ص٢٨٠-٢٨٤).

(٤) في «**المحصل**»: «العقل».

(٥) من «**المحصل**».

وتعشقها، وتطلب اللَّذَّةَ الجسميَّة، وتكره مفارقة الأجسام، وتنسى نفسها.

ولَمَّا كان من شأن(١) الباري الحكمة التَّامَّة: عَمَدَ إلى الهَيُولَى بعد تَعَلُّق النَّفس بها، فركَّبها ضروبًا من التَّركيب [مثل](٢) السَّماوات والعناصر، وركَّب أجسام الحيوانات على الوجه الأكمل، والذي بقي فيها من الفساد فذلك لا يمكن إزالته.

ثُمَّ إنَّه تعالى أفاض على النَّفْس عَقْلًا وإدراكًا، وصار ذلك سببًا لتذكُّرِها عالَمها، وسببًا لعلمها بأنَّها [ما](٣) دامت في العالم الهَيُولانيِّ لم تنفكَّ عن الآلام، إذا عرفت النَّفس ذلك وعرفت أنَّ لها في عالمها اللَّذَّات الخالية عن الألم؛ اشتاقت إلى ذلك [العالم](٤)، وعَرَجَت بعد المفارقة، وبقيت هناك أبدَ الآباد في نهاية البهجة والسَّعادة.

قالوا: وبهذه الطَّريق زالت الشُّبهات الدَّائرة بين القائلين بالقِدم والحدوث؛ فإنَّ(٥) أصحاب القِدم **قالوا**: «لو كان العالم محدَثًا، فلِمَ أحدثه الله تعالى في هذا الوقت المعيَّن، وما أحدثه قبل ذلك، ولا بعده؟ وإن كان خالقُ العالم حكيمًا، فلِمَ ملأ الدُّنيا من الآفات؟»، وأصحاب الحدوث **قالوا**: «لو كان العالم قديمًا؛ لكان غنيًّا عن الفاعل، وهذا باطل قطعًا؛ لِما نرى أن آثار الحكمة ظاهرةٌ في العالم».

وتحيَّر الفريقان في ذلك.

وأمَّا على هذا الطَّريق؛ فالإشكالات زائلةٌ؛ لأنَّا لَمَّا اعترفنا بالصَّانع الحكيم، لا جَرَمَ قلنا بحدوث العالم.

---

(١) في الأصلين (م، د): «سوس»، وفي طرَّة (م) -بخط مغاير-: «شؤن»، والمثبت من «**المحصل**».

(٢) من «**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) من «**المحصل**».

(٥) في الأصلين (م، د): «بأن»، والمثبت من «**المحصل**».

فإذا قيل: فلِم أحدث العالَم في هذا الوقت؟

قلنا: لأنَّ النَّفس إنَّما تعلَّقت بالهَيُولَى في ذلك الوقت، وعَلِمَ الباري أنَّ ذلك التَّعلُّق سبب الفساد؛ إلَّا أنَّه بعد وقوع المحذور صرفه إلى الوجه الأكمل بحسب الإمكان، وأمَّا الشُّرور الباقية؛ فإنَّما بقيت لأنَّه لا يمكن تجريد هذا التَّركيب عنها.

بقي ههنا سؤالان:

أحدُهما: **أن يقال**: لِمَ تعلَّقت النَّفْس بالهَيُولَى بعد أن كانت غيرَ متعلِّقةٍ به[1]؟ فإنْ حَدَثَ ذلك التَّعلُّقُ لا عن سببٍ= فجوِّز حدوثَ العالم بكلِّيَّته لا عن سببٍ[2].

والثَّاني: **أن يقال**: فهلَّا مَنَعَ الباري النَّفْسَ من التَّعَلُّقِ بالهَيُولَى؟

أجابوا عن الأوَّل: بأنَّ هذا السُّؤال غيرُ مقبولٍ من **المتكلِّمين**؛ **لأنَّهم يقولون**: «القادر المختار قد يرجِّح أحدَ مقدورَيْه [على الآخر][3] بغير مرجِّحٍ»؛ فهلَّا جوَّزوا التَّرجيح بإرادة القادر المختار؟!

وأمَّا **الفلاسفة**؛ فإنَّهم يجوِّزون أن يكون السَّابقُ[4] عِلَّةً مُعِدَّة للَّاحقِ؛ فهلَّا جوَّزوا أن تكون النَّفسُ قديمةً ولها تصوُّراتٌ متجدِّدةٌ غيرُ متناهيةٍ، ولم يَزَل كُلُّ سابقٍ علَّةً للَّاحق حتَّى انتهت إلى ذلك التَّصَوُّر الموجب لذلك التَّعلُّق؟

---

(١) في «**المحصل**»: «بها».

(٢) من قوله: «لا عن سبب...» إلى هنا؛ في الأصلين (م، د): «بكليته لا عن سبب فجوز [في (م): «مجرد»] حدوث العالم لا عن سبب»، والمثبت من «**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) من قوله: «الترجيح بإرادة...» إلى هنا؛ كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المحصل**»: «ذلك في النفس؟! وغير مقبول أيضًا من الفلاسفة لأنهم جوزوا في السابق أن يكون».

وأجابوا عن السُّؤال الثَّاني: أنَّ الباري علم أنَّ الأصلح للنَّفْس أن تصير عالمةً بمضارِّ(١) هذا التَّعلُّق حتَّى إنَّها نفسها تمتنع عن تلك المخالطة.

وأيضًا: فالنَّفْس بمخالطتها للهَيُولَى تكتسب من الفضائل العقليَّة ما لم تكن موجودةً لها.

فلهذين الغرضين لم يمنع(٢) الباري تعالى النَّفسَ من التَّعلُّق [بالهَيُولَى](٣)).

قلتُ: وهذا الذي ذكره عن هؤلاء من حدوث الأجسام وقِدَم النَّفْس، وأنَّها حَدَثَ لها من التَّصَوُّر ما كان سببَ حدوث الأجسام= هو الذي أجاب به عن حجَّة الفلاسفة في قِدم العالم، وادَّعى أنَّه هو «**الجواب الباهر**»(٤)، ولهذا أخذه الأُرْمَوي صاحب «**لباب الأربعين**»، وأجاب به في «**لُبابه**»(٥)، وادَّعى أيضًا أنَّه «**الجواب الباهر**»، وكذلك من سلك هذه(٦) السَّبيل كالقُشَيريِّ المصريِّ المتأخِّر لم يذكر في **عقيدته** إلا حدوث الأجسام، مع إثباته أنَّ جميع الممكنات صادرةٌ عنه(٧).

---

(١) في الأصلين (م، د): «فصار»، والمثبت من «**المحصل**».

(٢) في (د): «يمتنع»، والمثبت من (م) و«**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) انظر ما سبق (ص٣٥٣).

(٥) انظر: «**لباب الأربعين**» (ص٧٤).

(٦) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).

(٧) أشار الشَّيخُ لهذه السِّرايةِ في غير موضع، انظر: «**الصفدية**» (ص٣٩١)، «**الدرء**» (١/ ٣٧٩)، «**المسألة المصرية-الفتاوى**» (١٢/ ٢١٧)، «**قلب الدليل**» (ص٧٩).
والقُشَيريُّ المصريُّ: هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وَهْب القُشَيري المصري، المعروف بـ«**ابن دَقِيقِ العِيد**» (ت: ٧٠٢هـ).
وقد صرَّح الشيخ باسمه: «ابن دقيق العيد» في ثلاثة مواضع: «**الصفدية**»، و«**الدرء**» -كما ورد في طرَّة بعض الأصول الخطيَّة، وذُكر أنَّها حاشية منقولة من خطِّ المصنِّف. كما نبَّه عليه محقِّقه د. محمد رشاد سالم-، «**البيان**» (٥/ ٢١٢). =

وهؤلاء يقولون: «نحن جمعنا بين ما أقام المتكلِّمون عليه الحجَّة من حدوث الأجسام، وما أقام(١) الفلاسفةُ عليه الحجَّةَ من ثبوت معلولٍ مساوقٍ للرَّبِّ تعالى -وهي النَّفس القديمة التي لم تزل-».

وهذا المذهب من أفسد مذاهب العالَم، وهو يشبه من بعض الوجوه مذهبَ المجوس(٢)؛ الذين قالوا(٣) بأصلينِ قديمينِ: النُّور والظُّلمة، وجعلوا اختلاطهما هو المبدأ، وخلاص النُّور من الظُّلمة هو المعاد.

ولابن زكريَّا المتطبِّبِ الملحدِ حكايةٌ مشهورةٌ، ذكرها أبو حاتِمٍ صاحبُ «**كتاب الزِّينة**»(٤)، وردَّ عليه فيما تكلَّم به من الإلحاد والقدح في الأنبياء،

= وقد كنَّاه الشيخ في مواضع -كما في «**الصفدية**» و«**المسألة المصرية**»- بـ«أبي عبد الله»، مما جَعَل بعضهم يتردَّد في كونه المراد. **والجواب**: أن هذه هي كنيتُهُ الواردة في لسان الشَّيخ -بل لعله لم يكنِّه بغيرها-، ويجلِّي ذلك ما ورَدَ في «**فُتْيا عن صحَّة المَشهَد المنسوب إلى الحُسَين**»؛ فقد صرَّح فيها باسمه وكنيته معًا، قال فيها: (وما زال ذلك [أي العلم بكذب المشهد المنسوب للحسين] مشهورًا بين أهل العلم حتى أهل عصرنا من ساكنِي الديار المصرية القاهرة وما حولها؛ فقد حدَّثني الثقات: طائفةٌ عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي القُشَيري المعروف بابن دَقِيق العِيد، وطائفةٌ عن الشيخ... إلخ) أ.هـ «**رأس الحسين-الفتاوى**» (٢٧/ ٤٨٥) -**وقد صحَّحتُها على نسخةٍ بخط الشَّيخ** رحمه الله-.

وأما **عقيدته**؛ فقد أوردها بتمامها ابنُ المعلِّم القرشي في «**نجم المهتدي**» (٢/ ٢٥٧-٢٦٢)، ونقل منها بعض العلماء -كالزَّركشي في «**تشنيف المسامع**» (٤/ ٦٧٩) وابن حجر في «**فتح الباري**» (١٣/ ٣٨٣)-، ومنهم من شرحها -كابن أبي شريف-، ومنهم من نظمها -كابن أبي شريف وأبي العباس البوني المالكي-.

ولم أتبيَّن ما أشار إليه الشَّيخُ فيها ههنا -وكذا ما أشار إليه (ص٦٣٨) فيما يتعلَّق بالرؤية؛ إذ ظاهر لفظه في **العقيدة** بخلاف ذلك-؛ فلعل الشَّيخ قد اطَّلع على نسخة -أو عقيدة- أخرى غير التي أوردها ابن المعلِّم.

وسيشير الشَّيخُ إلى ابن دقيقِ العيد -دون أن يسمِّيه- وإلى **عقيدته** في (ص٦٠٠، ٦٣٨).

(١) من قوله: «المتكلمون عليه...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «وما أقام» في (د): «وأقام»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٩٣).

(٣) في (م): «يقولون»، والمثبت من (د).

(٤) **هو**: أبو حاتم أحمد بن حَمْدان بن أحمد الورساني -أو: الورسياني، أو: الورسناني، أو: الورسامي، أو: الورساهي- الليثي الرازي، من دعاة الإسماعيليَّة ومصنِّفيهم، =

وذكر أنه شَبَّهَ التفات النَّفس إلى الهَيُولَى بغير اختيار الباري بحَبْقَةٍ[١] تحصل من أميرٍ كانا بحضرته، إذا حصلت بغير اختياره، وأنَّه بَيَّنَ له فساد ما قاله، مع ما اقترن به من قلَّة العقل وسوء الأدب[٢].

ودعوى الرَّازيِّ أنَّ جوابَهم -وهو القول الأوَّل[٣] الذي رجَّحه هؤلاء من القول بحدوث «**الأجسام**» وقِدَم «**النَّفس**»- ودعواهُم أنَّهم جمعوا بين حجَّة المتكلِّمين على حدوث «**الأجسام**» وحُجَّة المتفلسفة على كونه علَّةً قديمةً أزليَّةً، وأنَّهم أجابوهم[٤] بـ«**الجواب الباهر**»= في غاية الفساد[٥]!

وذلك أنَّ «**دوام الفاعليَّة**» و«**وجود ما لا أوَّلَ له**»: **إمَّا** أن يكون ممكنًا، **وإمَّا** أن يكون ممتنعًا.

فإن كان **ممكنًا**؛ بطل دليلُ المتكلِّمين على حدوث الأجسام؛ فإنَّ دليلهم مبناه على امتناع حوادث لا أوَّل لها، وهذا الدَّليل يَعُمُّ جميعَ الحوادث؛ سواءٌ قُدِّرت قائمةً بجسمٍ أو بغير جسمٍ -إن قُدِّر وجوده-.

ومن قال بأنَّ «**النَّفس**» لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ لا بداية لها؛ فإنَّه يقول بدوام الحوادث.

= له تصانيف، منها: «**أعلام النبوة**»، «**الزِّينة**». توفي: ٣٢٢هـ. وكتابه «**الزِّينة**» في فقه اللغة والمصطلحات -مطبوع-. انظر: «**الفهرست**» (٢/ ١/ ٦٧٠، ٦٧٣)، «**لسان الميزان**» (١/ ٤٤٨).

(١) في (م): «بحيصة»، وفي (د): «بحمه»، **والحبقة**: الضرطة. انظر: «**تاج العروس**» (٢٥/ ١٣٧).

(٢) انظر: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص٣٠٨-٣١٢)، «**قلب الدليل**» (ص٨٦).

(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٤) في (د): «أجابوا»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٧٨-١٠٩)، «**المنهاج**» (٢/ ٢٠٩، ٢٧٩، ٣٥٣، ٥٧٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠١)، «**الدرء**» (١/ ٣٣٤) (٨/ ٢٥٢) (٩/ ٢٥٧، ٣٤٦)، «**البيان**» (١/ ٤٧٦)، «**الصفدية**» (ص٧٣، ٩١، ٣٩١)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٣٢٧).

ومَن قال مِن المتأخِّرين: «إنَّ المتكلِّمين لم يُقيموا دليلًا على حدوث سوى الأجسام»؛ فهو -مع فساده- إنَّما أراد كونهم لا يثبتون موجودًا ممكنًا غير الأجسام والأعراض؛ وإلا فبتقدير ثبوته، **وقيل**: «إنَّ[1] ذلك الممكن لا يخلو عن الحوادث»، **وقيل مع ذلك**: «إنَّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث»= لزم حدوثه. و«**النَّفس**» عند مثبتيها -**الذين قالوا**: لا تخلو عن التَّصوُّرات والإرادات المتعاقبة- لا تخلو عن الحوادث.

وإن ادَّعى مدَّعٍ أنَّ تلك «**النَّفْسَ**» «**عَقْلٌ مجرَّدٌ**» لا يقوم به حادثٌ= فهذا غير ما ذكروه؛ ثُمَّ يبطل عليهم من وجوهٍ[2] أخر[3]؛ كحصول[4] الْتِفَاتها إلى الهَيُوْلَى، وتعلُّقِها بالهَيُولَى؛ فإنَّ هذا كلَّه يقتضي قيامَ الحوادث بها، و«**العقل المجرَّد**» عندهم ليس كذلك الْبَتَّة.

فتبيَّن أنَّ دوام الفاعليَّة:

❐ إن كان **ممكنًا**؛ بطل دليل المتكلِّمين على حدوث الأجسام.

❐ وإن كان دوامُ الفاعليَّة **ممتنعًا**؛ بطل قولهم بدوام حدوث تصوُّراتٍ وإراداتٍ **للنَّفس** لا أوَّل لها.

وإن شئت قلت: دليلُ المتكلِّم:

❐ إن كان صحيحًا؛ بطل وجودُ تصوُّراتٍ[5] وإراداتٍ لا بداية لها؛ **فبَطَلَ قِدَمُ النفس**.

---

(١) قوله: «وقيل إن» في (م): «قيل»، والمثبت من (د)، وقوله: «إن» ملحقة فيه بين السطور -وربما كانت بخط غير الناسخ-.

(٢) في (م): «وجه»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٠٥)، «**المنهاج**» (١/ ٣٩٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٤)، «**الفتاوى**» (١٢/ ١٨٧).

(٤) في الأصلين (م، د): «وحصول»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) قوله: «بطل وجود تصورات» في (م): «بطل وجوده على غير هذا الوجه تصورات»، والمثبت من (د).

❑ وإن كان باطلًا؛ أمكن دوام الفاعليَّة.

وهذا القول مخالفٌ لِمَا جاءت به الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، ومخالِفٌ لصريح العقل؛ فإنَّ الرُّسل وأتباعهم -أهل الملل- متَّفقون على أنَّ الله تعالى خالقٌ لكلِّ ما سواه، فليس معه شيءٌ قديمٌ بِقِدَمِه، لا «**نَفْسٌ**» ولا «**عَقْلٌ**» ولا غير ذلك من الأعيان؛ سواءٌ سُمِّي «**خلاءً**»، أو «**دهرًا**»، أو غير ذلك.

وقد بيَّنَّا في غير هذا الموضع[(١)] أنَّ ما يثبته المتفلسفة من «**المجرَّدات العقليَّة**» إنَّما يرجع إلى أمورٍ مقدَّرةٍ في الأذهان لا حقيقة لها في الأعيان -إلا نفس الإنسان المفارقة لبدنه بالموت-.

ونحن ننبِّه هنا[(٢)] على بعض ما به يُعرف فساد هذا المذهب، **وذلك من وجوهٍ:**

أحدُها: أنَّ «**النَّفس**» التي يثبتها الفلاسفة لا تكون «**نَفْسًا**» إلَّا إذا كانت متعلِّقةً بـ«**الجسم**» تعلُّقَ التَّدبير والتَّصريف، وإلا فإذا كانت مجرَّدةً عن التَّدبير سمَّوها «**عَقْلًا**». فهذا الذي سمَّوه «**نَفْسًا**» وجعلوه قديمًا قبل حدوث شيءٍ من الأجسام؛ لا يكون عندهم «**نَفْسًا**» بل «**عَقْلًا**»، و«**العقل**» لا يقبل الحركة عندهم بوجهٍ من الوجوه، ولا يَلتفت إلى «**الأجسام**».

فإن قال هؤلاء: هذا الذي ذكرتموه طريقةُ المشَّائين -أرسطو وأتباعه؛ كالفارابي وابن سينا-، ونحن نخالف هؤلاء؛ فنُسمِّي المجرَّدَ نَفْسًا وإن لم يتعلَّق بجسمٍ.

---

(١) انظر: «**الفتاوى**» (٩/ ٢٧١-٢٧٦)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٤٨)، «**الدرء**» (١/ ٣٣٧)، «**السبعينية**» (ص٤٠٩)، «**الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص٩٨).

(٢) في (م): «ههنا»، والمثبت من (د).

قيل لهم: فحينئذٍ يكون قولكم فاسدًا من وجهٍ آخرَ؛ **وهو أن يقال**: إذا كان الرَّبُّ موجِبًا بذاته **للنَّفس** أزلًا وأبدًا ولا **جسمَ** هناك= لم يكن **للنَّفس** أحوالٌ متجدِّدةٌ؛ فإنَّها «**عقلٌ مجرَّدٌ**»؛ **وحينئذٍ**: فلا تحدث لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ ليحدث عنها جسمٌ ولا غيره.

۞ فإن أثبتوا «**النَّفس**» التي تحدث لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ -كالنَّفس الفَلَكِيَّة والإنسانية ما دامت متعلِّقةً بالبدن-؛ فتلك لا تكون إلا مع «**الجسم**».

۞ وإن أثبتوا «**عقلًا**» مجرَّدًا عن الأجسام؛ لم يكن هناك ما يوجب تجدُّد تصوُّراتٍ وإراداتٍ له.

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: إذا كان الباري موجِبًا بذاته لهذه «**النَّفس**» أزلًا وأبدًا؛ وجب أن تكون أحوالُها متشابهةً أزلًا وأبدًا، وامتنع أن يَحْدُث لها في بعض الأوقات ما يوجب التفاتَها إلى الهَيُولَى وحدوثِ الأجسام؛ فإنَّ حدوث الأمر الحادث لا بدَّ له من سببٍ حادثٍ.

وأمَّا قولهم: «يجوز أن تكون **النَّفس** قديمةً أزليَّةً، ولها تصوُّراتٌ متجدِّدةٌ غيرُ متناهيةٍ، ولم يزل كلُّ سابقٍ علَّةً مُعِدَّةً للَّاحق، حتَّى انتهى الأمر إلى التَّصوُّر الموجِب لذلك التَّعلُّق»، كما قال أرسطو وأتباعه في «**النَّفس الفلكيَّة**».

فيقال أوَّلًا: أرسطو إنَّما قال هذا في[١] «**النَّفس**» المتعلِّقة بـ«**الأجسام**»، [لا][٢] في نفسٍ مجرَّدةٍ.

ويقال ثانيًا: مُجَرَّد الإلزام لهؤلاء ليس بحجَّةٍ عقليَّةٍ، وإنَّما هذه حُجَّةٌ

(١) في الأصلين (م، د): «من»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.

جَدَلِيَّةٌ لا عِلْمِيَّةٌ، وغايتُها فساد قول أرسطو وأتباعِه، **وإذا قيل**: «ما ذكرناه يدلُّ على فساد القولين جميعًا»= لم يكن لكم على دفع هذا حجَّةٌ.

وقد بَيَّنَّا أنَّ قول أرسطو وأصحَابِه أيضًا باطلٌ، وأنَّه يتضمَّن حدوثَ الحوادث كلِّها بلا سببٍ حادثٍ. ولو قُدِّر أنَّ قول أرسطو صحيحٌ؛ لكون الحركة الفَلَكِيَّة سببًا لتصوُّراتٍ متغيِّرةٍ= لم يمكن أن يقال مثل هذا في «**النَّفس**» التي لم تتعلَّق بجسمٍ متحرِّكٍ يكون سببًا لحدوث تصوُّراتٍ متغيِّرةٍ.

وكذلك ما ألزموا به المتكلِّمين؛ ليس بحجَّةٍ علميَّةٍ، بل الدَّليل المذكور يدلُّ على فساد القولين.

ثُمَّ يقال:

❑ إن كان حدوث الحادث بلا سببٍ ممكنًا؛ فلا حاجة إلى القول بِقِدَم «**النَّفْس**» ولا غيرها، **بل يقال**: «إنَّه تعالى أَحْدَث كلَّ ما سواه» **كما يقولون**: «إنَّه أَحْدَث التفاتها إلى الهَيُولَى».

❑ وإن لم يكن ممكنًا؛ بطل هذا الجواب.

فظهر بطلانُه على التَّقديرين.

وأيضًا: فمساوقةُ المفعول المعيَّن لفاعله: **إن** كان ممكنًا؛ أمكن قول الفلاسفة، **وإن**[1] لم يكن ممكنًا؛ بطل هذا المذهب.

وأيضًا: فكونُ الحوادث تحدث بمشيئته وقدرته؛ أعظمُ في الكمال من كونها تحدث بسببٍ محدَثٍ من قدماءَ[2] معه.

الوجه الثَّالث: **أن يقال**: هذا المذهب مبنيٌّ على إثبات «**دهرٍ**» غيرِ

---

(١) بعدها في الأصلين (م، د): «كان»، وضرب عليها في (م).

(٢) في (د): «قديم»، والمثبت من (م).

مقدار الحركة، و«**خلاءٍ**» موجودٍ، وهذا باطلٌ عند جمهور العقلاء. ومَن قال ببعض ذلك من المسلمين؛ فإنَّه يجعله مخلوقًا لله تعالى، **لا يقول**(١): إنَّه قديمٌ مع الله سبحانه.

الوجه الرَّابع: أنَّ تلك القدماء **إن قيل**: «إنَّها معلولةٌ للباري»= فقد تقدَّم أنَّ كلَّ ما كان مفعولًا لغيره لا يكون إلا محدَثًا، وأنَّ الممكن لا يكون إلا محدثًا(٢)، وأنَّه يمتنع وجود ممكنٍ قديمٍ أزليٍّ.

وهؤلاء ذكروا أنَّهم فَرُّوا من هذا المحذور، وأنَّه بقولهم زالت إشكالات(٣) الطَّائفتينِ، وذكروا إشكال المتكلِّمين **أنهم قالوا**: «لو كان العالم قديمًا؛ لكان غنيًّا عن الفاعل، وهذا باطل قطعًا؛ لِما نرى أنَّ آثار الحكمة ظاهرةٌ في العالم».

وهذا الذي ذكره المتكلِّمون هو حقٌّ في نفسه، يقرُّ به عامَّة العقلاء من الأوَّلين والآخرين، حتَّى أرسطو وأتباعه؛ وإنَّما خالفت شرذمةٌ من المتفلسفة -كابن سينا وأمثاله- الذين ادَّعوا وجودَ قديمٍ مفعولٍ.

وهؤلاء الحرنانيُّون ادَّعوا أنَّ في قولهم خلاصًا من هذا الإشكال؛ لقولهم بحدوث الأجسام، وليس الأمر كما ظنُّوه؛ فإنَّهم أثبتوا خمسةَ قدماءَ: «**الباري**»، و«**النَّفْس**»، و«**الهَيُولَى**»، و«**الدَّهر**»، و«**الخلاء**»:

۞ **فإن قالوا**: «إنَّ الأربعة مفعولةٌ للرَّبِّ تعالى»؛ لزمهم أن يكون القديمُ مفعولًا. فقد زعموا أنَّهم تخلَّصوا من هذا الإشكال، وهم لم يتخلَّصوا منه.

۞ **وإن قالوا**: «ليست مفعولةً للرَّبِّ تعالى، بل كلٌّ منها واجبُ الوجود لنفسه»؛ كان هذا أبلغَ في الفساد، **ولزم من ذلك**:

---

(١) في (م): «يقال»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «وأن الممكن لا يكون إلا محدثًا» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «إشكال»، والمثبت من (د).

❑ أن يكون الوجود الواجب بنفسه مؤثِّرًا في الوجود الواجب بنفسه؛ حيث أَثَّرت «**النَّفْسُ**» في «**الهَيُولَى**»، و«**الهَيُولَى**» في «**النَّفْس**»، والباري أثَّر فيهما؛ فيكون الواجب بنفسه مدبَّرًا مصنوعًا، وهذا يستلزم فقره وحاجته إلى غيره، المنافي لوجوده بنفسه.

❑ وأن تكون «**الهَيُولَى**» واجبةَ الوجود بنفسها؛ فتكون الأعيانُ كلُّها واجبةَ الوجود بنفسها، وقد حدث فيها من الحركات والأعراض والتَّأليف ما ليس له سببٌ، وفي هذا القول من اللَّوازم الفاسدة ما يطول وصفُه.

الوجه الخامس: **أن يقال**: **إن** كان الرَّبُّ تعالى غيرَ قادرٍ على منعها عن التَّعَلُّق؛ لزم عجزُه، **وإن** كان قادرًا؛ لزم انتفاءُ حكمته؛ حيث مكَّنها من التَّعلُّق المذموم الضَّارِّ لها.

وقولهم: «إنَّه عَلِمَ أنَّ الأصلح لها التَّعَلُّق، وأنه عَلَّقَها لتنال الفضائل العقليَّة»= تناقضٌ منهم؛ فإنَّه على هذا التَّقدير يكون تَعَلُّقُها خيرًا من عدم تَعَلُّقِها؛ **وحينئذٍ**: فينبغي[1] أن يُعَلِّقَها الباري باختياره، لا تتعلَّق بغير اختياره؛ **وهم**[2] **يقولون**: «إنَّما سعادتُها في عدم التَّعَلُّق، وشقاوتُها في التَّعَلُّق»، ويجعلون ذلك من صفاتها اللَّازمة لها، والصِّفاتُ اللَّازمة لا تتبدَّل.

وإذا قالوا: «بل تارةً تكون مصلحتُها في التَّعَلُّق بالبدن، وتارةً في التَّجريد عنه»:

❑ **كان** هذا من أقوال جماهير أهل الملل وغيرهم.

❑ **وأمكن أن يقال**: بل تُعاد إلى أبدانٍ تبقى فيها، ويكون ذلك أصلحَ لها.

---

(١) في (د): «ينبغي»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «فهم»، والمثبت أشبه بالسياق.

□ **وأمكن أن يقال**: إذا كانت إنَّما تكسب الفضائلَ بتعلُّقها بالبدن، فدوامُ هذا التَّعَلُّق يقتضي دوامَ فضائلها وكمالاتها.

□ **وأمكن أن يقال**: لها تعلُّقان: **تعلُّقٌ** تكسب به ما يُعدُّها للسَّعادة، **وتعلُّقٌ** تكون به سعيدةً سعادةً دائمةً أبديَّةً.

وتمام البسط على فساد هذه الأقوال له موضعٌ آخر.

فإن قيل: فهبْ أنَّ الأمر كذلك، لكن كونه فاعلًا للشَّيء المعيَّن بعد أن لم يكن= أمرٌ حادثٌ؛ فلا بُدَّ له من سببٍ حادثٍ.

قيل: الكلام والفعل الذي لا يمكن إلا متعاقبًا؛ يكون متكلِّمًا وفاعلًا له شيئًا بعد شيءٍ، وهو سبحانه الفاعل لجميع ما يكون، لكن يمتنع وجود الثَّاني مع الأوَّل الذي ينافيه، أو ينافي[1] لوازمه؛ والممتنع لذاته ليس بشيءٍ؛ فلا يدخل في عموم ما تناولته القدرة، ولا يجوز أن تتناوله الإرادة.

والشَّيء يكون ممتنعًا: **إمَّا** لامتناعه في ذاته، **وإمَّا** لاستلزامه الممتنع في ذاته. ومعلوم أنَّ ما خلقه الرَّبُّ تعالى فلا بد أن يَخْلُق لوازمه التي لا يوجد إلا بها، وأنَّه لا يُخْلَق إلا في حال عدم أضداده التي لا يجتمع هو وهي في آنٍ واحدٍ، وإذا لزم تحقُّق لوازمه وانتفاءُ أضداده؛ كان وجوده بدون ذلك ممتنعًا.

وحينئذٍ: فإذا صار الفعل والمفعول ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا؛ لم يكن ذلك لامتناع ذاته، بل لإمكان لوازمه، وانتفاء موانعه[2] التي هي شروطٌ فيه. وعدمُ المانع حصل بانقضاء الفعل الأوَّل، وأمكن حينئذٍ حصول

(١) قوله: «أو ينافي» في (د) بالواو: «وينافي»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «الموانع»، والمثبت من (د).

الثَّاني بلوازمه، ولم يكن عدمُ المانع جزءًا من المؤثِّر، بل كان مستلزمًا كمالَ التَّأثير.

ويدخل في ذلك(١) كونُ الفعل صار مقدورًا بالفعل بعد أن كان بالقوَّة؛ فإنَّه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولو شاء خلاف ما فعله لكان قادرًا عليه، كما أخبر به القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم﴾(٤)، ونحو ذلك.

لكن كونه «لو شاء لفعل» لا يوجب أن يشاء، بل قد يشاؤه وقد لا يشاؤه.

فإذا علِم سبحانه أنَّ فعله للشَّيء المعيَّن يناقض الحكمة التي لأجلها فعل= لم يشأ فعله، مع كونه لو شاء لفعله؛ وهذا ليس يمتنع(٥) لنفسه، بل هو مقدورٌ لله تعالى.

لكن الجمع بين الضِّدَّين هو الممتنع، ومعلومٌ أنَّ الله تعالى قادرٌ على أن يسوِّد الجسم ويبيِّضه ويحمِّره ويخضِّره ويخلق فيه ما شاء من الألوان، لكنْ جَعْلُهُ أسود كلَّه، أبيض كلَّه في حالٍ واحدةٍ= ممتنعٌ لذاته، وليس بشيءٍ؛ ولا يُعقل ثبوتُه في الخارج؛ وكذلك سائر الصِّفات المتضادَّة،

---

(١) وقع خرمٌ في (د) بمقدار ورقة، وهو من قوله هنا: «ويدخل في ذلك...» إلى قوله (ص٣٧١): «...مع القول بأنه قديم»، والمثبت من (م). وسبق الإشارة إلى ذلك في وصف النسخ (ص٧٨).

(٢) السجدة: (١٣).

(٣) الأنعام: (١١٢).

(٤) البقرة: (٢٥٣).

(٥) قوله: «ليس يمتنع» في الأصل (م): «ليس بشيء يمتنع»، ويشبه أن يكون قد ضرب على قوله: «بشيء»، فإن كان الضرب غير مراد فالأشبه بالسياق حينئذ: «ليس بشيء ممتنع»، والمثبت أشبه رسمًا ومعنًى.

قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾[(١)].

فإرادتُه له حين يريد خَلْقَه[(٢)]، وقولُه له: ﴿كُنْ﴾، وما يستلزم ذلك؛ مثلُ عِلْمِهِ بأنَّ[(٣)] فِعْلَهُ في تلك الحال لا ينافي حكمته والقدرة التي تختصُّ بتلك الحال= أمورٌ وجوديَّة بمجموعها حصل التَّأثير التَّامُّ، والفعل التَّامُّ، **وعلى اصطلاحهم**: بمجموعها حصلت العلَّة التَّامَّة لوجود الحادث المعيَّن. وهذا أمرٌ يُعقل في الشَّاهد والغائب.

وهم قد ضربوا مثلًا -في صدور الحادث عن الفاعل الواحد لانقضاء الحوادث المتقدِّمة- بالمسافر[(٤)] الذي يقطع المسافة، والحجر الذي يهبط من علوٍّ إلى سفلٍ؛ **قالوا**: فالموجب لقطع المسافة باقٍ دائمًا، لكن قطعُ الثَّانية مشروطٌ بانقضاءِ قطع الأُولى.

فيقال لهم: هذا المثال حجَّةٌ عليكم[(٥)]؛ فإنَّ القاطع ليس حاله عند الثَّانية والأولى سواءً، بل هو إذا قطع الأُولى؛ تجدَّد له قدرةٌ وإرادةٌ لم تكن قبل قطعِها، وإن كان فاعلًا بالاختيار.

وإن كان متحرِّكًا حركةً طبيعيَّةً -كالحجر-؛ فقد تجدَّد له قوَّةٌ قريبةٌ من الفعل غير القوَّة البعيدة، وتجدَّد فيه ميلٌ لم يكن قبل ذلك، والميل فيه كالإرادة في الحيِّ، **كما قال تعالى**: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[(٦)]، **والنَّاس يقولون**: «هذا السَّقف يريد أن يسقط»، و«هذه الشَّجرة تريد أن تيبس»،

(١) يس: (٨٢).
(٢) في الأصل (م): «الخلقه»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.
(٣) في الأصل (م): «بأنه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في الأصل (م): «كالمسافر»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) في الأصل (م): «عليهم»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) الكهف: (٧٧).

و«هذه الأرض تريد أن تسقى»، ونحو ذلك، فيعبِّرون عن الاقتضاء الذي في الجماد بالإرادة، كما يعبِّرون بذلك عمَّا في الحيِّ.

ومعلومٌ أنَّ الحادث الثَّاني لا يصدر عن حيٍّ ولا جمادٍ إلا بعد تجدُّد قوَّةٍ واقتضاءٍ فيه، ليس حاله قبل حدوثه وبعد حدوثه واحدًا[(١)].

فظهر أنَّ ما ذكروه من المثال حجَّةٌ عليهم لا لهم، **وتبيَّن**:

❐ أنَّ السُّؤال باطلٌ على مذهب السَّلف والأئمَّة، وأهل السُّنَّة والحديث.

❐ وأنَّ الرَّبَّ تعالى يخلق ما يشاء كما يشاء، شيئًا بعد شيءٍ، وهو كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾[(٢)].

❐ وأنَّ [فِعل][(٣)] نفْسِه المقدَّسة بدون لوازمه أو مع وجود ما ينافيه **ممتنعٌ لذاته**، وهذا الامتناعُ يزول بما فعله الرَّبُّ تعالى قبل الحادث الثَّاني؛ فصار الثَّاني **ممكنًا** لفعل الرَّبِّ ما صار به **ممكنًا**.

❐ وأنَّ نفس الرَّبِّ تعالى توجب حدوثَ كلِّ ما يحدث **من** الأمور الاختياريَّة القائمة به، **ومن** مخلوقاته التي يخلقها بخلقه الذي بمشيئته وقدرته؛ **ولهذا قال أئمَّةُ السُّنَّة والحديث -كالبخاريِّ[(٤)] وغيره-**: «**إنَّ** الرَّبَّ بفعله وتكوينه وقوله؛ غيرُ مخلوقٍ، **وإنَّ** ما حصل بتكوينه وفعله وقولِه؛ فهو المخلوقُ»، وما قام به من الأمور الاختياريَّة فهي أمورٌ وجوديَّةٌ عليها يتوقَّف وجودُ المخلوقات، وهي تمامُ التَّأثير.

فلا يكون له سبحانه مانعٌ من شيءٍ من الممكنات سوى ما اقتضته

(١) في الأصل (م): «واحد»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) يس: (٨٢).
(٣) زيادة يقتضيها السياق. وانظر: (ص٢٩٢)، «**الصفدية**» (ص٤٠٣)، «**النبوات**» (٢/ ٩٥٠).
(٤) «**صحيح البخاري**» (٩/ ٣٦١).

مشيئته وحكمته وأحاط به علمُه؛ من أنَّه إذا شاء فِعْلَ شيءٍ عُلِمَ أنَّه لا يمكن أن يفعل ما يناقض وجوده، وهو سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يشاء ما يعلم أنَّه يناقض ما قد شاءه، مع قدرته على أنَّه لو شاء لفعله.

وقد تبيَّن أنَّ القوم لا يثبتون للحوادث مُحدِثًا.

❁ ❁ ❁

وأمَّا كونهم[١] أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا؛ فإنَّ العقل الصَّريح يقضي بالفرق **بين** صفات الفاعل اللَّازمة لذاته **وبين** أفعاله ومفعولاته، فما لم يزل مقارنًا للشَّيء يمتنع أن يكون مفعولًا له، بل حقيقةُ الفعل لا تُعقل إلا مع حدوثه[٢] -**إمَّا** حدوثه جملةً، **وإمَّا**[٣] حدوث أفراده شيئًا بعد شيءٍ-؛ **فأما** فعلٌ ومفعولٌ بدون حدوث شيءٍ فهذا ممَّا يَعلم العقلاءُ انتفاءَه، **بل يقولون**: «إنَّ فساده معلومٌ بالضَّرورة»؛ حتَّى الفلاسفة الذين هم أشدُّ إلحادًا -كابن سينا ومحمد بن زكريَّا الرَّازيِّ وأمثالهما[٤]- يقرُّون بأنَّ فساد هذا معلومٌ بضرورة[٥] العقل.

وهذا ثابتٌ فيما قُدِّر أنَّه يَفعل بالطَّبع، وهو بالفاعل بالاختيار أظهرُ! **ولهذا قال كثيرٌ من النَّاس -كالرَّازيِّ وغيره-**: «إنَّه متَّفقٌ عليه في الفاعل بالاختيار»، ولا ريبَ أنَّ جماهير الذين **يقولون**: «إنَّه فاعل بالاختيار»؛ **يقولون**: «إنَّه يمتنع أن يكون مفعولٌ معيَّنٌ أزليُّ العينِ؛ معه».

---

(١) الكلام على الوجه الثالث من أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علَّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك. وتقدم الإشارة إليه (ص٢٨٠).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٤١٤، ٤٤٢)، «**الاستغاثة**» (ص٢٧٩).

(٣) في الأصل (م): «وما»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل (م): «وأمثاله»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل (م): «لضرورة»، ولعل الصواب ما أثبت.

والتَّحقيق: أنَّ هذا ثابتٌ في كلِّ فاعلٍ؛ **سواءٌ قيل**: «إنَّه[١] يفعل بالطَّبع» **أو**: «يفعل بالاختيار»، والنِّزاع ثابتٌ في الموضعين؛ فإنَّ صاحب «**المعتبر**» وغيرَه **يقول**: «إنَّه يفعل بالإرادة»، مع قولهم بقدم الأفلاك، كما قد بُسط في موضعه[٢].

وممَّا يُعرف به امتناعُ أن يكون شيءٌ من الممكنات قديمًا، وأنَّ ما سوى الله تعالى محدثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن= **[أن]**[٣] **يقال**: «كلُّ ممكنٍ فهو مفعولٌ مصنوعٌ مخلوقٌ للواجب»، **وباصطلاحهم**: «هو معلولٌ لعلَّةٍ فاعلةٍ فَعَلته، وهو الواجب بذاته»؛ ومن الممتنع في صريحِ المعقول -وهو مما[٤] اتَّفق عليه جماهيرُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين- أن يكون الشَّيءُ مفعولًا لعلَّةٍ فاعلةٍ، وهو مع ذلك مقارنٌ للفاعل لم يتقدَّم الفاعلُ عليه[٥]؛ فإنَّ تصوُّرَ كون الشَّيء مبدعًا لغيره، فاعلًا له، خالقًا له، ونحو ذلك من المعاني والعبارات[٦]= توجب كون المفعول بعد الفاعل، ولهذا كان مجرَّد تصوُّر العقلاء أنَّ الرَّبَّ تعالى خالقُ السَّماوات والأرض، أو أنَّه خالقٌ لكلِّ شيءٍ؛ يوجب أن تكون هذه المخلوقات حادثةً[٧] كائنةً بعد أن لم تكن.

وإذا قيل للعقلاء: «هي مخلوقةٌ له، وهي مقارنةٌ له، قديمةٌ بقدمه أزلًا

---

(١) بعدها في الأصل (م) زيادة: «عن فاعل قادر مختار»، ولم أتبيَّن وجهها، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعل في الكلام سقطًا، والله أعلم.
(٢) انظر: ما سبق (ص٢٩٨)، «**المنهاج**» (١/١٧٨، ٢١٩).
(٣) زيادة مقترحة.
(٤) في الأصل (م): «ما»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) بعدها في الأصل (م) زيادة: «معقولًا»، وهي مقحمة.
(٦) قوله: «المعاني والعبارات» رسم في الأصل (م): «المعالي العبارات»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٧) في الأصل (م): «حادسة»، ولعل الصواب ما أثبت.

وأبدًا»= صرَّحوا بأنَّ هذا غيرُ معقولٍ، بل هو جمعٌ بين النَّقيضين؛ **معناه**: «أنَّها مخلوقةٌ ليست مخلوقةً»!

ولهذا لم يُعرف هذا عن أحدٍ من [العقلاء][(١)] إلا عن هذه الشِّرذمة القليلة من المتفلسفة الدَّهرية.

ولهذا كان جماهيرُ أهل النَّظر لا يذكرون عن الدَّهريَّة إلا القولَ بإنكار[(٢)] الصَّانع، ولا يعرفون القول بإثبات مبدِعِ العلل مع القول بأنَّه قديمٌ[(٣)].

وإنَّما صار هذا يُحكى في كتب النَّظر لمَّا ظهر قولُ هؤلاء المتفلسفة المنتسبين إلى الملل -كابن سينا وأمثاله-؛ فأظهروا هذا القولَ المركَّبَ **من قول** سلفهم الدَّهريَّة القائلين بِقِدَمِ العالَم، **ومِن قول** جماهير الأمم -أهل الملل وغيرهم- بإثبات ربِّ العالمين[(٤)]؛ وإلَّا فأرسطو وأتباعه ليس في كتبهم إثباتُ عِلَّةٍ للفَلَك، وإنَّما فيه إثباتُ عِلَّةٍ غائيَّةٍ يتحرَّك الفَلَكُ للتَّشَبُّه بها، فقولهم[(٥)] وإن كان أشدَّ فسادًا في العقل والشَّرع من قول ابن سينا؛ فليس فيه المكابرةُ بأنَّ الممكن المفعول يكون قديمًا أزليًّا.

وهؤلاء إنَّما احتاجوا إلى هذه المكابرة لمَّا رأوا أنَّ إثبات صانع العالم أمرٌ لا بدَّ منه، وأرادوا أن يضمُّوا إلى ذلك[(٦)] كون الفَلَك قديمًا، فجمعوا بين المتناقضين.

---

(١) زيادة مقترحة، واستظهرها أحد القرَّاء في الطرَّة: «النظار»، والأمر قريب.

(٢) في الأصل (م): «بإمكان»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) هنا انتهى الخرم الواقع في (د)، والذي ابتدأ من قوله (ص٣٦٦): «ويدخل في ذلك...».

(٤) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٨٦)، «**البيان**» (١/ ٤٣٨).

(٥) في (م): «وقولهم»، والمثبت من (د).

(٦) قوله: «إلى ذلك» في (د): «ذلك إلى»، والمثبت من (م).

وممَّا بَيَّن هذا[١]: أنَّ الفلاسفة -أرسطو وشيعته-:

❑ عندهم «**أن يفعل**» هو من جملة الأعراض، وكذلك[٢] «**أن ينفعل**».

❑ و«**الوجود**»[٣] عندهم ينقسم إلى: «**جوهرٍ**»، و«**عَرَضٍ**».

❑ و«**الأجناس العالية**» عندهم عشرة: «**الجوهر**»، و«**الأعراض التِّسعة**» -«**الكَمُّ**» و«**الكيف**» و«**أين**» و«**متى**» و«**الإضافة**» و«**المُلْك**» و«**أن يفعل**» و«**أن ينفعل**» و«**الوضع**»-. وقد جُمِعَتْ في بَيْتَي شعرٍ، وهما:

زيدُ، الطَّويلُ، الأسودُ، ابنُ مالكِ … في داره، بالأمس، كان يتَّكي
في يده سيفٌ، نَضَاهُ، فانْتَضى … فهذه عشْرُ مقولاتٍ سُوى

❑ و«**الحركة**» عندهم اسم جنسٍ، تتناول «**الحركةَ**» [في][٤]: «**الكمِّ**» و«**الكيفِ**» و«**الأينِ**» و«**الوضعِ**».

وحينئذٍ: فيجب إذا كان الرَّبُّ تعالى فاعلًا أن يقوم به أمرٌ وجوديٌّ -وهو «**أن يفعل**»-، فيمتنع أن يكون فاعلًا بدون أمرٍ وجوديٍّ يقوم به. فإنَّه إذا كان ما سواه من الفاعِلين لا يكون فعله إلا وجوديًا؛ فالفاعل لجميع الممكنات أولى أن يكون فعله وجوديًّا.

و«**الحركة**» لا تكون إلا شيئًا فشيئًا، يمتنع حركةٌ قديمةُ الأجزاء، بل كلُّ جزءٍ من أجزائها حادثٌ بعد الآخر.

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٤٣، ٥٢١، ٥٢٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٧٥)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٩)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٤٣)، «**المنطقيين**» (ص١٣٢، ٣٠٣)، «**الانتصار**» (ص٢٨٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣٠٢، ٤٤٦). وانظر: «**المبين**» للآمدي (ص١١١-١١٣)، «**شرح حدود ابن عرفة**» للرصَّاع (ص٩)، «**الكليات**» (ص٦٢٧).

(٢) في (م): «فكذلك»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «أن ينفعل والوجود» في الأصلين (م، د): «أن يفعل الوجود»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وقد استظهرها أحد القرَّاء في طرَّة (م).

وهم متنازعون في المُتَحَرِّكات: هل تنتهي إلى محرِّكٍ لا يتحرَّك؟ **على قولين**:

۞ فالأساطين قبل أرسطو **يقولون**: «لا بُدَّ أن يكون المحرِّك لها مُتَحَرِّكًا؛ لأنَّ التَّحريك فعلٌ، والفعل مستلزمٌ للحركة -أو هو الحركة-؛ فيمتنع أن يكون محرِّكٌ غير متحرِّكٍ».

۞ وأرسطو وأتباعه إذا أثبتوا محرِّكًا لا يتحرَّك؛ **فلم يقولوا**: «إنَّه عِلَّةٌ فاعِلةٌ للحركة»، **بل يقولون**: «إنَّ المتحرِّك -وهو الفَلَك- لما كان تحرُّكه للتَّشَبُّه به؛ صار الأوَّلُ مع الفلك بمنزلة المحبوب مع محِبِّه؛ الذي يحبُّ أن يَقتدي به ويَتَشبَّه به؛ فالمحِبُّ[1] المقتدِي المتشبِّه الذي يتحرَّك لأجل التَّشبُّه بالمقتدَى[2] به المتشبَّه [به][3]= يتحرَّك لأجل المحبوب، وإن كان المحبوب لا يشعر بذلك، ولا يفعل شيئًا من حركة المحِبِّ، بل ولا يقدر على ذلك».

ومعلومٌ أنَّ المحبوب بمجرَّد كونه محبوبًا لا يكون مبدِعًا للمحِبِّ، فاعلًا له، خالقًا له، بل كونه خالقًا فاعلًا له؛ أمرٌ غير كونِه محبوبًا له.

ولهذا كان قول الأساطين القدماء مخالفًا لأرسطو وأمثاله في هذا؛ **فإنَّهم قالوا**: «إنَّه لا يُحَرِّك غيرَه إلا لحركةٍ[4] بنفسه»، **وقالوا**: «إنَّ العلَّة الأولى تقوم بها الحركة، ولولا ذلك لامتنع أن يفعل شيئًا، أو يُحَرِّكَ شيئًا».

وإذا كان الفاعل[5] لا يفعل إلا ما يكون حادثًا شيئًا بعد شيءٍ، وكلُّ ما سوى الرَّبِّ مفعولٌ له= فكلُّ ما سواه حادثٌ.

---

(١) في الأصلين (م، د): «كالمحب»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصلين (م، د): «المقتدى»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (د): «بحركة»، والمثبت من (م).

(٥) في الأصلين (م، د): «الفعل»، ولعل الصواب ما أثبت.

وليس للدَّهريَّة حجَّةٌ تدلُّ على قِدَم شيءٍ من العالَم أصلًا، ولكن حجَّتهم إنَّما تدلُّ على دوام الفاعليَّة.

ثُمَّ لَمَّا ناظرهم الجهميَّة والقدريَّة، وادَّعوا أنَّ الرَّبَّ لم يزل غيرَ متمكِّنٍ من أن يفعلَ ويتكلَّم بمشيئته، ثُمَّ صار متمكِّنًا من أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته وقدرته -إمَّا كلامًا مخلوقًا له على قول المعتزلة وغيرهم، **أو**[1] قائمًا به على قول الكَرَّامِيَّة وغيرهم-= تسلَّط عليهم أولئك الدَّهريَّة، **وقالوا**: «هذا يستلزم أنَّه صارت المفعولاتُ والفعلُ ممكنةً بعد أن كانت ممتنعةً من غير سببٍ أوجب ذلك، وأنَّها انتقلت من الامتناع الذَّاتيِّ إلى الإمكان الذَّاتيِّ من غير سببٍ».

بل وشنَّعَ عليهم أئمَّةُ السُّنَّة وغيرُهم من المسلمين بأنَّ هذا **يستلزم** أن يكون الرَّبُّ صار قادرًا على الفعل والكلامِ بعد أن لم يكن قادرًا عليه من غير سببٍ يوجب ذلك، **وفيه** وصفُ الرَّبِّ تعالى بعدم القدرة في الأزل، **وفيه** أنَّ القدرة تجدَّدت له من غير سببٍ يوجب تجدُّدَها.

فالتزمت المتكلِّمة -من الجهميَّة والقدريَّة ومن اتَّبعهم من الكَرَّاميَّة والكُلَّابيَّة وغيرهم- هذا المعنى، **وقالوا**: **نقول**: إنَّه كان قادرًا في الأزل على الفعل فيما لا يزال[2].

فقيل لهم[3]: إذا كان هذا الفعل في الأزل ممتنعًا عندكم؛ امتنع أن يكون مقدورًا في الأزل؛ فإنَّ المقدور لا بُدَّ أن يكون ممكنًا، فإذا أثبتُّم قادرًا في حالٍ يمتنع فيها مقدورُه؛ كنتم قد جمعتم بين النَّقيضينِ؛ **وحقيقةُ قولكم**: أنَّه في الأزل قادرٌ ليس بقادرٍ.

---

(١) في (د): «وإما»، والمثبت من (م). (٢) انظر: «**الفتاوى**» (١٢/ ٥٩٢).

(٣) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٣٤-٤٣٩)، «**الدرء**» (٢/ ٢١٢-٢١٥).

وقالوا لهم: إمكان الفعل والإحداث لا أوَّل له؛ فإنَّه ما من وقتٍ يفرضه العقلُ[١] إلا والإحداث فيه ممكنٌ؛ **فحينئذٍ**: لم يزل الفعل ممكنًا؛ فلم يزل قادرًا على الفعل.

قالوا: إذا قلنا: الفعل بشرط[٢] كونه مسبوقًا بالعدم لا أوَّل له= لم يكن لهذا الإمكان بدايةٌ، مع أنَّه لا يستلزم إمكان[٣] دوام الفعل؛ فإنَّا قد شرطنا أن يكون مسبوقًا بالعدم.

فقال لهم النَّاس: أنتم قدَّرتم تقديرًا جمعتم فيه بين النَّقيضين؛ **فإنَّكم قلتم**: «ما هو مسبوقٌ بالعدم لا أَوَّلَ له، وما لا أَوَّلَ له لم يسبقه شيءٌ»؛ **فإذا جعلتموه** لا أَوَّلَ له، **وقلتم**: «إنَّه مسبوقٌ بالعدم»= جمعتم بين النَّقيضين.

وقد يعبِّرون عن هذا: بأنَّ إمكان الأزليَّة غيرُ أزليَّة الإمكان، -**أو**: بأنَّ صحَّة الأزليَّة غيرُ أزليَّة الصِّحَّة-، وأنَّه لا يلزم[٤] من ثبوتِ أحدهما ثبوتُ الآخر.

فقال لهم النَّاس: بل هذان المعنيان متلازمانِ؛ فإذا[٥] كانت الأزليَّةُ ممكنةً؛ فالإمكان أزليٌّ، وإذا كان الإمكان أزليًّا؛ فالأزليَّة ممكنةٌ.

فإنَّه إذا[٦] كان إمكان الفعل أزليًّا لم يزل؛ كان إمكان الفعل دائمًا أبدًا، فلا أوَّل لإمكان الفعل، **وهذا هو أزليَّة إمكان الفعل**. وهو يستلزم إمكانَ أزليَّة الفعل؛ فإنَّه يتضمَّن أنَّه لم يزل الفعل ممكنًا، **وهذا هو المراد**

---

(١) كذا قرأتها في (م)، وفي (د): «الفعل».
(٢) في (م): «يشترط»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «يستلزم»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «متلازمان فإذا» في الأصلين (م، د) بالواو: «ملازمان وإذا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) قوله: «فإنه إذا» في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).

بإمكان أزليَّة الفعل؛ وهو إمكانُ دوام الفعل، وإمكان كون[(١)] الفاعل لم يزل فاعلًا.

فقال مُتَكَلِّمة الجهميَّة والقدريَّة: «والإحداث[(٢)] والفعل لا يُعْقَل إلا مسبوقًا بالعدم؛ فإنَّ معنى كون الشَّيء مفعولًا هو معنى كونه محدَثًا؛ والمحدَث لا يكون إلا مسبوقًا بالعدم».

فقال أهلُ السُّنَّة -الذين ليس في قولِهم ما يناقض صريحَ المعقول ولا صحيحَ المنقول-: هذا الكلام حقٌّ أيضًا، وهو دليلٌ على بطلان قول الفلاسفة الدَّهريَّة **الذين يقولون**: «إنَّه قديمٌ، وهو مفعولٌ للرَّبِّ»؛ فإنَّ كلَّ ما هو مفعولٌ فهو محدَثٌ.

لكنْ فُرِّق بين حدوث «**نوع**» الفعل والكلام، وحدوث «**عين**» الفعل والكلام بأنَّا:

❑ نعقل أنَّ كلَّ ما يفعله[(٣)] فلا بُدَّ أن يكون مُتَقَدِّمًا عليه.

❑ ونعقل أنَّه يمكن أنَّه لم يزل فاعلًا متكلِّمًا.

❑ ونعقل أنَّه يمكن دوام كونه متكلِّمًا فَعَّالًا، وأن تكون كلماتُه لا نهاية لها؛ كما قال تعالى: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾[(٥)].

❑ ولهذا نعقل أنَّه سبحانه يفعل ويتكلَّم، وإن كان كلُّ واحدٍ من «**أعيان**» ذلك يتقضَّى[(٦)] وينفد، و«**جنس الفعل والمفعول**» لا انقضاءَ له

(١) في (م): «أن»، والمثبت من (د).
(٢) في (م) ضرب على الواو: «الإحداث».
(٣) في (م): «فعله»، والمثبت من (د).
(٤) الكهف: (١٠٩).
(٥) لقمان: (٢٧).
(٦) في (د): «ىمصى»، والمثبت من (م).

ولا نفادَ؛ كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾(٢)؛ فالجنس دائمٌ لا نفادَ له، وإن كان كلُّ من أجزاء الأُكُل والرِّزْق له نفادٌ، وهو لا يدومُ.

والرَّسول ﷺ أخبر أنَّ الله تعالى خلق السَّماوات والأرض وما بينهما في ستَّة أيَّامٍ وكان عرشُه على الماء، وقد ثبت في «**صحيح مسلم**» عن عبد الله بن عَمرٍو رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبلَ أَن يَخلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ بِخَمسِينَ أَلفِ سَنَةٍ وَكَانَ عَرشُهُ عَلَى المَاءِ**»(٣).

وفي «**صحيح البخاريِّ**» عن عِمران بن الحُصَين: أنَّ أهل اليمن جاؤوا إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالوا: جئناك لنتفقَّه في الدِّين، ونسألك عن أوَّل هذا الأمر، فقال: «**كَانَ اللهُ وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبلَهُ، وَكَانَ عَرشُهُ عَلَى المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكرِ كُلَّ شَيءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ**»(٤).

وقد ذكرنا(٥) هذا الحديث بألفاظه التي(٦) في «**البخاريِّ**» وغيره، وبيَّنَّا أنَّ الثَّابت عن النَّبي ﷺ هو قولُه: «**كَانَ اللهُ وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبلَهُ**»، كما دلَّ على ذلك القرآن بقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾(٧)، وكما في «**صحيح مسلم**» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يقول في دعائه: «**أَنتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبلَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ الآخِرُ؛ فَلَيسَ بَعدَكَ شَيءٌ،**

---

(١) الرعد: (٣٥).
(٢) ص: (٥٤).
(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٤).
(٤) أخرجه البخاري (٧٤١٣) من حديث عمران بن حصين.
(٥) قوله: «وقد ذكرنا» في (د): «وذكرنا»، والمثبت من (م). وانظر شرحه لحديث عمران: «**الفتاوى**» (١٨/ ٢١٠-٢٤٣).
(٦) قوله: «بألفاظه التي» في (د): «الذي»، والمثبت من (م).
(٧) الحديد: (٣).

وَأَنتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيسَ فَوقَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ البَاطِنُ؛ فَلَيسَ دُونَكَ شَيءٌ»[١].

وجواب سؤال السَّائلين لشرح **هذه العقيدة المختصرة** لا يحتمل البسط المكتوب في غير هذا الموضع.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٣).

فصلٌ

وكذلك ما يستدلُّون به على إثبات الصَّانع سبحانه وتعالى:

- فإنَّ من النَّاس من يستدلُّ بإمكان الأجسام.
- ومنهم من يستدلُّ بحدوثها.
- ومنهم من يستدلُّ بإمكان صفاتها.
- ومنهم من يستدلُّ بحدوث صفاتها.

وقد ذكر الرَّازيُّ وغيرُه هذه الطُّرق الثَّلاث، وذكر الطَّريقةَ الرَّابعةَ(١).

والطُّرُق الأُولى الثَّلاث هي طرقٌ صحيحةٌ إذا قُرِّر إمكانُ بعضِ ذلك وحدوث بعض ذلك؛ فأمَّا مع طلب تقرير عموم الإمكان والحدوث فهو الذي قدح فيه النَّاس. كما أنَّ الطَّريقة الرَّابعة إنَّما هي مبنيَّةٌ على حدوث بعض ذلك.

لكن يكون في ذلك تطويلٌ لا تحتاج إليه الفطر(٢) السَّليمة -وإن كان قد يَنْتَفِع به بل يحتاج إليه بعضُ النَّاس؛ إذ مِن الناس مَن قد ينتفع بالطُّرق الطَّويلة الخفيَّة أكثر من الطُّرق القريبة الجَلِيَّة(٣)-؛ وذلك لأنَّ **دلالة**

---

(١) انظر الطرق الأربعة في «**المحصل**» (ص٣٣٧)، «**المعالم**» (ص٤٩)، وزاد طريقةً خامسةً في «**نهاية العقول**» (١/ ٣٩٩) -وهي طريقة الإحكام والإتقان، وقال: (هي عند التحقيق عائدة إلى الطرق الأربعة)-، وأوصلها إلى ستَّة طرق في «**المطالب العالية**» (١/ ٧١)، و«**الأربعين**» (ص٧٠). وانظر كلام الشَّيخ على هذه الطرق في «**الدرء**» (١/ ٣٠٧) (٣/ ٧٢) (٥/ ٩٢) (٧/ ٢٢٩)، «**النبوات**» (١/ ٢٩٩)، «**البيان**» (ق٢٧١).

(٢) في (م): «الفطرة»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سبق (ص١٥٧).

الحدوث على المحدِث أظهرُ من دلالة الإمكان على الواجب، **ودلالةُ** ما يُشهَد حدوثُه أظهرُ من دلالة ما يُستدلُّ على حدوثه؛ فكان الاستدلال بما يُشاهَد من الحدوث أبينَ الطُّرق[١]. وهذه هي الطَّريقة الرَّابعة التي يسمُّونها: «**حدوث الصِّفات**».

وهذه الطَّريق وإن كانت صحيحةً؛ فطريقةُ القرآن العزيز أكملُ منها؛ فإنَّه سبحانه يستدلُّ بـ«**حدوث الأعيان**» وذلك أكمل، مع ما في القرآن من الطُّرق الكثيرة التي يُبَيِّن بها ربوبيَّة الرَّبِّ تعالى ومشيئته وقدرته **تارةً**، ورحمته وعنايته وإحسانه وإلٰهيته وحِكْمته **تارةً**.

وأيضًا: فطريقةُ القرآن[٢] يُستدلُّ فيها بالآيات أو بـ«**قياس الأَوْلى**»، وأولئك إنَّما يستدلُّون بـ«**القياس [المنطقي]**[٣]»، وذلك لا يدلُّ إلا على أمرٍ كُلِّيٍّ مشتركٍ لا يدلُّ على المطلوب.

وإنَّما ذكر أولئك «**حدوثَ الصِّفات**»؛ لاعتقادهم أنَّ ما نَشهده من الحوادث إنَّما هو صفاتٌ؛ بناءً على إثبات «**الجوهر الفرد**»، وأنَّ الحدوث إنَّما هو اجتماع الجواهر وافتراقها.

وهذا قول المثبتين لـ«**الجوهر الفرد**»؛ فإنَّ مذهبهم أنَّ جميع ما نشهد حدوثه إنَّما هي صفاتٌ للجواهر من: اجتماعٍ وافتراقٍ، وحركةٍ وسكونٍ؛ وهذا قول فاسدٌ.

والصَّواب: أنَّا نُدرك نفسَ حدوث أعيانٍ هي أجسامٌ -كما نشهد حدوث الحيوان والنَّبات والمطر والسَّحاب وغير ذلك-، وأنَّ الأجسام

---

(١) انظر: ما سبق (ص١٥٤).

(٢) من قوله: «أكمل منها فإنه...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (د). وقوله: «فطريقة» تحرَّفت في الأصل (د) إلى: «بطريقة».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

يستحيل بعضها إلى بعضٍ، لا أنَّ هناك جواهرَ منفردةً باقيةً تعتقبُ عليها الصِّفات؛ **فإنَّ** القول بإثبات «**الجوهر الفرد**» باطلٌ، **كما** أنَّ القول بإثبات «**الجواهر العقليَّة**» في الخارج -التي هي «**العقل**» و«**النَّفس**» و«**المادَّة**» و«**الصُّورة**»- باطلٌ.

ودعوى كون الأجسام متركِّبةً من مادَّةٍ وصورةٍ هما جوهرانِ قائمانِ بأنفسهما= باطلةٌ[١]، **وكذلك** دعوى وجود جوهرٍ متحيِّزٍ لا يتميَّز منه يمينٌ عن شمالٍ[٢]= باطلةٌ، **وكذلك** دعوى قَبول الأجسامِ الانقسامَ إلى غير نهايةٍ= باطلةٌ.

بل الأجسام إذا فُرِّقت تنتهي إلى أجزاءٍ صغيرةٍ تستحيل إلى غيرِها إذا انتهى صغرها؛ كما نشهد في أجزاء الماء إذا صغُرت فإنَّها[٣] تستحيل هواءً فلا تبقى، ولا تكون بحيث لا يتميَّز منها جانبٌ عن جانبٍ، وإذا تَعَذَّر بقاؤها تَعَذَّر قبولُها للانقسام الفعلي.

فمن قال: «إنَّها تقبل الانقسام إلى غير نهايةٍ بالفعل»؛ فقد[٤] أخطأ.

ومن قال: «إنَّها تنتهي إلى جوهرٍ فردٍ لا يتميَّز منه جانبٌ عن جانبٍ» أخطأ.

والصَّواب: أنَّها إذا انتهى صغرها؛ استحالت إلى غيرها، وقد تستحيل قبل صغرها[٥].

---

(١) من قوله: «ودعوى كون...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «بأنفسهما» في (د): «بأنفسها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «عن شمال» في (م): «وشمال»، والمثبت من (د).

(٣) في الأصلين (م، د): «بأنها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٥٢) (٣/ ٤٤٥) (٤/ ١٨٦) (٩/ ٧٨)، «**البيان**» (٢/ ٢٥٨)، «**المنهاج**» (١/ ٢١٢) (٢/ ٢١٠).

والقول باستحالة الأجسام بعضها إلى بعضٍ هو قولُ الفقهاء والأطبَّاء وكثيرٍ من أهل الكلام وجمهور العقلاء.

وقد بُسط الكلام على مسألة «**الجوهر الفرد**»، وبيان انتفائه، و«**الجواهرِ المجرَّدة العقليَّة**»، وبيان أنَّها ثابتةٌ في الذِّهن لا في الخارج. وكذلك بَيَّنَّا أنَّ أكثر النُّظَّار لا يقولون بـ«**الجوهر الفرد الحسِّيِّ**» ولا بـ«**الجوهر الفرد العقليِّ**» في الخارج، بل نفيهما جميعًا قولُ الهِشَامِيَّة والنَّجَّارية والضِّرَارِيَّة والكُلَّابِيَّة وكثيرٍ من الكَرَّاميَّة، وغير هؤلاء من طوائف النُّظَّار[١].

وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه على مبادئ الطُّرُق[٢] بحسب ما يليق بهذا الموضع، والله أعلم. فإنَّ[٣] هذه المواضع من دقيق مسائل النُّظَّار، التي هي من مَحارات العقول، التي اضطرب فيها أكثرُ الخائضين في ذلك، وأكثرُ من تكلَّم فيها لا يعرف إلا قولينِ أو ثلاثةً أو أربعةً، ويظنُّ أنَّ ذلك[٤] مجموعُ أقوالِ النَّاس، ولا يكون الحقُّ في تلك الأقوال التي يعرفها، بل في غيرها.

كما يصيبهم مثل ذلك فيما يحكونه من المقالات في مسائل «**كلام الله**» و«**أفعاله**» و«**النُّبوَّات**» و«**المعاد**» وغير ذلك؛ تجد أكثر أهل الفلسفة والكلام يذكرون[٥] في المسألة عدَّةَ مقالاتٍ لا يعرفون غيرَها، والقولُ الصَّواب لا يعرفونه؛ ولهذا كان المقتدي بهم في طريقهم إنَّما ينتهي إلى الحيرة والشَّكِّ، أو إلى[٦] تقليدهم فيما أخطؤوا فيه. ومسألة «**الجوهر**

(١) انظر: «**البيان**» (٢/ ٢٤٣) (٣/ ٢٠٣) ج٤ -قيد النشر-، «**الدرء**» (٨/ ٨٥).
(٢) في (م): «الطريق»، والمثبت من (د).
(٣) في الأصلين (م، د): «بان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (م): «تلك»، والمثبت من (د). (٥) في (م): «يروون»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «أو إلى» في (د): «وإلى»، والمثبت من (م).

الفرد» من هذا وهذا؛ ولهذا صار كثيرٌ من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصريِّ، وأبي المعالي الجوينيِّ، وأبي عبد الله الرَّازيِّ، وغيرهم(١).

ولم نوسِّع القول ههنا؛ **لأنَّ** معرفة الله ورسوله لا تتوقَّف على هذه المسائل، **ولأنَّ** كثيرًا من النُّظَّار اعتقدوا أنَّ هذا من أصول الدِّين وقواعد الإيمان؛ فتكلَّموا في ذلك بالكلام الذي ذمَّه السَّلَف والأئمَّة، وهؤلاء هم الجهميَّة من المعتزلة ومن اتبعهم.

وأصلُ كلامهم أنَّهم قالوا: «**لا يُعرفُ** صدقُ الرَّسول(٢) حتَّى يُعرَفَ إثباتُ الصَّانع، **ولا يُعرفُ** إثباتُ الصَّانع حتَّى يُعرَفَ حدوثُ العالَم، **ولا يُعلم** حدوث العالم إلا بما به يُعلم حدوثُ الأجسام».

ثُمَّ استدلُّوا على «**حدوث الأجسام**» **بطرقٍ**(٣):

أحدُها: أنَّه لا يخلو عن الحوادث، وما لم يَخْلُ(٤) عن الحوادث فهو حادثٌ.

۞ **ثُمَّ قرَّر فريقٌ منهم «المقدِّمة الأولى»**: بأنَّ الجسم لا يخلو عن الحركة والسُّكون، وهما حادثان. وهذه الطَّريقة معروفةٌ عن المعتزلة وغيرهم، والرَّازيُّ يذكرها في كتبه.

۞ **وآخرون قرَّروا ذلك**: بأنَّ الجسم لا يخلو عن الأكوان -**وهي**:

---

(١) انظر ما سبق (ص١٩٣).

(٢) في (م): «الرسل»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢١، ٣٠٢) (٢/ ١٧٧) (٣/ ٣٠) (٤/ ١٦٠) (٨/ ٣٣٧) (٩/ ٧٢)، «**البيان**» (١/ ٤٤١)، «**المنهاج**» (١/ ١٥٨) (٢/ ٢٥٨، ٣٨٣)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٩٢)، «**الفتاوى**» (٦/ ٤١) (١٦/ ٢٧٥، ٣٢٩)، «**جامع الرسائل**» (٢/ ٤١)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤١١)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٨٣)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٠).

(٤) قوله: «لم يخل» في (م): «لا يخلو»، والمثبت من (د).

الاجتماع والافتراق والحركة والسُّكون-، والأكوان حادثةٌ. وهذه الطَّريقة معروفةٌ عن المعتزلة.

۞ **وآخرون قرَّروا ذلك**: بأنَّ الأجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق، وهما حادثان. وهذه طريقةُ الأشعريِّ وغيرِه، وهذا مبنيٌّ على «**الجوهر الفرد**»:

❑ **فإذا قيل**: «إنَّ الأجسام مركَّبةٌ من **الجواهر الفردة**»؛ فالجواهر إمَّا مجتمعةٌ أو(١) متفرِّقةٌ.

❑ **وأمَّا من قال**: «إنَّ الأجسام ليست مركَّبةً من **الجواهر الفردة**»؛ فإنَّه -على قوله- لا يكون الجسم ملزومًا لاجتماع الأجزاء وافتراقها.

۞ **وقرَّر آخرون ذلك**: بأنَّ الجسم لا يخلو من(٢) كلِّ جنسٍ من أجناس الأعراض عن واحدٍ منها، **قالوا**: «لأنَّ القابل للشَّيءِ لا يخلو عنه وعن ضدِّه»، **ثُمَّ قالوا**: «والعَرَض لا يبقى زمانينِ، فتكون الأعراضُ كلُّها حادثةً شيئًا بعد شيءٍ، والأجسامُ لا تخلو منها». وهذه هي الطَّريقة المشهورة عند الأشعريَّة، وعليها اعتمد الآمديُّ(٣)، وذكر أنَّها عمدةُ أصحابه، وبنى مسألةَ «**حدوث الأجسام**» على أنَّ العَرَض لا يبقى زمانينِ.

واعترض عليه طائفةٌ -كالهنديِّ(٤)-، **وقالوا**: كيف

---

(١) في (د): «وإما»، والمثبت من (م). (٢) في (م): «عن»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٣٣٥).

(٤) **هو**: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي الأشعري، المشهور بـ«صفي الدين الهندي»، ولد في الهند سنة (٦٤٤هـ)، ورحل إلى اليمن ومكة والقاهرة والروم، ثم قدم دمشق سنة (٦٨٥هـ) فاستوطنها ودرَّس في مدارسها إلى أن توفي فيها في صفر سنة (٧١٥هـ)، وهو في الشام نظير الأصبهاني بمصر، فكان شيخ الجماعة في الأصلين، ولمَّا انتُدب لمناظرة الشَّيخ في مجالس المناظرة حول الواسطية؛ قالوا: «هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام، وعليه اشتغل الناس في هذا الفن»، ولكن ساقيته لاطمت بحرًا. =

يُقرِّر[١] هذا الأصل العظيم على مثل هذه المقدِّمة التي ينكرها جمهور العقلاء؟!

= من تصانيفه: «**زبدة الكلام في علم الكلام**» -وقد ذكره ابن قاضي الجبل ضمن مقروءاته على شيخ الإسلام-، «**نهاية الوصول في دراية الأصول**»، «**الفائق في أصول الفقه**».

انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ١٨١، ٢٠٤)، «**معجم الشيوخ**» للذهبي (٢/ ٢١٦)، «**أعيان العصر**» (٤/ ٥٠١)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٩/ ١٦٢)، «**البداية والنهاية**» (١٨/ ٥٣).

أما الاعتراض المشار إليه -وأشار إليه أيضًا في «**المنهاج**» (٢/ ٢٥٨)-؛ فذكره الهندي في «**زبدة الكلام**» -مخطوط- (ق٩٠)، قال: (ومسمَّى العالَم المركب من الجواهر والأعراض مؤلف من أجزاء حادثة، والمؤلَّف من الحادث، حادث فالعالم حادث. أما أن الأعراض حادث [كذا] فلِما ثبت أن العَرَض ممتنع البقاء وكل ما هو ممتنع البقاء فهو حادث، فكل واحد من الأعراض حادث، فعند ذلك إما أن تكون متعاقبة في وجودها إلى غير النهاية، أو هي منتهية إلى عَرَض ليس وراءه عَرَض آخر، والأول ممتنع لما بُيِّن مِن امتناع حوادث لا أول لها في إثبات واجب الوجود، فيصح الثاني فيلزم أن يكون جملتها متناهية ومسبوقة بالعدم فتكون حادثة، وأما أن الجواهر حادثة فلِما ثبت من امتناع خلو الجواهر عن الأعراض، ومعلوم أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث. وأما أن كل ما كانت أجزاؤه حادثة ولها أول تنتهي إليه، فالمجموع الحاصل عنها يكون حادثًا مسبوقًا بالعدم فمعلوم بالضرورة.

ثم قال قائله: «هذا البرهان عليه الاعتماد»؛ وهو **ضعيف**.

أما أولًا: فلأنه مبني على الأصلين المذكورين اللذين أكثر الفرق مخالفون فيهما؛ فبناء حدوث العالم الذي هو متفق عليه بين أرباب الملل كلها على الأصلين المذكورين= بناء القوي على الضعيف.

أما ثانيًا: فلأن قوله قد ثبت أنه يمتنع وجود حوادث لا نهاية لها في إثبات واجب الوجود إن أراد به امتناع حوادث لا نهاية لها وهي علل ومعلولات هو الظاهر، فإن الذي يفتقر إليه إثبات العلم بواجب الوجود إنما هو امتناع هذا القسم لا امتناعها مطلقًا فمسلَّم، لكن لا يلزم من امتناع هذا القسم امتناع وجود أعراض لا أول لها لأنها ليست عللًا ومعلولات بل هي شروط ومعدات وإن أراد به امتناع حوادث متعاقبة لا أول لها مطلقًا فلا حاجة إذ ذاك إلى بيان حدوث العالم فإنه يلزم منه حدوث العالم قطعًا فلا يحسن أن يجعل ذلك مقدمة في إثبات حدوث العالم.

وأما ثالثًا: فلأن المركب من الجواهر والأعراض إنما هو ماهية اعتبارية لأن الأعراض غير داخلة في ماهية الجواهر والأجسام لأنها لا توجد إلا فيهما وهي غير داخلة في ماهيتهما ولا يلزم من حدوث الماهية الاعتبارية حدوث الحقيقة).

(١) في (د): «تقرر»، والمثبت من (م).

وهذا الاعتراضُ **صحيحٌ**، وما ذكره الآمديُّ من النَّقل عن أصحابه **صحيحٌ**، بل كثيرٌ منهم -كأبي المعالي وغيره- لا يقرِّر أنَّ الأجسام لا تخلو عن الأعراض، وأنَّ القابل للشَّيء لا يخلو عنه وعن ضدِّه؛ بل يذكرها دعوًى مجرَّدةً؛ فإذا تَكَلَّم عليها في مسألة «**حدوث العالم**» -كما ذكر في «**الإرشاد**»- أحال على بحثه مع الكرَّاميَّة، وإذا بحثها مع الكرَّاميَّة لم يذكر عليها حُجَّةً إلا مجرَّد تناقضهم في عدم طردها[١].

وهذا ليس بدليلٍ؛ بل غايته أنَّ الكرَّاميَّة أخطؤوا في بعض لوازم قولهم، فمن لم يوافق الكرَّاميَّة على ذلك، وطَرَدَ اللَّوازم= لم يكن هذا عليه[٢] حُجَّةً جدليَّةً -كما أنَّه ليس بحجَّةٍ علميَّةٍ البَتَّة-.

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية: وهي أنَّ «ما لم يخل عن الحوادث فهو حادثٌ»؛ فهو أعظم المقدِّمتَينِ، وقد تتنوَّع العبارات فيه:

۞ **فتارةً يقولون**: «ما لم يخل عن الحوادث فلم يسبقها، وما لم يسبق الحوادث فهو حادثٌ».

۞ **وتارةً يقولون**: «ما لم يسبق الحوادث -**أو**: ما لم يخل عنها- لا يكون إلا معها أو بعدها، وما لا يكون إلا مع الحوادث أو بعدها فهو حادثٌ»، **فعمدة الدَّليل**: أنَّ ما قارن الحوادث -فلم يكن قبلها- فهو حادثٌ.

ثُمَّ كثيرٌ منهم لا يقرِّر هذه المقدِّمة بناءً على ظهورها، وذلك أنَّهم يفهمون من[٣] حدِّ «**الحوادث**»: «التي جملتها حادثةٌ بعد أن لم تكن».

---

(١) انظر: «**الإرشاد**» للجويني (ص١٧-١٨، ٢٢-٢٥، ٤٣).

(٢) قوله: «هذا عليه» في (م): «على هذا»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «أنهم يفهمون من» في الأصلين (م، د): «أنهم يفهمون منها أنهم يفهمون من»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر: «**النبوات**» (١/ ٢٥١).

ومعلومٌ أنَّ ما لم يسبق هذه(١) فهو حادثٌ؛ لكن الدَّليل الذي ذكروه لم يدلَّ على ذلك، لم يدلَّ(٢) إلا على أنَّ الأجسام مقارِنةٌ لجنس الحوادث؛ لا تكون إلا ومعها حادثٌ. فإذا قُدِّر أنَّ الحوادث دائمةٌ، توجد شيئًا بعد شيء دائمًا= لم يلزم أن يكون ما لم يسبقها حادثًا؛ فلهذا صار كثيرٌ منهم يحتاجون إلى بيان امتناع حوادثَ لا أوَّل لها، **وهذا قُطْبُ رَحَى هذا المكان**(٣).

والمقصود هنا: أنَّ قول القائل: «ما لم يخل عن الحوادث فهو حادثٌ» **لفظٌ مجملٌ**؛ فإنَّ ما لم يخل عن حادثٍ مُعَيَّنٍ، **أو** حوادثَ مُعَيَّنةٍ، **أو** عن مجموع الحوادث -[إن](٤) قُدِّر لها مجموعٌ له ابتداءٌ-= فهو حادثٌ باتِّفاق العقلاء.

وكذلك ما لم يسبق الحادث المُعَيَّن، وكذلك ما لم يخل عن حوادثَ محصورةٍ، **أو** لم يسبق حوادثَ محصورةٍ، **أو** لم يخل عن مجموع الحوادث، **أو** لم يسبق مجموعَ الحوادث -إن قُدِّر لها مجموعٌ له ابتداءٌ-= فإنَّه حادثٌ باتِّفاق العقلاء.

فإنَّ الحادث المُعَيَّن، والحوادث المحصورة، والمجموع الذي له ابتداءٌ= مسبوقٌ بالعدم، كائنٌ بعد أن لم يكن. فما لم يسبقه(٥) كان إمَّا معه، وإمَّا بعده، لا يكون قبله؛ فيجب أن يكون حادثًا لا قديمًا.

---

(١) في (م): «هذا»، والمثبت من (د). **والمراد**: الحوادثُ الحادثةُ جملتُها.

(٢) قوله: «لم يدل» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢٠، ٣٠٣) (٨/ ٣٣٧، ٣٣٨) (٩/ ١٧٤)، «**البيان**» (١/ ٤٤٢)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٢)، «**النبوات**» (١/ ٢٥١)، «**السبعينية**» (ص٣٥٩)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٣٢٩).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) قوله: «فما لم يسبقه» في (م): «كما يسبقه»، وفي (د): «فما يسبقه»، ولعل الصواب ما أثبت.

وما لم يخلُ عن حادثٍ مُعَيَّنٍ، أو حوادثَ محصورةٍ، أو عن[١] مجموعٍ له ابتداءٌ= فإنَّه لا يتقدَّمها؛ إذ لو تقدَّمها لخلا عنها، **والتَّقدير**: أنَّه ملزومٌ لها، لا يخلو عنها؛ ووجود[٢] الملزوم بدون اللَّازم ممتنعٌ.

وأمَّا دوام الحوادث شيئًا بعد شيءٍ، بحيث لا تكون لها بدايةٌ ولا نهايةٌ؛ فهل ذلك[٣] ممكنٌ أم لا؟ **هذا فيه لبني آدمَ ثلاثةُ أقوالٍ**[٤]:

فقيل[٥]: إنَّه ممتنعٌ مطلقًا. وهذا قول هؤلاء المتكلِّمين والفلاسفة الذين استدلُّوا على حدوث الأجسام -أو حدوث العالَم- بأنَّها مستلزمةٌ للحوادث، وما استلزم الحوادثَ فهو حادثٌ.

ثُمَّ تنازع هؤلاء في امتناع دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي، أو بالامتناع فيهما:

۞ **فقال إمَامَا هذه الطَّريقة الجَهْمُ بن صفوانٍ وأبو الهُذَيل العَلَّافُ**: يمتنع دوام الحوادث في المستقبل ووجودُ حوادثَ لا آخِرَ لها، كما امتنع وجود حوادث لا أوَّل لها.

ولهذا قال الجهم بن صفوانٍ بفناء الجنَّة والنَّار، وأنَّ العالم يفنى كلُّه، وجعل الرَّبَّ تعالى مُعَطَّلًا عن الكلام والفعل في الأزل والأبد. ولهذا كان من أعظم ما أنكره السَّلف والأئمَّة على الجهميَّة -بل كفَّروهم به- قولُهم بفناء الجنَّة والنَّار.

---

(١) في الأصلين (م، د): «غير»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصلين (م، د): «وجود»، وفوقها في (د): «و»، ويحتمل أنها بقلم مغاير.

(٣) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ١٧٦)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٢)، «**الرد على من قال بفناء الجنة والنار**» (ص٤٤)، «**الصفدية**» (ص٣٢٤).

(٥) سيأتي ذكر القول الثاني قريبًا (ص٣٩٠)، والقول الثالث (ص٤١١).

وقال أبو الهُذَيل: بل[١] تفنى الحركات، ويبقى أهلُ الجنَّة في سكونٍ دائمٍ.

فيقال له: إن جَوَّزتَ خُلُوَّ الجسم عن [غير][٢] السُّكون، وامتناعَ الحركة عليه في المستقبل= فجوِّز ذلك في الماضي؛ **حينئذٍ**: فيمكن خُلُوُّ الأجسام عن الحوادث، فيبطل دليلُك الذي عُمْدَتُه: أنَّ الجسم لا يخلو عن الحوادثِ.

ولهذا قالت الهِشَاميَّة[٣] **والكَرَّامِيَّة وغيرُهم** بأنَّ الباري جسمٌ قديمٌ أزليٌّ، لم يكن متحرِّكًا، ثُمَّ صار متحرِّكًا بعد أن لم يكن. وهؤلاء يلزمهم من المطالبة بسبب حدوث الحوادث ما لم[٤] يلزم غيرَهم، مع ما في قولهم من التَّجسيم الباطل، كما قد بُسط في موضعه[٥].

۞**وقال أكثرُهم**: بل تدوم الحوادث في المستقبل، دون الماضي. **قالوا**: لأنَّ هذا بمنزلة **أن يقول**: «لا أعطيتُك درهمًا إلا أعطيتُك بعده درهمًا»؛ فهذا ممكنٌ، **وإذا قال**: «لا أُعطيك درهمًا حتَّى أُعطِيك [قبله][٦] درهمًا»؛ كان هذا ممتنعًا. وهذا عمدةُ صاحب «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة**»[٧] ونحوه من أهلِ الكلام، وعليه بنوا الدِّين الذي ذكروا أنه دِين الإسلام.

فقال القادح في حُجَّتهم: ليس هذا بتمثيلٍ مطابقٍ؛ بل المطابق **أن يقال**: «ما أعطيتُك درهمًا إلا أعطيتُك قبله درهمًا»، فهذا مثال الماضي، ومثال المستقبل **أن يقول**: «ما أعطيتك درهمًا إلَّا أعطيتُك بعده درهمًا»،

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م)، وهي قراءة محتملة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في (م): «الهاشمية»، والمثبت من (د). (٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ٢٥٧-٢٦٣)، «**الدرء**» (٢/ ١٨١، ٢٦٦) (١٠/ ٢٥٨).

(٦) زيادة يقتضيها السياق. (٧) انظر: «**الإرشاد**» للجويني (ص٢٦-٢٧).

والعقل يسوِّي بين هذين، فإن كان أحدُهما ممكنًا؛ كان الآخر[١] مثله.

وأمَّا إذا قال: «لا أعطيك درهمًا حتَّى أُعطِيك درهمًا»؛ فهو بمنزلة **أن يقول:** «ما أعطيتك درهمًا حتَّى أعطيتك بعده درهمًا»، وهذان ممتنعان؛ لأنَّه[٢] **نفى** المستقبل حتَّى يوجد قبله مستقبلٌ؛ فيلزم ألا يكون شيءٌ من المستقبل، **ونفى** الماضي حتَّى يوجد بعده ماضٍ؛ فيلزم ألا يكون شيءٌ من الماضي.

فإنَّه **إذا** لم يكن مستقبلٌ حتَّى يكون مستقبلٌ؛ كان دَوْرًا ممتنعًا، **وإذا** لم يكن ماضٍ حتَّى [يكون][٣] ماضٍ؛ كان دَوْرًا ممتنعًا؛ **كما إذا قيل:** «لا يكون موجودٌ حتى يكون قبله موجودٌ»، بخلاف ما إذا نَفَى الماضي المعيَّنَ إلا وقبله ماضٍ، أو نَفَى المستقبل المعيَّنَ إلا وبعده مستقبلٌ؛ فإنَّ العقل يفرِّق بين هذين وبين ذينك[٤].

وقالتِ الطَّائفة الثَّانية[٥]: بل يجوز دوامُ الحوادث في الماضي والمستقبل، ويجوز دوام ما تقوم به الحوادث، وما تقارنه من الأجسام وغيرها أزلًا وأبدًا. وهذا قول الفلاسفة الدَّهريَّة القائلين بقِدَم الأفلاك.

ثُمَّ هؤلاء هم نوعان:

۞ **دهريَّة معطِّلةٌ**[٦] **محضةٌ، يقولون** بأنَّ العالَم قديمٌ أزليٌّ، وجب بنفسه، ليس له مبدِعٌ ولا صانعٌ؛ لا فاعلٌ بالاختيار، ولا موجِبٌ

---

(١) قوله: «كان الآخر» في (م): «فالآخر»، والمثبت من (د).

(٢) في (د) تحتمل: «فإنه»، وتحتمل: «كأنه»، والمثبت من (م).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قوله: «وبين ذينك» في (م): «وذينك»، والمثبت من (د).

(٥) وهو القول الثاني في دوام الحوادث، وسبق ذكر القول الأول قريبًا (ص٣٨٨)، وسيأتي ذكر القول الثالث (ص٤١١).

(٦) في (م): «ومعطلة» بالواو، والمثبت من (د).

بالذَّات. وهؤلاء[١] قولهم من جنس القول الذي أظهره فرعونُ؛ حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾[٢]، فاستفهم استفهامَ إنكارٍ عن ربِّ العالمينَ، لا استفهام استعلامٍ عن ماهيَّته -كما يظنُّه بعضُهم[٣]-؛ فإنَّ فرعون كان مظهرًا للجحود والتَّعطيل، كما قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾[٤]، وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[٥]، وقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[٦]. وإن كان هو وقومه كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[٧]، وقال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾[٨].

وهؤلاء يُعلَمُ فسادُ قولهم **تارةً** بالضَّرورة، **وتارةً** بالنَّظر، من وجوهٍ كثيرةٍ؛ فإنَّ ما في العالَم من الحوادث المشهودة التي تدلُّ على أنَّ محدِثها عالمٌ قديرٌ حكيمٌ، وما في العالَم من الحاجة والافتقار الذي يدلُّ على أنَّ العالَمَ جميعَه وكُلَّ جزءٍ منه محتاجٌ مفتقرٌ، وأنَّ جميع ما هو فقيرٌ محتاجٌ[٩] يفتقر إلى ما هو خارجٌ عنه، وأنَّ «**الوجود**»: إمَّا واجبٌ وإمَّا ممكن، وإمَّا قديمٌ وإمَّا محدَثٌ، وإمَّا غنيٌّ لا محتاجٌ وإمَّا محتاجٌ، وإمَّا مخلوقٌ أو غير مخلوق؛ ولا بُدَّ للممكن من واجبٍ، والمحدَثِ من

---

(١) في (م): «وهذا»، والمثبت من (د).
(٢) الشعراء: (٢٣).
(٣) منهم الماتريدي في تفسيره (٨/ ٥٥)، والرازي في تفسيره (٥/ ٣٥٧). وانظر: تفسير ابن كثير (٦/ ١٣٨).
(٤) القصص: (٣٨).
(٥) النازعات: (٢٤).
(٦) غافر: (٣٦-٣٧).
(٧) النمل: (١٤).
(٨) الإسراء: (١٠٢).
(٩) قوله: «فقير محتاج» في (م): «محتاج مفتقر»، والمثبت من (د).

قديم، والفقيرِ[١] من غنيٍّ، والمخلوقِ من خالقٍ غيرِ مخلوقٍ= فيلزم وجودُ الخالق الغنيِّ القديم الواجب بنفسه بالضَّرورة، وهذا وغيرُه مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٢].

وسنُبيِّن إن شاء الله تعالى[٣] أنَّ الإقرار بالصَّانع ﷻ عند جماهير العقلاء فطريٌّ ضروريٌّ، وإن كان قد يكون عند بعض النَّاس نظريًّا.

۞ **والنَّوع الثَّاني**: الدَّهريَّة الإلٰهيُّون القائلون بأنَّ العالَم قديمٌ، والأفلاك قديمةٌ، لكن له عِلَّةٌ قديمةٌ هو مفتقرٌ إليها. وهذا قولُ ابن سينا وأمثالِه من الفلاسفة.

وهذا القول يُحكى عن المشَّائين -كأرسطو وأتباعه-، وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ الذين كانوا قبل أرسطو كانوا يقولون بحدوث صورة الأفلاك، وإنَّما تكلَّموا في قِدم المادَّة؛ إمَّا عينًا، وإمَّا نوعًا.

وأرسطو إنَّما أثبت في كتبه عِلَّةً غائيَّةً يتحرَّك الفَلَكُ للتَّشَبُّه بها[٤]، فهذا هو المعروف في كتب أرسطو وأتباعه من القدماء؛ وهو أنَّهم أثبتوا له[٥] عِلَّةً غائيَّةً، وأثبتوا ذلك بطريق الحَرَكة؛ بناءً على أنَّ حَرَكَة الفَلَك حركةٌ شَوقيَّةٌ إراديَّةٌ، وأنَّه يتحرَّك للتَّشَبُّه بمن فوقَه، فتلك العِلَّة تُحرِّكه كما يُحرِّك الإمامُ المقتدَى به للمأموم المقتدِي الذي يُحِبُّ التَّشَبُّه به، وهذا مرادهم بأنَّه يُحَرِّكه كما يُحَرِّك المعشوق عاشقَه[٦]، كما قد بسط ذلك أرسطو في «**مقالة اللَّام**»[٧]، التي هي منتهى العلم الإلٰهيِّ عندهم.

---

(١) قوله: «والمحدث... والفقير» في (د): «وللمحدث... وللفقير»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١١٤)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٤٤٤-٤٤٩).
(٣) انظر: (ص٤٧٣).
(٤) في (م): «به»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «العاشق»، والمثبت من (م).
(٧) انظر: ما سبق (ص٢١٦).

ومَن لم يجعل «**العلَّة**» إلا هذا القدر؛ فحقيقةُ قوله أنَّ «**الأوَّل**» لم يفعل شيئًا، ولم يُبْدِع شيئًا؛ فإنَّ مجرَّد كون الشَّيء محبوبًا ومعشوقًا ومتشبَّهًا[(١)] به= لا يوجب أن يكون مبدِعًا موجِبًا لمحبِّه وعاشقِه[(٢)] المتشبِّه به.

وأمَّا أتباع أرسطو المنتسبون إلى الإسلام -كابن سينا وأمثاله-؛ فهؤلاء أثبتوا «**العلَّة الأولى**» بغير هذه[(٣)] الطَّريق، وسمَّوها «**واجبَ الوجود**»، الذي يسمِّيه أرسطو «**علم ما بعد الطَّبيعة**»، **وقالوا**: «الوجود: إمَّا واجبٌ، وإمَّا ممكنٌ؛ والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فيلزم إثبات الواجب على التَّقديرين».

ثُمَّ أخذوا يتكلَّمون في خصائص الوجود بكلامٍ مؤلَّفٍ من قول سلفهم المشَّائين وكلام المعتزلة نُفاةِ الصِّفات، ونفوا الصِّفات؛ بناءً على طريقة «**التَّركيب**»، وسمَّوا هذا العلم: «**العلم الإلٰهيَّ**».

وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» و«**أسرارِ الآيات**» وغير ذلك بكلامٍ لم يُنقل عن سلفهم المشَّائين، ولكن تلقَّوا كثيرًا منه من نُظَّار المسلمين وأهلِ الملل، وأرادوا أن يجمعوا بين أصول سلفهم الدَّهريَّة وبين مقالات أهل الملل من المسلمين واليهود والنَّصارى، وصار كثيرٌ من المتأخِّرينَ -كالرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما- يثبتون «**واجبَ الوجود**» بهذه الطَّريق.

وليست هذه طريقة[(٤)] قدماء أهل الكلام وأئمَّتهم، كما أنَّها ليست طريقةَ قدماء الفلاسفة ولا أئمَّتهم، وهي تفيد ما لا نزاع فيه بين العقلاء[(٥)]، من إثبات موجودٍ واجبِ الوجود بنفسه. أمَّا إثبات صانع

---

(١) في (م): «ومشبهًا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «لمحبه وعاشقه» في (م): «العاشقه»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «هذا»، والمثبت من (د). (٤) في (د): «طريق»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «فيه بين العقلاء» في (د): «بين العقلاء فيه»، والمثبت من (م).

العالم سبحانه(١)؛ فلا تفيده هذه الطَّريقة إلا بناءً على نفي الصِّفات التي بنوا عليها توحيدَهم -وهي طريقة فاسدةٌ-، أو أن يُسلك في ذلك طرقٌ أخرى غيرُ ما ذكروه، فهذا ممكنٌ أيضًا.

وهؤلاء المصنِّفون في الفلسفة من المتأخِّرين؛ مثل السُّهْرَوَرْدِيِّ المقتولِ والرَّازيِّ والآمديِّ والطُّوسيِّ وغيرِ هؤلاء ممَّن يشرح(٢) إشارات ابن سينا أو يصنِّف غيرَ ذلك= عمدتُهم في الفلسفة على ما يجدونه في كتب ابن سينا، **وإذا قال الرَّازيُّ**: «أجمعت الفلاسفة»؛ فإنَّما عمدُته ما ذكر.

وابنُ سينا(٣) توسَّع في «**العلم الإلٰهيِّ**»، وخاض في الكلام في «**النُّبُوَّات**»، وفي أشياءَ لا توجد في كلام سلفه المشَّائينَ؛ فإنَّ كلامهم في هذا الباب -الذي يسمُّونه «**علم ما بعد الطَّبيعة**» أو «**ما**(٤) **قبل الطَّبيعة**» باعتبار «**الوجود**» و«**النَّظر**»، ويسمُّونه «**الفلسفة الأولى**» و«**الحكمة العليا**»- كلامٌ قليلٌ جدًّا(٥)، وغايته كلامٌ في أمورٍ كُلِّيَّةٍ، ولهذا كان موضوعه عندهم هو «**الوجود المطلق**»، المنقسم إلى: واجبٍ وممكنٍ، وجوهرٍ وعَرَضٍ، وعِلَّةٍ ومعلولٍ.

وعامَّةُ كلام القوم إنَّما هو في «**الطَّبيعيَّات**»، ولكنْ هؤلاء المنتسبون إلى الإسلام منهم وَسَّعُوا الكلام في «**الإلٰهيَّات**» بما ضمُّوه إلى ذلك من

---

(١) في الأصلين (م، د): «سوا»، ولعلها محرَّفة عن المثبت أو ما في معناه.

(٢) في (م): «شرح»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «ذكر. وابن سينا» في (د): «ذكره ابن سينا»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «أو ما» في (م): «وما»، والمثبت من (د).

(٥) قوله: «قليل جدًّا» في (م): «فتكٍ جدّا» كذا رسمًا وضبطًا -ويحتمل أن يكون الضبط بقلم مغاير-، وفي (د) رسمت: «قل حدا»، ولعل الصواب ما أثبت. وقد وصفه الشَّيخُ في مواضع بأنه قليلٌ نزرٌ جدًّا، قليل الفائدة إذا كان صحيحًا، وأنه كثير الخطأ وباطله أكثر من حقه، ونحو ذلك. **انظر**: الإحالات الآتية.

كلام أهل الكلام، حتَّى صار شيئًا يُذكر ويُقال، مع كثرة ما فيه من الخطأ والضَّلال، وقد بُسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع[(١)].

والمقصود هنا: أنَّ هذا الصِّنف الثَّاني من الدَّهريَّة -الذين يقولون بأنَّ العالَم صدر عن موجِبٍ بذاته لازم له- هم أيضًا يقولون بدوام الحوادث من غير بدايةٍ ولا نهايةٍ، ولا يُفَرِّقون بين الحوادث القائمة بالممكن المعلول المفتقِر إلى غيره، وبين ما يفعله الواجب بنفسه الذي لا يفتقر إلى غيره.

وهؤلاء عَمَدوا إلى ما ذكره أولئك من امتناع حوادثَ لا أوَّل لها؛ فأبطلوه -كما فعله الفارابيُّ، وابنُ سينا، وأبو البركاتِ صاحبُ «**المعتبر**»، وابنُ رشدٍ الحفيدُ، وكما فعله الرَّازيُّ وغيرُهم في كتبهم[(٢)] الفلسفيَّة كـ«**المباحث المشرقيَّة**»[(٣)] وغيرها-.

ولكن ليس في إبطال قول أولئك ما يقتضي صحَّةَ قولهم، لا بِقِدَم[(٤)] الأفلاك ولا غيرها، بل ولا إمكان قِدَم شيءٍ سوى الله تعالى، ولكن ردُّوا باطلَ أولئك بباطلهم، والحقُّ لم ينحصر في قول هؤلاء وهؤلاء.

بل قولُ هؤلاء أشدُّ فسادًا من قول أولئك في العقل، كما أنَّه أفسدُ منه في الشَّرع؛ فإنَّه من المعلوم بالاضطرار من دين الرَّسول ﷺ أنَّ الله تعالى

---

(١) انظر: (ص٢١١، ٢١٦، ٤٠٩، ٨٢٣)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٨)، «**المنطقيين**» (ص١٤٣، ٢٧٨)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٧، ٢٥٩)، «**الصفدية**» (ص٥١٤)، «**المنهاج**» (١/ ٣٤٨، ٣٥٨)، «**البيان**» (٢/ ٤٦٤)، «**الدرء**» (٦/ ٢٤٦) (٨/ ٢٣٣، ٢٧٣) (٩/ ١٩٦، ٣٩٩) (١٠/ ١٤٣، ٢٤٢)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٥) (١١/ ٢٢٨) (١٩/ ١٦٣)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٥٨)، «**الاستغاثة**» (ص٣١٧، ٣٢٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٠).

(٢) قوله: «وغيرهم في كتبهم» كذا في الأصلين (م، د).

(٣) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٦٦٥) (٢/ ٥١٦).

(٤) في (م): «قدم»، والمثبت من (د).

خلق السَّماواتِ والأرضَ في ستَّة أيَّامٍ، وهذا ممَّا نطق به القرآن في غير موضعٍ، وكذلك التَّوراة، وغيرُ ذلك من كتب الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه. وكذلك نطقت الكتب الإلٰهيَّة بأنَّ الله تعالى يخلق بمشيئته وقدرته، وأنَّه سبحانه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبكلِّ شيءٍ عليمٌ، وغيرُ ذلك ممَّا يناقض قولَ هؤلاء وهؤلاء(١).

ولهذا كان هؤلاء ملاحدةً باطنيَّةً أهلَ قرمطةٍ في «**السَّمعيات**»، كما أنَّهم جُهَّالٌ متحيِّرون أهلُ سفسطةٍ في «**العقليَّات**»؛ فإنَّ الواجبَ بذاته الأزليَّ؛ الذي يستلزم موجَبَه ومقتضاه في الأزل؛ الذي لم يزل ولا يزال موجِبًا له= يمتنع أن يتخلَّف عنه شيءٌ من موجَبه ومقتضاه، أو يحدث عنه شيءٌ بعد شيءٍ.

والعالم مملوءٌ من الحوادث المشهودة وغير المشهودة؛ فيمتنع أن تصدر عن موجِبٍ بذاته بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ؛ فإنَّ تلك الواسطة -سواءٌ قيل: إنَّها «**العقول**»(٢) و«**النُّفوس**»، أو قيل غيرُ ذلك-:

- إن كانت لازمةً لذاته -كما يقولون-؛ امتنع أيضًا أن يحدث عنها(٣) شيءٌ.
- وإن لم تكن لازمةً؛ كانت حادثةً، وذلك يُبطل قولهم.

وإذا قالوا: «إنَّ سبب الحوادث هو حركة الفَلَك»؛ فالقول في السَّبب الموجِب لحدوث الحركة شيئًا بعد شيءٍ.

وإذا قالوا: «هو تصوُّر النَّفْس الفلكيَّة المتعاقبة»؛ فالقول في حدوث تلك التَّصوُّرات والإرادات شيئًا بعد شيءٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «المعقول»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (م): «عنهما»، والمثبت من (د).

فإنَّ هذا كلَّه:

❐ إن لم يكن حادثًا؛ امتنع أن يحدث به ما لم يكن حادثًا.

❐ وإن كان حادثًا؛ امتنع أن يصدر عن موجِبٍ أزليٍّ مستلزمٍ لموجَبه ومقتضاه؛ إذ كونه مستلزمًا لموجَبه في الأزل مع حدوث الحوادث عنه شيئًا بعد شيءٍ= جمعٌ بين المتناقضَيْنِ.

وهؤلاء أنكروا على أولئك قولَهم بصدور الحوادث بدون سببٍ حادثٍ، مع أنَّ أولئك **يقولون**: «تصدر عن فاعلٍ مختارٍ»، **ويقولون**: «إنَّ القادر المختار يرجِّح أحدَ مقدورَيْه[١] على الآخر بلا مرجِّحٍ».

فهذا القول وإن كان باطلًا عند جمهور العقلاء؛ فقولُ هؤلاء أبطلُ منه؛ فإنَّ حقيقتَه أنَّ الحوادث جميعَها التي في العالَم العُلويِّ والسُّفليِّ تحدث من غير محدِثٍ لها أصلًا. والفَلَك الذي جعلوه مبدأَ الحوادث، غايتُهم أن يقولوا فيه ما قاله أولئك في فعل المخلوق القادر المختار؛ فإنَّ أولئك القدريَّة **يقولون**: «إنَّ فعل الحيوان يصدر عنه بمشيئته التي يحدثها هو»، **ويقولون**: «إنَّ إرادتَه تُرجِّح أحدَ مقدورَيْه على الآخر بلا مرجِّحٍ».

وهؤلاء إذا انتهوا؛ فغايتُهم أن يقولوا في الفَلَك مثل ذلك. فكلُّ ما أُبطل به قولُ أولئك؛ يُبْطَل به قول هؤلاء وزياداتٍ؛ فإنَّه إذا كان القادر المختار:

۞ يمكن أن يُرجِّح أحدَ مقدورَيْه بلا مرجِّحٍ[٢]؛ أمكن أن يَحْدث الفَلَك وغيرُه من الحوادث، وأمكن تخصيصُ أحدِ المتماثلَيْن بالإحداث بلا مرجِّحٍ؛ وذلك يُبطل أصلَ قولهم في الموجِب بالذَّات وقِدَم العالَم.

---

(١) في (م): «مقدوراته»، والمثبت من (د).

(٢) بعدها في (م) زيادة: «ثم».

۞ وإن لم يمكن ذلك؛ لم يمكن أن تحدث حركاتُ الفَلَك -الذي هو معلولٌ مفتقِرٌ- وتصوُّراتُ الفَلَك وإراداتُه[١] -إذا قيل: له تصوُّرٌ وإرادةٌ- إلا[٢] بمحدِثٍ فوقها يُحدثها؛ وذلك يُبطِل قولهم بالموجِب بالذَّات، وبطلانُه مستلزمٌ لبطلان قولهم بقِدَم العالَم.

ويمتنع أن يقولوا في «الممكن المعلول[٣]»: إنَّه يُحدثُ الحوادثَ بلا مرجِّحٍ، وإنَّه تَحدُثُ تصوُّراتُه وإراداتُه بلا محدِثٍ، مع أنَّه مربوبٌ معلولٌ، والواجب القديم لا يُرجِّحها إلا بمرجِّحٍ.

ويمتنع أن يقولوا: «إنَّ هذه الحوادثَ قائمةٌ بالفَلَك تحدثُ شيئًا بعد شيءٍ دائمًا؛ عن عِلَّة تامَّةٍ أزليَّةٍ موجِبةٍ بنفسها لمعلولها -بواسطةٍ أو غير واسطةٍ-»؛ فإنَّ هذا جمعٌ بين النَّقيضينِ.

ولمَّا كان فسادُ هذا القول بعد التَّصوُّر التَّامِّ يقينًا؛ صاروا يحتاجون إلى أن ينازِعوا في لوازمه، ويذكروا في «**العلم الإلٰهيِّ الكُلِّيِّ**» و«**العلم الطَّبيعيِّ**» مقدِّماتٍ مخالفةً لِما قاله سلفهم، ولِما عليه جمهور العقلاء، ولِما يُعلم بفطرة العقل:

مثل قولهم: «إنَّ الممكن الذي يَقبل الوجود والعدم يكون واجِبًا بغيره قديمًا أزليًّا يمتنع عدمُه»، فيجمعون بين النَّقيضين؛ ولهذا أُورِد[٤] عليهم من الإشكالات في هذا «**الممكن**» -مثل ما ذكره الرَّازيُّ في «**محصَّله**» وغيره[٥]- ما لا يمكن عنه جوابٌ صحيحٌ؛ فإنَّ القول[٦] المتناقض يلزمه لوازمُ باطلةٌ.

---

(١) في (د): «وإرادته»، والمثبت من (م). (٢) في (د): «لا»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «المعقول»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «ورد»، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**المحصل**» (ص٣٨١-٣٨٥، ٤٥٤-٤٥٨).
(٦) قوله: «فإن القول» في (د): «فالقول»، والمثبت من (م).

ومثل[١] **قولهم**: «إنَّ الفاعل المبدِع لمفعوله يكون مفعوله مقارنًا له في الزَّمان، ملازمًا له أزلًا وأبدًا لا يتأخَّر عنه»، وهذا ممَّا أنكره جماهيرُ العقلاء.

ثُمَّ من أعظم تناقضِهم[٢] أن **يقولوا**: «واجبُ الوجود لا تكون له صفاتٌ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون مستلزِمًا لها أزلًا[٣] لا تنفكُّ عنه»، وسمَّوا ذلك الاستلزام «**افتقارًا**»، **وقالوا**: «هذا يقتضي أن يكون واجبُ الوجود مفتقرًا إلى غيرِه، وذلك ممتنعٌ»، وهم قد جعلوه مستلزمًا للأفلاك وغيرها من مصنوعات لا تنفكُّ عنه. وإذا سُمِّي الاستلزامُ افتقارًا كان هذا افتقارًا إلى الأفلاك؛ فيكون واجبُ الوجودِ مفتقرًا إلى مفعولاته، وذلك أعظمُ استحالةً من استلزامه الصِّفات.

ثُمَّ إنَّهم يجعلون «**أن يفعل**» و«**أن ينفعل**» من أنواع الأعراض الموجودة؛ فإنَّ «**الأجناس العالية**» التي جعلوها أجناسَ الموجودات هي عندهم عشرٌ: «**الجوهر**» و«**الأعراض التِّسعة**[٤]»، ولم يقيموا دليلًا على انحصارها في تسعةٍ، ولهذا جعلها بعضهم ثلاثةً: «**الكمّ**»، و«**الكيف**»، و«**الإضافة**»، وبعضهم غير ذلك، وعلى كل قولٍ؛ فهم لا يتنازعون أنَّ الأعراض موجودةٌ، وأنَّ «**الفعل**» و«**الانفعال**» من الأعراض.

ومعلومٌ أنَّ فعل الأوَّل لكلِّ ما سواه؛ أعظمُ من فعلِ غيره، ففعله أعظم أنواعِ الفعل؛ فيلزم أن يكون فِعلُه موجودًا، وهو عَرَضٌ لا يقوم بنفسه، ولا يجوز أن يقوم بغيره بالضَّرورة، وهم يسلِّمون ذلك؛ **ويقولون**: «**أن يفعل**» يقوم بالفاعل، و«**أن ينفعل**» يقوم بالقابل.

---

(١) في (د) بلا واو: «مثل»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «أعظم تناقضهم» في (م): «أعظمهم تناقضًا»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فيلزم أن يكون الرَّبُّ تعالى قد قام به «**أن يفعل**»، وإذا قام به الفعلُ؛ فقيام القدرة وغيرِها من الصِّفات أولى وأحرى؛ **وحينئذٍ**: فتكون[١] الصِّفات قائمةً به.

و«**الفعل**» عند أساطينهم من جنس «**الحركة**»، وذلك لا يكون إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ فإنَّ الحركة عندهم ليست مختصَّةً بالانتقال من حَيِّزٍ إلى حَيِّزٍ، بل هذا يسمُّونه حركةً في «**الأين**»، ويسمُّون حركة الفَلَك حركةً في «**الوضع**»، ويجعلون الفعل وتحوُّلَ الموصوف من صفةٍ إلى صفةٍ حركةً في «**الكيف**»، ويجعلون حركة النَّبات حركةً في «**الكمِّ**».

وإذا كان الفعل حركةً في «**الكيف**»؛ لزم أنَّ مفعول الرَّبِّ تعالى لا يصدر عنه إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ فامتنع أن يكون في مفعوله شيءٌ قديمٌ.

وأيضًا: فالذَّات الواحدة البسيطة يمتنع في صريح العقل أن يصدر عنها أمورٌ مختلفةٌ متعدِّدةٌ بواسطةٍ أو لا بواسطةٍ، وهم يعرِّفون ذلك **بقولهم**: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ».

لكن «**الواحد**» الذي وصفوا به ربَّ العالمين لا حقيقةَ له؛ فإنَّهم أثبتوا وجودًا لا يتَّصف بصفةٍ ثبوتيَّةٍ، **بل هو**: «بسيطٌ مطلقٌ بشرط الإطلاق» عند بعضهم -كأبي يعقوبَ السِّجِسْتانيِّ وغيرِه-، **أو**: «مطلقٌ بشرط نفي كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه» -كقول ابن سينا وأمثاله-.

والأوَّل إنَّما يوجد في الأذهان لا في الأعيان، **والثَّاني** أشدُّ عدمًا منه؛ لأنَّه مشروطٌ بالعدم، وما خلا عن تقييدٍ[٢] بوجودٍ أو عدمٍ؛ كان أقربَ إلى الوجود ممَّا قُيِّد بالعدم. مع أنَّ هذا يستلزم أن يكون أيُّ شيءٍ فَرَضْتَ من الموجودات أكملَ من واجب الوجود؛ فإنَّهما اشتركا في مسمَّى

(١) في (م): «تكون»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «تقيد»، والمثبت من (م).

«**الوجود**»، وامتاز الممكن بأمرٍ وجوديٍّ، وامتاز الواجب عندهم بأمرٍ عدميٍّ= فكان ما امتاز به الممكنُ عن الواجب عندهم أكملَ ممَّا امتاز به الواجب.

وأيضًا: فإنَّهم يصرِّحون في **منطقهم** بأنَّ الشَّيئينِ إذا اشتركَا في أمرٍ وجوديٍّ؛ لم ينفصل أحدُهما عن الآخر إلا بأمرٍ وجوديٍّ، لا بأمرٍ عدميٍّ؛ **ولهذا يقولون**: «إنَّ فصول الأجناس لا تكون عدمًا، بل وجودًا»، **ثُمَّ يقولون**: «إنَّ ربَّ العالمينَ يشارك كلَّ موجودٍ في مسمَّى **الوجود**، ولم يمتز عن شيءٍ منها إلَّا بأمرٍ عدميٍّ».

وإذا قالوا: هذا نقوله في الأنواع المركَّبة، ووجودُ الواجب ليس من الأنواع المركَّبة.

قيل: هذا فرقٌ لمجرَّد[(١)] اللَّفظ والاصطلاح، وإلا فإذا اشترك[(٢)] الشَّيئان في أمرٍ وجوديٍّ؛ فلا بُدَّ وأن[(٣)] يمتاز أحدُهما عن الآخر بأمرٍ وجوديٍّ؛ سواءٌ سُمِّي ذلك «**فصلًا**» أو «**خاصَّةً**».

ثُمَّ تفريقهم في الصِّفات اللَّازمة للموصوف: **بين** الذَّاتيَّات المقوِّمة الدَّاخلة في المَاهِيَّة، **وبين** العَرَضِيَّة اللَّازمة للمَاهِيَّة، **وبين** العَرَضِيَّة اللَّازمة لوجود المَاهِيَّة= تفريقٌ باطلٌ، كما قد بُسط في غير هذا الموضع[(٤)]، **وبُيِّن** فيه أنَّ هذا الفرق إنَّما يصحُّ أنْ لو كان في الخارج لكلِّ شيءٍ ماهيَّةٌ موجودةٌ غيرُ الموجود المعيَّن؛ وهذا ممَّا قد عُرف فسادُ

---

(١) في (م): «بمجرد»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «فإذا اشترك» في (د): «فاشتراك»، والمثبت من (م).

(٣) في (د): «من أن»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٤٠٢)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٦٣-٢٦٩)، «**الدرء**» (٣/ ٣٢٤)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٥).

كلامهم فيه، **وبُيِّنَ** أنَّ الفرق ثابتٌ بين ما يُتصوَّر في الأذهان، وما يوجد في الأعيان:

۞ فإذا أُريد بـ«**الماهيَّة**»: ما يُتصوَّر في الذِّهن، وبـ«**الوجود**»: ما هو خارج الذِّهن؛ كما يُتصوَّر المثلَّثُ في الذِّهن قبل أن يُعرف وجودُه في الخارج= **فإنَّه يقال**: إنَّ هذه الماهيَّة المتصوَّرة في الذِّهن غيرُ الحقيقة الموجودة في الخارج.

۞ وأمَّا أن يُراد إثباتُ حقيقةٍ(١) في الخارج غير الشَّيء المعيَّن، وأنَّ الإنسان مركَّبٌ من جواهرَ موجودةٍ: أحدها(٢) جسمٌ، والآخر حسَّاسٌ، والآخر نام، والآخر متحرِّكٌ بالإرادة، والآخر ناطقٌ= فهذا ممَّا يُعلم فسادُه بعد التَّصوُّر التَّامِّ بضرورة العقل.

وقد **بُيِّن** أنَّ ما يسمُّونه «**تمام الماهيَّة**»، و«**مجموع الماهيَّة**»، و«**كمال الماهيَّة**»، وما يسمُّونه «**جزء الماهيَّة**»، وما يسمُّونه «**لازم الماهيَّة**»= يعود بعد التَّحقيق إلى المدلول عليه بـ«**المطابقة**»، و«**التَّضمُّن**»، و«**الالتزام**»؛ فإنَّ المدلول عليه بـ«**المطابقة**» هو مجموع المعنى الذي تصوَّره المتكلِّم في ذهنه وعبَّر عنه بلسانه، والمدلول عليه بـ«**التَّضمُّن**» هو جزءُ هذا المعنى، والمدلول عليه بـ«**الالتزام**» هو ما يلزم هذا المعنى.

وأمَّا الإنسان الموجود في الخارج؛ فلا ريب أنَّ بدنه **مُرَكَّبٌ** من أعضائه التي يمتاز بعضُها عن بعضٍ، **ومُرَكَّبٌ** من أخلاطه التي امتزج بعضُها ببعضٍ، وهو أيضًا **مُرَكَّبٌ** من بَدَنٍ ومن نَفْسٍ قائمةٍ بنفسها **عند سلف الأمَّة وأهل السُّنَّة** القائلين بأنَّ الرُّوح جوهرٌ قائمٌ بنفسه؛ ليست جزءًا من البدن، ولا عَرَضًا من أعراضه؛ وإن كانوا لا يقولون بتجريدها(٣)

(١) بعدها في (م) زيادة: «موجودة».
(٢) في (د): «أحدهما»، والمثبت من (م).
(٣) في (م) تحتمل: «بتجردها»، وتحتمل المثبت -وهو الأشبه-، وهو الموافق لـ(د).

عن الصِّفات والأفعال، كما تزعمه المتفلسفة في «**النَّفس النَّاطقة**».

فالمقصود هنا: أنَّ هذا التَّركيب مسلَّمٌ، وأمَّا تركيب الإنسان الموجود في الخارج من عدَّة جواهر عقليَّةٍ؛ فهذا ممَّا يُعلم بطلانُه بصريح العقل بعد التَّصوُّر لمرادهم.

نعم؛ هو ذاتٌ موصوفةٌ بصفاتٍ قائمةٍ بها، وهي أعراضٌ قائمةٌ به؛ فإنَّه تقوم به الحياة والنُّطق والضَّحك وغير ذلك من الصِّفات بالقوَّة وبالفعل[1]؛ وهذه الصِّفات التي تقوم به ليست مادَّةً له، ولا أجزاءً سابقةً له، ولا جواهرَ قائمةً به.

ولهذا اضطربوا في الصِّفات؛ هل يكون فيها ما هو مقوِّمٌ للموصوف مُتَقَدِّمٌ عليه، أو لا؟

وفرَّعوا على ذلك أنَّ «**الفصل**» هل يكون عِلَّةً لحِصَّة «**النَّوع**» من «**الجنس**»؟ واضطرب في ذلك كلامُهم اضطرابًا منشؤه من أصولٍ فاسدةٍ، كما قد نُبِّه عليه في غير هذا الموضع[2].

والمعقول الصَّريح الذي لا ريب فيه أنَّ الصِّفات القائمةَ بالموصوف **تنقسم**:

۞ **إلى لازمٍ للنَّوع، وعارضٍ.**

فالأوَّل: كالحياة والنُّطق والضَّحك بالقوَّة أو الفعل[3] للإنسان.

والثَّاني: كالسَّواد والبياض، والطُّول والقصر، والشَّباب والمشيب،

---

(١) في (م): «والفعل»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: (ص١٧٨)، «**مسألة في توحيد الفلاسفة**» (ص١٢٧)، «**الدرء**» (١/ ٢٩٩) (٣/ ٣٢١) (٥/ ٨٧) (١٠/ ٦)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٨١)، «**المنطقيين**» (ص٦٣)، «**الصفدية**» (ص٥٣١)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥).

(٣) قوله: «أو الفعل» في (م): «والفعل»، والمثبت من (د).

ونحو ذلك من العوارض التي قد تكون بطيئة الزَّوال، وقد تكون سريعة الزَّوال -كحُمْرة الخَجَل، وصُفْرة الوَجَل-.

۞ **وإلى لازمٍ للشَّخص** -كالفطوسة ونحو ذلك-، **وعارضٍ له** -كتزوُّج المرأة المعيَّنة وطلاقها-.

واللَّازمة للنَّوع لازمةٌ للنَّوع الموجود في الخارج، وهي الماهيَّة والحقيقة الموجودة في الخارج. وأمَّا المتصَوَّر[(١)] في الذِّهن؛ فقد يُتصوَّر مُجْمَلًا، وقد يُتصوَّر مُفَصَّلًا، والتَّصوُّر المفصَّل على درجاتٍ متفاوتةٍ، كما قد بُسط في مواضعَ[(٢)] في بيان كثيرٍ من غلطهم في «**المنطق**» و«**الإلٰهيَّات**» وغير ذلك.

والمقصود هنا: أنَّ ما ذكره ابنُ سينا وأمثالُه في «**واجب الوجود**» أنَّه[(٣)]: «وجودٌ مقيَّدٌ بسلب كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه»= يستلزم من التَّناقض والفساد ما[(٤)] لا يتَّسع له هذا الموضع.

وتعبيرُه عن ذلك بأنَّه: «الوجود الذي لا يعرض له الوجود»= بناءً على أنَّ في الخارج شيئين: **ماهيَّةً** ممكنةً، **ووجودًا**[(٥)] هو غيرُ الماهيَّة الموجودة الممكنة؛ **فلهذا قال في الواجب**: «إنَّ وجوده لا يعرض لشيءٍ من الماهيَّات»؛ بناءً على هذا الأصل[(٦)].

---

(١) في الأصلين (م، د): «المقصود»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٠٦، ١١٠، ٤٠٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٦٣)، «**الدرء**» (٣/ ٢٨، ٣٢٥).

(٣) في (م): «وأنه»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «يستلزم من التناقض والفساد ما» في (م): «يستلزم التناقض والفساد وما»، والمثبت من (د).

(٥) في الأصلين (م، د): «وموجودًا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٢١)، «**المنهاج**» (٨/ ٣٢).

وإذا[١] **قال**: «إنَّ وجوده عينُ ماهيَّته»؛ فليس مراده أنَّ له حقيقةً تختصُّ به، وأنَّ تلك الحقيقة هي عينُ وجوده الثَّابت في الخارج -بل هذا قول نُظَّار أهل السُّنَّة، وهو قول الأشعريِّ وغيره-؛ ولكن مرادُه أنَّه وجودٌ مجرَّدٌ، لا يتَّصف بأمرٍ ثبوتيٍّ أَصْلًا، بل إنَّما يتميَّز عن غيره بالسُّلوب والإضافات فقط!

وهذا إذا تصوَّرَه الإنسان تصوُّرًا تامًّا؛ عَلِمَ **أنَّه** يمتنع وجوده في الخارج، [**وأنَّ** أيَّ موجود فُرِضَ في الخارج][٢]؛ كان أكمل من هذا الوجود المشروط بسلبِ كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه.

وهذا إنَّما قاله بناءً على نفي ما ظنُّوه تركيبًا؛ وهم يستعملون لفظ **«التَّركيب» في خمسة أنواع**[٣]:

أحدُها: تركيب الموصوف من «**الذَّات**» و«**الصِّفات**».

والثَّاني: تركيب الماهيَّات النَّوعيَّة من «**الجنس**» و«**الفصل**».

والثَّالث: تركيب الأعيان الموجودة من «**وجودٍ**» و«**ماهيَّةٍ**».

والرَّابع: تركيب الجسم من «**مادَّةٍ**» و«**صورةٍ**»، [على][٤] قول مَن يقول بذلك.

وعلى قول كثيرٍ من أهل الكلام وغيرهم هو مُرَكَّبُ **التَّركيبَ الخامسَ**: وهو[٥] تركيبُ الجسم من «**الجواهر المنفردة**».

---

(١) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. انظر: ما سبق (ص٤٠٠)، «**المنطقيين**» (ص٢٢١، ٢٣٢)، «**المنهاج**» (٨/ ٣٨)، «**الدرء**» (١/ ٢٨٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٠١)، «**المنهاج**» (٢/ ١٨٨) (٨/ ٣٨)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٧٣).

(٣) انظر: (ص١٧٧).

(٤) زيادة يقتضيها السياق، كما استظهرها أحد القرَّاء بطرَّة (م).

(٥) في (د) بلا واو: «هو»، والمثبت من (م).

وقد بُيِّنَ في غير هذا الموضع(١): أنَّ جميع هذه الأنواع باطلةٌ في الوجود الواجب والممكن؛ إلا النَّوع الأوَّل -وهو وجود ذاتٍ لها صفاتٌ-؛ فإنَّ هذا ثابتٌ في الواجب والممكن، وأمَّا ما سوى ذلك؛ فهو باطلٌ في الممكنات المخلوقات، فليس شيءٌ منها مُرَكَّبًا تركيبًا من تلك الأنواع الأربعة؛ فالرَّبُّ الخالق أَوْلى ألَّا يكون مُرَكَّبًا من شيءٍ من تلك الأنواع الأربعة.

ولكن لَمَّا ظنَّ مَن ظنَّ وجود تلك التَّركيبات الأربعة -أو بعضها- ثابتًا في الخارج؛ صاروا بعد ذلك متنازِعِينَ في الخالق ﷻ: **منهم** من يثبت بعض هذه التَّركيبات فيه، **ومنهم** من ينفيها؛ ويلزم كلًّا من القولين من التَّناقض ما يُبَيِّن فسادَهُ، حيث بنوا على تحقيق هذه التَّركيبات في الخارج، فإذا عُلم انتفاؤها في الخارج مطلقًا؛ لم يكن لها حقيقةٌ لا في الخالق ولا في المخلوق.

ولكنْ التَّركيبُ الثَّابتُ في الخارج هو تركيبُ الشَّيءِ من أجزائه المتنوِّعة -إمَّا في الجنس وإمَّا في القدر-؛ كتركُّب(٢) المخلوقات -الحيوان والنبات- من أبعاضه، ومن أخلاطه، وتركُّب المصنوعات -كالأبنية، والثياب(٣)، والأطعمة، والأشربة، والأدوية- من الأبعاض المتميِّزة(٤) والمختلطة.

ولهذا كان العقلاء يقولون: «الجسم» ينقسم إلى: بسيطٍ، ومركَّب.

---

(١) انظر: «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٣٣)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٠)، «**المنطقيين**» (ص٣١٥)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٠)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٨).

(٢) في (د): «كتركيب»، والمثبت من (م).

(٣) في الأصلين (م، د): «والنبات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في (د): «المميزة»، والمثبت من (م).

فالبسيط هو ما شابه[١] جزؤه كلَّه -كالماء والهواء-، **والمركَّب** بخلاف ذلك.

وقد تكون أبعاض الجسم متَّفقةً في الحقيقة مع تنوُّع مقاديرها، كما يُصاغ من الذَّهب والفضَّة والنُّحاس والزُّجاج والبِلَّوْر وغير ذلك صورٌ مختلفةٌ؛ فهذا ونحوُه من التَّركيب هو ممَّا يسلِّمه لهم سائرُ العقلاء.

وأمَّا ما يَدَّعونه من التَّركيب العقليِّ، وهو:

- تركُّب[٢] الشَّيء المعيَّن من وجودٍ وماهيَّةٍ.
- وتركُّب النَّوع من الجنس والفصل.
- وتركُّب الجسم من جوهرينِ عقليَّينِ: مادَّةٍ وصورةٍ.

فهذا كلُّه إنَّما يوجد في الأذهان، لا في الأعيان.

والتَّركيب من الجواهر المفردة[٣] باطلٌ أيضًا، كما قد بُسط هذا كله في موضعه[٤].

ثُمَّ إنَّهم مع ذلك لما اضطرُّوا إلى إثبات أمورٍ وجوديَّةٍ -مثل **كونه** فاعلًا، **وكونه** عاقلًا ومعقولًا وعقلًا، **وكونه** عاشقًا ومعشوقًا وعشقًا، وملتذًّا ولذيذًا ولذَّةً- أخذوا يكابرون:

۞ فيجعلون هذه **الصِّفة هي الأخرى**؛ فيجعلون كونه فاعلًا هو كونه عالمًا، وكونه عاشقًا هو كونه عالمًا، وكونه عالمًا هو كونه قادرًا.

---

(١) في (م): «يشابه»، والمثبت من (د).

(٢) في (د) -هنا وفي الموضعين الآتيين-: «تركيب»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) أشار إلى ذلك في: «**الفتاوى**» (٥/ ٤٢٧)، «**المنهاج**» (٢/ ١٣٦)، «**المنطقيين**» (ص٢٢٤)، «**الصفدية**» (ص١٤٤). وانظر الإحالات السابقة (ص٤٠٦).

۞ ويجعلون **الصِّفة هي الموصوف**؛ فيجعلون العلم عين العالِم، والقدرة عين القادر، والمحبَّة عين المحبوب. ومن متأخِّريهم -كالطُّوسي شارح «**الإشارات**»- من جعل العلم عين المعلومات.

۞ ويجعلون هذه الأمور الموجودة أمورًا عدميَّةً.

فهذا وأمثالُه ممَّا يَعلم به كلُّ عاقل تَصَوَّر قولَهم تصوُّرًا تامًّا: أنَّهم من أعظم العقلاء[١] مخالفةً للمعقول الصَّريح في «**العلم الإلٰهيِّ**».

وسببُ ذلك أنَّ متقدِّميهم ليس لهم في ذلك عِلْمٌ ولا خَوْضٌ، ولا عرفوا الله تعالى، ولا ملائكته، ولا كتبه، ولا رسله، ولا البعث بعد الموت؛ وإنَّما عرفوا أمورًا مشهودةً من هذا العالَم، وأمورًا كُلِّيَّةً لهذه الأمور المشهودة من الأمور الطَّبيعيَّة والرِّياضيَّة، وعرفوا أنَّ وراء الأفلاك موجودًا آخرَ؛ ولكن صاروا يتكلَّمون فيه رجمًا بالغيب، وهم يقذفون بالغيب من مكانٍ بعيدٍ.

وكان غاية ما عند أرسطو -معلِّمهم الأوَّل، صاحب المصنَّفات الموروثة عندهم في «**المنطق**» و«**الطَّبيعيِّ**» و«**الإلٰهيِّ**»- أنْ أثبت عِلَّةً غائيَّةً يتحرَّك الفَلَك للتَّشَبُّه بها، ولم يذكر[٢] أنَّه فعل شيئًا، بل أنكر[٣] أن يكون عالمًا بشيءٍ من الموجودات، وتكلَّم فيه بكلام قد ذكرناه[٤]، وذكرنا بعض ما ردَّه[٥] عليه أتباعُه المعظِّمون له وغيرُ أتباعه، وما به يُعلم أنَّ الرَّجل وأتباعَه من أجهل أهل الأرض بربِّ العالمين، وأنَّ كفَّار اليهود والنَّصارى بعد النَّسخ والتَّبديل أعلم بربِّ العالمين منهم.

---

(١) قوله: «أعظم العقلاء» كذا في (م)، وموضعه بياض في (د) بمقدار كلمة.

(٢) في (م): «يذكروا»، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «أنكروا»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٤٣)، «**الدرء**» (٨/ ١٣٩)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٤) (١٧/ ٣٢٩)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٥١).

(٥) في (د): «رد»، والمثبت من (م).

ولهذا لم يوافقهم متأخِّروهم -كابن سينا وأمثاله- على كلِّ ما قالوه، بل أثبتوا أمورًا، وصاروا يتقرَّبون إلى الحقِّ، وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» و«**أسرار الآيات**» وغير ذلك بكلامٍ لَبَّسُوا به الحقَّ بالباطل، فصار يَنْفُق على الجهَّال الأَغْتَام[(١)] الذين لم يُعطُوا العقلَ حقَّه في المطالب الإلٰهيَّة، ولا اتَّبعوا[(٢)] ما أخبرت به الرُّسل عن رَبِّ البَرِيَّة، بل صاروا ممَّن قيل فيه: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١٠﴾[(٣)]، وصار كلامُ متأخِّريهم بالنِّسبة إلى متقدِّميهم مثل النُّحاس المغشوش بالفضَّة أو الذَّهب[(٤)] بالنِّسبة إلى النُّحاس المكشوف، فهذا يَرُوج على من لا يعرف النَّقد، بخلاف النُّحاس المكشوف؛ فإنَّه لا يشتبه على أحدٍ أنَّه ليس بفضَّةٍ ولا ذهبٍ، ولكن[(٥)] يقبله من ليس عنده ذهبٌ ولا فِضَّةٌ.

وأولئك المتفلسفة القدماءُ لم يكن عندهم من المعرفة بالله تعالى وملائكته وكتبه ما أنضجته[(٦)] الأفكار العقليَّة، ولا ما أخبرت به الرُّسل عن رَبِّ البَرِيَّة، ولكن تكلَّموا في «**الطَّبيعيَّات**» وأشياءَ من «**الكُلِّيات**» بما هو من جنس الفُلوس بالنِّسبة إلى الذَّهب الذي جاءت به الرسل عن الله تعالى، لا سيَّما خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وهذه الأمور مبسوطةٌ في موضعها[(٧)].

---

(١) مهملة في (د)، وفي (م): «الأغشام»، وكلاهما وارد في لسان الشَّيخ، انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٣٩٠)، «**العقود الدرية**» (ص٥٠)، «**الإخنائية**» (ص٣٠٠). **والأغتام**: جمع غُتْمِي، وهو من لا يفصح شيئًا. والغُتْمة: العجمة في المنطق. انظر: «**لسان العرب**» (١١/ ٤٣٣)، «**تاج العروس**» (٣٣/ ١٦٥).

(٢) في (م): «تبعوا»، والمثبت من (د).

(٣) الملك: (١٠).

(٤) قوله: «أو الذهب» في (د): «والذهب»، والمثبت من (م).

(٥) في (م): «لكن»، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «أفصحته»، والمثبت من (د).

(٧) انظر ما سبق (ص٣٩٤).

ولكنَّ المقصود هنا: التَّنبيه على بعض لوازم قول هؤلاء، **الذين يقولون** بأنَّ حركة الفَلَك دائمةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ؛ لأنَّه(١) يجوز وجود حوادثَ لا أوَّل لها.

ومن المعلوم أنَّ تجويز نوع حوادث لا أوَّل لها، لا يستلزم ثبوت ذلك في شيءٍ مُعَيَّنٍ؛ **لا** الفَلَك، **ولا** الأركان الأربعة -الماء والهواء والتُّراب والنَّار-، **ولا** المولَّدات من الحيوان والنَّبات والمعدن.

فإذا جاز أن يكون في جنس الوجود حوادثُ لا أوَّل لها، وجاز أن تكون الحوادث دائمةً= فأيُّ شيء في ذلك ممَّا يدلُّ على أنَّ حوادث الجسم المعيَّن دائمةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ؟!

وكلُّ ما يحتجُّون به من دوام الفاعليَّة ولوازمها(٢): من دوام الحركة، أو مقدار الحركة -الذي يسمُّونه الزَّمان-، أو دوام جنس المدَّة، أو جنس المادَّة= فلا يدلُّ على قِدَم شيءٍ بعينه من العالَم أبدًا.

لكن لمَّا كان مَن ناظرهم مِن أهل «**الكلام المبتدَع**» -كلام الجهميَّة والقدريَّة- **قد قالوا**: «إنَّ جنس الفعل وملزوماتِه حادثٌ، وإنَّ الرَّبَّ تعالى لم يمكنه أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته؛ بل كان ذلك ممتنعًا عليه، ثُمَّ صار ممكنًا»؛ واحتجُّوا على ذلك بامتناع حوادثَ لا أوَّل لها= صار هؤلاء إذا أثبتوا(٣) إمكان حوادثَ لا أول لها أو وجوبَ ذلك؛ ظنُّوا أنَّ ذلك السَّلْبَ الكُلِّيَّ العامَّ إذا بطل؛ ثبت ما ادَّعَوْه من التَّعيين.

وهذا جهلٌ عظيمٌ؛ فإنَّ «**السَّالبة الكُلِّيَّة**» تنتقض بصورةٍ واحدةٍ

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٢) في (م): «أو لوازمها»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «بينوا»، والمثبت من (د).

«**جزئيَّةٍ**»، ولا يلزم من ذلك صدقُ كلِّ جزئيٍّ ينافيها؛ فإذا أَكذَبَ[١] قولَ القائل: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيۡءٖ﴾[٢] بإنزاله على موسى ومحمَّدٍ ونحوِهما= لم يلزم من ذلك أن يكون قد أنزل على مسيلمة الكذَّاب، والأَسْوَدِ العَنْسيِّ، وطُلَيْحَة الأَسَديِّ، والحارث الدِّمشقيِّ[٣]، والسُّهْرَوَرْدِي المقتول الحَلَبِيِّ، وابنِ سبعين الأندلسيِّ، وبابا الرُّوميِّ[٤]، وأمثالهم من الكذَّابين.

وبما ذكرناه من فساد هذين القولين[٥] **يظهر القول الثَّالث؛** الذي عليه أئمَّةُ أهل الملل، وعلماءُ الحديث والسُّنَّة وغيرهم، وأئمةُ الفلاسفة القدماء الأساطين الذين كانوا قبل أرسطو= وهو الفرق: **بين** الواجب

---

(١) في (م): «حدث»، وفي (د): «أحدت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) الأنعام: (٩١).

(٣) **هو**: الحارث بن عبد الرحمٰن بن سعيد الدمشقي، مولى أبي الجلاس العبدري، ويقال: مولى الحكم بن مروان. كان أصله من الحولة، فنزل دمشق وتعبَّد بها وتنسَّك، ثم مُكِر به ورجع القهقرى وانسلخ من الدين، ولم يزل الشيطان يزخ في قفاه حتى قتله الخليفة عبد الملك بن مروان سنة (٧٩هـ). انظر: «**تاريخ دمشق**» (١١/ ٤٢٧)، «**البداية والنهاية**» (١٢/ ٢٨٥).

(٤) ذكره الشَّيخ في «**الجواب الصحيح**» (١/ ٢٦٧، ٤٩٤)، (٢/ ٤٤٠)، (٤/ ٥٢٢)، «**النبوات**» (١/ ١٦٨، ٢٣٣، ٤٩٧)، «**الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص١١٤)، وذكر في «**المنطقيين**» (ص٤٨٠) أن للصابئة الحرانيين نبيًّا يقال له: «البابا»؛ والظاهر أنه ليس المراد ههنا، **والأشبه أن يكون المراد**: «بابا التركماني»، وهو رجلٌ تركمانيٌّ ظهر بالروم سنة (٦٣٨هـ)، وادعى النبوة، وسمَّى نفسه «بابا»، وكان يقول: «قولوا: لا إلٰه إلَّا الله، البابا وليُّ الله»، فاستغوى جماعةً من الغاغة بما كان يخيل إليهم من الحيل والمخاريق، واجتمع إليه خَلْقٌ عظيم، فجهَّز إليهم صاحب الرُّوم جيشًا، والتقوا؛ فقُتل البابا في تلك الوقعة. انظر خبره في «**تاريخ مختصر الدول**» لابن العبري (ص٢٥١)، «**مرآة الزمان**» (٢٢/ ٣٧٠)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٢٧)، «**الوافي بالوفيات**» (١٠/ ٣٨)، «**نزهة الأنام**» لابن دقماق (ص١٣١)، «**السلوك**» للمقريزي (١/ ٤٠٩)، «**النجوم الزاهرة**» (٦/ ٣٣٩).

(٥) سبق ذكر القول الأول في دوام الحوادث (ص٣٨٨)، والقول الثاني (ص٣٩٠).

والممكن، **وبين**[(١)] الغنيِّ والفقير، **وبين** الخالق والمخلوق، **وبين** الرَّبِّ والمربوب، **وعلى اصطلاحهم**: بين العلَّة والمعلول، **وعلى الاصطلاح المشترك**[(٢)]: بين المؤثِّر والأثر.

فالواجب الغنيُّ المؤثِّر لا يمتنع عليه دوام[(٣)] الفعل والكلام؛ إذ لا يفتقر في ذلك إلى غيره.

وأمَّا المعلول المربوب؛ فيمتنع أن تقارنه الحوادث على سبيل الدَّوام، فكلُّ ما قارنته الحوادثُ وهو معلولٌ؛ فهو حادثٌ. **وإن شئت قلت**: «كلُّ ما لا يسبق الحوادثَ وهو معلولٌ؛ فهو حادثٌ»، **وإن شئت قلت**: «كلُّ ما قارن الحوادث -أو لم يسبق الحوادث- وهو مربوبٌ -أو فقيرٌ أو ممكنٌ-؛ فهو حادثٌ»، وإن كان مجرَّدُ العلم بأنَّه مفعولٌ ومبدَعٌ ومعلولٌ ومربوبٌ؛ يستلزم العلم بكونه حادثًا؛ لأنَّ تقدير مفعولٍ مقارنٍ لفاعله أزلًا وأبدًا ممتنعٌ في صريح[(٤)] العقل، كما قد بُسط في موضعٍ آخرَ[(٥)].

والمقصود هنا: أنَّ لزوم الحوادث[(٦)] يمنع أن يكون أيضًا[(٧)] قديمًا معلولًا لعلَّةٍ موجِبةٍ بالذَّات. لأنَّه لو كان قديمًا؛ للزم أن يكون صادرًا عن موجِبٍ بذاته؛ إذ لو كان ممكنًا بذاته -يقبل الوجود والعدم-، وليس له موجِبٌ بذاته في الأزل= امتنع أن يكون[(٨)] أزليًّا؛ **فإنَّه**:

---

(١) في (د) بلا واو-هنا وفي الموضعين الآتيين-: «بين»، والمثبت من (م).
(٢) **أي**: المشترك بينهم (= الفلاسفة) وبين المتكلمين.
(٣) ليست في (م)، وفي (د): «وقام»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٤) قوله: «في صريح» في (م): «بصريح»، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**المنهاج**» (١/١٤٨-٢٣٥)، «**الدرء**» (٨/١٨٦) (٩/١١٣).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «له».
(٧) قوله: «يمنع أن يكون أيضًا»، في (م): «يمتنع أيضًا أن يكون»، والمثبت من (د).
(٨) قوله: «أن يكون» في (د): «كونه»، والمثبت من (م).

❐ إن امتنع وجودُه في الأزل؛ فلا كلامَ.

❐ وإن جاز[(١)] وجودُه في الأزل وعدمُ وجودِه؛ لم يترجَّح إلا أحدُهما بما يجب به أحدُهما، وهذا هو المرجِّح التَّامُّ؛ وهذا على رأيهم في أنَّه لا يترجَّح أحدُ طَرَفَي الممكن إلا بمرجِّحٍ. وأمَّا على قول الجمهور من المسلمين وغيرهم؛ **فإنَّه يقال**: لا يترجَّح وجودُه -لا[(٢)] عدمُه- إلا بمرجِّحٍ تامٍّ، وأمَّا العدمُ المستمرُّ[(٣)]؛ فلا يحتاج إلى مرجِّحٍ[(٤)].

وأيضًا: فتجويزُ قديمٍ أزليٍّ ممكنٍ هو مفعولُ عِلَّةٍ قديمةٍ= قولُ هذه الطَّائفة القليلة من المتفلسفة. وأمَّا جماهيرُ العقلاء الأوَّلين والآخرين من أهل الملل والفلاسفة، حتَّى أرسطو وأتباعه القدماء؛ فإنَّ «**الممكن**» - الذي يقبل الوجود والعدم- لا يكون عندهم[(٥)] إلا مُحْدَثًا، وأمَّا «**القديم**»؛ فلا يكون ممكنًا -يقبل الوجود والعدم-. ومن جوَّز قديمًا معلولًا من هؤلاء -كابن رشد ونحوه-؛ **فإنَّهم لا يقولون**: «إنَّه ممكنٌ».

فلهم هذه الأقوال الثَّلاثة[(٦)].

والمقصود هنا: أنَّ الموجِب بذاته -**سواءٌ** أوجب بذاتٍ لا صفةَ لها، أو بذاتٍ موصوفةٍ بالصِّفات، **وسواءٌ** أوجب بدون مشيئته، أو بمشيئته-؛ **فإنَّ المقصود هنا**: أنَّ القديم المعلولَ لا بُدَّ له من مؤثِّرٍ تامٍّ في الأزل،

---

(١) في الأصلين (م، د): «صار»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصلين (م، د) بالواو: «ولا»، وصوابها إما المثبت -ونظيره: ما سبق (ص١٥٥)-، أو: «على» -ونظيره: «**المنهاج**» (١/ ١٦١-١٦٢، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٩٤)، «**الدرء**» (٨/ ١١٦-١١٧، ٢٩٤)، «**الصفدية**» (ص٣٨٤-٣٨٥)-.

(٣) بعدها في (د) زيادة: «به»، وهي مقحمة.

(٤) انظر: (ص١٥٥، ٢٧١)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٣) (٨/ ٢٩١) (٩/ ١١٤).

(٥) وردت في الأصلين (م، د) بعد قوله: «يكون» في الموضع الآتي، ولعل صواب موضعها ههنا.

(٦) انظر: (ص٢٧١).

وهو الموجِب بذاته -سواءٌ أوجب بمجرَّد الذَّات، أو بصفةٍ[١]، أو مع المشيئة، أو بدونها-. فإذا كان «**الممكن**» لا يكون قديمًا إلا مع ثبوت موجِبه التَّامِّ في الأزل، والموجِبُ التَّامُّ لا يصدر عنه حادثٌ= امتنع صدور «**الممكن**» المستلزم للحوادث عنه؛ **فإنَّه**:

❐ إن صدر عنه بدون الحوادث؛ لزم تحقُّق الملزوم بدون اللَّازم.

❐ وإن صدر عنه مع الحوادث المتعاقبة؛ لزم صدور الحوادث المتعاقبة عن الموجِب بذاته، الذي لا يتخلَّف عنه موجَبه، وهو متناقضٌ.

وأيضًا: فإنَّ كونه فاعلًا ومبدِعًا مع كون مفعولِه ومُبدَعِه المعيَّنِ مقارِنًا له أزلًا وأبدًا= جمعٌ بين الضِّدَّين، وتسويةٌ بين صفاته ومفعولاته. وكونُه[٢] موجِبًا بذاته لمُعَيَّنٍ -وهو الفَلَك-، ومحدِثًا للوازمه شيئًا بعد شيءٍ= ممتنعٌ أيضًا؛ وإن قيل: «إنَّها تَحْدُث بما يقوم بذاته من الأمور الاختياريَّة»؛ **لأنَّ** الفاعل الذي يفعل ما يقوم به من الحوادث أَوْلَى أن تكون مفعولاته حادثةً، **ولأنَّ**[٣] حقيقة الإبداع والفعل تستلزم حدوث شيءٍ بعد شيءٍ؛ والإمكانُ الحقيقيُّ لا يُعقل إلا فيما يُمْكِن. وأمَّا ما لم يزل موجودًا؛ فهذا لم يسمِّه «**ممكنًا**» لا أهل الملل ولا الفلاسفة القدماء، وإنَّما سمَّاه «**ممكنًا**» ابنُ سينا وأمثالُه، كما قد تقدم.

ولما تفطَّنَ[٤] ابنُ سينا وأمثالُه لهذا[٥] الموضع وأنَّه يستحيل صدورُ حوادثَ متعاقبةٍ عن موجِبٍ تامٍّ مستلزِمٍ لأثره -وكذلك ابنُ رشدٍ وغيرُه

---

(١) في (د): «لصفة»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «فكونه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (م) بلا واو: «لأن»، والمثبت من (د).

(٤) في (د): «نطعن»، والمثبت من (م). وانظر: «**الدرء**» (٣/ ٣٩)، «**قلب الدليل**» (ص١٤١).

(٥) في (د): «بهذا»، والمثبت من (م).

رأوا أنَّ صدور المُتَغَيِّرِ عمَّا لا يَتَغَيَّرُ ممَّا تنكره العقول بفطرتها-= **أخذ** ابنُ سينا وأمثاله يدَّعون أنَّ الحركة المتَّصلة لا توجد في الأعيان، وإنَّما يوجد في الأعيان شيءٌ(١) سمَّوه «**التَّوسُّط**»، وزعموا أنَّه ليس فيه تَغَيُّرٌ أصلًا، فخالفوا صريحَ العقل والحِسِّ بكلام مزخرفٍ اشتبه على كثيرٍ من العقلاء.

وهذا كلامُ ابن سينا في تحقيق القول في «الحركة»؛ قال(٢):

(«**الحركة**»(٣) **اسمٌ لمعنيين**:

الأوَّل: الأمر المتَّصل المعقول للمتحرِّك(٤) من المبدأ إلى المنتهى، وذلك ممَّا لا حصولَ له في الأعيان؛ لأنَّ المتحرِّك ما دام لم يصل إلى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها، وإذا وصل فقد انقطع وبطل؛ **فإذن**: لا وجود له في الأعيان، بل في الذِّهن.

وذلك لأنَّ للمتحرِّك نسبةً **إلى** المكان الذي [تركه، **وإلى** المكان الذي](٥) أدركه؛ فإذا ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الأوَّل في الخيال، ثُمَّ قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الثَّاني= فقد اجتمعت الصُّورتان في الخيال؛ **فحينئذٍ**: يشعر الذِّهن بالصُّورتين معًا على أنَّهما شيءٌ واحدٌ، [وأمَّا](٦) في الخارج فلا وجود له.

---

(١) قوله: «يوجد في الأعيان شيء» في (م): «توجد في الأعيان بشيء»، والمثبت من (د).

(٢) في «**المباحث المشرقية**» للرازي (١/ ٥٥٠-٥٥١)، وسأشير إليه فيما يأتي بـ«**المشرقية**». وقد رجعت -أيضًا- إلى نسختين عتيقتين: الأولى: نسخة أسعد أفندي (١٢٧٧) ورمزت لها بـ(ن١)، والثانية: نسخة الفاتح (٣٢١٨) ورمزت لها بـ(ن٢). وسأشير إليهما عند الحاجة. وانظر كلام ابن سينا في «**الشفا**» (٥/ ٨٣-٨٧).

(٣) قوله: «قال الحركة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «المتحرك»، والتصويب من نقل الشيخ لهذا الموضع قريبًا (ص٤١٨)، وهو الموافق لـ«**المشرقية**».

(٥) من «**المشرقية**»، وسترد في نقل الشَّيخ لهذا الموضع قريبًا.

(٦) من «**المشرقية**».

الثَّاني: وهو الأمرُ الوجوديُّ في الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه؛ لا يكون فيه لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيءُ يكون متحرِّكًا، وليس في هذه الحالة تَغَيُّرٌ أصلًا.

نعم؛ قد تتغيَّر حدود الوسط بالعرض، لكن ليس كونُ المتحرِّك متحرِّكًا لأنَّه في حدٍّ مُعَيَّنٍ [من](١) الوسط؛ وإلا لم يكن متحرِّكًا عند خروجه منه؛ بل لأنَّه متوسِّطٌ على الصِّفة(٢) المذكورة، وتلك الحال ثابتةٌ في جميع حدود ذلك الوسط، وهذه الصُّورة توجد في المتحرِّك وهو في كلِّ آنٍ؛ لأنَّه يصحُّ أن يقال له في كلِّ آنٍ يُفرض: «إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ، لا يكون قبله ولا بعده فيه».

والذي يقال: «[من أن](٣) كلَّ حركةٍ ففي زمانٍ»:

❑ **فإن عُني بـ«الحركة»: الأمرُ المتَّصل**؛ فهو في الزَّمان، ووجوده فيه على سبيل وجود الأمر(٤) في الماضي، لكن بيانُها بوجهٍ آخر؛ فإنَّ الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجودٌ في آنٍ في(٥) الماضي كان حاضرًا فيه، ولا كذلك هذا.

❑ **وإن عُني به: المعنى الثَّاني**؛ فكونُه في الزَّمان؛ لا على معنى(٦) أنَّه يلزمه مطابقته(٧) الزَّمان، بل على معنى أنَّه لا يخلو من حصول قطعٍ؛

---

(١) من «**المشرقية**».

(٢) في (م): «صفة»، وفي (د): «صفته»، والمثبت من «**المشرقية**».

(٣) من «**المشرقية**».

(٤) في «**المشرقية**»: «الأمور».

(٥) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المشرقية**»: «من».

(٦) قوله: «الزمان لا على معنى» في (م): «الزماني لا بمعنى»، والمثبت من (د) و«**المشرقية**».

(٧) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المشرقية**»: «مطابقة».

ذلك القطع مطابقٌ للزَّمان، فلا يخلو من حدوث زمانٍ؛ ولأنَّه ثابتٌ في كلِّ آنٍ من ذلك الزَّمان؛ فيكون ثابتًا في هذا الزَّمان بواسطةٍ).

ولمَّا ذكر[1] الرَّازي هذا في **مباحثه المشرقيَّة قال**: (فهذا ما قالوه)[2]، وذكره حكايةً عنهم، لم يقرِّره كما جرت عادتُه بتقرير ما يَتَبَرْهَنُ عنده.

وإذا تدبَّر اللَّبيب هذا الكلام وجدهم فيه قد قلبوا الحقائقَ؛ فجعلوا الحركة الموجودة في الخارج ليست موجودةً في الخارج -بل في الذِّهن-، والأمرَ الكُلِّيَّ المطابقَ للجزئيَّات الخارجيَّة -الذي لا يوجد إلا في الذِّهن- جعلوه موجودًا في الخارج.

ومثل هذا يقع لهؤلاء كثيرًا:

١- يجعلون الواحد اثنينِ والاثنينِ واحدًا، والذِّهنيَّ خارجيًّا، والخارجيَّ ذهنيًّا.

٢- يجعلون «**المجرَّدات العقليَّة**» -التي يجرِّدها العقل؛ كالأعداد المجرَّدة، والمقادير المجرَّدة كالنُّقطة المجرَّدة، والخطِّ المجرَّد، والسَّطح المجرَّد، و«**الجسم التَّعليميِّ**» المجرَّدِ عن كلِّ شيءٍ مُعَيَّنٍ- أمورًا مَوجودةً في الخارج.

وكذلك ما يذكرونه في «**الجواهر العقليَّة**»: كالعقول، وواجب الوجود الذي يثبتونه، والمادَّة والصُّورة، والكُلِّيات المجرَّدة= كلُّ هذه إذا حُقِّقت لم تكن ثابتةً إلا في الذِّهن لا في الخارج.

٣- ويجعلون المحسوساتِ الموجودةَ في الخارج -كالحركات المتَّصلة الموجودة في العالم العلويِّ والسُّفليِّ-؛ إنَّما هي في الذِّهن.

---

(١) في (م): «ذكره»، والمثبت من (د).

(٢) «**المباحث المشرقية**» (١/٥٥١)، ولفظه: (هذا ما قاله [بعدها في (ن٢) زيادة: الشيخ]. وفي هذا الكلام إشكال آخر من حيث...)، وسينقل الشَّيخُ إشكال الرازي (ص٤٣٢).

وأمَّا قوله: (الأمر المتَّصل المعقول للمتحرِّك من المبدأ إلى المنتهى، فذلك[١] ممَّا لا حصول له في الأعيان).

فيقال له شيئان:

أحدُهما: الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج: كحركة الكواكب التي نشهدها، وكحركة الفَلَك عند من قام عنده دليلٌ على أنَّ الفَلَك نفسَه هو المتحرِّك.

والثَّاني: الحركة الكُلِّيَّة المعقولة في الذِّهن، المطابقةُ لكلِّ معنًى مُعَيَّنٍ من الحركات، أو من أجزاء الحركة المتَّصلة إذا فُرض لها أجزاءٌ بالعَرَض.

وهذا «**الكُلِّيُّ المعقولُ**» هو معنًى قائمٌ بذهن العاقل، ليس هو الحركة القائمة بالمتحرِّك، بل هذه الحركة موجودةٌ، سواءٌ قُدِّر وجودُ ذلك المعقول أو قُدِّر عَدَمُه، كما توجد نفسُ الأجسام المتحرِّكة[٢]، سواءٌ وُجِد من يعقلها أو لم يوجد.

ونحن نعلم بالحسِّ والعقل أنَّ الحركة القائمة بالمتحرِّك متَّصلةٌ موجودةٌ شيئًا بعد شيءٍ، بخلاف «**الكُلِّيِّ المعقول**»؛ فإنَّه موجودٌ في آنٍ واحدٍ، قائمٌ بالعاقل، وهو لا يوجد شيئًا فشيئًا[٣]، ولا يكون بعضُه قبل بعضٍ. وقد يَتَصَوَّر الإنسانُ حركَتَه إلى مكَّةَ جملةً في آنٍ واحدٍ، وهي لا توجد في الخارج إلا في مدَّةٍ طويلةٍ، وكذلك سائر الحركات.

وأمَّا قوله: (لأنَّ المتحرِّك ما دام لم يصل إلى المنتهى فالحركة لم

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) هنا، وفي الموضع الأول (ص٤١٥) و«**المشرقية**»: «وذلك».

(٢) بعدها في (م) زيادة: «له».

(٣) في (د): «شيئًا»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما سيأتي.

توجد بتمامها[١]، وإذا وصل فقد انقطع وبطل؛ **فإذن**: لا وجود له في الأعيان).

فيقال: هذا تلبيسٌ؛ فإنَّ الموجود في الأعيان:

۞ **يُراد به**: الوجود المجتمع المقترن في آنٍ واحدٍ.

۞ **ويُراد به**: مطلقُ الوجود وإن كان[٢] شيئًا بعد شيءٍ.

ومعلومٌ أنَّ الحركة وأنواعَها ليس وجودُها وجودَ النَّوع الأوَّل -كأبعاض الجسم-، وإنَّما توجد شيئًا فشيئًا. **ولهذا من قال**: «إنَّ الكلام لا وجودَ له»، أو «الصَّوت لا وجود له»، أو «العقود -كالبيع والنِّكاح والإجارة- لا وجود لها»= فإن عنى أنَّه لا يوجد كلُّ جزءٍ منه مع الآخر؛ فهذا لا ينازع فيه عاقلٌ، ولكن هو موجودٌ شيئًا فشيئًا.

وقوله: (المتحرِّك ما لم[٣] يصل إلى المنتهى؛ فالحركة لم توجد بتمامها).

يقال له: «**التَّمام**» إنَّما يقال في حركةٍ محدودةٍ، وأمَّا مطلق الحركة؛ فليس لها حدٌّ يكون تمامًا، وكلٌّ من النَّوعين يوجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم إذا لم توجد بتمامها ألَّا يكون قد وُجد بعضُها، بل المتحرِّك من حين يتحرَّك إلى أن يصل إلى المنتهى؛ فالحركة توجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم إذا كانت توجد شيئًا فشيئًا ولم يوجد تمامُها؛ ألَّا يكون قد وُجد منها شيءٌ. وهذا ظاهرٌ يتبيَّن به تلبيسهم.

---

(١) في (د): «بكمالها»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما سبق نقله (ص٤١٥) ولـ«**المشرقية**».

(٢) في (م): «كانت»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «ما لم» كذا في الأصلين (م، د)، وفي الموضعين السابقين (ص٤١٥، ٤١٨): «ما دام لم»، وهو الموافق لـ«**المشرقية**».

وممَّا يوضِّح هذا: أن يقال: قولك: «الحركة لم توجد بتمامها» نفيٌ لوجود الحركة المحدودة تامَّةً، وهذا أخصُّ من نفي وجود شيءٍ من الحركة؛ فإنَّه لا يلزم إذا لم توجد الحركة من بلده إلى مكَّة تامَّةً؛ ألا يكون قد وُجد ما هو حركةٌ أقصر[(١)] من تلك، والحركة تحاذي المسافة المحدودة؛ فتوجد شيئًا بعد شيءٍ، وكلَّما وُجد شيءٌ؛ زادت الحركة وطالت، إلى أن تتمَّ الحركة المحدودة، فتوجد أوَّلًا حركةٌ قصيرةٌ، ثُمَّ أطول منها[(٢)]، ثُمَّ أطول من تلك، إلى أن توجد الحركة التَّامَّةُ.

وهكذا الأجسام؛ فإنَّ النَّبات ينبت شيئًا بعد شيءٍ، وكذلك[(٣)] الحيوان، وهما متحرِّكان في «**الكيف**» بالنُّموِّ والاغتذاء، فإذا كمُل النَّبات؛ انتهت الحركة التي هي النُّموُّ والاغتذاءُ؛ **ولا يقال:** «إنَّه لم توجد حركةٌ»؛ لأنَّه إنَّما[(٤)] لم توجد له الحركة التَّامَّة.

ومن المشهور عندهم وقوع «**الحركة**» في **أربعة أنواعٍ**:

۞ في «**الكيفيَّة**».

۞ و«**الكمِّيَّة**».

۞ و«**المكان**»، الذي يسمُّونه «**الأين**».

۞ وفي «**الوضع**»، وهو ما يكون محلُّه واحدًا -كحركة الأجسام المستديرة: كالرَّحى، والمَنْجَنُون الذي هو الدُّولاب، والفَلَك-؛ فإنَّ محلَّ

---

(١) في (د): «اقصر»، والمثبت من (م). وبعدها في (د) زيادة: «وصح»، وموضعها في (م) بياض يسير بمقدار كلمة أو أقل، وكأنه غير مقصود -وقد ورد نظيره؛ حيث بيَّض النَّاسخ لموضع آخر؛ والكلام متَّصلٌ فيه بما بعده-، والأشبه عدم إثباتها فالكلام مستقيمٌ ومتَّصلٌ، ولعله كان في الأصل المنقول منه بياضٌ صُحِّح عليه؛ فالتبس على النَّاسخ أمره وظنَّه لحَقًا.

(٢) قوله: «ثم أطول منها» تكرر في (م).

(٣) في (د): «وهكذا»، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «عما»، ولعل الصواب ما أثبت.

الجسم المتحرِّك لا يختلف كما يختلف في الحركة المكانيَّة، ولكن يحاذي كلُّ جزءٍ من المحلِّ أجزاءَ الحالِّ شيئًا بعد شيء.

وفي جميع هذه الأنواع يوجد ابتداءُ الحركةِ شيئًا بعد شيءٍ، إلى[١] أن يوجد تمامُها[٢] إن كانت محدودةً لها منتهى، أو إلى أن ينتهي إلى حدٍّ يُفرض من المتحرِّك.

ولا يجوز لقائل أن يقول: «إنَّ الحركة إذا لم توجد بتمامِها إلى منتهاها؛ لم توجد حركةٌ أصلًا»، ونفيُ الخاصِّ لا يستلزم نفيَ العامِّ؛ فلا يلزم إذا لم يكن هناك حيوانٌ صاهلٌ ألا يكون هناك حيوانٌ أصلًا.

وأمَّا قوله: (إذا وصل المتحرِّك إلى المنتهى فقد انقطعت الحركة وبطلت؛ **فإذَن**: لا وجود لها في الأعيان)[٣].

فيقال له: إذا وصل إلى المنتهى انقطعت الحركة وبطلت بعد أن وُجد منها ما وُجد من المبدأ إلى المنتهى، وعند وجود التَّمام لم يبق شيءٌ من الحركة المحدودة.

و«**الانقطاع**» يراد به: أنَّه لم يبق شيءٌ يوجد من الحركة؛ لا يُعنى به أنَّه لم يوجد منها شيءٌ، ولا ريب أنَّ الحركة كُلَّما وُجد منها شيءٌ= عُدم بعد وجوده، لكن[٤] إذا عُدم بعد وجوده؛ لم يلزم أنَّه لم يوجد.

وأمَّا قوله: (بل وجودُها في الذِّهن؛ لأنَّ للمتحرِّك[٥] نسبةً **إلى** المكان الذي تركه، **وإلى** المكان الذي أدركه؛ فإذا ارتسمت صورةُ كونِها في

(١) في الأصلين (م، د): «لما»، ولعلها محرفة عن المثبت كما استظهره أحد القرَّاء في طرَّة (م).

(٢) في (م): «بتمامها»، والمثبت من (د).

(٣) وهذا معنى كلامه، وسبق نقل لفظه (ص٤١٥).

(٤) في (م): «ولكن»، والمثبت من (د).

(٥) في الأصلين (م، د): «المتحرك»، والتصويب من الموضع الأول (ص٤١٥).

المكان الأوَّل في الخيال، ثُمَّ قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الثَّاني= فقد اجتمعت الصُّورتان في الخيال؛ **فحينئذٍ**: يشعر الذِّهن بالصُّورتين معًا على أنَّهما شيءٌ واحدٌ؛ وأمَّا في الخارج، فلا وجود له).

فيقال له: هذا يقتضي اجتماعَ تصوُّر الكون الأوَّل والكون الثَّاني معًا في الذِّهن، وأجزاءُ الحركة لا توجد معًا في الخارج، بل توجد متعاقبةً متتاليةً.

فإذا قيل: «يَجتمع[١] تصوُّر أجزائِها في الذِّهن في وقتٍ واحدٍ، ولا يُتصوَّر وجود أجزائها في الخارج في وقتٍ واحدٍ»؛ فهذا كلامٌ صحيحٌ، **والذي** في الذِّهن هو العلم بها؛ لا نفسها، **والذي** في الخارج نفسها؛ لا العلم بها، **والعلم** بالشَّيء؛ ليس هو نفسَ الشَّيء المعلوم، **والمعلومُ** الذي لا يوجد إلا متعاقبًا متتاليًا شيئًا بعد شيء لا يوجد أوَّله وآخره في وقتٍ واحدٍ؛ هو غيرُ العلم به الذي يوجد في وقتٍ واحدٍ، بحيث قد يُتصوَّر أوَّلُه وآخرُه في وقتٍ واحدٍ[٢].

ونكتةُ[٣] الجواب: أنَّ «**الوجود**»:

۞ **يراد به**: الوجودُ المقترن في وقتٍ واحدٍ.

۞ **ويراد به**: الوجودُ[٤] المتعاقب المتتالي.

ولا ريب أنْ ليس وجودُها هو **النَّوعَ الأوَّلَ** من الوجود، وإنَّما وجودُها هو **النَّوعُ الثَّاني** من الوجود؛ ولا يلزم من نفي الأوَّلِ نفيُ الثَّاني، ولا من

---

(١) في الأصلين (م، د): «يجمع»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ليست في (م)، وفي (د) ضرب عليها، ولعل الصواب إثباتها، والله أعلم.

(٣) رسمها في الأصلين (م، د) يشبه: «وملته»، وصواب قراءتها ما أثبت.

(٤) في (م): «الواجب»، والمثبت من (د).

نفيِ أحدِ نَوْعَي الوجودِ نفيُ مطلق الوجودِ. **ولو قُدِّر أنَّ القائل قال**: «أنَا لا أسمِّي وجودًا إلا النَّوع الأوَّل»؛ لكان هذا نزاعًا لفظيًّا.

والمقصود: أنَّ الحركة لها حصولٌ متتالي(١) متعاقبٌ معلومٌ بالحسِّ والعقل، والنِّزاع في ذلك سفسطةٌ.

وأمَّا قوله: (**الثَّاني**: وهو الأمر الوجوديُّ في الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه لا يكون فيه لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمِرَّةٌ ما دام الشَّيء(٢) يكون متحرِّكًا، وليس في هذه الحال تغيُّرٌ أصلًا...) إلى آخره، كما تقدم.

فيقال له أوَّلًا: كونُ الجسم متوسِّطًا بين حدَّين، يكون مع كونه متحرِّكًا، ويكون(٣) مع كونه ساكنًا، بل التَّوسُّط في السُّكون أظهرُ؛ فإنَّه إذا توسَّط بين الحدَّينِ على السَّواءِ؛ فهو متوسِّطٌ حقيقةً، وتوسُّطه(٤) مستمرٌّ ما دام ساكنًا، بخلاف المتحرِّك؛ فإنَّه وإن كان يحصل له هذا التَّوسُّط؛ فإنَّه لا يلبث(٥)، بل كما تتوسَّط الشَّمسُ والكواكبُ في وسط السَّماء، ثُمَّ تزول عقيبَ ذلك.

وهم لم يعنوا بـ«**التَّوسُّط**» أن يكون المتوسِّط بين الحدَّين على السَّواء، بل ما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يكون من حين مبدأ(٦) الحركة إلى منتهاها متوسِّطًا، وهذا أيضًا يكون مع السُّكون؛ فإنَّ كونه في أيِّ حدٍّ فُرض لا يكون فيه لا قبله ولا بعده= يكون مع سكونه ويكون مع حركته.

---

(١) كذا في (د) بإثبات الياء، **والجادة**: متتال، وفي (م): «مسافي».
(٢) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وإثباتها مفسدٌ للمعنى ومخالف لما سبق نقله (ص٤١٦).
(٣) في (م): «ولا يكون» بزيادة: «لا»؛ وإثباتها مفسدٌ للمعنى.
(٤) في (د): «وتوسط»، والمثبت من (م). (٥) في (م): «يثبت»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «حين مبدأ» في (د): «حيث ابتداء»، والمثبت من (م).

وإذا كان «**التَّوسُّط**» بالمعنى الخاصِّ والعامِّ يكون مع الحركة تارةً، ومع السُّكون أخرى= لم يكن في تفسير «**الحركة**» بـ«**التَّوسُّط**» بيانٌ لمعناها؛ إنَّما في ذلك ذكر بعض لوازم الحركة؛ فإنَّ المتحرِّك من مبدأٍ إلى منتهًى يلزمه ألَّا يزال بينهما، فكونه بينهما حالٌ لازمٌ له ما دام متحرِّكًا، وهذا هو «**التَّوسُّط**» الذي ذكروه؛ ومعلومٌ أنَّ هذا ليس هو نفسَ الحركة، بل الحركة تَحَوُّله من محلٍّ إلى محلٍّ؛ وكونُه بين الحدَّين أمرٌ لازمٌ لحركته.

بل وتفسير «**الحركة**» بهذا يشبه تفسيرَ «**الحيوان**» بأنَّه النَّامي المغتذي؛ والنَّامي المغتذي(١) أعمُّ من «**الحيوان**»؛ فإنَّ(٢) «**النَّبات**» نامٍ مغتذي(٣)؛ وكذلك تفسير «**الإنسان**» بأنَّه الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة، والحسَّاس المتحرِّك بالإرادة أعمُّ من «**الإنسان**»؛ فتفسير «**الحركة**» بأنَّها: «التَّوسُّط بين المبدأ والمنتهى» تفسيرٌ لها بأمرٍ أعمَّ من الحركة؛ فإنَّ هذا(٤) «**التَّوسُّط**» يكون للجسم إذا كان بينهما، سواءٌ كان متحرِّكًا أو ساكنًا(٥).

ثُمَّ يقال(٦): «**التَّوسُّط**»:

۞ **يراد به**: نوعُ التَّوسُّط.

۞ **ويراد به**: التَّوسُّط المعيَّن.

ومعلومٌ أنَّ النَّوع أمرٌ كُلِّيٌّ، وثباتُه لا يوجد في الخارج كُلِّيًّا، وإنَّما

---

(١) في (م): «والمغتذي»، والمثبت من (د).

(٢) في (د): «فإنه»، والمثبت من (م). (٣) كذا في الأصلين (م، د) بإثبات الياء.

(٤) قوله: «فإن هذا» في (د): «فإذن كان»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «أو ساكنًا» في (د): «وكان ساكنًا»، والمثبت من (م).

(٦) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل تقدير الكلام: «ثم يقال ثانيًا...»، وقد سبق قوله: «فيقال له أولا...».

يوجد في الخارج هذا «**التَّوسُّط**»[١]، وهذا «**التَّوسُّط**» وكلُّ واحدٍ من التَّوسُّطات المعيَّنة حركةٌ معيَّنةٌ، وجنس الحركة يعمُّ هذا كلَّه، والحركة الكُلِّيَّة العقليَّة لا توجد في الخارج إلا معيَّنةً، كما أنَّ «**التَّوسُّط**» كذلك، والحركة المتَّصلة الموجودة شيئًا بعد شيءٍ هي التَّوسُّط المتَّصل [الموجود][٢] شيئًا بعد شيءٍ.

فههنا[٣] **ثلاثةُ أمورٍ:**

أحدُها: حركةٌ متَّصلةٌ موجودةٌ شيئًا بعد شيءٍ، وهو توسُّطٌ[٤] متَّصلٌ يوجد شيئًا بعد شيءٍ.

والثَّاني: ما يُعيَّن بالفرض من أجزاء تلك الحركةِ وذلك «**التَّوسُّط**».

وهذان الأمران[٥] موجودانِ في الخارج.

والثَّالث: الحركة الكُلِّيَّة الموجودة في الذِّهن الشَّاملة لهذا كلِّه، وهي التي توجد معًا في آنٍ واحدٍ، بخلاف الحركة المتَّصلة؛ فإنَّها لا توجد إلا شيئًا بعد شيءٍ، وأجزاؤها لا يوجد منها الثَّاني إلا بعد الأوَّل، فلا توجد إلا متعاقبةً متتاليةً.

فهذا الثَّالث هو الذِّهنيُّ، والأوَّلان خارجيَّان.

وهؤلاء: جعلوا التَّوسُّط الكُلِّيَّ الذِّهنيَّ خارجيًّا، وجعلوا الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج ذهنيَّةً[٦]، والحركة هي التَّوسُّط. فقلبوا الحقائق؛ فجعلوا الذِّهنيَّ خارجيًّا، والخارجيَّ ذهنيًّا.

وممَّا يوضِّح هذا[٧]: **أنَّه قال: (الثَّاني:** وهو الأمر الوجوديُّ في

---

(١) **أي:** هذا التوسط المعين.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) في (د): «فهنا»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «متوسط»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «أمران»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «ذهنيًا»، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «ذلك»، والمثبت من (م).

الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه [لا يكون فيه][١] لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيءُ يكون متحرِّكًا).

فيقال له: كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى:

۞ **قد يُعنى به:** توسُّطه بين مبدأٍ معيَّنٍ ومنتهًى معيَّنٍ، فيكون التَّوسُّط معيَّنًا؛ وهذا التَّوسُّط يزول ويخلفه توسُّطٌ آخرُ، فليس هو مستمرًّا.

۞ **ويُعنى به:** جنسُ التَّوسُّط من مبدأٍ مطلقٍ وإلى منتهًى[٢] مطلقٍ، وهو الأمرُ الكُلِّيُّ المعقول؛ فهذا لا وجود له في الخارج.

۞ **وكذلك قد يُعنى به:** توسُّطٌ متَّصلٌ من مبدأٍ بعد مبدأٍ، وإلى منتهًى بعد منتهًى؛ فإنَّ المتحرِّك إذا تحرَّك من مبدأٍ إلى منتهى؛ فالحركة توجد شيئًا فشيئًا، وهو إذا عيَّن مبدأ حركته المطلوبة ومنتهاها؛ كان مبدؤها بلدَه الذي يحجُّ منه، ومنتهاها مكَّةَ؛ فهو لا يزال بين بلده ومكَّة.

وإذا أريد به هذا[٣] «**التَّوسُّط**»؛ فليس المراد في وسط الطَّريق، بل المراد أنَّ ما بين بلده ومكَّة وسطٌ بينهما، وهو لا يزال في هذا الوسط، فهذا هو التَّوسُّط المتَّصل، وهو الحركة المتَّصلة، وهذا التَّوسُّط والتَّحرُّك لا يزال يوجد شيئًا بعد شيءٍ.

وقول القائل: «إنَّ هذه حالةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيء يكون متحرِّكًا»؛ **كقوله:** «إنَّ الحركة حركةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيء متحرِّكًا»، **وقوله:** «ليس في هذه الحالة تغيُّرٌ أصلًا»؛ **كقوله:** «ليس في الحركة المتَّصلة تغيُّر أصلًا».

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي ثابتة في الموضع السابق: (ص٤١٦).

(٢) قوله: «وإلى منتهى» في (د): «ومنتهى»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «به هذا» في الأصلين (م، د): «بهذا»، ولعل الصواب ما أثبت.

ولفظ: «التَّغيُّر والاستمرار» فيه إجمالٌ؛ فقد يقال: «ليس فيه تَغَيُّرٌ»:

۞ **بمعنى:** أنَّ الحركة مستمرَّةٌ لا تنقطع.

۞ **وقد يُعنى به:** أنَّه ليس[١] هناك حركةٌ هي تغيُّرٌ؛ وهي في نفسها تحوُّلٌ من حالٍ معيَّنٍ إلى حالٍ معيَّنٍ.

فإذا أُرِيد الأوَّلُ: فهو صحيحٌ، ولكن يَبِين غلطُهم؛ فإنَّهم إنَّما أرادوا المعنى الذي به يحصل مقصودهم؛ فإنَّ[٢] نفس المعنى[٣] الذي يسمَّى «**حركةً**» و«**تغيُّرًا**» و«**تحوُّلًا**» -ونحو ذلك من العبارات- إذا كان مستمرًّا دائمًا؛ كان «**التَّغيُّر**» و«**التَّحوُّل**» و«**الحركة**» دائمًا مستمرًّا، والدَّائم المستمرُّ إذا لم ينقطع؛ فهو لم يتغيَّر، **بمعنى** أنَّه لم يُعدم «**التَّغيُّرُ**» و«**التَّحرُّكُ**» و«**التَّحوُّلُ**»، **لا بمعنى** أنَّ نفسَ «**التَّحوُّلِ**» و«**التَّحرُّكِ**» ليس تحوُّلًا ولا تحرُّكًا[٤].

ولفظ «التَّغيُّر»:

۞ **قد يُراد به:** مسمَّى «**الحركة**»، وهذا موجودٌ في الحركة لا يزال.

۞ **وقد يُراد به:** انتقال المتحرِّك من صفةٍ إلى صفةٍ تخالفها؛ كانتقال الإنسان من جهلٍ إلى علمٍ، ومن ضعفٍ إلى قوَّةٍ، ومن جوعٍ إلى شِبَعٍ.

فإذا قيل: «إنَّ الحركة الواحدة المتَّصلة ليس فيها تغيُّرٌ» بهذا الاعتبار الثَّاني؛ [فهو][٥] صحيح، وإن أُرِيد نفيُه بالاعتبار الأوَّل؛ فهو باطلٌ؛ فإنَّ الحركة لذاتها تقتضي أنَّ بعضَ أجزائها مسبوقٌ ببعضٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «بان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «ليس تحولًا ولا تحركًا» في (م): «ليس تحركًا ولا تحولًا»، والمثبت من (د). وبعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «وبحردا»، والظاهر أنها محرَّفة عن «وتحركا»؛ فتكون تكرارًا وسهوًا.
(٥) زيادة يقتضيها السياق.

وممَّا يوضح هذا: قولُه بعد ذلك: (نعم؛ قد تتغيَّر حدود «**الوسط**» بالعرض، لكن ليس كون المتحرِّك متحرِّكًا لأنَّه في حدٍّ معيَّنٍ [من](١) «**الوسط**»؛ وإلا لم يكن متحرِّكًا عند خروجه منه، بل لأنَّه متوسِّطٌ على الصِّفة المذكورة، وتلك الحال ثابتةٌ في [جميع](٢) حدود ذلك «**الوسط**»).

فإنَّه يقال له: كونُ المتحرِّك متحرِّكًا يُراد به المعنى الكُلِّي العقليُّ؛ وهو ثبوت «**الحركة**» المطلقة له، **كما يقال**: كون الموجود موجودًا، وكون الحيِّ حيًّا، وكون العالِم عالِمًا؛ فـ«المتحرِّكيَّة» المطلقة و«العالِميَّة» المطلقة الكُلِّيَّة لا توجد في الخارج كُلِّيَّةً، وهذه هي الثَّابتة عند كونه في الحدِّ الأوَّل والحدِّ الثَّاني، فهذه الصُّورةُ الكُلِّيَّةُ(٣) ثابتةٌ في الحالين، وليست هذه هي الحركة الموجودة في الخارج، بل هي التي جعلَها(٤) في الذِّهن -كما تقدَّم-.

وأيضًا: فحركته المتَّصلة من المبدأ الأوَّل إلى المنتهى الآخر ثابتةٌ، سواءٌ جاز الجزء الأوَّل من المسافة أو الثَّاني، وهذا يوجد شيئًا بعد شيءٍ، فإذا عُدم الجزء الأوَّلُ منها؛ كان الثَّاني موجودًا(٥)، فهي لم تعدم.

وهذا «**التَّوسُّط**» هو الموجود في الخارج، وهو الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج، وهي غيرُ التَّوسُّط في حدٍّ معيَّنٍ، وغيرُ المعنى الكُلِّيِّ المعقول.

فإذا نفيتَ عن هذه «**الحركةِ**» المطلقةِ أن تكون هي هذا المعيَّنَ؛ فهذا

---

(١) من «**المشرقية**».

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي ثابتة في الموضع السابق (ص٤١٦).

(٣) في (م): «الفلكية»، وفي (د): «العالمية»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في (د): «جعلتها»، والمثبت من (م). (٥) في (د): «موجدًا»، والمثبت من (م).

صحيحٌ، لكن لا يلزم من ذلك ألا تكون هي «التَّوسُّطَ المتَّصلَ» الموجود في الخارج، الذي يوجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم أن يكون «التَّوسُّطُ المتَّصلُ[(١)]» واحدًا بالعين جملةً لا يوجد شيئًا فشيئًا.

وهذا كما أنَّ «**الإنسان**»:

- **قد يُراد به**: المعيَّن.
- **وقد يُراد به**: الإنسان الكُلِّيُّ المعقول في الذهن.
- **وقد يُراد به**: الإنسان في الخارج.

فلا يلزم مَن عَدِم أن يكون هو المعيَّن؛ أن يكون هو ذلك العقليَّ الذي في الذِّهن، بل هو أفرادٌ موجودةٌ في الخارج كثيرونَ، سواءٌ قُدِّر وجودهم معيَّنًا أو متعاقبًا.

لكن طبيعة «**الحركة**» تستلزم التَّعاقب، وألا تكون إلا شيئًا فشيئًا، بخلاف «**الإنسان**»؛ فإنَّه قد توجد أفرادُه -أو كثيرٌ منها[(٢)]- مجتمعةً في آنٍ واحدٍ.

وأمَّا قوله: (وهذه الصُّورة توجد في المتحرِّك وهو في كلِّ آنٍ؛ لأنَّه يصحُّ أن يقال له في كلِّ آنٍ يُفرَض: إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ لا يكون فيه[(٣)] قبله ولا بعده).

فيقال له: هب أنَّ الأمر كذلك، لكن هذا حكمٌ كُلِّيٌّ عقليٌّ؛ **فإنَّ صحَّة أن يقال له في كلِّ آنٍ**: «إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ» حكمٌ مطلقٌ كُلِّيٌّ على حدٍّ

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «أفراده أو كثير منها» في الأصلين (م، د): «أو كثيرًا منها أفراده»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م)، وفي الموضع الأول (ص٤١٦) وردت بعد قوله: «بعده».

مطلقٍ وتوسُّطٍ مطلقٍ؛ **لا يقال له في كلِّ آنٍ**: «متوسِّطٌ بين مبدأ حركته ومنتهاها» إلا أن يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: التَّوسُّطُ المتَّصل -وهو الحركة المتَّصلة-؛ **كما يقال للمسافر من بلده إلى مكَّة**: «إنَّه لا يزال متوسِّطًا بين بلده ومكَّة»، **وكما يقال للشَّمس**: «إنَّها لا تزال متوسِّطةً بين المشرق والمغرب من حين طلوعها إلى غروبها».

وهذا «**التَّوسُّط**» غيرُ توسُّطِها المعيَّنِ عند انتصاف النَّهار، وهو أيضًا غير كلِّ توسُّطٍ توسَّطَ من مبدأٍ معيَّنٍ ومنتهى معيَّنٍ غير المشرق والمغرب.

فإنَّها -مثلًا- إذا ظهرت من المشرق؛ فحركتُها مقدار درجةٍ من درجات الفَلَك، لها مبدأٌ ومنتهًى، وحركتُها مقدارُ درجةٍ ثانيةٍ كذلك، فالمبدأ والمنتهى أمرٌ إضافيٌّ، فإذا عُيِّن المشرق والمغرب؛ كان لها توسُّطٌ باعتبار ذلك، وإذا عُيِّن من درجةٍ إلى درجةٍ؛ كان لها توسُّطٌ باعتبار ذلك، وفي كلِّ حدٍّ:

۞ قد يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: كونُها بينهما.

۞ وقد يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: أن تكون قد قطعت نصفَ المسافة.

وقطعُ نصف المسافة واحدٌ بالعين، وهو جزئيٌّ يمنع تصوُّرُه من وقوع الشِّرْكة فيه.

وكذلك التَّوسُّط المتَّصل -وهو الحركة المتَّصلة- واحدٌ بالعين في الخارج، ولكنَّه[1] لا يوجد إلا شيئًا فشيئًا، وهو جزئيٌّ يمنع تصوُّرُه من وقوع الشِّرْكة فيه.

وأمَّا إذا جُعل التَّوسُّط أجزاءً كما تُجعل الحركةُ أجزاءً **فيقال**[2]: «هذا توسُّطٌ، وهذا توسُّطٌ»= فالمعنى العامُّ الذي يعم ذاك كُلِّيٌّ، لا يمنع تصوُّرُه

---

(١) في (م): «ولكن»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «فقيل»، والمثبت من (د).

من وقوع الشِّرْكة فيه، والتَّوسُّط الأوَّلُ غيرُ[(١)] الثَّاني.

والحال الثَّابت في جميع الحدود **أمرانِ**: الأمر المتَّصل، والأمر المعقول. لكن ثبات المتَّصل هو ثبات حركةٍ مستمرَّةٍ وتغيُّرٍ مستمرٍّ؛ فنفسُ الحركة هي الثَّابتة، وثباتُها هو ثبات التَّحوُّل الذي يُسمَّى تغيُّرًا وحركةً.

يقال في الإنسان: «هو ثابتٌ على حالٍ واحدةٍ»، إذا كان ثابتًا على عمل واحدٍ؛ وإن كان ذلك العملُ نفْسُهُ تحوُّلًا يتقدَّم بعضُه على بعض. **وكذلك يقال**: «هو على طريقةٍ واحدةٍ، وسجيَّةٍ واحدةٍ»، ونحو ذلك؛ وإن كان ذلك موجودًا متَّصلًا شيئًا بعد شيءٍ؛ ولا يلزم من ذلك ألَّا يكون الشَّيءُ المتَّصلُ الموجودُ شيئًا بعد شيءٍ غيرَ موجودٍ في الأعيان.

وأمَّا قوله: (والذي يقال: «من [أنَّ][(٢)] كلَّ حركةٍ ففي زمانٍ»؛ فإن عُني بـ«**الحركة**»: الأمرُ المتَّصلُ؛ فهو فيه؛ فوجودُه[(٣)] فيه على سبيل وجود الأمور في الماضي، لكن بيانها بوجهٍ آخر؛ فإنَّ الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجودٌ في آنٍ من الماضي كان حاضرًا فيه، ولا كذلك هذا).

فيقال له: بل وجودُ الحركة في الزَّمان بمعنى: أنَّ[(٤)] لها وجودًا في آنٍ هي حاضرةٌ فيه، وإن لم يكن لها[(٥)] وجودٌ في الزَّمان بهذا الاعتبار؛ فلا وجودَ لها[(٦)] أصلًا.

ووجودُ الشَّيء في الحاضر أكملُ من وجودِه في الماضي؛ فإنَّ ما يوجد

(١) في الأصلين (م، د): «عن»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) من «**المشرقية**»، وسبق نقل كلامه: (ص٤١٦).
(٣) في (د): «وموجودة»، وفي الموضع الأول (ص٤١٦): «ووجوده»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «بمعنى أن» في (م): «بهذا الاعتبار أن»، والظاهر أنه انتقال نظر من الناسخ، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «له»، والمثبت من (د).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «في الزمان».

في الماضي من الحركات والأزمنة قد عُدم، بخلاف الحاضر؛ فكيف يكون موجودًا في الماضي مع أنَّه لم يكن موجودًا في حاضرٍ؟! مع أنَّه[١] كونُ الشَّيء ماضيًا وحاضرًا أمرٌ إضافيٌّ باعتبار المتكلِّم؛ فالمتكلِّم الذي **يقول**: «الآن» يكون ما هو موجودٌ وقتَ كلامه حاضرًا، وما تقدَّم عليه ماضٍ، وما بعده مستقبلٌ.

وقد اعترض الرَّازي على هذا؛ **فقال**[٢]: (وفي هذا الكلام إشكالٌ آخرُ، وهو أنَّ ما لا وجود له في الخارج؛ كيف يَتقدَّر بالزَّمان الموجود في الأعيان؟! بل الحركة عند الشَّيخ -يعني ابنَ سينا- محلُّ الزَّمان وعِلَّتُه؛ فالمعدوم كيف يكون محلًّا للوجودِ[٣] وعِلَّةً له؟! اللَّهُمَّ إلَّا أن **يقال**: الزَّمان لا وجودَ له في الخارج، بل في الذِّهن).

قال: (والشَّيخ ليس من القائلين بهذا المذهب).

قلت: بل وجودُ الحركة أظهرُ للعقل والحِسِّ من وجود ما يدَّعون أنَّه الزَّمان -وهو مقدارُ الحركة-؛ فيمتنع كون الأضعف المعلول وجوديًّا، دون الأقوى الذي هو العِلَّة.

وابنُ سينا ألجأه إلى هذه السَّفسطة التي لا يخفى فسادُها على مَن فهم حقيقة ما يقول ولم يكن مقلِّدًا له= أنَّه يجعل «الحركة الموجودة[٤]» موجودةً في آنٍ واحدٍ، ولم يجعل «الحركة المتَّصلة» موجودةً في الخارج؛ لئلَّا يكون شيءٌ موجودٌ يوجد شيئًا بعد شيءٍ؛ ليخلص بذلك ممَّا يظهر به فسادُ قوله بـ«**قِدَم العالم**» عن عِلَّة موجِبةٍ.

فإنَّ «**العِلَّة**» إذا كانت قديمةً أزليَّةً تامَّةً؛ لزم أن يكون معلولُها كذلك،

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، والأليق: «أن».

(٢) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥١).

(٣) في «**المشرقية**»: «للموجود».

(٤) **أي**: في الخارج.

ويمتنع في صريح العقلِ صدورُ المعلول -الذي يوجد شيئًا فشيئًا- عن عِلَّةٍ تامَّةٍ مستلزِمةٍ لمعلولِها.

فأراد أن يجعل الحركة المعلولة الموجودة في الخارج هي موجودةً معًا أزلًا وأبدًا، لا يتقدَّم منها شيءٌ قبل شيءٍ، بل جعلَ الحركةَ نفسَها؛ كالفَلَك نفسِه لا يزال مساوِقًا للعلَّة، وزعم أنَّ ما يوجد شيئًا بعد شيءٍ؛ فلا[1] وجودَ له في الخارج.

ومعلومٌ أنَّ الكلام ليس في حركة الفَلَك وحدَها، بل في جميع الحركات، فيلزم من ذلك أنَّ جميعَ الحركات الموجودةِ في العالم العُلويِّ والسُّفليِّ -كحركة الرِّياح والمطر والسَّحاب والحيوان والنَّبات والمعادن- لم يوجد منها شيءٌ قبل شيءٍ، بل الموجود من كلِّ حركةٍ هو «واحدٌ بالعين»، ثابتٌ لا يوجد فيه شيءٌ قبل شيءٍ، وما يوجد منه شيءٌ قبل شيءٍ؛ فلا وجود له في الخارج.

وهذا من أظهر[2] السَّفسطة، لا سيَّما و«**الحركة**» عندهم «**جِنسٌ**» تحته «**أنواعٌ**»[3]، **منها**:

۞ الحركة في «**الكيف**»؛ كحركة الجسم في السَّواد والبياض، وتحرُّك الإنسان من الجهل إلى العلم، ومن العجز إلى القدرة.

۞ والحركة في «**الكمِّ**»؛ كحركة الحيوان والنَّبات بالنُّمُوِّ والاغتذاء في الجهات.

۞ والحركة المكانيَّة.

۞ والوضعيَّة.

---

(١) في (د): «لا»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «من أظهر» في (م): «أظهر من»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سبق (ص٤٢٠)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤٤٦).

وعلى ما قاله: يلزم ألا يكون شيءٌ ممَّا يُوجَد يحصل شيئًا بعد شيء= موجودًا في الخارج؛ **وحقيقتُه**: أنَّه لم يَحدُث في العالم شيءٌ من الحوادث، وكلُّ ما حدث؛ فليس بموجودٍ في الخارج! **وحقيقتُه**: أنَّ الله[١] لم يُحدِث شيئًا أصلًا -لا بواسطةٍ ولا بغيرِ واسطةٍ-، بل لم يفعل شيْئًا أصلًا؛ فإنَّ الحادث المسبوق بغيره عنده لم يوجد في الخارج، وإنَّما يوجد[٢] في الخارج ما هو ثابتٌ أزليٌّ أبديٌّ؛ فيلزم أن يكون كلُّ موجودٍ في الخارج أزليًّا أبديًّا لم يتغير البَتَّةَ.

وهذا من أعلى مراتب السَّفسطة، وحقيقٌ بمن[٣] هذا حالُه في «**المعقولات**» أن يكون من أكابر الملحدين في «**السَّمعيَّات**»؛ فيحرِّفُ الكلم عن مواضعه، ويُلحِد في أسماءِ الله تعالى وآياته؛ وهذا حالُ الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[٤].

قال الرَّازي في إشكاله[٥] الذي أورده[٦] عليه: (**وأيضًا**: فكيف يكون وجودُ الحركة بالمعنى الأوَّل في الزَّمان على سبيل الوجود في الماضي، مع الاعتراف بأنَّ حصولَ الشَّيء في الماضي هو أن يكون قد كان له حصولٌ في آنٍ من الآنات الماضية، مع أنَّه ليس لهذه الحركة وجودٌ أصلًا؟!)[٧].

قال: (ثُمَّ لنترك ذلك، ولنتكلَّم فيما هو أعمُّ[٨]؛ **فإنَّ لقائلٍ أن يقول**:

---

(١) من قوله: «وحقيقته أنه...» إلى هنا؛ ليس في (د)، وجاء السياق فيه هكذا: «موجودًا في الخارج، واحدٌ بالعين، لم يحدث شيء...»، والمثبت من (م).

(٢) في (د): «وجد»، والمثبت من (م).

(٣) في (د): «لمن»، والمثبت من (م).

(٤) الملك: (١٠).

(٥) قوله: «الرازي في إشكاله» في (م): «في الإشكال»، والمثبت من (د).

(٦) بعدها في (د) زيادة: «وجه»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعل صوابها: «وجهًا».

(٧) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥١-٥٥٢).

(٨) في (د، ن٢): «أهم»، والمثبت من (م، ن١).

«**الحركة**»: **إمَّا** أن تكون مركَّبةً من أمورٍ كلُّ واحدٍ منها غيرُ قابلٍ للقسمة، **وإمَّا** ألَّا تكون كذلك.

والأوَّل باطلٌ؛ وإلا لكان «**الجسم**» كذلك؛ فإنَّ «**الجسم**»: لو كان منقسمًا؛ لكان الواقع في أحد جزئيه غيرَ الواقع في الجزء الثَّاني، وأمَّا إن[١] كانت قابلةً للقسمة أبدًا؛ فالأجزاء المفترضة فيها لا توجد بأسرها دَفْعةً؛ لأنَّها منقضيةٌ سَيَّالةٌ، ولا محالة يوجد منها شيءٌ بعد شيءٍ.

فالشَّيءُ الموجودُ:

۞ إن لم يكن منقسمًا؛ فكذلك الذي يحصل الانقضاء به مقارنًا[٢]= أيضًا شيءٌ غيرُ منقسمٍ؛ فالحركة مركَّبةٌ من أمورٍ غيرِ منقسمةٍ؛ هذا خُلْف.

۞ وإن كان منقسمًا؛ كان بعضُه قبلُ وبعضُه بعدُ؛ فلا يكون كُلُّه حاصلًا؛ فلا يكون الحاصلُ حاصلًا؛ هذا خُلْفٌ)[٣].

قلتُ: هذا إشكالٌ -أورده الرَّازي- يقتضي أنَّه ليس للحركة وجودٌ أصلًا، ومقتضاه أبعدُ عن الحقِّ ممَّا ذكره ابنُ سينا، وهو مبنيٌّ على نفي «**الجوهر الفرد**».

مع أنَّ الرَّازي يستدلُّ على إثبات «**الجوهر الفرد**» بنقيض هذه الحُجَّة؛ فإنَّ هذه الحُجَّة مبناها على أنَّ «**الحركة والزَّمان**» ليس له جزءٌ لا يقبل القِسمة، بل يقبل القسمة أبدًا، فينفي الـ«**آن**» الذي لا ينقسم، وهو في موضعٍ آخر يثبت الـ«**آن**» الذي لا ينقسم!

---

(١) في (د): «إذا»، والمثبت من (م) و«**المشرقية**».

(٢) قوله: «الانقضاء به مقارنا» في (ن١): «لانقضائه مقارنًا له»، وفي (ن٢): «لانقضائه مقارنًا».

(٣) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥٢).

قال[١]: (لأنَّه لولا ثبوت الـ«**آنِ**»؛ لانتفى الماضي والمستقبل، وإذا لزم وجود آنٍ لا ينقسم؛ لزم وجودُ حركةٍ لا تنقسم؛ فيلزم ثبوتُ متحرِّكٍ لا ينقسم؛ لأنَّ «**الزَّمان**» مقدارُ الحركة، والحركةُ قائمةٌ بالمتحرِّك، وإذا كان العَرَض لا ينقسم؛ فمحلُّه لا ينقسم).

وقد بُسط الكلام على هذا في غير موضعٍ[٢]، وبُيِّن أنَّ القول بإثبات «**الجوهر الفرد**» باطلٌ، والقول -أيضًا- بتركُّب الأجسام من المادَّة والصُّورة باطلٌ. وإن كانت كتب الرَّازي وأمثالِه ليس فيها ممَّا يتصوَّرونه إلا هذان القولان= فجمهورُ المسلمين -نُظَّارهم وغير نُظَّارهم- على خلاف هذين القولين: **لا** يقولون بإثبات «**الجزء الذي لا ينقسم**»، **ولا** يقولون بالتَّركيب من المادَّة والصُّورة.

وأيضًا: فالقول بـ«قبول الانقسام إلى غير نهايةٍ» باطلٌ، بل الأجسام إذا تصغَّرت أجزاؤها؛ استحالت إلى نوعٍ آخرَ، والقول باستحالة الأجسام بعضِها إلى بعضٍ قولُ جمهور النَّاس، وهو قولُ الفقهاء والأطبَّاء وكثيرٍ من أهل الكلام؛ وكذلك ما ذُكر مِن أنَّ «الجسم إذا صغر؛ استحالَ» قولُ كثيرٍ من نُظَّار المسلمين والفلاسفة.

وبكلِّ حالٍ: فهذه الحجَّة مضمونُها: «أنَّ الحركة لا توجد إلا شيئًا بعد شيءٍ، لا توجد وجودًا مقترنًا بعضُه ببعضٍ، فلا توجد معًا»؛ وهذا مسلَّمٌ لا يُنازِع فيه عاقلٌ، **فغايةُ ما يذكرونه**: أنَّه لا بُدَّ أن يكون بعضُها قبل بعضٍ، وهذا حقٌّ؛ لكن دعواهم أنَّ ما كان هكذا لا يكون موجودًا= دعوًى باطلةٌ.

---

(١) أي الرازي في استدلاله على إثبات «**الجوهر الفرد**»، وهو بمعناه في «**الأربعين**» (ص٢٥٤).

(٢) انظر ما سبق (ص٣٨١).

وإن قالوا: «مرادُنا أنَّه لا يوجد معًا في آنٍ واحدٍ»، فهذا لم يدَّعه أحدٌ.

وهذه الأمور لبسطها موضعٌ آخر؛ **والمقصود هنا**: التَّنبيه على ما به يُعرف ضلالُ هؤلاء، وتُعرف أصولُ أقوالِهم التي خالفوا بها[(١)] العقلَ والسَّمع.

ومما يوضِّح هذا: أنَّهم قد قالوا[(٢)]: (حقيقةُ الحركة هي الحدوثُ، **أو** الحصول، **أو** الخروج من القوَّة إلى الفعل يسيرًا يسيرًا وبالتَّدريج[(٣)]، أو لا دَفْعةً).

قالوا: (وهذه العبارات دالَّةٌ على معنى الحركة؛ ومنهم من يحدُّ بها الحركة، ومنهم من لا يستعملها في الحدِّ، وإن كانت مطابقةً للمسمَّى؛ لأنَّ الدَّفْعَة عبارةٌ عن الحصول في الـ«**آن**»، **والـ«آنُ»**: طرف الزَّمان، **والزَّمان**: مقدارُ الحركة= فيكون تعريف الحركة به دَوْرًا).

وهذا كما يقوله بعضُ النَّاس فيمن يعرِّف الخبر بأنَّه: «ما يقبل التَّصديق والتَّكذيب»، ونحو هذا التَّعريف؛ لأنَّ التَّصديق والتَّكذيب نوعَا الخبر، فلا يُعرَّفان إلا بالخبر؛ فتعريفُ الخبر بهما دَوْرٌ[(٤)]. ولهذا نظائرُ.

وجوابُ هذا: أنَّه قد يكون مسمَّى[(٥)] الألفاظ المذكورة في الحدِّ أعرَفَ عند بعض النَّاس من المحدود، فيكون تعريفًا لِمَا هو أخفى عنده بما هو أجلى[(٦)] عنده، وقد يعرِف «**الزَّمان**» والـ«**آن**» مَن يحتاج إلى

---

(١) قوله: «خالفوا بها» في (د): «بها خالفوا»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٧-٥٤٨).
(٣) في (ن٢): «أو بالتدريج».
(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٨١)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤١٥).
(٥) كذا قرأتها في (م)، وليست في (د).
(٦) في (م): «الأجلى»، والمثبت من (د).

معرفة[١] مسمَّى «**الحركة**».

وأيضًا: فـ«**الحدُّ**»:

۞ **يُراد به**: «ما يميِّز المحدود عن غيره»، وهذا يحصل بهذا.

۞ **ويُراد به**: «ما يُتصوَّر به كُنه المحدود»، وهذا باطلٌ.

كما قد بُسط في غير هذا الموضع[٢]، وبُيِّن أنَّ الحدَّ تفصيلُ ما دلَّ عليه الاسم بالإجمال، فدلالتُه من جنس دلالة الأسماء المفصَّلة.

ثُمَّ رأيتُ هذا الجواب قد ذكره الرَّازي عن بعض الفضلاء واستحسنه، **فقال**[٣]: (وأجاب بعضُ الفضلاء عن ذلك؛ **فقال**: تَصَوُّرُ حقيقة الدَّفْعَة واللَّادَفْعَة والتَّدريج؛ كل ذلك تصوُّراتٌ أوَّليَّةٌ لإعانة الحسِّ عليها.

فأمَّا أن نعلم أنَّ هذه الأمور إنَّما تحصل بسبب الـ«**آن**» و«**الزَّمان**»؛ فذلك هو المحتاج إلى البرهان؛ فمِن الجائز أن تُعَرِّف حقيقةَ «**الحركة**» بهذه الأمور، ثُمَّ تجعل الحركة مُعَرِّفةً لـ«**الزَّمان**» والـ«**آن**»، اللَّذينِ هما سببَا هذه[٤] الأمور التي هي أوَّليَّةُ التَّصوُّر؛ **وحينئذٍ**: لا يلزم الدَّوْر).

قال: (وهذا جوابٌ حسنٌ).

قال: (والمتقدِّمون لما استقبحوا هذا النَّوع من التَّعريف؛ سلكوا في تعريف الحركة أنحاءً[٥] أُخَرَ؛ **فقالوا**: «**الحركة**» أمرٌ ممكنُ الحصول للجسم، وكلُّ ما يمكن حصولُه للشَّيء؛ فإنَّ حصولَه كمالٌ لذلك الشَّيء؛

(١) قوله: «إلى معرفة» في (م): «أن يعرف»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٤)، «**البيان**» (٤/ ٥٦٧)، «**الدرء**» (٣/ ٣١٩) (٤/ ٢٨٨) (١٠/ ٢٧٦).

(٣) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٨).

(٤) في (م): «لهذه»، والمثبت من (د) و«**المشرقية**».

(٥) موضعها بياض في (د) بمقدار كلمة، وفي «**المشرقية**»: «نهجًا»، والمثبت من (م).

فـ«**الحركة**» إذَنْ: كمالٌ لِمَا يمكن أن يتحرَّك، ولكنَّها تفارق سائر الكمالات من حيث إنَّها لا حقيقة لها إلَّا التَّأدِّي إلى الغير والسُّكون إليه، وما كان كذلك؛ فلا بُدَّ له من **خاصِّيَّتين**:

إحداهما: أنَّه لا بُدَّ هناك من مطلوبٍ ممكنِ الحصول؛ ليكون التَّوجُّه توجُّهًا(١) إليه.

الثَّاني: أنَّ ذلك التَّوجُّه ما دام موجودًا؛ فقد بقي شيءٌ منه بالقوَّة؛ فإنَّ المتحرِّك إنَّما يكون متحرِّكًا بالفعل، إذا لم يصل إلى المقصود. وما دام كذلك؛ فقد بقي [منه](٢) شيءٌ بالقوَّة.

فإذًا: هُويَّة الحركة متعلِّقةٌ بأن يبقى(٣) منها شيءٌ بالقوَّة، وبألَّا يكون الشَّيء الذي هو المقصود من الحركة حاصلًا بالفعل، وأمَّا سائر الكمالات؛ فلا توجد فيها واحدةٌ من هاتين الخاصِّيَّتين).

إلى أن ذكر حدود الفلاسفة لـ«**الحركة**»؛ **فقال**(٤):

(**قال أرسطو**: هي كمالٌ أوَّلٌ لما بالقوَّة من جهة ما هو بالقوَّة.

قال فيثاغورس: هي الغَيْرِيَّة؛ **أي**: التَّغَيُّر).

قلتُ: **والمقصود**: أنَّ كلامهم وكلامَ سائر العقلاء يقتضي أنَّ الحركة المتَّصلة شيئًا بعد شيءٍ أمرٌ موجودٌ في الخارج عندهم، لكن ليس وجودُها كوجود ما توجد أجزاؤه معًا -كأبعاض الجسم-؛ **وعلى هذا**: فأجناسُها وفروعُها كالأقوال والأفعال من النَّاس وغيرِ الناس، وما يدخل في ذلك

---

(١) قوله: «التوجه توجهًا» في (م): «المتوجه متوجهًا» في (د): «التوجه متوجهًا»، والمثبت من «**المشرقية**».

(٢) من «**المشرقية**».

(٣) في الأصلين (م، د): «شيئًا»، والمثبت من «**المشرقية**».

(٤) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٩).

من العبارات والمعاملات وغير ذلك من الصَّلوات والأدعية والأذكار والجهاد وأصوات الآدميِّين والبهائم وغيرهم= كلُّها وجودُها بهذا الاعتبار.

فمن زعم أنَّ الحركة المتَّصلة ليست موجودةً في الخارج؛ فهو مكابِرٌ للحسِّ والعقل، ومن فسَّر «**التَّوسُّط**»(١) بين المبدأ والمنتهى بهذه الحركة؛ فالمعنى واحدٌ.

وإذا قال: «إنَّ هذا المتَّصل قد تتعيَّن أبعاضُه وتتجَّزأ باعتبار محلِّه أو غير محلِّه، فيكون لها أجزاءٌ وأبعاضٌ»؛ فهذا حقٌّ.

وأمَّا الأمر المعقول الكُلِّيُّ المتناول للجنس(٢) الذي يوجد في آنٍ واحدٍ؛ فهذا ليس بموجودٍ في الخارج، وهذا هو العلم بالحركة، ليس هو نفسَ الحركة.

وإذا قيل: «نوعُ الحركة يدوم أو لا يدوم»، **أو**: «نوعُها موجودٌ في الخارج أو ليس موجودًا في الخارج»:

۞ **فقد يُراد بـ«النَّوع»**: الحركة الموجودة شيئًا فشيئًا، وهذا هو الموجود في الخارج.

۞ **وقد يُرَادُ به**: المعنى المعقول الكُلِّيُّ الموجود في الذِّهن في آنٍ واحدٍ، وهذا ليس بموجودٍ في الخارج.

والفَرْق بين نوع الحركة الموجودة(٣) في الخارج ونوعِ غيرها: أنَّ غيرَها قد توجد أشخاصُه في آنٍ واحدٍ -كما توجد أشخاصُ الإنسان والبياض والسَّواد وغير ذلك من الأعراض-؛ بخلاف الحركة.

(١) بعدها في (م) زيادة: «بما».
(٢) في (د): «الجنس»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «الموجود»، والمثبت من (د).

ومن أنواع(١) الحركة: الأكل والشُّرب، وما يَتنعَّم به أهلُ الجنَّة من النَّعيم الذي يُحدثه الله لهم شيئًا فشيئًا، فنعيمُ الجنَّة دائمٌ؛ كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾(٢)، فهو(٣) مستمرٌّ لا ينفد؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾(٤). والمراد أنَّه لا ينفد النَّوع الذي يوجد شيئًا فشيئًا، وأنَّه يدوم النَّعيم الذي يوجد شيئًا فشيئًا، والأُكُل -الذي هو المأكول- الذي(٥) يوجد شيئًا فشيئًا.

فإذا قال القائل في مثل هذا: إنَّه ثابتٌ ودائمٌ، وباقٍ ومستمرٌّ، وإنَّه لا يتغيَّر؛ بمعنى أنَّه لا يزال موجودًا شيئًا فشيئًا، لا ينفد ولا ينقطع= فهذا حقٌّ.

وإن أراد بذلك: أنَّ هذا موجودٌ معًا في آنٍ واحدٍ، لا يوجد شيئًا فشيئًا، وأنَّه ليس بعضُه قبل بعضٍ= فهذه مكابرةٌ(٦) للعقل والحسِّ.

وبهذا يظهر ما في كلام هؤلاء من التَّلبيس، من جهة أنَّهم **جعلوا** الموجود(٧) المتَّصل شيئًا بعد شيءٍ؛ ليس موجودًا في الأعيان، **وجعلوا** الموجود في الأعيان من الحركة موجودًا معًا، لا يوجد شيئًا فشيئًا؛ ليَسلَم لهم ما ادَّعوه من أنَّ ربَّ العالَم لم يُحدث شيئًا، بل لم يخلق شيئًا، بل حقيقة قولهم أنَّه لم يَحدث في العالم شيءٌ بعد أن لم يكن، وهذا غاية المكابرة!

وإذا أثبتوه فاعلًا؛ كان حقيقة قولهم: «أنَّه عِلَّةٌ تامَّةٌ فاعلةٌ لمعلولها،

(١) في (م): «نوع»، والمثبت من (د).
(٢) الرعد: (٣٥).
(٣) في (م): «وهو»، والمثبت من (د).
(٤) ص: (٥٤).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «فهذه مكابرة» في (د): «فهذا مكابر»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (د)، وفي (م) رسمت: «الوجود»، ولعلها ما أثبت.

مساوقةٌ[١] له أزلًا وأبدًا»، وهذا من أبطل الأمور عقلًا؛ فليس في الوجود أصلًا عِلَّةٌ تامَّةٌ فاعلةٌ لمعلولها مساوقةٌ له، لم تتقدَّم عليه، بل هذا ممَّا يُعلم امتناعه بضرورة العقل عند عامَّة العقلاء.

ولا يُعقل أن يفعل الفاعل شيئًا إلا إذا أحدث ما كان معدومًا، ومن لم يُحدِث شيئًا؛ فلم يفعل شيئًا؛ **وحقيقةُ الفعل**: هو الإحداث[٢].

فيلزم من كون كلِّ ما سواه «مفعولَه» أن يكون كلُّ ما سواه حادثًا كائنًا بعد أن لم يكن، ولا يلزم من دوام كونه فاعلًا أن يكون معه شيءٌ من مفعولاته، ولا أن يكون في العالَم ما هو قديمٌ بقِدَمه، بل هو الخالق لكلِّ شيءٍ، كما أخبرت به الأنبياء.

ولهذا وصفه أئمَّةُ أهل الحديث بأنَّه: «لم يزل متكلِّمًا فاعلًا»، **بل قالوا**: «إنَّ الحياة مستلزمةٌ للكلام والفعل، وإنَّه لا يكون الحيُّ إلا متكلِّمًا فاعلًا»، وصرَّح بعضهم بلفظ «**الحركة**»[٣].

وكذلك قال أساطين الفلاسفة القدماء، كما قد ذكرتُ[٤] بعض ألفاظهم في غير هذا الموضع[٥].

فتبيَّن أنَّه يمتنع أن يكون مع الله تعالى شيءٌ قديمٌ بقِدَمه، **وإن** جاز وجود حوادث لا أوَّل لها، **وإن** قُدِّر أنَّه لم يزل متكلِّمًا إذا شاء ولم يزل قادرًا على الفعل، **وإن** قُدِّر أنه لم يزل فاعلًا أفعالًا تقوم بنفسه.

بل لو قُدِّر أنه لم يزل يفعل شيئًا بعد شيء؛ لم يكن في العالَم شيءٌ

---

(١) في (م): «مقارنة»، وفي الموضع الآتي: «مساوقة»، وفي (د) -في الموضعين-: «مساويه» ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٢) انظر: ما سبق (ص٣٦٩، ٤١٤).
(٣) انظر: (ص٣١٩، ٣٣١)، «**الاستقامة**» (١/ ٧٠-٧٨).
(٤) قوله: «كما قد ذكرت» في (د): «كما ذكر»، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**الدرء**» (٢/ ١٨)، وذكرها أيضًا فيما تقدم (ص٢٩٥).

قديمٌ معه، بل كلُّ ما سوى الله تعالى مخلوقٌ، حادثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكن، وإن كان هو[١] سبحانه لم يزل موصوفًا بصفات الكمال؛ **كما قال أئمَّةُ السُّنَّة والحديث**: لم يزل الله متكلِّمًا إذا شاء، فاعلًا أفعالًا تقوم بذاته.

۞ فإنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّ مَن يقدر على أن يفعل[٢] شيئًا بعد شيءٍ؛ فهو[٣] أكملُ ممَّن لا يقدر على إحداث شيءٍ.

۞ ومعلومٌ بصريح العقل أنَّ الفعل لا يكون فعلًا إلا إذا حدث بعد أن لم يكن، وأمَّا ما يلزم ذات الشَّيءِ؛ لا يكون فاعلًا له، بل يكون صفةً له.

۞ ومعلومٌ بصريح العقل أنَّ الواجبَ الغنيَّ بنفسه لا يفتقر إلى غيره، بل يجب اتِّصافه بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه.

فإنَّه إذا كان ممكنًا؛ جاز اتِّصافُه به، وما جاز اتِّصافه به؛ وجب له:

❐ إذ لو لم يجب له لافتقر ثبوته له إلى غيره، فكان يكون مفتقرًا في كماله إلى غيره، وهذا ممتنعٌ في الغنيِّ بنفسه.

❐ ولأنَّ معطي الكمال أحقُّ بالكمال، فلو أعطاه غيرُه الكمالَ؛ للزم أن يكون المخلوقُ أكملَ من الخالق.

ولا يمكن أن يقال: «يمتنع اتِّصافه بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه»؛ إذ هو جمعٌ بين النَّقيضينِ[٤]؛ فإنَّ الممكن الوجودَ لا يكون ممتنعَ الوجود.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «يحدث»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «المتناقضين»، والمثبت من (د).

وأيضًا: فاتِّصافُ غيره:

❑ إن كان ممتنعًا؛ كان ذلك ممتنعًا مطلقًا، **والتَّقدير**: أنَّه ممكنٌ كالحياة والعلم والقدرة.

❑ وإن أمكن اتِّصاف غيره به -بحيث يكون متَّصفًا بصفات الكمال-؛ فمن المعلوم أنَّ الخالق أحقُّ بصفات الكمال(١) من المخلوق، كما أنَّه أحقُّ بالتَّنزيه عن النَّقائص من المخلوقات. **ومن المعلوم أنَّ: كلَّ كمالٍ ثبت للمخلوق فهو من الخالق، والمعطي لغيره الكمالَ أحقُّ بالكمال في صرائح العقول**(٢).

وهذه الأمور مبسوطةٌ في غير هذا الموضع(٣).

والمقصود هنا: **بيانُ** أصول المقالات، **وبيان** ما في قول القائل بامتناع دوام الحوادث، ودوام الفعل والفاعليَّة(٤)، وأنَّ ما لم يسبق الحوادث -أو ما لم يخل عن الحوادث- فهو حادث= من النِّزاع: **فطائفةٌ** أطلقت الإثبات، **وطائفةٌ** أطلقت النَّفي، **وطائفةٌ** فصَّلت وميَّزت.

وهذا التَّفصيل والتَّمييز لا يعرفه الفلاسفة المتأخِّرون، ولا المتكلِّمون بالكلام المحدَث في الإسلام، ولا يوجد في كتبهم، وإنَّما يعرفه أئمَّةُ السُّنَّة والحديث وأئمَّة الفلاسفة.

---

(١) قوله: «بصفات الكمال» في (د): «بالكمال»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «صرائح العقول» في (م): «صريح المعقول»، والمثبت من (د).

(٣) قرَّرها الشَّيخُ في مواضع متعدِّدة من كتبه -كـ«**الصفدية**» (ص١٢١)، و«**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٠٨)، و«**المنهاج**» (٢/ ١٨٢)، و«**الفتاوى**» (١٢/ ٣٥٠) (١٦/ ٣٥٦)، وانظر ما سيأتي (ص٤٧٧، ٥٧٩، ٦١٥، ٦٢٧، ٦٥١)-، وبسط الكلام عليها في مصنَّفٍ مفردٍ، وهو المعروف بـ«**الأكملية**» -انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٦٨-١٤٠)-.

(٤) في (د): «والفاعل»، والمثبت من (م).

وأمَّا «المقدِّمة الأولى»[١]؛ **وهي قولهم**: إنَّ الأجسام لا تخلو عن الحركة والسُّكون، **أو**: عن الاجتماع والافتراق، **أو**: عن الأكوان، **أو**: من كلِّ جنسٍ من الأعراض عن عَرَضٍ منه؛ والعَرَض لا يبقى زمانين= فـ«**المقدِّمة الأولى**» ليس فيها نزاعٌ معروفٌ؛ وهي كون الجسم لا يخلو عن الحركة والسُّكون.

لكن النِّزاع في أنَّ[٢] **«السَّكون»: هل هو أمرٌ وجوديٌّ أو عدميٌّ؟**

فيه[٣] نِزاعٌ مشهورٌ بين النُّظَّار من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم؛ فكثيرٌ من نُظَّار المسلمين وغيرهم **يقولون**: «هو عَدَمِيٌّ»، وكثيرٌ منهم **يقول**: «هو وجوديٌّ».

وليس القائلون بأنَّه عدميٌّ هم الفلاسفة فقط، بل كثيرٌ من نُظَّار أهل الإسلام يقول ذلك، من الكَرَّامية والهشاميَّة، ومن الفقهاء والصُّوفيَّة وأهل الحديث وغيرهم.

وعلى هذا القول: تبطل «**المقدِّمة الأولى**» من[٤] الدَّليل -كما أبطل أولئك «**المقدِّمةَ الثَّانية**»-؛ **فإنَّه حينئذٍ**: أمكن وجودُ الجسم السَّاكن الذي لا يتحرَّك وخُلوُّه عن الحوادث، وأن يكون حدوثُ حركته بعد أن لم تكن؛ كحدوث الفعل بعد أن لم يكن.

وذلك بأنَّ يقال: لا يخلو: **إمَّا** أن يكون القادر المختار يمكنه الفعلُ وترجيحُ أحدِ المتماثلين بلا مرجِّحٍ ولا سببٍ حادثٍ، **وإمَّا** ألا يمكن.

۞ فإن أمكن؛ جاز أن يكون الجسمُ القديمُ ساكنًا ثُمَّ حدثت حركته بالقادر[٥] المختار -سواءٌ قيل: هو واجبٌ بنفسه أو ممكنٌ-؛ فلا يلزم وجوب حدوث الجسم.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٣٨٣).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «على»، والمثبت من (م).
(٥) في الأصلين (م، د): «فالقادر»، ولعل الصواب ما أثبت.

۞ وإن لم يمكن؛ لزم دوام الحوادث؛ **وحينئذٍ**: فيلزم بطلانُ مدلول هذا الدَّليل؛ وبطلانُ المدلول يستلزم بطلانَ الدَّليل.

فلزم فسادُه على التَّقديرينِ.

وهذا بخلاف بطلان الدَّليل؛ فإنَّه لا يستلزم فسادَ المدلول؛ **فإنَّ الدَّليل يجب طردُه، ولا يجب عكسُه**؛ والدَّليلُ مستلزِمٌ المدلولَ، وليس المدلول مستلزمًا للدليل؛ إلَّا أن يكون التَّلازمُ من الطَّرفين: كصفات الله تعالى بعضِها مع بعضٍ، وكصفاته مع ذاته؛ فعلمه وقدرته متلازمانِ، وكلاهما ملازمٌ لذاته، فيلزم من ثبوت شيءٍ من ذلك ثبوتُ الثَّاني.

وأمَّا التَّقدير الثَّاني والثَّالث -وهو أنَّ الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق-؛ فمبنيٌّ على إثبات «**الجوهر الفرد**».

ومن هنا جعل هؤلاء «**الجوهر الفرد**» من أصول الدِّين، وجعلوا القول بـ«**تماثل الجواهر والأجسام**» من أصول دينهم، وهذا كلُّه باطلٌ شرعًا وعقلًا.

وأيضًا: فقد جعل بعضُهم «**الجوهرَ الفردَ**» أصلًا للعلم بـ«**المعاد**» -كما ذكره الرَّازي في «**الأربعين**» وغيره[1]-، وهو أبطلُ من هذا؛ من حيث إنَّه[2] اعتقد أنَّ «**المعاد**» يُفتقر فيه إلى نفي «**النَّفْس النَّاطقة**»، ولا يمكن نفيُها إلَّا بإثبات «**الجوهر الفرد**». وكِلا[3] المقدِّمتينِ باطلةٌ.

وسبب ذلك: أنَّ كثيرًا من أهل الكلام **اعتقدوا**: ألَّا معاد إلا للبدن،

---

(١) انظر: «**الأربعين**» (ص٢٥٣)، «**نهاية العقول**» (٤/ ٧). وانظر ما سبق (ص٣٨١).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) كذا في الأصلين (م، د)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه -انظر ما سبق (ص٢٥٦)-، **والجادة**: «وكلتا».

وأنَّ الرُّوح[١] جزءٌ منه أو عَرَضٌ فيه؛ فصاروا يجعلون هذا دين الإسلام.

وقابلهم المتفلسفة الذين **يقولون**[٢]: لا معادَ إلا للنَّفس النَّاطقة.

وكِلا القولين باطلٌ؛ ليس هو مذهبَ سلفِ الأمَّة وأئمَّتِها.

بل مذهبُ السَّلف والأئمَّة: إثباتُ معادٍ للرُّوح[٣] والبدن جميعًا، وأنَّ النَّفْسَ إذا فارقت البدنَ كانت مُنَعَّمَةً أو مُعَذَّبَةً، وأنَّ الله تعالى يُعيد الأرواحَ إلى الأبدان عند القيامة الكبرى.

فلمَّا كان القولُ بـ«**معاد البدن**» فقط هو قولَ هؤلاء المتكلِّمين؛ احتاجوا مع ذلك إلى نفي بقاء النَّفس بعد الموت؛ فاحتاجوا إلى القدْح في أدلَّة إثباتها، وكان أشهرُها[٤] عند المتفلسفة هو «قيامَ العلم بما لا ينقسم»؛ **قالت الفلاسفة**: «وكلُّ مُتَحَيِّزٍ فإنَّه منقسمٌ[٥]»؛ فيلزم إثباتُ ما لا ينقسم؛ وهو النَّفْس النَّاطقة عندهم= فأثبت هؤلاء[٦] «**الجوهر الفرد**»؛ لكونه متحيِّزًا لا ينقسم[٧].

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لا يتوقَّف على إثبات «**الجوهر الفرد**»، بل الرَّسول ﷺ[٨] الذي دعا النَّاس إلى الإيمان بهذه الأصول؛ لم يتعرَّض لإثبات «**الجوهر الفرد**»، ولا أصحابُه، ولا التَّابعون لهم بإحسانٍ.

وأوَّل من أثبت ذلك في الإسلام طائفةٌ من أهل الكلام: الجهميَّة

---

(١) قوله: «وأن الروح» في (د): «والروح»، والمثبت من (م).

(٢) بعدها في (د) زيادة: «أن»، وكأن الأليق عدم إثباتها.

(٣) في (د): «الروح»، والمثبت من (م). (٤) في (د): «أشهدها»، والمثبت من (م).

(٥) في (م): «ينقسم»، والمثبت من (د). (٦) **أي**: المتكلمون.

(٧) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٣٤)، «**جامع المسائل**» (٣/ ٢٣٢) (٨/ ١١٤)، «**البيان**» (٤/ ٥٩٠)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٣٤٠).

(٨) بعدها في (م) زيادة: «هو».

والمعتزلة ونحوهم، الذين هم عند علماء الدِّين وأئمة المسلمين من أهل البدع والضَّلال، وكلامُهم هذا هو من الكلام الذي ذمَّه السَّلف والأئمَّة ﷺ أجمعين.

وأمَّا قولُ من يقول[١]: إنَّ كلَّ جسمٍ فهو مستلزِمٌ لكلِّ نوعٍ من الأعراض، وإنَّ العَرَض لا يبقى زمانينِ= **فجمهور العقلاء يقولون**: إنَّ كلَّ واحدةٍ من المقدِّمتينِ معلومةُ[٢] الفساد بالضَّرورة.

ولهؤلاء طريقةٌ ثالثةٌ، وهي طريقة «التَّقدير والاختصاص»، وأنَّ كلَّ مختصٍّ فهو ممكنٌ أو محدَثٌ، ولم يفرِّقوا بين الواجب الغنيِّ بنفسه وبين المفتقر إلى غيره؛ مع العلم بأنَّ الواجب الغنيَّ بنفسه له حقيقةٌ تختصُّ به، واجبةٌ بنفسها؛ لا يفتقر إلى مخصِّصٍ مباينٍ له، وكذلك سائر لوازمه، وهذا أيضًا مبسوطٌ في موضعه[٣].

والمقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ ما كان بدعةً في الشَّرع أو باطلًا في العقل؛ لم[٤] يصلح أن يكون من فروع الدِّين؛ فضلًا عن أن يكون من أصوله؛ فضلًا عن أن يقف تصديقُ الرَّسول عليه؛ فكيف إذا كان بدعةً، وباطلًا شرعًا وعقلًا؟!

وليس العلم بإثبات الصَّانع سبحانه مفتقرًا إلى شيءٍ من الطُّرق المبتدعة وإن كانت صحيحةً؛ فكيف إذا كانت باطلةً؟!

لكنَّ الرَّجلَ إذا استدلَّ على الحقِّ بدليلٍ صحيحٍ؛ لم يكن هذا مذمومًا مطلقًا، كما تجد كثيرًا من أهل الحديث والصُّوفيَّة والمتفقِّهة يَعيبون مَن

---

(١) وهو التقدير الرابع، كما سبق (ص٤٤٥).
(٢) في (م): «معلومتين»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: «**الدرء**» (٥/ ١٩٢) (٧/ ١١٢) (١٠/ ٣١٢).
(٤) في (د): «ما»، والمثبت من (م).

أقام دليلًا عقليًّا صحيحًا على بعض المطالب الدِّينيَّة، ويجعلون هذا من الكلام المذموم.

وليس الأمر كما يقوله هؤلاء؛ بل الدَّليل الصَّحيح مقبولٌ ممَّن استدلَّ به(١) وإن لم يُعلم استدلالُ غيرِه به، لكن قد يُذمُّ لبعض الأسباب(٢)؛ مثل أن يكون فيه خطرٌ وغيرُه مغنٍ عنه؛ كمن سلك إلى مكَّةَ الطَّريقَ البعيدَ المَخُوفةَ مع إمكان القريبة الآمنة.

وكذلك إذا ردَّ الباطلَ بممانعةٍ صحيحةٍ، أو معارضةٍ صحيحةٍ.

لكنَّ المذمومَ أن يُدَّعى صحَّةُ الباطل، أو يُوقَفَ(٣) الإيمان على بدعةٍ ما شرعها الله تعالى ورسوله؛ فكيف إذا اجتمعَا جميعًا -كما زعم هؤلاء **حيث قالوا**: لا يمكن تصديقُ الرَّسول ﷺ إلا بما ذكروه من الطُّرق النَّظريَّة التي ابتدعوها-؟!

وهؤلاء يَبنون الإيمان بالله تعالى وبرسوله على مقدِّماتٍ يزعمون أنَّه لا يحصل العلم -أو لا يحصل الإيمان- إلا بها، وقد تكون تلك الطَّريق باطلةً، وقد تكون طويلةً خفيَّةً مُخْطِرَةً، وقد تكون -مع صحَّتها- هناك طرقٌ أُخَرُ غيرُها، وقد يكون غيرُها أصحَّ وأقربَ منها. **وأيضًا: فقد يقولون**: «إنَّ المطلوب لا يُعلم إلا بها(٤)».

وهذا حالُ أهل الكلام المحدَث المبتدَع في الإسلام، الذي ذمَّه سلفُ الأمَّة وأئمَّتها: كمالكٍ، والشَّافعيِّ، وأبي حنيفةَ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإسحاقَ بن راهويه، وأبي يوسفَ، وزُفَر بن هُذَيْلٍ، والبُوَيْطِيِّ، والمُزَنِيِّ، والبخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي داودَ السِّجستانيِّ، وإبراهيم الحربيِّ،

(١) قوله: «ممَّن استدلَّ به» سقط في (د)، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «لبعض الأسباب» في (د): «لأسباب»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «يتوقف»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).

وعبد الرَّحمٰن بن القاسم، وعبد الملك بن حَبِيبٍ، وأبي العبَّاس بن سُرَيْجٍ، وأبي حامدٍ الإسفراييني، والمروذي، وأبي زيدٍ المَرْوَزِي، والقاضي حسينٍ، وأبي بكرٍ الخلَّال، وأبي بكرٍ عبدِ العزيز، وأبي عبد الله ابن بطَّة، وأبي القاسم الجُنَيْد، وسَهْل بن عبد الله التُّسْتَرِيِّ، وعمرو بن عثمان المكِّيِّ، وأبي عبد الله ابن خَفِيفٍ، وأبي عبد الرَّحمٰن السُّلَمِيِّ، ومن لا يُحصى عددُه من أئمَّة الدِّين وشيوخ المسلمين؛ الذين ذمُّوا الكلام المبتدَع في الإسلام -مثل كلام الجهميَّة-.

كما قد ذُكرتْ ألفاظُ هؤلاء العلماء والأسانيدُ عنهم بذلك في كتب متعدِّدةٍ من كتب الآثار؛ **مثل**: ما ذكره أبو عبد الرَّحمٰن السُّلَميُّ فيما صنَّفه في ذلك(١)، وما ذكره شيخُ الإسلام أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ الهرويُّ في كتابه الكبير المصنَّف في ذلك(٢)، وما ذكره الحافظ أبو عمر النَّمرِيُّ في كتابه في «**بيان العلم وفضله**»(٣)، حتَّى فيما ذكره أبو حامد الغزاليُّ في كتابه المسمَّى بـ«**الإحياء**»(٤)، **ومثل**: ما(٥) يوجد في كتب السُّنَّة والحديث من المنقولات الكثيرة في ذلك.

وقد **بسطنا** الكلام على أقوال السَّلف في غير هذا الموضع(٦)، **وبيَّنَّا** مناظرة الإمام أحمد بن حنبلٍ في محنته المشهورة للجهميَّة -كأبي عيسى محمَّد بن عيسى «برغوث»، أحدِ رؤوس الكلام، صاحب حسينٍ النَّجَّار(٧)-، ومناظرة الإمام الشَّافعيِّ لحفصٍ الفرد، صاحبِ ضرار بن عمرٍو الكوفيِّ.

---

(١) انظر هذه الآثار في انتخاب أبي الفضل المقرئ لكتاب السُّلَميِّ، المطبوع بعنوان: «**أحاديث في ذم الكلام وأهله**»، (ص٧٧-١٠٤).

(٢) انظر: «**ذم الكلام وأهله**» (٣/ ٣١٥ فما بعد).

(٣) (٢/ ٩٢٨-٩٥٢).

(٤) (١/ ٩٤-٩٥).

(٥) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**الدرء**» (٧/ ٢٤٢).

(٧) في (د): «النجاري»، والمثبت من (م).

وبيَّنَّا قولَ حفصٍ الذي كفَّره به الشَّافعيُّ، وقولَ أبي عيسى «برغوث» وغيرِه من الجهميَّة الذين ناظروا الإمامَ أحمد.

وبيَّنَّا أنَّ من أعظم الكلام الذي ذمَّه هؤلاء الأئمَّةُ وغيرهم: كلامَ الجهميَّة الذي[١] استدلُّوا به على نفي الصفات، وهو الذي جعلوه أصلًا للعلم بإثبات «**الصَّانع**»، وهو استدلالهم على ذلك: «بأنَّ الأجسام محدَثةٌ؛ لأنَّها لا تخلو عن الحوادث؛ وما لا يخلو عن الحوادث فهو محدَثٌ».

وهم ومَن تبعهم مِن كُلَّابيٍّ وكَرَّاميٍّ[٢]، ومن وافقهم من متفقِّهةٍ ومحدِّثينَ وصوفيَّةٍ وغيرهم= يظنُّون: أنَّ هذا هو أصل الدِّين الذي به يُعلم ثبوت الصَّانع سبحانه، وصدقُ الرَّسول ﷺ، وأنَّ ما يقدح في هذا فهو قدحٌ في أصل دين الإسلام، وأنَّه لا طريق إلى العلم بصدقِ الرَّسول إلا هذا الطَّريق.

ثُمَّ إنَّ أئمَّة هذا الطَّريق رأوا أنَّ هذا يستلزم نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّ عمدة[٣] الحُجَّة على أنَّ: ما قامت به الحوادث والأعراض فهو حادثٌ، وما قامت به الحوادث قامت به الأعراض باتِّفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمَّتهم وجمهورهم -كالجهميَّة والمعتزلة والكَرَّاميَّة والنَّجَّاريَّة[٤] والضِّراريَّة والهشاميَّة-.

فصاروا لأجل هذا **يقولون**: «إنَّ الرَّبَّ لا تقوم به صفةٌ: لا علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا كلامٌ».

---

(١) في (م): «الذين»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «كلابي وكرامي» في (د): «الكلابية والكرامية»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «لأن عمدة» في (د): «لا»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فقالوا: «إنَّ[١] القرآن مخلوقٌ خلقه منفصلًا عنه»، **بل قالوا**: «كلامه كلُّه[٢] مخلوقٌ خلقه منفصلًا عنه».

وقالوا: «إنَّه ليس فوق العالَم؛ لأنَّه لو كان فوقه؛ للزم أن يكون جسمًا حاملًا للأعراض والحوادث، وما قامت به الأعراض والحوادث فهو حادثٌ».

وقالوا: «إنَّه لا يُرى في الآخرة؛ لأنَّه لا[٣] يُرى إلا ما كان مقابلًا للرَّائي؛ فيلزم أن يكون في جهةٍ منه؛ فيكون جسمًا حاملًا للأعراض؛ فيكون حادثًا».

ولأجل هذا الأصل الذي بنوا عليه دينَهم؛ امتحنوا أئمَّة الدِّين وعلماءَ المسلمين المحنةَ المشهورة التي دعوا النَّاس فيها إلى نفي الصِّفات، وإنكارِ الرُّؤية، والقولِ بخلق القرآن وغير ذلك، حتَّى ثبَّت الله إمامَ السُّنَّة الصَّابر على المحنة أبا عبد الله أحمدَ بن حنبلٍ، وأقام على السُّنَّة -أيضًا- سائرُ أئمة السُّنَّة والحديث والفقه. وإن كان بعضهم وافقهم ظاهرًا، واعترف بأنَّه إنَّما وافقهم محنةً، لمَّا تهدَّدوا النَّاس بالقتل، وحبسوا بعضهم، وقتلوا بعضهم، وأمروا ألَّا تُقبل شهادة شاهدٍ حتَّى يُمتحن فيوافقهم على قول الجهميَّة، ولا يُولَّى قاضٍ ولا إمامُ مسجدٍ حتَّى يوافقهم، ولا يُجرَى رَزقٌ من بيت المال إلا على من يوافقهم، ولا يُفْتَكُّ أسيرٌ من أيدي الكفَّار حتَّى يوافقهم.

وأقامت هذه المحنةُ بضعَ عشرة سنةً، ثُمَّ جلَّاها الله تعالى بما أعطاه لأئمَّة الدِّين من الصَّبر واليقين؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[٤] أَئِمَّةً

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «ما»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «وجعلنا منهم» في الأصلين (م، د): «وجعلناهم».

يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ [(١)].

وإمام الأمَّة[(٢)] في ذلك الزَّمان كان أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ولهذا شبَّهه العلماء بالخلفاء الرَّاشدين، وسمَّوه: «الصِّدِّيقَ الثَّاني»؛ **قال المزنيُّ**[(٣)]: (أحمد بن حنبل: الصِّدِّيقُ[(٤)] يوم الرِّدَّة، وعمرُ يوم السَّقيفة، وعثمانُ يوم الدَّار، وعليٌّ يوم الخوارج).

إلى غير ذلك ممَّا قد جمعه العلماء من أخباره وأخبار غيره.

ولأجل ظهور بدعتهم واشتباه ضلالتهم؛ قامت طائفةٌ أخرى -كأبي محمَّدٍ عبدِ الله بن سعيدِ بن كُلَّابٍ ومَن اتَّبعه[(٥)]- فردُّوا عليهم قولَهم بـ«نفي الصِّفات، وإنكار العُلُوِّ والرُّؤية، وبخلق القرآن»، وخالفوهم في ذلك.

ولكن وافقوهم في أصل قولهم بامتناع حوادثَ لا أوَّل لها، وأنَّ ما قامت به الحوادثُ فهو حادثٌ؛ **فقالوا**: «إنَّ الله تعالى لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته»، **وقالوا**: «إنَّ القرآنَ ليس بمخلوقٍ، ولكنَّه قديمٌ».

وابنُ كُلَّاب أوَّلُ مَن ظهر عنه في الإسلام **أنَّه قال**: «هو قديمٌ»، ولم يقل هذا أحدٌ من سلف[(٦)] الأُمَّة والأئمَّة؛ وإنَّما كانوا **يقولون**: «القرآنُ كلام الله، غيرُ مخلوقٍ»، **ويقولون أيضًا**: «منه بدأ، وإليه يعود».

---

(١) السجدة: (٢٤).

(٢) في (م): «الأئمة»، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «المرودي»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما في المصادر، انظر: «**مناقب الشافعي**» للبيهقي (٢/ ٣٥٧)، «**منازل الأئمة الأربعة**» للسلماسي (ص٢٤٣)، «**تاريخ دمشق**» (٥/ ٣٠٩)، «**مناقب الإمام أحمد**» لابن الجوزي (ص١٦٥)، «**مرآة الزمان**» (١٥/ ١٠٢)، «**مناقب الأئمة الأربعة**» لابن عبد الهادي (ص١٤٥)، «**السير**» للذهبي (١١/ ٢٠١).

(٤) قوله: «حنبل: الصديق» في بعض المصادر: «حنبل يوم المحنة: أبو بكر...»، وفي بعضها -أيضًا-: «حنبل يوم المحنة، وأبو بكر...»، وما ورد في الأصلين (م، د) موافقٌ لعامة المصادر.

(٥) في (م): «تبعه»، والمثبت من (د).

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ويريدون بقولهم: «منه بدأ»، **أي**: هو الذي تكلَّم به، ولم[(١)] يبدأ من غيره؛ **كما تقول الجهميَّة والمعتزلة**: «إنَّه مخلوقٌ ابتدأ من غيره»؛ **ولهذا**[(٢)] **قال الإمام أحمد بن حنبل**: «كلام الله تعالى من الله، ليس ببائنٍ منه»[(٣)].

وجاء أبو الحسن الأشعريُّ بعد ابن كُلَّابٍ، وكان قد صار من أئمَّة المعتزلة وأخبَرِهم بمقالاتهم، فلمَّا تبين له فسادُ أقوالهم وتناقُضُها؛ انتقل عن مذهبهم، وأخذ أصولَ ابنِ كُلَّابٍ فاتَّبعها وبنى عليها، وأظهر مِن تناقض المعتزلة في مسائل «**الصِّفات**» و«**القدر**» و«**الوعيد**» وغير ذلك؛ ما ظهر به فسادُ أقوالهم لكثيرٍ من النَّاس الذين كانوا لا يعرفون حقيقةَ أقوالهم، **حتَّى قال فيه أبو بكرٍ الصَّيْرَفِيُّ**: «إنَّه قَمَعَ المعتزلة في قِمْع السِّمْسِمة»[(٤)].

لكنَّه موافقٌ لابن[(٥)] كُلَّابٍ على الأصل الذي وافق فيه هؤلاء الجهميَّةَ، فصار المخالفون له -من أهل السُّنَّة والإثبات، ومن أهل النَّفي والتَّجهُّم- يردُّون عليه **ويقولون**: «إنَّه تَنَاقَضَ، وقال أقوالًا مخالِفةً لصريح المعقول وصحيح المنقول، وإنَّ ما أثبته من الكلام لا حقيقةَ له، بل يعود إلى التَّعطيل؛ لأنَّه أثبت معنى واحدًا قائمًا بذات الرَّبِّ؛ هو الأمرُ بكلِّ مأمورٍ به، والنَّهيُ عن كلِّ منهيٍّ عنه، والخبرُ بكلِّ مخبَرٍ عنه؛ وأنَّ هذا المعنى

(١) في (د): «لم»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ولقد»، والمثبت من (د).
(٣) انظر ما سبق (ص١٢٨).
(٤) أخرجه الخطيب (١٣/ ٢٦١) -ومن طريقه ابن عساكر في «**تبيين كذب المفتري**» (ص٩٤) **وقال**: إسناد هذه الحكاية مضيءٌ كالشمس، ورواتها لا يخالج في عدالتهم شك في النفس، وقائلها أبو بكر إمامٌ كبيرٌ، ومحلُّه عند أهل العلم محلٌّ خطيرٌ- بلفظ: «كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم، حتى أظهر الله تعالى الأشعري فجحرهم [أو: فحجرهم، أو: فحجزهم] في أقماع السمسم».
(٥) قوله: «لكنه موافق لابن» في (م): «لكن يوافق ابن»، والمثبت من (د).

إن عُبِّر عنه بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعبريَّة كان توراةً، وإن عُبِّر عنه بالسُّريانيَّة كان إنجيلًا، وأنَّ معنى آية الكرسيِّ وآية الدَّين معنًى واحدٌ، وأنَّه يريد جميعَ الكائنات[(١)] بإرادةٍ واحدةٍ، وإرادته لخلق هذا هو إرادتُه لخلق هذا[(٢)]. وكذلك قال في سائر الصِّفات كما قال في الكلام».

ويقولون: «إن ما أثبته من الرُّؤية لا حقيقةَ له في نفس الأمر؛ فإنَّه أثبت رؤيةً بالعين من غير مواجهةٍ للمرئيِّ».

قالوا: وهذا مُكَابَرةٌ للعقل، ومُخَالَفةٌ للنَّصِّ؛ فإنَّ الرسول ﷺ أخبر عن الله تعالى، وقال: «**إنَّكُم تَرَونَ رَبَّكُم كَمَا تَرونَ الشَّمسَ والقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤيَتِهِ**»[(٣)]؛ فشبَّه الرُّؤية بالرُّؤية، وإن لم يكن المرئيُّ كالمرئيِّ. وهذا أبلغ ما يكون من كمال الرُّؤية ووضوحها، فلا يحتاج مع تفسير الرَّسول المبلِّغ عن الله تعالى إلى قولٍ يخالف ذلك.

وإلى غير ذلك من المقالات.

وأبو الحسن الأشعريُّ -أيضًا- أظهر من تناقض الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة وغيرهم، ومن بيان فساد مقالاتهم= ما تَبَيَّنَ[(٤)] به أنَّ ما عابهم به أعظمُ ممَّا عابوه به، وأنَّ قوله وإن كان فيه باطلٌ مخالفٌ للعقل والسَّمع؛ ففي أقوال[(٥)] أولئك من مخالفة السَّمع والعقل أعظمُ ممَّا في قوله، وفي أقوالهم من التَّناقض أعظمُ ممَّا في قوله؛ ولهذا[(٦)] اتَّبعه كثيرٌ

---

(١) في (م): «الحوادث»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «وإرادته لخلق هذا هو إرادته لخلق هذا» في (د): «وإرادته تخلق ذلك»، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٢٥) من حديث جرير بن عبد الله، ولم يذكر فيه: «الشمس».

(٤) في (م): «بين»، والمثبت من (د).

(٥) في (م): «قول»، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «ولقد»، والمثبت من (د).

من المنتسبين إلى السُّنَّة من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمد بن حنبلٍ وأبي حنيفة وغيرهم.

وكان أبو الحسن منتسبًا إلى السُّنَّة وأهلِ الحديث من الحنبليَّة وغيرهم، معظِّمًا لأحمد بن حنبلٍ، منتسبًا إليه في السُّنَّة؛ كما قال في كتابه المعروف بـ«**الإبانة**» -وقد ذكره الحافظ أبو القاسم ابن عساكر عنه في كتابه الذي سمَّاه: «**تبيين كذب المفتري فيما يُنسَب إلى الشَّيخ أبي الحسن الأشعري**»-، **قال أبو الحسن في أثناء كتابه المذكور**[1]:

(**فإن قال قائلٌ**: قد أنكرتم قولَ الجهميَّة والقدريَّة والخوارج والرَّوافض؛ فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتُنا التي ندين بها: التَّمسُّك بكتاب ربِّنا، وبسنَّةِ نبيِّنا، وبما رُوي عن الصَّحابة والتَّابعين. وبما كان يقول به أبو عبدِ الله أحمد بن محمَّد بن حنبلٍ قائلونَ، ولما خالف قوله مجانبون؛ فإنَّه الإمام الكامل، والرَّئيس الفاضل، الذي أبان الله به الحقَّ، وأوضح به المنهاجَ، وقمع به بدع المبتدعينَ، وزيغ الزَّائغين، وشكَّ الشَّاكِّين، فرحمةُ الله عليه من إمامٍ مقدَّمٍ، وكبيرٍ مُفَهَّمٍ، وعلى جميع أئمَّة المسلمين)؛ وذكر جُمَل مقالاته.

كما ذكر جُمَل مقالات أهل السُّنَّة والحديث في كتابه المصنَّف في «**مقالات الإسلاميِّين**»[2] **إلى أن قال**: (وبكلِّ ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب).

وقام -أيضًا- أبو عبد الله محمَّد بن كَرَّامٍ بسجستانَ ونواحيها؛ ينصر

---

(١) في «**الإبانة**» (ص٢٠-٢١)، ونقله ابن عساكر في «**تبيين كذب المفتري**» (ص١٥٧-١٥٨).

(٢) «**مقالات الإسلاميين**» (ص٢٩٠-٢٩٧).

مذهبَ أهل السُّنَّة والجماعة، المثبتة للصِّفات والقدر والصَّحابة[١] وغير ذلك، ويردُّ على الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة وغيرهم، ويوافقُهم على[٢] أصول مقالاتهم التي بها قالوا ما قالوا، ويخالفُهم في لوازمها، كما خالفهم ابن كُلَّابٍ والأشعريُّ.

لكن كان هؤلاء منتسبين إلى السُّنَّة والحديث، وابنُ كرَّامٍ منتسبًا إلى مذهبِ أهل الرَّأي وقولِ الجماعة؛ **وتكلَّم** في مسألة «**الإيمان**» بكلامٍ لم يسبقه إليه أحدٌ من المسلمين؛ حيث جعل المتكلِّم بلسانه مؤمنًا باطنًا وظاهرًا[٣]، وإن كان منافقًا في الباطن، وجعله مع ذلك كافرًا مخلَّدًا في النار، وبعض الناس يحكي عنه أنَّه جعله سعيدًا في الآخرة، **وهذا غلطٌ عليه**؛ فإنَّه جعله في النَّار، فلم يخالف الجماعة في حكمه في الآخرة، وإنَّما خالفهم في اسمه في الدُّنيا، **وتكلَّم** -أيضًا- في مسألة «**الجسم**» و«**حلول الحوادث**» بكلامٍ تناقضَ فيه، فلم يجرِ فيه على[٤] قاعدةٍ عقليَّةٍ ولا سمعيَّةٍ، **وتكلَّم** بأمورٍ أخرى أُنْكِرت عليه. وإن كانت موافقتُه لأهل السُّنَّة والجماعة[٥] أعظمَ من موافقة المعتزلة والرَّافضة. وهذه المقاصد[٦] مبسوطةٌ في موضعٍ آخر.

وأهل السُّنَّة المحضة والحديث يَعيبون جميعَ رؤوس الكلام المحدَث، كما يعيبون رؤوسهم المتقدِّمين كالجهم والجعد وأبي الهذيل والنَّظَّام وغيرهم؛ فإنَّهم شارَكوهم -أولئك[٧]- في الأصل الذي منه ضلُّوا؛ حيث

(١) كذا في الأصلين (م، د)، **والمراد**: حبهم وموالاتهم.
(٢) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «باطنًا وظاهرًا» في (م): «ظاهرًا وباطنًا»، والمثبت من (د).
(٤) بعدها في (د) زيادة: «السُّنَّة»، ولعلها مقحمة.
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «الأمور»، والمثبت من (د).
(٧) كذا في الأصلين (م، د)، وكأن حذفها أليق.

ادَّعوا أنَّ صدق الرَّسول ﷺ إنَّما يمكن بهذه الطَّريق التي أحدثوها، وهو إثبات حدوث الأجسام بقيام الحوادث بها، وأنَّ ما لا يسبق الحوادث فهو حادثٌ. وصار هؤلاء المتبعون لأهل الكلام المبتدع يظنُّون أنَّ دين الإسلام إنَّما تُعلم صِحَّتُه بهذه(١) الطَّريق.

ومن هو(٢) عالمٌ بالسُّنَّة لفظًا ومعنًى، عقلًا ونقلًا؛ إذا تدبَّر حقيقةَ قولِهم:

۞ تَبَيَّنَ له أنَّ الأمر عكسُ ما قالوه، وأنَّه لا يمكن معرفةُ الصَّانع تعالى، وأنَّه خلق السَّماوات والأرض، وأنَّه أرسل رسولَه محمَّدًا ﷺ بكلامه الذي أنزله عليه= إلا بنقيض قولهم الفاسد.

۞ وعَلِمَ أنَّه يَجب أن يكون الصَّانع(٣): **موصوفًا** بصفات الكمال -من العلم والقدرة وغير ذلك- يخلق ويتكلَّم بمشيئته وقدرته، **متَّصفًا** بالصِّفات والأفعال الاختياريَّة القائمة بذاته المقدَّسة(٤)، وأنَّ ما لا يكون كذلك؛ يمتنع أن يكون خالقًا لشيءٍ أو متكلِّمًا بشيءٍ.

فطريقتُهم التي أثبتوا بها أنَّه خالقٌ للخلق، مرسِلٌ للرُّسل، إذا حُقِّقت عليهم؛ وُجد لازمُها أنَّه ليس بخالقٍ ولا مرسِلٍ! فيبقى المسلم العاقل إذا تَبَيَّنَ له حقيقةُ الأمر، وكيف انقلب العقل والسَّمع على هؤلاء= متعجِّبًا.

ولهذا تسلَّط عليهم بها أعداءُ الإسلام من الفلاسفة والملاحدة وغيرِهم، لما بَيَّنُوا أنَّه لا يثبت بها خَلْقٌ ولا إرسالٌ؛ فادَّعى أولئك قِدَمَ العالم، وأثبتوا موجِبًا بذاته، **وقالوا**: إنَّ الرِّسالة فيضٌ يَفيض على

---

(١) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د). (٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «القائمة بذاته المقدسة» في (م): «القائمة به»، والمثبت من (د).

النَّبيِّ ﷺ من جهة «**العقل الفَعَّال**»؛ لا أنَّ هناك كلامًا[(١)] تكلَّم الله تعالى به، قائمًا به، أو مخلوقًا له[(٢)] في غيره.

وكان في الوقت الذي أظهرت الجهميَّة فيه[(٣)] مقالتهم الأولى، وامتحنوا به أئمَّةَ الإسلام كأحمد بن حنبلٍ وغيرِه= قد ظهر فيها هؤلاء الملاحدة الباطنيَّة[(٤)]، وذلك في إمارة المأمون ثُمَّ المعتصم، [*وفي سنة عشرين ومئتين ضُرِب أحمدُ بن حنبلٍ، وفيها ابتدأت دعوة الملاحدة في الباطن*][(٥)]، وتجدَّد بعد ذلك من الحوادث العظيمة التي كانت في الإسلام في أثناء المئة الرَّابعة ما يطول شرحُه، ممَّا تزلزل به معظمُ[(٦)] أقطار البلاد الإسلاميَّة.

ولما ظهرت تلك البدع المخالِفةُ للشَّرع والعقل، وخَفيت السُّنن الموافِقةُ للعقل والسَّمع= دخلت الملاحدة من هذا الباب، فأخذوا من أولئك المبتدعة ما وافقوهم[(٧)] عليه، وجعلوه أصلًا لما يريدونه من إلحادهم وزندقتهم.

فصاروا يقولون للمعتزليِّ: أنت وافقتنا على أنَّ ما قام به العلم والقدرة يكون جسمًا مُشْبِهًا لخلقه[(٨)]، وذلك ممتنعٌ؛ **قالوا**[(٩)]: فكذلك ما

(١) بعدها في (م) زيادة: «ما».
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الجهمية فيه» في (م): «فيه الجهمية»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «قد ظهر فيها هؤلاء الملاحدة الباطنية» في (د): «قد ظهر أصلُ كلمة [في الأصل (د): كملة] هؤلاء الملاحدة الباطنيَّة باطنًا»، والمثبت من (م)، إلا قوله: «الباطنية» في (م): «والباطنية».
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م). وانظر: «**الدرء**» (٥/ ١٨٥)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤٣٦)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٣٣٨).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٧) في الأصلين (م، د): «وافقهم»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) في (د): «بخلقه»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (د)، والمثبت من (م).

يسمَّى[١] عالمًا قادرًا لا يكون إلا جسمًا مُشْبِهًا للخلق؛ فيجب عليك أن تنفي الأسماء كما نفيت الصِّفات.

ويقولون للكُلَّابي: أنت وافقتنا على أنَّ ما قامت به الحوادث فهو حادثٌ[٢]؛ فإنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها؛ فيكون حادثًا؛ لامتناعِ حوادثَ لا أوَّلَ لها، وما قامت به الأعراض فهو جسمٌ محدَثٌ= فيجب عليك أن تنفي الصِّفات وتنفي العلم وتنفي القدرة[٣]؛ **لأنَّ** هذه الصِّفات أعراضٌ، فلا تقوم إلا بجسمٍ، **ولأنَّ** من قامت به الأعراض قامت به الحوادثُ، ولا يفرِّق بين هذا وهذا عقلٌ ولا نقلٌ؛ **فقولُك**: إنَّه تقوم به الأعراض دون الحوادث= تناقضٌ!

فإذا قال: أنَا لا أسمِّي ما يقوم به عَرَضًا؛ لأنَّ العرض لا يبقى زمانينِ، وصفاتُه باقيةٌ عندِي.

قالوا: **قولُك**: «إنَّ العَرَض لا يبقى زمانين» مخالفٌ لصريح العقل، بل هو ممَّا[٤] يُعلم فسادُه بضرورة العقل؛ **وحينئذٍ**: فلا فرق بين بقاء صفاته وبقاء[٥] صفات غيرِه؛ **فإمَّا** أن تُسمِّي الجميعَ عَرَضًا، **أو** لا تُسمِّي الجميع عَرَضًا.

وإذا قال: **إنَّما قلتُ**: «إنَّه لا يقبل الحوادث»؛ لأنَّ ما يقبلها لا يخلو منها.

قالوا له: وإذا كان عندك قد صار فاعلًا بعد أن لم يكن، ولم يلزم من ذلك أنَّه لا يخلو من الفعل؛ **فقل**: «إنَّه قام به الفعلُ بعد أن لم يكن»،

---

(١) في (د): «سمي»، والمثبت من (م). (٢) في (م): «محدث»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «وتنفي القدرة» في (د): «والقدرة»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «من باب ما»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «وبين بقاء»، ثم ضرب على: «بقاء»، والمثبت من (د).

كما قال[(١)] إخوانُك من مثبتة الصِّفات: الكرَّاميَّةِ وغيرِهم، ولا يلزم من ذلك أن يكون الفعلُ لم يقم به.

إلى غير ذلك من الحجج التي صار يحتجُّ بها الملاحدةُ على أصناف أهلِ الكلام المحدَث، حتَّى حدث في الإسلام من شرِّ القرامطة الباطنيَّة والفلاسفة الملاحدة[(٢)] ما يعرفه مَن عرف أيَّام الإسلام.

وكان من أعظم[(٣)] أسباب ذلك: عدمُ علمهم بما بعث الله تعالى به الرَّسول ﷺ، وعدمُ تحقيقهم لقواعدِ المعقول؛ فإنَّ الأقوال المبتدَعة لا بُدَّ أن تكون مناقضةً للشَّرع والعقل.

وجاء بعد هؤلاء طوائفُ أخرُ[(٤)] من السَّالِميَّة والفقهاء وأهل الحديث والصُّوفيَّة من[(٥)] حنبليٍّ وشافعيٍّ ومالكيٍّ وحنفيٍّ وغيرهم= فوافقوا أهلَ الكلام المبتدَع في أصلهم، ورأوا مقالاتِهم التي بها ظهر في الأُمَّة أنَّهم خالفوا بها السُّنَّة -كقول المعتزلة في القرآن وكلام الله تعالى، وقول الكُلَّابيَّة-؛ فخالفوا الطَّائفتين في قولهم الذي ظهرت مخالفتُه للنَّصِّ والعقل، ولكن وافقُوهم في الأصل الذي منه ضلُّوا؛ وهو أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن في الأزل يمكنه أن يتكلَّم بمشيئته وقدرته، ولا يمكنه أن يتكلَّم دائمًا بمشيئته وقدرته، ولا يمكن أن يكون له كلماتٌ لا نهايةَ لها.

وإذا كان كذلك -مع القول بأنَّ القرآن غير مخلوقٍ-؛ لم يمكن[(٦)] إلا أحدَ **القولين**:

۞ إمَّا قول الكَرَّامية ومن وافقهم على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعًا عليه.

---

(١) في (د): «قالت»، والمثبت من (م).
(٢) في (م) بالواو: «والملاحدة»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «مثل»، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «يكن»، والمثبت من (م).

۞ وإمَّا قولُ ابن كُلَّاب: إنَّ الكلامَ قديمُ العين، لازمٌ للذَّات[١]، ولا يمكن الرَّبَّ أن يتكلَّم بمشيئته وقدرته.

فصار فريقٌ من هؤلاء إلى ذلك القول المنسوب إلى الهشاميَّة والكَرَّاميَّة، **وصار** فريقٌ منهم إلى أنَّ القرآن قديمُ العين= **فأحدثوا** قولًا مركَّبًا من قول المعتزلة والكُلَّابيَّة؛ **فقالوا**: «إنَّه حروفٌ وأصواتٌ -**أو**: حروفٌ بلا أصواتٍ- قديمةُ الأعيان، قائمةٌ بذات الرَّبِّ تعالى، لم تزل ولا تزال قائمةً بذاته[٢]».

وأخذوا في الرَّدِّ على من **يقول**: «إنَّه مخلوق» طريقَ ابن كُلَّاب والأشعريِّ ومَن وافقهما، وفي الرَّدِّ على مَن **يقول**: «إنَّ القرآن العربيَّ ليس هو كلام الله تعالى، وحروفُ القرآن ليست هي من[٣] كلام الله، وهذا القرآن ليس هو[٤] كلام الله، والكلام إنَّما هو معنًى واحدٌ قائمٌ بذات الرَّبِّ» طريقَ المعتزلة ومن وافقهم.

ولهذا قالوا: «إنَّ الكلام هو الحروف -**أو**: الحروف والأصوات-»، ولم يجعلوا المعاني داخلةً في مسمَّى «**الكلام**». وهذا قول المعتزلة؛ ليس هذا قولَ السَّلف والأئمَّة، بل السَّلف والأئمَّة عندهم أنَّ «**الكلام**» يتضمَّن الحروف والأصوات[٥] والمعاني.

والمعتزلة عندهم لم تقم بذات الرَّبِّ تعالى معانٍ تكون مدلولَ الحروف. وأمَّا هؤلاء؛ فعندهم أنَّ الله سبحانه[٦] يقوم به العلم والإرادة وغير ذلك من الصِّفات.

---

(١) في (م): «للرب»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «بذات الرب»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ليست هي من» في (د): «هي ليست»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «أن الله سبحانه» ليس في (د)، والمثبت من (م).

والكُلَّابية أثبتوا طلبًا مخالفًا للإرادة، وحُكمًا نفسانيًّا مخالفًا للعلم، وجمهورُ العقلاء يَعلمون أنَّ هذا فاسدٌ. وهؤلاء قد يوافقون الكُلَّابيَّة فيما أثبتوه من هذا المعنى المخالف للعلم والإرادة. لكنْ يتناقضون؛ فإنَّهم:

۞ إنْ جعلوا ذلك من[١] مسمَّى الكلام؛ بطل **قولُهم**: «إنَّه مجرَّدُ الحروف والأصوات».

۞ **وإن قالوا**: «إنَّه مدلول الكلام»؛ أثبتوا صفةً من جنس العلم والإرادة، مخالفةً للعلم والإرادة؛ وهم ينكرون إثبات هذا على الكُلَّابيَّة، كما أنكره المعتزلة وسائرُ العقلاء.

ولهذا صاروا **يأخذون** ما يذكره المعتزلة من فضائح ذلك القول ومعايب أهله؛ فيذكرونه هم، **ويأخذون** ما يذكره الأشعريَّة من فضائح المعتزلة ومعايبهم؛ فيذكرونها.

حتَّى إنَّهم يذكرون عن ابن كُلَّابٍ والأشعريِّ حكاياتٍ في ذمِّهم؛ يُعلم أنَّها باطلةٌ من افتراء المعتزلة عليهم؛ **مثل** نقلهم عن ابن كُلَّابٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان نصرانيًّا في الباطن، وأنَّه أظهر الإسلامَ ليُفسده على أهله، وأنَّه بذلك أرضَى أختًا له نصرانيَّةً راهبةً لَمَّا عَيَّرته بالإسلام[٢]، **ومثل**[٣] نقلهم عن الأشعريِّ رحمه الله تعالى أنَّه كان يُبطن خلاف ما يُظهر، وأنَّه مات على ظهر غُلامٍ بالأحساءِ[٤].

إلى غير ذلك ممَّا يَعلم العاقلُ أنَّه كذبٌ عليهما، وأنَّ الرَّجُلين قالَا ما

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**الفهرست**» (٢/٦٤٣)، «**شرح القصيدة في السنة**» للزنجاني (ص١٢٧)، «**البرهان**» للسَّكسكي (ص٣٦).

(٣) في (د): «ومن»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**مثالب ابن أبي بشر**» للأهوازي (ص٧٦)، «**ذم الكلام**» للهروي (٥/١٤١)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٦/١٤٥).

يعتقدانِه ظاهرًا وباطنًا، وكانَا متديِّنَينِ بذلك، وأنَّ نسبةَ قولهما إلى النَّصارى هو من افتراءِ الجهميَّة؛ **فإنَّهم يقولون**[١]: «من أثبت الصِّفات فقد قال بقول النَّصارى»، وقد ذكر ذلك عنهم الإمام أحمدُ في «**ردِّه على الجهميَّة**» -كما تقدَّم[٢]-: (**قالوا: إذا قلتم**: «إنَّ الله لم يزل وقدرتُه، لم يزل وعلمُه، لم يزل ونورُه» فقد قلتم بقول النَّصارى).

وابنُ كُلَّابٍ كان مُسلمًا باطنًا وظاهرًا، رجلًا فاضلًا، جليلَ القدر، وقد ردَّ على أهل البدع الكبار من الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة ردًّا كثيرًا، أحسن فيه وأصاب في أكثر ما قاله[٣]، وغَلِط في بعض ذلك.

وكذلك الأشعريُّ بعده كان مسلمًا باطنًا وظاهرًا، أظهر من الرَّدِّ على أهل البدع وتناقضِهم أكثرَ ممَّا أظهر ابن كُلَّابٍ، وإن كان ابن كُلَّابٍ أعلمَ بالسُّنَّة وأتبعَ لها من الأشعريِّ؛ فالأشعريُّ صنَّف في أبواب الرَّدِّ على المعتزلة والجهميَّة والرَّافضة والفلاسفة أكثر منه، وأظهر من فساد أقوال هؤلاء أكثر مما أظهر ابن كُلَّابٍ.

ولهذا صار قول الطَّائفة منسوبًا إليه، وإن كان[٤] في الأصل إنَّما هو قولُ ابن كُلَّابٍ، وكثيرٌ من النَّاس لا يعرفون ابنَ كُلَّابٍ، بل إنَّما يعرفون الأشعريَّ؛ لشُهرته، وشُهرة ردِّه على أهل البدع، وكثرةِ من[٥] ينتسب إليه من الفضلاء، وإن[٦] كان ظهورُ انتسابِه إلى أحمد بن حنبلٍ وغيرِه من أهل الحديث أعظمَ من ابن كُلَّابٍ.

---

(١) في (م): «قالوا»، والمثبت من (د). (٢) انظر: (ص١٨٤).

(٣) قوله: «في أكثر ما قاله» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «وإن كان» في (د): «وكان»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «وكثرة من» في (د): «وكثير ممن»، والمثبت من (م).

(٦) في (د): «وانه»، والمثبت من (م).

ولكن خفي عليه من فساد أصل الجهميَّة ما خفي على غيره -مثل ابن كُلَّابٍ وغيره-؛ فالتزم ذلك الأصلَ الفاسد، وأراد أن يجمع بينه وبين المقالات الظَّاهرة عن أهل السُّنَّة.

فهو وإن كان في قوله خطأٌ وتناقضٌ؛ ففي قوله من الصَّواب الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول أكثرُ ممَّا في قول هؤلاء الطَّوائف -كالجهميَّة والقدريَّة والرَّافضة[(١)] والفلاسفة-؛ ولهذا يُلَقَّب بإمام السُّنَّة في البلاد والأماكن التي لا يُعرف فيها إلا قولُه وقولُ هؤلاء.

فمن خرج عن قوله من النَّاظرين[(٢)] في «**العقليَّات**» المسمَّاة بـ«**أصول الدِّين**»؛ خرج إلى قولِ معتزليٍّ أو فيلسوفٍ. وقولُه أقربُ إلى السُّنَّة من قول هؤلاء؛ فهو إمامُ السُّنَّة بهذا الاعتبار، وإن كان في قوله من المخالفة للسُّنَّة ما يعرفُه غير هؤلاء.

فصار[(٣)] الذين يظنُّون أنَّ مرادَ السَّلف والأئمَّة **بقولهم**: «القرآنُ غير مخلوقٍ»؛ أنَّه قديمُ العين[(٤)] -من هؤلاء وهؤلاء-= يفترقون في «**القديم**» ما هو؟ على هذين القولين.

وبين الطَّائفتينِ منازعاتٌ ومخاصماتٌ، بل وفِتَنٌ، كَفِتْنة بيت الفَرَّاء وبيت القُشَيْرِيِّ التي كانت ببغدادَ[(٥)]؛ فإنَّ هؤلاء قولهم في القرآن قول السَّالِميَّة، وهؤلاء قولُهم قول الكُلَّابية، وكُلُّ هؤلاء مُعَظِّمون لأحمد بن

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «المناظرين»، والمثبت من (د).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٥) انظر: «**طبقات الحنابلة**» (٣/ ٤٤٢)، «**تبيين كذب المفتري**» (ص١٦٣، ٣١٠)، «**المنتظم**» (١٦/ ١٨١)، «**ذيل طبقات الحنابلة**» (١/ ٣٩).

حنبلٍ، منتسبون إلى اعتقاده، **قائلون**: «إنَّ الذي ننصره وندعو إليه هو قوله».

وفي الحقيقة: فقولُ أحمدَ وسائرِ أئمَّة أهل السُّنَّة: لا هو[1] قول هؤلاء ولا قول هؤلاء، وإنَّما ظنُّوا ذلك لموافقتهم أصولَ الجهميَّة، فلمَّا كان قولهم مركَّبًا من أقوال أهل السُّنَّة ومن أصول الجهميَّة؛ صار قولًا مبتدعًا مخالفًا للشَّرع والعقل، وهم يظنُّون أنَّه قولُ أهل السُّنَّة، وأنَّ من خالفه فهو مبتدعٌ، وقد يكفِّرون من خالفهم، ولا يُصَلُّون خلفه، ولا يسمعون منه الحديث، ولا يُسمعونه إيَّاه، ولا يستفتونه.

وهم في الحقيقة من جنسه: قولُهم مبتدعٌ كما أنَّ قوله[2] مبتدعٌ، ومعهم حقٌّ وباطلٌ ومعه حقٌّ وباطلٌ؛ وقد يكون الحقُّ الذي مع هؤلاء أكثر، وقد يكون الحق الذي مع هذا أكثر؛ فإنَّ وزن ما مع كلِّ شخصٍ من الحقِّ والباطل ليس لنا فيه مقصودٌ، ومنه ما لا يعرفه إلَّا الله تعالى؛ فإنَّ الشَّخص الواحد تختلف أحوالُه.

وإنَّما نتكلَّم في جنس القول الذي عرفناه، وفي لوازمه، وما تولَّد عنه؛ كلامًا كُلِّيًّا عامًّا، لا نخصُّ به شخصًا بعينه= لنُبَيِّن أنَّ الأصل الذي منه تفرَّقت الأُمَّة وصاروا شِيَعًا في هذه المسائل هو من ذلك[3] الأصل؛ الذي ابتدعته الجهميَّة وظنَّت أنَّه «أصل الدِّين».

وصار هؤلاء الذين قالوا بقول السَّالِميَّة المركَّب من قول المعتزلة والكُلَّابيَّة، القائلون بأنَّ الصَّوت المعيَّن الذي تَكَلَّم الله تعالى به قديمٌ= متنازعين في الصَّوت المسموع من القرَّاء **على ثلاثة أقوالٍ**:

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «قولهم»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (م): «فلك»، والمثبت من (د).

۞ **منهم مَن يقول:** «هو الصَّوت القديم».

۞ **ومنهم من يقول:** «بل الصَّوت القديم غيره، وذاك لا يُسمع»، وهؤلاء أقلُّ خطأً.

۞ **ومنهم من يقول:** «بل الصَّوت المسموع يشتمل على صوتينِ: محدَث وقديم».

والذين قالوا بقول الكُلَّابيَّة؛ متنازعون في القرآن العربيِّ: كلام مَن هو؟ ومَن الذي أحدثه؟

۞ **فمنهم من يقول:** «هو مخلوقٌ، خلقه الله تعالى في غيره؛ ليدلَّ به على ذلك المعنى القديم».

۞ **ومنهم من يقول:** «بل هو إحداثُ جبريلَ، أنشأه وعبَّر به عمَّا في نفس الله تعالى».

۞ **ومن متأخِّريهم من يقول**(١): «بل هو إحداث محمَّدٍ ﷺ، عبَّر به عمَّا ألهمه الله تعالى من المعنى».

وصارت الطَّائفة القائلة بِقِدَم القرآن -بل بَقِدَم عين الكلام- متَّفقةً على أنَّ كُلَّ(٢) مَنْ كلَّمه الله تعالى -من الملائكة والأنبياء وغيرهم-؛ فلم يكلِّمه بكلامٍ تكلَّم به حين كَلَّمه(٣)، بل أسمعَه حينئذٍ ما كان موجودًا قديمًا أزليًّا، لم يزل ولا يزال.

فقيل للكُلَّابيَّة: المعنى لا يُسمَع، وإنَّما يُسمَع الصَّوتُ.

فقال الأشعريُّ: «بل يُسمَعُ كلُّ موجودٍ»، **وقال:** «إنَّه يُرى كلُّ

---

(١) في (د): «قال»، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «أسمعه»، والمثبت من (د).

موجودٍ[(١)]، بل يُشمُّ ويُذَاق»؛ فالحواسُّ الخمسُ يجوز أن تتعلَّق عنده[(٢)] بكلِّ موجودٍ. وقال بقوله طائفةٌ من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ؛ كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجوينيِّ وغيرهما.

وقال القاضي أبو بكر: «بل[(٣)] كلامُ الله لا يُسمَع».

واحتجَّ طائفةٌ من الكُلَّابيَّة -كأبي محمد[(٤)] الدِّمشقيِّ وغيره- على أنَّ القرآن إحداث محمَّدٍ ﷺ بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾[(٥)]؛ **قال**: «فإنَّما[(٦)] أضافه إليه لأنَّه هو الذي أحدثه وألَّفه».

وهذا باطلٌ؛ فإنَّ الله تعالى أضافه إلى الرَّسول البَشَريِّ **تارةً**، وإلى الرَّسول المَلَكيِّ **أخرى**[(٧)]: إلى جبريلَ ومحمَّدٍ صلى الله عليهما وسلَّم تسليمًا[(٨)]، وكِلَاهُما رسولٌ مصطفى؛ كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[(٩)].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾[(١٠)]، فهذا جبريل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا

---

(١) قوله: «وقال إنه يرى كل موجود» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل المراد العز بن عبد السلام، ويحتمل أن تكون محرَّفة عن: «سليمان»، **وهو**: أبو سليمان محمد بن عبد الله بن سليمان السَّعدي الدمشقي الشافعي. وقد عدَّه الشَّيخُ في أصحاب ابن كلاب كما في: «**المنهاج**» (٢/ ٣٢٧)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٣٦٧). وانظر مناظرته مع أبي إسحاق ابن شاقْلا في «**طبقات الحنابلة**» (٣/ ٢٢٩).

(٥) الحاقة: (٤٠).

(٦) في (م): «وإنما»، والمثبت من (د).

(٧) في (م): «تارة»، والمثبت من (د).

(٨) قوله: «صلى الله عليهما وسلم تسليما» في (م): «عليهما الصلاة والسلام»، والمثبت من (د).

(٩) الحج: (٧٥).

(١٠) التكوير: (١٩-٢١).

﴿بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝٤٣﴾[١]، فهذا محمد ﷺ.

فلو كان مضافًا إليه لأنَّه أحدثه لتناقض الخبران؛ فإنَّه إن كان أحدثه هذا؛ لم يحدثه الآخر.

وأيضًا: فإنَّه سبحانه **قال**: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩﴾[٢]، **ولم يقل**: «نبيٍّ» **ولا**: «مَلَكٍ»؛ فأضافه إليه باسم «الرَّسول»؛ ليُبيِّن أنَّه مبلِّغٌ له عن مرسِله، لا محدِثٌ له من تلقاء نفسه، فعُلم أنَّه أضافه إلى الرَّسول؛ لأنَّه بلَّغه عن الله، لا أنَّه أحدثه وأنشأه.

وأيضًا: فالمضاف هو القرآن، ليس هو مجرَّدُ لفظه، فلو كان المراد ما ذكرتم[٣]؛ لزم أن يكون كلُّه كلامَ محمَّدٍ أو جبريلَ، لا كلامَ الله تعالى، وهذا قول الوحيد، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا ۝١٢ وَبَنِينَ شُهُودًا ۝١٣ وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا ۝١٤ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۝١٥ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ۝١٦ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ۝١٧ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠ ثُمَّ نَظَرَ ۝٢١ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝٢٢ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۝٢٣ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۝٢٥﴾[٤].

فالله تعالى قد كفَّر من جعله قولًا للبشر[٥]، وأخبر سبحانه أنَّه قولُ رسولٍ من البشر، كما أخبر أنَّه قولُ رسولٍ من الملائكة.

فتبيَّن[٦] أنَّه قولٌ للرسول بلَّغه عن المرسِل له، فله فيه البلاغ، لم يُحدث هو شيئًا منه، بل بلَّغه كما أُنْزل عليه؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا

---

(١) الحاقة: (٤٠-٤٣).
(٢) التكوير: (١٩).
(٣) في (م): «ذكر»، والمثبت من (د).
(٤) المدثر: (١١-٢٥).
(٥) قوله: «قولًا للبشر» في (م): «قول البشر»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «فبين»، والمثبت من (د).
(٧) المائدة: (٦٧).

رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾[١].

وقال النبي ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِن سَامِعٍ**»[٢]، وفي روايةٍ: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَن هُوَ أَفقَهُ مِنهُ**»[٣]. ومن بلَّغ عن الرسول ﷺ كلامًا - كقوله: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِءٍ مَا نَوى**»[٤]-؛ فذلك الكلام كلام رسول الله ﷺ، وإن كان المبلِّغ بلَّغه بصوت نفسه وحركته.

فكلام الله تعالى أَوْلَى أن يكون كلامَ الله، وإن بلَّغه المبلِّغون بحركاتهم وأصواتهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٥]، وقال النبي ﷺ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأَصوَاتِكُم**»[٦]؛ فَأَضَافَ النَّبيُّ ﷺ الصَّوتَ إِلَى العَبد، وإن كان القرآن كلام الله لا كلام العبد؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾[٨].

فالقرآن العزيز الذي يقرؤه المسلمون: كلامُ الله، ليس لِمَلَكٍ ولا لِبَشَر فيه شيءٌ، وإن كان القُرَّاء من الملائكة والبشر إنَّما يقرؤونه بحركاتهم وأصواتهم.

---

(١) الجن: (٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٦١، ٢٨٦٢)، وابن ماجه (٢٣٢)، وأحمد (٤١٥٧) من حديث ابن مسعود. قال الترمذي: (حسن صحيح).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٨٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد (٢١٥٩٠) من حديث زيد بن ثابت. وقال الترمذي: (حسن).

(٤) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٦٠) من حديث عمر.

(٥) التوبة: (٦).

(٦) سبق تخريجه (ص٣١٧).

(٧) الحجرات: (٢).

(٨) الحجرات: (٣).

والتِّلاوةُ:

۞ إن[١] أُرِيد بها نفسُ أفعال العباد؛ فليست هي الكلام المتلوَّ.

۞ وإن أُرِيد بها نفسُ القرآن؛ فالقرآن هو كلام الله الذي يُتلى.

وقد بسطنا الكلام على هذه المواضع وما فيها[٢] من النِّزاع، وبيَّنَّا أنَّ بعضه لفظيٌّ، وبعضه معنويٌّ= في غير هذا الموضع[٣].

والمقصود هنا: أنَّ منشأ النِّزاع والضَّلال في هذا الباب هو قول الجهميَّة والقدريَّة، **الذين حقيقة قولِهم**: أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن قادرًا على أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته وقدرته، بل رجَّح أحدَ المقدورَين المتماثِلَين على الآخر بلا مرجِّحٍ.

ثُمَّ قالت القدريَّة: «وكذلك العبد يرجِّح أحدَ مقدورَيه على الآخر بلا مرجِّحٍ».

وقالت الجهميَّة: «بل العبد لا يُحدث شيئًا أصلًا، ولا يفعل شيئًا؛ لامتناع حوادثَ لا أوَّل لها».

فلمَّا قالوا هذا؛ صارت **طائفةٌ تقول**: «كلامه حينئذٍ لا يكون إلا مخلوقًا؛ لأنَّه إن لم يكن مخلوقًا؛ لزم أن يكون قديمًا -أو: قائمًا به- وهو حادثٌ، والرَّبُّ تعالى لا تحلُّه الحوادث»، وهذا قول الجهميَّة والمعتزلة ومن وافقهم.

وطائفةٌ تقول: «بل هو حادثٌ قائمٌ به، والرَّبُّ يمتنع أن يتكلَّم في الأزل بمشيئته وقدرته»، وهذا قول الهشاميَّة والكَرَّاميَّة وأبي معاذ التُّومَنِيِّ

---

(١) في (م): «إذا»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «هذه المواضع وما فيها» في (د): «هذا الموضع وما فيه»، والمثبت من (م).

(٣) انظر: «**الفتاوى**» (٦/٥٢٦)، «**الدرء**» (١/٢٥٦).

وزهير الأثريِّ وطوائفَ كثيرينَ[١].

وطائفةٌ تقول: «بل هو قديم العين»، وهم الكُلَّابية ومن وافقهم، **ثُمَّ قيل**: «القديم هو المعنى»؛ كقول ابن كُلَّابٍ نفسه، **وقيل**: «بل هو الحروف -**أو**: الحروف والأصوات-»؛ كقول السَّالميَّة وغيرهم.

وأمَّا[٢] **السَّلف والأئمَّة؛ فقالوا**: «إنَّ الله تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، وكيف شاء[٣]، وكما يشاء»؛ كما قد نصَّ على ذلك أحمدُ بن حنبلٍ وعبد الله بن المبارك وغيرُهما من أهل السُّنَّة والحديث، وهو الذي حكاه أبو بكرٍ عبدُ العزيز وأبو عبد الله ابن حامدٍ عن أصحاب أحمدَ[٤].

لكنْ أبو الحسن التَّمِيميُّ والقاضي أبو يعلى وغيرُهما وافقوا الكُلَّابيَّة على أصلهم، كما وافقهم على ذلك أبو المعالي الجوينيُّ وغيرُه من أصحاب الشَّافعيِّ، وأبو الوليد الباجي وغيرُه من أصحاب مالك.

❁ ❁ ❁

(١) في الأصلين (م، د): «كثيرون»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) بعدها في (د) زيادة: «قول».
(٣) في (د): «يشاء»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: ما سبق (ص٣٢٠-٣٢١).

فصلٌ

وأمَّا طريقةُ القرآن في إثبات الصَّانع تعالى؛ فإنَّا قد بيَّنَّا في غير هذا الموضع[١] اختلافَ النَّاس في الإقرار بالصَّانع: هل هو فِطْرِيٌّ أو نَظَرِيٌّ؟ وبيَّنَّا[٢] **قول من يقول**: إنَّه فِطْرِيٌّ، وإنَّ كلَّ مولودٍ يولد على الفِطْرَة، وإنَّه قد يصير نَظَرِيًّا لبعض النَّاس؛ لِما يعرض له من الشُّبَه؛ فيُستدل عليه بالأدلَّة الكثيرة.

وطريقةُ[٣] **القرآن**: ذكرُ الآيات وقِيَاسُ الأَوْلى، بخلاف طريقة أهل الكلام والفلسفة؛ الذين يستعملون فيه «**قياس الشُّمول**» -الذي تتساوى أفراده-، أو «**قياسَ**[٤] **التَّمثيل**».

والفرق بين «**الآيات**» و«**المقاييس**»: أنَّ القياس العقليَّ -الذي يُسمِّيه[٥] أهلُ المنطق «**البرهان**»- إنَّما يدلُّ على مطلوبٍ كُلِّيٍّ؛ فإنَّه لا بُدَّ من قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ موجِبَةٍ؛ إذ لا نتاج عن سالبتين ولا عن جزئيَّتين.

و«**قياس التَّمثيل**» حقيقته هي حقيقة «**قياس الشُّمول**»؛ فإنَّ ما يُسمَّى «**الحدَّ الأوسط**» في هذا يسمَّى في ذاك «**الجامع المشترك بين الأصل والفرع**».

---

(١) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٧٢) (٧/ ٣٥٢) (٨/ ٤٥٤).
(٢) في الأصلين (م، د): «وبيان»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٣) قوله: «وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع تعالى= فإنا قد بيَّنا في غير هذا الموضع اختلاف الناس ...وطريقة...» سياقه في (د): «وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع تعالى واختلاف الناس...= فطريقة...»، والمثبت سياق (م).
(٤) قوله: «أو قياس» في (م): «وقياس»، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «الذي يسميه» في (م): «الذهني يسمونه»، والمثبت من (د).

و«**قياس الشُّمول**» إنَّما يدلُّ على مطلوبٍ كُلِّيٍّ، لا على شيءٍ بِعَيْنه؛ فإنَّه لا بُدَّ فيه[١] من مُقَدِّمةٍ كُلِّيَّةٍ، فلا يفيد ما يختصُّ به الموصوف، بخلاف «**الآيات**»؛ فإنَّ «**الآية**» تستلزم عينَ ما هي آيةٌ عليه؛ فإنَّها دليلٌ على عين المطلوب.

وجميع المخلوقات آياتٌ للخالق تعالى؛ فإنَّها مستلزِمةٌ لذاته المعيَّنة؛ فإنَّه يمتنع وجود شيءٍ من المخلوقات إلا بوجود نفسه المقدَّسة المعيَّنة؛ فصارت لازمةً لكلِّ موجودٍ؛ وكلُّ ملزومٍ فإنَّه يُستدلُّ به على لازمه؛ فإنَّ «**الدَّليل**»: هو ما يكون مستلزِمًا لغيره، فكُلُّ ما كان مستلزِمًا لغيره؛ أمكن الاستدلال به عليه، وكلُّ مخلوقٍ؛ فإنَّه مستلزِمٌ لوجود الخالق؛ فيمتنع[٢] وجودُه بدون وجود الخالق؛ فيمكن الاستدلال به على عين الخالق.

وإذا قلنا: «هذا[٣] محدَثٌ، وكلُّ محدَثٍ فله محدِثٌ»؛ **أو**: «هذا ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ فلا بُدَّ له من واجبٍ»؛ فهذا صحيحٌ، لكنَّه يدلُّ على محدِثٍ مطلقٍ، وواجبٍ مطلقٍ، لا يمنع تَصَوُّره من وقوع الشِّرْكة فيه، إلا أن تُعلم عينُه أو أنَّه واحدٌ بدليل منفصلٍ. وأمَّا هذا القياس؛ فإنَّما يدلُّ على وصفٍ مطلقٍ[٤] كُلِّيٍّ مشتركٍ.

ثُمَّ إذا علمنا بالدَّليل أنَّ الفاعل القديم لا يكون إلا واحدًا، والفاعل الواجب بنفسه لا يكون إلا واحدًا= لم يكن في ذلك ما يدلُّ على عينه، بل إنَّما يدلُّ على واحدٍ مطلقٍ عندنا، وإن كان معيَّنًا في نفس الأمر.

وآيات الله تعالى دالَّةٌ على نفسه ﷻ، ومن لم تدلَّه على ذلك؛ فَلِقصورِه في استدلاله، لا لقصور دلالتها، بخلاف القياس؛ فإنَّه ليس فيه ما يدلُّ على معيَّنٍ البَتَّةَ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «يمتنع»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «هو»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولهذا كان المستعمَلُ في الكتاب والسُّنَّة وكلامِ السَّلف في حقِّه تعالى هو «**قياسَ الأَولى**»؛ مثل أن يُعلم أنَّ ما ثَبَتَ لغيره من كمالٍ مطلقٍ لا نقصَ فيه؛ فهو أحقُّ بأن يَثْبُتَ له من ذلك الكمال ما هو أحقُّ به ممَّا سواه، فإذا كان الحياة والعلم والقدرة كمالًا لا نقص فيه، وقد اتَّصف به المخلوق؛ فالخالق تعالى أحقُّ أن يتَّصف بالحياة والعلم والقدرة، وما يُنزَّه عنه غيرُه من العيوب؛ فهو سبحانه أحقُّ بتنزيهه عنه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝٥٩ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ۝٦٢﴾(١).

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾ الآية(٢)، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾(٣).

وقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾(٥).

ومثل هذا كثيرٌ. **والمقصود هنا**: التَّنبيه؛ كما يليق بهذا الجواب(٦).

---

(١) النحل: (٥٨-٦٢).
(٢) الروم: (٢٨).
(٣) يس: (٧٨-٧٩).
(٤) يس: (٨١).
(٥) الملك: (١٤).
(٦) هنا تنتهي الزيادة المطوَّلة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والتي ابتدأت من قوله (ص٢٠٩): «ومما ينبغي أن يعلم...».

فصلٌ[(١)]

﴿ وأمَّا قوله: ﴿والدَّليل على علمه: إيجادُه الأشياءَ؛ لاستحالة إيجاده الأشياء[(٢)] مع الجهل بها[(٣)]﴾.

فهذا الدَّليل مشهورٌ عند نُظَّار المسلمين -أوَّليهم وآخريهم[(٤)]-، والقرآن قد دلَّ عليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾[(٥)]، والمتفلسفة أيضًا سلكوه[(٦)].

وبيانُه من وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ إيجاده الأشياء[(٧)] هو بإرادتِه -كما سيأتي-، والإرادةُ تستلزم تصوُّر المراد قطعًا، وتصوُّر المراد هو العلم بالمراد[(٨)]، فكان الإيجاد مستلزِمًا للإرادة، والإرادة مستلزمةٌ[(٩)] للعلم= فالإيجاد مستلزِمٌ[(١٠)] للعلم.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).
(٢) في (ل): «للأشياء»، والمثبت من (م، د).
(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م)، وهي ثابتة في متن العقيدة كما في أول الكتاب.
(٤) قوله: «أوليهم وآخريهم» في (ل): «أولهم وآخرهم»، والمثبت من (م، د).
(٥) الملك: (١٤).
(٦) انظر: «**الفتاوى**» (٢/ ٢١١) (١٦/ ٢٣٤) (١٩/ ١٣٠)، «**الدرء**» (١٠/ ١١٠، ١٤٤)، «**البيان**» (٦/ ٤٩٦).
(٧) في (ل): «للأشياء»، والمثبت من (م، د).
(٨) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٩) في (د): «مستلزما»، والمثبت من (م، ل).
(١٠) في (د): «مستلزما»، والمثبت من (م، ل).

الثَّاني: أنَّ المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم عِلمَ الفاعل لها[١]؛ لأنَّ الفعل المُحكم المتقَن يمتنع صدورُه عن غير عالمٍ.

وبهذين الطَّريقينِ يتقرَّر ما ذَكَرَه.

ولهم طرقٌ أخرى؛ منها: أنَّ من المخلوقات ما هو عالِمٌ، والعلم صفةُ كمالٍ، ويمتنع أن[٢] يكون المخلوق أكملَ من الخالق؛ إذ كلُّ كمالٍ فيه فهو منه؛ فيجب أن يكون الخالقُ عالمًا.

وهذا له طريقانِ:

أحدُهما: **أن يقال**: نحن[٣] نعلم بالضَّرورة أنَّ الخالق أكملُ من المخلوق، وأنَّ الواجبَ أكملُ من الممكن، ونعلم بالضَّرورة[٤] أنَّا إذا فرضنا شيئينِ: أحدُهما عالِمٌ، والآخر غير عالِمٍ؛ كان العالِم أكملَ. فلو لم يكن الواجب عالِمًا؛ لزم أن يكون الممكنُ أكملَ منه، وهو ممتنعٌ.

الثَّاني: **أن يقال**: كلُّ علمٍ في الممكنات -التي هي المخلوقات- فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعلُ الكمال ومُبدِعُه عاريًا منه، بل هو أحقُّ به، والله ﷻ له[٥] المثل الأعلى؛ لا يستوي هو والمخلوق؛ لا في «**قياس تمثيلٍ**»، ولا في «**قياسِ شمولٍ**»[٦]، بل كلُّ ما ثبت[٧] لمخلوقٍ من

---

(١) في (د): «بها»، والمثبت من (م، ل).

(٢) بعدها في (ل) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (م، ل): «ضرورة»، والمثبت من (د).

(٥) في (ل): «وله»، والمثبت من (م، د).

(٦) من قوله: «والمخلوق...» إلى هنا؛ في (د): «والمخلوق في قياس شمول ولا قياس تمثيل»، والمثبت من (م، ل).

(٧) في (م، ل): «أثبت»، والمثبت من (د).

كمال[1]؛ فالخالقُ تعالى أحقُّ به، وكلُّ نقصٍ تَنزَّهَ عنه مخلوقٌ ما[2]؛ فتنزيه الخالق عنه أَوْلى[3].

❁ ❁ ❁

(١) قوله: «من كمال» ليس في (ل) واستظهره النَّاسخ في الطرَّة، وفي (م): «من الكمال»، والمثبت من (د).

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٣) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).